تطور نظام الإدارة فى السودان

فى عهد الحكم الثنائى الأول

١٨٩٩ - ١٩٢٤

دكتور

يواقيم رزق مرقص



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٤

تطور نظام الإدارة في السودان

في

عهد الحكم الثنائي الأول

١٨٩٩ - ١٩٢٤

د. يواقيم رزق مرقص



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٨٤

الاخراج الفنى : كامل أشعيا

تصميم الغلاف : محمود القاضى

مقدمة

أحتل السودان موقعا متميزا فى السياسة البريطانية فى أفريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين ، فهو عمق مصر التى احتلتها بريطـانيا • لاسـتراتيجية موقعها ، وحساسية كيانها بالنسبة للسياسة العالمية آنذاك •

وأستغلت بريطانيا ظروف ضـعف العلاقات بين مصر والسـودان لقيام ثورة المهدى عام ١٨٨١ ، تلك الثورة التى عاصرت الصراع بين القوى الوطنية فى مصر ، والتى تمثلت فى أحمد عرابى وصحبه ، وبين قوى الاستعمار المتمثلة فى الخديو والانجليز من خلفه ، وعرضت على الخديو فكرة استعادة السودان والاطاحة بحكم المهدية وكان للفكرة بريقها أمام عيون المصريين ، رغم أن جوهرها كان استعمال يد مصر ، لتتحمل عبء الاستعادة من مال ورجال وعتاد ، وتجنى أنجلترا الثمار •

ونجحت هذه الفكرة ، واستعادت القوات المصرية ــ بالاشتراك مع بعض القوات البريطانية ــ السودان عام ١٨٩٨ •

وفى ١٩ يناير ١٨٩٩ أبرمت اتفاقية بين مصر وبريطانيا ، التى كانت تعلم أن مصر كانت ما تزال وقتئذ تابعة للدولة العثمانية •

ومن هنا بدأت بريطانيا تمد ذراع الادارة للعمل على نزع السلطة المصرية من السودان ، وذلك الى جوار ذراع السياسة التى كانت بريطانيا تحاول أن تسكت بها صوت مصر هناك • واستتب لها الأمر فى صورة تكاد تكون نهائية فى عام ١٩٢٤ ، عندما استغلت حادث مقتل السردار ، السير لى ستاك باشا ، وأجبرت السلطة المصرية على سحب قواتها من السودان عنوة واقتدارا ، ويعتبر الباحث هذه الفترة (العهد الثنـائى الأول) الذى يبـدأ بانتهائه عهد آخر فى شكل ادارة بريطانية خالصة •

ويعنى الباحث فى هذه الدراسة بايضاح أسلوب الادارة فى السودان (فى العهد الثنائى الأول) ، أى منذ ابرام الاتفـاقية الثنائية حتى اخراج القوات المصرية من السودان في عام ١٩٢٤ ، خاصة وأن الأبحاث التي سبق اجراؤها

كانت تتركز فى الجانب السياسى دون غيره ، ومن هنا كانت الحاجة الى التعرض للجانب الادارى ، فهو الصفحة التى ظهرت عليها الجهود التنفيذية لفكرة استبعاد مصر عن السودان ليخلو الجو هناك لبريطانيا وحدها .

وانى اذ أتقدم بهذا البحث لا يفوتنى أن أسجل الشكر الى الأستاذ الدكتور عز الدين اسماعيل رئيس الهيئة العامة للكتاب على تفضله بالموافقة على نشره .

كما أقدم الشكر أيضا الى رجال الهيئة القائمين على النشر لحسن تعاملهم وتعاونهم ..

وفقنا الله جميعا لما فيه الخير للباحثين ...

(المؤلف)

الباب الأول

الادارات فى السودان

الفصل الأول

الادارة المركزية

تطورت السياسة الدولية فى نهاية القرن التاسع عشر نتيجة التنافس بين انجلترا وفرنسا على استعمار حوض النيل الأعلى ، فجعلت انجلترا تفكر فى منفذ للاستيلاء على أكبر جزء منه لتفوز بما لم تصل فرنسا اليه (١) . لذلك تلقفت فكرة حملة استرجاع السودان وحاجة مصر فيها ال المال ، وذلك منذ التفكير فيها عام ١٨٩٦ (٢) ، وأشار كرومر ـ القنصل البريطانى العام فى القاهرة فى ذلك الوقت ـ فى نوفمبر عام ١٨٩٨ على حكومته بسرعة تحديد مستقبل السودان السياسى ووضعه الادارى ، خصوصا بعد غزو الفرنسيين لفاشودة ومحاولة احتلالها ، وتحرك كتشنر اليها ليعلن للقائد الفرنسى (مارشان Marchand) فى يوليه عام ١٨٩٨ بأن « وجود القوات الفرنسية فى فاشودة ووادى النيل ، انما يشكل خرقا لحقوق المصريين وبريطانيا العظمى » . وعلى ذلك أمرت فرنسا قائدها بالانسحاب فى نوفمبر عام ١٨٩٨ (٣) .

وبذلك بدأت انجلترا تفصح عن نواياها ، بأن لها حقوقا فى تلك البلاد مثلها فى ذلك مثل مصر ، وأن الاعتداء وقع عليهما معا .

وبعد هذا الموقف بدأت انجلترا فى تنفيذ فكرة وضع يدها على السودان بالتدريج ، والتى بدأت « بنصيحة » قدمتها لمصر فى عام ١٨٨٤ باخلاء السودان،

---

(١) موريس فهيم حسب الله : التاريخ الدستورى والادارى للسودان فى نصف قرن ١٨٩٩ ـ ١٩٥٣ رسالة دبلوم معهد الدراسات السودانية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٥٥ ، ص ٥ .

(٢) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، القاهرة ، عام ١٩٧٦ ، ص ٤١ .

(٣) المارشال ويفل : اللنبى فى مصر ، من مارس عام ١٩١٩ الى نوفمبر عام ١٩٢٥ ، ترجمة على ابراهيم الاقطش ومصطفى كامل فودة ، القاهرة (د . ت .) ، ص ٩٢ .

ثم عادت ونصحنها باسترجاعه بمساعدتها ليكون لها حق المشاركة في ادارته باستعمالها لما أسمته (حق الفتح) ، وهذا ما عرف بالنظرية الانجليزية (١) • وتتلخص هذه النظرية فى أنه لما كان المهدى ثائرا ، ولم يعترف به فانه لم يرث حق الخديو ، ولكنه كان من نتيجة مغادرة السلطات العسكرية والمدنية المصرية للسودان أن أصبح السودان (أرضا بلا مالك) ، وأن اعادة فتحه لم يكن ممكنا الا بفضل بريطانيا التى استندت فى هذا الادعاء الى :

١ ـ أن بريطانيا قد أعادت تنظيم الجيش المصرى وزودته بالأنظمة البريطانية فاستطاع القضاء على قوات المهدى •

٢ ـ ان الوحـــدات البريطـانية اشتركت اشتراكا فعليا فى حملة استرجاع السودان •

٣ ـ أن البريطانيين هم الذين أعادوا تنظيم المالية المصرية ، وأتاحوا للخزانة المصرية أن تتحمل نصيبها فى الحملة •

٤ ـ اذا لم تكن انجلترا قد تدخلت لكانت فرنســا قد استولت على فاشودة وجنوب السودان (٢) •

فى حين أن انجلترا لم تدخل معارك استرداد السودان الا اعتمادا على اسم مصر وحقها الشرعى هناك ، متخذين من هذا الحق سلاحا فاق السلاح الحربى • ولما تم الفتح اتخذوا منه رمزا للسيادة كلما اضطروا لذلك (٢) •

ويظهر هذا من المذكرة التى أرسلتها بريطانيا الى الخديو فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ تتضمن « أنه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحـكومة البريطانية الى الحـكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية • فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وأن هذا الاجراء لا يقصد به تحديد كيفية ادارة الأراضى المحتلة فى المستقبل ، وانما يرمى الى التأكد من أن حكومة جلالة الملكة تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وأنها تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها لها الحكومة البريطانية فى شأن المسائل السودانية » (٤) •

وهكذا فرضت انجلترا نفسها شريكا قويا فى ادارة السودان ، وأصبحت

---

(١) ابراهيم الحاج موسى : التجربة الديموقراطية وتطور نظم الحكم فى السودان ، القاهرة ٧٠ ص ١ •

(٢) القلعة : رياسة مجلس الوزراء ـ محفظة ١٩ سودان ـ المجموعة ـ سودان •

(٣) Cromer, Earl of : Modern Egypt, vol. I. London 1908. p. 548.

(٤) على ابراهيم عبده : المنافسة الدولية فى أعالى النيل ، ١٨٨٠ ـ ١٩٠٩ ، القاهرة عام ١٩٥٨ ، ص ٣٠٢ •

أوامرها ملزمة للشريك الآخــر (مصر) فى شــكل نصائح ، وأصبحت ادارة السودان بذلك عمليا فى يد انجلترا ، وصوريا مشاركة مع مصر ٠

الا أن الأمر لم يكن سهلا أمام بريطانيا لتنفيذ مآربها فى السودان ، وانما نتج عن الموقف عدة مشكلات :

المشكلة الأولى : السيادة ٠٠ وهى التى كانت لمصر على السودان ، والتى لم تستطع بريطانيا انكارها رغم أن أوضاع مصر ظلت كما هى من الناحيــة السياسية حيث مازالت تحت الاحتلال البريطانى من جهة ، وتابعة للدولة العثمانية من جهة أخرى ٠

المشكلة الثانية : مشكلة الانفراد بالادارة ٠٠ وهى استعادة مصر لسلطاتها الادارية على السودان والتى فقدتها ابان الثورة المهدية ، والمستمدة أساسا من سيادتها السياسية ، وخشى كرومر استئثارها بها ، فتعيد الحكم الفاسد ـ كما ادعى ـ والتى قامت بسببه الثورة المهدية ، فى حين كان اشتراك انجلترا فى حملة استرجاع السودان من أجل ترشيد الحكم فى السودان ، كما تشدقوا ٠

المشكلة الثالثة : مشكلة الامتيازات الأجنبية ٠٠ كان كرومر يريد أن يمنع الامتيازات الأجنبية ، وهو فى هذا يعد نفسه مسئولا عن الشركة التى أقحمت بريطانيا نفسها فيها فى ادارة السودان ، بدعوى تجنيب السودان ما نال مصر من جراء الامتيازات الأجنبية ، ولعله فى هذا كان يريد أن ينحى الدول الاجنبية عن الدخول معه فى الشركة ، ليظل السودان لبريطانيا وحدها فى النهاية (١) ، ومن ثم أصبح حرمان الدول الأجنبية من أى امتياز فى السودان هو مشكلة كرومر ، لأن الأوربيين المتطلعين الى هــذه الامتيازات ، كانوا فعلا على صلات تجارية واقتصادية مختلفة بأهل السودان ، بل وضعوا أنفسهم فى كفة مساوية لوجود المصريين هناك ٠ فكلاهما غريب عن البلاد ـ كما أعلن كرومر ـ ومن ثم ألحت الحاجة الى وضع تنظيم يحدد الوضع السياسى للسودان ، ولكن ما العمل والسودان ما زال على علاقة بمصر ، ومصر كانت لا تزال تابعة لتركيا (٢) ٠

المشكلة الرابعة : سيادة تركيا ٠٠ كان كرومر قلقا من جراء تطلعات الدول الأوربية الى السودان ، سيما وان تركيا كانت ما تزال تمارس سيادتها على مصر ، بالاضافة الى منفذ التدخل الأوروبى بسبب الدين ، فضلا عن مشكلة الرق والواجب المقدس تجاه مناهضة تجارته ، وأخيرا كيفية الاستقلال القضائى عن المحاكم المختلطة ٠

وقد قامت الحلول التى اقترحها كرومر على فصل الادارة فى السودان عنها فى مصر ، بل واستبعاد تركيا وأى نفوذ لها فى السودان ، على أساس

---

(١) Holt, P.M.: Modern history of the Sudan p. 110.

(٢) Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 448.

أن السودان تحت سيطرة مصر ، أحدى ولاياتها ، الا أن تجاهل تركيا صاحبة هذه السيادة كان أمر ذا بال ، ومن ثم أصبح على كرومر أن يختار بين ثلاثة أمـور :

اما أن تضم بريطـانيا السودان اليهـا ، واما أن تتركه تابعا للدولة العثمانية ، واما أن يكون في وضع بين بين تكسب بريطانيا من ورائه ، فبالنسبة للأمر الأول فكان خطوة جريئة تستدعي ركائز سياسية ومالية غير متوافرة ، واذا ترك لسيادة العثمانيين فستظل المشكلات الدولية ، وبذلك لم يبق غير الحل الوسط ، ولو أنه كان يحتاج الى حسن صياغة ، لأنه سيكون ذا شكل فريد في نوعه (١) ·

ويورد الدكتور محمد فؤاد شكرى حديث كرومر نفسه في هذا الصدد عندما وجد حلا لهـذه المشكلة « لقـد طرأ على ذهني أن من الممكن للسودان ألا يصبح انجليزيا ولا مصريا ، بل يكون انجليزيا مصريا » · ولقد قام السير مالكولم ماكيلريث Malcolm McIluraith (المستشار القضائى عام ١٨٩٨) بترجمة هذه الفكرة السياسية ، والتى كانت بعيدة كل البعد عن المنطق الى لغة قانونية تدل على المهارة ، وقبلها سالسبورى Salisbury دون تردد ، ووافق على انشاء « دولة مولدة » Hybrid State فى شكل « حكم ثنائى » Condiminium (٢) ، لادارة السودان · ووقعت اتفاقيتهافي يوم ١٩ يناير عام ١٨٩٩ بين الحكومتين البريطانية والمصرية ، فكانت سابقة فى القـانون الدولى ، أعطت لبريطانيا حق الوصاية الفعلية على أساس حق الفتح (٣) ·

اتفاقية عـام ١٨٩٩ كأساس لادارة السودان :

وقعتها بريطانيا مع مصر في ١٩ يناير فام ١٨٩٩ ، وبمقتضاها اقترفت بريطانيا خطأ طالما نهت عنه الدول الأخرى · اذ أتت منافية لكل الشعارات التى كانت تتذرع بها أيام فاشودة ، حيث أعلنت آنئذ على لسان سولزبرى « أن وادى النيل كان ولا يزال ملكا ثابتا لمصر ، وأن حجج الحكومة المصرية فى ملكية مجرى النيل ــ وان أخفاها المهدى الى حين ــ ليست محلا للنزاع منذ انتصار الجنود المصرية على الدراويش »(٤) · ولعلها بهذا كانت تريد أن تخلص السودان من مخالب فرنسا بهذه الحجة لتستولى هى عليه ، حيث كان توقيع الاتفاقية بعد أشهر قليلة من انسحاب مارشان من فاشودة ·

(١) Bashir, M.O. : Revolution and Nationalism in the Sudan, London 1974, p. 20, and Macmichael, H. : The Sudan, p. 68, and Baddour, A. : Op. Cit., p. 85.

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٤٨٨ ·

(٣) F.O. 407-193, Part XC, April - June 6, p. 11 and Magnus, Ph. : Kitchener, Portroit of an Imperialism, London 1928, p. 148.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣٠٢ ، ٣٠٣ ·

فضلا عن سرعة تحرك كرومر ، اذ قام برحلة الى السودان ، والقى خطابا على السودانيين فى ٤ يناير عام ١٨٩٩ ، ابتدأه بتهنئة الشعب السودانى بتخلصه من أغلال العهد الماضى ، بمهارة الجنود المصريين والقيادة البريطانية ، وأفهمهم أن العلمين المرفوعين يدلان على سيادة مصر وبريطانيا على كل أنحاء السودان ، وأنهم سوف يعيشون فى سلام مع الانجليز شأنهم فى ذلك شأن بقية البلاد الخاضعة لهم ، وأنه لا تدخل من السلطة فى شئونهم الدينية ، وأن الشريعة الاسلامية فى تطبيقها ستكون محل احترام ، أما هم فيجب عليهم الخضوع للحاكم العام ، رجل العدالة والنزاهة (١) ٠

وظهر من هذا الخطاب أن انجلترا نجحت فى فصم العلاقة المصرية السودانية ، توطئة لنشر سيادتها كاملة عليه ، فى حين أن أعباءه المالية كانت تتحملها الخزينة المصرية رغم غرقها فى الديون ، الا أن مصر قبلت هذا على أساس أن السودان جزء من مصر يسكنه أخوة لهم ، وليست غفلة أدخلها عليهم الانجليز ٠ كما ادعوا بأنهم بما لهم هذا انما يحمون موارد مياههم من غدر القوات الأجنبية (٢) ٠

وسرعان ما رفرف العلم البريطانى بحرية على كل أنحاء السودان بجانب العلم المصرى ، وحينما زار الخديو عباس حلمى الثانى السودان ــ تداركا للجفوة التى رسمها البريطانيون بين شطرى الوادى ــ فى عام ١٩٠١ ذكر فى خطابه بتاريخ ٢٩ نوفمبر « أن العلمين البريطانى والمصرى اللذين يخفقان بجانب بعضهما هما اشارة للحكومة المشتركة التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شرك أهل الظلم ٠٠٠ » (٣) ٠

ويظهر من هذه الكلمات أن الخديو كان مضطرا لقولها لأنه كان يعلم أن الانجليز هم القابضون على أزمة الأمور هناك ، وما حادثة الحدود (٤) آنئذ الا علامة ما كان يعانى منه وهو يكظم غيظه لتسيير الأمور ، سيما وان مصر كانت تحت يدهم منذ عام ١٨٨٢ ٠

ونحن بصدد دراسة تطور نظام الادارة فى السودان منذ توقيع الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ ، فان الأمر يتطلب دراسة الاتفاقية ذاتها والآراء التى تناولتها بايجاز ، كأساس لقيام الادارة فى السودان ٠

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥١٥ ٠

(٢) Baddour, A. : Op. Cit., p. 108.

(٣) القلعة : المحفظة ٥٥ مجلس الوزراء ، السودان ــ المجموعة ــ السودان ٠

(٤) وملخص هذا الحادث أنه عندما زار الخديو عباس حلمى الثانى الحدود الجنوبية لمصر انتقد مظهر وتدريب بعض القوات المرابطة فى حلفا ، فثار القواد الانجليز معتبرين هذا النقد اهانة لهم ، وأرغموا الخديو على الاعتذار بعد أن هددوه بالخلع ٠ ففعل وكان ذلك عام ١٨٩٤ ٠
يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، ص ٥٢ ٠

فالاتفاقية لم تكن دستورا لحكم السودان ، وانما كانت وسيلة ابتدعتها بريطانيا لتضفى جوا من الرسمية على وجودها هناك ، وهى وان كانت تحمل شكل الثنائية في الحكم ، فالواقع أن يدها كانت العليا من خلال الموظفين البريطانيين الذين عينتهم فى المناصب الخطيرة ، بينما تركوا للمصريين ـ شركائهم ـ الأعمال المعاونة والدنيا ، مما أثار حفيظة الأخيرين وعدم رضاهم (١) ٠

وقصارى القول ان السودان فى ظل الاتفاقية أصبح مستقلا استقلالا ذاتيا عن مصر ، تحكمه بريطانيا باداريين انجليز يساعدهم موظفون صغار من المصريين ، وهذا بلا شك نظام فريد فى نوعه ، أعطى انجلترا حرية العمل والحركة بما لا تمارسه فى مستعمراتها (٢) ٠

وهذا ما يتضح من حكم المحكمة المختلطة عندما رفعت أمامها دعوى عام ١٩١٠ ضد الحكومتين المصرية والسودانية من شركة مقاولات حول عقد أبرم بواسطة حكومة السودان ، واستمر باشراف الحكومة المصرية ، على أساس أنه بناء على اتفاقية عام ١٨٩٩ ٠ فقد تأسس لحكومة السودان وضع جديد هو أنها حكومة مستقلة ذاتيا ، ومنفصلة تماما عن الحكومة المصرية ، وأنها لم تصبح مسئولة عن استمرار عقد المقاولات التى أبرمتها حكومة السودان ، ودفعت حكومة السودان الاتهام على أساس أن السلطة القانونية للمحاكم المختلطة تقتصر على مصر دون السودان ، وقد قبلت المحكمة هذه الدفوع ورفضت الدعوى(٣) ٠

نقد الاتفاقية من الناحية الادارية :

تناولت الأقلام هذه الاتفاقية من عدة زوايا : سياسية وقانونية وتاريخية (٤) ٠ الا أن ما يهمنا فى اطار دراسة تطور نظام الادارة فى السودان هى الزاوية الادارية ، أى وضع السودان اداريا فى ضوء هذه الاتفاقية والمواد التى تحكم ذلك ٠

---

(١) Holt, P. M. : A modern history of the Sudan, p. 111.

(٢) Bashir, M.O. : Op. Cit., p. 21.

(٣) Ibid : p. 22.

(٤) هناك كتب تناولت شروحها والتعليق عليها ، وكذلك صحف مصرية وأجنبية كل حسب وجهة نظره فيمكن الرجوع الى : محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ـ ص ٥٢٠ ـ ٥٣٨ ، سمير المنقبادى : تطور المركز الدولى للسودان ، القاهرة ، عام ١٩٥٨ ، على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣٠٤ وما بعدها ،

O'Rourke, V.A. : The Juristic Status of Egypt and the Sudan. London 1936 and Baddour, A. : Op. Cit., Macmicheal, H. : The Sudan and the Anglo Egyptian Sudan. and Lawrance : International Law.

حيث تضمن رأى اوبنهايم ورأى عبد الله العريان

على صادق أبو هيف : القانون الدولى ، الاسكندرية ١٩٧١ ، بالاضافة الى صحف اللواء والمؤيد والاهرام ٠

فمن ناحيـــة السيادة ، فانه من استعراض مواد الاتفاقية يتضح أنها « حكومة أوتوقراطية قامت على نظم عسكرية من أجل أهداف مدنية » (١) . كما لم يكن هناك تكافؤ فى السلطة الثنـــائية بين انجلترا ومصر فى ادارة السودان ، وأن الادارة قامت على تركيز السلطة فى يد الحاكم العام فى السودان بعيدا عن رقابة مصر ، كل هذا يبين أن بريطانيا كانت تخطط دائما لفصل السودان عن مصر لضمه الى أملاك الامبراطورية البريطانية ، ويؤيد ذلك ماكتبه كرومر من تفسير لبنود الاتفاقية ذاتها : « ... ان النقطة الأولى وهى أهم النقط فى هذا الوفاق ، اثبات أن للملكة انجلترا حقا فى ممارســة السيادة فى السودان بالاشتراك مع الخديو .. كما أزيلت ادعاءات السيادة التى كانت للترك من الناحية العملية وان بقيت من الناحية الاسمية » (٢) .

كما تبين أيضا انه قد حدث تلميح عارض الى حقوق الخديو قبل قيام ثورة المهدى ، أما حق بريطانيا من خلال حق الفتح كان أكثر وضوحا ، فالمادة الأولى تحدد الأقاليم المفتوحة ، وتضم وادى حلفا ، ويرد كرومر ذلك بحجة الدفاع عنها ، وبهذا وجد كرومر الطريق الى صياغتها ليقســم الأقاليم التى سينطبق عليها اسم السودان الى ثلاثة أقسام : الأول الذى لم يجل عنه الجيش المصرى فى عام ١٨٨٢ ، وأن هذا النص وضع ليضــم سواكن ووادى حلفا ، وأشار الثانى الى تلك الأقاليم التى كان يديرها الخديو قبل قيام الثورة المهدية ، والتى انفصل عن مصر وأعيــد فتحها بواسطة القوات المصرية والبريطـانية ، والجزء الثالث يمــكن أن يكون تلك الأقاليم التى تفتــح فيما بعـــد بواسطة كلا الحكومتين (٣) .

أما من ناحيـــة الادارة فتحكمها المادتان الثالثـــة والرابعة حيث تبينـــان أسلوب الحكم . فالمادة الثالثة تركز السلطتين المدنية والعسكرية فى شخص الحاكم العام ، الذى يعين بناء على طلب بريطانيا ولا يعزل الا برضاها . ومن ثم يبدو واضحا أن الثنائية فى الادارة غير واقعية من تعيين هذا الحاكم وعزله بمرسوم مشروط بموافقة بريطانيا فى العزل والطلب البريطانى فى التعيين (٤) . ويشير كرومر نفسه الى أن اجراءات تعيين الحاكم العام هى ذاتها اجراءات تعيين مندوبى صندق الدين .. اذ أن الخديو مفروض أن يأخذ بنصيحة بريطانيا الزاما طالما بقى تحت الاحتلال البريطانى (٥) .

ثم تتعرض المادة الخامسة من الاتفاقية أيضا للادارة ، اذ تتعلق بسريان

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan, p. 108.

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ، ص ٥٢٧ ، ٥٢٨ .

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 450.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٣١٠ .

(٥) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٥ .

القوانين • فقد كان اقتراح كرومر قبلا انه لا يسرى قانون مصرى على السودان • ما لم يتخذ عن طريق الحاكم العام،فظهر أن السودان سيظل فترة فوضى بلا قانون ريثما تسن له القوانين الخاصة به • وكانت هناك فكرة بتطبيق القوانين المصرية التى تعطلت أيام المهدية ، ولذلك فقد اشار مستشارو كرومر عليه بأن تسرى على السودان القوانين التى كانت سارية قبل عام ١٨٨٤ ، نفس السنة التى انهار فيها الحكم المصرى فى السودان • وهذا يشمل القوانين المصرية الصادرة فى يونية عام ١٨٨٣ كلائحة ترتيب المحاكم الاهلية والقانون المدنى وقانون التجارة، وقانون المرافعات والعقوبات وقانون تحقيق الجنايات • وأنه تطبيقا للمادة ٤ فان كل القوانين المصرية يمكن أن تسن أو تنفذ عن طريق اعلان الحاكم العام (١)•

والمادة الخامسة : كانت تهدف الى منع لجنة صندوق الدين من التدخل فى شئون المالية للسودان ، وتؤيدها المادة السادسة عندما تمنع كل أجنبى من التدخل تحت اسم الامتيازات الأجنبية (٢) • فالعجز فى حسابات السودان كان يضاف الى ميزانية الحكومة المصرية ، وكان المقترح أن كل دخل السودان سيخضع لتنظيم مصر ، التى ستكون وحدها المسئولة عن الانفاق العسكرى والمدنى • وقرر كرومر أن الميزانية المصرية ستكون قادرة على تحمل ذلك دون مساعدة مالية من انجلترا (٣) •

والمادة السادسة : وتختص باقامة الأجانب فى السـودان والحفـاظ على حقوقهم ، ويقول كرومر أيضا فى مذكرته الايضاحية ، أنه قد يكون هناك نزاع حول تلك الحقوق ، ولكنهم كملاك للسودان تكون لهم القدرة على تأكيدها ، عن طريق اعلان العمل بسياسة الباب المفتوح فى التجارة أمام الأوربيين جميعا على قدم المساواة (٤) •

والمادة السابعة : تختص بالواجبات الضرائبية والمالية • واقترح كرومر أمام عدم امكانية فصل النظام التجارى عنه فى مصر ، ان التداخل سيكون عن طريق حق الفتح •

أما السلطة القضائية فكانت من نصيب المادة الثامنة ، وقد تقرر عدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة الى أى جهة من السودان فيما عدا سواكن •

والمادة التاسعة : تضع السودان كله ــ ما عدا سـواكن أيضـا ــ تحت الأحكام العرفية ، وظاهر الأمر أن حالة البلاد من قلق واضطراب وحروب كانت

---

(١) Shebeika, M. : British policy in the Sudan, London 1942, p. 45.

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 67.

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 482.

(٤) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٩ .

نستدعى هذا ، بينما الواقع هو قطع الطريق أمام المحاكم المختلطة التى تختلف فى اجراءاتها وقوانينها مع وجود هذا النظام ٠

وتختص المادة العاشرة بتعيين القناصل ووكلائهم أو ماموری قنصليات السودان ، والمادة الحادية عشر خاصة بمنع تجارة الرقيق ٠

والمادة الثانية عشر خاصة بتنظيم ادخال الأسلحة والذخائر والمشروبات الروحية ، طبقا لمعاهدة بروكسل عام ١٨٩٠ ٠ وفى هذا تأكيد لسيطرة بريطانيا على السودان بحجة رعاية مصالح السودانيين (١) ٠

ويلاحظ على الاتفاقية أنها أقامت حدودا صناعية بين الشمال والجنوب ، بما أسمته الاتفاقية بحدود السودان مما دفع الحكومة المصرية أن تصدر قرارا من نظارة الداخلية فى ٢٦ مارس عام ١٨٩٩ ، بتوقيع ناظرها ، مصطفى فهمى باشا ، يجعل نهـــاية الحدود بين مصر والسودان خطا يمتد غربى النيــل شمال فرس وخطا آخر شرقى النيل شمال ادندان ٠

كما بدأت الاتفاقية أولى مراحل الفصل فى الادارة بين مصر والسودان باقامة حكومة منفصلة هناك يرأســها حاكم عام يجمع فى يده كل السلطــات التشريعية والتنفيذية مع سردارية الجيش المصرى ٠ كما لا تمتد سلطة مصر فى التشريع للسودان الا بموافقته وكذا الامتيازات وسلطات المحاكم المختلطة فى السودان (٢) ٠

كان وضع سواكن وحدها تحت الادارة المصرية فقط يؤرق كرومر ، فلفت نظر سولزبرى الى أن حكم السودان جنوبى وادى حلفا لابد أن يشمل سواكن أيضا ، لأن استثناء سواكن من الادارة سيعطل تنفيذ مشروعات حيوية ، كمد الخطوط الحديدية ، وهذا سيضيف مشكلات سياسبة وادارية (٣) ٠

من أجل هذا عدلت المادة الثامنة ، الخاصة بعدم امتداد سلطة المحاكم المختلطة على السودان عدا سواكن ، فى ملحق الوفاق المؤرخ ١٠ يولية عــام ١٨٩٩ ، الذى أوضح أنه لم تشكل محكمة مختلطة فى سواكن فى أى وقت من الأوقات ، وكيف أن عدم وجود محكمة أهلية فيها للفصل فى المنازعات بين الأهالى ، قد الحق بهم ضررا جسيما ، فوجبت المساواة بين تلك المدينة وباقى

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ــ ص ٥٢٣ ــ ٥٢٤

The Egyptian Sudan, p. 68.
Macmichael, H. :

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ١٨٩٨ ــ ١٩١٨ ، القاهرة عام ١٩٧٩ ، ص ١٩ ٠

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 442.

مــدن السودان ، وفعلا ألغى استثناؤها ، وأصبح السودان كله تحت ادارة واحــدة (١) ٠

أحوال السودان عند بداية الادارة الجديدة فى عام ١٨٩٩ :

كان السودان بعد استرجاعه فى حالة سيئة ، نتجت عنها قلة فى عدد السكان من حوالى ثمانية ملايين ونصف، الى حــوالى المليونين نتيجــة الجوع والمرض والقتال بين القبائل (٢) ٠

ومن مجمل ما أظهرته دراسات الاداريين عندما تسلموا السودان ما أثبته ريجينالد وينجت Reginald Wingate والفيكونت جليشن Viscount Glichen أن هناك ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة لقوا حتفهم بسبب الجدرى وسوء التغذية ، وحوالى ثلاثة ملايين نسمة ماتوا بسبب الحروب ضد القوات المصرية البريطانية وحروب القبائل بعضها مع بعض ، خاصة البقارة ــ الذين كانوا يتملكون أزمّة الأمور أيام المهدى ــ ولم يكونوا على وفاق مع بقية القبائل (٣) ٠ ثم أن هذه القبائل قد عادت حتى الى استرقاق بعضها البعض ، ومن ثم نشطت تجارة الرقيق ٠

كما أهملت موارد السودان الهامة كالزراعة عنــدما توقفت السواقى ، وأهمل اصلاحها ، ونمت الحشائش والسدود ، حتى أصبح الوصول الى أعالى النيل ضربا من المستحيل ، فضلا عن الانهيار المالى الذى أصاب البلاد نتيجة فوضى الضرائب التى سادت فى حكم المهدية (٤) ٠

تخلفت القرى ، وقل عدد سكانها ، بل وهناك قرى قد اندثرت تقريبــا وتركها أهلهــا أطلالا وأدغالات وشجيرات ، كمــا خربت الخرطوم نفسها حتى أم درمان التى كانت حاضرة المهدية ، عندما أصبح معظم سكانها من الدراويش والعبيــد والبؤساء فى بيوت أشبه بالكهوف (٥) ، وكسدت التجــارة مع العالم الخــــارجى ٠

ومن ثم أصبح أمام الادارة الجديدة منذ عام ١٨٩٩ أعباء كثيرة ، اذ أن

---

(١) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ٠

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 73.

(٣) Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 545.

الاهرام : ١٦ أكتوبر عام ١٩٠١ ٠

(٤) زاهر رياض : السودان المعاصر ، منذ الفتح المصرى حتى الاستقلال (١٨٢١ ــ ١٩٥٣) ، القاهرة ، عام ١٩٦٠ ، ص ٢٠٩ ٠

(٥) ويمكن الرجوع كذلك Wingate, R. : Wingate of the Sudan. London 1955 p. 128. and Duncan, J.S.R : The Sudan, A record of Achievement, London 1952, p. 81, and Sabry, M. : Le Soudan Egyptian, 1821-1898, Le Caire 1947, p, 107.

أساليب الادارة التى كانت سائدة ابان الحكم المصرى قد انتهت تماما أمـام حكومة الخليفة الاستبدادية • من أجل هذا شمر كتشنر عن ساعده ـ كأول حاكم عام للسودان عام ١٨٩٩ ـ وقام بأعمال هامة (١) •

وكان أول واجب حتمته الظروف ، هو وقف حمامات الدم والنيران التى تسببت عن كل الأخطار الماضية ، وكان على الادارة أن تغير مجرى العمل ، كما كان عليها أن تغير المسار الاجتماعى للبلاد ، بوقف تجارة الرقيق ، واللجوء الى مشروعات التنمية الاقتصادية (٢) •

المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة :

١ ـ مشكلة التعصب الدينى والأمن :

رغم انهيار الحكومة المهدية فى معركة كررى ، فقد ظل السلام بعيـد المنال ، اذ مازالت اذيال المهدية موجودة ، بجانب المشاكل القبلية فى الجنوب نظرا لوجود الخليفة عبد الله عام ١٨٩٩ فى كردفان ومعه قوة حربية لايستهان بها بقيادة ابنه عثمان شيخ الدين ومعه الخليفة على بن محمد حلو ، وعثمان دقنه وغيرهم وأنضم اليهم أحمد فضيل بجيشه ، يهددون أمن البلاد بهدف استرجاعها من أيدى القوات المصرية البريطانية ، ودخلوا معهم فعلا فى عدة معارك جانبية الى أن كانت معركة أم دبريكات فى نوفمبر عام ١٨٩٩ بالقرب من جزيرة أبا مهد المهدية فكانت الفاصلة ، حيث قضى وينجت على الخليفة وأرداه قتيلا فى ميدان المعركة مع زملائه الخليفة على الحلو وأحمد فضيل وجرح عثمان شيخ الدين ومات فى رشيد عام ١٩٠٠ بعد أن رحل اليهما اسيرا وفر عثمان دقنه ، الا ان زملاءه خانوه وأسر فى عام ١٩٠٠ (ومات فى وادى حلفا عام ١٩٢٦) (٣) •

ولم تنته المناورات بنهاية المهدية ، وانما ظلت هناك ثورات أخرى ، تظهر فى الداخل ولكن سرعان ما تقضى عليها القوات المصرية البريطانية فى السودان• فمثلا نجد هناك من أستغل حب السودانيين للدين وحبهم لذكرى المهدى الذى كان ما يزال فى مخيلتهم (٤) ، وحاولوا ادعاء النبوة كحركة « على عبد الكريم » ابن أخ المهدى ، التى تسمت « بجماعة العصر الألفى السعيد » فى عام ١٩٠٠ فى ام درمان ، يدعون الى المهدية والثورة فى وجه الادارة الجديدة ، ويؤمنون بان المهدى قد جاء وتوفى ، وأنهم يعيشون على رجاء أنه عندما يموت الخليفة ويغزو الترك البلاد مرة أخرى ، سيظهر النبى عيسى ، وان النبى عيسى قد ظهر فعلا ولكنهم لا يعلمون مكانه •

---

(١) Abu Sin, I.A. : The development of civil service in the Sudan in the Sudan, 1899-1961. Khartoum 1968, p. 20.

(٢) Parl. Deb., Comm. vol VIII 1909, p. 682.

(٣) Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, pp. 112, 113.

(٤) تقرير سنوى عام ١٩٠٨ : ص ، ص ١ ، ٤٠ •

الا أنهم لم يكونوا بعد قد أتوا من الاعمال ما يجرعم الى المحاكمة ، الا أن السلطات في السـودان لجأت الى محاكمتهم دينيا بتشكيل مجلس من العلماء المسلمين هم قضاة الخرطوم وأم درمان وغيرهم من المشهود لهم (١) • وكان اختيارهم موكولا لسلاطين باشا مدير المخابرات ، حيث جمع كلا من السيد ندا قاضى ام درمان والطيب أحمد الحسنى قاضى الخرطوم ومحمد شريف نور الدايم ، والسيد محجوب الميرغنى ، والسيد ادريس المكى ، والسـيد محمد البدوى ، والسيد مدثر ابراهيم والسيد اسماعيل الأزهرى (٢) • وانتهوا فى تكفيرهم لخروجهم على قواعد الاسلام ، واوصوا بنفى على عبد الكريم واتباعه الى الابد • وأيدهم المستر وينجت باصدار منشور بابعاده هو واتباعه فورا فى نفس اليوم (٣) • وكان هذا المنشور المؤرخ ٢ مارس عام ١٩٠٠ يذكر الواقعة مذيلة برأى هيئة العلماء وقرارهم بالنسبة له ، وموافقته هو عليه وأمره بالابعاد الفورى لعلى عبد الكريم وأتباعه ، وفعلا غادر على ام درمان فى نفس اليوم الى وادى حلفا ليكون عبرة لكل من تسول له نفسه السير على نهجه (٤) •

كما ظهر في برنو رجل يدعى محمد الأمين ، ووصل الى الخرطوم عام١٩٠٣ فى طريقه الى مكة للحج ، وعند عودته من الحج تمركز فى كردفان مدعيا أنه المهدى ، الا انه قبض عليه بمعرفة الكولونيل ماهون Mahon وقتل شنقا فى الأبيض (٥) •

وفى العام التالى اى فى عام ١٩٠٤ ظهر ثالث هو محمد آدم مدعيا أنه النبى عيسى ولما حاول مأمور المركز فى سنجا أن يقبض عليه قتله ، الا أن قوة أخرى استطاعت أن تقتله فى ٤ أبريل عام ١٩٠٨ (٦) •

وفى عـام ١٩٠٨ قامت ثـورة عاتية كان لها أثرها فى الادارة • وفى العلاقات المصرية الانجليزية ، فضلا عن اضطراب الأمن فى السودان بسببها • تلك الثورة كانت ثورة عبد القادر ود حبوبة الذى نشأ فى أسرة وثيقة الصلة بالمهدى ، وكان مشهورا بتعصبه الدينى ويثير هذه الأفكار بين القرويين مستغلا

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثانى ، ص ، ص ١٤٩ ، ١٥٠
Dafaalla,, H. : The Nubian exodus. Khartoum 1976. p 40.

(٢) حلمى جرجس غبريال : موقف الادارة الوطنية خلال الحربين العالميتين فى الفترة من ١٩١٤ ـ ١٩٤٧ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث الافريقية عام ١٩٧٦ ص ٦٢ •

(٣) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، القاهرة ، عام ١٩٣٥ ، ص ١٠٣ •

(٤) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٦٣ •

(٥) عبد الله حسين : السودان ، ص ١٠٣ •

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٣ ، مكى شبيكه : مختصر تاريخ السودان ، بيروت ١٩٦٥ ، ص ١٣٢ •

ذلك ضد البريطانيين(١) ، لانه كان من سلالة الحلاويين التى اشتركت بنصيب كبير في حروب المهدى وكان هو نفسه محاربا ضمن قوات النجومى التي غزت مصر ، ومن الذين قرروا الاحتفاظ لأنفسهم بأرث المهدية (٢) .

وملخص الواقعة أنه انتهز فرصة وضع رجال المساحة علامة تحديد لأرضه، عندما أرادوا الفصل في قضية نزاع ثار بينه وبين أقاربه ، وكان علامة التحديد على شكل « صليب » فاستغلها وأشاع أن الادارة فى البلاد تحاول التبشير بالدين المسيحى ، وتفرضه فرضا بهذا الشكل . ولما جبت الثورة حاول مفتش المركز ـ المستر سكوت مونكريف Scott Moncriff ومأمور المركز المصرى محمد أفندى شريف مأمور مركز المسلمية ـ أن يقبضوا عليه بعد أن أعيتهم الحيل الا أنه قتلهما هما والقوة التى كانت معهما (٣) .

وظلت المعارك سجالا بين قوات الادارة المصرية وبين أنصار ود حبوبة ، الى أن قبض عليه وشنق بعد محاكمته فى « حلة مصطفى » وهى أكبر أسواق قبيلة الحلاويين وهى قبيلة عبد القادر ود حبوبة نفسه (٤) .

وكانت حركة ود حبوبة أبعد أثرا من غيرها ، لانها تسببت فى أزمات سياسية بين لندن والخرطوم حول محاكمة أتباعه ومصادرة أملاكهم ، مما أثار البرلمان البريطانى وتساءل أعضاؤه عن منح الحقوق كاملة للمتهم فى اثبات دفاعه ! (٥) .

وكانت السلطات قد وقعت فى مازق .. ما بين حفظ الأمن باستعمال القوة أخذا بحق دماء القتلى من رجال الادارة سواء كانوا بريطانيين أم مصريين ، وبين المحاسبين على الأخطاء فى مجلس العموم البريطانى فكانت أزمة سياسية بلا شك (٦) .

فضلا عن موقف الصحافة المصرية من القضية ، وما علقت به على الموقف والربط بينهما وبين معركة دنشواى ، وعلى موقف الضابط المصرى القتيل(٧) .

وان كان لبعض السودانيين رأى فى موقف هذه الصحافة ، من أنها ارتكبت

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى ، ص ١٤١ ، تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٨ ، ٩ .

(٢) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 465

(٣) اللواء : ٨ مايو عام ١٩٠٨ .

(٤) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى ، ص ١٤٣ ، تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ص ٨ ، ٩ .

(٥) Parl. Deb. Comm. vol. 191, 1908, p. 86.

(٦) Ibid, vol CXCI 1908, p. 86.

(٧) اللواء : ١٢ يونيه عام ١٩٠٨ .

فى تعليقاتها هذه شططا ، ولم تعرض الموضوع بصورته البسيطة ، بالاضافة الى ربطها بين دنشــواى وبين ما أثار الصــحافة البريطانية ضــــد جورست نفسه (١) ، وكان من أثر ثورة ود حبوبة على الادارة بالذات أن طلب وينجت من حكومته فى بريطـانيا ارسال قوة عسكرية لحفظ الأمن فى السـودان ، ومواجهة أذيال المهدية وما يقومون به من حركات مناوئة ٠

كما طلب اعانة مالية لانشاء خط سكة حديد من الخرطوم الى سنار ثم طلب مده فى الغرب أيضا لربط الخرطوم بما حولها لتسهل عملية استتباب الأمـن ٠

لقد وافقت بريطانيا على مبلغ لمد الخطوط الحديدية (٢) ٠ وفعلا مد الخط الى الأبيض ، أما زيدة الحامية فقد زيدت بعدد قليل (٣) ٠

ثم أعقبتها حركة دينية أخرى تزعمها الشريف مختـار الهاشمى عـام ١٩١٠ ، ولكنه كان على علاقة سيئة بالمهدى ، حيث كان قد أعلن نفسه الخليفة الرابع ، فسجنه الخليفة وأعلن أنه النبى عيسى عام ١٩١٠ ، وحوكم هو وأتباعه وعوقب بالسجن مدى الحياة (٤) ٠

أما فى الجنوب ، فلم يكن الأمن فيه أقل اضطرابا فى الشمال ، مما شكل عبئا أيضا على الادارة الناشئة ، الا أنه لم يكن بسبب الدين كما حـدث فى الشمال ، ففى شتاء عام ١٩٠٠ أرسلت حملة الى بحر الغزال لتأديب القبائل التى أحست بأن نير الحكومة المصرية ثم المهدى من بعدها قد رفع عنها ، فأرادت أن تعود الى الفوضى مما كلف الادارة فضلا عن تكلفة الحملة تأسيس عدة نقط بوليسية لتامين طريق حملات الأمن التى رأى الحاكم العام ارسالها ٠ ولقـد قوبلت أول حملة تأديبية أرسلت فى عام ١٩٠١ بمقاومة شديدة ، وقتل معظمها كما قتل المفتش الانجليزى ، فاضطرت الحكومة الى ارسال حملة تأديبية قاسية ارتكبت الفظائع فى عملها مما ترك أثرا سيئا فى نفوس الأهالى ، ضد الادارة الجـديدة (٥) ٠

وظل الشك والخوف يســودان العلاقات بين الجنوبيين وبين الادارة ، مما اضطر الأخير الى تأسيس تسع نقط بوليس فى عام ١٩٠٥ بلغ قوامها ١٣٠٠ جنديا ، ٦٤ ضابط وبذلك أصبح الحكم هناك حكما عسكريا ، مما أرهق

---

(١) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٦٤ ٠
(٢) تقرير سنوى عام ١٩٠٨ : ص ، ص ٤ ، ٥ ٠
(٣) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٦٥ ٠
(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٥ ، يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأولى من ص ١٥٥ ــ ١٥٧ ٠
(٥) S.N.R. No. 93 April 1902.

الميزانية من حيث مرتبات القوة ، بالاضافة الى صرف بدل غربة وبدل علائق آكثر ، فضلا عن عملية اختيار كفاءات معينة لتلك الخدمات (١) ٠

ولقد كانت نواة مشكلة الأمن هي كميات الأسلحة والذخيرة التى تسربت الى تلك القبائل ، ابان حرب المصريين والمهدية ٠ ومن ثم أصبح من الضرورى استصدار قانون ينظم حمل واحراز الأسلحة النارية ضمن أول مجموعة من القوانين صدرت عام ١٩٠٣ ، الا أنه كان على السلطة الادارية فى نفس الوقت أن تستثنى رؤساء القبائل الذين أهدتهم هى الأسلحة كجوائز لقاء خدماتهم للحكومة ، واستمالة لهم ، ثم صدر قانون لاحق يحـدد استرداد واستعمال الأسلحة النارية والذخائر ، الا أنه كان عديم الأثر ، اذ استمرت عمليات تهريب الأسلحة من الحبشة والحدود الغربية ٠

أما فى أقصى الجنوب فقد كان « الجلابة » عنصرا هادما لكل هذه التنظيمات اذ قامت على أكتافهم تجارة السلاح (٢) ٠

كما حدثت ثورة فى احدى بطون قبيلة الدنكا فى بلدة رومبك فى مديرية بحر الغزال وقضى عليها سير لى ستاك باشا Sir Lee Stack ، وحدثت أخرى فى النوبا عند جبل داير جنوبى الأبيض وانضم سكانه الى الدراويش مقاومين الادارة ورافضين دفع الضرائب ولكن قضى عليهم فى عام ١٩٠٥ (٣) ٠ ولعل هذا يرجع الى خدمة الكثير من النوباويين فى جيش الخليفة ٠ فظلت أسلحتهم فى حيازتهم بعد هزيمته ، اذ أنه فى عام ١٩٠٨ قدر عدد قطع السلاح ٢٠٠ قطعة من بنادق رامنجتون Remington فى جبال النوبا وحدها (٤) ، وفى مواجهة هذا قامت الادارة بتحديد لعدد قطع السلاح ، وضبط الزائد عنها (٥) ٠

ولم يكتف أهل الجنوب بهذه الفوضى ، بل ظلوا فى حركات مناوئة ، فقضت قبائل الأنواك (٦) على داورية ورئيسها البريطانى ، مما حتم على الحكومة القيام بعمل حربى حاسم فأحرقت قراهم ، وأسرت الكثيرين منهم ، وذلك

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٢٦٩ ٠

(٢) Warburg, G. : The Sudan ander Wingate, London 1971, p. 140.

(٣) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ١٠٤ ، تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٥ ٠

(٤) S.I.R. No. 171 October 1908.

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 140.

(٦) عن الأنواك يمكن الرجوع الى : S.N.R. vol V. No. 3 1981; The Annuak. By Leiut Col. Bacon, C.R.K. pp. 113-119.

اذ يتناولهم المؤلف فى دراسة جغرافية لاماكن وجودهم على أفرع بحر الغزال ، ويدرس دوافع تحركاتهم ثم يتعرض لهم انثروبولوجيا وعاداتهم وتقاليدهم ٠ ويتعرض ما أمكنه لتاريخهم وعلاقاتهم بجيرانهم ٠

بالاستعانة بالنوير الذين كانوا يكرهونهم ، فانتهزت الادارة هـذه الكراهية للقضاء عليهم (١) ٠

أما الحدود الحبشية ، فقد خضعت لتهديد رجل حبشي كان يدعى « هيلو مريم » عام ١٩٠٦ وقتل ١١٣ من الأهالى ، وخطف عددا من النساء والأطفال ، الا أن القوات الحكومية في السودان استطاعت القضاء عليه واستردت ما استولى عليه (٢) ٠ وأقامت الحكومة نقطا عسكرية على الحدود منعا لتكرار مثل هذه الحـوادث (٣) ٠

ومن مجموع هذه الثورات المناوئة للادارة الجديدة يتضح ان الفكر الذى فجره المهدى لم ينته بموته ، بل ظل يسرى فى صدور الكثيرين من السودانيين ، واستمر يظهر بهذه الصور ، ولعل هذا كان الدافع القوى لرجل مسئول عن أمن السودان ــ مثل كتشنر ــ أن يهدف هذا الولاء ، الذى أوشك الأهالى أن يحنوا الهام أمامه خاصة وان زعماء المسلمين من السنة Orthodox طلبوا منه أن يهدم قبره ، ليقوضوا صورته التى ارتسمت فى أذهان البسطاء من أبناء السودان لدرجة أنه عند هدم القبر بطريق القصف المدفعي لم يهدم سوى جزء فقط علله البسطاء منهم بأنه سر من بركة المهدى وخوارقه (٤) ٠

ولقد اتخذت الادارة المركزية فى الخرطوم موقفا أساسه : عدم مقاومة التعصب بالعنف المستمر ، وانطلاقا من السياسة التى وضعتها الادارة منذ عهد كتشنر ، وهى عدم الصدام مع المسلمين من جهة الدين ، بل احترام الاسلام٠٠ شعائره ومساجده والتابعين ٠ ومن ناحيـــة أخرى ضرب المسلمين بالمسلمين أنفسهم ٠ من كل هذا أنشأت الحكومة فى الخرطوم فى يونية عام ١٩٠١ « هيئة العلماء » اتخذت من مسجد أم درمان مركزا لها لنشر تعاليمها ، على أن تقوم هذه الهيئة بمراقبة أعمال من يثورون ضد الحكم من الناحية الدينية خاصة وأن كل الحركات المناوئة للحكم كانت تقوم على أساس الدين ٠

أما بقية المديريات فكان على المديرين أن يتعرفوا شخصيا على الشخصيات الهامة ، وأن يزودهم بتوجيهاتهم بشكل ودى ، موضحين مكاسبهم التى زادت فى عهدهم ٠

وكانت هذه السياسة تشمل أيضا فئات التجار فى المدن ومشايخ القبائل فى المجتمعات القبلية ، على أساس اسداء النصح للمنحرفين أولا ، وأن يلتزموا هم الحيدة اذا نشب صراع أو قامت حروب من أجل نشر الأمن (٥) ٠

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩١٢ ٠٠ تقرير كتشنر الى سير ادوارد جراى ، ص ١١١ ٠

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ١٠٤ .Warburg, G. Op. Cit., p. 150

(٣) اللواء : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ ٠

(٤) Budge, W. : The Egyptian Sudan, Vol. II London 1907. p. 449.

(٥) Bakhit, G. M. : British administration and the Sudanese nationalism 1939. ph. D. Thesis (Unpublished) Caimbridge Un. 1966. p. 24.

٢ ـ مشكلة الحكم فى كردفان :

وهى مشكلة سنتناولها عند الحديث عن الادارة الأهلية فيما بعد ، ولكن نتناولها الآن من حيث أنها مشكلة من المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة أيضـــا ٠

كان لدارفور وضعها الخاص بالنسبة للادارة فى السودان ، فكانت تابعة اسما فقط للسودان ، ولكنها مستقلة فى داخله ٠ وظل حالها هكذا الى ما بعد الانتهاء من موقعة أم درمان ، ودخول القوات المصرية البريطانية منتصرة ، فأرسل السردار أحد خلفاء السلاطين السابقين فى دارفور اليها حاملا الأمان لأهلها (١) ، الا أنه لمس عدم اخلاص على دينار (أحد أحفاد سلاطينها) الذى كان قد سبقه اليها فارا من أم درمان ، وأعلن نفسه سلطانا عليها ، مما أثار مخاوف وشكوك الادارة الجديدة فى السودان على أعلى مســتوى ، لدرجة أن وزارة الخارجية البريطانية اهتمت به وعينت حدودا لسلطانه ، ومنعته من اقامة علاقات خارجية منه مباشرة (٢) ٠

ومما كان يزيد من خطورة الموقف ، أنه بعد اعلان موت الخليفة ، لم يكن أهالى كردفان مخلصين للادارة الجديدة ، فضلا عن أن أم درمان والجزيرة كانتا مليئتين بالعرب الذين كانوا ينتمون لكردفان خاصة بعد زحف البقارة أمام جيش الخليفة ٠

وبالنسبة لسلوك النوباويين وغيرهم من القبائل فى وسط وجنوب كردفان فكانوا راضين عن الادارة الجديدة ، اذ كانوا يعيشون فى كبت أيام الخليفة ، الا أن ما كان يعوق نشاط الادارة بينهم هو وفرة الأسلحة لديهم ، تلك الأسلحة التى كانت الحكومة قد صرفتها لهم للدفاع عن أنفسهم ضد الدراويش (٣) ٠

وكانت عقدتهم من الخليفة قد أثرت على علاقاتهم بالادارة الجديدة فى أول الأمر ، اذ كانوا يرفضون التعامل مع الموظفين المسئولين ، وكانوا يشكون فيهم ، مما استدعى ايجاد حراسة من البوليس حول هؤلاء الموظفين فى أثناء مرورهم ، ولكن الوقت أزال هذه المشاعر السلبية التى أسسها خوف الخليفة وضاعف منها عامل الجهل بين السودانيين (٤) ٠

ولو أن بعض عرب البقارة والكبابيش المقيمين فى صحراء دارفور ظلوا يكنون ضغنا للادارة الجديدة ، فاستقدمهم المسئولون ، وأخذوا عليهم ـ عمدا

---

(١) C.R.O.S.; Cairint. : 3-10-193, Report on affairs in the Sudan.

(٢) لمزيد من المعلومات فى هذا الموضوع يمكن الرجوع الى : يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثانى ص ـ ص ٢٢٩ ـ ٢٤٢ ٠

(٣) Annual report 1899, p. 5.

(٤) S.I.R. No. L.

ومشايخا ـ التعهدات اللازمة للمحافظة على الأمن العام ، حتى لا تعمد الحكومة الى أخذهم بالشدة (١) • وبناء على هذه الأمور صدر قانون نظم حيازة السلاح واحرازه ، ومعاقبة كل من خالفه (٢) •

٣ ـ مشكلة الحـدود :

كانت آثار المهدية على الحدود خطيرة ، اذ أن تمركز نشاطها فى الوسط وعجزها عن الوصول الى الأطراف تسبب فى ضياع كثير من الأراضي التى كانت ضمن نطاق السودان أيام الحكم المصرى هناك ، سواء من ناحية الحبشة أو من ناحية أوغندا أو من ناحية الكونغو • ولقد دار صراع سياسى وعسكرى ، حتى استقرت الأوضاع فى السنوات الأولى من الحكم الثنائى في السودان (٣) •

ولما لم تكن لأملاك مصر فى الصومال والحبشة حدود واضحة ، فقد ضاعت بانسحاب القوات المصرية من السودان ، واستغلت القوى الأوربية هذا فى التصرف فى المنطقة ، بأن اقتطعت منها أجزاء وضمتها للسودان • فانسحبت ايطاليا من كسلا وتركتها لانجلترا فى عام ١٨٩٧ • وفى نفس العام تنازل الخليفة عبد الله عن (بنى شنقول) لملك الحبشة (٤) •

الا أن الأحباش أخذوا يهددون الحدود السودانية حتى جنوبى الروصيرص، وظلت غزواتهم الى ما بين فبراير وسبتمبر عام ١٩٠١ ، خاصة وأن الادارة الجديدة كانت تعانى من سيطرة بعض العرب المولدين الذين سموا (بالوطاويط) فى تلك المناطق ، وضموا اليهم بعض السودانيين • الا أن الحاكم العام أرسل الى منليك ملك الحبشة يطلب منه وقف تلك الأعمال ، وأنشأ هو نقطا للبوليس على النيل الأزرق حتى الحدود الحبشية (٥) •

كما تمت تسوية فى ١٥ مايو عام ١٩٠٢ بين الحكومة البريطانية وبين منليك الثانى شملت الحد الفاصل بين السودان والحبشـة على مسافة تبلغ ١٤٠٠ ك• م• وقد رسم الخط الفاصل بحيث يترك للسودان جميع المراكز العسكرية التى تضمن أمنه ، ومدت أثيوبيا حدودها الى نهر السوباط ، واستولى

---

(١) صدر هذا القانون عام ١٩٠٣ •

(٢) جريدة مصر : ٢٦ نوفمبر عام ١٩٠٣ •

(٣) لمزيد من الدراسة حول هذا الموضوع يمكن الرجوع ـ على سبيل المثال ـ الى يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى

Hertslet, E. : The map of Africa by treaty, 3 vols, London 1909, and Holt, P.M. A modern history of the Sudan, and Marcus, H.G. Ethhioppo British negotiations concerning the Western border with the Sudan, 1898 1902 vol. X J. A.H.

(٤) على ابراهيم عبده : المرجع السابق ، ص ٢٠٢ •

(٥) S.I.R. No. 86, 30th Sept. 1901.

منليك بذلك في الجنوب الشرقي على ارض تبلغ مساحتها ٣٦٠٠٠ك م مربع من السودان (١) ٠

ووصفت تقارير الحاكم العام العلاقات – رغم كل هذه الصدامات – بأنها كانت ودية منذ عام ١٩٠٠ ، اذ يبدو أن الادارة الجديدة كانت واثقة من نفسها (٢) ٠ ويبدو أنه كان هناك تعادل بين ما كان يقوم به الأحباش وبين ما أصبح يقوم به السودانيون من هجمات ردا عليهم ، مما يثبته مدير كسلا فى عام ١٩٠٣ فى تقريره من أن بعضا من قبائل الهدندوه استولت على ١٤ جملا من اقليم أريتريا ٠ وقد اتخذت الاجراءات اللازمة نحو اعادتها (٣) ٠ وذلك رغم سبق عقد اتفاق بين حكومة السودان وأريتريا فى ١٦ أبريل عام ١٩٠١ ، تعين بمقتضاه الحد بينهما (٤) ٠

وبالنسبة لمشكلة الحدود بين السودان وأوغندا ، فانها لم تظهر الا فى عام ١٩٠٠ وكانت أوغندا تحت الحماية البريطانية منذ عام ١٨٩٤ ، ومن ثم كانت عملية تعيين الحدود بينهما تجرى بمعرفة كل من حاكم المحمية البريطانية من جانب والمعتمد البريطاني فى القاهرة من جانب آخر ، تحت اشراف وزارة الخارجية البريطانية ! وظلت المشكلة تثور وتستقر حتى عام ١٩١١ ، حيث قدم كتشنر اقتراحا بتبادل مناطق بين السودان وأوغندا ، الهدف منه أن يصبح شاطئا النيل تحت ادارة واحدة ، وعدم تعريض القبائل بين البلدين للخطر ٠ وعلى هذا فقد تسلمت حكومة السودان من محمية أوغندا المنطقة الواقعة بين خط الحدود القائم (خط عرض ٥ شمالا) والخط الذى يبدأ من التقاء نهر أونياما Unyama الى نقطة تقع على شاطئه الشرقي على بعد عشرة أميال من مصبه ، وحصلت أوغندا على قسم من حاجز اللادو (٥) ٠

الا أن العلاقات بين الأهالى فى أوغندا وبين الحاكم العام كانت طيبة ، وقامت على أساس الولاء ٠ اذ نجد سلطان تيمبورا Tembura فى أوغندا أرسل ابنه ساكابير Sakabir وأخاه بنجا Benga الى الخرطوم فى زيارة ودية للحاكم العام وينجت ، وقد شكره وينجت على هذا ، وأشار أنه يوافق على كل ما يطلب ٠ كما دخل سلطان بامبويو فى اقليم اللادو فى طاعة الحاكم العام

---

(١) محمد صبرى : الامبراطورية السودانية فى القرن ١٩ ، القاهرة ٠ عام١٩٤٨،ص–ص ٢٥٦ – ٢٥٧ ٠

(٢) Reports by Her Majesty's Agent and Consul General in 1899. No. 2 Viscount Cromer to the marquese of Sallsbury 20 Feb. 1900.

(٣) S.I.R. No 108 July 1903. p. I.

(٤) يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثنائى الأول ، ص ٩٠٠ ٠

(٥) المصدر السابق ص – ص ١١٩ – ١٢٠ ٠

أيضا وأرسل اليه الأخير يشكره على هذا وتردده بالنصائح اللازمة لحفظ النظام وحسن الادارة في قبيلته وأضاف ادارته الى مديرية بحر الغزال (١) .

أما عن الحدود الغربية التي بدأت مشكلاتها بفاشودة ، فقد ظلت بين أخذ ورد بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حتى عام ١٩١٩ . حيث اتفقا على تشكيل لجنة فرنسية بريطانية لتعيين الحدود ، على أن تؤجر دار تاما Dar Tama لفرنسا بينما يضم السودان دار مصاليط Dar Massalit ودار قمر Dar Gimr وانتهى الأمر بتوقيع بروتوكول الحدود في ١٠ يناير عام ١٩٢٤ حيث عينت الحدود بينهما متجنبين في ذلك تقسيم الأراضي القبلية أو ابعاد القبائل عن مصادر المياه (٢) .

وبانسحاب القوات البلجيكية من مناطق جنوب غرب السودان وبحر الغزال بمقتضى تسوية أوغندا ، وكذلك مسألة الحدود الحبشية وحدود دارفور ــ رغم تأخرها ــ فقد أنهت مشكلات الحدود أمام الادارة الجديدة في السودان مما أدى الى تسهيل ادارة البلاد من حيث المواصلات ، اذ امتدت خدمة التلغراف الى مناطق جديدة مما ساعد الاداريين على القيام بأعمالهم ، وأن عدد السكان بدأ ينمو نتيجة الاستقرار والراحة والأمن . واتسعت بذلك رقعة الأرض الزراعية المنتجة (٣) .

ومن الملاحظ في كل هذه المفاوضات والاتصالات والاجراءات التي انتهت بمعاهدات واتفاقيات لم يظهر لمصر مندوب أو صوت أو رسالة رسمية منها أو لها . وانما كانت بريطانيا هي اليد الفعالة والصوت المسموع ، ومن ثم فان فكرة اخضاع السودان للسيطرة البريطانية المنفردة قد وضحت تماما . حتى أن سلطانهم قد امتد الى تعيين الحدود بين مصر والسودان ، اذ أبرمت اتفاقية محلية في مارس عام ١٨٩٩ بين حكمدار وادى حلفا وضابط بوليس التوفيقية ممثلا لحكومة مصر ، وكأن مصر أصبحت غريبة عن السودان . وبمقتضى هذه الاتفاقية تحرك الحد الشمالي للسودان عند النيل من خطوط عرض ٢٢ درجة الى فرص ، وقد وافقت عليها السلطات المصرية !! وأرسلت بمقتضى ذلك خطابا الى محافظة النوبة على الحدود بتاريخ ٢٦ مارس عام ١٨٩٩ ، عينت فيه الحدود والتغيرات الادارية التي طرأت على المنطقة كتغيير مركز حلفا الى مركز الدار ، وعاصمة كروسكو بضم ٢٢ قرية ، ومركز المكنوز أصبح مركز أبو هور وعاصمته أبو هور وضم ١٨ قرية ، كما تضمن تنظيما لعملية جمع الضرائب (٤) .

---

(١) S.I.R. No. 92, 1st March 1902.

(٢) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي ، ص ص ـ ١٣٠ ـ ١٣١ .

(٣) The Cambridge Modern history vol XII, 1910. p. 449.

(٤) Dafalla, H. : Op. Cit., p. 34.

ثم صدر بناء على ذلك اعلان بأنه « غير مصرح لأحد مطلقا مهما كانت جنسيته أو قبيلته من أهالى السودان ، سواء كان مقيما فى السودان أو مصر أن يسافر لخارج القطرين من أحد الموانى المصرية أو السودانية ، الا اذا كان معه تصريح للسفر من أحد الدوائر الآتى بيانها : أحـــد مديرى أو محافظى السودان ، ضابط المخابرات فى الخرطوم ، مدير المخابرات فى مصر . وفى حالة السفر خارج القطرين من أحد الموانى السودانية يقتضى الحصـول على « باسبورات » من الحكومة المحلية (١) .

٤ ـ المشكلة المالية :

واجهت الادارة مشكلة قلة الأموال التى يقوم النشاط الاقتصادى والادارى عليها . فالمالية الميسرة هى أساس الادارة السليمة (٢) ، فكان وضع السودان متدهورا لا يبشر بخير بعد ما عاناه أيام المهدية ، بل كان ملكية بلا قيمـــة Useless possission لأن المهديين قضوا على وسائل الانتاج فى البلاد من رأس مال وأيد عاملة ، وهى أمور تمثلت فى قلة عدد السكان وقلة الثروات الحيوانية ، التى لم تعد الا فى أيدى البدو الرحل . كما بلغ تأخر الزراعـة مبلغا كبيرا ، لدرجة أنهم كانوا يستوردون الغلال حتى عام ١٩٠٦ ، عنـدما بلغت الصادرات مبلغا ضئيلا هو ٢٦٥٫٠٠٠ جنيها مصريا ، حتى أشجار النخيل التى كانت تمثل مصدرا اقتصاديا قطع معظمها ، بالاضافة الى افتقاد أسباب الأمـن (٣) .

وكان مقدرا أن يكون دخل السودان لعام ١٨٩٨ مبلغ ٣٥٫٠٠٠ جنيها ، الا أن المنصرف بلغ ١٨٦٫٠٠٠ جنيها بعجز قدره ٢١٣٫٠٠٠ جنيها تحملتها خزينة الحكومة المصرية .

وكان كرومر يهون الأمر على المسئولين فى مصر مبررا ان هذا الاتفاق لا يساوى شيئا بجانب الحفاظ على مصادر النيل الذى لا يقدر بثمن (٤) . كما أن البرلمان الانجليزى أيضا لم يعتبر سد عجز الميزانية فى السودان من مالية مصر . خسارة على مصر ، وانما اعتبروها فى حالة احتلال للسودان ، وأن لها جيش احتلال مقيم فى السودان ، وهو أمر مكلف ، وعليها أن تتولى الانفاق عليه استببابا لسلطانها وحماية لحدودها ، واستمر البرلمان فى مناقشته الى أن

---

(١) Dafaalla, H. : Op. Cit., p. 34.

(٢) الغازيته السودانية : أول يولية عام ١٩٠١ .

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, P. 77.

(٤) Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 549, and Parl Deb. Februory Com vol. LII, 1913 p. 422.
Colvin, A. : The Making of modern Egypt. London 1906. p. 383.
Parl. Deb. Com. Vol. LII 1913. p. 422.

طمأن المصريين بأن هذه المعونة سوف لا تطول لأن « الادارة الانجليزية ! » هناك تبذل قصارى جهدها لتضييق هوة العجز بين الدخل والمنصرف ، وضربوا أمثلة لهذا بأن الدخل كان في ســنة ١٨٩٨ ضئيلا بسبب حادثة أم درمان تبلغ ٣٥٫٠٠٠ جنيها ثم ارتفع عام ١٨٩٩ ليصبح ١٢٧٫٠٠٠ (١) · وظاهر هنا أن بريطانيا تسير في خطها الذى رسمته منذ البداية وهو استخلاص السودان لها دائما دون انفاق فهى تشير الى (الادارة البريطانية) وكأن مصر غائبة ! وهذا ما كانت تنادى به حناجر المحتجين في الصحف المصرية · فاعتبرت الصرف على جيش مصر في السودان (جزية) يدفعها المصريون عن غير رغبة ، اذ سحبت بريطانيا معظم الجيش المصرى من هناك لاستغلاله فى الأعمال المدنية ، التى تعود عليهم هم بالنفع متظاهرين أمام السودانيين بأنهم دعاة عمارة وحضارة ، وأصبحت نظارة الحربية لا عمل لها الا تدبير المال اللازم للانفاق عليه (٢) عن كره ، ومما يؤكد هذا موقف اللجنة المالية بمجلس النظار المصرى عندما عرض عليها فتح اعتماد بمبلغ ٣٣٫٠٠٠ جنيها لبناء قشلاقات فى أم درمان وعلى النيل الأزرق ، حيث أن الموجود منها آنذاك لم يعد حسب الشروط الصحية ، فنجد أن اللجنة توافق بتحفظ « وبشرط أن يؤخذ فى المستقبل من الزيادة المقترضة فى ميزانية السودان (ايرادات) وان لم يكن فى السنة التالية · وعليه فانه على حكومة السودان ألا تتصرف في فائض ايراداتها الا بعد سداد المبلغ المذكور بأكمله » (٣) · خاصة وأن بريطانيا لعبت لعبة أخرى ، وتحت ضغط الاحتلال وافقت مصر عليهـــا ، اذ نجد أنها لجأت الى القرض من مصر مبلغـــا قدره ٥٥٫٠٠٠ جنيها بفائدة ٢٫٥ ٪ سنويا دون تحديد موعد للسداد ، لشراء مهمات لحكومة السودان ، ووافقت اللجنة المالية بمجلس النظار على ذلك فى ١٠ يونية عــام ١٩٠٠ (٤) ·

ومن ناحية أخرى كان أعضاء مجلس الشورى يعلنون التزامهم بسد عجز السودان كجزء من وادى النيل الواحد وشعبه الواحد الذى تربطه الروابط الطبيعية والاجتماعية ، خاصة بعد ما كان بغير حق ، أو فى شكل تحد للواقع· فنجد أن مبلغ التعويض الذى تدفعه مصر لتغطية ما أسموه بتكاليف الادارة المدنية في السودان ، قد زيد من ١٣٤٫٠٠٠ جنيها مصريا عام ١٩٠٠ الى مبلغ ١٩٤٫٠٠٠ جنيها مصريا عام ١٩٠١ · وفى نفس الوقت فان تكاليف القوات العسكرية قد خفضت الى ٦٠٫٠٠٠ جنيها مصريا ، ويعترف كرومر أنه رغم أنه

---

(١) مصر : ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ ·

(٢) القلعة : مجلس الوزراء ــ السودان ، مجموعة ٣٨٨ ، محفظة ٤٨ ، السودان ، مذكرة ٢٠ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٨٩٩ ·

(٣) القلعة : محفظة ٤٥ مجلس الوزراء ، سودان ، مجموعة ٣٣٤ ــ ٣١٠ سودان ·

(٤) اللواء : ٣ يونية عام ١٩٠٢ ، تعليق على ما دار فى إجتماع مجلس شورى القوانين حول ميزانية عام ١٩٠٢ ·

كان مفروضا أن يحدث العكس بأن تخفض المعونة المصرية للسودان ، ثم أن مبدأ تأمين الحدود أصبح غير ذى موضوع بعد القضاء على الدراويش (وهو فى ذلك يناقض ما سبق أن أعلنه) بالاضافة الى أنه لا خوف على مياه النيل بعد اتفاقيات الحدود بين السودان والحبشة · فضلا عن انتعاش التجارة تحت ستار الأمن الذى انتشر على البلاد ، الا أنه يعترف باستغلاله سذاجة مصر « أن ما أعجب له أن مجلس الشورى قد وافق على ميزانية السودان تلقائيا بما فيها المعونة المالية على أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر » (١) ·

وهذا ما كان مثار تعليق الصحف المصرية لحملة المسئولية لأعضاء مجلس الشورى معلنة استنكارها ومطالبة بوقف هذه المعونة (٢) ·

واستثمر البريطانيون عبارة أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر وحملوها كل العجز حتى ولو خالفوا بذلك النظام المالى السائد فى مصر ويتضح ذلك مما يأتى :

أنه رغم ما كانت تعانيه مصر من الدين الذى كان عليها سداده ، الا أن انجلترا وهى عضو فى لجنة سداده نظمت عملية الدفع مع المسئولين فى صندوق الدين ، على أن يكون مبلغ معونةالسودان من الاحتياطى العام ، على أساس أن السودان جزء من مصر ، وأن هذا المبلغ تعويض لميزانية السودان (٣) ·

وواضح فى هذا تلاعب بريطانيا بحقوق مصر فى السودان ، فكانت تعترف اسميا بحقوقها فى السودان عندما كانت تريد الحصول على المال ، بينما كان واضحا منذ البداية أنها تريد اطلاق يدها هناك (٤) · ومن الآراء الجريئة فى هذا الشأن من يقول بأن بريطانيا كانت عينها على السودان منذ أيام الدراويش، وتركتهم فى صراعهم حتى أن مستر هاتون رئيس البعثة البريطانية فى السودان القى خطبة فى الاجتماع الذى أقامته جمعية تحسين القطن البريطانية بمدينة مانشستر جاء فيها : « لامنا الكثيرون صراحة لان الحكومة البريطانية لا تدفع شيئا من المال فى السودان مطلقا ، حتى أنه عندما احتاجت الرايات البريطانية التى تخفق على المصالح بجانب الرايات المصرية الى الاصلاح لم تدفع بريطانيا ما يلزم لذلك من زهيد المال ، ثم هل من المعقول أن نطلب من مصر أن توجه الأموال التى يتمكن بها السودان من منافسة مصر فى زراعة القطن » (٥) ·

(١) Annual report 1900 : p. 4. "Sudan forms an integral part of Egypt."

(٢) اللواء : ٣ يونية عام ١٩٠٢ ·

(٣) Annual report 1899 : p. 1.

(٤) تمام همام تمام : مواقف حزب الوفد من مسألة السودان فى الفترة من ١٩١٩ ـ ١٩٥١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة لمعهد الدراسات والبحوث الافريقية جامعة القاهرة ،عام ١٩٧٤ ص ٨٩ ·

(٥) المانشستر جارديان : ٢١ مايو عام ١٩١٢ ، عن عبد الرحمن الرافعى : تاريخ مصر القومى ثورة عام ١٩١٩ ، ص ٨٩ ·

٥ ــ مشكلة قلة عدد الاداريين فى السودان :

وهى المشكلة العامة التى تعرضت لها الادارة فى السودان ، فلم يكن هناك العدد الكافى من الاداريين الذى يغطى مرافق الادارة المختلفة فى أنحاء السودان الواسعة (١) ، خاصة وأن الفترة التى تلت الفتح مباشرة شملت تحركا سكانيا كبيرا لاعادة البناء القبلى كما كان وارجاع كل قبيلة الى مكانها بعد أن غيرته ابان عهد المهدية . ففى عام ١٩٠٠ أعادت الحكومة قبائل البقارة من الجزيرة الى كردفان ، وبعد هذه الحركة بعدة شهور تحرك منهم أكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ الى الغرب ، وكذلك تحرك كثير من الدنكا والشيلوك الذين كانوا فى حكم اللاجئين متخذين طريقهم الى الجنوب ، وكانت ادارة المخابرات تقوم بهذا الجهد بغرض انقاص عدد السكان فى أم درمان وغيرها من الأماكن التى تركزوا فيها أيام المهدى ليسهل على الادارة الجديدة القيام بعملها بينهم وفعلا نجد آثار ذلك فى نقص عدد السكان فى أم درمان من ١٥٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٨٩٢ الى ٤٠٫٠٠٠ نسمة عام ١٩٠٠ (٢) .

ورغم هذا ظلت مشكلة قلة عدد الاداريين قائمة خاصة وأن الادارة فى أول عهدها لم تكن على دراية كافية بالشعب وأن الأمور لم تكن مستتبة أمامها وكانت معاناة الادارة أساسا ليس فقط قلة الاداريين الانجليز على أساس أنهم سيكونون قمم الادارة بل أيضا عدم الثقة فى المصريين الذين كان المفروض أن يكونوا هم أداة الحكم فى البلاد على أساس وجودهم السابق وخبرتهم فى التعامل مع السودانيين بالاضافة الى رابطة الدم والدين اللتان تربط كل منهما بالآخر .

وهذا ما يعكسه اللفتنانت كولونيل جليشن وكيل حكومة السودان بالقاهرة فى عام ١٩٠٢ من أن المصريين فى ظاهرهم ــ وبخاصة المسلمين ــ لا يرغبون فى العمل فى السودان وانما يحاولون أن يوجهوا جهدهم للعمل فى مصر ولو بمكسب بسيط وأنه حتى من يذهبون الى السودان يفشلون فى العمل هناك « ويجب استبدالهم بالسوريين أو الأقباط لانى أرى أن أعداد الذين يدخلون مسابقات التوظف من المتعلمين المصريين الشبان يفضلون العمل فى مصر بدلا من الذهاب الى السودان بجوه المتعب » (٣) .

وفى نفس الوقت لم يكن من السودانيين من يصلح للقيام بالعمل الادارى خاصة عندما دعت الحاجة اليهم عند تطبيق قوانين الضرائب ، اذ لجأت الادارة الى ما يشبه نظام الالتزام بين القبائل مما استلزم الاعتماد على السودانيين فى جبايتها . وفى عام ١٩١٣ عندما توقفت مصر عن دفع المعونة المالية ألحت الحاجة

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan, p. 102.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 142.

(٣) Annual report 1902 : p. 20.

الى زيادة عدد الجباة (الصيارفة) منهم ، ثم أن سياسة السودنة في الوظائف كانت دائما ما تضغط على عصب الادارة لتعيين السودانيين وابعاد العنصر المصرى مما شكل عقبة سنتعرض لها فى الفصل الخاص بالسودانيين في الادارة (١) ٠

٦ ـ مشكلة المواصلات :

فى بداية الحكم الثنائى لم يكن هناك من الخطوط الحديدية سوى الخط الرئيسى من أبى حمد الى عطبره ٠ وتم في عام ١٨٩٨ ووصل الى حلفا فى عام ١٨٩٩ ثم افتتح كوبرى عطبرة فى ٣ يولية عام ١٩٠٠ ، ثم خط عطبرة بور سودان فى أكتوبر عام ١٩٠٥ حيث افتتح ميناء بور سودان فى عام ١٩٠٩ ، وبدأ العمل على خط الخرطوم ود مدنى فى عام ١٩٠٩ حيث افتتح فى نهايتها كوبرى النيل الأزرق ليصل حلفاية بالخرطوم (٢) ٠

تلك كانت الخطوط التى تحكم المواصلات فى السودان فى وقت كانت الادارة تهدف الى تطبيق أساليب الأمن والقضاء على آثار الماضى ومساوئه ، وهكذا لم تكن كافية لاغاثة الضباط مما كان مثار المطالب بعد حادث ود حبوبة أن لابد من مد خطوط حديدية تربط البلاد بعضها ببعض وفعلا كان ذلك فيما بعد (٣) ٠

٧ ـ الظروف الطبيعية :

ان مناخ السودان خصوصا فى أطرافه الجنوبية لا يتناسب مع رجال الادارة ، سواء كان منهم المصريون أم البريطانيون ، مما جعلهم يحجمون كثيرا عن العمل فى الادارة هناك ، مما دفع الادارة فى السودان الى صرف «علاوة جو» Climate Allawance لرجالها الذين كانوا يعملون تحت ظروف جوية سيئة وقاسية وتشجيعا لهم على الاستمرار هناك ٠ ولعل ذلك أيضا كان سببا فى تعيين العسكريين لانهم أكثر تحملا للمشاق عن المدنيين (٤) ٠

الهيكل التنظيمي للادارة المركزية :

كان الهيكل الادارى فى السودان أثناء الحكم الثنائى هرمى ، يتربع الحاكم العام على قمته ، تليه سكرتاريته التى تكونت من :

١ ـ السكرتير المالى الذى كان يشرف على الأمور المالية ٠

---

(١) Sidney, p. : op. cit., p. 192.

(٢) S.N.R. The development of the Communications in the Sudan, By H.A. Morrice. vol XXX Part 1. 1949.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٥ ٠

(٤) Annual report 1922 : p. 20 and Warburg, G. : Op. Cit., p. 74.

٢ ـ السكرتير الادارى (الملكى) واختص بتنظيم الأمور الادارية ٠

٣ ـ السكرتير القضائى الذى كان يشرف على المحاكم وارساء قواعد العدالة ٠

كما كانت للحاكم العام هيئات معاونة كالمجالس البلدية وادارة المخابرات٠ أما الاشراف الدقيق فكانت تقوم « المصالح » كل فى تخصصها ولها خطتها المالية وخطة نشاطها ٠ وقد بلغت فى نهاية فترة البحث ١٩ مصلحة ٠

ثم شكل فى عام ١٩١٠ مجلس استشارى للحاكم العام حمل اسم « مجلس الحاكم العام » ٠

ونتناول فيما يلى بالدراسة الادارية المركزية ومكوناتها بدءا بالحكم العام :

الحاكم العام

تأسس منصب الحاكم العام طبقا للفقرة الثالثة من اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ ، والتى نصت على : « تفويض الرياسة العليا والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بحاكم عام السودان ، ويكون تعيينه بأمر عال من الخديو ، بناء على طلب من حكومة جلالة الملكة ، ولا يفصل من وظيفته الا بأمر عال من الخديو يصدر برضاء الحكومة البريطانية » ٠

واستغلت انجلترا هذا النص ، وأصبح الحاكم العام بريطانيا ، ولم يحدث أن تقلده مصرى ، وكانت الفقرة الخاصة بموافقة الخديو على تعيينه مسالة شكل فقط لان النص الذى يسبقه ، يقضى بوجوب ترشيح انجلترا للشخصية التى ستشغل الوظيفة (١) ٠

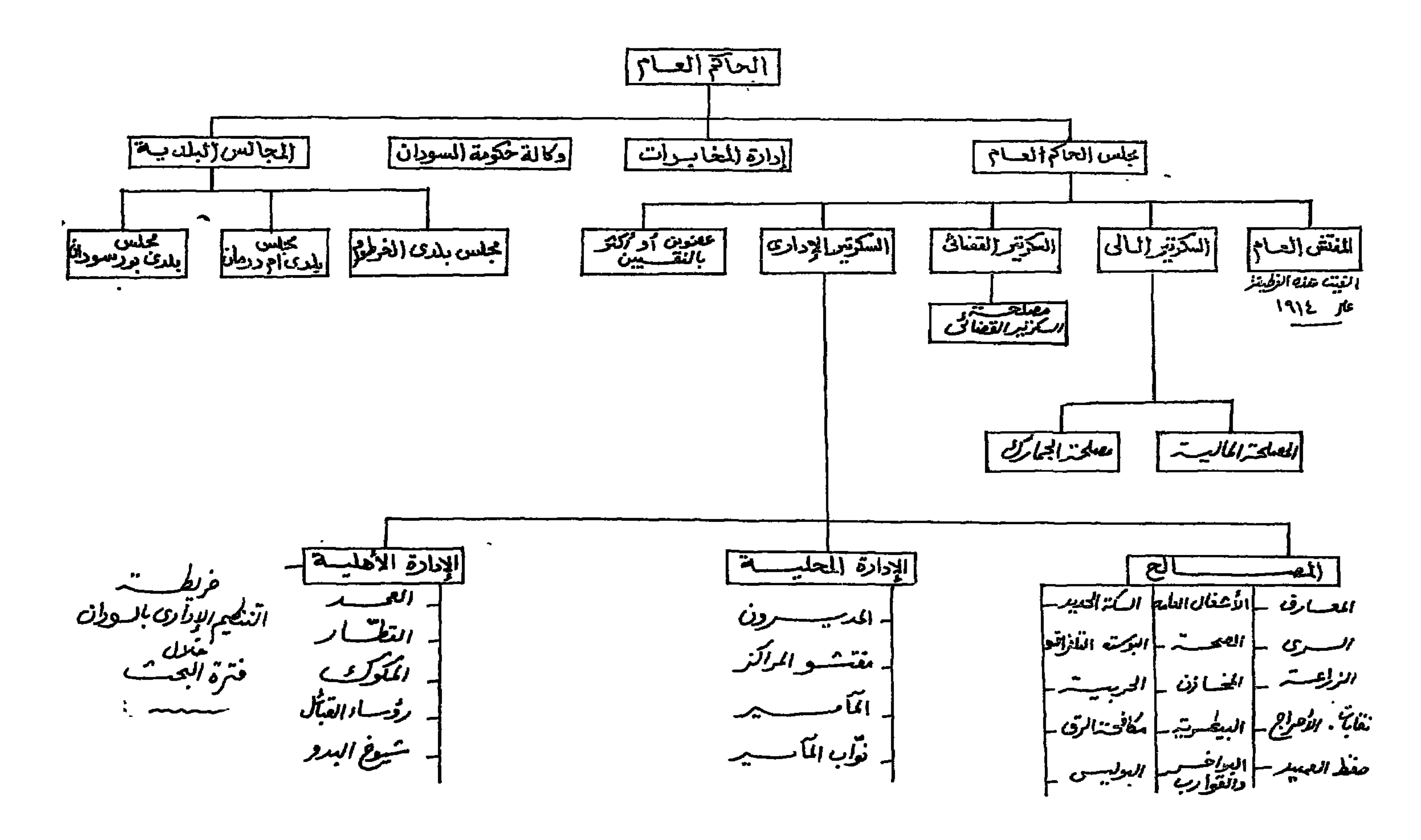
وعليه فقد تقلد الحاكم العام السلطتين العليا فى السودان ـ المدنية والعسكرية ـ وذلك بدكريتو كان يصدر من الخديو بعد توصية انجلترا ، ويتم اخلاء منصبه بنفس الأسلوب (٢) ٠

وكان الحاكم العام مسئولا أساسا أمام المعتمد البريطانى والقنصل العام فى مصر ، وكان القنصل العام يشكل بدوره قناة التوصيل التى كانت تنفذ خلالها سياسة الحكم البريطانى الى الحاكم العام ٠ هذا من ناحية الواقع ، بينما كان المفروض غير ذلك ٠ فقد ورد فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة من

---

(١) Keen, M.F.A. : An account of the constitution of the Sudan, London, S.D. p. 1.

(٢) Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, P. 115.



الحاكم العام
مجلس الحاكم العام
إدارة المخابرات
وكالة حكومة السودان
المجالس البلدية
المفتش العام
ألغيت هذه الوظيفة عام ١٩١٤
السكرتير المالى
السكرتير القضائى
مصلحة السكرتير القضائى
السكرتير الإدارى
عضوين أو أكثر بالتعيين
مجلس بلدى الخرطوم
مجلس بلدى أم درمان
مجلس بلدى بورسودان
المصلحة المالية
مصلحة الجمارك
المصالح
المعارف
الرى
الزراعة
نقابات الأهراج
حفظ الصيد
الأشغال العامة
الصحة
المخازن
البيطرية
البواخر والقوارب
السكة الحديد
البوستة والتلغراف
الحربية
مكافحة الرق
البوليس
الإدارة المحلية
المديرون
مفتشو المراكز
المآمير
نواب المآمير
الإدارة الأهلية
العمد
النظار
المكوك
رؤساء القبائل
شيوخ البدو
خريطة التنظيم الإدارى بالسودان خلال فترة البحث

الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ : « وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو » · أى أن سلطة الاشراف عليه كانت لمصر ، كما كان لبريطانيا ·

أما من الناحية المالية ، فكان شبه مستقل ذاتيا · تحدد أعماله تعليمات وضعت له فى الاتفـاقية ، ثم تعليمـات وضـعها كل من الدون جورست Eldon Gorst ولورد كتشنر ، حظيت مصر من خلالها بالاشراف المالى على أعماله خاصة فى الفترة ما بين ١٨٩٩ ــ ١٩١٣ ، أى الفترة التى كانت تتحمل هى عبء سداد العجز فى الميزانية السودانية · بالاضافة الى مصاريف الجيش المصرى هناك · وانحصر اشرافها فى مراجعة الحسابات والتفتيش على مالية السودان ، الا أن الانجليز ــ كما سنرى ــ هم الذين سيقومون بهـذا العمل أيضـا (١) ·

وزاد تدخل القنصل العام فى القاهرة فى أعمال الحاكم العـام بمرور الوقت ، حتى أصبح على الحاكم العام أن يستشيره فى كل شيء كرئيس مسئول عنه ، بل عندما كانت حكومة السودان تصدر تقريرها السنوى بعنوان « تقارير عن الادارة والمالية والحالة العمومية فى السودان » والذى كان يتضمن تقارير رؤساء المصالح عن مصالحهم ، وتقارير من المديرين عن مديرياتهم طوال العام ، كان يرسل معنـونا بسـم القنصل العـام دون الخديو أو مجلس نظارة كما هو مفروض ·

ورب قائل بأن القنصل العام ، كان هو المشرف أيضا على أعمال مصر ــ اذ كانت تحت الاحتلال البريطانى منذ عام ١٨٨٢ ، ولكن الشكل كان يقضى بأن يوجه خطاب مماثل الى الجناب الخديو ، والا فما الداعى لأخذ توقيعه على الاتفاقية أساسا !!

وبهذا تكون بريطانيا قد دخلت الحلقة الثانية من مخططها للاستيلاء على السودان ، فقد بدأت حلقتها الأولى بنظرية « حق الفتح » ، ثم أنها تدخلت بواسطة مندوبها فى مصر لتشير على الحاكم العام بما تراه من الأمور التى تريد تطبيقها بما يحفظ لها مصالحها هناك (٢) ، ونجد هذه الفكرة صريحة فى شكل خطاب من كرومر الى كتشنر (أول حاكم عام للسودان) ، نص : « على الحاكم العام للسودان أن ينفذ الأوامر الصـادرة اليه من كل من المعتمـد البريطانى والقنصل العام بالقاهرة ، على أن يحاط الأخير علما بكل ما يدور فى السودان » ·

---

(١) S.I.R., I.D., Naval Staff : A handbook of the Anglo Egyptian Sudan 1922. p. 278.

(٢) محمد أحمد محجوب : الحكومة المحلية فى السودان ، القاهرة ، عام ١٩٤٩ ، ص ٤٦ ·

ان الهدف الرئيسى من الاتفاقية الثنائية هو وضع نظام ادارى قوى تسيطر به حكومتا مصر وانجلترا تماما ، على كل الأمور الهامة التى تجرى فى السودان ، الى جانب هيئة استشارية تساعد الحاكم العام فى العمل على استقرار الأمور فى السودان • كذلك على الحاكم العام أن يرجع الى المعتمد البريطانى فى القاهرة قبل اتخاذه أى قرار نهائى ، وخصوصا القوانين والتنظيمات التى قد تقترحها لسن القوانين قبل عرضها على السلطات التى ستناقشها طبقا للمواد (٤ ، ٥ ، ٦) من الاتفاقية ، ويجب عليه أيضا أن يحيط المعتمد البريطانى والقنصل العام أو الخديو فى مصر بالسياسة الخارجية للسودان أيضا وأحوال الادارة فيه بوجه عام (١) •

وطبقا لما تقدم أصبح الحاكم العام فرعا من الادارة البريطانية فى مصر ، كما أن تطبيق هذا الاسلوب كان يرجع الى شخصية كرومر نفسه ، وعلاقته بمن شغل هذا المنصب ، اذظلت ذات فاعلية قوية طيلة وجوده فى مصر • وبعد أن ترك البلاد ضعفت العلاقة بعض الشىء فى عهد خلفه (٢) • ومما زاد موقف مصر ضعفا أنها كانت تخضع للاحتلالالبريطانى منذ عام ١٨٨٢ بالاضافة الى اعلان الحماية عليها فى بداية الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ • ومن هنا أصبحت بريطانيا وهى الوصية على مصر ، وصية كذلك على السودان • فكان البريطانيون فى مصر مثل كرومر وجورست وكتشنر ، ومن أتوا بعدهم يقومون على الادارة ، يعاونهم فى ذلك المستشارون البريطانيون فى النظارات المصرية ، ليشرفوا بهم على السودان ، وبهذا فانه حتى الاشراف الشكلى أصبح ضعيفا ، حرصا من البريطانين على منع المصرين من شغل المناصب العليا فى مصر والسودان على السواء (٣) •

كما جرى الانجليز منذ أن كان كتشنر قائدا للحملة على أن يكون الحاكم العام هو نفسه سردار الجيش المصرى فى مصر والسودان ، ولهذا فان علاقة الحاكم العام بالخديو لم تكن تتناول أكثر من شئون الجيش ، لدرجة أن وينجت عندما قلد حاكما عام كان لا يعرض كشوف ترقيات السودانين على الخديو لاخذ موافقته عليها حتى لا يقدم السودانيون الشكر له فى مصر ، وبذلك يقطع عليهم الصلة بينهم وبينه (٤) • وكان للحاكم العام السلطة ــ دون الرجوع الى القاهرة ــ فى نقل حسابات من بند الى آخر ، على أن يكون صرفه الاجمالى فى حدود الميزانية السنوية للسودان •

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan, pp. 66-67.

(٢) Ibid. p. 67.

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٩
Baddour, A. : Op. Cit., p. 100.

(٤) Ibid. p. 107.

وانتهت بريطانيا الى ادخال نفسها فى مشكلة جديدة هى ، كيف تظل محافظة على نصيبها أمام نقد الناقدين فى مصر وأوربا • فاستندت الى تبريرات كرومر لحرمان المصريين من حقوقهم • ولما لم تكن مصر من الناحية الرسمية من القوة بمكان تستطيع أن تغير موقف الانجليز فى السودان ، فقد اعتمدت على الاعلام من خلال خطب ومقالات صحفييها وزعمائها كمصطفى كامل ومحمد فريد الا أن هذا كان مجرد دفاع شفهى لاتأثير له على الاوضاع (١) •

وهكذا استطاع كرومر بفضل النظام الادارى الذى بدأ به الحكم الثنائى فى السودان أن يجعل للادارة شكلا بريطانيا متميزا عن الكيان المصرى ، فأصبح للسودان حاكم عام له اجراءات خاصة بتعيينه وعزله ، له سلطاته الواسعة من الناحيتين التشريعية والتنفيذية ـ كما سنرى ـ ومن ثم كان مستقلا عن مصر فى الواقع • اذ أن كرومر ـ وهو صانع الاتفاقية ـ يرسل الى كتشنر خطابا يشير عليه فيه بأن يسمح لمساعديه بالاتصال به حتى ولو اختلفوا معه فى الرأى وأن يطلعه على كل أموره قبل تنفيذها ، وأوضح له كرومر أنه من جانبه سوف لا يتدخل فى أموره اللهم الا الخطير منها كمياه النيل وامتيازات الأوروبيين(٢) •

اختصاصات الحاكم العام :

بناء على نصوص الاتفاقية فقد كان الحاكم العام يعين وله كل السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، وظل حتى عام ١٩١٠ يحكم وحده دون مجلس استشارى (٣) • بل تقلد السلطتين العليا : المدنية والحربية • ولما كان البريطانيون يمثلون السادة فى مصر وكان الخديو مرتبطا بأن يقبل النصيحة البريطانية فى كل الامور السياسية والادارية الهامة • وكان الحاكم العام سردارا أيضا للجيش المصرى فى السودان (٤) • فقد تحققت السيطرة البريطانية من خلال الجيش المصرى الذى شغل البريطانيون ـ وقتها ـ وظائفه القيادية ، كما ضمن الانجليز ولاء الجنود المصريين للحاكم العام باعتباره قائدا لجيشهم •

وقد استثنت بريطانيا أن يكون الحاكم العام انجليزيا ـ وهو ما حدث طيلة الوجود البريطانى فى السودان ـ وهو أمر غير وارد فى نصوص الاتفاقية•

ولما كان الحاكم العام مسئولا بمفرده عن شئون السودان الداخلية ، فقد شكل سلطة فردية استبدادية مطلقة (٥) • ظهرت واضحة فى ابرام المعاهدات حتى مع مصر ذاتها ، وكذلك مع بريطانيا كاتفاقية تبادل المجرمين والهاربين من

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٢

(٢) حلمى جرجس غبريال : المرجع السابق ، ص ٣٧ •

(٣) Baddour, A. : Op. Cit., p. 104.

(٤) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 15.

(٥) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٤ •

وجه العـدالة وقـانـون تبـادل المعلـومات والقـوانين التى أبرمت مـع مصر عام ١٩٠٢ (١) ٠

كما وقعت معه بريطانيا كذلك اتفاقية رسمية بشأن مشاكل البريد (٢) ٠

ومن الحكام الذين جمعوا بين منصبى الحاكم العام وسردارية الجيش المصرى هم : اللورد كتشنر ثم السير ريجينالد وينجت وأخيرا السير لى ستاك باشا الذى قتل في عام ١٩٢٤ ٠ وانتهى بنهايته منصب سردار الجيش المصرى بالسودان ، كمنصب اضافى لمنصب الحاكم العام (٣) ، وذلك بسبب انشاء (قوة الدفاع السودانية) ، عن تبعية الجيش المصرى وغيرت بذلك قسم الولاء بعد أن كان للملك فؤاد الأول أصبح الحاكم السودان العام (٤) ٠

الاختصاصات المالية للحاكم العام :

نظمتها لوائح وقوانين حددت العلاقة بينه وبين الادارة فى مصر ، كان اولها قانون المصلحة المالية بالسودان والمصدق عليه فى ١٦ يناير عام ١٨٩٩ وهو مكون من عشرة مواد ، تنص الاولى منها على أن الحكمدار والسكرتير المالى ـ وسيأتى تفصيلا عنه عيما بعد ـ مسئولان أمام نظارة المالية فيما اذا كان المبلغ المقرر احتسابه من ميزانية الحكومة المصرية للسودان يحصل تجاوز عنه ٠

والمادة الثانية تقضى بأن كل مصروف خصـوصى أو غير منظور لا يمكن احتسابه من ميزانية السودان ، الا اذا حصلت حكومة السودان على موافقة مجلس النظار على اعتماد خصوصى من مجلس النظار ٠

وتعطى المواد الرابعة والخامسة والسادسة الحاكم العامحرية تعين المستخدمين وتعديل الوظائف الواردة فى الميزانية حسـب ما يتراءى له وأن تعيينهم فى السودان لا تسرى عليه قوانين التعيين والمعاشات السارية فى مصر ، ولا يرجع الحاكم العام الى نظارة المالية فى ذلك الا اذا كان تعيينهم على اعتماد يزيد عن الوارد لذلك فى الميزانية ٠

ولقد أحالت المادة السادسة الى المادة الأولى ، عند تصرف الحاكم العام فى المبالغ الموضوعة فى ميزانية السودان ٠ ولقد اعترض كتشنر على خضوع

---

(١) الوقائع المصرية : عدد ٥٧ فى ٢٣ صفر سنة ١٣٢٠ هـ الموافق ٣١ مايو سنة ١٩٠٢ م ٠

(٢) Badour, A. : Op. Ct., p. 104.

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٢ ، طارق البشرى : المرجع السابق ص ٨٣ ٠

(٤) رئاسة مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية : السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ ـ ١٢ فبراير عام ١٩٥٣ ، ص ٣٣ وسيجد الباحث فيها دراسة وافية عن قوة الدفاع السودانية من عام ١٩٢٤ وما بعدها من تكوينها والاشراف عليها وتمويلها وموقف مصر منها حتى عام ١٩٤٣ ٠

الأمور الماليا كلية تقريبا لموافقة الحكومة المصرية وطلب تعديلها على أساس أن « تكون ادارة مالية السودان بواسطة الحاكم العام يعاونه فى ذلك السكرتير المالى للسـودان ، الذى يعينه الخديو بديكريتو بنفس أسلوب اختيار الحاكم العام ، وأن يقلد هذه الوظيفة (الاشراف والرقابة المالية) من قبل المالية فى القـاهرة . وأن تختص نظارة المالية المصرية بالصرف على الشئون المدنية فى السودان » . مما أثار غضب سولسبرى ، لأنه كان قد ناقش هذا الموقف مع كرومر — المعتمد البريطانى فى مصر — وأنه تعهد بالتعرض لأى نقد يوجه . ويبدو كما هو معروف عن كتشنر أنه كان متعجلا فى فصل السودان عن مصر ، بينما كان سولسبرى بسياسته وأناته يرى أن الوقت لم يكن سانحا بعـد لهذا (١) .

وفى المـادة الثامنة تكـون ايرادات ومصروفات السودان ، تحت ادارته ولنظارة المالية الحق فى كل وقت فى مراجعة ومراقبة وتفتيش كل الأعمال المالية فى السودان (٢) . والقانون موقع عليه بامضاء جورست ووافق عليه مجلس النظار .

وفى ٦ مايو عام ١٩٠١ صدر المنشور الخاص بالتعليمات المالية التى يجب مراعاتها بمعرفة الحكومة السودانية ، وهو مكون من ١٤ مادة .

فى المادة الأولى منها يؤكد على مسئولية الحاكم العام والسكرتير المالى أمام ناظر المالية وأضافت أنه « ليست هناك استثناءات يسمح بها بدون الحصول على موافقة مسبقة من ناظر المالية ، وفى المادة الثانية تحديد يوم الخامس عشر من نوفمبر من السنة السابقة لعرض تفاصيل الميزانية بايرادتها ومصروفاتها على مجلس النظار للحصول على موافقة . كما حددت المواد (٣ ، ٤ ، ٥) حقوق نظارة المالية فى اعطاء الموافقة على : فرض الضرائب الجديدة ، التعيينات المدنية ونقل المستخدمين الذين خدموا فى ظل القوانين المصرية للتعيين والمعاش ونقلوا الى السودان ، بل وكل ما يتعلق بالمرتبات والعلاوات والرفت لابد أن يرجع فى كل هذا الى ناظر المالية قبل اصداره .

وفى المواد (٩ ، ١٠) تظهر حقوق المالية المصرية فى ضرورة موافقتها على أى زيادة أو علاوة للمستخدمين ، وعلى كل زيادة فى المدفوعات .

وفى المادة ١٣ منها تأكيد لحق المالية المصرية الدائم فى المراجعة والتفتيش على كل الاحوال المالية فى السودان .

---

(١) Shebeika, M. : The indebendant Sudan. p. 456. and : British policy in the Sudan. p. 418.

(٢) القلعة : محفظة ٢٤ ، مجلس الوزراء ، سودان مجموعة ، سودان F.O. 407-193. No. 33 Encl. 2, Regulations for financial administration of the Sudan.

اختصاصات الحاكم العام الادارية :

فقد أوضح منذ البداية أنه لا يمكن أن يكون هناك ادارتان للسودان ، أحداهما مالية فى القاهرة ، والأخرى ادارية فى السودان · ولقد أنشئت الادارة المالية فى القاهرة على سبيل التجربة تحت ادارة سكرتير مالى حكومة السودان فى نظارة الحربية باسم « قلم مراجعة حسابات السودان » فى السودان وعلى رأسها أوليرى بك O'Leary Bey مساعد السكرتير المالى · وكان على المديرين ارسال حساباتهم الشهرية اليها لمراجعتها (١) · نظرا لأن كل شيء يحتاج الى موافقة نظارة المالية ، وفى نفس الوقت تكون الادارتان تحت ادارة ضابط بريطانى واحد ـ ولعله يقصد الحاكم العام ـ واذا كان الأمر قد استمر لمدة عام تقريبا الا أنه لا يمكن أن يستمر ·

ولهذا فانه يجب نظرا لارتباط عمل المكتبين فى القاهرة والخرطوم أن يكون العمل فى نظام واحد ، وأضاف أنه نظرا لأن الادارة الجديدة مازالت فى دور التكوين ولم يصدر بعد تنظيم شامل لها ، فانها من الواضح أن ترتبط المالية بالادارة · كما يجب أن يؤخذ فى الاعتماد عند تعيين الكتبة أن يكون عددهم فى أضيق الحدود نظرا للظروف فى السودان · واقترح الحاكم العام فى هذه النقطة أن يبدأ التنظيم بسرعة لانهاء فصل النظام الادارى عن المالى ، كما هو متبع فى كل مكان ، ثم حدد النظام على النحو الآتى :

أنه بخلاف البوستة والتلغراف والسكة الحديد (وكانت السكة الحديد وقتئذ تحت ادارة نظارة الحربية وانتقلت الى حكومة السودان فورا ما أمكن) يمكن أن تنقسمالادارة الموجودة فى القاهرة الى ثلاثة أقسام رئيسية هى : ·

١ ـ **القسم المالى** : ويختص بالحسابات والمراجعة والاعمال المالية ·

٢ ـ **القسم الادارى** : ويختص بالامور الادارية المدنية ·

٣ ـ **القسم القضائى** : ويختص بالمسائل القانونية سيكون تحت ادارة مستر بونهام كارتر Bonham Carter السكرتير القضائى ·

وسوف تكون الادارة محتاجة الى مستخدمين أكثر ، ولكن للظروف المالية السابق الاشارة اليها ستكون فى أضيق الحدود · ويمكن أن تحصل الادارة فى القاهرة فى نفس الوقت على مستخدمين بسهولة سواء فى الناحية المالية أو القضائية أو الادارية · واقترح أن يفوض فى اختيار هؤلاء المستخدمين فى القاهرة مستر هرمان Mr. Harman المستشار المالى والقائمقام أوليرى بك ومساعده سعيد بك شقير فى تنفيذ البندين (١ ، ٢) على أن يكون الأخير مسئولا عموما عن كافة الادارة الكتابية للاقسام الثلاثة ·

(١) الغازيتة السودانية منشور مالى ٣ ، العدد ٥ ، ٢ أكتوبر ١٨٩٩ ·

وأن الملفات والمرســلات التى تهم هذه الأقســام والموجودة فى مسئولية نظارة الحربية ستوزع بالتدريج على الأقسام الثلاثة كل فيما يخصه ٠

وفى سبيل اقامة نظام ادارى مشابه فى الســودان فقد عين الاميرالاى جاكسون بك Jackson Bey سكرتيرا اداريا فى أم درمان ، وأنه زوده بالتعليمات اللازمة لتنظيم الحكومة على غرار ما صارت اليه النظم فى القاهرة ، أى أن تكون هناك سكرتاريات مالية وادارية وقضائية وأن أوليرى بك سوف يعاون جاكسون بك فى البداية حتى يستقيم الوضع فى السودان ٠

كما تقرر نقل هيئة مكتب السودان الموجود بالقاهرة الى الخرطوم عندما تصبح المبانى الخاصة به صالحة ٠

اختصاصات الحاكم العام التشريعية :

نصت المادة الرابعة من الوفاق المبرم بين مصر وبريطانيا فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩ على أن « القوانين وكافة اللوائح والأوامر التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتى من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان ، أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها ، وكيفية أيلولتهــا والتصرف فيها يجوز ســنها أو تحويرها أو نسخها من وقت لاخر بمنشــور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر واللوائح يجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه ، ويجوز أن يترتب عليه صراحة أو ضمنا تحرير أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين أو اللوائح الموجودة ٠ وعلى الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل عام الحكومة البريطانية فى القاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديو » ٠

كما نصت المادة الخامسة على : » ألا يسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية التى تصدر من الآن فصاعدا ، الا ما يصدر باجرائه منها منشور من الحاكم بالكيفية السالف بيانها » ٠

وهكذا فان الحاكم العام كان يعمل تحت ستار رقابة الحكومتين المصرية والبريطانية ، وليس معنى تفويضهما له فى سن ما يراه صالحا من قوانين لتطوير الادارة فى السودان انتفاء رقابتهما ، اذ أنه فى نهاية المدة الرابعة نص على الابلاغ الفورى لهاتين الحكومتين ، وأن هذا لم يكن لمجرد العلم ، وانما لاقرار ما يصدر أم لا ٠ وما اذا كان هذا الاجراء فى حدود السلطة المخولة له أم لا ٠ ولذلك فانها انتهت بعبارة : « جميع الأوامر التى يصدرها من هذا القبيل (١) ،

(١) «All such Broclamations all such Laws».

وذلك تجنبا لذكر (جميع القوانين) ، أى أنه لا يكتسب صفة الرسمية والسريان الا بعد العرض والموافقة ٠

وكان النظام ٠٠ أنه لدى الانتهاء من صياغة تشريع ما يعتزم الحاكم العام اصداره ، يبلغ دائما للحكومة المصرية للموافقة عليه ، فكانت تدرجه فى أعمال جلسات مجلس النظار ٠ ولقد سار فى هذا النهج مشروع قانون العقوبات ومشروع قانون تحقيق الجنايات ، اذ أرسلا مشفوعين بقراريهما التنفيذيين الى سكرتارية مجلس النظار فى ٢٨ سبتمبر عام ١٨٩٩ ، وأرسل الحاكم يومها برقية الى رئيس مجلس النظار يطلب منه تأييده فيها ، فصدق المجلس بعد ادخال بعض التعديلات عليها ، ورد رئيس المجلس ببرقية ينبؤه فيها بما حدث، ورد الحاكم عليها بالشكر والتأكيد على الأخذ بما يطرأ من تعديل ٠

وسار الحاكم العام على هذه القاعدة الى أن بدأت بريطانيا تفصح عن نواياها ، فضغطت على مصر حتى يتحول استعمالها لحقها الى أمر صورى فقط (١) ٠ فبعد ان كان ينهى المذكرة بعبارة « معروض للموافقة » (٢) ٠ وكان على الحاكم العام أن ينتظر ورود الموافقة ـ كما رأينا فى الفقرة السابقة ـ تغير الوضع بعد عام ١٩١٢ ، وأصبحت مذكرات الحاكم العام تحمل تأشيرة (معروض للعلم) (٣) ٠ وبعد ذلك أصبح الحاكم العام يصدر قوانينه دون عرض على حكومة القاهرة (٤) ٠

اختصاصات الحاكم العام القضائية :

أشارت الاتفاقية الى عدم سريان نظام القضاء المختلط على السودان ، لأنها أنشأت نوعا جديدا من الحكم (الحكم الثنائى) ٠ كما أعلنت محكمة الاستئناف الأهلية المصرية بالمثل أنها غير مختصة بالتصرف فى أى نزاع يعرض عليها ضد حكومة السودان (٥) ٠

وبهذا نجح البريطانيون فى ابعاد أى اشراف قضائى مصرى على السودان وهو مظهر آخر من مظاهر سلخ السودان عن مصر (٦) ، سيما وأن كرومر

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ، محفظة ١ ، سودان ، المجموعة ، سودان ، هيئة المستشارين ، دوسيه رقم ٢ ، جزء ثان ، السودان ، مذكرة الاستاذ طه السيد نصر بعنوان : « مدى سلطة حاكم عام السودان فى سن القوانين ٠

(٢) «Submitted for approval».

(٣) « submitted for information».

(٤) F.O. 407-193-April-June 1922, Part XC (Memo, respecting by the Sudan Government.

(٥) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 38.

(٦) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ، محفظة ١ هيئة المستشارين ، مذكرة عن سلطة الحكومة المصرية فى شأن التشريع فى السودان ٠

أغفل عمدا ــ وهو يضع هذه المادة ــ أن ينص كما هي العادة في مثـ هـذه الظروف ، على خضوع هـذه السلطة التشريعية لشرط موافقة الحكومتين على التشريعات مقدما ، أو على الأقل على حق رفضها . اذا ما اقتضت الحاجة ذلك ، وانما أراد أن يعطى الحاكم العام سلطات لا حـد لها بما لا يتفق والوظيفة المسندة اليه ، فهو موظف سياسى ، قابل للعزل بنص الاتفاقية ، فهو بذلك مسئول مسئولية توجب المحاسبة ، ويلتزم فى القيام بها باتباع تعليمـات الحكومتين اللتين أولياه هذه الوظيفة . وليس الأمر اذن مخالفة ادارية يرتكبها ضد طبيعة العمل الذى يقوم به ، بل هى مخالفة لديباجة الوفاق ، تجعل العمل التشريعى اللازم لادارة السودان ، عملا مشتركا من حق الحكومتين معا ، وأنه عندما رأت الحكومتان ندب الحاكم العام الى السلطة التشريعية فلا يعنى هذا انتفاء أى تدخل من الدولتين أصحاب السلطة فى الادارة أساسا (١) .

وعندما كثرت مسئوليات الحاكم العام وزادت الأعمال المنوطة به ، بدأ التفكير فى توزيع هذه الأعمال والمسئوليات ، على أن ينتهى الاشراف كله اليه وحـده . **فبدأ بتشـكيل سـكرتارية تقوم بأعمـال الادارة والمـالية والقضـاء ممثلة فى :**

السكرتير المالى	Financial Secretary
السكرتير الادارى	Civil Secretary.
السكرتير القضائى	Legal Secretary.

بالاضافة الى وظيفة المفتش العام ، ثم فى عام ١٩٠٥ أنشئت وظيفة الموكل العام Agent General ليكون مستشارا للحاكم العام (٢) .

وكان شـاغلو هذه الوظائف من الانجليز بصـفة دائمة ، كما كانوا فى معظمهم من الضباط باعتبار خضوع السودان للحكم العسكرى (٣) .

وترجع فكرة هذا التشكيل الادارى الاستشارى الى ماسبق وواجه اللورد كتشنر من معاناة فى البداية ، ويبدو أن من عملوا معه كانوا يشكون من كثرة الأعمال الملقاة عليهم ، مما يظهر من تشجيعه لهم « بحق ... أننا انما نعتمد على العمـل الانفرادى الذى يقوم به الضـباط البريطانيون حيث يشـتغلون مستقلين ، ولكن فى سبيل غرض واحد ، وما يتركونه من أثر على الأهالى الذين يحوزون ثقتهم للوصول الى الاصلاح المعنوى والصناعى للسودان » (٤) .

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ــ السودان ، محفظة ١ ، هيئة المستشارين ، مذكرة عن سلطة الحكومة المصرية فى شأن التشريع فى السودان .

(٢) Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism in the Sudan. London 1947, pp. 45-46.

(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

(٤) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٥٦٨ .

واستفاد وينجت من بعده من هذا ، وقام بعمل هذا التشكيل الادارى على أن يكون هو المرجع الأخير فيما يتعلق بشئون السودان ككل ٠

ومن خلال هذه السكرتارية كان الاشراف على خبراء آخرين تولوا مصالح فنية أخرى ، هى التلغراف ، والبوستة ، والزراعة والمساحة والاشغال ، والتعليم والصحة (١) ٠

كمـــا أنشئت ادارة المخـــابرات Intelligence Office فى الخرطوم ، التى كانت تعتبر أهم المؤسسات الاستشارية للحاكم العام ٠

أما الامور الاقتصـــادية فكان يشرف عليها الحاكم العام من خـــلال هيئة اقتصادية مركزية Central Economic Board وكان يرأسها السكرتير المالى ، وكانت سكرتيريتها تابعة للمخابرات (٢) ٠

ومن الملاحظ أن الادارة ابان حكم وينجت كانت تسير من خلال مجموعات، فكان السكرتير المالى والسكرتير القضائى والسكرتير الادارى يسمون السكرتيرون الثلاثة The three Secretaries ، وكان اتصالهم بالحاكم العام مباشرة ، ويعملون مستشارين له كل فى تخصصه ٠ وكان ثلاثتهم أعضاء فى الحكومة المركزية ، ثم أصبحوا بحكم مركزهم الوظيفى ، أعضاء فى مجلس الحاكم العام عندما أنشىء فى عام ١٩١٠ (٣) ٠

وفى عام ١٩٠٢ أصبح لكل من السكرتير الادارى والسكرتير المال مساعد٠ أما السكرتير القضائى فقد صار مساعده ، هو القاضى المدنى (٤) ٠

من مجموع ما ظهر من سلطات الحاكم العام واختصاصاته ، أن النظرة اليه نظرة الى المهيمن على شئون السودان ، مما شجع موظفيه على المضى بعيدا فى مجال اثبات كيانهم الذى ألصقوا به كيان السودان الذاتى ، واستقلاله عن القاهرة ٠ كما عملت انجلترا من خلاله على سلخ السودان عن مصر (٥) ٠ كما ظهرت أيضا الاحتكاكات بين القادة الانجليز أنفسهم حول الانفراد بالسلطة ، وهو ما سنراه فى العرض الآتى ٠٠

وسنبدأ بسياسة الحاكم العام تجاه الشعب السودانى ، ثم سياسته تجاه الانجليز ، وأخيرا ننتهى من كل هذا الى موقفه تجاه مصر ٠

---

(١) البير كامل عياد : وينجت فى السودان ، رسالة دبلوم غير منشورة ، معهد الدراسات السودانية عام ١٩٥٥ ، ص ٣٩ ٠

(٢) S.I.R. I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 280.

(٣) Warburg, G. : Op. Cit, p. 63.

(٤) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩١ ٠

(٥) حلمى جرجس غبريال : المرجع السابق ، ص ٣٧ ٠

(أ) سياسة الحاكم العام تجاه الشعب السودانى :

بحث الانجليز حتى من قبل توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ ، كيف يحلون هم مكان المصريين فى السودان ؟! • ولقد وجدوا بعد دحر قوات المهدى ، والانتهاء من مشكلات الحدود ، أن القوة الوحيدة الباقية ، والتى يمكن الاعتماد عليها ــ اذا أحسنوا أسلوب التعامل معها ــ هم السودانيون أنفسهم ، اذ استهدفت الادارة الجديدة كسب ثقة الوطنيين وكذلك وضع نظام ادارى يعطى السودانيين احساسا بالأمن على أشخاصهم وأموالهم ، على حساب مصر شريكتهم فى الادارة (٢) • وهنا دخلوا اليهم من منفذ الدين ، وضم الرؤساء الدينيين اليهم ، ففى عام ١٨٩٨ أعلن كتشنر أنه انما جاء الى السودان ليخرج المسلمين من مأزقهم مع المهدى والأتراك وليؤسس دولة اسلامية ترتكز على الحق والعدل ، ويبنى المساجد ويساعد على نشر الاسلام (٢) •

وفى ٤ يناير عام ١٨٩٩ ألقى كرومر خطابا (٣) قبل عقد الاتفاقية الثنائية ، أعلن فيه صراحة نية انجلترا من الدخول فى حكم السودان مناصفة مع المصريين أصحاب الحق الأصلى فى ذلك ثم رسم سياسة الحكم ، كما لو كان قد بدأ فعلا •

فبدأ الخطاب بتهنئتهم على الخلاص من استبداد حكومة الدراويش مظهرا تفانى الانجليز فى هذا الصدد ، ثم أشار الى أنهم من خلال وجود العلمين الانجليزى والمصرى انما ستكون الادارة مصرية بريطانية فى شخص السردار الممثل الوحيد لهما والذى ستكون بيده كل مقاليد الادارة ومقوماتها بدلا من لندن والقاهرة • ثم بدأ يضرب على وتر الدين ، لعلمه أنه ــ كشعب شرقى تستميله هذه النغمة ــ فضلا عن أذيال المهدى الذين ما زالوا يخلصون له متأثرين بالدين •

وانتقد بعد ذلك الحكم المصرى السابق على اعادة الفتح ، عندما « لم تكن هناك محاكم تستحق هذه التسمية ، وكانت الضرائب ثقيلة ، والاتاوات التى كانت تحصل زيادة على الضرائب ، كانت تحدث كثيرا من الغضب » • وأعلن لهم أنه لا عودة لهذا النظام ، وأن السردار سوف يصلح كل هذه الأمور •

وأن متابعة تنفيذها ستناط بجماعة من الضباط الانجليز ، ثم جعل يستميلهم على أساس أنهم من ذوى النفوذ الذى يمكن استخدامه من أجل سريان النظام والسكينة والعودة الى العمل سواء فى المدن أو الزراعة دون خوف •

---

(١) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 47 and Wingate, R. Op. Cit., p. 128

(٢) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 22.

(٣) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥١٥ ــ ٥١٦ •

وطلب منهم العودة الى بيوتهم فى الخرطوم مكان السردار وبذلك يمكن أن تسير فى ركاب التحسن (١) .

وهكذا نحسن بأن الادارة أصبحت فى يد البريطانيين أكثر على أساس تقبيح وجه الحكم المصرى من قبل ، وأن الحكم سوف يقوم أساسا على احترام الدين ورجاله ، مستميلا رجاله ، وأنه بعد ذلك منح أوسمة لكبارهم مثل : السيد محمد الميرغنى رائد الختمية والذى كان يملك التأثير فى السودانيين(٢) . وعلى مدار البحث سنرى أن بريطانيا ستظل ملتزمة بهذا الخط تارة بتكريمهم فى بلدهم وأخرى بحسن استقبالهم فى أوروبا .

كما سيظهر ذلك أيضا فى مجال التعليم آخذين فى اعتبارهم أن السودانيين لم ينسوا المهدى ، وأنهم يحترمون مشايخ الطرق ، ويعتبرون الولاء لهم بركة ، وأنهم أصحاب مواهب فى الرؤى والأحلام وبذلك أحس البريطانيون أن السير ضدهم سيجلب الانفجارات التعصبية .

وازاء هذا حسب البريطانيون حساب هؤلاء المشايخ وبحثوا فى تقوية المذهب السنى ، وشجعوا علماءهم بعيدا عن الاشتغال بالسياسة (٣) .

ولكن الحكم الثنائى بدأ أول ما بدأ بتعيين كتشنر — حاكما عاما للسودان (٤) ، وكان أسلوبه انتقاميا من السودانيين لمقتل غوردون باشا ، وعندما نبش قبر المهدى برره بأنه أراد سحق الثقة المطلقة من جماهير الأنصار فى قوة المهدى وقداسته حيا أو ميتا ، وان كان هذا تبرير ضعيف .

واستمر كتشنر فى خط تخويف السودانيين باباحة أم درمان — العاصمة العريقة فى نظرهم — أموالها وأرواح أهلها لجنوده لفترة ثلاثة أيام نهبا وسلبا .

وفى مجال استعادة الخرطوم لمجدها القديم لتكون عاصمة الحكم الجديد ، قام كتشنر بترحيل الكثيرين من السودانيين اليها ، وحمل كميات كبيرة من مواد البناء اليها ، وجمع لها الأموال من انجلترا فى حملة عطاء تزعمها هناك ، فرصف الشوارع وغرس الأشجار ، وحتى أموال مديرية الخرطوم التى تجمع فى شكل ضرائب وعوائد حولها لبند انشاء الخرطوم مهملا كل الخدمات الأخرى حتى شكا المستر ماكسويل — أول مدير للخرطوم — من تلك التصرفات الى المندوب السامى (٥) .

---

(١) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ص — ص ٥١٥ — ٥١٦ .

(٢) Further Corr. Part V 1901 No. 40 B, P. 44.

(٣) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 23.

(٤) داود بركات : المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٥) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٢٦ .

ومن الصور الأخرى التي تدل على اخفاقه في الادارة انصياعه الى اشاعة قام بها بعض أعداء المهدى وأسرته ، من أنهم سيقومون بمؤامرة ضد الادارة الجديدة استعادة لسلطاتهم · فأرسل كتشنر تجريدة عسكرية ضدهم في قرية الشكابة ومعها أوامر بمحاكمة الخليفة شريف والبالغين من أبناء المهدى في محكمة ميدانية تشكل في نفس المكان واعدامهم · وتم ذلك فعلا في أغسطس عام ١٨٩٩ وراح ضحية هذه المحاكمة الاسمية ٥٤ من الأنصار ، فضلا عن اعدام الخليفة شريف والسيدين الفاضل والبشرى من أبناء المهدى وأحرق مسجدا كان مبنيا من القش ، وبعض المنازل الأخرى في القرية مما أثار الرأى العام الانجليزى نفسه مجتمعا وصحافة (١) ·

ولكن كتشنر وقد حفت رأسه بهالة من النصر عندما سمى « بكتشنر فاتح الخرطوم » Kitchener of Khartoum يأب بكل ما قيل وظل في طريقه تعاونه مجموعة صغيرة من الضباط المخلصين له الذين عاشوا معه أمجاده الى أن رحل الى جنوب أفريقيا ليشترك في حرب البوير في نهاية عام ١٨٩٩ بعد أن أنجز :

١ ــ نصرا سياسيا في فاشودة ·

٢ ــ تأسيس كلية تعليمية احياء لذكرى غوردون الذى أتى ليثأر له ·

٣ ــ ادارته التى وضع دستورها فى التعليمات التى للمديرين والتى كانت أساسا لاعلاء كلمة انجلترا فى السودان (٢) ·

تلك كانت علاقة الحاكم العام بالشعب السودانى فى عهد كتشنر ، الا أنه قد حلت بالسودان مجاعة طاحنة ، وعجزت الادارة عن مواجهتها أو السيطرة عليها · فضلا عن قيام حرب البوير في جنوب أفريقيا ، فكانت أسبابا طويت بها صفحة وجود كتشنر كحاكم عام للسودان (٣) ·

وصدر الأمر العالى للخديو عباس حلمى فى ٢٣ ديسمبر عام ١٨٩٩ بتعيين الفريق السير ريجينالد وينجت باشا سردارا للجيش المصرى حاكما عاما للسودان بدلا منه (٤) ·

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٢٨ ·
Parl. Deb. Comm. 1899, vol. XXC p. 345.,

(٢) Parl. Deb. Comm. 1899, vol. XXC p. 245.

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٢٨ ·

(٤) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ٢٦ ، مجموعة ٣٠٥ ، السودان ·

سياسة وينجت تجاه السودان :

كانت نظرة سير وينجت الى الشعب السوداني تختلف عن نظرة كتشنر له . فبقدر ما كانت نظرة كتشنر نظرة متعالية متكبرة ، فان نظرة وينجت كانت كيفية الاستفادة من أى شخصية سودانية ذات نفوذ ويحاول ضمها اليه. حتى العاديين له أيام حروب فتح السودان ، فاستفاد ممن وقعوا أسرى فى يديه عقب مواقع الحفير ودنقلة وغيرها وجمع عددا لا بأس به من قواد السرايا السودانية ذوى النفوذ والعصبيات القبلية ، وحصل على توقيعاتهم على منشورات دعا فيها الشعب الى التخلى عن مناصرة المهدية ، وتبشيره بحكم مصرى بريطانى يقوم على العـدل (١) .

وأوضح لهم أنهم خرجوا من جور وبطش حكم مصى ، وأنهم بانخراطهم فى الادارة الجديدة كقادة أو بطاعتهم الادارة الجديدة كشعب ، انما يكسبون ثقة الرؤساء ويعود عليهم بالخير والرخاء .

ولم يكن الأمر سهلا فى بدايته عليه فى أن يجد فى الوطنيين ذلك الانسان الذى يصلح لأن يتعاون معه . ومن ثم لجأ الى اعلان سياسته فى منشور ألقاه على الخاصـة والعـامة منهم فى ٢٨ فبـراير عام ١٩٠٠ مثلما فعل كرومر من قبـل (٢) .

والملاحظ أن هـذا المنشور (٣) قد سـار على النهج العربى الاسلامى ــ استجابة للشعب المسلم ــ فبدأ بحمد الله ثم شكر الخديو عباس حلمى الثانى على اختياره مع بريطانيا سردارا للجيش وحاكما عاما للسودان ، ثم تعاهد أمام الله ــ الذى نفسه بيده ــ على بذل الجهد لخيرهم وسد منافذ الشر عنهم .

وأن حكمه سيقوم على أساس من العدل وارادة الله الغالبة ، والتعاون بين الادارة والرعية حيث أنهما متكاملان كالرأس والجسد ، وأنه « صرف عنايته الى انتخاب الحكام الأكفاء وأمرهم بالترفق وتنفيذ الأوامر العادلة التى يصدرها لخيرهم » ، وأوصاهم بالطاعة .

وجعل بعد ذلك يضرب على الوتر الحساس لديهم بقوله : « لقد بدأت بتشييد مساجدكم واقامة شعائر دينكم المقدسة ، وتسهيل طريق الحج الى بيت الله الحرام بعد أن حال بينه وبينكم أولئك الطغاة العصاة الذين استأصل الله شأفتهم » (٤)

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٣٠ .
(٢) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢١ .
(٣) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٦١ .
(٤) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

وقد سار وينجت فعلا على سياسة تشجيع الدين ، حتى ينصرف الشعب عن السياسة • فعاونت الحكومة فى عهده على انشاء وترميم المساجد ، وساعدت المسلمين العازمين على الحج الى مكة • كما ساعدت فى تعليم القرآن • ورصدت الهبات للكتاتيب وبدأ فى تشييد المســاجد فى عواصــم المديريات على نفقة الحكومة • ففى عام ١٩٠٤ كان فى السودان ٤١٣ مسجدا موزعة على السودان الشمالى منها ١٨٩ مسجدا من « المساجد العامة » ، ٢٢٤ مسجدا من « المساجد الخاصة » وبعض المساجد العامة لم تكن فقط تقدم لها المنح من الحكومة بل من ميزانية مصلحة الأشغال العامة ، الا أنه عند كثرة عدد المساجد وتوزيعها على أغلب البلاد اقترح أن تبدأ الأهالى بها ثم تدعمها الحكومة • فالمديريات مثل كسلا وكردفان كان فيهما عدد صغير من المساجد فطلب مدير كسلا من الحكومة مساعدة كي يبنى مسجدا فى عاصمة المحافظة ، فأعطته الحكومة مبلغا كهبة قدره عشرين جنيها على شرط أن يدفع السكان مبلغا مساويا له (١) •

وأنهى منشوره بالتوعد لمن يخالف أوامره ، ودعاهم الى اخلاص السريرة واعادة الثقة بالحكام الذين ولاهم عليهم ، ونبذ الضغائن وصانعى الفتن ومسببى القلاقل وأن الحكومتين المصرية والبريطانية وهو أيضا قد صفحوا عما فات منهم ، على ألا يعودوا مرة أخرى (٢) •

وقد أيد كرومر موقف سير وينجت عندما أعلن « أن العهد الذى بذلته لكم أن دينكم وشعائركم ستكون محل احترام قد أتممته ، وأنشئت دور المحاكم والمدارس وربطت الضرائب بطرق قانونية (٣) •

الا أننا نلاحظ فى منشورات الحكومة أنها اســتغلت الدين وهددت من يشتغل بالسياسة أو المطالبة بحق من حقوقه • فالمنشور الذى اذعته حكومة السودان فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٠٠ (٤) • أشارت فى مقدمته الى احترام الدين وبناء المساجد ومراعاة حقوق العلماء ، ولكنها فى نفس الوقت تهدد من يشتغل بأكثر من هذا ، وذلك بقولها : « ان الحكومة لا تسمح لأحد بأن يتدخل فى أمور لا تعنيه ولا هى من شئونه أو واجباته المدنية الشرعية •• وتركهم السعى وراء أمر معا يشهم أو حاجات أولادهم وعيالهم ، وكذلك التعرض لأمور السياسة والأحكام •• فالحكومة لا تصفح عن أى أحد هذه صفته ، بل هى توقع عليه أشد العقاب تأديبا له وعبرة لغيره •• حتى لا يقعوا فى جريمة تكدير الحكومة والوقوع تحت طائلة عقابها » •

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 96.

(٢) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٣ ، ص ٨٤ ، ٨٥ •

(٣) Fur. Corrs. 1901 Part V No. 40 pp. 44.

(٤) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٦١ •

ولقد نشر أسفل هذا المنشور حاشية تفيد توقيع أعضاء اللجنة العلمية بجامع أمدرمان ورئيسهم بالمصادقة على ما ورد فى هذا المنشور (١) ٠

وهكذا يظهر أن الحاكم العام ترك للسودانين حرية الدين فقط بينما صادر حرية اشتراكهم فى السياسة وادارة بلادهم ، وحصلوا على توقيعات من القموهم بعضا من المزايا فى حين أن الادارين الانجليز اعتبروا هذا كسبا لثقة الشعب ، واعادة ثقة الشعب بنفسه بدلا من المخاوف التى عاشوها من قبل ٠

ولم يكن كل السودانين راضين عن هذه السياسة ، بل كان منهم ، من أسماهم البريطانيون « بالعقليات المتعصبة » الذين لم يرضوا بها ، ولكن ونجت استطاع أن يستميلهم بطريق اعطائهم وظائف تحت رعايته حققوا بها ذواتهم(٢) ثم عرب جبال النوبا الذين اصطدموا بالادارة فى مجال تحريم الرق ولكن الادارة تغلبت بأن دفعت بعضهم الى التجارة ، وضربت على يد البعض الآخر ، فآثروا الفرار ٠

ويقرر جورست ــ المستشار المالى للحكومة المصرية انذاك ــ بعد دورة تفتيشية فى السودان عام ١٩٠٧ ، أنه شاهد بنفسه مدى التقدم المادى والسلوكى وأحس بالشعور الطيب الذى ظهر في التعاون بين كل موظفى الادارة (٣) ٠

ومما تجد الاشارة اليه ما ساد من تعظيم العنصر البريطانى ، وكأنه هو الوحيد الذى قام بالعبء كله ، ولا أثر للمصرى هناك ، بينما يعرف وينجت بأن غالبية عمليات استمالة السودانيين ، تسوية الخلافات بينهم كانت من خلال وساطة المصريين الذين ساعدتهم فى ذلك وحدتهم الدينية والجنسية ، ووجود العلماء المصريين كقضاة هناك ، وكانوا يتمتعون باحترام ومهابة بين اخوانهم السودانيين (٤) ، بل حتى الموظفين المصريين الصغار كان الانجليز يستغلونهم لأنهم كانوا أكثر تماسكا مع الشعب فى حياته العامة (٥) ٠

سياسة الحاكم العام تجاه الشعب أثناء الحرب العالمية الأولى :

كانت الحرب العالمية الأولى اختبارا لمدى قوة أسلوب الادارة فى السودان ، المعتمد على التلاحم بين رجال الدين من السودانيين وبين الاداريين الانجليز ، وكان على الانجليز العمل على أن يستمر العلماء ومشايخ الطرق فى السودان

---

(١) المؤيد : ١٠ نوفمبر عام ١٩٠١ ٠

(٢) Beshri, M.O. : Op. Cit., pp. 44, 45 and Annual report 1902, p. 5.

(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 101.

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 106.

(٥) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 47 and Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 26.

متلاحمين معهم ، والا فسيستغل العدو البدع التى ظهرت ، كظهور النبى عيسى وغيره ضد الادارة (١) ٠

ورغم اتباع البريطانيين لسياسة احترام الدين ، كورقة يصلون بها الى الحفاظ على ولاء السودانيين ، فانهم كانوا دائمى القلق عليها ، وحريصين على عدم افلات الزمام من أيديهم ، فتوجسوا خيفة ابان حادثة طابا عام ١٩٠٦ ٠ وكتب وينجت ما يفيد بأنه اذا كان الدين سيتخذ تكأة لعاصفة قد تهب فلابد أن تكون مستعدين للاضطرابات التى قد تحدث من جانب السودانيين ، بالرغم من كراهيتهم للأتراك ، أى أنهم رغم ما قدموه من تسهيلات من الناحية الدينية ، الا أنهم كانوا يقدرون التعاطف الدينى وأبعاده فى الشرق (٢) ٠

أسلوب الحاكم العام فى تعامله مع مصر :

قامت العلاقة بينهما على أساس الاتفاقية الثنائية التى أسست نظـــام الادارة فى السودان ، غير أنه عند الممارسة استهدف الحاكم ابعاد مصر عن اســتخدام حقهــا فى ادارة الســودان ، التى ظلت الى آخر لحظــة تعتبره جزاء لا يتجزء منها (٣) ٠

وقد لاحظ كرومر نفسه فى عام ١٩٠١ أن مجلس الشورى كان يؤمن بهذا المبدأ عند مناقشة الميزانية ، فوافق على بنود المصروفات المقدرة ، ولكنه غضب عندما يذكر « أن هذا الرأى ، وان كان صحيحا فى الجوهر الا أن نظام الادارة فى السودان مقيد بنصوص الاتفاقية المبرمة بين مصر وبريطــانيا عام ١٨٩٩ » (٤) ٠

وهذا ما نلاحظه كنتيجة ظهرت فى العشرينات من هذا القرن ، اذ نجد مباحثات ماكدونالد قد دارت حول هذا المعنى لصالح البريطانيين وليس لصالح السودانيين أصحاب البلاد (٥) ٠

وقد بلغ من استقلال الحاكم العام عام ١٩٢٤ درجة اصــبحت ملحوظة آنذاك ، وكانت موضع تساؤل البرلمان المصرى الذى ضاق أعضاؤه ذرعا بذلك ٠ فاستفسروا باستنكار ما اذا كان الحاكم العام مايزال موظفا مصريا ! ويرد سعد زغلول بنفسه « ان سردار الجيش موظف عمومى ومرؤوس لوزير الحربية المصرى،

---

(١) Bakhit. : op. cit., p. 27.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit, .p. 107.

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٣٤ ٠

(٤) Annual report 1901 : p. 4.

(٥) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٦٩ ، محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ، جـ ١ ، ١٩١٢ ـ ١٩٣٧ ، القاهرة ، عام ١٩٥١ ، ص ١٩٢ ٠

ومسئول أمامه قانونا • ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله • أما مرتبه فينقاضاه من الخزينة المصرية » (١) •

وكان يصادر حق مصر فى الاشراف المالى ، بل ويمتنع عن أن يزود الحكومة المصرية ـ صاحبة حق الاشراف المالى على السودان ـ بأية بيانات تطلبها ، واذا سئل عن شىء فلا يرد (٢) • بل أنى من التعليمات التنفيذية ما يخالف الاتفاقات المبرمة بين البلدين ، وتحدى الحكومة المصرية • فعندما أحسست بثقل عبء السودان على ماليتها دون عائد ، حتى ولا سريان حقها فى الاشتراك فى ادارته أثار النواب فى مجلسهم هذه القضية ، وطلبوا عدم تقديم أى عون مادى فى شكل معونة أو قرض • وبدأوا يعددون الأعباء المالية التى ظلت مصر تتحملها منذ اعادة فتح السودان • فضلا عن المراحل السابقة عليه منذ فتحته مصر لأول مرة • لدرجة دفع مرتبات المستخدمين هناك والتى بلغت ٠٠٠ ٧٥٠جنيها عام ١٩١٤ • فى حين أنها لا تقف حتى على أخبار هذه الادارة (٣) •

وأثاروا نقطة حق مصر فى الاشراف والتفتيش المالى على الدواوين بموجب اللائحة المالية عام ١٩١٠ ، والتى وقعها ريجينالد وينجت عن حكومة السودان ومستر هارفى ـ المستشار المالى للحكومة المصرية فى ذلك الوقت ـ والتى جاء فى البند الرابع منها : « أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى نظارة المالية لتعرض على مجلس النظور فى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة ، ويتبين للأعضاء أن هذه الاتفاقية قد توقف العمل بها منذ عام ١٩١٣ (٤) •

ولنا وقفة عند عام ١٩١٣ ، فهو العام الذى توقفت فيه مصر عن دفع الدعم السنوى عندما أحسست أنها تدفع ولا تعرف مصير ما تدفعه • وقد بلغ ما دفعته حتى ذلك الوقت مبلغ ٥٣٥ر٤١٥ جنيها فضلا عن القروض السنوية التى كانت تدفعها مصر بصفة دورية حتى هذا التاريخ أيضا والتى بلغت ٥ر٩٤٥ر٥٢٥ جنيها بمعنى أن مجموع اعانات السودان قد بلغت أكثر من عشرة ملايين جنيها مصريا • ومن ثم توقفت عن الدفع ريثما يتحدد موقفها من الادارة •

وقد التمس الحاكم العام تجاهها سياسة تقليم الأظافر بأن استطاعت أن تحصل على ما يقرب من هذه المبالغ من الحكومة المصرية نفسها بشكل رسوم جمركية على واردات مصر للسودان • فدفعت مصر عام ١٩٢٤ عن سنوات سابقة ٢٥٠ر٠٠٠ جنيها لجمارك حكومة السودان بالاضافة الى وجود مبلغ معلق بينهما يربو على ١١٦٠٠ جنيها ومبلغ آخر يبلغ ١٠٠ر٠٠٠ جنيها تنوى الحكومة المصرية

---

(١) مجلس النواب : مضبطة ١٧ مايو عام ١٩٢٤ •
(٢) عدلى ارمانيوس : المرجع السابق ، ص ٦ •
(٣) مجلس النواب : مضبطة ٧ يونية عام ١٩٢٤ •
(٤) مجلس النواب : مضبطة ١٨ يونية عام ١٩٢٤ •

سداده . واستنكر مجلس النواب المصرى هذا التصرف ، اذ أنه لا يتفق ووحدة مصر والسودان « لأنه ليس من المعقول أن تدفع رسوم على بضائع تنقل من مدينة الى أخرى » (١) ، بل وأقام العراقيل فى سبيل هجرة المصريين الى هناك وأخيرا وصل الأمر بالحاكم العام أن أبعدهم من الوظائف هناك عام ١٩٢٤(٢) .

هذا موقف استقلال الحاكم العام عن مصر ماليا ، أما عن بقية نواحى الادارة الأخرى فقد ظلت العلاقة بمصر اسمية ، وأصبحت الحكومة فى السودان ترجع فى الحقيقة للمندوب السامى البريطانى فى مصر بصفته الرئيس المباشر للحاكم العام فى السودان ، والمندوب السامى معروف أنه يمثل وزارة الخارجية البريطانية (٣) .

ولقد كان موقف الخديو عباس حلمى الثانى الضعيف سببا مهما فى اخلاء الطريق أمام هذا الأسلوب البريطانى ، فكان مستسلما ، ويظهر هذا فى خطبة ألقاها فى الخرطوم فى زيارة له عام ١٩٠٨ : « ... العلمان الانجليزى والمصرى اللذان يخفقان الواحد بجانب الآخر ، هما اشارة للحكومة المشتركة ، التى أخذت على عاتقها حماية الأهالى من الوقوع فى شرك أهل الظلم والفساد ، وابتداء عهد هدوء وسعادة فى هذه الديار . ولقد سرنى أيضا ما أشاهده من تقدم مدينة الخرطوم فى العمران ... » (٤) .

استمر الحاكم العام فى تجاهل مركز مصر كشريك فى ادارة السودان ، فرغم أن القوات السودانية والمصرية كانت كلها تحت رئاسة وزير الحربية المصرى من خلاله ، وأن مصر هى التى تتولى الانفاق عليها الا أنه فى تحد جعل القيادات فيها كلها فى يد الانجليز (٥) ، بل كان يقوم بحملات عسكرية ضد بعض القبائل ، وحروب على الحدود تروح ضحيتها أرواح كثيرة دون أن تعلم مصر ـ الشريكة ـ شيئا عنها كحادثة الوادى فى شكل عابر ضمن تقرير عام ١٩٠٦ (٦) ، وحملة بحر الغزال ضد قبيلة اتوت راح ضحيتها ٤ قتلى ، ١٧ جريحا ، وحملة فى كردفان ضد ملك تاجوى وحملات أخرى عديدة راح ضحيتها ضباط وجنود عام ١٩١٠ (٧) ، ولم تعرف عنها مصر الا ما ورد فى التقرير السنوى فضلا عن

---

(١) مجلس النواب : المرجع نفسه .
(٢) محمد مظهر سعيد : نحن والانجليز ، القاهرة عام ١٩٥٥ ، ص ٢٥ .
(٣) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ١٧ ، أحمد رشدى صالح : كرومر فى مصر القاهرة عام ١٩٢٤ ، ص ٢٥ .
(٤) أنيس أحمد حسين : تطور السودان السياسى ، القاهرة عام ١٩٤٦ ، ص ٤٩ .
(٥) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٤٤ .
(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٨٩ .
(٧) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٤ .

الحرب ضد قبائل الانواك على حدود الحبشة لمنع اتجارها فى السلاح والتعرض لقبائل النوير وفارت الحملة « ولكن بعد خسائر يؤسف لها » (١) ٠

وكان وينجت لا يذكرها مفصلة لوزير الحربية المصرى ، وانما للعلم ولكى يطلب من خلالها مزيدا من الاعتمادات المالية والعتاد (٢) ٠

ولما اشتد الضغط فى القاهرة وبدأ التنفيس فى الصحافة المصرية ، فعلقت على حادثة ود حبوبة وأقرنتها بحادثة دنشواى (٣) ٠ فألقى كل من كرومر وجورست باللائمة على مصر ، بل وبذلا جهدهما لالغاء الادارة من القاهرة ويستغنوا عنها بالسودان ، وفكروا حينئذ فى انشاء مجلس للحاكم العام (٤) ٠

موقف الحاكم العام من القاهرة فى الحرب العالمية الأولى :

ان نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ سبب أزمة فى مصر واضطرابا فى حكومة السودان ٠ فتركيا كانت ما تزال لها اليد الطولى فى مصر وأنها تحالفت مع ألمانيا ، وكان واضحا أنه اذا توطدت سلطة تركيا فان مصر ستكون فى موقف حرج ، وأن ولاءها سيكون قسمة بينها وبين بريطانيا (٥) ٠ فأسرعت بريطانيا باعلان حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ وأعقبته فى اليوم التالى بخلع الخديو نظرا لانضمامه الى أعداء الملك البريطانى وتعيين حسين كامل باشا باسم السلطان حسين كامل (٦) ٠

وازاء هذه التغييرات ألح وينجب الى الحكومة البريطانية أن تنزع السودان لها خالصا وأن تلغى اتفاقية عام ١٨٩٩ واستند فى اغرائها الى :

١ ـ أن تجربته فى السودان أظهرت كراهية السودانيين للحكم المصرى نظرا للخلفية الكريهة للحكم التركى المصرى قبل قيام المهدى بثورته ٠

٢ ـ أن استيلاء بريطانيا على السودان يجعلها تتحكم فى مياه النيل لمصر ٠

٣ ـ أن السودان بأراضيه الخصبة سيكفى نفسه من دخل القطن ولا يكلفها شيئا ، بل قد يكون موردا جديدا لها ٠

الا أن بريطانيا رأت العدول عن تنفيذ هذه المغريات ناظرة الى مصلحتها

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩١٢ ، ص ١١١ ٠

(٢) القلعة : محافظ الحربية ، محفظة ٥ (هـ) ميزانية ، ورقة ٢٥ بتاريخ ١٩٠٢/١١/٦ ٠

(٣) اللواء : ٨ مايو عام ١٩٠٨ ٠

(٤) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 19.

(٥) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 102.

(٦) الوقائع المصرية : ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ ، ١٩ ديسمبر عام ١٩١٤ ، غير اعتيادية ٠

فى أثناء الحرب من استخدامها مصر كلها معسكرا لها وموردا اقتصاديا لتموين جنودها وجنود حلفائها ، وكفاها لطمة عزل خديويها (١) • تلك اللطمة التى كان الخديو نفسه يعيش على أمل ردها والعودة الى بلاده لينشر العلم والعفو ويعيد السعادة الى أهلها (٢) •

كل هذه الأمور كانت جذوات تحت بركان الحكومة المصرية ، وكان منصب السردارية من أهم عناصر الخلاف بين الشريكين انجلترا ومصر ، مما ظهر من حديث سعد زغلول باشا أمام مجلس النواب ، أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقوانها أجنبية ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا ، ولكن هكذا كان من قبل ويجب أن نمحوه • كما أن اقامة السردار بالسودان لا يتفق مع مصلحة العمل ، وهذا واقع من قبل ويجب أن نتخذ الوسائل لازالته » • ثم يعود فيعلن أمام المجلس أنه من المحال ترك السودان غنيمة للانجليز (٣) •

وهكذا يظهر آن الثورة فى النفوس باتت تثور ضد الاجحاف بحق مصر فى ادارة السودان وكيف أن بريطانيا كانت تتلمس الظروف لسلخ السودان عن مصر الى أن تم لها ذلك عندما قتل السير لى ستاك باشا فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ وخير اللورد اللنبى سعد باشا بين واحد من ثلاثة الاستقالة أو الموافقة على اخراج الجيش المصرى من السودان أو التهديد بقوة السلاح ، فكان أن خرج الجيش المصرى من السودان (٤) •

علاقة الحاكم العام ببريطانيا :

كان واضحا من وضع الحاكم العام والسلطات التى خولت له أنه مخلب القط البريطانى وأنه عن طريقه ستنفذ بريطانيا أهدافها ، يسانده فى ذلك المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وكان عليه أن يستمد منه المشورة ويعرض عليه أعماله ، حتى اختيار الموظفين (٥) •

ولقد تظاهر كرومر فى القاهرة بزهده فى التدخل فى أمور الغير ولكنه كان أمرا غير حقيقى ، لانه هو الذى كان يجلس مع الخديو على كرسى واحد فى الحكم (٦) •

---

(١) النيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٥١ •
(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ ، القاهرة عام ١٩٣٦ ، ص ٣٨١ •
(٣) يونان لبيب رزق ، وحسن يوسف : تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة عام ١٩٧٥ ، ص ٢٧٢ •
(٤) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٨٧ •
(٥) Abbas, M. : Op. Cit., p. 161.
(٦) El Said, A.L. : Op. Cit., p. 66.

ثم تدخل بعد ذلك فى الحياة المصرية وليس فى الادارة المركزية فحسب ، فدفعه هذا الى التدخل فى شئون السودان بعد أن دفع بالانجليز ليقوموا على ادارته بشكل فعلى ، وأصبح لهم وضعهم المتميز ، خاصة وأنه فى مصر كانت سردارية الجيش تحت رايته ومشورته ، وأن هؤلاء العسكريين هم الذين عملوا فى ادارة السودان (١) ٠

ولقد كان كرومر يستغل سلطته فى القاهرة فى الحصول على الأموال والقروض من الحكومة المصرية ، وكان هذا النظام منذ أيام كتشنر ، أول حاكم عام عين فى ظل الحكم الثنائى (٢) ، وكثيرا ما كان يقع بينهما شقاق نظرا لأن كتشنر رجل عسكرى عنيد فى حين أن كرومر رجل سياسى محنك فى شئون الامبراطورية البريطانية وسياستها الاستعمارية ، الا أن أحداث حرب البوير حسمت الموقف بينهما عندما بدأ كتشنر يضع التخطيط الادارى للسودان ٠

ولقد كان اختيار كتشنر لهذا المنصب مؤشرا لما ستكون عليه علاقة السودان بانجلترا ٠ اذ وصلت ادارته الى يد كرومر من خلاله ، ثم نظرا لما كان يتوقعه كرومر منه ، فكان من ضمن التعليمات التى أعطاها له « أنه على الحاكم العام أن يطيع الأوامر التى تصدر اليه من وقت لآخر من وكيل حكومة جلالته وقنصلها العام فى القاهرة ، وأن يبلغ بكل الحوادث الجارية الهامة المتعلقة بشئون السودان » ٠ « وأن الهدف الرئيسى للوفاق الذى وقع بين الحكومتين المختصتين هو تمكين حكومة جلالة الملكة بالاتفاق مع حكومة الخديو من ممارسة السلطة التى قد تقترح اصدارها بمقتضى السلطات المخولة اليه طبقا للمواد (٤ ، ٥ ، ٦) من الوفاق ، ويجب أيضا أن ترجع الى معتمد جلالة الملك وقنصلها العام للحصول على التعليمات الخاصة بجميع الأمور المتعلقة بعلاقات السودان الخارجية ٠ كما أطلب بالاضافة الى ذلك أن ترسل لى فى نهاية كل عام تقريرا عن ادارة السودان لتقديمه لحكومة جلالة الملك وحكومة الخديو » (٣) ٠

ويتضح من هذه التعليمات أنها ترسم الدائرة البريطانية التى كان على الحاكم العام أن يتحرك داخلها ، بحيث لا تترك حرية العمل الفردى الا فى حدود الأحداث المحلية الوقتية ٠ وبذلك يصبح الحاكم العام وحكومته سلطة تابعة مباشرة للحكومة البريطانية ممثلة فى معتمدها بالقاهرة ، وأن علاقة مصر بالسودان انما تقوم من أجل رعاية مصالحها فى السودان ٠

---

(١) طلعت اسماعيل رمضان : الادارة فى مصر عام ١٨٨٢ ـ ١٩٢٢ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، عام ١٩٧٦ ، ص ٣٦ ٠

(٢) Abu Sin, A.I. : Op. Cit, p. 33.

(٣) Shebeika, M. : British policy in the Sudan, p. 421.

ولم يرق هذا الأسلوب فى نظر كتشنر ، ورفضه . واستطاع أن يقنع سولسبرى وزير خارجية بريطانيا بضرورة تغيير ما أسماه ــ بدستور كرومر ــ وأقنع سولسبرى برأيه وأرسل الى كرومر أن « على حاكم عام السودان أن يتولى سلطات حكمه ويتصرف فى الأموال التى بيده ولكنه فى الحالتين عليه أن يخضع للأوامر التى تصدر منه ، ولا يعنى هذا منعه من استصدار قانون أو لائحة أو صرف مبلغ ١٠٠ جنيه فأكثر قبل الحصول على موافقتكم » .

وهكذا وامم سولسبرى بين الشخصيتين بما يفيد سياسة انشاب أظافر فى السودان (١) .

وفى خطاب من كرومر الى الماركيز لانسدون يشير الى حدوث سوء تفاهم بينه وبين وينجت حول أسلوب تعاملهما وأنه يذكره بضرورة عرض القوانين واللوائح عليه كوكيل لحكومة جلالتها ، « والذى من خلاله يمكن القول بأنه قد حصل على موافقة الحكومة المصرية » . أى أنه يستغل موقفه كسلطة احتلال أيضا فيتحدث باسم مصر ، وينتهى فى خطابه الى لفت نظره لعدم العودة لمثل هذا الخطأ مستقبلا (٢) .

وأن كرومر نفسه قرر فى عام ١٩٠٤ أن الهيكل الادارى لحكومة السودان قد أخذ فى التشكيل والنمو ، وأن رجال هذا الجهاز نشطوا فى تحقيق أهداف السياسة البريطانية فى السودان ، وبالأخص فيما يتعلق بنجاح الادارة ويدرسوا عاداتهم (٣) .

ولقد بلغ من شدة تدخل كرومر فى ادارة الحاكم العام للسودان أن طلب من كولونيل جاكسون ــ وكان قائما بأعمال الحاكم العام عند مغادرة كتشنر للسودان وقبل تعيين وينجت ــ أن يتشدد فى مراقبة المآمير المصريين حتى لا يؤثروا فى رؤسائهم الانجليز فى علاقاتهم بالجمهور نظرا لجهل الانجليز بلغة البلاد واعتمادهم عليهم خشية أن يستغل المصريون هذا ويدفعوا الأهالى الى كره الانجليز . ونصحه بأن يكون اتصال الانجليز بالأهالى مباشرة وأن يتعلموا لغتهم ويدرسوا عاداتهم (٤) .

وقد اعترف كرومر فى تقريره عام ١٩٠٤ « أن الأسلوب الذى اتبع فى السودان مؤداه فصل ادارته على قدر الامكان ، فأنا أتخابر مع السير ريجينالد وينجت دواما ونتذاكر فى كل الشئون العامة للسودان ، والأمور السياسية ..

---

(١) التيجانى عامر : المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٢) Fur. Corres. Part V 1901 No. 177, Viscount Cromer to the Lansdown April 23th 1901.

(٣) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

(٤) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٢٢ .

وأن التقارير السنوية التي يرفعها سير ريجينالد وينجت ورجاله تمكنني وتمكن رجال الحكومة الانجليزية بواسطتي من معرفة أحوال السودان ونجاح الادارة فيه ، والمبادىء العامة التي تجرى عليها تلك الادارة (١) .

ولجأ كرومر أيضا الى زيارة السودان عدة مرات،والتقى خلالها بالسودانيين وخطب فيهم خطبا . ان هي الا دعاية لبريطانيا وتمكينا للادارة البريطانية في السودان واعدا اياهم بأشياء براقة (٢) .

الا أن كرومر لم يكن ذا نفس صافية ، فرغم محاولات وينجت - وهو الحاكم العام للسودان - لاسترضائه ، والتعامل معه كحاكم مقاطعة ، الا أن كرومر بعث لوزير الخارجية البريطانية عند مغادرته مصر لانهاء خدمته عام ١٩٠٧ بأنه لاحظ على وينجت نزعة استغلالية لحكم السودان وأنه لم يتفهم المبادىء التي توجه سياسته ، ويجهل المسائل المالية كجهل الأطفال (٣) .

فاذا كان ذلك ترسيب في نفسه منذ عام ١٩٠٤ عندما أراد وينجت فرض ضريبة جمركية على الماشية المصدرة لمصر بواقع ١٠ ٪ . فرفض كرومر على أساس الارتباط المالى بين مصر والسودان ، وأنه ينبغى أن يمر على هذه المسائل مرور الكرام خشية الوقوع في مشاكل سياسية لا داعى لها .

الا انه في نفس الوقت كان يعطيه الأوامر مباشرة دون الرجوع الى الحكومة المصرية - الشريكة - حتى في أخطر الأمور كتعيين الحدود بين واداى ودارفور بين السلطات الفرنسية والبريطانية ، وأن يقوم الانفاق بين الحكومتين في عام ١٩٢٠ (٤) .

وهكذا اغتيلت حقوق مصر في السودان ، ولم يبق لها الا علما يرفرف فوق ساريته على المصالح الحكومية .

اختصاصات السكرتيرين الثلاثة :

(أ) اختصاصات السكرتير الادارى :

كان المسئول الأول عن سير العمل في الخدمة المدنية أمام الحاكم العام ، بل كان يحل محل الحاكم العام في غيابه (٥) . ولذا لقب بالسكرتير العام في

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٤ : ص ٤ .

(٢) رافت الشيخ : المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٣) تمام همام تمام : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٤) Civsec 1-18-55, Allenby to Governer General, 31-1-1920.

(٥) Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 36.

عام ١٩٠٢ (١) ٠ وظل حتى عام ١٩٠٣ يلقى صعوبة كبيرة ٠ اذ كان يقوم بعمل وكيل حكومة السودان فى القاهرة أيضا ٠ ومن ثم أصبح عليه أن يباشر عمله فى المكانين (القاهرة والخرطوم) ٠ وفى عام ١٩٠٤ أضيفت اليه مصلحة السجون ومصلحة البوليس ، كما أضيفت اليه الاشراف على المديريات ، وتعيين المديرين ومراقبة أعمالهم ٠ كما كان مسئولا عن مراقبة الأجانب فى دخولهم وخروجهم من والى السودان ٠ وكان يعطى التصاريح بدخول البضائع الى المناطق الممنوعة، وتوزيع الحبوب على المناطق المحتاجة اليها ، وتلقى الطلبات لانشاء الطلمبات الجديدة على النيل والتى تحتاج تصريحا من الاشغال المصرية ٠

وفى مجال المسئولية الادارية البحتة التى تخص الجهاز الادارى فى السودان ، فكان عليه بحث توزيع وتنسيق المستخدمين ومشاكل نقلهم مع المديرين ومديرى المصالح ٠ فضلا عن أنه كان مسئولا عن تقديم الاقتراحات والاستشارات لوينجت حول تطوير الجهاز الادارى من تعيينات وترقيات ومكافآت تشجيعية وغير ذلك ٠

وكباقى الأجهزة ، كان يترك الكلمة الأخيرة الحاكم العام (٢) ٠

وعندما شكل مجلس الحاكم عام ١٩١٠ كان على السكرتير الادارى أن يعرض عليه مقترحاته ٠ وانتهت سكرتارية المجلس الى أن المنشورات الدولية التى تصدر من السكرتير الادارى الى المديريات والمصالح متضمنة اصلاحات معينة فى المرتبات أو منح علاوات بمناسبة قيام الحرب للمستخدمين ، تعرض على المجلس لاعتمادها قبل نشرها (٣) ٠

وعندما صدر قانون رقم ٧ لعام ١٩٢٢ والخاص باذون الدخول والتصاريح The Passports and Permits Ordi. كان للسكرتير الادارى ـ بموافقة الحاكم العام ـ أن يصدر تنظيمات بخصوصه وينشرها فى الجريدة الرسمية (٤) ٠

فضلا عن انه كان يتلقى طلبات واقتراحات ودراسات المديرين ويدرسها ويعلق عليها ، ويتقدم بها الى الحاكم العام ، أو الى مجلسه بعد انشائه ٠ ثم كان عليه ابلاغ هؤلاء المديرين بما تم حيالها (٥) ٠

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩١ ٠

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 65.

(٣) Mir. Proc. 132 Nd meeting Nov. 11 st 1919.

(٤) The Laws of the Sudan, Vol. 1. p. 558.

(٥) Civsec. 1-16-5 No. 5, 30-11-1911.

السكرتير المالى :

وكان منصبه أهم وأخطر المناصب الثلاثة ، فنظرا لأن انجلترا كانت تحس بوضعها غير القانونى فى السـودان ، وكذلك فى تعاملها مع مصر التى كانت لاتزال تحت السيطرة العثمانية فكان الأساس الأول فى وضع الادارة الجديدة ألا تتحمل أعباء مـالية مادام السـودان لم يعتبر بعد فى عداد المسـتعمرات البريطانية فليس هناك أمل فى أن يوافق البرلمان البريطانى على أن تتضـمن الميزانية البريطانية مبالغ تصرف هناك (١) .

كمـا كانت مسألة هامة أخرى أمام كرومر فى مجال الادارة المالية فى السـودان نجح فى حلهـا ، وهى منع صـندوق الدين من التدخـل فى مالية السودان ، وأمكنه ادخال ما تتحمله مصر من نفقات على السـودان تحت باب المصروفات . وحصل على موافقة صندوق الدين نفسه على ذلك .

ثم استطاع أن يجعل مصر وحدها تتحمل النفقات المدنية والعسكرية فى نظير وضع كل ايرادات السودان تحت اشرافها وتفتيشها (٢) .

فكان الهدف اذن ـ وضع نظام مالى يوهم مصر بأن لها اليد الطولى ماليا فى السودان ـ ليكون طعما لها لتدفع أى مال يطلب للصرف على السودان . وفى نفس الوقت تكون السلطة المالية الحقيقية فى يد الانجليزى . ومن ثم فاننا سنرى أن ظاهر الاشراف والتفتيش لمصر ولكن كان الصرف بيد البريطانيين . رغم أن علاج هذه الادارة كان خارج المعاهدة .

ان أسلوب الادارة المالية لم تشر اليه الاتفاقية عام ١٨٩٩ ، مما استلزم سن تعليمات ادارية يخضع السودان لها ، ومن ثم وجب نقل المكتب التنفيذى للمالية من مصـــر الى الخرطـوم ، وأصـبح تحت اشراف « ميجور برنارد » Major Bernard بينما ظلت عملية مراجعة الحسابات فى القاهرة (٣) ليكون تحت عين مجلس النظار الذى يوافق على الصرف على السودان (٤) .

ورغم أن مصر رفعت يدها عن صرف المعونة للسـودان عام ١٩١٣ فان السلطات المصرية استمرت فى استعمال هذا الحق فى الاشراف المالى (٥) .

أمام كل هذا فقد كانت الواجبات التى اضطلع بها السكرتير المالى من

---

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، القاهرة عام ١٩٦٦ ، ص ٢٠٩ .

(٢) محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، ص ٥٠٨ .

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 74.

(٤) F.O. 407-193 Part XC Encl. 2/33 Memo. Mr. Dawson on existing status of the Anglo Egyptian Sudan.

(٥) S.I.R., I.D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan p. 278.

أصعب الأعمال التى تحملها الموظفون فى حكومة السودان · ونتيجة أنه كان تحت الاشراف المباشر لكل من المستشار المالى البريطانى والحاكم العـام فى السودان ، فكان كثيرا ما يقع فى حيرة بينهما لدرجة أن مستر هيرمان Herman الذى تولى منصب أول سكرتير مالى للسودان لم يستطع أن يصمد أمام هذا العمل ، واستقال فى مايو عام ١٩٠٠ ، وعين بعده مستر برنارد Bernard الذى شغل المنصب حتى عام ١٩٢٣ (١) ·

ولقد حظى التنظيم المالى منذ البداية بلوائح تنظيمية بدأت بوثيقة هامة مؤرخة فى ١٦ يناير عام ١٨٩٩ · ومن الملاحظ أنها سابقة على الاتفاق الثنائى بثلاثة أيام ، ولكن الوثيقتين عرضتا للموافقة معا على مجلس النظار فى ١٦ يناير عـام ١٨٩٩ بينمـا كان يوم ١٩ ينـاير عـام ١٨٩٩ التاريخ الرســمى الذى ظهرتا فيه ، ووقع عليهما رسميا (٢) ·

وحملت هذه التعليمات المالية عنوان « قانون المصلحة المالية بالسودان » وهى من عشرة مواد حددت المسئولية المالية فى السوادن فى حكمدار عام السودان (حاكم عام السودان) والسكرتير المالى أمام نظـارة المالية المصرية فى حدود الميزانية المصدق عليها ·

وأعطت الحاكم العام سلطة تعيين الموظفين وتعديل مرتباتهم حسب ما يتراءى له ، ونظم نقل الاعتمادات بين بنود الميزانية وكيفية أخذ التصديق على ذلك من نظارة المالية التى أعطاها حق الاشراف والمراجعة والتفتيش المالى على كل التنظيمات المالية هناك (٣) ·

كما تلتها تنظيمات أخرى تناولت تنظيم أعمال السكرتير المالى فى أكتوبر عام ١٨٩٩ حددت مسئوليته المالية فى مراقبة عموم الايرادات والمصروفات · كما أوضحت الايرادات والمنصرف للحكومة شهريا وسنويا وحـدود التصرف فى الاعتمادات ، وأعطى للمديرين حق تعيين بعض الموظفين اللازمين ·

كما تعرضت هذه النعليمات لتنظيم أعمـال مراقب عموم المخازن ومدى سيطرة واشراف السكرتير المالى على أعماله (٤) ·

ثم أنشىء بعد ذلك مكتب خاص لمراجعة الحسابات الشهرية التى يرسلها اليه المديرون فى « أرانيك المراجعة » (٥) ، قبل ارسالها للمراجعة النهائية فى القاهرة فى قلم مراجعة حسابات السودان الذى أنشىء طبقا للمنشور الدورى

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 64.

(٢) F.O 407-193 Part XC p. 159.

(٣) القلعة : محفظة ٢٤ ، مجلس الوزراء السودان ، المجموعة ، السودان ·
S.I.R. Report No 60 — App. 9- pp. 143, 144.

(٤) الغازيتة السودانية : عدد ٥ بتاريخ ٢ أكتوبر عام ١٨٩٩ ·

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 64.

رقم ٣ بتاريخ ٣٠ سبتمبر عام ١٨٩٩ . ونصه : « قد أنشيء فى مصر على سبيل التجربة تحت ادارة سكرتير مالى حكومة السودان قلم لمراجعة حسابات السودان ولأشغال أخرى متنوعة يعرف باسم « قلم مراجعة حسابات السودان » ، وعنوانه التلغرافى (فرع السودان) وقد تعين القائمقام أوليرى بك مساعدا للسكرتير المالى وعمل تحت ادارته .

ويرسل المديرون حساباتهم الشهرية مع الأذونات والأرانيك الى سكرتير مالى السودان بقلم مراجعة حسابات السودان فى نظارة الحربية بمصر ويرسلون أيضا نسخة من تلك الحسابات بدون الأذونات والأرانيك الى السكرتير المالى بأم درمان » (١) .

وفى عهد مجلس الحاكم العام وبموافقة المستشار المالى للحكومة المصرية فى ١٥ فبراير عام ١٩١٠ صدرت لائحة مالية نصت على :

١ ـ أن هذه التعليمات تحل محل تلك التى صدرت فى ٦ مايو عام ١٩٠١ .

٢ ـ أن الحاكم العام فى مجلسه مسئول عن مراعاة تنفيذها .

٣ ـ أنه من واجب السكرتير المالى أن يسدى النصح للحاكم العام أو مجلسه فيما اذا كان فى رأيه مخالفة للتعليمات ، وحينما يكون هناك قرار سيصدر يكون مطابقا لهذه التعليمات .

٤ ـ أن ميزانية كل عام لابد أن ترسل الى نظارة المالية للعرض على مجلس النظار فى يوم ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة ، ولا يجوز ادراج مبالغ جديدة أو نقل مبالغ من باب الى آخر الا بعد موافقة نظارة المالية .

٥ ـ لا تفرض ضرائب جديدة أو تغير ضرائب موجودة ولا أى تغيير من شأنه انقاص الايرادات لحكومة السودان الا بعد موافقة نظارة المالية .

٦ ـ فيما عدا ما هو مدرج فى الميزانية فانه لا تغيير فى المنصب الا بعد موافقة نظارة المالية .

٧ ـ لا تغيير فى ميزانية الوظائف بالزيادة خلال السنة ، ولا تجرى تعيينات الا فى حدود ما هو مصرح به فى ظل الميزانية وما هو مدرج له من اعتمادات .

---

(١) الغازيتة السودانية : عدد ٥ بتاريخ ٢ أكتوبر عام ١٨٩٩ .

٨ ـ لا زيادة فى العلاوات ولا الترقيات لأكثر مما هو وارد فى الميزانية ٠

٩ ـ لا يجوز نقل موظف دائم له معاش الى حكومة السودان الا بموافقة نظارة المالية ٠

١٠ ـ لنظارة المالية دائما الحق فى التفتيش ومراجعة الحسابات على عموم مالية السودان ٠

(امضاء : وينجت ـ هارفى) (١)

من كل هذه المنشورات يظهر تشعب اختصاصات السكرتير المالى للسودان وخطورتها ، اذ كانت كشرايين متخللة جسم الادارة هناك ٠ ومن ثم كان موظفوه ووكلاؤه منتشرين فى كل مصلحة ومع كل مدير ، ويجمع الاحصاءات عن كل نشاط ، متابعا خطط نشاط واستثمار الادارة كلها (٢) ٠

الا أن تصرفاته كانت من خلال عرضه على الحاكم العام ، وعلى نظارة المالية فى القاهرة قبل عام ١٩١٠ أما بعد ذلك فكان يعرض عمله على مجلس الحاكم العام ، ثم على نظارة المالية فى القاهرة (٣) ٠ وألا يصدر منشورا داخليا الا بعد موافقة مجلس الحاكم العام واعتماده له (٤) ٠

ومن حيث علاقة السكرتير المالى بالقاهرة ، فقد بدأت ـ كما رأينا ـ منذ أول عهد الحكم الثنائى ، على أساس أن مصر تتحمل منذ البداية العبء الأكبر من ميزانية السودان ، وتسد عجز هذه الميزانية ٠ وواضح أن ذلك كان فعلا بقصد المعاونة فى تعمير جزء مكمل لمصر فى المقام الأول ، وليس خوفا على ماء النيل أو تأمين الحدود ٠ ولم يكن تكالب على الاستعمار كما فعلت بريطانيا ، كما سيظهر من تعيين أبنائها فى المناصب الادارية العليا بهدف السيطرة ، الأمر الذى انتهى الى اخراج المصريين ، واخلاء المجال لها فى عام ١٩٢٤ (٥) ٠

وعندما استشعرت مصر موقف انجلترا القائم على أنها تحكم بينما هى تدفع ، توقفت عن دعم السودان عام ١٩١٣ ، الا أن الاشراف المالى والتفتيش ظلا كما هما ، أما من حيث نوع العلاقة فكانت بيروقراطية بشكل رسمى ، أى مذكرات ترفع الى نظارة المالية ونظارة المالية توافق ٠

---

(١) F.O. 407-174 Part L XX I Encl. 5 No. 33 P. 61 (Financial regulations to be observed by the Sudan Government).

(٢) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٢ ٠

(٣) Min. Proc. 64th meeting Feb. 20th 1913.

(٤) Min. Proc. 122 Nd meeting Nov. 11st 1919.

(٥) مجلس الشورى : جلسة ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٩ ٠

علاقة السكرتير المالى بالحاكم العام فى السودان :

بدأت هذه الوظيفة منذ أيام كتشنر ، الا أنها لم تقو وتظهر الا منذ عهد ريجينالد وينجت ، ولقد كان يتوجس خيفة من مركز السكرتير المالى ، اذ كانت عليه مسئولية ميزانية السودان • وأصبح فى وضع يسمح له بالمعارضة فى حين لم يكن يسمح بها لزملائه ، وان كانت لآرائه المالية فى مصر وزنها أكثر من جميع موظفى حكومة السودان بما فيهم وينجت لدرجة أن القنصل العام فى مصر كان يأخذ برأيه دون الحاكم العام • فنقل جزءا من اختصاصاته اليه ، وتبع له كل المستخدمين عدا الصيارفة والكتبة ، والذى كان له أيضا حق الموافقة على مرتباتهم ، **ولقد بات الوضع عجيبا :**

اذ أصبح على أمين المخازن احاطة السكرتير المالى بعمله ، وهو ليس تحت ادارته ، وأن طلبات المديرين المالية سواء بفتح اعتمادات جديدة ، أو مراجعة حسابات بعد اقفالها ، أصبحت ترفع الى الحاكم العام مباشرة فى حين أن اللوائح تقضى بأن تعرض عليه •

وبالرغم من كل اقتضاب لسلطاته ، فقد كان السكرتير المالى هو الرجل الثانى بعده ، ووصفه كرومر « بأنه ليس فقط الأكثر أهمية ، ولكنه أيضا الأصعب فى السودان » (٢) • ولقد انتهى الأمر بتوتر بين برنارد والموظفين البريطانيين وعلى رأسهم الحاكم العام ، ولذلك كانت المسألة تتوقف على شخصية برنارد •

أما وينجت فقد انصرف ازاء ذلك ، الى انشاء هيئات اقتصادية استشارية علها تقلل من نفوذ السكرتير المالى ، ففى عام ١٩٠٦ أنشأ الهيئة الاقتصادية المركزية Central Economic Board حلا للتوتر بين الموظفين،وبين السكرتير المالى ، كما أنشأ الهيئة الحكومية المركزية عام ١٩٠٨ لدرجة أنه فى عام ١٩١٤ اشتكى لكتشنر ـ القنصل العام فى القاهرة ـ من خوفه من ازدياد طغيان السكرتير المالى على مركزه واقترح عليه اعادة النظر فى لوائح اختصاصاته (٣) •

السكرتير القضائى :

وكان مركزه فى السودان يعادل مركز ناظر الحقانية فى مصر ، وربما زاد عنه • اذ كان من حقه بالاضافة الى اختصاصاته القضائية ، سن القوانين

---

(١) Omer, A. : The Sudan question, Cairo 1952, p. 64.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 64.

(٣) Warburg, G. : Op, Cit., p, 65,

الجنائية والادارية • ولقد تولى هذا المنصب أول الأمر مستر توتنهام Mr. Totenham فكان القوة التى تؤيد سلطان الحاكم العام (١) •

اختصاصاته :

كان القضاء بصفة عامة تحت سيطرته (٢) • ولقد بدأ مستر ادجار بونهام كارتر Edgar Bonham Carter ــ بعد مستر توتنهام ــ الخدمة يساعده كاتب واحد فى القسم المدنى ، وسبعة قضاة شرعيين ومعهم عشرة كتبة (٣) •

ثم أنشئت فى عام ١٩٠٤ عدة وظائف تابعة للسكرتير القضائى ، وهى وظيفة المحامى العام ، وشغلها مستر بيكوك Peacock ووظيفة قاض شغلها مستر مكسويل فلمنج Maxwell Fleming وعليه أصبح الموظفون الانجليز فى هذا المجال يشغلون المناصب من السكرتير القضائى والقضاة والمحامى العام •

وكان فى الخرطوم آنذاك محكمة مدنية على رأسها قاضى مدنى وأخرى فى سواكن • أما الأقاليم فكان القضاة يطوفون عليها حيث يعقدون جلساتهم فى النقطة العسكرية التى تخطر بالموعد • فتعد القضايا والخصوم ، وكانت تحركاتهم تصدر بها حركة ينظمها السكرتير القضائى (٤) •

وفى مجال سن القوانين استعان كتشنر منذ البداية بمستر وليم برونيات W. Brunyate المستشار القضائى بالحكومة المصرية مع المستشار بونهام كارتر السكرتير القضائى آنذاك فى وضع قانون العقوبات للسودان وقانون تحقيق الجنايات • ولما وجد أن الضباط المصريين سيقومون بالاشتراك فى تنفيذه فقد رأوا الاحتفاظ ببعض عناصر القانون العسكرى •

وعندما أنشىء مجلس الحاكم العام ١٩١٠ ، كان السكرتير القضائى عضوا فيه بحكم وظيفته كانت اختصاصاته فيه :

١ ــ تلقى المذكرات عن الأحداث والوقائع التى تستوجب نصوصا قانونية غير موجودة •

٢ ــ عرض مشروعات القوانين للاقتراع عليها فى المجلس •

٣ ــ اصدار الفتاوى حول ما يحال اليه من الحاكم العام فى الموضوعات القانونية •

---

(١) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٧ •

(٢) زاهر رياض : المرجع السابق ، ص ٢١٤ •

(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 36.

(٤) تقرير سنوي : عام ١٩٠٤ ، ص ٤١ •

٤ ـ الاشتراك فى اللجان التى يرى الحاكم العام اشراكه فيها ٠٠ كلجنة قانون لملكية الأراضى عام ١٩١١ التى أصدرت قانون Lands Acquisition ordinance (١)

وكان الموظفون التابعون مباشرة له يشغلون المناصب التالية :

النائب القضائى بمحكمة الخرطوم ـ المحامى العام ـ قاضى محكمة مركز الخرطوم ـ قاضى محكمة الخرطوم المدنية ـ قاضى محكمة تسجيل أراضى الخرطوم ـ قاضى محكمة مركز الخرطوم الشمالية ـ قاضى محكمة مركز أم درمان ـ قاضى محكمة بوليس الخرطوم ـ قاضى محكمة مدير البحر الأحمر المدنية ـ مفتش مديرية بربر القضائى ـ قاضى محكمة تسوية أراضى الخرطوم ـ مفتش مديرية النيل الازرق القضائى ـ مفتش مديرية كردفان القضائى ـ قاضى محكمة تسوية أراضى المسلمية ـ قاضى محكمة تسوية أراضى الكاملين ـ محكمة أراضى النيل الأبيض ـ محكمة أراضى حلفا (٢) ٠

المفتش العام

وكان المنصب الذى يلى الحاكم العام فى الهيكل الادارى الهرمى فى السودان ، وكان عمله استشارى بالنسبة للحاكم العام ـ كبقية المناصب الادارية الأخرى ـ فيما يختص بمشكلات الاهالى ، ولا سيما ما كان متعلقا بحياتهم وعلاقاتهم بعضهم ببعض (٣) ٠

ولقد أنشىء هذا المنصب خصيصا لفون سلاطين باشا ابان حكم وينجت لصداقته له وايمانا منه بأنه رجل المخابرات السابق والذى ذاق درسا لا ينساه من أهل السودان فى عهد المهدية ٠ وانتهى المنصب أيضا برحيله عن السودان عام ١٩١٤ (٤) ٠

ولقد تطور المنصب فى عهد وينجت ووضحت اختصاصاته فيما يأتى :

أولا : أن يقوم المفتش العام بوظيفة مستشار عام للحاكم العام فى كل ما يطلب منه من واجبات ٠

ثانيا : أن يكون ملما بكل القوانين واللوائح والأوامر التى تصدرها حكومة السودان ، وأن يبدى ملاحظاته عليها ليحاكم العام فيما يعرض عليه من تنازع القوانين ٠

---

(١) Min. Proc. Feb 8th 1912, 47th meeting.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ـ ص ١٢١ ـ ١٢٢ ٠

(٣) مصر : ١٧ يناير عام ١٩٠٢ ، مقال بعنوان « حكومة السودان الجديدة ونظامها » ٠

(٤) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٢ ٠

ثالثا : أن يتحرى الموقف العام فى كل أنحاء السودان ، ويكون على علم بما يجرى فيه من تيارات مما يستلزم منه التنقل فى دورات تفتيشية ، ويستدعى أن يحاط المدير فى كل مديرية بمروره هناك ليسهل له ماموريته ٠

رابعا : أن يكون على دراية تامة بأسماء الشخصيات والشيوخ ذوى النفوذ، الذين لهم اتصال بالشعب أو لهم تأثير عليه ومدى هذا التأثير ومصدره سواء كان دينيا أم بسبب الغنى والجاه ٠

خامسا : أن يقوم بعمل التحريات عن أخلاق الضباط والموظفين المدنيين فى الحكومة ، وعن أسلوب أدائهم لعملهم وعلاقاتهم بالمواطنين ، وأن يحيط مديرهم علما اذا كان منهم من له أسـلوب معيب ، وعليه يستطيع المدير أن يستعمل حيالهم الاجراءات اللازمة لتصحيح مسارهم مع اعادة اخطار المفتش العام بالنتائج ٠

سادسا : أن يعطى رأيه فى الأمور القانونية والدينيه والسياسية التى يعرضها عليه السكرتير القضائى قبل أن يصدر فيها الأخير قراره ٠

سابعا : أن يكون على اتصال بهيئة العلماء ، وكبار القادة الدينيين ، وأن يكتب بملاحظاته عن آرائهم واتجاهاتهم وأنشطتهم تقاريرا للحاكم العام ٠

ثامنا : أن يضع أمام الحاكم العام أى اقتراح يكون فى سبيل الاصلاح الداخلى للسودان ٠

تاسعا : لا يصدر أى أوامر مباشرة لأى موظف تحت سلطة مدير الا فى حالة الضرورة القصوى ، عندما يكون المدير بعيدا جدا عن اصدار أوامر فورية ، ولابد أن يحاط المدير علما فور صدور الأوامر ٠

عاشرا : أن يكتب تقريرا للحاكم العام عقب كل دورة تفتيشية ، وترسل صورة منه الى مدير المديرية حول المشكلات التى لاقاها والحلول التى يقترحها خاصة اذا كانت تخص الأمن العام (١) ٠ كما حدث فى دورته التفتيشية فى كردفان لملاحظة سير ادارتها والثورات التى كانت هذه الادارة تعانى منها تالودى٠ وأوصى فى النهاية بوضع حامية قوية فى نقطة متوسطة فى جنوب كردفان أى فى كادوجلى ٠ وأن تقوم مواصلات منظمة بين مكان الحادث وبين أقرب مكان على النيل ليسهل أمر الادارة هنـاك ٠ وأن ترسل دوريات منتظمة فى تلك المنـاطق (٢) ٠

حادى عشر : أن يقدم للحاكم العام رأيه فى قضـايا الضرائب وجبايتها وخاصة فى مجتمعات البدو والقبائل العربية المتناثرة فى الجبال ٠

---

(١) Macmichael. H. : The Sudan, p. 78-79.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٥ ٣

ثاني عشر : له حق فحص وابداء الرأى في تقارير المخابرات قبل عرضها على الحاكم العام ، لأنه يعتبر المشرف عليها وعلى ادارتها • وتسهيلا لدوره هذا فقد أصبح على كل مستخدم فى الحكومة أن يمده بكل المعلومات المتوافرة لديه ويكون هو فى حاجة اليها (١)

وبذلك كان المفتش العام صورة مصغرة للحكومة عند قيامه بعمله • وقد اكتسب مما خول اليه من سلطات ونفوذ على حياة الأهالى ، فقد كان سلاطين باشا شخصية مرهوبة الجانب يحفه الاحترام والخوف من الجميع •• وطنيين واداريين ، اذ كان يستطيع أن يفعل ما يراه تحت زعم حفظ الأمن ، والمصلحة العامة (٢) •

من أجل هذا كان لابد لمن يشغل هذا المنصب أن يكون قريبا من المستخدمين والاداريين وأن تكون له علاقات شخصية بهم تربطهم به أكثر من التعليمات والتنظيمات الادارية • فضلا عن معرفته الكاملة بالسودانيين • حياتهم وديانتهم وعاداتهم ومشاربهم واتجاهاتهم الفكرية والروحية وغير ذلك •

فكانت الشخصية التى توافرت فيها كل هذه الصفات هى شخصية فون سلاطين باشا النمساوى الأصل (٣) • سيما وقد أعطته حياته وصراعاته كفايات كثيرة أهلته لتبوأ هذا المنصب ، فهو لم يكن انجليزيا ولا مسيحيا ، وانما كان يهوديا فى الأصل ثم صار مسيحيا كاثوليكيا ، ثم مسلما فى عهد المهدية ، ثم عاد الى المسيحية مرة أخرى بعد هروبه الى مصر فى عام ١٨٩٥ •

وفى ظل الحكم الثنائى أختير ليكون مفتشا عاما فى عهد كتشنر ولكن كتشنر كان يكرهه ــ رغم كفاءاته ــ فرحل الى النمسا خوفا من بطشه ، ثم أنعمت عليه الملكة فيكتوريا عام ١٩٠٠ بلقب Sir مع نيشان القديسين •

وعندما غادر كتشنر السودان الى حرب البوير ، وعين مكانه وينجت باشا ــ صديق سلاطين باشا ــ عينه مفتشا عاما عندما وجد أنه هو الذى تنطبق عليه كل مواصفات الوظيفة • فبدأ منذ عام ١٩٠١ بتكوين هيئة العلماء الدينيين ، وفتح المعهد العلمى برئاسة الشيخ محمد البدوى •

واتصف سلاطين باشا بالمكر والخداع ، بسبب ما ناله ابان حكم المهدية ، مما أثار عليه الاداريين البريطانيين فى السودان ، وكونوا جبهة ضده ، ولكنه استعان بوينجت ضدهم •

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan p. 79.

(٢) البير كامل حنا : المرجع السابق ، ص ٣٩ •

(٣) Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p 34.

وظل كذلك حتى اذا ما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ كان سلاطين قد أمسك بكل خيوط الادارة فى السودان (١) .

فرغم وجود مجلس الحاكم العام ، فانه كان ذا تاثير قوى على الحاكم العام ، فاستطاع أن يحرم زعماء السودان من تولى القيادات الادارية ، أو أن تكون لهم سلطة مادية ، خوفا من أن يلتف الشعب حولهم ، ويثوروا يوما ما ضد الادارة ، بل اكتفى باعطائهم الاعتراف بالزعامات القبلية من أجل المساعدة فى حفظ الأمن وجمع الضرائب ، أى أنهم أصبحوا يعاونون الحكومة فى كل ما يمكن أن يثير الشعور ضدها ، لقاء تيسيرات ضئيلة فى الضرائب المربوطة على دخولهم (٢) .

الا أنه وهو فى قمته أحس بالمقت من حوله نظرا لاختلاف جنسيته ـ والنمسا كانت معادية للحلفاء آنئذ ـ فاضطر الى التنحى عن منصبه بعد أن شغل منصبين : منصب المفتش العام ومنصب مدير المخابرات . وهذا يجرنا الى دراسة ..

ادارة المخابرات

كانت خليطا من « ادارة الشئون الوطنية Bureau of Native Affairs ووزارة الخارجية ، كما كانت تعتبر سكرتارية خاصة لمكتب الحاكم العام . وكان لها مركز رسمى فى القاهرة كفرع من وكالة حكومة السودان . وظلت كذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، بينما المركز الرئيسى لها أو العمل الفعلى لها كان فى الخرطوم حيث كانت تستمد أوامرها وتوجيهاتها من الحاكم العام هناك (٣) .

وكانت وكالتها فى القاهرة فى عام ١٩٠٤ تحت اشراف « سيسل » الذى كان مسئولا فى نفس الوقت عن الاشراف على القوات المصرية لأنه كان يقوم بعمل السردار أثناء غيابه . أما فى الخرطوم فى نفس الوقت نظرا لأن أعمالها كانت تجمع بين الناحية المدنية والعسكرية . فكان يشرف على الجانب الادارى منها السكرتير الادارى للحاكم العام ، حتى عام ١٩٠٧ حيث عين لها مدير ادارى خاص بها هو الضابط أوين Owen (٤) .

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ـ ص ٣٩ ، ٤٠ . ص ٢٢٤ .

(٢) رأفت الشيخ : المرجع السابق ، ص ٣٥١ ، ضرار صالح ضرار : المرجع السابق ص ٢٢٤ .

(٣) Baddour, A. : Op. Cit., p. 105.

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 60.

وكان المشرف العام عليها في الخرطوم هو سلاطين باشا ، وكان مكتبه مشكلا من مساعد وسكرتيرين من الضباط الانجليز (١) ٠

وكانت « ادارة المخابرات » هي عين « الادارة » المنتشرة بين الوطنيين السودانيين وغيرهم من مصريين وسوريين ، وكل من كانوا يعملون في الادارة ، مما تطلب نوعيات خاصة من الكفايات المدربة قادرة على التسلل والتغلغل داخل الجماعات والأفراد على علم كامل بلغة البلاد وعاداتها وتقاليدها ٠

وكانت تقوم بقياس الرأى العام حول ما يسن من قوانين تنظم العلاقات الاجتماعية أو الادارية بين سكان البلاد (٢) ٠ كما أنه عند قيام الحرب العالمية الأولى طلب مدير المخابرات من كل من المديرين بيانات عن القبائل العربيــة والأسلحة الموجودة والزائرين المشتبه فيهم ، ومشايخ الطرق وأعمالهم والاضطرابات الدينية التى تحدث ٠ كما طلب آراء الشعب عن الحرب خصوصا وأن تركيا التى كانت تتزعم العالم الاسلامي أصبحت خصما لانجلترا في تلك الحرب (٣) ٠

وكانت محلا للثقة وأخذ الرأى والمشورة فى حل المشكلات ســواء كان للحاكم العام أو للمستويات الادارية الأخرى ، نظرا لحاجتهم اليها فى حــل ما يثور لديهم من مشكلات محلية ترتبط أساسا بالأهالى ٠

بالاضافة الى أعماله الاستشارية المتنوعة كان يتولى بصفة خاصة الاشراف على العرب الرحل والمستقرين ومن ثم قامت على أكتافهم عمليات توطين البدو فى المناطق الرعوية فى الغرب ــ كما سنرى فى فصل الادارة الأهلية (٤) ٠

وقد نص الاتفاق المعقود بين حكومتى مصر والسودان عام ١٩٠٢ بشأن تبادل اعلان الأوراق القضائية ، وتسليم المجرمين الهاربين وتنفيذ الأحكام عليهم، اذ نصت المادة ٣ منه على أن ترسل الأوراق الى وزارة الحقانية عن طريق وكالة المخابرات فى القاهرة (٥) ٠

وفى عام ١٩٠٦ أنشىء فى هذه الادارة مكتب خاص لتأهيل المحررين من الرقيق طبعا لحاجات العمالة نتيجة لتطوير المشروعات الانتاجية فى السودان (٦) ٠

وكانت ادارة المخابرات (ضابط المخابرات فى الخرطوم ومدير المخابرات

---

(١) S.i.R., I. D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan P. 280.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., pp. 60, 61.

(٣) وثائق الخرطوم
C.R.O.S., S.I.R., 2/48/407. (form Intell. D to all Governors — October 27th 1914

(٤) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٦٦ ٠

(٥) القلعة : محفظة ٩ مجموعة ٤٣٤ ، مجلس الوزراء ، سودان ٠

(٦) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ ٠

فرع القاهرة) مسئولين عن الذين يغادرون السودان الى الخارج ، اذ لم يكن مسموحا لأحد من السودانيين بمغادرة البلاد الا بتصريح منها (١) ٠

ولما كان من أهم واجبات ادارة المخابرات هو تبصير المسئولين بما يدور في البلاد ٠ ومن ثم أصدر وينجت أوامره الى رؤساء المصالح أن يوافوها بكل البيانات الهامة لتكون المصدر الرئيسى لها ٠

الا أنه مما كان يلاحظ على هذه الادارة ، أنها رغم أن عملها كان يتطلب الاحتكاك بالمصريين ، وفضلا عن حق مصر ـ طبقا للاتفاقية ـ فانه كان يجب أن تعرض على الحكومة المصرية كل ما كانت تخرجه من دراسات وبيانات وتقارير ، الا أنه لم يحدث ، بل أكثر من هذا فانه لم يعين فيها مصرى ٠ فى حين نجد أنه ندب للعمل فيها غير المصريين من الشرقيين كالسوريين ، مثل أسعد داغر الذى كان يعمل أساسا فى تحرير جريدة المقطم (٢) ٠

أسلوب العمل فى ادارة المخابرات :

قام بالعمل في ادارة المخابرات مستخدمون دائمون أغلبهم من الأوروبيين وقلة من أهل الشام (٣) ٠ أما السودانيين فقد شغلوا فيها الأعمال البسيطة المعاونة ٠ وكان يجمع الجميع احساس واحد بكراهية المهدية ٠ كما اشترك معهم أحيانا بعض شيوخ الفلاتة فى أم درمان ٠ وكان اختيار هؤلاء الشيوخ ليمهدوا للمقابلات بين رجال المخابرات البريطانيين وبين الزعماء المحليين مثل المفتى الشيخ والطيب هاشم وعبد القاسم قاض ود٠ مدني وسيد المكى الميرغنى زعيم التيجانية ، وعمر أفندى عبد الله الابن الأكبر للخليفة ، وكان هذا الرجل يعمل فى ادارة المالية ٠

ولقد استغل رجال المخابرات كرم هؤلاء ودعوتهم لهم لزيارتهم فى منازلهم وبلادهم ، وجمعوا الكثير من الأخبار والأسرار ٠ ومن هذه الاتصالات كانوا يقفون على نبض الرأى العام وقياسه ٠ اذ كانت البلاد تفتقر الى مؤسسات نيابية وصحافة حرة ، اللهم الا صحيفة « السودان » باللغة العربية التى ظهرت فى عام ١٩٠٣ برئاسة « فارس نمر » صاحب المقطم فى القاهرة ، وكانت تحت تأثير الحكومة ، وجريدة Sudan Herald عام ١٩١٢ برئاسة اثنين من اليونانيين وكانت أيضا تحت تأثير الحكومة ٠ ومن ثم لم تكونا معبرتين عن رأى الشعب ولا تصلحان لقياس رأيه بالحق (٤) ، ولم يكن أهل السودان راضين عن

---

(١) الغازيتة السودانية : العدد ٢٥ ، أول يولية عام ١٩٠١ ٠

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ ٠

(٣) نعوم شقير : المرجع نفسه ، ص ٦٩٢ ٠

(٤) وكانت تصدر باللغة العربية ومترجمة فى نفس الوقت بالانجليزية تحت اسم Sudan Times Warburg, G. : Op. Cit., pp. 60, 61.

المخابرات لدرجة أنهم كانوا يطلقون الشائعات حول مقتل سلاطين باشا ، أو أسره في دارفور مما كان يلقى ارتياحا لدى الشعب (١) ٠

ثم أطلق عليها في عام ١٩١٥ « الخدمة السرية » Secret Service وأصبحت تحت رئاسة مديرى المديريات ثم المفتشين فالمأمير كل داخل دائرته ، مستغلين الأعيان وشيوخ القبائل في دوائرهم ، وترسل التقارير تصاعديا حتى تصل الى المديرين فالحاكم العام ، وكانت هذه التقارير آنذاك تتضمن مراقبة الغرباء الذين يحلون في البلاد وكذلك المشتبه في نواياهم ضد الادارة وأنصار المهدية (٢) ٠

وكانت الادارة في السودان تتلقى هذه التقارير من مصادرها وتجمعها لترسلها الى وزارة الخارجية في بريطانيا ٠

ومن المعلومات والبيانات غير السرية كانت تخرج بها سلسلة بعنوان :
Annual Report وهى سلسلة سنوية تتضمن جزءا تاريخيا عن السودان وتكوينه القبلى ، وعاداتهم وتقاليدهم ، والتيارات الدينية فيهم ٠

وكانت ميزانيتها ضمن ميزانية حكومة السودان ، الا أن نظارة الحربية في القاهرة كانت تدعمها بمبلغ سنوى (٣) ٠

وظلت هذه الادارة ملتصقة بشخصية سلاطين باشا الى أن استغنى عنه في عام ١٩١٤ ، فألغيت كما ألغيت المناصب التى كان يشغلها ، كنائب للحاكم العام ، ومفتش عام ومدير ادارة المخابرات ، وأحيلت أعمالها الى السكرتير الادارى وأمناء سر المالية والعدل في مجلس الحاكم العام بحكم وظائفهم بعد ذلك (٥) ٠

وكالة حكومة السودان فى القاهرة

كانت نواتها الادارية الخاصة بأعمال السودان وملحقاته في رئاسة مجلس النظار في عام ١٨٨٣ (٥) ، وتطورت في عهد الحكم الثنائى ، فأصبح مديرها هو مدير المخابرات فى القاهرة يعمل معه المتازون من أتباع وينجت المخلصين(٦) ٠

(١) اللواء : ١٨ مايو عام ١٩٠٨ ٠

(٢) وثائق الخرطوم S.I.R. 2/48/407 «Secret Service».

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 61.

(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٤٧ ٠
عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٩٤ ٠

(٥) الأهرام : أول فبراير عام ١٩٢٣ ٠

(٦) Warburg, G. : Op. Cit., p. 59.

وكان وكيل حكومة السودان همزة الوصل الرئيسية بين الحاكم العام والخارج ، لأنه الى جانب واجباته الوظيفية ، كان يعد البيانات السرية حول السياسة المصرية ، والأعمال الداخلية للوكالة البريطانية . ولقد كان وينجت يشكو أحيانا من عدم توافر المعلومات التى تطلب منه للخارج حول بعض الموضوعات أو تقاعس أحد العاملين فى اعدادها . ومن ثم لم يكن وكيل حكومة السودان حرا فى تعامله مع الجانب المصرى ، كما لم يكن الا انجليزيا دائما !! .

وما وصلت الواجبات الوظيفية للوكيل الى حد أن أصبحت عبئا ــ ارتبك أمامها الوكيل ــ ولم يعد يحسن التصرف بالشكل الذى كان يروق للحاكم العام ــ وحدث بسبب ذلك صدام بين كلايتون Clyton الوكيل فى الفترة ما بين عام ١٩١٤ ــ ١٩١٦ حينما وبخه وينجت على ارتباكه فى خدمة الادارة فى الجيش و « المكتب العربى » Arab Bureau والحكومة السودانية ، وكذلك على توقيعه بدلا منه عندما أراد تسيير الأمور . ومن هذا المنطلق كان اعتماد وينجت على سلاطين باشا دون غيره حتى عام ١٩١٤ لتعود بعد ذلك الصدامات من جديد (١) .

ــ كان وكيل حكومة السودان فى القاهرة ممثلا لها فى عقد الصفقات التجارية ، وبيع وتسجيل الأراضى ، وعرض طلبات الحاكم العام على حكومة القاهرة .

ــ تجميع المستخدمين من البلاد العربية الأخرى الذين تكون الادارة السودانية فى حاجة اليهم .

ــ يقوم بعرض ما يطلب من ادارة السودان على ممثل بريطانيا فى القاهرة ، وكذلك على الحكومة المصرية ، كما كان هو المسئول عن عرض القوانين على القنصل العام والسلطات المصرية كذلك (٢) .

ــ كان يقوم بالاعلان فى الجريدة الرسمية (الوقائع) والصحف عن الوظائف التى تخلو ، ومواصفات المطلوبين لشغلها وعقد المسابقات للقبول فيها (٣) . والاعلان عن المواد المطلوبة للحكومة والمناقصات التى تعقد لها (٤) . وكان مقرها القاهرة ٦ شارع توفيق ، كما كان لها مقر صيفى آخر بالاسكندرية .

ــ كان لها وكلاء سريون يحصلون على معلومات عن الجهات التى لها

---

(١) Ibid. p. 60.

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٢ .

(٣) الوقائع المصرية : ٢ فبراير عام ١٩٠٤ .

(٤) الوقائع المصرية : ١٦ فبراير عام ١٩٠٤ .

خطورتها كالارساليات الأجنبية فى مصر ، بل وكانوا يتجسسون على الضباط المصريين ليتعرفوا على ميولهم وتأثيرهم على المواطنين (١) .

المجالس البلدية Municibal Councils

بدأ تشكيل المجالس البلدية فى السودان فى الخرطوم وبور سودان ، وقد كانت فكرة الحاكم العام عنها أن تكون متنفسا للقوى التى قد تناوئه ، ويمتص من خلاله كل معارضة ، فى حين أن رئاسته التى ستضع التخطيط لعمله كانت فى يد الأوروبيين (٢) . كما كان مجالا لاحتواء نفوذ الشيوخ المحليين عندما بدأوا يظهرون تمردهم (٣) .

ولقد صدر قانون « بشأن تخويل الحق فى انشاء المجالس البلدية » عام ١٩٠١ من سبع مواد ، أهمها :

الأولى : تخول الحاكم العام حق انشاء المجالس البلدية فى أى مدينة فى السودان .

الثانية : تعريف بالمجلس البلدى على أنه جمعية من شخصيات معروفة لدى الحكومة ، تعطى السلطة فى التصرف فى الأراضى وتتكون من خمسة أعضاء على الأقل يعينهم الحاكم العام ، وهم : مدير المديرية التى يقع المجلس البلدى بدائرتها أو من ينيبه عنه (رئيسا) ويشترك معه طبيب المديرية اذا كان يوجد فى المنطقة ، ومن الأهالى أحد الأعيان وأحد التجار .

وكانت واجبات المجلس كالآتى :

١ ـ الاشراف على انارة المدينة .

٢ ـ تنفيذ اللوائح الموجودة والخاصة بالصحة والمبانى .

٣ ـ دفع رواتب رجال البوليس والخفراء .

٤ ـ الاشراف على كنس ورش الشوارع .

٥ ـ مراقبة الأسواق والسلخانات .

٦ ـ مراقبة وضبط الحرف الضارة أو منعها .

٧ ـ منع الغش فى البيع والشراء ومنع بيع الأطعمة والمشروبات الضارة بالصحة .

٨ ـ التفتيش على الموازين والمقاييس .

---

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٩٣ .

(٢) Palace 1/3/63 p. 15.

(٣) Civsec 1/6/15 p. 22.

٩ - الترخيص بالمدافن وترتيبها وتنظيفها ·

١٠ - مراقبة التلقيح ضد الأمراض ·

١١ - منح الرخص للمركبات ولسائقى العربات ولصباغى البويا والشيالين والباعة الجائلين ·

١٢ - واجبات يقررها الحاكم العام ·

أما سلطاته فقد كانت له سلطة جباية الضرائب (العوايد البلدية على العقارات ومستغلى الأراضى الواقعة فى نطاق المجلس) وتحصيل رسوم الرخص وتفتيش المقاييس بما يمكنه من القيام بواجباته ·

وقد جاءت ايرادات المجلس من المصادر الآتية :

١ - العوايد التى يحصلها بموجب ما لديه من سلطات ·

٢ - الغرامات التى يوقعها الدى مخالفة القوانين ·

٣ - الرسوم التى يحصلها (١) ·

صدور قانون مجلس بلدى الخرطوم عام ١٩٢١ :

وأهم الملاحظات على القانون أنه يتكون من ٢٠ مادة ، صادر من السير لى أوليفر فتز موريس ستاك Sir Oliver Fitz Maurice Stake الحاكم العام ويسرى على مدن الخرطوم والخرطوم البحرية وأم درمان بالاشتراك ، **ويتألف المجلس من :**

مدير مديرية الخرطوم ، ومفتش أم درمان ، ومفتش الخرطوم البحرية . ووكيل مفتش الخرطوم ، وان لم يكن مفتش آخر من مفتشى مديرية الخرطوم يختاره المدير ، ومأمور أم درمان ، وأربعة من موظفى الحكومة « يسميهم » الحاكم العام · بالاضافة الى أربعة أعضاء « تسميهم » غرفة التجارة السودانية ، وعدد آخر لا يزيد عن ستة عشر عضوا ولا يقل عن عشرة أعضاء يكون نصفهم على الأقل من أهالى السودان يعينهم الحاكم العام بناء على توصية من المدير من بين أعيان وتجار جهة البلدية ·

كما حدد القانون مدة العضوية وتنظيم الغياب والحضور وأسباب خروج العضو من عضويته ·

أما المادة الثامنة منه تشير الى أنه مجلس استشارى فقط وله أن يوصى فى المسائل الآتيـة :

١ - ميزانية الأعمال المحلية للخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان ·

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ،محفظة ٤٥ ، سودان ، مجموعة ٣٢٨ سودان ·

٢ ـ تطبيق قانون الضرائب المحلية والصحة ، وأية قوانين تكون المبالغ لها عبئا على الميزانية ٠

٣ ـ أية قواعد يرى المدير اصدارها ٠

٤ ـ أية مسائل أخرى يحيلها المدير (١) ٠

وقد صدر عن المجلس طبقا للمادة ١١ من القانون التأسيسى لائحة تنظيم داخلية تؤكد على رئاسة مدير مديرية الخرطوم له وأن اجتماعاته عادة ما تكون يوم الخميس الأول من كل شهر ماعدا أشهر يونية ويولية وأغسطس ٠ وللرئيس أن يحدد الجلسات فوق العادة ٠ كما حدد ساعات العمل وطريقة المناقشة وإدراج الأمور المعروضة فى جدول أعمال (٢) ٠

عمل المجلس :

بدأ المجلس عمله فى يناير عام ١٩٢٢ الى مارس عام ١٩٢٣ اجتمع خلالها ١١١ اجتماعا (٣) بالعدد كاملا ، **بالاضافة الى عديد من الاجتماعات الخاصة بلجانه التى كانت :**

اللجنة المالية ، ولجنة الصحة العامة ، ولجنة الطرق والانارة ، ولجنة النظام ، ولجنة أم درمان للانارة ، ولجنة الخرطوم بحرى للانارة ٠

والمجلس يشكل بهذا تجربة اللامركزية فى الادارة ، كما أن تكوينه من أعضاء سودانيين وأوروبيين ، انما هو لتدريب السودانيين على الادارة خاصة وأن توجيه الحاكم العــام كان « بأســلوب لطيف » (٤) ٠ رغم أن الثابت أن كل المناقشات فى الاجتماعات كانت تجرى بواسطة غير الوطنيين من الأعضاء متذرعين بجهلهم باللغة الانجليزية (٥) ٠

واهتمت الصحف السودانية بهذا المجلس ، فأعلنت عن تاريخ أول الجلسات (يوم الجمعة ١٣ يناير عام ١٩٢٢) الساعة العاشرة صباحا بمكتب الحــاكم العــــام (٦) ٠

وتابعتها الصحيفة بعد ذلك ، فتناولت الخطابات والاقتراحات التى كانت تجرى فى الداخل وذلك فى مساحات كبيرة منها ٠ وأشارت الى أنه يوجد « فرق

---

(١) غازيتة الحكومة السودانية : ١٥ مايو عام ١٩٢١ ، العدد ٣٧٥ ٠

(٢) Civsec 1/6/15 No 62 (Standing orders for the Khartoum M.C.).

(٣) Ibid. Memo p. 73.

(٤) S.I.R. No. 329 Dec. 1921. p. 3.

(٥) Civsec 1/6/15 p. 73.

(٦) السودان : ٧ يناير عام ١٩٢٢ ٠

بين مالية الحكومة ومالية المجلس ، اذ أن الخـــدمات المحلية تقوم على الأموال المحليــة » (١) ٠

مجلس بلدى بور سودان :

صدر بشأنه منشور خاص فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢١ من عشرين مادة ٠ تنص المادة الرابعة منه على أن أعضاءه يكونون بمقتضى وظائفهم وهم :

مدير مديرية البحر الأحمر ، وباشمفتش مديرية البحر الأحمر ، ومفتش مركز بور سودان ، وطبيب الصحة بها ، ووكيل مفتش البحر الأحمر أو من ينوب عنه ، ومأمور بور سودان ، واثنين من موظفى الحكومة يعينهم الحاكم العام ، وعدد آخر لا يزيد عن تسعة أعضاء ولا يقل عن ستة ، يكون ثلثهم من أهالى السودان ، ويعينهم الحاكم العام ٠

أما بقية أحكام المواد فيه ، فكانت مطابقة لقانون مجلس بلدى الخرطوم(٢) ٠

---

(١) السودان : ٢١ يناير عام ١٩٢٢ ٠

(٣) غازيتة السودان : ١٥ سبتمبر عام ١٩٢١ ، العدد ٣٧٩ ٠

مجلس الحاكم العام

منذ عام ١٩٠٥ بدأ وينجت يشير الى ضرورة الأخذ برأى مجموعة تكون على علم بالأمور المطروحة عليها ، وجمع حوله معاونيه من عسكريين ومدنيين لأخــذ مشورتهم ولو بطريقة غير رسمية (١) ، فكانت قرارات الحكومة عموما تصدر بعد استشارة هؤلاء ، وهم من تابعيه وخاصته كسلاطين باشا ومن معه من وكلاء الحكومة ، بينما كان السكرتيرون الثلاثة دائرة استشارية أخرى داخل الادارة المركزية ، وهم الذين طوروا الادارة معه .

كما اختار وينجت هيئات بأكملها تعمل فى استشاراته ، كالهيئة المنتخبة لحكومة السودان » ، « وهيئة التجارة والاقتصاديات » ، و « هيئة الأشغال العامة » ، و « وهيئة الطرق والمواصلات » ، و « هيئة ضبط طلمبات مياه النيل » ، و « هيئة مستشارية الجو » ، و « الهيئة المركزية للصحة العامة » ، و « وهيئة مصادر المياه الريفية والحفاظ على التــربة » ، و « هيئة العمل » وغيرها (٢) . وحدد لكل هيئة مجالا للعمل والدراسة وتدبر الرأى ، كما كان يتدخل فى اختيار أعضائها وفى اعداد جداول أعمالها ، ومن ثم كان رأيها منحازا له ، فلم تف بالغرض الذى كان منشودا منها (٣) .

ومن ناحية أخرى كان وينجت يشكو من أن القرارات المالية ، واعتمــاد الميزانية ، كانا يتمان فى القاهرة ، بعد أن يناقش أصولهما مع السكرتير المالى

---

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية فى السودان ص ــ ص ٤٥ ، ٤٦ .

(٢) The Sudan Government : The Sudan, A record of progress, 1898 - 1947. p. 8.

وللتوسع أكثر فى اللجان الاستشارية يرجع الى ابراهيم شحاته : السياسة البريطانية فى السودان من ص ١٤٩ .

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 74.

لحكومة السودان والمدير المسئول صاحب المطلب ، كتعزيز اعتماد مالى أو ما الى ذلك ، وكان اعتماد هذه الأمور يتم فى القاهرة بمعرفة ناظر المالية بصفته ممثلا للشريك الممول لادارة السودان ، وكان وينجت يهدف من وراء شكواه أن ينفرد هو باصدار هذه القرارات وعلى مصر أن تدفع المال فقط ، ابعادا لسلطاتها وتقليلا من أثرها فى السودان .

لذلك اقترح وينجت اعطاء الهيئات الاستشارية المالية التى رشحتها الحكومة السودانية سلطات أكثر فى اصدار القرارات فيما يعرض عليها من مشكلات ادارية ومالية ، واقترح « فيبس » Phipps السكرتير الادارى عام ١٩٠٨ تشكيل مجلس استشارى لمناقشة هذه الأمور ، فأرسل وينجت بعثة الى الصومال توجهت بعدها الى انجلترا عام ١٩٠٩ حيث استعرضت الأمر مع الحكومة هناك لاستطلاع رأيها فى تكوين مجلس استشارى فى السودان ، وحصلوا على موافقة جورست على ذلك (١) .

ثم هناك سبب آخر دفع الى التفكير فى تشكيل مجلس استشارى للحاكم العام ، وهو أنه عندما عين الحاكم العام مديرى المديريات من الضباط البريطانيين ، كان عليهم الاتصال به فى كل الأمور المالية والادارية ، لاعتماد قراراتهم والتماسا لمشورته ، مما أثقل كاهله ، وعلى الرغم من وجود هيئة للسكرتارية (مالية وقضائية وادارية) الا أنها لم تخفف عنه تلك الأعباء ، مما استدعى تشكيل مجلس على نطاق واسع .

هذا الى جانب دوافع الأمن عندما أوصت حكومة بريطانيا بتكوين مجلس استشارى للحاكم العام فى الخرطوم وذلك فى أعقاب حادثة ود حبوبة (٢) .

تكوين المجلس عـــام ١٩١٠

بعد المناقشات المستفيضة بين الحاكم العام وكبار موظفيه فى الخرطوم ، وبين المعتمد البريطانى فى القاهرة ووزارة الخارجية البريطانية ، استقر الرأى على تشكيل مجلس الحاكم العام ، على غرار المجلس التنفيذى فى الهند لمساعدة الحاكم العام فى ممارسة سلطاته التشريعية والتنفيذية (٣) ، وأن تصدر عنه القوانين واللوائح بشكل « الحاكم العام فى مجلسه » (٤) .
The Governor General in Council

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 75.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 39.

(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 102 and I.D. : A handbook of A.E S. p. 279.

ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ، ص ١٠ .

(٤) Arminjon, M. P. : Le Soudan Egyptien 1909. Bruxelles 1910. p. 4.

وقد صدر بذلك القانون رقم ١١ لعام ١٩١٠ (٣) الذى نظم عمل المجلس كالآتى : نص فى مادته الثانية على أن أعضاءه القانونيين هم : المفتش العـــام ، السكرتير المالى والسكرتير القضائى والسكرتير (الملكى) الادارى ، وهؤلاء بحكم وظائفهم ، ومعهم أعضاء اضافيون يعينهم الحاكم العام لمدة ثلاث سنوات ، ولا يقل عددهم عن اثنين ولا يزيد على أربعة أعضاء ، وفى حالة غياب أحد هؤلاء الأعضاء الاضافيين للحاكم العام أن يعين بدله ، فى حين أنه فى حالة غياب أحد الأعضاء القانونيين ، فان من ينوب عنه فى عمله الرسمى يحضر نائبا عنه فى المجلس ٠

وأشارت المادة الثالثة ، الى أن تكون رئاسة المجلس للحاكم العام أو لأقدم عضو فى حالة غياب الحاكم العام ٠

وفى المادة الرابعة يكون للمجلس جميع السلطات فى نظر ما يعرض عليه بصفة استشارية وفى المادة السادسة ، يقر الحاكم العام فى مجلسه الميزانية السنوية ويمنح جميع الاعتمادات الاضافية ســـواء كانت من الاحتياطى أو من الايرادات العادية ٠

وفى المادة الثامنة ، تكون الموافقة بأغلبية الأصوات ، فاذا تساوت كان الرجحان فى الكفة التى يصوت لها الحاكم العام ٠

وفى المادتين التاسعة والعاشرة للحاكم العام حق ايقاف سريان أى قرار من قرارات المجلس سواء أكان حاضرا أم غائبا ٠

وفى المادة الثانية عشرة أنه فى حالة غياب الحاكم العام كقيامه باجازة أو لمرضه أو فى حالة خلو وظيفته تنقل سلطته كلها الى مجلسه ٠

والحق بالقـــانون أمر ينص على أنه « عملا بالسلطة الممنـــوحة لى بمقتضى البند (٢) من القانون المذكور ، أنا اللفتننانت جنرال سير ريجينالد وينجت ٠٠ الحاكم العام للسودان أعين الكولونيل ج٠ آسر والميجور أ٠ب٠ ولكنسن والمستر ب٠ م٠ توتنهام والمستر ج٠ كرى ليكونوا أعضـــاء اضافيين بمجلس الحـــاكم العـــام » (١) ٠

وعلى هذا فقد أصبح تشكيل المجلس فى بدايته على النحو التالى :

الحاكم العـــام ٠ L.G. Wingate, R.

اعضاء بحكم وظائفهم ٠٠

المفتش العـــام ٠ Sir Rodolf Von Slatin.

السكرتير القضائى ٠ Edgar Bonham Carter.

---

(١) الغازيتة السودانية ١٦ يناير ١٩١٠ ٠

(٢) الغازيتة السودانية : ١٦ يناير عام ١٩١٠ ٠

السكرتير المـــالى • .Colonel Sir Edgar Bernard

السكرتير الادارى •• .Colonel P. R. Phipps

اعضـــاء اضافيون :

كولونيل آسر • .Colonel Asser

ماجور ولكنسن (مدير الزراعة والغابات) .Major, A. B. Wilkenson

جيمس كرى (مدير المعارف) .James Currie

توتنهام (مفتش عام رى السودان) .P.M. Tottenham (١) •

اختصاصات مجلس الحاكم العام :

نصت المادة الرابعة من قانون تشكيل المجلس على أن « يمارس مجلس الحاكم العام فى جميع الأمور التى تطلب الحكومة عملها ـ بموجب هذا المرسوم أو أى مرسوم آخر ـ سلطاته المخولة له ، ويتصرف كمجلس استشارى للحاكم العـــام » •

ونصت المادة السادسة على « أن يقوم الحاكم العام فى مجلسه بالموافقة على الميزانية السنوية ومنح جميع القروض الاضافية سواء من الاحتياطى ، أو من الايراد الراهن » وهكذا كان المجلس مختصا بمناقشة مشروعات القوانين واصدارها ومناقشة الميزانية العـامة والمشروعات العـامة ، والمسائل الادارية من تعيينات وتنقلات وترقيات ، وبذلك كان مجلسا تشريعيا وتنفيذيا فى وقت واحد ، الى جانب تناوله الأمور الادارية والمالية العامة •

وكانت القرارات والقوانين تصدر كلها بتوقيع « الحاكم العام فى مجلسه » تطبيقا للمادة السابعة من قانون المجلس التى نصت على « أن جميع هذه الأمور ـم بها الحاكم العام فى المجلس ، كما يطلب عملها بموجب بنود ، أى مرسوم ـذ المفعول فى الوقت الحاضر أو بموجب أحـكام يضعها الحاكم العـــام فى مجلسه » •

فمن الناحية الادارية ، كان يناقش اللوائح والقوانين للخدمة العســكرية والمدنية وتعيين وترقية المستخدمين ، وكان له فيها رأى استشارى اذا ما طلب منه الحاكم العام ذلك (٢) •

ففى الخـدمة المدنية على سبيل المثال نجـده ناقش استبقاء الانجليز فى الوظائف المدنية الدائمة التابعة للحكومة اذ قرر « أن يصدر التوصية التالية :

---

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 111.

(٢) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٦ •

أن تتحول الخدمة الى مدنية بدلا من العسكرية » (١) وكانت قراراته وتوصياته تصدر على أساس التصويت والأغلبية ٠

كذلك فيما يختص بالخدمة العسكرية كالتعيينات والترقيات والاحالة الى الاستيداع بعد احالتها من الحاكم العام والأمر بادراجها في جدول أعماله (٢) ٠

كما كان المجلس يتدخل في أعمال رؤساء المصالح ، اذ أن عليهم عرض مايخص مصالحهم عليه ، وكذلك المديرين بالنسبة لشئون مديرياتهم ، ويتضح ذلك فيما قرره عـام ١٩١٠ من ادماج مصلحتى الغابات والاحراج فى مصلحة الزراعة وأصبحت تعرف باسم «مصلحة الزراعة والغابات» ، ومنح مدير مصلحة الزراعة حق ادارتهما معا نظرا لاعتزال مدير مصلحة الغابات والأحراج ٠

كما ضمت في نفس الجلسة مصلحة الأراضى الى المصلحة القضائية وأصبحت تحت اشراف السكرتارية القضائية (٣) ٠

ومن الناحية السياسية والعسـكرية ، كان للمجلس أن يدلى برأيه فى الشئون العسكرية والسياسية الخارجية ، وما يخص الرعايا الأجانب ، اذ كان الحاكم العام يتصرف بمفرده ــ في حالات الطوارىء ــ على أساس استشـارة الحكومة البريطانية والقنصل العام فى القاهرة ، وكان القنصل العام ــ فضلا عن ذلك ــ يحاط علما بكافة التفاصيل عن سير الادارة بما يمكنه من متابعة تطورات الأحداث فى السودان ، وترسل اليه أيضا صورة من وقائع جلسات المجلس بصفة منتظمة ، وعلى ذلك فانه كان لا يجوز الاقدام على أى تصرف يتعلق بسياسة رئيسية سواء من قبل الحاكم منفردا أو فى مجلسه قبل استشارة القنصل العام فى القاهرة ، حتى يتسنى له التصرف ، وقد يبلغ به الأمر استشارة الحكومتين المصرية والبريطانية معا (٤) ٠

ومن ناحية أخرى كان للمجلس أن يرد اقتراحات وتوجيهات مكتب المعتمد البريطانى فى القاهرة ، ولا يأخذ بها الا بعد دراسة ، وقد يستلزم هذه الدراسة تشكيل لجنة خاصة ، حسب حجم المشكلة ، كموضوع رفع حكومة السودان أجر نقل المواشى فى منطقة شلال حلفا ، اذ استغرق هذا الموضوع عدة جلسات ، وعرض الحاكم العام بنفسه قرارات هـذه اللجنة على المعتمد البريطـانى فى القاهرة ، وانتهى بتنفيذ ما قرره المجلس وختم مذكرته بقوله : « ٠٠ وأن توصيات اللجنة التى شكلها الحاكم العام خلال الفترة فيما يتعلق بمسألة الرسوم التى

(١) Min. Proc. 18th meeting 1st Nov. 1910, p. 103.
(٢) Macmichael, H. : The Sudan, P. 103.
(٣) Min. Proc. 18th meeting 1st Nov. 1910, p. 101.
(٤) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٧ ٠

تحصلها الحكومة مقابل نقل الماشية فى منطقة شلال حلفا ... من المستحسن عدم نقصها أو زيادتها .. » (١) .

وفي مجال التشريع ، كان من اختصاص المجلس سن القوانين بالاشتراك مع الحاكم العام فأصبحت القوانين بعد عام ١٩١٠ تصدر عن « الحاكم العام فى مجلسه » وأنه اذا حدث أن خالف الحاكم العام رأى الأعضاء فيما وافقوا عليه بالأغلبية ، فله أن يرفض مدونا الأسباب التى يستند اليها فى ذلك ، أما اذا حدثت معارضة من الأعضاء لتصرفه وأحس أنه من العبث الاصرار على موقفه مقدرا أن من يعارضونه هم الأيادى التى يوكل اليها أمر التنفيذ ، فكان يعدل عن موقفه . كما كان يلجأ أحيانا الى التخلص منهم وتعيين غيرهم ، اذا وجد وجوب الاصرار على موقفه (٢) .

وظل الحال كذلك الى أن أصدر الحاكم العام فى مجلسه قرارا « بأن جميع القوانين والمنشورات والأوامر الصادرة من الحاكم العام ، أو من الحاكم العام فى مجلسه وجميع القواعد واللوائح الصادرة بموجب قانون ما ، تلك التى تكون قبل اصدار هذا القانون مباشرة ، نافذة المفعول فى السودان ، أو يمكن تنفيذها فيه (ما عدا القوانين والمنشورات والأوامر والقواعد واللوائح التى تسرى على جهة معينة) يقرر من الآن فصاعدا أنها نافذة كذلك أو يمكن تنفيذها فى مقاطعة دارفور حسب الحال » (٣) ، ودارفور مثال للمنطقة المعينة المشار اليها .

ومن الناحية المالية ، بات من الضرورى لتشكيل مجلس الحاكم العام أن تجرى تغييرات فى النظم المالية للحكومة ، التى سبق أن وضعتها نظارة المالية المصرية ، فالنظم الأولى كانت قد وضعت بمعرفة لورد كرومر ولورد كتشنر ومستر جورست فى أم درمان عام ١٨٩٩ ، ووافق عليها مجلس النظار المصرى، ومن ثم كان من الضرورى أن يكون لمصر حق الرقابة على مالية السودان لارتباطه بمصر بسبب المعونة التى كانت تدفعها له كل عام ، والتى تقرر أن يكون الحاكم العام وسكرتاريته المالية مسئولين عن التصرف فيها ، وكذلك كان لناظر المالية فى أى وقت حق الاشراف والتفتيش على كل النظم والتصرفات المالية فى السودان (٤) .

وبانشاء مجلس الحاكم العام خفت قيود الرقابة المالية من جانب مصر ، اذ أصبح من حق المجلس مراقبة الشئون المالية فى الايراد والمنصرف طبقا للقوانين واللوائح التى أصدرها فى هذا الشأن ، وبتشعب النواحى الادارية

---

(١) Min. Proc. 42, 43, 44, meetings 29th July — 11th Nov. 1911.

(٢) البير كامل عياد : المرجع السابق . ص ٤١ .

(٣) السودان ، ٧ أبريل ١٩١٧ .

(٤) Mecmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 112.

وما يتبعها من تعدد النواحي المالية ، تناقصت الرقابة وخاصة عنــدما غادر كرومر مصر ٠

أما تخطيط المشروعات العمرانية الكبرى فكان يجرى مناقشتها وبحثها في مصر ، ولكن مع المعتمد البريطاني وربما مع الحكومة البريطانية (١) ٠

وقد صــدرت بذلك تعليمات ـ كانت محل تعثر في مجلس الشــورى المصرى ـ لأنها وضــعت فى عام ١٩١٠ بمعرفة الســير ريجيناله وينجت عن السودان وهارفي باشا المستشار المالى ، عن مصر ، « أى أن جورج الخامس يتفق مع جورج الخامس » ، **وكانت تلك التعليمات كالآتى :**

١ ـ التعليمات الاتية تحل محل الصادرة بتاريخ ٦ مايو ١٩٠١ ٠

٢ ـ الحاكم العام ومجلسه مسئولان عن اتباع هذه التعليمات بدقة ٠

٣ ـ من أخص واجبات الســكرتير المالى يبلغ الحاكم العام أو مجلســه ـ كلما تراءى له ـ مخالفة أى اقتراح لهذه التعليمات ، وفى حالة ما اذا اتخذ قــرارا وكان من رأيه الصريح أن هذا القرار مخالف لهذه التعليمات ، فيجب أن يؤجله الى أن يرفــع الامر الى نظــارة المالية ٠

٤ ـ ترسل ميزانية كل عام الى نظارة المالية لعرضها على مجلس النظار حوالى ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة ، ولا تعطى اعانات باعتمادات خاصــة سواء كان ذلك من الايرادات العادية أو من الاحتيــاطى السودانى بدون مصادقة سابقة من نظارة المالية ٠

٥ ـ لا تعرض ضرائب جديدة ولا تغير أى ضريبة موجودة ولا يتخذ أى اجراء دون الرجوع الى نظارة المالية (٢) ٠

وكان من اختصاصات المجلس المالية أيضا حق مراجعة حسابات الشركة ، التى ترى ذلك بالنسبة لها ، فى حالة اعلان افلاسها تهربا من الضرائب ، كما حدث لشركة تنمية السودان Sudan Development Company (٣) ٠

وكان للحاكم العام فى مجلسه حرية التصرف فى اصدار الاوراق المالية كالأسهم والسندات والغائها ، واصدار منشور بذلك مثلما أصدره بتاريخ ٢٠ سبتمبر عام ١٩١٨ باعتبار أوراق بنكنوت البنك الاهلى المصرى نقدا شرعيا فى جميع الاحوال فى السودان نظرا لظروف الحرب القائمة فى أوربا آنذاك (٤) ٠

---

(١) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ٣١٩ ٠
(٢) مجلس النواب : مضبطة يوم الأربعاء ١٨ يولية ١٩٢٤ ، ص ٦١٦ ٠
(٣) Min. Proc. 11 meeting Nov. 1911, p. 63.
(٤) القلعة : مجلس الوزراء ـ سودان محفظة (١) مجموعة ٤٠٥ سودان ٠

وحتى الحياة العامة كان للمجلس دخله فيها ، كأن كان يصدر أوامر بتنظيم الاحتفالات العامة ، وتحديد مسئولية رجال السلطة العامة ازاءها ، واصدار التصاريح اللازمة لذلك ، وعلى سبيل المثال ، الأمر الذى صدر من الحاكم العام فى مجلسه بتاريخ ١٣ سبتمبر ١٩٢٢ والذى نص على « أنه يمكن أن تعقد الأذكار بالأشكال المعتمدة بواسطة مأمور المركز أو من يفوضهم ٠٠ على أن تنتهى هذه الأذكار فى الساعة العاشرة مساء ، ولكن خلال أيام وأعياد رمضان ، وعيد الأضحى ومولد النبى يمكن أن تستمر الى الساعة الثانية عشرة (منتصف الليل) ، وفى الأوقات الأخرى غير ذلك فان التأخير عن الساعة العاشرة يكون باذن خاص من المأمور أو من ينوب عنه ، وسوف لا تحصل رسوم على الأذكار التى تعقد باذن » وفى الفقرة الثانية من هذا الأمر نص على أنه « يمكن أن تجرى حفلات الرقص « الدلوكا » فى الأوقات غير المصرح بها من المأمور أو من نوابه بدون اذن خاص على أساس أن الدلوكا تنتهى فى الساعة العاشرة مساء وان اى تاخير بعد الساعة العاشرة مساء سيكون باذن خاص يمنح من المأمور أو من نوابه ولا يحصل عليها رسوم » وكان هذا القرار بتوقيع سير لى ستاك (١) ٠

موقف الحاكم العام من المجلس

كانت شخصية الحاكم العام طاغية على المجلس كله ، وتوضح ذلك المواد الآتية من قانون تشكيل المجلس :

فالمادة الثالثة تنص على أن « يرأس الحاكم العام جلسات المجلس » ٠

ونصت المادة الخامسة على أن « جميع المراسيم والقوانين والأنظمة التى يصدرها الحاكم العام طبقا للمادة الرابعة من وفاق ١٩ يناير عام ١٨٩٩ سيقوم الحاكم العام بها فى المجلس » وفى المادة التاسعة « يحق للحاكم العام سواء حضر اجتماع المجلس أو لم يحضر لأسباب تدون فى سجل وقائع المجلس أن ينقض قرارات أكثرية المجلس ولذلك يعتبر قرار الحاكم العام على الرغم من كل شىء قرار المجلس » ٠

وفى المادة العاشرة « يحق للحاكم العام سواء حضر اجتماع المجلس أو لم يحضر أن يعلق أى قرار يتخذه المجلس الى أن يتم الرجوع الى السلطتين المذكورتين فى الفقرة « ٢ » من المادة « ٤ » من وفاق ١٩ يناير ١٨٩٩ » ومن الجدير بالذكر أن هذه الفقرة المشار اليها تنص على أنه على الحاكم العام أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التى يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل الحكومة البريطانية فى القاهرة ، والى رئيس مجلس نظار الجناب العالى الخديوى » ٠

وتناولت المادة الحادية عشرة « الأحكام التى لا يتعارض مع بنودها هذا

---

(١) Baddour, A. : Op. Cit., p. 110.

المرسوم يحق للحاكم أن يضعها فى المجلس لتنظيم وقائع المجلس ، مثل الأماكن التى سيجتمع فيها المجلس وتعيين موظفى المجلس وواجباتهم » .

وتعطى المادتان ١٣ و ١٤ الحاكم العام حق تعيين موظف يرأس المجلس بدلا عنه أثناء غيابه ، وأنه اذا كان بعيدا عن المجلس له حق التصرف كما لو كان فى مجلسه .

كما أن مناقشة الموازنة العامة سنويا كانت تبدأ به ، ثم تمر خلاله الى المجلس بل أن أحكام المجلس المستمدة من نصوص قانونية أو ادارية كانت تبدأ منه أيضا ، فهناك فقرات فى كثير من القوانين الادارية تنص على أن التعيينات فى الادارة فى السودان مدنية كانت أو عسكرية من اختصاصه هو الا اذا طرحها على المجلس للمشورة والاقتراع عليها (١) .

سير العمل فى مجلس الحاكم العام

ظل المجلس طوال سبع جلسات يسير على نظام عرفى . وهو أن يقوم السكرتير الادارى بعرض الأوراق بعد تلقيها فى شكل مذكرات من ذوى الشأن سواء كانت مشروعات قوانين أو تظلمات أو اقتراحات .

وفى هذه الأثناء كانت تعد مسودة للائحة تنظيم العمل وعرض الأوراق على المجلس ، وكانت تقوم بهذا العمل لجنة تكونت من السكرتير القضائى والسكرتير الادارى أو مندوب عنه (٢) ، وقدمت للمجلس تقريرا فى جلسته الثامنة مرفق به لائحة المجلس الداخلية وأفردت هذه الجلسة لمناقشتها واعتمادها (٣) ، وصدرت بعنوان « قواعد وضعت بمعرفة الحاكم العام فى مجلسه Rules dr own up by Governor General in Council ، بدأت بشرح المصطلحات الوظيفية ككلمة « رئيس » التى عنت الحاكم العام أو نائبه أو الضابط الذى يرأس الجلسة أثناء غياب الحاكم العام ، وكلمة « سكرتير » وتعنى الضابط المعين من قبل الحاكم العام ليقوم بعرض أعمال الأمانة على المجلس ، **وكلمة** Bill وثيقة ، وتعنى كل وثيقة تضم اقتراحا أو قانونا أو لائحة أو تنظيمات تعرض على المجلس عملا بنص المادة الرابعة من قانون تشكيل مجلس الحاكم العام .

ثم بدأت من المادة الثانية بيان اجراءات العمل داخل المجلس ، فهذه المادة والمادة الثالثة تحددان الأمور التى يختص المجلس بنظرها ، وما ينظره المجلس

---

(١) Macmichael,H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 111.

(٢) Min. Proc. 6th meeting March 31st 1910.

(٣) Min. Proc. 8th meeting Abril 30th 1910.

مباشرة ، وما يدلى فيها برأيه اذا ما أحيل الأمر اليه من الحاكم العام كهيئة استشارية ، مثل التعيين فى الحكومة والترقيات والأمور العسكرية والدفاع ٠

أما المادة السادسة فتنص على أنه اذا كان ما سيعرض على المجلس أمر يخص مصلحة من المصالح ، فيجب أن يكون هذا الأمر معتمدا منها قبل عرضه وخصوصا فى الأمور المالية فانه يجب أن تعرض بعد دراستها واعتمادها من مصلحة المالية ٠

وطبقا للمادة السابعة فان كل شيء يجب أن يعرضه الرئيس على المجلس ، كما أنه يجب على رؤساء المصالح عرض تصرفاتهم التى تخص المصلحة العامة أو ما يعتمد لها من اعتمادات مالية معينة على المجلس كذلك ٠

وتبرز المادة الثامنة فى الفقرة (أ) أن جدول أعمال المجلس لابد أن يحمل تاشيرة الرئيس بالعرض على المجلس ، ثم فى الفقرة (ب) على سكرتارية المجلس أن يحيطوا كل عضو علما بجدول الأعمال قبل الجلسة بثلاثة أيام ، وألا يناقش المجلس أمرا غير وارد فى الجدول ٠

وبالنسبة للميزانية العامة ، فتعرض فى موعد أقصاه يوم ٢٦ أكتوبر من كل عام (المادة ١٠) كما ترسل نسخ من المقترحات الجديدة للأعضاء ليكونوا على علم بها قبل الجلسة المحددة للمناقشة بأسبوعين ٠

واعتبارا من المادة « ١١ » الى نهاية اللائحة نصوص عن سير العمل داخل الجلسات كعقد الجلسات فى الزمان والمكان الذى يعينه الرئيس المادة «١١» (١)٠

وتطلب تنظيم المجلس ضرورة حضور رؤساء المصالح والمديرين عند عرض الميزانية على أن يكون السكرتير المالى قد أعد مشروعها لعرضه على المجلس فى الخرطوم فى أول نوفمبر من كل عام ليحصل على موافقة المجلس على عرضها على نظارة المالية فى القاهرة مثل يوم ٢٠ نوفمبر من كل عام (٢) ٠ .

وكان النصاب اللازم لقانونية حضور الجلسات هو أربعة أعضاء (فى الجلسات العادية) بما فيهم الرئيس (المادة ١١) ثم حق الرئيس فى اصدار قرارات فى الأمور الخاصة بالنظام الذى يرى فيه فائدة للمجلس (م ١٣) ، وأن له حق رفع الجلسة مهما كان عدد أعضاء المجلس قانونيا وتأجيلها الى وقت آخر (م ١٤) ، وله حق استدعاء أى شخص يرى فائدة فى حضوره (م ١٥) ، وأن تثبت كل المناقشات التى تدور فى الجلسة فى المضبطة (م ١٩) ٠

---

(١) وقد ظهر هذا فى جلسة ٣ فبراير ١٩١٠ عندما عقدها قبل موعدها لقرب سفره الى
Min. Proc. 2nd meeting Feb. 3rd 1910.

(٢) Min. Proc., 33th meeting March 20th 1911.

وتنص المادة العشرون على أنه عند عرضه وثيقة تخص التشريع ، فعلى العضو المختص أن يقترح بين :

(أ) أن تحال الى لجنة منتخبة .

(ب) أو أن تعرض للاعتماد بواسطة المجلس ، اما فورا أو بعد عدة أيام مستقبلة ، وفى هذه الحالة توزع نسخ من الوثيقة على الأعضاء قبل الجلسة بسبعة أيام على الأقل (م ٢١) (١) .

أما الموافقة على ما كان يعرض على المجلس بعد المناقشات ، فكان يتم بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تساوى عدد الأصوات كانت ترجح كفة الرئيس (٢) .

وكانت قرارات المجلس تدون فى سجل محاضر Minuts of Proceedings مع بيان رأى كل عضو ، أما المناقشات فلم يكن عليها قيد ، وكان لكل عضو خالف الأغلبية الحق فى أن يطالب باثبات مخالفته فى المحضر (٣) .

وكان للحاكم العام ـ برغم الاقتراع بالأغلبية على القوانين والقرارات ـ سلطة قبولها أو رفضها ، وكان المفروض أن يبدى الأسباب والمبررات ، ويرفع الأمر برمته بعد ذلك الى القاهرة ولندن ، الا أن هذا لم يحدث (٤) .

أما السكرتارية فكان دورها فى هذه المرحلة : ارسال الكتب الدورية التى تحوى صورا من التنظيمات الادارية ، والقرارات التى كانت تصدر عن المجلس الى الأعضاء ، لاحاطتهم رسميا علما بها (٥) .

وتجدر الاشارة الى أن الحاكم العام كان يرأس جلسات المجلس ، وفى فترة غيابه ، كان يرأس المجلس عضو من الحاضرين ، وفى حالة تغيب الحاكم العام عن السودان كانت سلطاته تنتقل الى المجلس ـ اذا لم يكن قد عين نائبا عنه فى وظيفة ـ وفى نفس الوقت فانه فى حالة بعده عن المجلس كان له أن يباشر وحده ما له فى جلسته من السلطات كلها أو بعضها (٦) .

جلسة المجلس الأولى :

عقد المجلس أولى جلساته فى ٢٧ يناير عام ١٩١٠ برئاسة السير ريجينالد وينجت الحاكم العام آنذاك ، وحضور الهيئة كاملة ـ وسكرتارية كابتن كلايتون

---

(١) F.O. 407-175, Part LXX II. 1910.

(٢) المادتان ٩ و ١٠ من قانون مجلس الحاكم العام .

(٣) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٤) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٥) Min Proc. 2rd Meeting Jan. 27th 1910.

(٦) عبد الله حسين : السودان : جـ ٢ ، ص ٩٤ .

وذلك في قصر الحاكم العام بالخرطوم في تمام الساعة العاشرة صباحا ، وقد افتتح الجنرال وينجت الاجتماع بخطاب أعلن فيه سروره باعلان افتتاح المجلس، وأنه سيكون مجلسا معاونا له ، رأيه استشاري في الأمور التشريعية والتنفيذية وأن قانون تشكيله هو حصيلة مداولات جادة بين الحكومتين المصرية والبريطانية. وكان أول الأمور التي عرضت في هذه الجلسة خطاب من الدون جورست ـ المعتمد البريطاني في القاهرة ـ وكان بتاريخ ١٢ يناير ١٩١٠ يحيط فيه الحاكم العام علما بموافقة الحكومة المصرية البريطانية على نصوص قانون تشكيل المجلس على أن يكون هذا المجلس معاونا له في الأمور التشريعية والتنفيذية .

وعرض خطاب آخر من جورست أيضا بتاريخ ١٣ يناير ١٩١٠ (١) ، واستعرض فيه أمور الادارة باختصار منذ ١٩ يناير ١٨٩٩ من خلال رسالة من كرومر الى كتشنر ، وكيف أن الحاجة ألحت على ضرورة تشكيل هذا المجلس ليكون معينا للحاكم العام في الأمور التشريعية والتنفيذية على أن يكون رأيه استشاريا ، ثم بدأ العلاقات بين « الحاكم العام في مجلسه » وبين القنصل العام في القاهرة ، تأسيسا على تحديد أعماله في ظل النظام الاداري الجديد .

فأظهرت أنه في ظل هذا النظام ، تقع المسئولية على عاتق الحاكم العام ومجلسه وبذلك يجب أن يكون الحاكم العام محيطا بكل ما يدور من حوله ، بشكل يضمن عدم تشعب سياسته ، وأن يقوم في ذلك الوقت باخطار القنصل العام في القاهرة بكل ما يجمعه من معلومات ليكون الأخير مصدر تحركه في المجالات السياسية .

أما في مجال السياسة الخارجية فكان على الحاكم العام أن يتشاور فيها ، كما في الأمور التجارية على القنصل العام في القاهرة .

وانتهى الخطاب بأنه يجب على الحاكم العام أن يحصل على موافقة مسبقة من القنصل العام في الأمور التالية :

١ ـ القوانين واللوائح التي يصدرها عملا بالمادة السادسة من قانون تشكيل المجلس .

٢ ـ في حالة فرض أي ضريبة ، أو تغيير في نظام الدخل يرجع فيه لنظارة المالية .

٣ ـ ارسال القوات العسكرية أو حملات التأديب .

٤ ـ ادخال أي نظام للخدمة العامة أو أي توسع في واجبات الوظائف القائمة .

---

(١) Min. Proc. First meeting 27 Jan. 1910 p. 8.

٥ ـ تقديم مذكرات مفصلة للحسابات أو التحويلات المالية فى أبواب الميزانيـة ٠

٦ ـ التصرف فى الديون سواء بواسطة الحكومة المركزية أو بواسطة الهيئات المحلية ٠

٧ ـ منح القروض من الأموال العامة أو الهيئات الخاصة باستثناء القروض التى سبق منحها للمشروعات القائمة ٠

٨ ـ الامتيازات الهامة ٠

٩ ـ تعيين الأعضاء غير العاملين فى المجلس ٠

١٠ ـ تعيين الحاكم العـام ٠

١١ ـ الأسماء التى تقدم للخديو لمنحهم نياشين اعتبارا من الدرجة الثالثة٠

كما أحاط الحاكم العـام بتعليمات حـول ما يجب توفره فى ملكيته من بيانات وهى :

(أ) مضابط جلسات المجلس ٠

(ب) التنظيمات العامة التى يصدرها الحاكم العام أو مرؤوسوه ٠

وختم الخطـاب بالأمور التى يرجـع فيها الى الحـاكم العام ليتخذ فيهـا قرارا وهى :

(أ) الخلاف فى الرأى بين حكومة السودان ونظارة المالية المصرية ٠

(ب) الخلاف فى الرأى بين حكومة السودان ونظارة الرى المصرية ٠

وبعد أن شرح الحاكم العام كتابى جورست أمام الحاضرين ، اقترح تشكيل لجنة منتخبة لوضع قواعد الادارة الحكومية ، ووضع مسودة لاجراءات سـير العمل فى المجلس تطبيقا للمادتين ٧ و ١١ من لائحة انشاء المجلس ، وكان القائمون على ذلك هم أعضـاء السـكرتارية القضـائية والسـكرتارية الادارية والكولونيل آسر ، وختمت الجلسة ٠

وقد وصلت برقية من وزارة المالية البريطانية بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩١٠ تبارك انشاء المجلس الاستشارى للحاكم العام ليساعده فى حكم السودان (١) ، ولعل فى هذا تأكيدا على انتصار سياسة انجلترا فى فصل الادارة فى السودان عن مصر ٠

ولما كان المجلس كأى مؤسسة انبثقت عن الحكم الثنائى فى السودان ، فلندرس موقفه من كلا الطرفين مصر وبريطانيا ولنبدأ :

---

(١) F.O. 407-175; Part LXX II, 1910. Treasury to F.O. p. 127

علاقة مجلس الحاكم العام بالحكومة المصرية

تمثل مابقي لمصر من اشراف على السودان بصورة واضحة فى الناحية المالية على أساس أن مصر هى التى كانت تغطى قيمة العجز فى ميزانية السودان ، بالاضافة الى ما وضع على كاهلها ـ كما اشرنا سلفا ـ من ميزانية السودان ٠

وفى عام ١٩١٠ عندما شكل المجلس كان عليه الحصول على موافقة نظارة المالية المصرية على الميزانية حسبما هو متبع ، وكذلك على أصدار تعليمات مالية بواسطة الناظر المذكور لتاكيدها ، ولهذا صدرت التعليمات المالية الســابقة الاشارة اليها ، وأصبح الحاكم العام ومجلسه بمقتضاها مسئولين أمام ناظر المالية المصرى ، خاضعين للتفتيش المالى المصرى على أعمالهما (١) ٠

الا أن هذا لم يكن مطبقاعملا فاهدر حق المصرين فى هذا المجلس ، فمصر الشريك الرسمى فى الادارة والمتحملة العبء المالى فى السودان فى حين أن هذا المجلس خفف من الرقابة المصرية على أمور السودان حتى التفتيش المالى ، اذ أصبح للمجلس حق التفتيش المالى ، ومراقبة الايراد والمنصرف ، طبقا لما يصدره من قوانين ولوائح (٢) ٠

كما اختفى المصريون تماما من التمثيل فى هذا المجلس وضاع ما بقى لهم من حقوق أشارت اليها معاهدة ١٨٩٩ ، وأصبح واجب المصرى القيام بالأعمال الشــاقة وليس له رأى أو ادارة ، فى تلك البــلاد التى تولى الانجليز ادارتها وصرفوا جهدهم لفصلها عن مصر (٣) ٠

فاعتبارا من عام ١٩١٢ بدأ الحاكم العام يغفل عرض الأمور التى تخص الادارة على مصر ، كما أغفل استئذان حكومتها ـ ولو بمذكرة بما يصدره من قوانين أو قرارات ، الى أن أصبح واضحا أن الحــاكم ـ الذى كان انجليزيا دائما ـ يتعدى على حقوق مصر التى خولتها لها اتفاقية ١٨٩٩ (٤) ٠

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وكانت مصر والسودان تحت السيادة الاسمية لتركيا ، دخلت تركيا الحرب الى جانب ألمانيا ، اغتنمت بريطانيا الفرصة وأعلنت الحماية على مصر ، ومن ثم أصبح وادى النيل كله تحت وطأة الاستعمار البريطانى ، وبهــذا سلب مجلس الحاكم العــــام معظم اختصاصات نظارة المالية المصرية (٥) ٠

---

(١) Baddour, A. : Op. Cit., p. 110.

(٢) البير كامل حنا : المرجع السابق ، ص ٤٢ ٠

(٣) داود بركات : المرجع السابق ، ص ٨٣ ٠

(٤) Omar, A. : The Sudan quest. p. 69.

(٥) Ibid. p. 70.

علاقة مجلس الحاكم العام ببريطانيا

كان من الخطوات الرئيسية لسياسة الحاكم العام في السودان ، أن يحصل على موافقة القنصل العام في القاهرة ، أو المندوب السامي ـ فيما بعد ـ على ما يصدره من قرارات ، أو ما يسنه من قوانين قبل أن يبدأ تنفيذها ، وزاد هذا عندما أصبح المندوب السامي يسيطر على مقدرات مصر بعد اعلان الحماية عليها ، وهذا ما كان يثير المصريين من أجل وحدة وادى النيل واستعادة السيطرة المصرية على السودان (١) .

وان كان هناك من يرى أن في وجود المجلس قيدا على سلطات الحاكم العام فانه لم يكن قيدا على تصرفاته تجاه الوطنين ولكنه قيد عليه بالنسبة للانجليز ، فكان وينجت شخصية اتسمت بروح الاستقلال التى عانى منها كرومر ، ولفت نظر خلفه جورست اليها ، ومن ثم كان يتصرف بهذه الروح .

فحدث فى عام ١٩٠٤ ان أراد وينجت أن يضع قانونا بفرض عوائد جمركية على تصدير الماشية لمصر بلغت ١٠ ٪ ، فأثارت هذه الفكرة كرومر ، الذى كان يرى أن تظل فكرة ، أن السودان جزء من مصر ، ورقة يلعب بها ليستمر تمويلها للسودان ، وأراد أن يلغى هذا القانون ، ولكن وينجت أصر على ذلك مما حدا بجورست أن يشير فى مذكرة انشاء المجلس الى حق رقابة المعتمد البريطانى فى مصر على الادارة فى السودان ، وبين المسائل التى تستوجب الاستشارة المبدئية تلك التى ترسل للعلم فقط (٢) .

وفي عهد كتشنر عندما كان قنصلا عاما فى مصر كانت هناك عدة احتكاكات بينه وبين المجلس حول موضوعات ـ وان كانت صغيرة ـ كاستعارة أو تعيين مستخدمين في حكومة السودان ، أو زيادة رسوم البواخر ، الا أنه لم يستعمل حقه فى الرفض الا مرة واحدة وأحيانا كان المجلس يضطر الى تعديل قراراته ارضاء لكتشنر (٣) .

عقد مجلس الحاكم العام ـ خلال فترة هذا البحث ـ منذ انشائه ١٩١٠ حتى نهاية عام ١٩٢٤ ، **مائتى جلسة موزعة كالآتى :**

---

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

(٢) ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ص ٩ .

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 77.

السنة	عدد الجلسات
١٩١٠	٢٥
١٩١١	٢٠
١٩١٢	١٤
١٩١٣	١١
١٩١٤	١٢
١٩١٥	١٠
١٩١٦	٤
١٩١٧	٩
١٩١٨	١١
١٩١٩	١٧
١٩٢٠	١٢
١٩٢١	١٥
١٩٢٢	١٤
١٩٢٣	١٠
١٩٢٤	١٦(١)

رأس وينجت باشا من جلسات فترة رئاسته التى انتهت سنة ١٩١٦ والتي بلغت ستة وتسعين جلسة ، أربع عشرة جلسة أى بنسبة ١٥ ٪ تقريبا ، وكان نادرا ما يعطي صوته أما سلاطين باشا ، الذى كان يحضر نائبا لرئيس المجلس فكان كثيرا ما يدلى بصوته (٢) .

ويظهر من عدد الجلسات أنها بدأت منتظمة فى أول عام ثم جعلت تقل بالتدريج حتى وصلت الى أقل عدد لها (٤ جلسات فقط) فى عام ١٩١٦ وهو عام ترك وينجت الخدمة في السودان ، ويشير هذا الى عودة الحاكم العام الى الحكم الفردى المطلق ، اذ نلاحظ انحدار الخط بشدة (٢٥ ـ ٢٠ ـ ١٤ ـ ١١ ـ ١٢ ـ ١٠ ـ ٤) فهذا لم يكن يدعو المجلس الا قليلا ، للموافقة فقط لان عدد الجلسات لا يشير الى تقارب الجلسات للدراسة والتشاور فى أمور الادارة .

ثم يبدأ عدد الجلسات فى الزيادة اعتبارا من عام ١٩١٧ ـ ١٩١٩ فتصبح (٩ ـ ١١ ـ ١٧) ولعل ذلك يرجع لسببين :

---

(١) مجموعة محاضر الجلسات خلال فترة البحث مودعة فى مكتبة معهد الدراسات والبحوث الافريقية التابع لجامعة القاهرة تحت اسم Minutes of Proceedings كل سنة على حده وقد اطلع الباحث عليها جميعا .

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 76.

أولهما : تولية الحاكم العام الجديد وهو السير لى ستاك والذى أراد أن يظهر ديمقراطية أكثر ، وكذلك التعرف على أحوال البلاد الادارية ٠

وثانيهما : هو قيام الحرب العالمية الأولى وحاجة انجلترا الى التعرف على ميول السودان والتودد اليهم ، مع ضبط ادارتهم أكثر ، فزاد عدد الجلسات ليجمع الحاكم العام معلومات أكثر ويعطى أوامر أكثر ٠

ثم سار عدد الجلسات بعد ذلك فى معدل يكاد يكون متوازنا أى بمتوسط جلسة كل شهر ، وهذا يدل على عمل روتينى عادى واستقرار فى الادارة ، وان كانت لهذه الفترة بدايتان واضحتان هما عام ١٩١٩ ، عام ١٩٢٤ ، زاد فيهما عدد الجلسات زيادة ملحوظة فكانت ١٧ جلسة فى عام ١٩١٩ وهى سنة نهاية الحرب العالمية الأولى واعداد البلاد لعهد جديد ، وكان عددها فى عام ١٩٢٤ (١٦ جلسة) نظرا لاضطراب الأمور ومحاولة اخراج المصريين من السودان ٠

المصالح

لم يعد تقسيم الادارة المركزية فى السودان ما بين : سكرتاريةادارية ، سكرتارية قضائية ، وسكرتارية مالية ، كاف لادارة السودان بعـد أن عادت جماعات الشعب الذى أحس بالاستقرار والأمن فى ظل الحكم الثنائى ٠

وقد نجح الأميرالاى جاكسون بك Jackson فى مهمته ــ كسكرتير ادارى للحكومة فى تشكيل ثلاث ادارات فى نهاية عام ١٩٠٠ ، للشئون المالية والشئون القضائية والمعارف وعلى رأس كل منها « سكرتير » (١) ، ولكن هذا أيضا لم يعد يكفى أمام الحاجات المضطردة للبلاد ، والتى قامت بها مشروعات التنمية منذ البداية ، فى ظل قانون صدر فى يناير ١٩٠٠ ، أتاح الفرصـة أمام رؤوس الأموال الأجنبية للدخول الى السودان للاستثمار ولفائدة البلاد ، وبدأ العمل فعـلا فى مجـالات التعدين ، والبحث عن الفحم ، كمـا شكلت « الشركة البريطانية لزراع القطن » The British cotton Growers Association حيث بدأت على الفور التجارب فى الأرض والزرع والرى ، كذلك نشطت شركات التجارة فى الصمغ والعاج وريش النعام (٢) ، ومن ثم تشابكت الأمور أمام هذه الادارة المحدودة المنافذ ، فيما بين تجارة اتسعت على حساب ثروات طبيعية وحيـوانية يجب حمايتها ، وبين رؤوس أموال متـدفقة على الحكومة مستحقة الضرائب والجمارك ، اذ لا يمكن لحكومة أن تدخل كمستثمر ، لأن وظيفتها أساسا الادارة وليست التجارة ، وفى نفس الوقت عليها واجب تستهيل هذه التجارة وتأمين طرقها وزيادة المنافذ التى تدخل وتخرج منها الى البلاد (٣) ٠

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٦٤ ٠

(٢) Colvinn A. : Op. Cit., pp. 378-379.

(٣) Percy P.M. The Finances of Egypt and the Sudan. p. 928.

وعلى ذلك صنفت مسئوليات الادارة فى السودان الى مصالح يرأس كل منها رئيس يكون مسئولا أمام السكرتيرين الثلاثة (الادارى والقضائى والمالى) كل فيما يخصه ، على أن يقدم تقريرا سنويا عن مصلحته من حيث منجزاته من الخطة الموضوعة وما لم ينجز والمعوقات فى سبيل ذلك ، ثم حاجة المصلحة من الاعتمادات المالية والأيدى العاملة وخطة مصلحته المستقبلة ، ويعرض على الحاكم العام من خلال سكرتاريته والتعليق على ذلك منهم

وكان ذلك يجرى مرة فى كل عام ، ثم طلب منهم أن يكون مرة كل ثلاثة أشهر ليكون الحاكم العام على صلة مستمرة مع ما يدور فى البلاد من نشاط ادارى (١) .

وغطت هذه المصالح عملية الاشراف على كل شئون البلاد ، كمصلحة السكرتير القضائى والمالية والجمارك والحربية والبوليس ومنع تجارة الرقيق والمصارف ، الرى ، الزراعة ، الغابات والأحراج ، حفظ الصيد ، الطب البيطرى، السكة الحديد ، البواخر والقوارب ، البوستة والتلغراف ، الصحة ، المخازن ، المساحة والأشغال العامة .

مصلحة السكرتير القضائى

ثم أتت الاتفاقية الثنائية ونصت فى المادة الرابعة منها على « أن القوانين وكافة الأوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به ، والتى من شأنها تحسين ادارة الحكومة أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها ، وكيفية أيلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويرها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام ، وهذه القوانين والأوامر يجوز أن يجرى مفعولها على جميع أنحاء السودان ... » .

وفى المادة الخامسة منها : « لا يسرى على السودان ، أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات الوزارية المصرية » .

وفى المادة التاسعة : « فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه » .

فتكونت فى البداية الهيئة القضائية المركزية من السكرتير القضائى وثلاثة

---

(١) Min. Proc. 188th meeting, Jan. 13th 1923.

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ص ٤٠
Percy; F.M. : The Sudan i nevolution p. 77 and.

قضاة والمدعي العام ، وكانوا جميعا بريطانيين ، ثم أطلق على هذه الهيئة اسم « مصلحة السكرتير القضائى » تحت رئاسة السكرتير القضائى (١) ٠

وفي عام ١٩٠٤ ظهرت ملامحها الأولى كمصلحة عندما أنشأت الحكومة وظيفة قاضى شغلها لأول مرة المستر مكسويل فلمنج M. Fleming ووظيفة « المحامي العام » تولاها لأول مرة المستر بيكوك Peacock وأصبح هناك « قلم للقضايا » يقوم باعداد القضايا وتوزيعها والاشراف على اكتبتها اداريا ، شغله لأول مرة المستر مورجان Morgan ، وعليه أصبحت مصلحة السكرتير القضائى في تلك السنة تتكون من : السكرتير القضائى مديرا ، ورئيس القضاه وثلاثة قضاه ومحام عام وكلهم من الانجليز (٢) ٠

وقد تعدد ادارات هذه المصلحة على النحو التالى :

١ ـ ادارة المحاكم المدنية والجنائية والشرعية ٠

٢ ـ ادارة تسجيل الأراضى وتسويتها والحكم فيما يثار حولها من نزاع ٠

٣ ـ ادارة اعداد مسودات القوانين للتشريع ٠

أولا ـ ادارة المحاكم :

انقسم نظام المحاكم فى السودان فى تلك الفترة الى ثلاثة أنواع :

(أ) المحاكم الجنائية التى تطبق قواعد القانون الجنائى ٠

(ب) المحاكم العسكرية وكانت تشكل لفترات مؤقتة ولظروف خاصة ضمانا للأمن ٠

(ج) المحاكم المدنية التى تطبق قواعد القانون المدنى ٠

(د) المحاكم الشرعية واختصت بتطبيق الشريعة الاسلامية ٠

(أ) المحاكم الجنائية :

وكانت تطبق القانون الجنائى المأخوذ عن القانون الهندى ، فبعد أن استقر الأمر للقضاء فى السودان فى مستهل هذا القرن ، **انقسم القضاء الجنائى الى درجتين :**

١ ـ الدرجة الأولى أو الابتدائية وشملت المحاكم الجزئية فى المراكز ، والمحاكم الكلية وهى محكمة فى عاصمة كل مديرية ولذا كانت تسمى « محكمة المدير » ٠

---

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٤ ٠

(٢) S. I.R.A. handbook of the Anglo Egyptian Sudan P. 280.

٢ ــ الدرجة الثانية وهو القضاء العالى والاستئناف ·

وكان لكل نوع من كل هذه المحاكم اختصاصاته ومستوى معين من القضاه يشغله (١) وتفصيل ذلك : (محاكم الدرجة الأولى) ··

المحاكم الجزئيـــة :

وكانت تنظر قضايا الجنح أو الجرائم التى لا تصل عقوبتها الى السجن أو الغرامة التى لا تزيد عن خمسين جنيها ، وكانت مقارها فى المراكز ، وانقسمت بدورها كذلك الى ثلاث درجات :

الأولى : محكمة جزئية تنظر المخالفات التى تحددت عقوباتها بالحبس الذى يصل الى سبعة أيام ، وبغرامة تصل الى عشرين قرشا ، ويتولى الحكم فيها المأمور أو نائبه وهؤلاء كانوا مصريين وسودانيين ، وتصدر الأحكام فيها وتنفذ فورا ، واعتبر القانون المأمور أو نائبه فى مجال هذه المحكمة قضاه من الدرجة الثالثة ·

الثانية : محكمة جزئية تنظر فى الجرائم التى يحكم فيها بالحبس مدة تصل الى خمسة عشر يوما وبغرامة تصل الى جنيهين ·

الثالثة : محكمة جزئية تنظر فى الجرائم التى تصل عقوباتها الى الحبس فترة تصل الى ستة أشهر وبغرامة تصل الى عشرة جنيهات ·

وهذه الانواع الثلاثة من المحاكم الجزئية كانت برئاسة قضاه من الدرجة الثالثة وكانت أحكامها تستأنف أمام المحاكم الكلية فى عاصمة المديرية (٢) ·

ثم صدر تعديل فى اختصـــاص بعض المحاكم الجزئية ، اذ رأت المصلحة القضائية أن قصر اختصـــاص محكمتى الخرطوم والخرطوم بحرى الجزئيتين على العشرة جنيهات فى جرائم السرقة زاد من أعمال المحكمة الاستئنافية ، فأجازت لهاتين المحكمتين النظر فى القضايا التى تتجاوز قيمتها الثلاثين جنيها تسهيلا للمتقاضين (٣) ·

المحاكم الكلية : Minor Courts :

وكانت فى عواصم المديريات ، الا مديريتى فاشودة وبحر الغزال (٤) ، لأنه لم يكن قد استقر فيها الأمر للادارة عموما ، وكانت الأحكام منها تتم بمقتضى قانون القبائل وأحيانا كانت تطبق الأحكام العرفيه حسب الضرورة ، وفى أقاليم

---

(١) Colvin, A. : Op. Cit., p. 368, and Warburg, G. : Op. Cit., p. 126.

(٢) S.I.R., I.D., A handbook of the Anglo Egyptian Sudan, p. 291.

(٣) السودان ٢٢ ديسمبر ١٩٠٥ ·

(٤) المؤيد ٢٨ نوفمبر ١٩٠٣ ·

عرب ادى اتساع الرقعة وقلة عدد الموظفين الى صعوبة تطبيق القانون على عكس مديريات الشمال الذى طبق فيها القانون الجنائى وقانون الاجراءات الجنائية والقانون المدنى (١) وكانت هذه المحاكم تشكل من المدير أو من ينيبه « رئيسا » بالاضافة الى قاضيين من قضاة الدرجة الاولى ، ولما كان العاملون فى الادارة عندئذ من الضباط ذوى الصيغة العسكرية ، فقد لقب القضاة بلقب « ضابط قاضى » واصبحوا بعد ذلك مستشارين . وكانت هذه المحاكم مختصة بالاتى : ·

أولا بالنظر فى الجنايات التى تبدأ العقوبة فيها بالسجن سنة الى الاعدام وغرامة أكبر من عشرين جنيها ·

ثانيا النظر فى الاستئنافات التى ترفع أمامها من الاحكام التى تصدرها المحاكم الجزئية (٢) وكان لابد من تصديق المدير على مايصدر منها من أحكام (٣) ·

الدرجة الثانية المحاكم العليا :

شكلت لاول مرة عام ١٩٠٤ فى الخرطوم (٤) واختصت بنظر الاستئنافات فى الاحكام التى تصدرها المحاكم الكلية الجنائية أو المدنية ، ويرأسها مستشار ومعه عضوان يمين ويسار بدرجة مستشار ايضا ، ولكن أقل منه فى مدة الخدمة ، وكانوا من الانجليز وحق للسكرتير القضائى أن يمارس العمل على أى مستوى فى هذه المحكمة ·

وكانت أحكام هذه المحكمة نهائية ، ويصدق عليها الحاكم العام (٥) · ونظرا لخطورة ما تصدره هذه المحكمة من أحكام ، فكانت تصدر أحكامها بعد أخذ آراء أعضائها ، وتؤخذ الاغلبية أما بالموافقة على الحكم المستأنف أو باعادته الى دائرة أخرى للحكم فيه من جديد ، واذا اختلفت آراء الطرفين فرأى الرئيس هو الذى يسود (٦) ·

ومن الملاحظ على الهيكل القضائى أنه قام على أكتاف رجال الادارة سواء المأمور ونائبه أو مفتش المركز ومفتش المديرية وذلك لنقص عدد الموظفين المدربين والمتخصصين ، فكان يكتفى باعطائهم مادة القانون ضمن ما يدرسونه فى فترة تدريبهم الاولى فى الخرطوم ، وظل الحال على هذا حتى عام ١٩٠٨ عندما عينت أول دفعة من المفتشين القضائيين الذين دربوا فى فترة خاصة

Warburg, G. : Op. Cit., p. 125.

The Sudan Gov., A record of progress, p. 18.

Colvin, A. : Op. Cit., p. 369.

تقرير سنوى ١٩٠٤ ، ص ٥٥ .

(٥) The Sudan Gov., A record of progress p 15. and I.D. A handbook of The Anglo Egyptian Sudan, p. 289.

(٦) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 78.

على القانون (١) بعد أن كان الأمر مختلطا بالنسبة لبعض الموظفين كالمأمور الذى كان يجرى التحقيق ، ويصدر الحكم فيه لأنه من اختصاصه كما كان يصدر قرارات فى القضايا المدنية أيضا كما سنرى (٢) .

(ب) المحاكم العسكرية :

كانت تشكل لظروف أمن خاصة كتشكيل محكمة عسكرية فى الخرطوم عام ١٩٠٨ برئاسة قاض عسكرى ، وكان مسئولا أمام المدير ، واختص بالأمور الجنائية التى لها اتصال بالأمن العام وذلك فى أعقاب ثورة ود حبوبة (٣) .

(ج) المحاكم المدنية :

وكانت تطبق القانون المدنى المأخوذ عن القانون المدنى الانجليزى (٤) وعند صدور القانون المدنى فى السودان ، كان السكرتير القضائى هو الموظف الوحيد فى خدمة الحكومة ، وكانت ادارة القضاء المدنى الابتدائى فى أيدى المديرين والمفتشين والمأمير (٥) ، **وبصدور قانون ترتيب المحاكم المدنية عام ١٩٠٤ أصبح نظام المحاكم كالآتى :**

(أ) المحكمة العليا .

(ب) محاكم المديريات .

(ج) محاكم المدن (م ١٠ ، ١١) .

(أ) المحكمة العليا :

وقد سبق الحديث عنها فى القضاء الجنائى ، وكان قضاتها يعينون من قبل الحاكم العام ، على أن يكون نصف عددهم على الأقل من المحامين الانجليز الايرلنديين أو أعضاء من كلية الحقوق فى اسكتلندا ممن كانت لهم خبرة لا تقل عن خمس سنوات (م ١٢) ، وكان لرئيسها الاشراف العام على ادارة المحاكم المدنية (م ١٩) .

ويكون فى كل مديرية محكمة تسمى « محكمة المديرية » وتكون تابعة للمحكمة العليا (م ٢٠) ويقوم على الحكم فيها قضاة المديرية الذين يحكمون

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 127

(٢) The Sudan Gov., A record of Progress. P. 16.

(٣) S.I.R., I.D., A handbook of The Anglo Egyptian Sudan. p. 292.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ ص ٧٣ تقرير السكرتير الادارى .

(٥) مندور المهدي : المرجع السابق ص ١٦١ .

فى القضايا الجنائية ماعدا مديرية الخرطوم ، حيث كانت توجد فيهـا المحكمة العليا (م ٢١/أ) حيث كان ينتدب أحد قضاتها للحكم فيها (م ٢/٢١) (١) .

وقد نصت المادة ٢٤ » من قانون القضاء المدنى « ان كل وكيل مدير ومفتش ومســـاعد مفتش ومأمور يكون بحـــكم وظيفته عضوا فى محـــكمة المديرية (٢) .

وأنشئت فى الخرطوم أول محكمة مدنية ١٩٠٤ يتولى لقضاء فيها قاض مدنى . ثم أنشئت أخرى فى سواكن (٣) ، وكان اختيار سواكن بعد الخرطوم نظرا لكونها مركزا لتجمع الكثير من الجنسيات كالمصريين والانجليز واليونان والايطاليين والأتراك ، وتجار من جدة واليمن وحضرموت والحبشة وما كانوا يقومون به من أعمال قد تنشأ عنها نزاعات كثيرة (٤) .

كما كان هناك نوع من المحاكم المدنية المتنقلة يطوف قضاتها فى الأقاليم كبربر ودنقلة وحلفا . ثلاث دورات فى الســنة لينظروا ما كان ينظرهم من قضايا (٥) .

أما فى المراكز . فكان يتولى الحكم فى محاكمها الجزئية قضــاة المراكز (م ٢١/ب) وبذلك كان المأمور ونائبه قضاة مدنيين بجانب كونهم قضاة جنائيين من الدرجة الثالثة (م ٢٤) .

وكان لكل قاض كلى (قاض مديرية) حق الاشراف على قضاة المراكز التابعة لمديريته (م ٢٦) .

أما محاكم المدن فكانت تنشأ بناء على أمر الحاكم العام فى المدن التى يرى أنها فى حاجة الى ذلك النظام ، وكان ذلك باعلان فى جريدة السودان الرسمية ، بعد موافقة السكرتير الادارى والسكرتير القضائى (م ٢٧ و ٢٨) .

وكان تشكيل تلك المحاكم من ثلاثة أو خمسة أعضاء ، ويعين المدير أحدهم رئيسا لهم كما يعين الذى يليه وكيلا له (م ١٣) .

ولما كان السودان بلدا تنظمه الادارة المشتركة من جديد ، فكان عليها أن تضع له الضوابط اللازمة تشجيعا للتجارة ، وتأمينا لمسارها ، ولذا تفرغت من المحاكم المدنية دوائر تجارية ، تنظر قضايا الافلاس وتحقق أسبابها من تقصير

---

(١) الشيحاتى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٥ .
(٢) محمد عبد الجواد محمد : المرجع السابق ص ١٢ .
(٣) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٤٦ .
(٤) تقرير ١٩٠٥ : ص ٧٤ .
(٥) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٤١ .

أو تدليس ، حتى ينال المفلس جزاءه اذا ما كان ينوى النهرب من الضرائب ، ويصبح غير جدير بالتعامل معه (١) ٠

وتطويرا لنظام القضاء فى السودان بصفة عامة ولنظام المحكمة العليا بصفة خاصة صدر قانون المحاكم عام ١٩١٥ ، **وكانت أهدافه :**

١ ــ تحويل هيئة من القضاة المدنيين الى محكمة عليا ٠

٢ ــ انشاء محكمة استئناف وذلك باعطاء قضاة المحكمة العليا اختصاصها استئنافيا حال جلوسهم مجتمعين ٠

٣ ــ ايجاد أساس يقام عليه فى المديريات بالتدريج نظام قضائى مستقل فى المواد المدنية باعتبار أنها تختلف عن المواد الجنائية (٢) ٠

ومن الملاحظ أن سلطة استئناف الأحكام كانت فى يد الانجليز دون المصريين أو السودانيين لأنهم اتخذوها وسيلة دعاية لهم ، وسيلة لمسخ وجه المصريين أيضا لاكتساب ثقة السودانيين ، وذلك بأن يأمر المدير مرؤسيه من المصريين بالتزام الشدة فى الأحكام وعندما يستأنف الحكم لدى الانجليز يخفضه أو يصدر حكما بالبراءة والعفو ، فتظهر رحمة الانجليز وجور المصرى ، محاولين بذلك فصم العلاقة بين الاثنين (٣) ٠

وقد صدرت فى عام ١٩٠٤ لائحة رسوم للقضاء المدنى والشرعى وقد أوضح السكرتير القضائى فى تقريره عن هذه السنة أن الرسوم لم تكن ثمنا للقضاء « فالقضاء لا يليق أن يكون تمنه رسوم » بل كان الغرض من فرضها هو الحد من رفع القضايا ، حتى لا يقدم على التقاضى الا صاحب الحق الفعلى (٤) ٠

(ب) المحاكم الشرعية :

اختصت المحاكم الشرعية بنظر النزاعات التى كانت تنشب بين المسلمين حول الزواج والطلاق والوصاية والحراسة والوراثة والزكاة ، وهى بهذا كانت جزءا من مصلحة السكرتير القضائى ومستقلة عن السلطة التنفيذية ، وخضعت فى أحكامها للاستئناف أمام المحكمة العليا الشرعية ، أما اعمالها فخضعت للجنة خاصة للاشراف والتفتيش ، هذا من الناحية الادارية ، فقد كان موظفوها يتبعون السكرتير القضائى ، وهو الذى كان يقرر أمور النظام والادارة فيها (٥) ٠

---

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. P. 80.

(٢) القلعة : مجلس الوزراء السودان محفظة ١ مجموعة ٤٠٨ مذكرة توضيحية لقانون المحاكم ١٩١٤ ٠

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٢ ٠

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٤ ص ٥٤ ٠

(٥) Percy, F. M. : The Sudan in evolution. p. 79.

ولقد أراد الانجليز منذ البداية ان يبرهنوا للسودانيين أنهم يهتمون بالنواحى الدينية الاسلامية لأن قضايا الأحوال الشخصية ، والأمور الشرعية كالميراث والزواج والطلاق والنفقة والطاعة لا يصلح فيها القضاة الانجليز .

وكان اللورد كرومر شديد الاهتمام بكل هذه الأمور مدفوعا بتجربته الخاصة فى محاولات احتوائه علماء الازهر ورجال الطرق الصوفيه ، ولهذا فقد وضع اتفاقا مع الخديو عباس ١٨٩٩ ، بان يكون منصب قاضى القضاه فى السودان من نصيب المصريين يختاره الخديوى بمرسوم خاص ويعتمده الحاكم العام رئيسا للقضاء الشرعى (١) .

ويرجع تمسك السودان بالقضاة المصريين الى سنين الفتح الأولى عندما كان القضاة المصريون منتشرين فى أنحاء السودان بالاشتراك مع عدد قليل من القضاة السودانيين كالشيخ الضرير ، الذى تولى رئاسة هيئة العلماء فى عهد غوردون باشا والشيخ عبد القادر ودأم مريوم وغيرهم (٢) .

وكان القاضى الشرعى يختص – فى تلك الفترة – بجميع قضايا المعاملات وأحكام الدماء والدية والأحوال الشخصية ، وكانت أحكامه تستأنف أمام (مجلس الأحكام) فى مصر ، الا أنه بعد ذلك اقتصر عمله على نظر قضايا الأحوال الشخصية على مذهب أبى حنيفة أما المعاملات فكان ينظرها المجلس المحلى ، واستأنف أحكامه أمام « مجلس استئناف السودان » الذى كان يتكون من قاضى عموم السودان ومفتشين أحدهما مالكى والآخر حنفى وأعضاء من الأعيان ، أما اذا لم يبت فى النزاع أحيل الى مجلس الأحكام فى مصر (٣) ، وشكلت محكمة الاستئناف الشرعية هذه عام ١٩٠٤ بعد ان كان يقوم قاض القضاة بأعمالها .

وفى مجال الافتاء كان لكل مديرية مفتى يعينه حكمدار عموم السودان ، أما قاضى عموم السودان ومفتى مجلس استئناف السودان وشيخ علماء الشريعة فكان يعينهم الخديو (٤) .

ومما تجدر الاشارة اليه أن هذه المحاكم كانت قاصرة على شمال السودان أما فى الجنوب وغيره من المناطق المقفلة فلم تكن محاكم شرعية لانها لم تكن تخضع للشريعة الاسلامية (٥) .

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت حكم الثنائى ص ٨٥ .

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٥ .

(٣) عبد الله حسين : المرجع نفسه ص ١٥١ ، وفد السودان : مآسى الانجليز فى السودان ص ١٥١ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١٠٩ ، ١١٠ .

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٤ ص ٤٨ ، عبد الله حسين : السودان ج ٢ ص ١١٤ .

نظم المحاكم الشرعية :

بعد ما استعيد السودان ، خضع القضاء الشرعى فيه لنظم القضاء الشرعى فى مصر ، تلك النظم التى تمثلت فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والتى حددت أعمال الموظفين واختصاص المحاكم ، ثم « اللائحة النظامية للمحاكم » التى نظمت طرق رفع الدعاوى ونظم الجلسات ودرجات التقاضى وأخيرا « لائحة الرسوم » (١) ٠

الا أنه صدر «قانون المحاكم الشرعية السودانية » فى ١٥ مارس ١٩٠٢ (٢) حيث نص على الآتى :

١ ـ تكوين محكمة شرعية عليا برئاسة قاضى القضاة الشرعى ، وعضوية مفتشى الديار السودانية وعضوا أو أكثر من القضاة فى وظائف التفتيش (م ٢ ، ٣) ٠

٢ ـ تشكل محكمة المديرية والمركز من قاض واحد (م ٤ ، ٥) وبين القانون أيضا ٠

٣ ـ تختص هذه المحاكم بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية « النكاح والطلاق ، واقامة الأوصياء على القصر وجميع العلائق العائلية » والوقف والهبة والمواريث والوصاية والحجر واقامة القيم (م ٦) ٠

٤ ـ احالة أى نزاع بين المحاكم الدينية والشرعية فى القضايا ذات الجوانب المشتركة الى محكمة خاصة ، برئاسة السكرتير القضائى ، وقاضى قضاة السودان والمسجل القضائى أو أكبر القضاة الانجليز مركزا (م ٧) ٠

وقد فتح هذا القانون الطريق أمام تطوير المحاكم فيما بعد ، وكسر الجمود الذى كان سيصطدم به كما حدث فى مصر ، وتوالت بعد ذلك القوانين والمنشورات فى هذا الشأن (٣) ٠

وصدر أول قرار بتشكيل المحكمة العليا فى أبريل ١٩٠٤ ، كما أمر الحاكم العام فى نفس التاريخ بتشكيل لجنة لمراقبة أعمال المحاكم الشرعية (٤) ٠

رأس الهيكل التنظيمى الشرعى قاضى القضاة ، وكان مصريا ٠ صدرت باسمه الأحكام الشرعية ، وان كانت تخضع لتصديق الحاكم العام ، وكان عليه

---

(١) القلعة مجلس الوزراء : السودان مجموعة ٣٢٦ محفظة ٤٥ ٠

(٢) Holt, p. M. : A modern history of The Sudan, P. 119.

(٣) Ibid, p. 119.

(٤) الغازيتة السودانية : أول ابريل عام ١٩٠٤ ٠

أن يكتب تقريرا سنويا ، يضمنه كل ما أصدره من أحكام جديدة ، واحصاءات للمنجزات العملية والقانونية ويرفعه الى الحاكم العام لينشر ضمن التقرير السنوى عن الادارة والمالية والحالة العمومية للسودان (١) ٠

ورغم استغلال القضاة المصريين فنيا عن المصلحة القضائية التى سيطر عليها الانجليز ، الا أن كرومر كان يمارس ضغطا على من يشغل هذا المنصب ، ويرجع بعض الكتاب استقالة الشيخ محمد هارون من منصبه فى عام ١٩٠٨ الى هذا الضغط (٢) ، بينما كان الشيخ المراغى يقوم بعمله بأسلوب سد على كرومر منافذ الضغط التى كان يمارسها (٣) . وفى عهده عدلت لائحة الرسوم عام ١٩١٣ . ولائحة المأذونين ، كما استبدلت فى عام ١٩١٥ لائحتا الترتيب والنظام بلائحة واحدة هى لائحة ترتيب ونظام المحاكم سيأتى ذكرها فيما بعد(٤)٠ وبعد قانون تشكيل المحاكم عام ١٩٠٢ صدر قانون المحاكم الشرعية عام ١٩٠٥ وكان ذات طابع ادارى بحيث أعطى قاضى القضاة سلطة نظر أى قضية سواء سبق نظرها أمام محكمة أم لا ، كما حدد الرسوم على القضايا الشرعية (٥) ثم صدرت فى عام ١٩٠٦ « اللائحة النظامية للمحاكم الشرعية السودانية » وكانت تحمل بين بنودها ضرورة تنفيذ الحكم الذى يصدره أى قاض شرعى بواسطة رجال الادارة أو البوليس ، وفى عام ١٩١٢ صدر قانون المأذونين حددت فيه وظيفة المأذون الشرعى وضرورتها لرصد وتسجيل الزواج والطلاق على «أرانيك» ودفاتر معينة . كما أوجب أن يكون تعيين المأذون نتيجة ترشيح وتوصية من الناظر أو العمدة أو شيخ البلدة أو القرية ، وأن يكون على مستوى معقول من التعليم ، كأن يجيد القراءة والكتابة وفاهما لمراسيم الزواج والطلاق (٦) ٠

وانتهى الأمر بهذه التنظيمات الى اصدار قانون شامل لتنظيم هذا المرفق صدر فى عام ١٩١٥ تحت اسم « لائحة ترتيب ونظام المحاكم الشرعية » (٧) تتكون من سبع وستين مادة انتظمت جميع أحوال القضاء الشرعى فكانت أول تعديل منذ لائحة ١٩٠٢ . **وهذا ما أشــار اليه نفس هذا القانــون ، فنظم :**

شروط انتخاب الموظفين وتعيينهم وندبهم (المواد ١ ـ ١٠) ثم اختصاص المحاكم الشرعية والمراقبة القضائية (المواد من ١١ ـ ٥٣) ثم الاعلانات وقيد الدعاوى (المواد ٥٤ ـ ٦٧) ٠

---

(٤) عبد الله حسين : السودان ص ١١٥ ، تقرير سنوى ١٩٠٤ ، ص ٥٠ ٠
(١) تقرير سنوى ١٩١٢ : ص ٤٢ ٠
(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ١١٧ ٠
(٣) الغازيتة السودانية : أول يولية ١٩٠٦ ٠
(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.
(٥) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٨٨ ٠
(٦) الغازيتة السودانية ٣١ أغسطس ١٩١٥ انظر الملحق رقم (١٧) ٠

الأوقاف :

ظهر تساؤل حول وضع الأوقاف في السودان ، تلك التي بدأ تنظيمها عام ۱۹۰۱ حيث تبين أن منها ما لم يكن قد وثق بدقة في المحاكم الشرعية ، ومنها ما لم تكن اجراءات ملكيته صحيحه . فعهد بادارة هذه الأوقاف الى المحاكم الشرعية السودانية ، الا أن هذا لم يكن مطبقا تماما ، فأوقاف كردفان كانت تدار من العاصمة في الأبيض التي استثمرت ايراداتها في بناء سوق وبنت من ايراده مسجدا هناك (١) .

وكان وينجت باشا حريصـا على منع تدخل المصريين ، وهم خبراء في الأوقاف وادارتها وسلم مقاليد أمرها لرجال الادارة من السودانيين ، ويعترف كاتب سوداني بان الأوقاف السودانية قد ساء حالها من جراء هذا الأسلوب واضطرب ميزان ادارتها ، مما دفع وينجت الى احالتها الى قاضي القضاة في عام ۱۹۱۱ ومنذ ذلك التاريخ صارت الاوقاف احدى واجبات المحاكم الشرعية في كل مركز ومديرية (٢) .

وهذا بعكس ما كانت انجلترا تقوم به من غل يد مصر عن أن تصل الى الادارة أو المالية الا فيما تفرضه الظروف التي لا رد لها . ومن الأدلة كذلك على هذا ، أنه عندما طلب وينجت من ناظر الأوقاف المصرى اعانة ٢٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لبناء المسجد العتيق في الخرطوم ، وافق الناظر بشرط أن يوافق الحاكم العام أن يمنحه أراض واسعة لتشييد مؤسسات دينية عليها ، وارسال مؤذن وواعظ مصريين ، فرفض الحاكم العام ذلك وسحب طلبه للاعانة لان قيمة المبالغ لا تتكافأ مع مدى الضرر السياسي الذى سيؤثر على منهجه في ابعاد مصر (٣) .

ثانيا ـ ادارة تسجيل الأراضي المتنازع عليها :

أعلن كتشنر أنه لا تصرف في الأراضي بتجميع أو بالشراء الا بعقد شرعي ، تكون أطرافه من السودانيين ، وذلك لتحفظ ملكية الأراضي من الامتيـازات الأجنبية ، وبقيت مشكلة تسوية هذه الأراضي بتجديد مساحتها ، وتعيين حدودها واستقرار ملكيتها واجراءات ذلك من أعمال مساحية .. تحتاج الى حل (٤) .

فصدر قانون تسوية مشكلات هذه الأراضي في عام ۱۸۹۹ (٥) ، شكلت بمقتضاه لجان على مستوى المراكز تكونت كل منها من ثلاثة ضباط من الجيش

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.

(٢) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ص ٨٨ .

(٣) المرجع نفسه : ص ٤٥ .

(٤) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٢٠ .

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 155.

المصرى سواء كانوا مشتغلين بأعمال عسكرية أو ملكية بالاضافة الى أثنين من أعيان المنطقة ، وذلك فى المديريات والمراكز التى كان يعينها الحاكم العام بواسطة اعلان كان ينشر فى الغازيتة السودانية للنظر فى الطلبات المتعلقة بالاراضى (م١) وبموجب هذا القانون تكونت لجان الأراضى فى مديريات بربر والخرطوم وكسلا وكردفان وسنار وسواكن وبهذا رفعت أيدى المصريين عن تملك أراضى فى السودان على أساس ما أعلنه كرومر من قبل من أنهم هم والانجليز غرباء (١) .

وتنتهى هذه اللجان فى أعمالها الى الحاكم العام ليصدق عليها ، ومن ثم لم تكن قراراتها قابلة للطعن ، ولكن كان لها سلطة اعادة النظر فى قراراتها بناء على التماس يتقدم به التقرير خلال ستة اشهر من تاريخ صدور القرار الأول (٢) .

وكان المبدأ السائد المطبق فى هذه اللجان هو حماية وضع اليد المستمر قبل تاريخ رفع الدعوى بخمس سنوات ، فيعطى اليد الحق فى كتابه حجة الأرض موضوع النزاع ضد أى خصم مدع ، وكانت الحكومة توافق على هذا داخل حدود المدن لانها كانت تدخل خصما على أساس أنها صاحبة حق المنافع العامة ، بينما حدث فى دخول مدير الخرطوم خصما فى النزاع حول سوق أم درمان وخرج مجلس الحاكم العام فى اجتماعه بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٠ بمبدأ عام ، هو أن أراضى المدن التى تضم أسواقا يجب أن يوقف التصرف فيها للمنافع العامة (٣).

أما من خسر الدعوى فان الحكومة تعطيه قطعة أرض مماثلة فى مكان آخر مساوية فى المساحة للقطعة التى نزعت ملكيتها منه للمنافع العامة (٤) .

ثم صدر قانون آخر فى مجال تسوية الاراضى معدلا للقانون الأول الصادر فى عام ١٨٩٩ وذلك فى عام ١٩٠٣ ، وطبق فى عام ١٩٠٤ فى مدن كسلا والقضارف والدويم والأبيض ، واستهدفت الحكومة من هذا القانون استقرار ملكيتها للارض بموقف تيارات الهجرة وتسوية نزاعات الأهالى حول نزع ملكية اراضيهم للمنافع العامة وشكلت لذلك لجنة بأمر من الحاكم العام تتكون من ثلاثة أعضاء أحدهم من رجال القضاء والاخر يرشحه السكرتير المالى وثالث من الأعيان (٥) .

أما سواكن وأم درمان فقد حكمها قانون خاص صدر فى عام ١٩٠٤ (٦) .

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ــ السودان ــ محفظة ٢٤ مجموعة ٣٠٩ ، تقرير سنوى ١٩٠٥ ص ٢٩ والغازيتة السودانية ٢٦ مايو ١٨٩٩ .

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 167.

(٣) Min. Proc., 47th meeting, Feb. 8th 1912.

(٤) Colvin, A. : Op. Cit., P. 370.

(٥) Min. Proc., 47th meeting, Feb. 8th 1912.

(٦) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan pp. 320, 321.

وكان يصدر قبل صدور كل قانون اعلان فى الوقائع المصرية عن أهداف القانون والاجراءات التى ستتبع والطلبات التى ستقدم (١) .

وظن كرومر أنه سيكون قانونا مؤقتا على أساس أن هذه المحاكم ستنهى هذه الخلافات فى أوقات قصيرة . ولكنها حتى عام ١٩٠٢ نقلت فى آلاف القضايا وأبرزت حججا مضى عليها زمان طويل منذ الفتح المصرى الاول للسودان (٢) .

واستنتج هذه الاجراءات لجان أخرى لمسح الأرض وتثبت الحدود وتسجيل هذه الأراضى وعلى هذا صدر قانون مكمل ١٩٠٥ ، منع أى مواطن من بيع أو رهن أو تصرف بأى شكل فى أرضه بدون موافقة مكتوبة من مدير المديرية التى تقع الأرض فى دائرته ، على أساس ان الأرض كلها ملك للحكومة بما فيها الغابات والأرض التى لا مالك لها ، وقد حذر فيبس - السكرتير الادارى - وينجت من أن أصحاب الامتيازات من اليونانيين كانوا يشترون أراضى الجزيرة ، فعادت الحكومة طبقا لهذا القانون وما سبقه من هذه الاجراءات واستولت على هذه الأرض طالما لم تكن بعقد رسمى مكتوب ، ومصدق عليه من المدير المختص ، والتى تقع الأرض موضوع النزاع فى دائرته ، وكان على المشترى أن يتقدم بطلبه أولا الى مدير الزراعة والأراضى فى الخرطوم ، حيث يؤشر بالبدء فى التنفيذ بعد تقدير الرسوم المطلوبة (٣) حيث يقوم أحد ضباط التسوية بالتنفيذ تحت اشراف السكرتير القضائى (٤) .

وفى نفس الوقت شكلت هذه اللجان تحت اسم «لجان تسوية الأراضى» ، تنتهى فى مهمتها الى تسجيل العقود والحفاظ عليها ، بادئة بالمديريات الشمالية، وهى المديريات التى كانت أكثر تنظيما واستيعابا للأوامر من غيرها ، كما استلزم الأمر تعيين موظفين متخصصين فى رسم الخرائط وأعمال القياس والمساحة ، وكان عليهم أن يشدوا رحالهم فى أغلب أوقاتهم للقيام بهذا العمل ، وكان يصدر بكل منها قانون خاص كقانون أراضى مديريتى كسلا وكردفان عام ١٩٠٤ ثم قانون أراضى مدينة سواكن ١٩٠٤ (٥) .

ولكن الأمر لم ينته كما يظن ، وانما تفرعت عنه قضايا ونزاعات كثيرة مما دفع الادارة فى السودان الى تشكيل محاكم خاصة للنظر فى تسوية الأراضى، وكانت أولى هذه المحاكم فى الخرطوم ١٩٠٨ ، وكان تشكيلها من خمسة من

---

(١) الوقائع المصرية ٦ أكتوبر ١٩٠٢ انظر الملحق (١٨)
Warburg, G. : Op. Cit., p. 155.

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ ، ص ٦ .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٣١ . Warburg, G. : Op. Cit., p. 156.

(٤) Ibid, p. 157.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٤٨ . Macmichael, H. : The Sudan. p. 81.

ضباط التسوية عينهم الحاكم العام برئاسة مفتش ، وأعطيت لهم سلطة الضبط والاطلاع على الأوراق الخاصة بالدعاوى حول الأرض (١) ٠

وكانت هذه المحكمة تتبع مصلحة السكرتير القضائي في السودان تحت رئاسة موظف كبير هو « المسجل العام » Register General ، وهو أحد قضاة المحكمة العليا ، وكان له مساعد ينـوب عنه ، هو قاض انجليزى على مستوى قضاة المركز من الدرجة الأولى (٢) ٠

وكانت اجراءات التسجيل تتم نظير دفع رسوم محددة ، وقد أظهر تقرير عام ١٩٢٢ ارتفاع عدد حالات التسجيل فى مكتب المسجل العام ٤٢٤٠ حالة ، ٣٥١٤ حالة فى عام ١٩٢١ ٠

ثالثا ـ قلم التشريع القضائي :

لم تكن فى السودان ادارة معينة للتشريع القضائي ، وانما كان التشريع يبدأ بدراسات تقوم بها المصلحة أو الجهـة التى تحتاجه ثم تتقدم بهـا الى سكرتارية الحاكم العام لدراستها من النواحي القانونية والادارية والمالية ، ويقوم السكرتير القضـائي بمراجعتها وصياغتها وعرضه ، على الحاكم العـام فى مجلسه (٣) الذى قد يحيلها الى لجان عمل مختصة لتقول فيه رأيهـا كجهة استشارية . كما حدث فى قانون تسوية الأراضى عندما أحيل الى لجنة شكلت من المفتش العام والسكرتير القضائي والسكرتير المالى لاجراء تعديل فيه فى عام ١٩١٢ (٤) ٠

وكانت تعرض بعد ذلك على المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وعلى الخديو ومجلس نظارة طبقا للاتفاقية الثنائية للتصديق النهائى عليها ، ثم ينشر القانون فى الغازيتة السودانية (٥) ٠

ويجدر فى نهاية الحديث عن مصلحة السكرتير القضائي واختصاصاتها وأعمالها أن نشير الى الجهاز الفنى الذى قام عليه العمل فيها ، وهم القضاة من حيث مؤهلاتهم وأسلوب تعيينهم ودرجاتهم ٠

وتميزت السنوات الأولى من الحكم الثنائي بندرة القضاة السودانيين حيث

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٨٢ ٠

(٢) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 293.

(٣) Min. Proc., 26th Meeting, Jan. 5th 1911. p. 7

(٤) Min. Proc. 47th meeting, Feb. 8th 1912. p. 8.
Fur. Corr. Part V, 1901 No. 177 and
The Sirday to Viscount Cromer, April 22-1901.

(٥) نعوم شقير : المرجع السابق ص ١٧١

لم يوجد خلال السنوات الخمس الأولى الا قاض سودانى واحد (١) ، ومن ثم ألحت الحاجة الى الاستعانة بالانجليز والمصريين فى هذا المجال ، وكان القضاة المصريون المستعان بهم آنذاك حاصلين على شهادة الحقوق الخديوية (٢) ، أما فى أنحاء السودان البعيدة فقد اعتمدوا على اختيار الوجهاء ورؤساء القبائل كأعضاء المحاكم الجنائية على أساس المامهم بالظروف العامة للجرائم (٣) ٠

وفى القضاء الشرعى ، كانت الشكوى أيضا من عدم وجود قضاة أكفاء ، فاستعانوا أساسا بالمصريين ، وأوصوا بالتعليم الدينى لتخريج رعيل من أبناء السودان فى هذا المجال فافتتحت مدرسة القضاء الشرعى عام ١٩٠٣ بالاشتراك مع ادارة المعارف فى كلية غوردون وكانت فترة الدراسة فيها أربع سنوات ، والتحق بها أبناء البيوت الكبيرة فى السودان ٠

وكانت الكلية فى السنتين الأوليين منها تدرس كل شئون القضاء والمواد العلمية الأخرى ، أما السنتان الثالثة والرابعة فكان يتخصص قسم من الطلبة فى القضاء بينما يتخصص القسم الآخر فى مواد التعليم ، وقد بدأ هذا الفرع بنمانية طلاب (٤) ، وكانت تقوم بامتحانهم فى العلوم الشرعية لجنة يعينها قاضى القضاة أو من ينوب عنه ، وعند تخرجهم كانوا يعينون عمالا قضائيين فى المحاكم يتمرنون على الأعمال القضائية لمدة ثلاث سنوات ، وعندما يثبتون كفاءتهم يصدر قاضى القضاة أمرا لقضاة المحاكم لندبهم للفصل فى القضايا ، والاعلامات الشرعية التى كانت من اختصاص قاضى المركز ، كتمرين لهم ، ثم يتدرجون بعد ذلك فى صاحب القضاء (٥) ٠

وفى المراحل الأولى من انشاء هذا النظام ، كان المستوى العام للقضاة السودانيين ضعيفا بسبب سرعة التخلص من القضاة المصريين واحلالهم محلهم ، تلك الفكرة التى سيطرت على الانجليز ، فقضوا بأن يعين فى مراكز بعض ذوى المعلومات الضحلة فى الشريعة الاسلامية لدرجة أن منهم من كانت مؤهلاته، أنه من بيت دين ، أو حفظ القرآن مع بعض المعلومات السطحية الأخرى (٦) ٠

---

(١) زكى مصطفى عبد المجيد : المرجع السابق ، ص ٦٤ ٠
(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ١٣٥ ٠
(٣) Palace, 1/3/63, Annual Report 1912. p. 19.
(٤) تقرير سنوى ١٩٠٤ (تقرير قاضى القضاة : محمد هارون) ٠
(٥) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ١١٩ ٠ ومن الأمثلة على ذلك محمد صالح الشنقيطى الذى بدأ عمله عاملا شرعيا فنائب مامور ثم عين قاضيا ، والد رويرى محمد عثمان كان مدرسا فنائب مأمور فقاضى ، وأحمد عباس الذى بدأ كاتبا بالمحكمة ثم قاضيا ٠٠ وغيرهم ، عبد الله حسين : المرجع نفسه ص ٢١٦ F.O. 407-198, Part XCV 1924. P. 171 and
(٦) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٨٨ ٠

ففى عام ١٩١٢ كانت المحاكم الشرعية تضم ١٢ قاضيا من قضاة المراكز ، ٢٢ من مساعدى القضاة ، كلهم من خريجى كلية غوردون (١) ٠

أما بالنسبة للمصريين فكانوا يعينون اما عن طريق المسابقات ، التى كان يعلن عنها فى الوقائع المصرية ، محددا فى الاعلان العدد المطلوب ، ومستوى المؤهل والمرتب وفترة التمرين (٢) أو عن طريق التعيين لشخص بالذات ، فكان يصدر أمر من الخديو بتعيينه وهذا كان مطبقا فى تعيين قاضى القضاة (٣) ٠ وكان هذا يجرى بناء على طلب حكومة السودان من نظارة الحقانية بحاجتها الى من يشغل هذا المنصب ، وكان يعتبر منقولا الى هذه الوظيفة وليس تعيينا جديدا (٤) فنصدر ارادة سنيه « من الخديوى تنشر فى الجريدة الرسمية » (٥) وقد ظل هذا المنصب قاصرا على المصريين الى فترة طويلة ، وذلك لأنه لصقت بهذا المنصب صفة دينية تجعله دائما مرتبطا بنظام المحاكم المصرية ، وأن اللوائح التى وضعت للقضاء الشرعى فى السودان ، كانت على غرار اللوائح الشرعية المصرية مما أوجب أن يكون شاغل هذا المنصب ملما دائما بتطور العمل فى المحاكم الشرعية المصرية ولا يتوافر هذا الشرط الا فيما يختار من بين قضاة تلك المحاكم (٦) ٠

أما الانجليز فكانوا يختارون ممن كانت لهم خبرة بالأعمال القضائية فى المستعمرات كالهند للتشابه بينهما فى القوانين الجنائية ، كما أن الوظائف الادارية التى كانوا يشغلونها فى السودان لها حق الاشتراك فى هذا المرفق كالحاكم العام والمفتشون الذين كانوا قضاة بحكم مناصبهم على أن يجتازوا امتحانا يعقد لهم بعد فترة تدريب (٧) ٠

وكان القضاة ثلاث درجات : الدرجة الثالثة وهم المآمير ونوابهم أو من يعينهم الحاكم العام من الأعيان ، وهؤلاء كانت تقف أحكامهم عند حد الأحكام بالغرامة حتى خمسين قرشا وبالحبس سبعة أيام ٠

الدرجة الثانية : كمساعد المفتش أو من يصدر قرار بتعيينه كذلك

---

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩١ ٠
(٢) الوقائع المصرية أول يناير ١٩٠٨ ٠
(٣) القلعة محافظ عابدين السودان (ديوان خديو تركى قلمى وثيقة ١ ، ٢) ٠
(٤) القلعة محافظ عابدين السودان (ديوان خديوى تركى قلمى عدد ـ مذكرة من نظارة الحقانية لمجلس الوزراء ٠
(٥) الوقائع المصرية ١٠ اغسطس ١٩٠٨ ٠
(٦) القلعة مجلس الوزراء السودان مجموعة ـ سودان مذكرة رئاسة مجلس الوزراء هيئة المستشارين بتاريخ ١٦ يولية ١٩٤٦ بعنوان قاضي قضاة السودان ؛
(٧) تقرير سنوي ١٩٠٣ ص ١٣٧ ؛

وأحكامهم كانت فى حدود عشرين جنيها غرامة والحبس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر ٠

الدرجة الأولى : وتشمل المفتشين والسكرتير القضائى ومن يصـدر قرار بتعيينهم على هذا المستوى من الحاكم العام ، وهؤلاء كانت أحكامهم تصل الى المؤبد والاعدام (١) ٠

أما من ناحية المرتبات فقد كان الانجليز أعلى مرتبا ، وكان يشترط على ذلك فى العقد أو فى قرار التعيين (٢) ، أما المصريين فكانوا خريجى الحقوق الخديوية يعينون براتب شهرى بين ٢٠ ، ٣٠ جنيها شهريا (٣) ٠

أما القضاة الشرعيون فكانت رواتبهم ضئيلة ـ لدرجة أن بونهام كارتر اشتكى من ذلك الى الحاكم العام (٤) ـ مما كان يدفعهم الى قبول الهدايا فكان لذلك أثره فى سير أعملهم (٥) وبلغ راتب المفتش فى بداية عمله عشر جنيهات ومفتش المحاكم الشرعية ستة جنيهات (٦) ٠

المصلحة الماليـة

عندما بدأت الادارة الثنائية فى السودان كانت المالية فيه تعانى عجزا بلغ فى عام ١٩٠٠ مبلغ ١٧٠ر٠٠٠ جنيها مصريا فتحملته مصر ، بل وظلت تتحمله حتى عام ١٩١٣ (٧) ، وبلغ فى مجموعه طيلة هذه السنوات ٥ر٣٥٣ر٢١٥ جنيها مصريا ، كما دفعت مصر للسودان قروضا أخرى بلغت حتى عام ١٩١٣ ٥ر٥٨٤ر٥٢٥ جنيها مصريا أى فى مجموعها ـ قروضا ودعما ـ بلغت خلال هذه الفترة ما يربو على عشرة ملايين جنيها (٨) ٠

هذا بخلاف نفقات الجيش المصرى الذى كان موجودا فى السودان آنذاك ومرتبات الموظفين البريطانيين والمصريين من العسكريين ، التى كانت تدفع من

---

(١) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٢١٦ ، القلعة محفظة ٤٦ مجلس الوزراء سودان مجموعة ـ السودان مذكرة بشأن سلطات القضاء والبوليس ١٩٠٤ ٠

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 130.

(٣) الوقائع أول يناير ١٩٠٨ ٠

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 131.

(٥) Peel, S. : OP. Cit., p. 203.

(٦) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ص ٦٩ ٠

(٧) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٦ ٠

(٨) مضبطة مجلس النواب : جلسة ١٨ يونيه ١٩٢٤ ، ص ٦١٥ ، حديث عبد الرحمن الرافعى ٠

ميزانية وزارة الحربية المصرية (١) مما كان عبئا على مالية مصر ، واعترف كرومر نفسه به (٢) ٠

ولما لم تكن مصر قادرة على الاستمرار فى الدفع نظرا لظروفها المالية الصعبة آنذاك بالاضافة الى عدم تمكنيا من احكام قبضة الاشراف المالى الذى كان مفروضا لنا فى السودان ، توقفت عن الدفع فى عام ١٩١٣ وسكتت انجلترا تجنبا للأصوات التى ارتفعت فيها تطالب بالمشاركة فى حكم السودان ، على اعتبار أن الجانب المصرى تحمل الغرم ولم يشارك فى الغنم ، ولجأت من ناحية أخرى الى تعويض هذا الدعم من مصر بأسلوب آخر ، هو تحميل مصر رسوم الجمارك على بضائعها من السودان . وهو ما لم يحدث من قبل ، حيث بلغت قيمة هذه الرسوم ٢٥٠ ألف جنيه مصرى فى السنة (٣) ٠

من خلال كل هذا اختصت مصر من ادارة السودان بالاشراف المالى تفتيشا ومراجعة كما كان من حقها أن تراجع الميزانية السنوية للسودان لاعتمادها ، فضلا عن ضرورة الحصول على موافقة اللجنة المالية بمجلس النظار على أى تغيير فى بنودها . أو أى اضافة اليها (٤) ٠ وكان الحاكم العام ملزما بعد ذلك بما يرد فى الميزانية بعد التصديق عليها من الحكومة المصرية والموظف الذى كان يباشر الشئون المالية . وهو المستشار المالى الإنجليزى للحكومة المصرية (٥) ٠

وتكون هيكل هذه المصلحة من السكرتير المالى رئيسا ، وعمل معه جهاز مكتبه بكل اختصاصاته (٦) ٠

وكان على كل مصلحة أن تخضع لتفتيشه ماليا عليها ، فكان «باشكاتب» كل منها عليه ـ بجانب أعماله الادارية ـ عبء العمل المالى أيضا : من توزيع الميزانية . الى جمع ما يخص المالية من أموال ، ومراقبة الدفاتر المالية مع الكتبة المختصين فى وحدات مصلحته المتناثرة على طول البلاد وعرضها ، حيث كانت الدفاتر التى اختصت بالأعمال المالية تصدر من جهاز السكرتير المالى ٠

وبذلك فان خزينة كل مصلحة كانت تعتبر تحت اشراف السكرتير المالى من خلال مفتشيه المتنقلين بين كل وحدة ، وكان لهم مركز تفتيش مالى فى كل مديرية (٧) ٠

---

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٦ ٠

(٢) Sanderson, G.N. : England and The Upper Nile, 1883 - 1899. Edinburgh 1955. p. 15.

(٣) مضبطة مجلس النواب : جلسة ١٨ يونية ١٩٢٤ ، ص ٦١٦ ٠

Percy, F.M. : The Finance of Egypt and the Sudan, p. 112.

(٤) Percy, : F.M. : The Finance of Egypt and The Sudan, p. 114

(٥) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان . ص ١٢٥ ٠

(٦) راجع السكرتير المالى فى فصل الادارة المركزية ٠

(٧) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, P. 116.

والنشاط الأساسي للمصلحة المالية كان يتجلى فى جمع الضرائب والعوايد ، وهذا ما سنتناوله عند الحديث عن « الضرائب » ٠

مصادر مالية السودان :

١ ـ دخل المصالح التى كانت تغل دخلا ٠
٢ ـ الدعم الذى كانت تتحمله مصر ٠
٣ ـ القروض التى كانت تمنحها مصر للسودان ٠
٤ ـ قروض للاستثمار وتنمية السودان ٠
٥ ـ التجـارة الخارجية ٠
٦ ـ الضرائب ٠

وتوضيح ذلك كالآتى :

١ ـ دخل المصالح التى كانت تغل دخلا : كالمواصلات والجمارك والأشغال العامة رسوم القضايا من مصلحة السكرتير القضائى ، والضرائب ، الا أنها لم تكن تكفى للصرف ٠

٢ ـ الدعم الذى كانت تتحمله مصر ـ فرقا بين الدخل والمنصرف ـ حتى عام ١٩١٣ ٠

٣ ـ قروض كانت تمنحها مصر للسودان بفائدة ٣٪ ، طبقا لتصريح ناظر المالية المصرى أمام مجلس الشورى استجابة للرغبة التى أبداها المجلس بجلسة ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ ، من وجوب أن يدفع السودان لمصر فوائد على دينها تعادل الفائدة التى تدفعها مصر لدائنيها ٠

٤ ـ أما القروض التى تمنحها للاستثمار وتنمية السودان كانت بفائدة أيضا اقترضتها له مصر ثم انجلترا بعد ذلك ٠

٥ ـ دخل التجارة والاستيراد ٠

ولقد كان التمويل هو أول مشكلات مشروعات التنمية فى السودان فى حين لم يكن السودان يتحمل أية زيادة في الضرائب ، فكان المنفذ من هذا هو « القرض » وهذا ما ارتفعت الأصوات من أجله فى مجلس الشورى محتجة على ذلك بسبب عدم قدرة مصر على تحمل كل هذا العبء ، ولذلك كان الانجليز يطلبون أن يستدين من الخارج مما كان مرفوضا كذلك من مجلس الشورى حتى لا يقع فى الاستدانة كما وقعت مصر ، خاصة وأن أموال مصر قد أسهمت فى أساسيات تنمية السودان الخطوط الحديدية وبناء البواخر ومد خطوط

التليفونات والتلغرافات ، وانشاء ميناء بور سودان وغير ذلك من المشروعات الكبرى هناك (١) .

وأمام توقف مصر عن دفع الدعم للسودان فى عام ١٩١٣ ، لجأت انجلترا الى اقراضه من أجل استمرار تنمية مشروعات رى الجزيرة وزراعة القطن فيها وما تبعه من مد خطوط حديدية ، وذلك بفائدة قدرها ٥ر٣٪ طمعا فى القطن ، ذلك الذى أصبح آنذاك على رأس قائمة التجارة العالمية (٢) ، وصــدر بشأنه قانون القرض السودانى المضمون عام ١٩١٣ وتكرر أعوام ١٩١٥ ، ١٩١٩ ، ١٩٢٤ (٣) . ومقابل هذا أعطيت الشركات امتيازات فى أراضى السودان لآلاف الأفدنة يزرعونها لقاء ايجار رمزى ولمدد طويلة بلغت ثمانين عاما بل واستغلال الزراع بأجور زهيدة (٤) .

كما لجأت حكومة الســودان الى الاتجــار ، فى محاولة لتغطية المصروفات المتزايدة نتيجة استقرار السكان وزيادة عددهم ، وما تبعة من زيادة استيرادهم .

٦ — **الضرائب** وكانت أهم مورد للمالية ، كما أنها هى الصورة المباشرة لاشراف الادارة على الموارد المالية ، أو هى مظهر الادارة فى الناحية المالية ، وكان لمصلحة المالية مندوب فى كل مصلحة ، يتولى جمع الرسوم أو الغرامات وتوصيلها الى الخزينة العامة ، ولقد شعر السودانى بفارق بين الأساليب القاسية فى جمع الضرائب أيام الدراويش (٥) وبين جمعها فى ظل نظام الادارة الجديدة عندما أحس بأنه يتلقى خدمات لقــاء ما يدفعه ، تمثلت فى الدفاع والتعليم والأمن والمواصلات من سكة حديد وتليفونات وتلغرافات وان الواجب عليه دفعه لقاء هذا مضبوط فى نسب معينة تختلف باختلاف الوعاء الضريبى ارضا كان أم حرفة أم تجارة .

كما كانت هناك ضرائب مباشرة ، وضرائب غير مباشرة ، فالمباشرة كانت على الأشــخاص والضروريات أما غير المبـــاشرة فكانت على الكماليات والمواد الأولية (٦) .

وبالنسبة للضرائب على الأشخاص فقد صدر قانون الجزية عام ١٩٠١ على كل القبائل الرحل داخل حدود السودان (مادة ١) وأعطى كل مدير حق تقرير الجزية سنويا على كل قبيلة داخل مديريته له أن يبين تاريخ دفعها (مادة ٣)

---

(١) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 27.

(٢) Parl. Deb. Vol. L II, Aprli 23rd 1913.

(٣) القلعة : مجلس الوزراء سودان ، محفظة ٤٨ مجموعة ٤٠٤ سودان .

(٤) Min Proc., 143th meeting, April 9th 1920. p. 47.

(٥) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 100.

(٦) Macmichael, H. : The Sudan. P. 80.

وطرح مسئولية جمعها على شيخ القبيلة عن طريق تقسيمها على أفرادها حسب استطاعتهم (المادة ٤) (١) ٠

وكانت انواع الضرائب :

١ ــ ضريبة الأرض (العشور) وكانت تجبى بنسبة العشر على ما كانت تغله الأرض ، اما دفعة واحدة فى زمن المحصول ، أو مقسطة اذا لم يتيسر للفلاح دفعها مرة واحدة ، وكانت تدخل فى تقديرها عوامل : المساحة ، وأسلوب الري ، بالاضـــافة الى مبلغ كان يحدد نقدا على المســـاحة المنزرعة وهو ما بين ١٠ ــ ٦٠ قرشا عن كل فدان يروى ريا نيليا ، وتقل النسبة على الارض التى تروى بالمطر (٢) ، وقد استلزم هذا تعاون رجال مصلحة المساحة وادارة الأراضى فى مصلحة السكرتير القضائى والبوليس ، فى انجاز هذا العمل مع مندوب مصلحة المالية وهو (الصراف) الذى كان يقيد فى دفتر من ثلاث صور (احداهما فى مكتب السكرتير المالى والثانية فى مكتب مفتش المالية بالمديرية والثالثة معه ليجمع بمقتضاها الضرائب) وكم لاقوا فى سبيل هذا من عنت وجهد بسبب سوء الموصلات وبعد المسافات وعدم تعود السودانيين على ذلك من قبل ، خاصة فى المنـــاطق النائية (٣) ، فكانت تصرف لهم لقاء هذا مكافآت بدأت منذ عام ١٩٠٥ أدرجت فى الميزانية تحت بند « مكافأة على جباية الضرائب » وأدرج لها اعتماد فى ذلك العام قدرة ٦٣٥٠ جنيه (٤) ٠

وفى شـــمال السودان وسنار كانت ضريبة الأرض ذات ثلاثة شرائح : ضرائب الماشية ، العشور وضريبة الأرض ٠

وكانت العشور تقدر على المحاصيل المطرية ، وضريبة الأرض كانت تحصل بنسبة ٥٪ على غلة الأرض التى يرويها النيل ، أما ضرائب الماشية فكانت خمسة قروش على كل رأس من الماشية قرش واحد عن خروف ، ½ قرش عن كل عنز ، وذلك فى مقابل تهيئة ظروف الرعى والعناية البيطرية بالحيوانات ، ونشر مظلة الأمن على حياة الفلاحين (٥) ٠

٢ ــ ضريبة البلح : قدرت كل نخلة مثمرة بقرشين فى العام وتقل كلما قل ثمرها ٠

٣ ــ ضريبة الحيوانات : فرضت على الجمال والبغال والأغنام والخيول والأبقـــار ٠

---

(١) الغازيتة السودانية : أول اغسطس ١٩٠١ ٠

(٢) Percy, F. M. : The Sudan in evolution, p. 94.

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ ٠

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ ، ص ٢٦٩ ٠

(٥) Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 68.

وكان شيوخ القبيلة يتعاونون فى تحذير الرعاة من اخفاء ما لديهم من قطعان . كما كانوا يعدون كشوفا (جرايد) بما هو تحت اشرافهم من حيوانات يعرضونها على اللجان عند مرورها ، وذلك بمعاونة الخفراء (١) ٠

٤ ـ ضريبة الطرق : وكانت تفرض على المنتفعين بالطرق مقابل تعبيدها والاشراف على تأمين السير فيها وحفر الآبار على طولها (٢) ٠

٥ ـ عوايد المنازل : ووضعت أول لائحة لها فى عام ١٨٩٩ ، وعدلت فى عام ١٩٠٤ ثم فى عام ١٩٠٥ ، الى أن ظهر قانون العوايد رقم ٥ سنة ١٩١٨ يفرض الضريبة على المنازل التى تقع فى المدن بنسبة ١/١٢ من ايرادها السنوى يدفعها المالك . باستثناء المبانى العامة . والدينية والعقارات التى يقل ايرادها السنوى عن خمسة جنيهات مصرية ، بشرط ألا تكون محال عامة أو مصانع(٣) ٠

وكانت هناك لجان تشكل لتقدير هذه العوايد بأن كان يختار مدير المديرية ١٢ فردا ممن يخضعون للضريبة ويعلن أسماءهم فينتخب منهم ثلاثة بالاضافة الى ثلاثة موظفين يعينهم المدير . وتقوم هذه اللجنة بتقدير العوايد ، ويعلنها المدير فى يوم ٣١ ديسمبر من كل عام فى شكل قوائم تنشرها الغازيتة وتعلق فى الأماكن العامة ، وكان يمكن استئناف التقدير أمام المدير أو أمام المحكمة العليا فى خلال شهر واحد من اعلان التقدير (٤) ٠

٦ ـ ضريبة القوارب بواقع قرشين عن كل قارب حمولة أردب من الغلال٠

٧ ـ الجزية على البدو ـ وقد سبقت الاشارة اليها ٠

٨ ـ ضريبة على التجارة : وكانت تقدر من خلال مجلس الضرائب « فكان على كل مدير أن يقسم مديريته الى مناطق ، لكل منطقة مجلس لتقدير الضرائب على التجار ، يتكون من مفتش المالية وموظف حكومى واثنين من التجار المحليين كمستشارين٠

وكان المجلس يجتمع سنويا ليناقش اقرارات الربح لكل تاجر وان كانت المشكلة التى عانى منها المجلس بالنسبة للتجار هو عدم امساكهم دفاتر ٠

٩ ـ هذا فضلا عن التمغة وهى طوابع كان يحملها كل طلب يقدم للالتماس أمام المكاتب الحكومية (٥) الا أنه ظهر التجاوب مع الحكومة فى دفع التجار للضرائب كما يتضح ذلك من مجموع المتحصلات فيما بين عامى ١٩١٣ ،

(١) Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 71.

(٢) Percy F.M. : The Sudan in evolution P. 95.

(٣) The Lows of the Sudan Vol, I 1926, p. 436.

(٤) Ibid. P. 438.

(٥) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. pp. 97, 98.

١٩٢٠ فبلغت جملة الضرائب فى عام ١٩١٣ (٧٩٠٦ جنيها) وبلغت فى عام ١٩٢٠ (٤٠٧٠٠ جنيها) ٠

وهذا يشير من ناحية أخرى الى مدى الرخاء بين فئات التجار وبين الشعب لذى أقبل على الشراء (١) ٠

وقد كانت تتخذ اجراءات قانونية ضد المتهربين من الضرائب أو المبددين للأموال المحجوز عليها أو المتأخرين عن الدفع وذلك عن طريق المحاكم ، بتوقيع لحجز على أملاكهم وأرضهم وبيوتهم أو ملابسهم ان اقتضى الأمر ، ولكن أثناء لتقاضى كان يمكن للمدين أن يقوم بتقديم ما يثبت عدم قدرته على الدفع ، أو حدوث حريق ، أو كارثة فى زراعة فيحكم ببراءته (٢) كما كان يصدر عفو عن بعض مناطق أو تخفيض عام للضرائب عندما ينخفض النيل (٣) ٠

الا أنه كانت هناك استثناءات فى الضرائب كاعفاء بعض أبناء السيد المكى من الضرائب طول حياتهم اكراما لأبيهم وتعاونه مع الحكومة ، كما أعفى نظار قبائل الكواهلة ، ودار حامد والكبابيش والهواوير وعمدة شتيلا من ضرائب لحيوانات نظرا لتعيينهم فى مناصبهم عام ١٩٢٢ ، وقد أصبح هذا الاعفاء مبدأ أعفى به كل النظار والعمد نظير عملهم (٤) ٠

النقد فى السودان :

بعد فتح السودان كان أهم أعمال الحكومة ادخال نظام النقد المصرى ، وكان النقد السائد فى مصر وقتئذ هو الجنيه الذهب البريطانى والتركى (المجيدى) ثم أضيفت اليها بعد ذلك أوراق النقد الصادرة عن البنك الأهلى المصرى ٠

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى حدثت تغييرات كثيرة ، ففى ٤ أغسطس ١٩١٤ أعلنت صلاحية التعامل بأوراق النقد التى يصدرها البنك الأهلى المصرى، وفى أوائل عام ١٩١٦ تبعا لأزمة سك العملة الفضية المصرية تلبية للحاجة الماسة السريعة نتيجة احتياجات الجيش البريطانى ، أصبح التعامل بشلنات الملك جورج الخامس تعاملا قانونيا وكذلك التعامل بالعملتين البريطانية والاسترالية ، وأصبح الشلن يساوى ٥ قروش مصرية (٥) ٠

---

(١) Annual report 1920 : p. 115.

(٢) Cromer, Earl of : Op. Cit., p. 551.

(٣) Annual report 1913 : p. 63.

(٤) Min. Proc., 166th meeting Jan. 4th 1922, p. 168.

(٥) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, P. 303.

وفي سبتمبر ١٩١٨ أصدر الحاكم العام في مجلسه منشورا باعتبار أوراق بنكنوت البنك الأهلى المصرى نقدا رسميا فى السودان (١) .

مصلحة الجمارك

أنشئت مصلحة الجمارك فى السودان عام ١٩٠٤ بميزانية مستقلة ، وكانت قبل ذلك موزعة على ميزانيات مديريات الحدود ، ومنذ ذلك العام ، أصبحت تحت ادارة « مدير الجمارك » .

وكانت الدوافع لانشائها فى شكلها المستقل :

أولا ـ اتساع نطاق التجارة على حدود السودان ، وضرورة انشاء ادارة مركزية تضم موظفين ذوى خبرة ، للنظر فى أمور جمع رسوم على التجارة الاجنبية مع تسهيل سبل التجارة (٢) .

ثانيا ـ مد الخطوط الحديدية حتى البحر الأحمر ، وانشاء مدينة وميناء « بور سودان » وزيادة حجم التجارة الأجنبية الواردة . وكذلك حجم التجارة المقابلة لها من صادرات السودان .

وبدأت الفكرة تدخل حيز التنفيذ فى عام ١٩٠٥ ، بارسال كابتن هيز سدلر Hays Sedler الى مصر للتدريب على أعمال الجمارك فى مصلحة الجمارك بالاسكندرية وظل فى تدريب طيلة عام ١٩٠٥ تحت اشراف « شيتى بك » مدير الجمارك المصرية آنذاك وفى نفس ذلك العام قامت حكومة السودان بفتح ادارتها الفرعية فى سواكن وحلفا وكذلك نقطا جمركية على الحدود بين السودان وكل من اريتريا والكونغو وأوغندا ، أما الحبشة فكانت على الحدود وبينها وبين السودان نقطتان .

ومنذ عام ١٩٠٦ أخذت مصلحة الجمارك شكلها الجديد ، بأن أصبحت ادارة مركزية فى الخرطوم على رأسها مدير الجمارك برتبة قومندان الجمارك ، وكان أول من شغل هذا المنصب هو كابتن هيز سدلر ، ومعه مفتش للجمارك ينوب عنه فى التفتيش على الفروع ، وكان أول فرع متقدم فى هذه المصلحة فى سواكن ثم بور سودان ، وبعد ذلك دخل التطور الى بقية النقط الجمركية الأخرى (٣) .

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ، محفظة ١ مجموعة ٤٠٥ .
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٤ ص ١٣٢ .
(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٦٨ .

وقام بالعمل في كل فرع من الفروع في هذه المصلحة ضابط ومعه طاقم من رجال البوليس وكاتب حسبات وأمين للمخازن(١) ، ولقد أقر قانون البوليس الذى صدر فى عام ١٩٠٨ سلطة رجال الجمارك مع تعيينهم فقط من حيث الرتب المسميات للبوليس (٢) ولكن من حيث المرتبات فكانت المصلحة تتولاها ٠

الا أنه فى عام ١٩٠٧ نقل مركز رئاسة هذه المصلحة الى بور سودان حيث أنشىء فيها مركز للاحصاء ، ليكون مرآة للعمل المقارن بالسنوات الأخرى وكذلك بين الصادرات والواردات ، وأصدر مدير المصلحة فى تلك السنة بيانات ضمتها تقريره السنوى حول هذه المقارنات ، كأن بين كيف زادت قيمة الواردات ٣٣٧١٥٤ جنيها مصريا فأصبحت فى عام ١٩٠٧ (١٢١٤٨٥٩ جنيها مصريا) بعد أن كانت (٨٧٧ر٧٠٥ جنيها مصريا) فى ١٩٠٦ ، وبين كذلك كيف زادت قيمة الصادرات من محاصيل السودان ١٥٩٧٧٩ جنيها مصريا سنة ١٩٠٧ بعد أن كانت فى عام ١٩٠٦ تبلغ ١٩٧٩٥٠ جنيها مصريا ، كما أظهرت دراساته الاحصائية بيانات مفيدة عن نوعيات الواردات والصادرات ، منذ عام ١٨٩٩ من الصمغ وريش النعام والسن وهى أمور أعانت المخطط والمشرع فى المجالات الجمركية فيما بعد (٣) ٠

أما عن سير العمل فى هذه المصلحة فكانت تصدر به القوانين تباعا ٠ ابتداء من قانون الجمارك عام ١٩٠٤ ، ثم القوانين الخاصة بفرض الرسوم وتحديد السلع التى تفرض عليها كقانون الرسوم الجمركية على المشروبات الروحية ١٩٠٦ الذى ضمها فى جدول مع بيان نسب الرسوم الواجب تحصيلها على كل مشروب (٤) ٠

وقد شكلت الجمارك منذ بدايتها مصدرا هاما من مصادر ايرادات حكومة السودان فمنذ بداية عملها فى ١٩٠٥ كانت نسبة ما أسهمت به فى الايراد العام ٣٠ ٪ فبلغ دخلها بالجنيه المصرى فى تلك السنة ٨٠ر٠٠٠ جنيها مصريا من مجموع الايراد العام البالغ ٣٠٠ر٠٠٠ (٥) **وزادت حصيلتها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى فكانت كالآتى :**

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٦٦ ٠

(٢) المادتين ٢ ، ٤ من قانون البوليس ١٩٠٨ ٠

(٣) القلمة : مجلس الوزراء محفظة ٢٤ سودان مجموعة ٣٩ ٠

(٤) مجموعة قوانين السودان الصادرة ١٩٠٦ ٠

(٥) همام تمام همام : المرجع السابق ص ٤٦ ، مكى شبيكة : السودان عبر القرون ص ٤٨٥ ٠

١٩١٦	٢٣٣ر٣٤٣
١٩١٧	٢٢٠ر٢٣٦
١٩١٨	٢٤٩ر٠٩٥
١٩١٩	٣٢٨ر٠٧٩
١٩٢٠	٤٩٢ر٥٠٠ (١)

ولقد أثارت هذه المصلحة مشكلات بشأن العلاقات المصرية السودانية آنذاك عندما ارادوا ان يجعلوا رسوما على البضائع المصرية الصادرة أو الواردة من مصر الى السودان وفرض ضريبة بنسبة ١٠ ٪ على الماشية المصدرة الى مصر اى أرادوا معاملة مصر كبلد أجنبي عن السودان ، الا أن كرومر قد تصدى لهذا الرأى . على أساس مراعاة شعور المصريين المشتركين في ادارة السودان (٢) . لا أن هذا النزاع بدأ بنورة في عام ١٩٠٥ على أساس أن السلع الواردة للسودان من أوروبا عن طريق مصر كانت مصر تحصل عليها رسوما جمركية ويؤخذ عنها ما سمى (رجعه) ، أى تصريح بأنه اذا أرسلت الى السودان لا تحصل عنها رسوم أخرى (٣) ، وعليه ضمن مدير الجمارك في السودان تقريره السنوى جدولا بمطالبة مصر برسوم الجمارك التى حصلتها مصر وقدرها بمبلغ ٩٣٤٢٠ جنيه بعد ترك نسبة ٣ ٪ نفقات ادارية لمصر نظير التحصيل .

ثم ما لبث الأمر أن أصبح سائرا وأعلنت مصر بدفع الرسوم حتى على صادراتها ووارداتها للسودان كدولة أجنبية (٤) وعين اثنان من الموظفين في حلفا لفحص البضائع التى تدخل للسودان من مصر ، فاذا أوجدوا فيها بضائع واردة من أوربا ولو مرت عليها فترة طويلة يحصلان عنها رسوما لحكومة السودان . ولذلك دفعت مصر لجمارك السودان عام ١٩٢٣ ربع مليون من الجنيهات وبقى عليها من الحساب ١١٦٠٠ جنيها مصريا ، ولقد تناول البرلمان المصرى هذا الموضوع موضحا أن الاتفاقية بين مصر والدول الأوروبية تنص على ألا يكون هناك جمرك بينهما (٥) وانتهوا الى أن البضائع التى تعبر مصر الى السودان (ترانسيت) وتكون واردة باسم السودان تدفع رسومها للسودان .

والبضائع التى ترد لمصر ثم ترسل الى السودان يحصل عليها رسم قدره ٥ر٣ ٪ أما البضائع المصرية التى ترسل من مصر للسودان فلا يحصل عليها شىء (٦) .

---

(١) Annual report 1920 : p. 115.

(٢) همام تمام همام : المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٣) مضابط مجلس النواب ١٨ يونية ١٩٢٤ ص ٦١٥ .

(٤) الأهرام ٢٥ مارس ١٩٢٤ .

(٥) مضبطة مجلس النواب : ١٨ يونية ١٩٢٤ .

(٦) مضبطة مجلس النواب : ١٠ يونية ١٩٢٤ .

وهكذا ظهرت هذه المعاملة كخطوة جديدة من خطوات مخطط انجلترا لفصل السودان عن مصر عن طريق معاملة مصر كجزء غريب عن السودان لأن النزاع ظل قائما بعد ذلك .

وفى ختام الحديث عن مصلحة الجمارك تجدر الاشارة الى الفائدة الاجتماعية التى عادت على البلاد منها كهجرة الأيدى العاملة الى الموانى للعمل فى بناء وتشييد الأرصفة وظهور الحملات التجارية وبنائها وبناء مساكن العاملين فراجت الحالة المادية ، فضلا عن احتكاكهم الثقافى بالتجار العابرين بها ومن ثم تغيرت أحوال الشعب فى بور سودان وسواكن بشكل ملحوظ (١) .

مصلحة الحربية

قامت هذه المصلحة على أساس وجود الجيش المصرى أولا ، وقد جعل الانجليز حكم السودان وقيادة الجيش وظيفة واحدة ، الا أنهم جعلوا نصب أعينهم منذ اللحظات الأولى ألا يكون هناك جيش مصرى بحت فى السودان ، بعد أن نفذوا به مشروعهم فى استعادة السودان واحتفظوا بجزء منه بعيدا عن أرضه وشعبه فى مصر ، فيكون بعيدا عن الادارة الأم ، ضمان ألا يتكرر ما حدث أيام عرابى ، وبهذا تسيطر عليه القيادة البريطانية ، وتستخدمه لصالحها ولذلك ما لبث أن تحول على أيديهم من جيش محارب الى قوة بوليسية لمجرد جنوده وضباطه من الذخيرة ، ومن الأسلحة الثقيلة ، مما أدى الى تمردهم فى يناير عام ١٩٠٠ ، وشكلت فى شكل وحدات صغيرة انتشرت فى أنحاء السودان ، يفصل بين كل وحدة وأخرى مئات الأميال حتى لا يتكرر هذا التمرد (٢) وكانت هذه الوحدات فى حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم وسنار وكسلا وسواكن وكردفان .

واستمر التدرج بعد ذلك فى انقاص عدد الوحدات المصرية وانشاء الوحدات السودانية البديلة لتكون نواة جيش سودانى تستخدمه الادارة البريطانية فى السودان (٣) .

الهيكل التنظيمى للمصلحة :

ضمت المصلحة فى داخلها عددا من الوظائف كانت حتى عام ١٩٠٢ على النحو التالى :

---

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٩ .
(٢) طارق البشرى : المرجع السابق ص ٨٧ .
(٣) نعوم شقير : المرجع السابق ص ١٦٦ .

الادارة ـ السكرتير المالى للمصلحة ـ مساعد السكرتير المالى للمصلحة ـ حكيمباشى الجيش ـ أقدم أطباء الجيش ـ حكيمباشى بيطرى الجيش ـ مدير الأشغال والمهمات ـ مدير التعيينات ـ ناظر المدرسة الحربية ـ قومندان المدرسة الحربية ـ مدير القرعة العسكرية ـ رئيس المجلس العسكرى المستديم ٠

الرتبة : السردار ـ ياوران ـ كاتم أسرار الحربية ـ ادجو تانت جنرال (أركان حرب) ـ مساعد ادجو تانت جنرال ـ نواب مساعد ادجو تانت جنرال ٠

الأورطة : قومندان السوارى ـ قومندان ومدير الطوبجية ـ قومندان الهجانة ـ قومندان الأورطة الأولى ـ قومندان الأورطة الثانية ـ قومندان الأورطة الثالثة ـ قومندان الأورطة الرابعة ـ قومندان الأورطة الخامسة ـ قومندان الأورطة السادسة ـ قومندان الأورطة السابعة ـ قومندان الأورطة الثامنة ـ قومندان الأورطة التاسعة ـ قومندان الأورطة العاشرة ـ قومندان الأورطة الحادية عشرة ـ قومندان الأورطة الثانية عشرة ـ قومندان الأورطة الثالثة عشرة ـ قومندان الأورطة الرابعة عشرة ـ قومندان الأورطة الخامسة عشرة ٠

ومن الملاحظ أن المراكز الهامة فى القيادات والادارات شغلها الانجليز ، والوظائف المعاونة شغلها السوريون واللبنانيون ، وما بقى ـ مما لا خوف منه ـ تركوه للمصريين على أن يكونوا تحت أشراف الانجليز ٠

ولقد كان التعيين في وظائف الادارة والجيش بالنسبة للانجليز عن طريق التحويل من الجيش المصرى ، أو بعقود خاصة ، أما بالنسبة للمصريين ، فكانت الوظائف الادارية يعلن عنها فى الجريدة الرسمية وتجرى للمتقدمين امتحانات خاصة ، أما العسكريين فكان عن طريق التحويل من الجيش المصرى (١) ٠

وعن الترقيات فكانت تعرضها القيادة البريطانية ، ويوافق عليها الخديو وتصدر فى الغازيتة العسكرية ، وتنشر فى الوقائع المصرية ، وذلك باعتبار أن مصر تتحمل مصروفات الجيش فى السودان ، وأن هذه الترقيات تدخل ضمن المصروفات (٢) ٠

التجنيد فى السودان :

لم يكن السودانيون يقبلون على الانخراط فى الجندية ، وكانت الجندية بالنسبة لهم عملية مخيفة ، فأحيانا كانوا يلجأون الى تشويه أجسامهم وأحيانا أخرى يهربون الى الجبال والبلاد المجاورة (٣) ٠

---

(١) الوقائع المصرية أول مارس ١٩٠٢ ، أول أبريل ١٩٠٣ ٠

(٢) الوقائع المصرية أول أبريل ١٩٠٠ ، ٢٨ سبتمبر ١٩٠٣ ٠

(٣) Feacy, F.M. : The Sudan in evolution p. 142

وأمام حاجة الادارة الى أبناء ليسدوا الفراغ الذى كان يحدثه ابعاد الجنود المصريين كانوا يلجأون الى الاعلانات التى تحمل الاغراءات للسودانيين ليقبلوا على هذا السلك ، كأن يعلن عن صرف مكافأة قدرها قرش لكل صف ضابط أو عسكرى يحضر مستجدا من أبناء السودان (١) ·

وكان أبناء قبيلة الشايقية هم أكثر السودانيين اقبالا على الجنـدية ، ليس فقط أيام الحكم الثنائى بل منذ أيام الحكم المصرى من قبل (٢) ·

الا أنهم وان كانوا لا يقبلون على الجندية لكنهم تقدموا للمدرسة الحربية ، وهذا نتيجـة أنهم رأوا كيف كان الفرق فى التعامل بين الجنـدى والضباط فتأسست فى السودان المدرسة الحربية فى مستهل عام ١٩٠٤ لتخريج الضباط السودانيين ، وكانوا قد تنبهوا الى فكرة انشائها بعد ثورة ١٩٠٠ وكان الهدف هو تشكيل أورط سودانية تحل محل المصريين كما ساعوا أنها كانت دلالة على معاونة الانجليز للسودانيين لكسر احتكار المصريين للوظائف (٣) ·

الا أنه ما لبث أن ألغى قصر التعيين على خريجى مدرسة الخرطوم العسكرية، وأصبح تعيين الضباط من المجندين أيضا ممن رأت الادارة البريطانية فيهم الولاء لهم ، واعترف جيمس كرى نفسه بأن هذا النظام ردة الى الوراء ، وكان الأجدر أن تبقى هذه المدرسة (٤) وظهرت بعد ذلك قوة الدفاع السودانية التى سبق الحديث عنها ·

أما بالنسبة للجنوب فقد شكلت لجنة فى بحر الغزال فى يونية ١٩٠٤ لجلب الجنود للأورطة السودانية ، واتخذت لها مركزين فى رمبك وواو (٥) ·

مصلحة مكافحة الرق

مشكلة تجارة الرقيق فى السودان جذبت أنظار وجهود الأوربيين عموما والانجليز على وجه الخصوص (٦) ونشطت تجارة الرقيق فى الجنوب والشرق، حيث غارات الأحباش وتسرب السلاح (٧) ·

---

(١) الأهرام ٢٧ أبريل ١٩٢٣ ·

(٢) انكولز : الشايقية ، وصف لقبائل الشايقية وتاريخ دنقله تعريب عبد المجيد عابدين ص ٤٣ ·

(٣) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 42.

(٤) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٥٨٠ ·

تقرير سنوى ١٩٠٤ : تقرير مديرية بحر الغزال ص ١ ·

Wingate, R. : Wingate in the Sudan P. 148.

Cromer, Earl of : Op. Cit., p. 199.

وكان دخول الادارة المصرية الى السودان بداية المحاولات لمناهضة هـذه التجارة فبدأت حملات مناهضتها على الحدود الحبشية فى الشرق ودارفور فى الغرب وحدود الكونغو واتخذ المصريون خطوات لا بأس بها ، عندما قاموا بعمل منظم واتخذوا الخرطوم مركزا لجهودهم هذه ، كما أوجدوا نقطتين للمكافحة آنذاك الأولى فى الروصيرص والثانية فى الأبيض (١) ولأسباب مالية لم تنشأ نقط أخرى للمراقبة فى مديرية بحـر الغزال رغم الحاجة اليها نتيجة تدفق قوافل الرقيق من الكونغو ٠

ومن أجل تنظيم هذه العملية ، أنشئت مصلحة لمكافحة تجارة الرقيق واتخذت القاهرة مركزا لها فى عام ١٩٠١ ، ولما كانت تجارة الرقيق أساسا فى السودان فقد تقرر نقلها اليه باسم Department for the repression of S'avery Trade ولم ينقل اختصاصاها مباشرة الى حكومة السودان ولكنها استمرت تابعة لنظارة الداخلية المصرية فترة من الزمن ٠

الا أنه بعد عدة سـنوات دب الخلاف بين نظارة الداخلية بين موظفى المصلحة من السودانيين ، فجرى تقسـيم العمل بين حكومة السـودان وبين المصلحة على أن تركز المصلحة عملها فى القضاء على تجارة الرقيق بينما تعمل الحكومة على مراقبة الرقيق العامل فى المنازل الا أن الفرق بين العملين كان دقيقا لدرجة حدوث خلافات بينهما (٢) كأن كانت تصدر الأوامر مشددة الى جميع الموظفين فيها بمراقبة تجارة الرقيق ومنعها مع عدم التدخل فى حالة قبول الفرد الدخول فى الرق لدى شخص يرتضيه سيدا له ، واقتصر التدخل هنا على سوء المعاملة أو رغبة الرقيق فى التمتع بحريته فكان يقدم سيدة فى هذه الحالة للمحاكمة (٣) ٠

الا أنه اعترض عملها وضع قانونى غريب هو أنه اذا فتشت قافلة مشتبه فى وجود رقيق بينها ، ولم يسفر التفتيش عن وجود هذا الرقيق فان أعضـاء النقطة يشتركون فى تحمل مسئولية حجزها بدون وجه حق ، ومن ثم تطلب العمل فى المصلحة قوات كثيرة من المفتشين (٤) ٠

أما عن هيكل هذه المصلحة الادارى ، فقد كان على رأس مصلحة مكافحة تجارة الرقيق مدير انجليزى ، ثم بالشمفتش فى الخرطوم ، ومراقب حسابات ثم مدير قسم النظام والمستجدين الى جانب باشمفتش آخر لها فى القاهرة يتبع

---

(١) Peel, S. : Op. Cit, .p. 212.

(٢) F.O. 407, 175 No. 131 - Sir Gorst, E. to Sir Grey, E. Cairo Nov. 5th 1910.

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٢٢١ ٠

(٤) Collins, R. and Herzog, R. : Op. Cit., p. 129.

نظارة الداخلية ، وكانت ميزانية هذه المصلحة تدرس مع غيرها من المصالح وتعرض على القاهرة (١) .

وأعيد تنظيم هذه المصلحة في أواخر عام ١٩٠٢ باضافة مفتشين انجليزيين اليها أحدهما في الروصيرص والآخر في الأبيض ، كما نص القرار على انشاء فرق مسلحة من الهجانة العرب للمعاونة في العمل (٢) . ونظرا لانتشار هذه التجارة في شرق السودان بشكل ملفت للنظر فقد قدمت مذكرة عام ١٩٠٤ بشأن تعديل سلطة القضاء والبوليس الى رئيس النظار في القاهرة في بندها الثاني منح ضباط ورجال مصلحة منع الرقيق بعض سلطة القضاء والبوليس مدة خدمتهم في السودان (٣) فصدر القانون الخاص « بسلطة القضاة والبوليس عام ١٩٠٦ ، ومنح هؤلاء الضباط ، ورجال المصلحة سلطة القضاة من الدرجة الثانية . وفي نفس الوقت منحهم سلطة الضبطية القضائية بموجب قانون تحقيق الجنايات ، وبموجب الأوامر التي يصدرها المدير اليهم » (٤) .

وظلت هذه المصلحة تحت اشراف نظارة الداخلية المصرية حتى عام ١٩١٠ حيث أعيد النظر في اختصاصاتها وتبعيتها طبقا لذلك أو ناقشها مجلس الشورى عند نظر ميزانية عام ١٩١٠ فرأى الغاءها واحالةعملها الى مصلحة خفر السواحل المصرية وتكليف البوليس بالمراقبة داخل البلاد ، ولذلك خفضت ميزانيتها مؤقتا سنة ١٩١١ من ٢٥٩٢٩ جنيها مصريا ــ الذى كان يحدد لها دائما ــ الى ١٥٠٠٠ جنيها مصريا بتخفيض ١٠٩٢٩ جنيها مصريا حتى يبت في أمرها ، وأرسلت مذكرة بذلك الى حكومة السودان بهذا الرأى على أساس رواج التجارة في السودان ، ومن البديهى أن تتولى حكومة السودان تلك المصلحة ففي ذلك توفير أكثر للنفقات وضبط أكثر للعمل .

وانتهت المفاوضات الى انشاء مصلحة لمناهضة تجارة الرقيق في السودان بميزانية دائمة قدرها ١٥٠٠٠ جنيه سنويا على أن تدفعها الحكومة المصرية لحكومة السودان شريطة ألا يستعمل هذا الاعتماد في غير الغرض المخصص من أجله ، واذا أظهرت التجربة أنه يمكن القيام بهذه الخدمة بأقل من هذا الاعتماد فيعود الوفر الى الحكومة المصرية .

وقد نفذ مجلس الشورى أيضا ملاحظة أحمد يحيى باشا ، بأنه تنفيذا للمعاهدات الدولية لمكافحة تجارة الرقيق فان مصر ستقوم بواجبها الملقى عليها

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء السودان محفظة رقم ٧ مجموعة ١٨ السودان ، مذكرة اللجنة المالية لايجاد وظيفة بمكتب باشمفتش مصلحة منع تجارة الرقيق بالخرطوم .

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٣٩ .

(٣) القلعة : مجلس الوزراء السودان محفظة ٤٦ مجموعة ــ السودان (مذكرة بشأن سلطة القضاء والبوليس ١٩٠٤) .

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٦ ص ٨٣ .

بموجب هذا القانون وهو مراقبة حدودها على حسابها الخاص ونظامها المستقل عن هذه المصلحة وبذلك تستقل مصلحة مكافحة تجارة الرقيق فى السودان وتصبح لا علاقة لها بأى رقابة مصرية (١) ٠

وقد ناقش الحاكم العام فى مجلسه عام ١٩١١ هذه الأمور وامكانية انشاء مصلحة لمناهضة الرق تكون تابعة له ومركزها الخرطوم ، ووافق على ذلك الا أنه طالب بزيادة المبلغ المعتمد والمشار اليه ، لكثرة عدد العاملين فيها ، خاصة بعد نقل الموظفين الذين كانوا يعملون بمكاتبها فى القاهرة ، ونظرا لسابق تحديد المبلغ ورفض مصر زيادته فقد لجأ الحاكم العام فى مجلسه الى تحويل العمالة الزائدة فى هذه المصلحة الى بوليس المديريات لشغل الأماكن الشاغرة فيه (٢) ، ومنذ عام ١٩١١ أصبحت مصلحة مناهضة الرق تابعة للحاكم العام من كل ناحية ، وليس لمصر الا دفع الاعتماد المخصص لها عليها ٠

وعن نشاط هـذه المصلحة : فقد كان مركزا بالدرجـة الأولى فى شرق السودان نظرا للحروب المستمرة بين القبائل فى الحبشة وأسر بعضهم وبيعهم رقيقا على الحدود السودانية الشرقية، وقد شكلت لجنة عام ١٩٠٢ لتخطيط الأمن على الحدود السودانية الحبشية وللضرب على أيدى المتاجرين بالرقيق ، الا أنه نظرا لقوة نفوذ بعض التجار أمثال أولاد حمود والحجانى ود حسن الذين كانوا من الرعايا السودانيين ، فلم تجد هذه الاجراءات معهم نفعا (٣) ٠

فرأت الادارة تعيين بعض الأعيان العرب من رجال القبائل ـ الذين كانت لهم أنشطة فى هذا المضمار من قبل ـ كفرقة أهلية ـ ويكونون نواة هيئـة « للبوليس الأهلى » فيكون أعلم من رجال البوليس التابعين للحكومة أصـلا بأماكن وأسلوب التجار فى ذلك (٤) ٠

أما كردفان فانه وان كان تيار الاتجـار فى الرقيق فيها ، الا أنه كان أعنف ، مما عرض كثيرا من القفوات للموت ، لأنها منطة تضم عددا كبير من العرب،وكثيرة الحروب الا أن الادارة الجديدة فى ظل انشاء مصلحة مكافحة تجارة العرب وكثيرة الحروب الا أن الادارة الجديدة فى ظل انشاء مصلحة مكافحة تجارة الرقيق في السودان عام ١٩١١ اتبعت أسلوب الاقناع المشترى العبيد ،وهو أن استخدم العامل أقل تكلفة من شراء العبد ، وضربوا لهم مثلا بما حدث فى مصر من عزوف أهلها عن شراء العبيد لأنهم تأكدوا من هذا (٥) ٠

وفعلا بدأ الناس يستجيبون بعض الشىء مما تعكسه احصائية الأحكام التى

(١) محاضر مجلس الشورى : مضبطة جلسة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩١٠ ٠

(٢) Mini. Proc. 33th meeting March 20th 1911.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٣٩ ٠

(٤) Peel, S. : Op. Cit., p. 212.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٠ ٠

صدرت ضد تجار الرقيق فى كردفان فقد كان عدد المحكوم عليهم فى عام ١٩١١ ١٥ تاجرا مقابل ١٩ تاجرا في عام ١٩١٠ (١) ٠

وفى نفس الوقت دبرت الحكومة السودانية مجالات عمل لهؤلاء المعتقين من الرقيق الذين سرحوا فى السودان ، وضلوا طريقهم فى العودة الى بلادهم ، أو كانوا فى ربقة أسيادهم واعتقوا فأصدر « مكتب العمل » بيانا عام ١٩٠٨ حول استخدام هؤلاء العبيد بعد تسجيلهم فى دفاتر خاصة لتوزيعهم على الأعمال الشاغرة المناسبة لهم لقاء أجر محدود ، كما صدر أيضا فى عام ١٩٠٨ قانون تعويض العمل » يعوضهم ضمن العمال عما يصيبهم أثناء العمل أو بسببه ٠

وهكذا أمنت المصلحة جانب تجارة الرقيق ، وردعت المتجنرين به،مما ساعد على نجاح الزراعة فى مناطق السودان التى كانت تحتاج الى أيد عاملة ، كمنطقة زراعة القطن فى الجزيرة (٢) كما أن التنافس بين ملاك الأراضى على الاعتماد عليهم رفع أجورهم ، مما أغرى كثيرين منهم على ترك سادتهم عندما كانوا يخيرون أمام المحاكم (٣) على ذلك ٠

مصلحة البوليس

فى بلد كالسودان يتكون سكانه من قبائل عدة تسودها الأحقاد ، وتتباين عاداتها وأساليبها فى التعامل ، ويتخللهم عدد من الأوربيين ، كان الأمر يحتاج الى سلطة لتضبط الأمن وتعاون فى تنفيـذ الأحكام ، لذلك كانت هناك قوة بوليس شكلت منذ عام ١٨٧٤ تحت ادارة المأمير المصريين وبعض الضبـاط السودانيين (٤) ، أما المسئولية فكانت على كاهل المصريين أكثر لأنهم كانوا أكثر الماما ببعض الأمور القضائية (٥) ، كما كان معظم الجنود فى البوليس من جنود الجيش المصرى ، أما فى الخرطوم ذاتها فكان كل جنود البوليس من المصريين حتى عام ١٩٠٤ (٦) ، لأنه لم يكن هناك من يليق من الأهالى بهذا العمل فدعت الحاجة لاستخدام المصريين ، خاصة فى المدن التى كان فيها أوربيون (٧) مثل

(١) S.I.R, I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 102.
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٣ ٠
(٣) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٢١ ٠
(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution P. 153.
(٥) Peel, S. : Op. Cit., p. 222.
(٦) S.N.R. Vol. XIX part 1, 1936, p. 192.
(٧) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٧ ٠

الخرطوم العاصمة وبور سودان اللتين يغشاهما الكثير من الأجانب ، الأمر الذى تطلب المظهر الحسن والحكمة فى التعامل (١) .

وكانت قوات البوليس السودانى التابعة لمصر ، خاضعة للسكرتير الادارى بعد ان كانت خاضعة للجيش المصرى لأن كبار ضباط البوليس آنذاك كانوا من الانجليز ، كما أعطت للمديرين فى ذاك الوقت سلطة تعيين الضباط المصريين برجال من السودان .

وفى بداية الحكم الثنائى حتى عام ١٩٠٢ كانت قوة البوليس تتكون من ٥١ضابطا ، ٥٤١ جنديا مصريا ، ٦٤٧ جنديا سودانيا ، ومنذ عام ١٩٠٤ عندما تقرر نظام اللامركزية فى التعيين فى البوليس أعطيت السلطات للمديرين فى التعيين ومن ثم بدأ يزيد عدد السودانيين حتى بلغ عدد المصريين بالنسبة لهم فى عام ١٩٠٨ : ٣٨٩ مصريا من المجموع الذى يبلغ ٢٩٧٩ رجلا ، أما فى القرى فقد ساد نظام الخفراء تحت اشراف العمد ورؤساء القبائل (٢) .

وقد استعمل الانجليز أسلوبا غريبا فى احلال السودانيين محل المصريين و البوليس عندما كانوا يشتغلون أثناء قيام المصريين بأجازاتهم فيحلون السودانيين محلهم حتى قل عددهم فى عام ١٩٠٨ الى ٦٠ جنديا وكانوا من « البيادة » أما السودانيون فكانوا (راكبين) ليحببوا الاهالى فى هذه المهنة وتكمل سياسة الاحتلال (٣) .

انعقدت رئاسة البوليس للسكرتير الادارى فى السودان من عام ١٩٠٤ تحت الاشراف المباشر لمفتشى البوليس والسجون فى محلياتهم ؛ هذا فى العاصمة ، أما فى المديريات كان المدير هو المسئول عن البوليس فى مديريته مسئولية كاملة من حيث تعيينهم وتدريبهم ونظامهم ومرتباتهم وتسليحهم ولباسهم ... الخ . وقد بلغ عددهم فى عام ١٩٢٤ (٥٦٩٤ جنديا) منهم ٢٢٥٠ من القوة المراكبة (سوارى) وكان تسليحهم بنادق « مارتينى آنفيلد » Martini Enfield وقرابينات وسونكى » ويرتدون الزى العسكرى كاملا (٤) .

تألف البوليس فى السودان من المشاه (البيادة) والراكب (السوارى) وكانت مدة الخدمة الأولى سنتين على سبيل التدريب والتجربة يقضيها الجندى فى قشلاق البوليس فى مركز رئاسة كل مديرية قبل توزيعهم ، ويتم توزيعهم حسب دربتهم على استعمال السلاح وحفظ واجبات البوليس (٥) .

(١) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ١٥٧ .

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 66.

(٣) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٧٨ تقرير مديرية حلفا .

(٤) تقرير ١٩٠٥ ص ٨٢ تقرير نائب مفتش السجون .
S.I.R., I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan P. 287.

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٢ .

وكان الجندى البيادة يتقاضى راتبا شهريا قدره جنيها واحدا ، أما السوارى فكان يتقاضى ١٢٠ قرشا وبدل عليقة ، وفى عام ١٩١٣ أجيز جمع مقدار من عشور الذرة عينا وبيعه لهم ، فيحتفظ فى المخـازن ويوزع منه كل مساء ، ويخصم ثمنه آخر كل شهر من البدل الذى كان يصرف لهم (بدل العليقة) مما كان له أثر حسن على حيواناتهم (١) ٠

أما القرى فكان يقوم على حراستها « الخفراء » وكانوا يعينون ممن كانت لهم خدمة فى الجيش ، وكان لكل خفراء قرية رئيس ، وتقاضى الخفير راتبـا شهريا من ٦٠ ـ ٨٠ قرشا كما تقاضى الرئيس (شيخ الخفراء) ١٠٠ قرش فى الشهر (٢) وكانت تدفع مرتبات الخفراء ورؤسائهم من رسوم محلية كانت تفرض على المحلات التجارية والأعيان باسم (رسوم خفر) (٣) ٠

وعن اختيار رجال البوليس ، فكانوا يختارون أصـلا من الجنود الذين أتموا الخدمة العسكرية ، ولكن بذلت جهود لتطعيم البوليس بأفراد مدنيين ، الا أن الحياة القبلية والأسلوب الرعـوى لم يكن يمكن أن يسايره الا الخط العسكرى خاصة بعد انشاء المدرسة العسكرية فى الخرطوم (٤) ٠

وكانت تتوخى الدقة فى اختيارهم ، فكان طلب الالتحاق يتضمن بيانات عن الاسـم واسـم القبيلة التى ينتمى اليها الطالب والقرية وشيخها والمركز والمديرية التابعة لهما ، فضلا عن ارفاق صحيفة سوابقه بعد أخـذ بصمات كلتا يديه ٠

ثم يلحق بعد ذلك بمدرسة للتعليم لفترة ثلاث سنوات وأحيانا امتـدت سنتين آخريين حسبما كانت ترى السلطات المختصة ، وفضلا عن صرف الملبس والمأكل والعتاد فان الجندى كان يتقاضى مكافأة شهرية قدرها ١٢٠ قرشا أثناء فترة التدريب ٠

أما مكافأة الجندى السوارى فكانت أكبر ، كما كانت الحكومة توفر له الفرس وعليقها ، أما الهجانة فكان الجندى يحضر بجمله نظير مبلغ يتقاضاه بدلا للجمل (٥) ٠

ونظرا لاهتمام الحكومة بالبوليس ٠٠ فقد أصدرت قانون البوليس عـام ١٩٠٨ وهو قانون قصـــد به تشكيل وترتيب وتنظيم قوة البوليس وطائفة السجانين ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩١٣ : ص ٢٣٢ ٠

(٢) تقرير ١٩٠٥ : ص ١٧٩ ٠

(٣) تقرير ١٩٠٨ : ص ١١٢ تقرير مديرية كردفان ٠

(٤) Colvin, A. : Op. Cit., p. 378.

Percy, F.M. : The Sudon in evolution p. 378.

فبدأ بتجديد تعاريف الرتب وسلطاتها (كقومندان وكان يقصد بها المدير ، كقومندان الجمرك ومدير الموانى والفنارات (م ٤) ، كما أعطى للحاكم العام سلطة وضع اللوائح المنظمة للبوليس بوجه عام ، وأجاز فى نفس الوقت للمديرين وضع اللوائح الخاصة حسب حالة الاقليم (م ٥) . كما حدد هذا القانون كذلك الجرائم والعقوبات التى يقع فيهـا ويحاسب عليهـا رجل البوليس (م ٧ ـ ٩) (١) .

ثم صدر قانون رقم ٩ لعام ١٩٠٩ خاص « بتحديد ماهيات الضباط وصف الضباط والعساكر البرية والبحرية وكان موقعا من الخديو .

وقد أظهر فى مادته الأولى الرتب ومرتب كل منها كما يلى :

المرتب فى الشهر بالجنيه المصرى	الرتبة
جنيـه	
٧٥	الفريق
٦٥	اللواء
٤٧	الميرالاى
٤٠	القائمقام
٢٨	البكباشى
١٨	الصاغ قول أغاسى
١٢	يوزباشى خدمته تزيد عن ٧ سنوات
١٠	يوزباشى خدمته أقل عن ٧ سنوات
٧	الملازم أول
٦	الملازم ثان (٢)

وخضع البوليس لأسلوب معين عند قيامهم بالاجراءات التنفيذية المعاونة ، كما كان يحدث فى مصلحة الجمارك ومصلحة مكافحة الرق ، ومصلحة تسوية الأراضى وغيرها ، وكذلك أعمال الحراسة ، فكانت لذلك تنقسم ساعات عملهم الى أربعة فترات كل فترة ست ساعات يتناوب فيها الجنـود العمل باشراف ضباطهم (٣) ، أما فى الخرطوم العاصمة فكان يضاف الى ذلك مرور البوليس الراكب (السوارى) ساعتين لكل اعتبارا من الساعة العاشرة مساء (٤) .

وفى المناطق التى كانت تحت تهديد العصابات ، أو تتنازعها الأحقـاد والثأر بين القبائل ، فكان البوليس يقوم بدوريات منظمة مفاجئة حتى يعـود

(١) القلعة : مجلس الوزراء سودان محفظة ٤٢ مجموعة ٤٠٣ انظر الملحق رقم (٢٤) .
(٢) الوقائع المصرية ٩ يناير ١٩٠٩ .
(٣) Percy, F.M. : The Sudan in Evolution P. 157. and IDA. handbook. p. 287.
(٤) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٥٨ .

الأمر الى نصابه (١) ، وكثيرا ما تعرضوا للاهانات والقتل كما حدث فى حادثة ود حبوبة ١٩٠٨ (٢) .

وكان رجل البوليس الذى يجيد عمله يحصل على « شريط » عليه رقم وتاريخ الترقية ، وكان يحتفظ بدفتر (أحوال) ثم مركز البوليس لضبط ساعات قيام وحضور العساكر والضباط وما أبلغوا به من حوادث خلال فترات عملهم .

وكانوا فى ذلك أيضا يخضعون للتفتيش عليهم ممن هم أعلى منهم رتبا وليوقعوا لهم على دفاتر كانوا يحملونها بتاريخ وساعة المرور ، ويتعرض للجزاء كل من كان يخالف ذلك (٣) .

الا أنه لم يكن يستغني عن الاستعانة بالموظفين المدنيين فى أقسام البوليس كالباشكاتب والكتبة وأمناء المخازن (٤) .

السجون :

كانت مصلحة مستقلة حتى عام ١٩٠٤ ، ثم ضمت الى مصلحة البوليس تحت اشراف السكرتير الادارى وذلك من حيث الادارة العامة كالاعتمادات المالية وأصدر اللوائح والقوانين ولكن الاشراف الفنى كان لمدير المديرية ، بمعنى أنه كان المسئول عن التعيين فى مناصبها العسكرية وتدريب أطقم السجون ، والموافقة على صرف المرتبات والمكافآت ، وتحديد مواعيد الاعدام للمحكوم عليهم بذلك (٥) ، وسارت كذلك فى نظام اللامركزية أسوة بالبوليس عموما (٦) .

وشابهت السجون فى السودان تلك التى كانت فى مصر ، من حيث ادارتها ونظامها وأنواعها فكان على رأس ادارة كل سجن « حكمدار » أو مأمور وكانت رتبته « يوزباشى » على الأقل حسب نوع السجن ، مركزى أو محلى ، وكان تحت رئاسته حرس السجن وسجانين ، فضلا عن جهاز من الكتبة للحسابات والادارة (٧) ، وكان للسجون مفتشا عاما واحدا تخضع له كل سجون السودان ويكتب عنها تقريرا سنويا يقدمه للحاكم العام ليكون ضمن تقارير الحكومة السودانية (٨) .

---

(١) Jackson, N-G. : The Figuring Suanese, p. 19.

(٢) اللواء ١١ مايو ١٩٠٨ .

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 157.

(٤) Ibid, p. 154.

(٥) Colvin, A. : Op. Cit., p. 377.

(٦) Warburg, G. : Op. Cit., p. 66.

(٧) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٨٩ .

(٨) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ١٦٧ .

انقسمت السجون أساسا الى سجون للرجال وسجون للنساء وثالثة للأحداث وذلك اعتبارا من ١٩٠٥ .

فسجون النساء والرجال انقسمت الى ثلاثة درجات على أساس فترات العقوبة فالسجون المركزية . هى التى كان يقضى فيها المجرم عقوبته التى تزيد عن سنتين الى الاعدام ، وكان ملحقا بها غرفة لتنفيذ حكم الاعدام ، وكان السجن المركزى فى الخرطوم بحرى وبور سودان تحت ادارة مفتش انجليزى وضابطين مصريين .

وكان السجين من الرجال فقط يقضى ثلثى فترة عقوبته وهو مغلول بسلاسل فى رجليه وكانت المعاملة تغلظ وتسوء بالنسبة للمجرمين العائدين ، أى من سبق الحكم عليهم وذلك بالضرب وتقليل كميات الطعام والاكثار من تكليفهم بالأعمال العنيفة .

٢ ـ أما السجون المحلية فكانت فى مقار المراكز ، وكانت تشيد تباعا حسب حاجة كل مركز وحسب كثرة عدد المحكوم عليهم فيه ، وذلك لقضاء فترات السجن الأقل من سنتين ، ولم يكن السجين يغل بأصفاد (١) .

٣ ـ سجن الاحتياط (الانتظار أو الضبطية) وكان يودع فيه السجين انتظارا لصدور الحكم عليه ، وكان يباح للسجين المأكل والملبس والفراش والقراءة ونظمت له الزيارات حسب حالة الجريمة والتحقيق فيها (٢) .

كما أنشئت سجون حسب الحاجة ، وهى السجون السياسية ، وكانت تنشأ بعد المحاكمات السياسية أو الثورات الدينية ، وكان المحكوم عليهم من قبل يرحلون الى مصر ليودعوا فى سجون رشيد أو دمياط ولكن بنى لهم سجن فى وادى حلفا وكان أول من أودعوا فيه هم المهديون (٣) .

وقد أدخل نظام الاستفادة من هؤلاء النزلاء ، فألحقت بالسجون ورش يعملون فيها للاستفادة منهم ، وقتلا لوقتهم واستنفادا لطاقاتهم ، وبدأ هذا النظام بسجن بور سودان على أساس أن النزيل يقضى فيه أطول فترة عقوبة وذلك من عام ١٩١١ (٤) .

وكانت هذه الورش تضم حرفا مختلفة كالخياطة والتجارة وصناعة

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٧٦ ، وتقرير سنوى : ص ٨٨ .
Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 84.
(٢) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٩ .
(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 68.
(٤) Ibid, p. 66.

الطوب وعمل الحبال والعنجريب (١) وأعمال الجلد ، وكانت المنتجات تعرض في الأسواق والمعارض ويوزع ثمنها على النزلاء ٠

أما عن طعام النزلاء اليومى فكان يخص السجين فى الأحوال العادية ٢٠٠ درهم من خبز الذرة ، ٦ دراهم من الزبد يوما بعد يوم ، ٢٥ درهما من اللحم ، ٤٥ درهما من الخضر ، ٥ دراهم من الملح ، وتقل هذه الكمية كلما اقترف السجين ذنبا فى سجنه (٢) ٠

أما الاعدام فكان يتم فى حضور عدد معين من الأعيان لا يزيد عددهم عن العشرين حتى يكونوا شهودا على ذلك (٣) ٠

سجون الأحداث :

أنشئت أماكن خاصة للأحداث الذين قلت سنهم عن ١٧ سنة كل جنس على حدة (بنات وبنين) وكانوا يقسمون داخل السجن الى مجموعتين : الأولى وهم الذين يرى مأمور السجن أنه يرجى منهم الاصلاح ، المجموعة الثانية هم المنحرفون تماما ، ولكل فئة نظامها فى التعامل والعلاج ٠

فالفئة الأولى كانوا يتعلمون القراءة والكتابة ويتمرنون على الألعاب الرياضية مع العناية بصحتهم ٠ ثم يلقنون حرفا أو يتدربون على أعمال التجارة ليخرجوا الى الحياة الشريفة ، وقد استجاب الأحداث فى بعض السنوات للاصلاح لدرجة أنه فى بعض السنوات كعام ١٩٠٥ خلا سجن الأحداث من النزلاء (٤) ، كما كان يلحق النابهون منهم بكلية غوردون وورشها (٥) ٠

أما المنحرفون تماما فكانت تتضاعف لهم المدد حتى يصلح شأنهم ٠

قلم تحقيق الشخصية :

أنشىء ١٩٠٥ وارتبط بادارة السجون المركزية ، ويقوم فيه الموظفون المدربون على أخذ بصمات المجرمين مع قياس بعض أجزاء الجسم والاحتفاظ بصورهم ، للتحقق من شخصياتهم كدليل جنائى عندما يعود المجرم لجرمه أو يلوذ بالهرب من سجنه ، وكان يحتفظ بالبصمات فى أماكن موزعة حسب

---

(١) العنجريب نوع من الأسرة تصنع من الخشب والحبال المصنوعة من الياف النخيل تسمح لفرد واحد لترفعه عن الأرض ٠

(٢) Percy, F. M. : The Sudan in evolution p. 84.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٨ ٠

(٤) تقرير ١٩٠٥ : ص ١٧٢ ٠

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٥٠ ٠

التقسيم الاداري للبلاد ليسهل الرجوع اليها (١) وكان الموظفون فيها يخضعون للنظام الاداري الذي خضع له موظفو مصلحة البوليس جميعا ٠

وقد بلغ عدد البصمات التي أخذت حتى عام ١٩٢٠ (١٥٠٠٠ بصمة) (٢)٠ ولم تكن عين الادارة تغفل عن أخطاء رجالها ، فكانت تقارير التفتيش التي كانت ترفع الى المديرية كل عام تعكس أخطاءهم ، فكان المديرون يصدرون قوائم بالجزاءات للأخطاء الادارية البسيطة ، أما الجرائم فكان يقوم مرتكبوها الى المحاكم شأنها في ذلك شأن كل المذنبين ، وقد أصدرت المحاكم أحكاما بالسجن والغرامة في عام ١٩٢٠ على عدد من مأموري السجون الذين أسندت اليهم اتهامات بالاختلاس ٠

فالمأمور اليوزباشي أمين أفندي المفتي الذي عذب عددا من الفلاحين ليستولي على أملاكهم اعتمادا على سلطة وظيفته حكم عليه بالسجن أربع سنوات وغرامة ٥٠٠ جنيه ، والمأمور يوزباشي عزيز أفندي كامل ونائبه حبيب أفندي عبد الملك اللذان اتهما بالاختلاس حكم على كل منهم بالسجن سنتين وبغرامة ٢٠٠ جنيه ، والكاتب جورج أسعد الذي سهل لهما مأموريتهما حكم عليه بغرامة ٥٠ جنيه(٣)٠

وبصفة عامة كان رجال البوليس محل احترام السودانيين، ولا سيما أثناء قيامهم بواجبهم ، فلم يعقب الشعب على ما كانوا يتخذونه من اجراءات ، أو يعترض طريقهم في سبيل ذلك (٤) ٠

مصلحة حفظ الصيد

أنشئت مصلحة حفظ الصيد في عام ١٩٠١ بهدف المحافظة على الحيوانات البرية من الانقراض ، خاصة وأن الغابات والصحاري والافريقية من أغنى مناطق العالم بها ، كما كانت تتبعها حديقتا الحيوان اللتان كانتا موجودتين في السودان (٥) ٠

وواضح من وظيفتها أنها متداخلة في مصلحة الغابات ، وفي نفس الوقت في مصلحة البوليس على ذلك فقد استفادت من طلبهما في تقليل عدد العاملين فيها ، اذ أن المحافظة على الغابات من قبل مصلحة الغابات أفادها في المحافظة

---

(١) السودان : ١٧ يولية ١٩٢٠ ٠

(٢) تقرير سنوي ١٩٠٨ : ص ١٥٧ ٠

(٣) السودان : ١٧ يولية ١٩٢٠ ٠

(٤) تقرير سنوي ١٩٠٨ : ص ١٥٧ ٠

(٥) S.I.A., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 281.

أيضا على حيواناتها ، كما أن تنفيذ قوانين الترخيص بحمل السلاح للصيد ، كان باشراف مأمورى المراكز ، ثم تعيين مناطق الصيد ومراقبتها كانت تحت اشراف مديرى المديريات ٠

وصدر أول قانون لتنظيم الصيد وحمايته عام ١٩٠١ ، وقد وضع على سبيل التجربة فحدد أصول الصيد ، والأسلحة المستعملة فى ذلك ، وسلطات رجال البوليس (١)

الا أنه نظرا للثغرات صدر قانون آخر سنة ١٩٠٣ باسم « قانون الحيوانات البرية » وألغى قانون الصيد ١٩٠١ وحدد أماكن استخراج تراخيص الصيد ، وهى مراكز البوليس بتفويض من الحاكم العام (م ٤) ٠ كما حدد عدد الحيوانات التى يرخص بصيدها وأجاز للحاكم العام تغيير هذا العدد باعلانه فى الغازيته السودانية (م ٦) كما أعطاه أيضا حق منع الصيد لفترات يعلن عنهـا فى الغازيتة ، ومنع وسائل صيد معينة يرى أنها مهلكة للثروة الحيوانية البرية ، وفوض هذه الحقوق بدوره للمديرين فى مديرياتهم (م ١٨) (٢) ٠ ثم عدل بقانون ثالث عام ١٩١١ عرف تغييرات طفيفة فى بعض حقوق رجال البوليس فى هذا المجال (٣) ٠

وكانت هذه المصلحة بسيطة فى تكوينها ، لأنها القت واجباتهاعلى رجال البوليس من أمور الترخيص وتحرير محاضر الخروج على شروطها ، ومن ثم كان لها مدير فى الخرطوم تتبعه كاتب للحسابات وطاقم من الضباط للتفتيش ، لأن التفتيش أساسا كان منوطا بمفتش البوليس ٠

وتكون دخلها من رسوم الصيد التى كانت تحصل فى مراكز البوليس لحسابها ، التى بلغت ٤٠ ــ ٥٠ جنيها مصريا للســياح من ٥ ــ ٦ للموظفين والاهالى ، وكذلك من بيع الحيـوانات الحية ، أو جلودها ومســتخرجاتها بعد صيدها (٤) ٠

أما مصروفاتها فكانت على جهــازها الادارى ، وعلى حديقتى الحيوان فى الخرطوم بتزويدهما بالحيوانات ،واقامة المبانى الخاصة بهما ،والصرف على مأكلها وحراساتها ، بالاشتراك مع مصلحة الطب البيطرى ٠

وانحصر تفتيشها على مراجعة الدفاتر التى كانت تصرف لمن يرخص لهم بالصيد ليثبتوا فيهما ما صادوه عددا ونوعا ، وتراجع مرتين شهريا بمعرفة مأمور قسم البوليس عن طريق استدعاء صاحبها لذلك (٥) ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٢٣ ٠

(٢) الدمه مجلس الوزراء سودان محفظة ٢ مجموعة ٣١٤ ٠

(٣) Mini. Proc. 39th meeting June 21st 1911. p. 81.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٥٤ ٠

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ١٢٣ ٠

مصلحة المعارف

أسندت أعمال التعليم منذ بداية الحكم الثنائى الى المستر بونهام كارتر ، السكرتير القضائى لحكومة السودان ، بالاضافة الى عمله ، وفى عام ١٩٠٠ أرسل السير وينجت حاكم عام السودان الى مستر جيمس كرى الذى كان يعمل موظفا بنظارة المعارف المصرية يطلب منه تولى منصب مدير كلية غوردون ومنصب مدير المعارف فى السودان . وقبل المستر كرى ذلك . وانتقل للعمل فى السودان . حيث ظل يتجول ١٨ شهرا ليكون فكرة عن البلاد وحاجتها الى التعليم ، وأى نوع من المدارس يلزمها .. الى غير ذلك ، ضمنها تقريرا أوضح فيه سياسة التعليم المطلوب تطبيقها فى البلاد آنذاك (١) .

وكانت هذه السياسة تقوم على أسس اقتصادية وسياسية وادارية فمن الناحية الاقتصادية كان الاتجاه الى تعليم جيل من أبناء السودان الصناعات والحرف لتستغنى بهم الحكومة هناك عن المصريين والأوروبيين ذوى الأجور المرتفعة (٢) ، ومن الناحية السياسية هو تعليم السودانيين بما يجعلهم قادرين على تفهم نظام الحكم وأغراض الادارة الجديدة (٣) ، وقد اعترف جيمس كرى بأنه ينبغى أن يلم السودانيون بقدر من العلم كمحاولة لرفع مستواهم الى الحد الذى يفهمون به النظم الاجتماعية والادارية الجديدة (٤) ، ومن الناحية الادارية فهى واضحة فيما أعلنه من أنه كان يسعى لخلق طبقة من المتعلمين فى السودان يعرفون القراءة والكتابة والحساب بالقدر الذى يسمح لهم بالتعيين فى الوظائف الدنيا فى الادارة ، فالحاجة كانت ملحة لهم وليست الى تعليم أعلى (٥) .

ولقد قام على تنفيذ هذه السياسة هيكل ادارى على رأسه مدير المعارف مركزة فى الخرطوم (٦) ، تتبعه ادارة مكونة من باشكاتب للحسابات وأحد الكتبة لاعداد الحسابات والقيام بأعمال السكرتارية (٧) ، وسكرتارية فنية لجمع تقارير المفتشين الفنيين ودراستها وعرضها عليه وتقييم أعمال العاملين فى جهاز التعليم (٨) ، أما فى الأقاليم فكانت المدارس تتبع جهتين : الأولى مفتش المديرية

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، ص ٢٩١ .

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٥٥ .

(٣) Annual report 1902 : p. 15.
Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 84.

(٤) تيودوروز سفنين : تاريخ مصر قبل الاحتلال البريطانى وبعده . ترجمة على أحمد شكرى . القاهرة ١٩٢٧ ، ص ٤٦٩ .

(٥) تقرير ١٩٠٤ : ص ٣٢ . Annual report 1902; p. 16.

(٦) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٣١ .

(٧) تقرير سنوى ١٩٠٤ : ص ٣٥ .

(٨) تقرير سنوى ١٩٠٩ : ص ٦٨ .

أو مأمور المركز ، وكانت الاتصالات بين ناظرها ومدير التعليم تتم عن طريق المأمور ، وكان هذا المأمور هو الذى يقـوم بجمع ضريبة التعليم ضمن ما كان يجمعه من ضرائب أخرى ، أما الناحية الفنية كتعيين هيئات التدريس وترقياتهم ومرتباتهم وتقاريرهم فكانت من اختصاص مدير المعارف وحده ومن كان يرسلهم من المفتشين بشكل منتظم للمرور والتفتيش على هذه المدارس (١) ٠

أما الكتاتيب بالذات فكان يعين لها مفتش من القاهرة بخطاب خاص ، يشتمل على المبلغ الذى سيدفع راتبا شهريا له (٢) . ولعل ذلك كان لأن هذا النوع من التعليم اختص بالتعليم الدينى الاسلامى وحفظ القرآن الكريم ٠

وكان نظام التعليم الذى بدأ خطوطه المستر كرى فى عام ١٩٠٠ يشمل :

١ ــ مدارس أولية ٠

٢ ــ مدارس فنية لتدريب طبقة صغيرة من الحرفيين لسد حاجة البلاد ٠

٣ ــ مدارس ابتدائية لتخريج طبقة من صغار الموظفين للالتحاق بالحكومة٠ مع تدريب فئـة من المتعلمين ليصـبحوا معلمين فيما بعـد (٣) ، بالاضافة الى جهود كلية غوردون فى التعليم الفنى والمهنى ٠

وظل هذا النظام الى أن وصل الى شكله النهائى فى عام ١٩٠٩ فأصبحت أقسامه :

١ ــ مدارس تحضيرية أولية ، وهى أقدم نوع من المدارس فى السودان لنشر المعرفة المحدودة بين الشعب فى أنحاء السودان (٤) ، فضلا عن أن هذا النوع من التعليم قد لقى دويا فى نفوس السودانيين لشموله على تعليم علوم القرآن الكريم (٥) وقد بلغت فى سنة ١٩٢٤ ــ ٧٨ مدرسة انتظم بها ثمانية الاف تلميذ ، أما مدرسـيها فكانوا من خريجى المدارس الابتدائية ومدرسـة المعلمين فى أم درمان (٦) ٠ المدارس الابتدائية ، وكان الهـدف منهـا تخريج موظفى الحكومة وكانت مرحلة تلى مرحلة التعليم الأولى وقد استوعبت فى عام ١٩٠١ ــ ١٢٠٠ تلميذا معظمهم من أبناء موظفى الحكومة وأبناء البيوت الكبيرة فى السودان (٧) ، وانتشرت هذه المدارس فى الخرطوم وأم درمان وحلفا وبربر

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٢٣ تقرير مصلحة المعارف ٠

(٢) Abu Sin, I. : Op. Cit., pp. 41-42.

(٣) Sudan Gov., A record of progress, p. 18.

(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. P. 163.

(٥) S.I.R. I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 300.

(٦) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٤٩١ ٠

(٧) Duncan, J.S. : Op. Cit., p. 110. and Annual report 1902; p. 17.

وسواكن وود مدني (١) بالاضافة الى مدرسة قبطية ابتدائية تدعمها الحكومة فى الخرطوم (٢) ٠

أما بقيــة أنواع التعليم فقد ضمتها كلية غوردون التذكارية (٣) وهى مدرسة ابتدائية ومدرسة المعلمين والقضـــاء الشرعى ومدرسة صــناعية لتعليم الحرف اللازمة للحكومة والشعب ومعمل للتحليل الكيماوى (٤) ٠

وفي ١٩٠٥ أنشئت بها مدرسة عليا ضمت ١٦ تلميذا ليتدربوا على أعمال المساحة والهندسة (٥) كمــا ألحقت بها أقســام حرفية طبقا لحاجة الادارات المختصة كالسكة الحديد والتليفونات والتلغرافات (٦) ٠

وبهذا صدر قانون التلمذة ١٩٠٨ لتنظيم عملية سد حاجات المصالح من الصبية والخريجين وتنظيم الحاقهم بالمدارس المتخصصة (٧) ٠

مشكلات مصلحة المعارف :

لاقت مصلحة المعارف فى السودان مشكلات ثلاث أولاها :

المشكلة الأولى

مشكلة المعلم ، وكانت مشكلة ملحة منذ البداية . خاصة وأن الفكرة التى أوجدها الانجليز كانت فكــرة المدرس الوطنى ، وكما قال جيمس كسرى فى زيارته لأرجاء السودان عن عدم كفاءة من يشتغلون فى وظيفة المدرس من غير السودانيين ، ولارتفاع أجورهم ، وعدم ملاءمة الطقس لحياتهم ، واخيرا اذا كانت مصر هى المصدر الأساسى الذى أمد السودان بتلك الطبقة من المدرسين فكانت هى نفسها فى أمس الحاجة اليهم (٨) ولكن واقع الأمر لدى الانجليز كان قطع خط وصول المدرس المصرى للسودان الذى تدخل فى ركابه فكرة القومية ثم الثــورة (٩) ، رغم اعتراف كرومر نفسه بقبــول نظارة المعارف العمومية فى مصر بتحمل عبء ارسال المدرسين والنظار ليعملوا فى السودان (١٠) ٠

---

(١) Warburg, G .: Op. Cit., p. 89.

(٢) Annual report 1900 : p. 53.

(٣) Sudan P. 76.

نعوم شقير : المرجع السابق ص ١٧٢ Warburg, G. : Op. Cit., p. 193.

(٤) سليمان كشه : المرجع السابق ص ١٧ ٠

(٥) Abu Sin, I. : Op. Cit., p. 42.

(٦) Annual report 1902 : p. 74.

(٧) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٤٣ ٠

(٨) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ٣٢٧ ٠

(٩) سليمان كشة : المرجع السابق ، ص ١٨ ٠

(١٠) Annual report 1902 : pp. 17, 74.

ومن ثم بدأت حكومة السودان تبذل جهدها فى سد هذا الفراغ بانشاء مدرسة للمعلمين فى أم درمان ، بدأت بستة معلمين فى عام ١٩٠١ وأصبحوا ٢٦ معلما فى عام ١٩٠٢ ، وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة سنوات (١) ٠

ورغم هذا فقد أشارت الاحصائيات عام ١٩١٢ الى النقص الشديد فى عدد المدرسين فمثلا فى مديرية كردفان تظهر فيها الحاجة اليهم من الاحصائية الآتية :

المدرسة	عدد التلاميذ	عدد المعلمين
الدويم	١٣٤	٤
الأبيض	٩٥	٤
النهود	٥٧	٢
أبو زياد	٥٢	٢(٢)

ومن الغريب أن يشاع أن المدرس المصرى لم يكن يرحب بالعمل فى السودان رغم حصوله على مرتب أعلى وأن المدرس السودانى سيوفر فرق مرتبه (٣) ، فى حين أن قائمة مرتبات المعلمين أثبتت غير ذلك وذلك عام ١٩١٠ ٠

مدرس مؤهل لغة عربية (مصرى)	٤ جنيهات شهريا
مدرس لغة عربية للابتدائي والأولى (مصرى)	٥ر٣جنيهـا شهريا
مدرس لغة انجليزية	١١ جنيها شهريا
محاضر مدرس ثانوى (انجليزى)	٢٣ جنيها شهريا
مدرس رياضة ورسم صناعي (انجليزى الجنسية)	٢٣ جنيها شهريا
مدرس ألعاب (مصرى)	٤ جنيهات شهريا (٤)

وواضح من هذا : أولا ـ ضآلة المبلغ الذى كان يتقاضاه المدرس المصرى اذ تراوح ما بين ٥ر٣ ـ ١١ جنيها شهريا ، وأن المرتب العالى (١١ جنيها) كان يتقاضاه السوريون واللبنانيون حيث أنهم هم الذين شغلوا وظيفة مدرس اللغة الانجليزية ، فكيف لمدرس يترك بلاده من أجل ثلاثة جنيهات ونصف ٠

ثانيا ـ مدى الاجحاف بحق المصرى فى المرتب اذا ما قورن بالمرتب الذى وضع للانجليزى (٢٣ جنيها شهريا) ٠

---

(١) Annual Report 1902 pp. 76.

(٢) Artine Pacha : Op. Cit., p. 17. and I.D. a handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 110.

(٣) Min. Proc. 14 meeting June 23rd 1910. p. 79.

(٤) Min. Proc, Ibid.

ورغم كل المحاولات التي بذلت فانه ظلت مسألة توفير المدرسين الأكفاء للدارس عقدة صعبة الحل (١) ٠

المشكلة الثانية : مشكلة التمويل ، فقد اعتمدت المصلحة فى تمويلها على :

١ ــ التمويل المصرى ضمن اعتمادات الميزانية العامة ٠

٢ ــ التبرعات والمصروفات بالنسبة لكلية غوردون ٠

٣ ــ ضرائب التعليم التى كان يفرد لها بند فى الميزانية التى كانت مخصصة للخدمات فى المديريات ، بالاضافة الى جزء آخر من المعونات التى كانت تقـدمها الادارة المركزية (٢) ٠ ولكن ظلت الأزمة المالية تهـدد مصلحة التعليم حتى عام ١٩٠٤ ، وظل التعليم فيها محدد التقدم مما اضطر مدير التعليم الى أن يقترح اضافة ضريبة جديدة على الأراضى بنسبة قرشين على كل فدان ، يعفى مقابلها ابن صاحب الأرض من دفع مصروفات تعليمه (٣) وظل هذا الاقتراح حتى عام ١٩٠٥ ، حين حظى بالموافقة ولكن اختلفت هذه الضريبة من مديرية الى أخرى ، ففى مديريتى النيل الازرق وسنار كانت تحصل على كل فدان من الارض ، بينما فى مناطق أخرى كانت نسـبة طفيفة على العشـور وفى ثالثة أضيفت الى ضريبة النخيل وفى المدن أضيفت الى عوايد الأملاك العقارية (٤) ٠

والمشكلة الثالثة : التى واجهت هذه المصلحة هى شكوك السودانيين فى أسلوب التعليم الجديد ، فقد ظل عالقا بأذهانهم أن تعليم القرآن الكريم فى الخلاوى هو الأصل ، أما تلقى أبنائهم علوما جديدة على أيدى مدرسين أجانب فأمر كان محل ريب لديهم ٠

من أجل هذا عالج المستر كرى هذا الموضوع بمنع استعمال اللغــة الانجليزية فى المدارس الأولية (٥) كما أشرك « الفقهاء » الذين كانوا يعلمون القـرآن الكريم فى الكتاتيب فى هـذه المدارس وذلك لفترة ثم ألغى هـذا الأسلوب (٦) بعد أن تسلم خريجو مدرسة المعلمين عملهم فى المدارس وكان لهذا أثره الواضح فى تغيير نظرة السودانيين الى التعليم الجديد (٧) ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩١٢ : ص ٦١ ٠

(٢) Peel, S. : Op. Cit., p. 218.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ٩٦ ٠ تقرير مصلحة المعارف ٠

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٣٢ تقرير المعارف ٠

(٥) Annaul report 1902 : p. 67.

(٦) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٣٤ تقرير المعارف ٠

(٧) المرجع نفسه : ص ١٣٥ تقرير المعارف ٠

مصلحة الرى

كانت مصلحة الرى هى أكثر المصالح فى السودان اتصالا بمصر ، اذ كان لمصر حق الاشراف عليها أكثر من أى مصلحة أخرى ، حتى قيل أنها كانت تدار من القاهرة ، وذلك لخطورة عملها بالنسبة لأرض مصر وشعبها ، ولذلك حرصت القاهرة على أن تكون ادارتها تحت نظرها واشرافها مهما كلفها ذلك .

وقد بدأت كاحدى الادارات التابعة لنظارة الأشغال العمومية فى القاهرة تحت اشراف أحد المهندسين الذى وان كان فى الخرطوم الا أنه لم يكن تحت الادارة الكاملة للحاكم العام ، فكانت الحكومة المصرية ترسل من خلاله توصياتها ومقترحاتها فى مجال الرى الى الحاكم العام لتنفيذها (١) ، وكان يعاون هذا المهندس مفتشون لأقسام الرى لمديريات : النيل الأزرق ، والنيل الأبيض وطوكر ، وكانوا يعملون فى نفس الوقت مستشارين للمديرين الذين تقع أعمالهم فى دوائرهم ، أما مسئولياتهم فكانت مباشرة أمام وكيل نظارة الأشغال العمومية فى مصر ، وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٠٤ عندما تقدمت نظارة الأشغال العمومية بمذكرة الى مجلس النظارة بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٠٤ بسبب زيادة الحاجة الى مياه النيل ، والتخطيط لمشروعات من شأنها زيادة مائة ، ومن ثم زادت الحاجة الى ادارة دائمة فى السودان ، تضم تخصصات من الموظفين لم تجد من يشغلها الا من عملوا فى الهند على أساس تشابه مكان العمل بينهما ، وذلك بطريق الاعارة ، وذيلت توصياتها بطلب المهندس البريطانى مكارثى Mac Carthy على سبيل الاعارة من حكومة الهند لفترة خمس سنوات ، بنفس الشروط المعين عليها فى الهند ليقوم بالاشراف على هذه الادارة (٢) .

وظل الأمر يدرس فى نظارة الأشغال فى القاهرة الى أن تقدمت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٤ بمذكرة الى مجلس النظار ، تعرض فيها مدى حاجة مصر الى هيئة تدبر ماء النيل فى السودان لصالحها ، ثم حاجة هذا المشروع الى أيد متخصصة فى أعمال المساحة ، ورصد قياسات النيل بشكل مستمر وغير ذلك من الأمور التى رأت أن ينتدب لها عمال متخصصون من مصر ، نظير صرف بدل (مخصص) عن نقلهم للسودان (٣) على أن يقف صرفه فى حالة الغاء ندبهم وعودتهم الى مصر مرة أخرى ، مع احتساب هذه المدة فى المعاش ، بالاضافة الى ارسال عمال مؤقتين بصرف كل منهم بدل سفر طالما كان فى السودان طبقا

---

(١) S.I.R., I.D.A., A handbook Anglo Egyptian Sudan, pp. 279-280.

(٢) القلعة ـ مجلس الوزراء ـ نظارة الاشغال ـ مصلحة الرى ـ محفظة ٤ موظفى الرى مجموعة ٦ اشغال عمومية (مذكرة نظارة الأشغال العمومية) .

(٣) ذكر الموظفون فى احدى شكاواهم التى نشروها فى الأهرام فى ١٨ مايو ١٩٢٤ انها كانت بنسبة ٤٠٪ من أصل المرتب .

لقانون المستخدمين كما صرح لهم باجازة سنوية لمدة ثلاثة شهور كل عام نظرا لعملهم فى أماكن غير صحية ·

ثم تعرضت المذكرة للمرتبات والوظائف فكانت الآتى :

المرتب فى مصر	بدل السودان	فى السنة	الاجمالى
مفتش عموم رى السودان	١٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠
مفتش مساعد	٦٠٠	٢٠٠	٨٠٠
مهندس مساعد	٢٤٠	٢٠٠	٤٤٠
محـــــاسبجى	١٨٠	١٢٠	٣٠٠

وأشارت كذلك أنه قد أدرج فى ميزانية عام ١٩٠٤ مبلغ ٢٤ الف جنيه مصرى للابحاث التى سيجريها هؤلاء العاملون بالاضافة الى مرتباتهم والادوات والمعدات التى كانت تلزم لذلك ·

وانتهت المذكرة الى تعيين المستر ديبوى مفتش رى القسم الثانى فى القطر المصرى مفتشـــا عاما لرى الســـودان ، أما العمال الذين يكونون تحت ادارته فستنتقيهم هذه النظارة ممن يرغبون فى الخدمة فى السودان · وبعرضها على مجلس النظار وافق عليها بتاريخ ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٤ (٢) ·

ونفذ المشروع وبدأ العمل فى السودان وظهرت نتائجه اعتبارا من عام ١٩٠٧ ، حيث عرض المستر ديبوى فى تقريره ما أنجزوه ، من مســـح النيل الازرق وبلاد الجزيرة بقياس مناسبية فى مسافة تبلغ الفى كيلو مترا ورسموا خرائط لها ، واعدوا مشروعات القناطر ، التى يمكن أن تقام هناك ، ودبروا مياها تروى ٥٠٠ر٠٠٠ فدانا فى أراضى الجزيرة دون المساس بأصـــول الرى لارض مصر ، فضلا عن اقامتهم مقياسا ثابتا للنيل فى « ابى هاشم » الواقعة على نهر الدندر وأعدوا لبناء مقياس آخر عند « مغازة » على نهر الرهد ، ورفعوا المقاييس الموجودة فى النيل الازرق واصلحوها ، ورمموا سد القاش فى كسلا الذى كان قد جرفه فيضان عام ١٩٠٦ (٢) ·

وكان أهم أغراض مشروعات الرى فى السودان تحسين انتاج القطن الذى خصصوا له حقول تجارب جاءت بأحسن النتائج وشهد تقرير عام ١٩١٠ ، بنجاح بزراعة مساحة ٢٠٠ر٠٠٠ فدانا فى دنقلة (٣) ، ثم فى عام ١٩١١ بدأ اعداد مشروعات لانشاء خزانات على النيلين الابيض والازرق بلغت قيمة الانفاق على انشائهما حوالى نصف مليون جنيه (٤) ·

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ـ نظارة الأشغال ـ مصلحة الرى ـ محفظة ؟ تعينات أجازات من ٢٧ فبراير ١٨٩٣ ـ ١٩ أغسطس ١٩١٥ (مذكرة نظارة الأشغال) ·

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٠٤ ·

(٣) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٦ ·

(٤) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٤ ·

وازاء هذا التوسع عين مساعدو المهندسين المتخرجين من كلية غوردون والمتخصصين فى الرى والأعمال المساعدة له فى هذه المصلحة ، وصدر قرار مجلس النظار المصرى بتاريخ ٧ مايو ١٩١٣ بمعاملتهم بأحكام اللوائح السارية على المستخدمين الملكيين بحكومة السودان أصلا ومولدا (١) ٠

أما الوظائف الادارية والحسابات فقد أسندت للمصريين تحت اسم « الحسابات والمراجعة » فكانوا يتولون العمل فيها من الميزانية الى الارشيف وكان يتم ذلك بنقل الموظفين المصريين الى هناك بمرتب يتراوح بين ١٢ ، ١٦ جنيها مصريا شهريا لكل كاتب منهم (٢) ٠

وفى ١٩٢٣ أعيد تنظيم الهيكل الادارى لهذه المصلحة لتخفيف العبء على الاداريين الموجودين ، وذلك بتعيين مفتش عام فى الخرطوم ، يكون تحت مراقبة اثنين من مديرى الاعمال للنيل الابيض ، احدهما للقناطر والاخر للرى ٠

ثم عين مفتش بدرجة « مفتش عام » فى مكوار يكون تحت مراقبة مفتش للنيل الازرق ، على أن يكون صلة هذين الموظفين مباشرة بوكيل نظارة الاشغال فى القاهرة (٣) ٠

وأصدر وزير الاشغال قرارا فى أول يناير ١٩٢٣ يقضى بأنه نظرا للاعمال المهمة التى تجرى بقسم النيل الأزرق فى خزان مكوار ومشروع الجزيرة فان فرع رى السودان سيكون من أول ديسمبر ١٩٢٢ منظما على الوجه التالى : –

يقيم مفتش عموم الرى فى الخرطوم لمراقبة أشغال لاى أقسام السودان ماعدا أقسام النيل الأزرق الجزيرة التى يكون تحت مباشرة مهندس رى – بدرجة مفتش عام ٠

وعلى مفتش أعمال النيل الأبيض أن يرسل تقاريره الى مفتش عموم الرى بالخرطوم وهذا يرسلها بدوره الى وكيل وزارة الأشغال ، والمهندس المقيم بمشروع رى الجزيرة بمكوار أن يرسل تقريره مباشرة لوكيل وزارة الأشغال(٤)٠

وواضح من هذا أنه حتى عام ١٩٢٣ كانت مصلحة الرى فى السودان تعتبر قسما تابعا لوزارة الأشغال فى القاهرة ، تسرى عليها النظم المصرية والاشراف المصرى البحت الا أن العاملين فيها كانوا فى أغلبهم من الانجليز ،

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء سودان محفظة ٢٠ مجموعة ٤٠٣ صمرة من قرار مجلس النظار فى ٧ مايو ١٩١٣ أنظر الملحق رقم (٢٥) ٠

(٢) القلعة : مجلس الوزراء نظارة الأشغال – مصلحة الرى – محفظة ٦ تعينات أجازات مجموعة ١٤١ أشغال عمومية ٠

(٣) نشر فى الأهرام عدد ٣ يناير ١٩٢٣ ٠

(٤) الأهرام ٥ يناير ١٩٢٣ ٠

شأنهم شأن وزارة الأشغال نفسها فى القاهرة ، فصاحب هذا الاقتراح هو مستر توتنهام ، وكيل وزارة الأشغال بمصر ، ولم يترك للمصريين الا الوظائف المكتبية البسيطة حتى جأروا بشكاواهم فى الصحف ٠

ورغم ضخامة الميزانية فانه لم ينظر للموظفين الكتابيين بعين المساواة خاصة وانهم حرموا من صرف بدل السودان اعتبار من ١٩٢١ (١) الا أن شكواهم لم تجد ، فأعادوا الكرة بتوجيهها الى « حضرة صاحب العزة عثمان محرم بك وكيل وزارة الأشغال العمومية » **يطلبون منه التوسط لدى الوزير فى طلبين :**

١ ــ تبادل النقل بين مصر والسودان للموظفين الفنيين والموظفين الكتابيين (ابعادا للدسائس) ٠

٢ ــ أن تسرى القوانين المصرية عليهم ، لأنهم يتقاضون مرتباتهم من مصر فيطلبون مساواتهم من حيث المعاشات ، وبدل السودان ، وبدل السفر أسوة باخوانهم موظفى الحربية « حتى لا يعملون تحت ظروف واحدة ولكن بقانونين مختلفين » (٢) ٠

ولعل فى هذا ما يظهر أسلوب معاملة المصريين فى هذه الفترة بالذات والتى وضعت كحد للوجود الادارى المصرى فى السودان ، وهو الواضح من المطلب الأول الذى يمكنهم من النقل الى مصر عودة الى بلادهم خوفا من الدسائس ٠

سياسة المصلحة وأهم المشروعات :

ظلت مشكلات الرى عقبة أمام الادارة فى السودان حتى عام ١٩٠٢ عندما انتهت المرحلة الأولى من خزان أسوان ، وبدأت مصر ترسل لجانها الى بحيرة تانا والبحيرات الاستوائية من أجل ضبط النيل ودراسة اقامة المشروعات التى تخدم رى مصر والسودان من أجل زراعة أفضل للقطن واستصلاح مساحات أكبر من الأراضى (٣) ٠

وكان أول مشروع بدأ التفكير فيه فى السودان هو مشروع الرى لأرض الجزيرة فأرضها واسعة ويسهل ريها باقامة سد فى أى مكان بين سنار والروصيرص ، وكانت نية مصر أولا هى زراعتها قمحا لسد حاجة البلاد منه الا أن اهتمام مصانع لانكشير بمسألة القطن الذى أجريت عليه التجارب فى

---

(١) الأهرام : ١٨ مايو ١٩٢٤ ٠

(٢) الأهرام : ٧ يونية ١٩٢٤ ٠

(٣) Macmichael, H. : The Sudan P. 87.

تلك المنطقة دفع انجلترا الى تقديم قرض بضمان الحكومة الانجليزية من الممولين البريطانيين لتنفيذ هذا المشروع (١) .

أمام هذا المشروع الاقتصادى ألحت الحاجة الى توفير المياه اللازمة لتلك المنطقة وقد أظهرت الدراسات أنه ينبغى توفيرها عن طريق تخزينها فى بحيرة تانا - تلك التى تخرج عن اطار الادارة المصرية البريطانية ، وأن مصر سوف لا تعود عليها بفائدة منها لأن تخزين مصر للمياه اللازمة لها يكون اما فى منطقة البحيرات والسدود أو فى النيل الأبيض ، بينما يخدم خزان تانا مشروع السودان فقط (٢) .

ومن المشروعات الهامة التى اتجهت اليها مصلحة الرى مشروع حفر قناة فى منطقة السدود لحفظ المياه التى تضيع نتيجة امتصاص الأعشاب والأرض لها أو تبخرها نتيجة انتشارها فى مساحات متسعة ، وكذلك مشروعات التخزين فى بحيرة البرت ، والمشروعان الأخيران تعود فائدتهما على مصر مباشرة ، تلك الفائدة التى اتخذت انجلترا ذريعة للضغط على المالية المصرية لدفع نفقات الرى فى السودان (٣) .

الا أن انجلترا كانت تولى مشروعات الجزيرة العناية الأوفى دون بقية المشروعات على أساس منفعتها من القطن ، ومن ثم كانت توجه التمويل الى تلك المناطق ، فعلى سبيل المثال نجد أنه فى عام ١٩١٠ اعتمدت نظارة الأشغال مبلغ ٣٥٠٠٠ جنيها مصريا فى الميزانية لتطهير النيل الأزرق بهدف زيادة الوارد من مياه الفيضان لصالح مصر ، فنجد انجلترا تضغط على المفتش العام للرى بتحويل مبلغ ٦٠٨٩ جنيها منها لتعزيز الاعتماد الخاص لشراء كراكات وقطع غيار لها لاصلاح أرض الجزيرة لزراعة القطن الذى كان معتمد له مبلغ ١٦٤٠٦٤ جنيها فى الميزانية العامة للسودان لعام ١٩١٠ ووافقت اللجنة المالية فى القاهرة على ذلك بتاريخ ١٤ مارس ١٩١٠ بنمرة ١٠٧ (٤) .

وما أن جاء عام ١٩١٤ ، الا وبدأت الدراسات تتبلور فى شكل اقامة خزان سنار لولا قيام الحرب العالمية الأولى التى أوقفت العمل فيه (٥) .

وتتلخص فكرته فى اقامة سد فى المنطقة ما بين الروصيرص وسنار تخرج من خلفه ترعتان احداهما الى الشاطىء الشرقى لتروى المنطقة شرق النيل الأزرق ، والآخر فى الشاطىء الغربى لتروى منطقة الجزيرة ، وأشارت الدراسات

---

(١) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان ص ١٣٠ .

(٢) Willcocks, W. : The Nile projects. London 1919. p. 112.

(٣) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ٣٢١ .

(٤) : مجلس الوزراء السودان - محفظة رقم ٤٨ وثيقة ٣٨٧ (مذكرة اللجنة المالية ١٠٧) .

(٥) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان ص ١٣٠ .

الى أنه سوف لا ينقص من حق مصر فى كمية المياه التى تصلها ، ولكنه سيمكن السودان من زراعة القمح الذى يكفيه ويزيد ، وكان أمل انجلترا السيطرة عليه لبيعه الى البلاد العربية ومزاحمة القمح المصرى فى أسواق أوربا (١) ، وفى هذا تضرب انجلترا سوق القمح المصرى الذى كان آنذاك يلقى رواجا فى البلاد العربية ذاتها وتكون ضربتها لمصر بتمويل مصر نفسها ، ولعل حكومة مصر قد فطنت لهذا بالاضافة الى عجز الميزانية المصرية نفسها فلم توافق على تمويل المشروع بمبلغ الثلاثة ملايين جنيه ، التى كانت مطلوبة لتنفيذه فى عام ١٩١٣ (٢) .

وافقت انجلترا على دفع الدين ، وجاءت موافقتها هذه بعد تأكدها من رواج الحركة التجارية فى السودان عقب نشوب الحرب ١٩١٤ ، فلما وضعت الحرب أوزارها فى ١٩١٩ رأت وزارة المالية البريطانية أن تزيد مبلغ القرض الى ثلاثة ملايين ، وتفصيلها مليونى جنيه مصرى لرى سهل الجزيرة ، ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لمد السكك الحديدية الى هناك ، ٢٠٠٫٠٠٠ لأعمال رى أخرى وللطوارىء) الى ستة ملايين جنيه فى أغسطس ١٩١٩ ، وفى أكتوبر سنة ١٩١٩ أبرم اتفاق بين وزارة الماليةالبريطانية ونقابة السودانالزراعية Sudan Plantation Syndicate لاجراء تجاربها فى مناطق الزيداب فى مديرية بربر وفى مزارع الطيبة وبركات بالجزيرة على أن تقوم الحكومة السودانية بنفقات شق الترع الرئيسية وتقوم النقابة بشق الترع الصغرى ، تحت اشراف الحكومة وتمويل المستأجرين ، وتقسم أرباح المحصول بين المستأجرين والحكومة والنقابة بنسبة ٤٠ ٪ للأول، ٣٥٪ للحكومة ، ٢٥٪ للنقابة (٣) .

وهكذا دخلت انجلتر ممثلة فى وزارة ماليتها ــ كشريك للمستأجرين الذين يتلقون دعمهم أساسا من مصر ، دون عائد لمصر صاحبة التمويل ، ويؤيد ذلك ما دار فى البرلمان البريطانى ، قبل قيام الحرب العالمية الأولى من نقاش حول موضوع القرض البريطانى ، وتخوف بريطانيا من موقف مصر الاقتصادى ثم تخوفها من موقف تركيا السياسى ، التى كانت ما تزال آنذاك لها يد السيادة على مصر (٤) ، فلما انتهت الحرب بضياع سيادة تركيا ، واعلان الحماية على مصر نفذت بريطانيا أهدافها دون حذف ، أما مصر فقد قرر مجلس وزرائها وقف الاشتراك فى الانفاق على الأعمال المائية فى السودان الا بعد الوقوف على ما تسفر عنه المفاوضات بين مصر وبريطانيا حول استغلال مصر وسيادتها على السودان (٥) .

---

(١) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ٣٢٢ .

(٢) El Mahdi, M. : Op. Cit., P. 126.

(٣) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ٤٤٤ .

(٤) Parl. Deb. Vol III, April 23rd 1913, p. 424.

(٥) القلعة مجلس الوزراء السودان محفظة ١٣ مجموعة ١٣٠ (قرار ايقاف العمل بخزان جبل الأولياء) .

مصلحة الزراعة

واجهت الادارة فى أول عهد الحكم الثنائى حالة من تدهور الزراعة ناتجة عن نقص السكان ، وعدم استقرارهم ، ومشكلات ملكية الأرض ، بالاضافة الى الجهل بأساليب الزراعة الصحيحة اذا ما قورنت بالأساليب المتقدمة عنها كمصر (١) .

أمام هذا الموقف أنشىء تفتيش للزراعة ضمن تفاتيش مصلحة الأشغال ظل يعمل من ١٨٩٩ حتى ١٩٠٣ وكان يديره وكيل مفتش هو مستر نفيل Nefilc ثم قررت الحكومة انشاء مصلحة قائمة بذاتها باسم « مصلحة الزراعة والأراضى » تحت ادارة مسئول مستقل هو مستر براون Brown A.F. نائب المدير ، وبدأت هذه الادارة بموظفين اثنين فقط ، هما المستر نفيل وكيل المفتش المستر هيوس مساعده وعمل معهما كاتب واحد ـ وكانت الأعمال كثيرة على هذا الكاتب لدرجة أن رئيسيه كانا يعاونانه فى عمله الى ساعات متأخرة من الليل ، مما اضطرت الحكومة معه الى تعيين كاتب آخر ، أما بالنسبة للفنيين فقد عين مهندس واحد وناظر للزراعة (٢) .

ورغم أنها كانت مصلحة مثقلة بالمسئوليات الزراعية فكان مسند اليها كذلك أمور تقدير ضرائب الأطيان على الأراضى المنزرعة ، وارشاد المساحين التابعين لمصلحة المساحة والاشتراك فى لجان التحكيم عند النزاع على الأراضى، واصدار التصاريح فى مجال التعدين معاونة فى ذلك مصلحة المساحة .

وكان رئيس هذه المصلحة بدرجة نائب مدير ، وليس مديرا ، وذلك لأنه كان مديرا لمصلحة الغابات فى نفس الوقت ، فترك منصب مدير مصلحة الزراعة شاغرا حتى يعين له أحد المتفرغين (٣) .

وظلت المصلحة على هذا الوضع حتى عام ١٩٠٥ حيث عين لها مدير مستقل هو مستر بونس Ponce الا أنه كان رجل قانون ، شغل قبل ذلك منصب المحامى العام بلندن (٤) ، ومن أجل هذا عانت الزراعة ، كما عانى التعليم الزراعى كذلك فى أيامه الكثير (٥) . بل عانى هو أيضا من هذا العمل المضاعف لدرجة أنه جأر بشكواه فى تقرير رسمى ١٩٠٥ ، ذكر فيه أنه انما

---

(١) المؤيد : ٢٥ نوفمبر ١٩٠٣ Warbur, G. : Op. Cit., p. 125. and

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ٤ .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٧٢ .

(٤) Warburg, G. : Op. Cit; p. 680.

(٥) Ibid, P. 68.

قبله مؤقتا حتى يعين الموظف المتخصص وأنه العمل مضن ويستغرق كل وقته (١) ٠

وأمام هذه الشكوى ، بدأت حكومة السودان تخفف من مسئوليات هذه المصلحة فى ١٩٠٦ فنقلت عملية فرض ضرائب الأراضى وتحصيلها الى اختصاص مصلحة السكرتير القضائى الذى ما لبث أن نقلها عنه أيضا الى السكرتير المالى ومصلحة المالية ، كما سلخت منها مراقبة امتيازات التنقيب عن المعادن ، واعتمد فى مشروع ميزانية ١٩٠٧ مبلغ ٦٠٠٠ جنيه لانشاء مكتبين لمسح الأراضى فى مدينتى الخرطوم وبور سودان ، ومبلغ مماثل لتعيين موظفين جدد لتخفيف العمل عن الموظفين الموجودين أصلا (٢) ٠

وقد أتت هذه التعديلات آكلها فى عام ١٩٠٧ ، وذلك فى النتائج التى أبرزها مدير الزراعة من زيادة الأراضى المزروعة ٨٨٧٦٠ فدانا عما قبل ، وبلغت المساحة المستحق عنها ضرائب ٣٠٥٠٤٣ فدانا من مجموع المساحة المنزرعة سنة ١٩٠٧ (٤١٥٣٢٩ فدانا) كما تحسن القطن وزادت المساحة المنزرعة منه ، وزادت نسبة المصدر منه الى ثمانية أضعاف ذى قبل (٣) ٠

وفى عام ١٩١٠ استقال مدير المصلحة وأعيد تنظيمها اداريا ، فنقل قلم الاراضى بكل أقسامه (كقسم تقدير الضرائب ــ المساحة ــ الجزائر ــ وغيرها) الى مصلحة السكرتير القضائى لأنه يخدم أمور التسجيل ، وما استتبعه من اجراءات تدخل فى نطاق تطبيق القوانين (٤) ٠

بينما أعيد ادماج مصلحة الغابات فيها مرة أخرى نظرا لانتقال مديرها ، ومراعاة للظروف المالية ، وضغط ميزانية الباب الاول ، وأصبحت تسمى « مصلحة الزراعة والغابات » تحت اشراف مدير الزراعة « ولكنس باشا » ٠ على أن يكون له وكيل فى كل مصلحة منها ، وأصدر الحاكم العام فى مجلسه قرارا بهذا : **كما أقر فى نفس الجلسة الاطار العام لاختصاصات مصلحة الزراعة بعد هذا التعديل فكان كالاتى :**

١ ــ تشجيع الزراع وتقديم الارشادات الزراعية اليهم ٠

٢ ــ المعاونة فى فرض ضريبة الارض بقدر الامكان ٠

٣ ــ تصدير الحاصلات الزراعية والماشية فى حدود الامكانات المتاحة ٠

٤ ــ مساعدة العاملين فى الاتصال بالمصالح المختصة ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٧١ ٠

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٧٣ ٠

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ٩٣ تقرير مصلحة الزراعة ٠

(٤) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ١٣ ٠

٥ ـ انتقاء البذور والاسمدة تدعيما للزراعة ٠

٦ ـ أن تقدم الوعى ونشر الثقافة الزراعية عن طريق ٠

(أ) اجراء الأبحاث العلمية فى مجال الزراعة ٠

(ب) انشاء محطات للتجارب فى المناطق التى يصدر قرار بشأنها ٠

(جـ) ايجاد اماكن للتعمير فى مديريات يصدر قرار بشأنها ٠

(د) النشرات الدورية للاعلام الزراعى ٠

(هـ) العروض الزراعية ٠

(و) تجميع ونشر الاحصاءات الزراعية ٠

وقد بدأ الحاكم العام ، فى هذه الجلسة باعتماد الطلبات المقدمة من مديرى الزراعة والمعارف لتعيين أحد المختصين فى دراسة الاقتصاد الزراعى رئيسا لأحد أقلام المصلحة ٠

كما أعتمد أيضا اقتراح مدير الزراعة حول انشاء محطات التجارب الزراعية فى الجزيرة (١) ٠ **وظهرت آثار هذا التعديل الادارى فى :**

١ ـ زيادة حركة التعمير فى الاراضى حول بور سودان ٠

٢ ـ شجعت المصلحة شركة أطيان الزيداب على أستغلال مساحة ٥٠٠٠ فدانا من الاراضى الواقعة الى جوار أراضيها فى الزيداب ٠

٣ ـ نجحت تجارب الرى فى الزيداب ، وذلك لأن أصحاب الامتياز فى الشركة كان مخولا لهم تزويد جيرانهم بمياه الرى بعد رفعها نظير نسبة من غلة هذه الارض التى كانت فى حكم البور ، وكان وصول الماء اليها عسيرا نظرا لارتفاع سطحها عن مستوى الماء فى النهر ٠

٤ ـ زاد الطلب على العمال مما رفع أجرهم ٠

٥ ـ اسعتانت المصلحة بالخبراء الأجانب فى اجتثاث نباتات السدود وتحويلها الى وقود لحريق الطوب ٠

٦ ـ سويت مساحات كبيرة من الأرض كأرض المسلمية وعلى ضفاف النيل الابيض مما سهل عملية تسجيلها ، وربط الضرائب عليها ، والتصالح فى حوالى ٣٠٠٠ قضية نزاع حولها أمام لجان تسوية الاراضى ٠

٧ ـ أظهرت الاحصائيات التى أجريت ونشرت زيادة فى المساحة المنزرعة بلغت ١٤٩٦٠٠ فدانا فى مديريتى النيل الابيض والنيل الازرق ٠

---

(١) Mini Proc. 18th meeting 1st Nov. 1910.

٨ ــ كما أخذ من أحصائيات القطن السودانى فى عام ١٩١٠ أن نسبة ٥١٪ من زراعات القطن السودانى قام بها فلاحون سودانيون دون مساعدة من الاوربيين ولكن الملاحظ أن مدير الزراعة يعترف فى نفس التقرير متفائلا بأن الفلاحين المصريين أخذوا ينزحون الى السودان ، ومعهم خبرتهم فى الزراعة ، مما أنعكس على تحسن أسلوبها ، وهذا هو سبب ارتفاع نسبة عدم الاعتماد على الاوربيين •

٩ ــ وفى مجال تصدير الماشية فقد زادت نسبته فى عام ١٩١٠ عنها فى عام ١٩٠٩ حيث صدر السودان ١٥٠ رأسا من البقر ، ٣٧٠٠٠ رأسا من الغنم فى عام ١٩٠٩ بلغت فى عام ١٩١٠ : ٥٠٠٠ رأسا من البقر ، ٦٣٠٠٠ رأسا من الغنم (١) •

ولهذا اتخذت سنة ١٩١٠ أساس للمقارنات فى الانتاج الزراعى والاثار المترتبة عليه ، كزيادة الاراضى المستصلحة والتى قامت الحكومة بتأجيرها ، والزيادة فى مساحة الاراضى المنزرعة قطنا ، وعدد الماشية المصدرة ، وغير ذلك فى مجال الزراعة (٢) •

ورغم ما حققته المصلحة فى عهد هذا المدير ، فانها أصيبت بنكسة شديدة فى عام ١٩١٥ عندما استقال ، حيث انتهت بذوبانها فى المصالح الاخرى ففصلت عنها مصلحة الغابات وتبعت الزراعة السكرتير الادارى ودخلت الغابات فى اختصاص السكرتير المالى مما عرض مشروع تطوير الجزيرة للانهيار ، اذ اصبحت حكومة السودان بلا مصلحة متخصصة فى الزراعة تشرف على هذه المشروعات •

ومن حسن الحظ أن مسألة تسوية الاراضى اختصت بها مصلحة السكرتير القضائى أما التعليم الزراعى والابحاث الزراعية فضمتا الى مصلحة المعارف ، ودخلتا ضمن مزرعة الأبحاث المركزية فى الخرطوم ، والتى تخصصت بشكل واضح فى مجال القطن (٣) •

وهذا أمر يدعو للدهشة أنه فى بلد كالسودان تعتبر الزراعة فيه ركيزة مهمة فى بنائه الاقتصادى ، تتعثر فيه مصلحة الزراعة ، فنجدها لم تظهر اداريا الا منذ عام ١٩٠٣ ، وتسير من ذلك فى ذيل النظم الادارية فى السودان حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، فكانت قليلة الاعتمادات ، قليلة الموظفين ، رغم شكاواهم ، ثم بعد أن ظهرت وأنتجت ذابت فى أعمال السكرتير الادارى •

فى الوقت الذى تركت فيه الحكومة شركات بأموال أجنبية تستغل الزراعة

---

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ ، ص ١٠ •

(٢) هذه المقارنات مفصلة يتضمنها تقرير الحاكم العام ومدير الزراعة فى التقرير السنوى لعام ١٩١٢ •

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 69.

فى السودان فى مناطق الجزيرة وطوكر وسينجا والخرطوم (١) وبربر ودنقلة ، وتفسير ذلك أنها كانت تحصل منها على ريع لها حرمته على المصريين شركائها في الادارة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لتقطع الطريق على الفلاحين المصريين الى السودان ·

فالزراعة هى مجال المصريين ، ومن حقهم العمل هناك كشركائهم الانجليز وظهر هذا الاقتراح منذ عام ١٩٠٥ وتقدم المصريون لحكومة السودان للاسهام في المشروعات التى قامت هناك · فحرموا من ذلك بينما منح الأجانب هذه الحقوق أمثال : لى هنت Leigh Hunt الأمريكى الذى منح امتياز بوضع يده على مساحة ١٠٫٠٠٠ فدانا ، ذلك المشروع الذى تطور وأصبح « نقابة مزارعى السودان التجريبية » Sudan Experimental Plantation Syndicate التي سجلت فى انجلترا ، وكان لى هنت قد بدأ برأسمال قدره ٨٠٠٠ جنيه م ما لبث أن وصل فى عام ١٩٠٧ الى ٤٠٫٠٠٠ جنيه بعد سنتين ، ومساحة أخرى فى الخرطوم تقدر بحوالى ١٠٠٠ فدان أصبحت بعد ذلك (نقابة زراع السودان) Sudan Plantltion syndicate وكان لها دورها الهام فى سياسة السودان الاقتصادية (٢) ·

وبهذا اختطفت رؤوس الأموال الأجنبية مشروعات الزراعة فى السودان بمعاونة الانجليز مما تميع معه موقف مصلحة الزراعة ، واختنقت أمام هذه المشروعات وأصبحت بلا اختصاصات أو أعمال ·

وكانت نية انجلترا واضحة في ذلك عندما ضيقت الخناق على ادارتها فقللت من عدد اداريبها الذين كان يمكنهم أن ينتجوا أكثر لو اعتنت بهم الحكومة وكانت التجربة الواضحة هى تجربة عام ١٩١٠ تلك التجربة التى أحست انجلترا بضرورة خنقها حتى تعود الأمور الى الأجانب دون المصريين شركاءها ·

وهكذا ظلت الأمور حتى عام ١٩١٥ وهو العام الذى انعدمت فيه اختصاصات هذه المصلحة ، فانجلترا كانت قد فرضت الحماية على مصر منذ عام ١٩١٤ وبها لم يعد لمصر فى نظرها حق المشاركة فى اقتصاد السودان ·

الا أن الفلاح السودانى برغم الدوران فى فلكها نتيجة تكبيله بقيد الدين فى شكل السلف الا أنه كان مخلصا لمصر ·

وهذه السلف كانت تمنح للفلاحين السودانيين بفائدة كبيرة بلغت ٧٫٥٪ بينما كانت النسبة الرسمية آنذاك ٣٪ وهى النسبة التى كانت تحاسب مصر عليها فى دينها للسودان وكان على الفلاح السودانى أن يسدد هذا الدين فى

(١) S.I.R., I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 281.
(٢) Beshir. M.O. : Op. Cit, p. 32.

فترة لا تزيد على الثلاث سنين ، ورغم هذا فاننا نجد أن الحكومة كانت تسترده تقريبا فى سنة واحدة أو سنتين ، فعندما بدأت بهذا المشروع فى عام ١٩٠٥ وبلغ مجموع ما أقرضته ٢٠٫٠٠٠ جنيه حتى آخر العام استردت حتى آخر العام نفسه ١٥٫٠٠٠ جنيها أى أنها استردت ثلاثة أرباع المبلغ فى سنة واحدة ! (١) .

ومن القيود التى فرضوها عليهم كذلك فى مجال السلف ، أمرهم اياهم بصرفها فى أمور تضعها لهم الحكومة ، كشراء ماشية أو بذور ، على أن يسلموا محاصيلهم الى مفتش المنطقة أو صراف الناحية ، بحجة تصريفها تجاريا لجهلهم بذلك ، فيخصم المبلغ المطلوب للحكومة ويأخذ الفلاح الباقى .

وكل هذا كان يتم تحت التهديد بالحرمان لمن يخرج على النظام (٢) .

مصلحة الغابات والأحراش

كان هناك ارتباط ادارى بينها وبين مصلحة الزراعة ، فكما رأينا فى تنظيمات مصلحة الزراعة ، أنه حدث اندماجان وانفصالان بينهما خلال الفترة منذ عام ١٩٠٣ ، عام انشائهما حتى عام ١٩١٥ ، عام تذويبهما فى أعمال السكرتير الادارى والسكرتير المالى للسودان (١) .

أنشئت مصلحة الغابات عام ١٩٠٣ كأحد قسمين هى ومصلحة الزراعة تحت ادارة مدير واحد حمل لقب « مدير الزراعة والغابات » وظلت هكذا حتى عام ١٩٠٥ حيث استقلت بمدير خاص بها هو مستر براون ، الذى كان مديرا للمصلحتين من قبل .

أما عن هيكلها الادارى فكان يتكون من المدير رئيسا عاما ، يليه مفتش الغابات ، فنائب مفتش الغابات ، وكان لكل مديرية مفتش يلقب حارس غابات المديرية ، أما السلك الكتابى فكان يتكون من باشكاتب يرأس كاتبا للحسابات ، ويقوم أيضا بكافة الاجراءات الادارية الأخرى فضلا عن أحد المترجمين ، وكلا الباشكاتب والكاتب يعملان فى الخرطوم ، أما الأعمال الادارية فى المديريات فكان يقوم بها كتبة حسابات كل مديرية .

وواضح من اسم هذه المصلحة أنها كانت تهتم أساسا بالغابات وذلك بمراعاة أشجارها وحمايتها وتنقيتها ، وجمع محاصيلها للاتجار فيها .

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ ، ص ٢٩ .
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٥ ، ص ٢٧٣ .
(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 68.

. ففي عام ١٩٠٥ قام المدير بحصر الغابات التي كانت مجال عمل المصلحة . وكان عددها ٢٢ غابة معظمها من أشجار السنط ، ثم بدأت المصلحة بتحديد كل منها وتعيين مساحتها ورسم خرائط لها ، بل وعد أشجارها ! ومعاينة ثمارها وانتهت في عام ١٩٠٥ من هذا الحصر في أربع منها فقط الأولى في ديسا أبو حمد وكانت مساحتها ٢٠٫٥٠٠ فدانا والثانية في قرية شريف أحمد وكانت مساحتها ١٤٫٦٠٠ فدانا والثالثة في « الجرف بادوس » وكانت مساحتها ١٣٫٤٤٠ فدانا والأخيرة كانت في هارون ومساحتها كانت ٣٤٫٧٦٠ فدانا أي بلغ مجموعها ٨٣٫٣٠٠ فدانا أي حوالى ٣٠٠ ميلا مربعا ووضعت لها لافتات كتب عليها كلمة « حكومة » حتى لا يتعدى عليها أحد .

هذا في مجال تعيين الغابات ، أما في مجال حمايتها فكان يعين لذلك الأصحاء من أبناء المنطقة التي تغطيها هذه الغابات ، ومهمته منع مواشي العرب من دخولها ومنع قطع أخشابها كحطب للنار حتى لا يهددها الفناء كما أنه كان من واجب كل مدير مديرية المحافظة على الغابات الموجودة في دائرته ، واخطار مدير المصلحة بالتلف الذي يلحقها وتقديره ، وكذلك وقايتها من الحرائق ، باتخاذ الوسائل الكفيلة لذلك ، وقد أرسلت الحكومة مديرها في بعثات للخارج لدراسة وقاية الغابات من الحريق (١) .

كما صدر منشور خاص في ٢٥ أكتوبر ١٩٠٦ يحدد محصولات الغابات ، وأنواع التعدي عليها من الانسان سواء بالقطع أو الاحراق أو نزع أجزاء من الأشجار أو حراق الجير ، أو ترك نار مضرمة بجوارها ، واذا اضطر لذلك عليه اخطار المصلحة لاتخاذ الاجراءات اللازمة .

وجعل من مخالفة هذه الأمور جرائم ، ووضع لها العقوبات الرادعة وفي ختام المنشور حددت مواقع هذه الغابات لتكون واضحة أمام المواطنين (٢) . **أما الفوائد الاقتصادية التي كانت تعود على هذه المصلحة فكانت من :**

١ ـ بيع ما يقطع من أشجار يرى المدير أو حارس الغابة قطعها ، أو الأفرع التي يرى قطعها .

٢ ـ حرق نسبة من الأشجار وتحويلها الى فحم نباتي يورد الى مصلحة المواصلات كوقود للسفن والقطارات .

وفي كلا الحالتين كانت الكميات تباع في مزاد ويورد ثمنها لخزينة السكرتير المالى ضمن حسابات مصلحة الغابات ، وبلغ دخل المصلحة من الخشب والحطب والفحم في ١٩٠٥ (٤٦٩٩ جنيه) ، صرف منها على اصلاح شأن الغابات

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ تقرير مصلحة الغابات .
(٢) الغازيتة السودانية : أول ديسمبر ١٩٠٦ .

مبلغ ١١١ جنيه ، فاستحقت المصلحة أمام هذا الدخل أن اعتمد لها تعيين أربعة مفتشين (١) ٠

٣ ـ بيع ثمار الغابات من الصمغ العربى والمطاط (اللستيك) وهذه كانت تغلها بشكل خاص غابات الأبيض وكردفان (٢) ٠

ومن ثم كان لهذه المصلحة أثرها على حركة التصدير كما كان لها أثرها أيضا على أثمان تذاكر السفر لارتباط ذلك بثمن الوقود الذى كانت تقدمه هذه المصلحة لمصلحة السكة الحديد (٣) ٠

كما أثرت كذلك فى توجيه العمالة والأجور لأنها كانت مجالا للعمل الكثير ، كالحراسة وتطهير الغابات من الأعشاب الضارة وقطع الأخشاب وحرقها لتفحيمها وجمع الصمغ وغيره من الثمار واعدادها جميعها للبيع والتصدير (٤) ٠

المصلحة البيطرية

اختصت بالثروة الحيوانية من حيث :

١ ـ المسح البيطرى لها فى أنحاء السودان عن طريق تفاتيشها فى المديريات ٠

٢ ـ مراقبة الحالة الصحية للحيوانات ، ومراقبة انتشار الأمراض ، ووضع سياسة مكافحتها بتوفير الأمصال والعقاقير اللازمة ، وتدبير فرق الأطباء والعاملين لذلك ٠

٣ ـ الاشراف على رفع مستوى السلالات (٥) ٠

٤ ـ اجراء الأبحاث الطبية لمعرفة أسباب الأمراض ومحاصرتها كما حدث فى عام ١٩٠٣ عندما انتشرت ذبابة تسى تسى فى مديرية بحر الغزال ، وقام مفتش المديرية الماجور جريفث M. Griefth بالابلاغ واتخذت الجهود لمكافحتها (٦) وكانت البلاغات تجرى تلغرافيا ، حتى لا يتسبب التأخير فى انتشار الأوبئة (٧) ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٢٩ ـ ٢٣٢ تقرير مصلحة الغابات ٠
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٧ : ص ١٥ ٠
(٣) تقرير ١٩١٠ : ص ٣١ ٠
(٤) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٠٦ ٠
(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ١٢٣ ٠
(٦) S.I.R., I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 261.
(٧) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٦ ٠

وكانت ادارتها المركزية فى الخرطوم على رأسها مدير المصلحة ، وأربعة من كبار الأطبــاء البيطريين الانجليز المتخصصــين ، وطاقم الكتبــة للأرشيف والحسابات برئاسة باشكاتب المصلحة ٠

وكان يوجد فى كل مديرية تفتيش بيطرى تحت رئاسة مفتش برتبــة عسكرية ، الا أنه كان طبيبا بيطريا متخصصا ، وتحت ادارته عمال متمرنون على هذه الأعمال ، وكاتب للقيد والحسابات (١) ٠

مصلحة السكك الحديدية

بدأت مواصلات السودان بخط حديدى ما بين حلفا وعطبرة ، ثم ما لبث هذا الخط أن امتد الى الخرطوم بحرى فى أواخر ١٨٩٩ ، وكان الواضح منذ البداية أنه لكى يتقدم السودان اقتصاديا ، انتاجا وتجارة ، لابد من قيام شبكة مواصــلات حديدية ، وخصــوصا اتصــال النيل بالبحر الأحمر حيث مينــاء سواكن (٢) ٠

وكانت هذه المصلحة ضمن مصلحة البواخر والقوارب حتى عام ١٩٠٣ حيث استغلت كمصلحة قائمــة بذاتها (٣) ، وظلت كذلك الى أن ضمت ادارة الموانى والمنائر اليها فى عام ١٩١٤ من أجل زيادة كفاءة عمل المرفأ وذلك لقيام السكة الحديد بنقل وتسليم السلع من السفن الى داخل البلاد (٤) ٠

قام العمل فى مصلحة السكك الحديدية على مدير انجليزى يشرف على قسمين : قسم فنى يشمل ورش الاصلاح والصيانة وقيادة الآلات (٥) ، وقسم آخر ادارى يشمل المحصلين ونظار المحطات ومفتشى التذاكر فى القطارات مع هيئة من الكتبــة لاجراء الحسابات واعــداد ميزانية المصلحة ، والاشراف على المناقصات التى كانت تجريها المصلحة (٦) ٠

كما كان يلحق بهؤلاء « قبانى » ليقوم بوزن البضائع (٧) ٠

وكانوا يعينون من المصريين والسودانيين عن طريق اعلان تصدره المصلحة

---

(١) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 282.

(٢) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ٣١٩ ٠

(٣) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan P. 281.

(٤) Hill, R. : Sudan transport. P. 73.

(٥) الوقائع المصرية : ٤ يولية ١٩٠٤ ٠

(٦) الوقائع المصرية : أول يولية ١٩٠١ ٠

الوقائع المصرية : ٤ يولية ١٩٠٤ ٠

فى الوقائع المصرية والغازيتة السودانية وكان الامتحان يعقد فى القاهرة فى الشتاء وفى الاسكندرية صيفا ، وكان يشترط فيمن يتقدم لشغل وظيفة ناظر محطة أو ما فى مستواها اجادة اللغتين العربية والانجليزية ، اذ كان القيام بعمل نظار المحطات فى هذه المصلحة حتى عام ١٩٠٢ من الانجليز (١) ٠

وصدر فى عام ١٩٠٦ قانون لنظام الوابورات ، فنظم حقوق المصلحة تجاه الجمهور وكيفية قبول البضائع ووزنها وتحديد المخالفات التى يحق للمصلحة ضبطها وعقوبة كل منها (٢) ٠

وادعى كرومر أن هذه المصلحة لم تحقق المستوى المطلوب حتى عام ١٩٠٤، نظرا لان معظم الذين قاموا بالعمل آنذاك كانوا من جنود الجيش المصرى الذين دربهم المفتشون الانجليز ، ولكن تأديتهم للعمل كانت دون المستوى (٣) فى حين يعترف أحد البريطانيين فى ادارة هذه المصلحة أن أورطة السكة الحديد فى عام ١٩٢٤ قد أتمت ثمانية وعشرين عاما فى خدمة السكة الحديد فى السودان كجزء مكمل لخدمة المصلحة ذاتها ، واختصت بأعمال هامة فيها ٠

فجنودها وضباطها عينوا بتكليف من المصلحة ، بدافع حراسة وتأمين قطاراتها وما كانت تحمله من بضائع ومسافرين ، وكذلك حراسة محطاتها التى كانت فى أماكن نائية بعيدة عن العمران ٠

ورغم جسامة هذا الواجب لم يكن العاملون فى هذه الأورطة محل تقدير فكانوا يمنحون مرتبات أقل من زملائهم العاملين فى الجيش ، على أساس أن أقدميتهم كانت تحسب أقل من زملائهم ، ومن ثم كانوا دائمى الشكوى (٤) ، مما جعل كرومر يبخس حقهم فى الأجر والتقييم ٠

وقد بلغ عدد رجال هذه الأورطة عام ١٩١٤ ــ بمناسبة ضم الموانى اليها ــ ٢٧ ضابطا ، ١٩ كاتبا ، ٢٤٢٩ جنديا ، بينما بلغ عددهم فى عام ١٩١٩ ٢٠٠٠ مسجلا هبوطا ملحوظا نتيجة سحب عدد منهم فى مصر لتخفيف حظرهم على القوات البريطانية فى السودان آنذاك ٠

وفى عام ١٩٢٣ كان توزيع العاملين فى مصلحة السكة الحديد : ٣٦١ فى المراكز الرئيسية ، ٤٦١ فى الاشراف على الموانى ، ٩٩٦ مهندس عام ، مهندس ورش ، ١٢٣ كتبة فيكون المجموع ٢١٢٦ (٥) ٠

---

(١) Hill, R. : Sudan transport. p. 50.

(٢) الغازيتة السودانية : أول نوفمبر ١٩٠٦ ــ قانون ٣ سنة ١٩٠٦ ٠

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٨ : ص ٨٥ ٠

(٤) Hill, R. : Sudan transport. p. 95.

(٥) Hill, R. : Sudan transport p. 90.

أما المصريون فشهدت لهم أعمالهم ليس فقط في ادارة المحطات ، ولكن في العمليات الانشائيا للسكة الحديد ، كمد خط سكة حديد هيا ــ كســلا ، الذى تطلب الحاق مجموعة أخرى من المهندسين المصريين ، حتى أصبح عــدد المهندسين المصريين العاملين بهذه الأورطة عام ١٩٢٢ (٢٨٥ مهندسا) . حيث بدأوا من هذا التاريخ يخفضون عددهم نظرا للدفع السياسى الذى اتخذته هذه الأورطة ــ مع أسف المهندسين الانجليز لهذا الخفض لما ترتب عليه من قلة ملحوظة في الانتاج (١) .

ولقد مدت خطوط السكك الحديدية في السودان على مراحل أو مشروعات بعد أن خلفت الحروب هناك خطوطا هزيلة قامت على نقل العتاد والجنود الى ميدان المعركة ، ولكنها لم تعد بحالة يمكن أن تخدم البلاد مدنيا (٢) .

ففى عام ١٨٩٩ مد خط حديدى بين وادى حلفا ــ أبو حمد ــ الى الخرطوم وفى ١٩٠٧ مد خط حديدى ما بين بور سودان وسواكن الى الخرطوم طريق عطبرة كما أزيل خط وادى حلفا ــ كريمة ، ومد خط حديدى أبو حمد ــ كريمة ، وفى ١٩٠٩ مد خط حديدى آخر من الخرطوم الى ود مدنى ثم الى سنار . وفى ١٩١١ مد خط حديدى ما بين الخرطوم والأبيض ، ثم فى عام ١٩٢٤ مد الخط الحديدى ما بين هيا ــ كسلا في وسط السودان تلك المنطقة التى تغل أغلب غلات السودان آنذاك سواء للانتاج المحلى أو للتصدير كالصمغ العربى والماشية فضلا عن انشاء الكبارى فى المناطق التى كان على الخط الحديدى أن يعبرها ككوبرى النيل الأزرق ١٩٠٩ ، وآخر عند حلة عباس على النيل الأبيض ١٩١١ (٣) بيد أنه كان يستعمل الاكراه فى جلب العاملين من أبناء السودان والحرفيين من مصر تحت شعار العمل فى الجيش بأجر رمزى مما أثار استجوابات فى مجلس العموم البريطانى ذاته (٤) .

ونأتى الى مشكلة التمويل ، فنجد أن تمويل هذه المشروعات قد وقع على كاهل مصر وحدها ، تحت زعم أن مصر والسودان واحد ، ثم أن الخط الحديدى يؤمن الحدود ، اذ عن طريقه يمكن نقل الجنود المصريين الى هناك ويعود بالخيرات السودانية فى عــودته ، وبهــذا طلبت حكومة السودان فى أحــد تقاريرها الاستشارية الذى أعده لورد فارار Lord Farar رئيس اللجنة الاستشارية لمشروعات السكة الحديد ١٩٠٤ ــ مبلغ مليون جنيه من حكومة مصر لمد الخط الحديدى من الأقصر الى أسوان ثم الى وادى حلفا (٥) .

---

(١) Nill, R. : Sudan trans., p. 96.,

(٢) Hill, R. : Sudan transport, p. 49.

(٣) محمد عبد الغنى سعودى ، محمد محمود الصياد : السودان ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٤٢١ .

(٤) Parl. Deb. vol. LXVIII. 1899, p. 957.

(٥) Hill, R. : Sudan transport, p. 52.

ولكن تظهر نية الانجليز غير ذلك ، اذا ما نظرنا الى مقاس عرض القضبان فنجده يختلف عنه فى مصر بمقدار ٣ بوصات ، فلا يمكن للقطار المصرى أن يجتاز الحدود الى السودان ٠

وأمعن هل Hill فى وصف مصر بالتعنت فى الصرف على مشروعات السودان فأشار الى أن السودان لم يكن سيد نفسه من ناحية التمويل ، وأن تنمية الموصلات كانت تلقى العنت فى مجلس الشورى ، عندما كان يعرض مشروعا لذلك ، الا أنه يعود فيقول أن مصر كانت لها أعذارها فى هذا « الحذر » ـ كما أسماه أخيرا ـ فى الصرف على المشروعات الجديدة فى السودان ، وذلك أن دخلها كان لا يغطى التكلفة ، وضرب مثلا سنة ١٨٩٩ ، عندما كان المنصرف ١٠٠ر٠٠٠ جنيه والدخل ٥٠٠ جنيه فقط وظلت كذلك حتى عام ١٩٠٦ (١) ٠

ولكن الأمر لم يكن تعنتا أو بقصد تعطيل مصالح السودان وانما لأسباب موضوعية أخرى وأمامنا مثل هو : عند عرض مشروع مد الخط الحديدى جنوبى الخرطوم الذى تم سنة ١٩١٢ وبدأت مناقشاته فى المجلس فى نهاية ١٩٠٩ عند اعتماد الميزانية العامة للسودان ، فوجدت اللجنة المالية للمجلس أنه مطلوب ترحيل مبلغ ٣٥٤ر٠٠٠ جنيه من بند الاحتياطى الى مشروع مد خط حديدى قبلى الخرطوم فأشارت اللجنة فى تقريرها الى أن السودان حقيقة جزء متمم لمصر ، وأن مصر تتمنى له الرقى ، لكنها لا توافق على صرف هذا المبلغ الطائل فى عمل لو قابلناه بما تحتاجه مصر لنفسها من الأعمال المماثلة لوجدناه ثانويا خاصة وأن مصر لا تزال ـ آنذاك ـ فى احتياج شديد الى أعمال أساسية لبنائها (٢) ٠

وفى تقرير وزارة الحربية البريطانية الى وزارة خارجيتها فى تلك الفترة توضح بريطانيا لعبتها ، بأن هذا المبلغ لم يكن من أجل مشروعات السكة الحديد وانما كانت ستستولى منه على جزء لتعزيز جانبها هناك ، وفى هذا تتضمن الوثيقة ، ضرورة مد خطوط حديدية الى الأماكن البعيدة عن الخرطوم ، لأن أى تنمية للسكة الحديد سيكون لها عائد اقتصادى ، وسيعطى فى نفس الوقت امكانيات لتحرك الحامية البريطانية الموجودة هناك ، وأضاف التقرير أنه من ناحية أخرى ستؤدى سهولة المواصلات فى نفس الوقت الى توصيل الأفكار الثورية الى كل مكان ، ولذلك أوصى التقرير الى أنه يجب عند توسيع نطاق الخدمة فى السكة الحديد أن تكون العين يقظة ، ومن ثم أوصى التقرير بأن يعتمد مبلغ كبير لزيادة الحامية من أجل هذا الغرض ، وأن الحكومة البريطانية

---

(١) Hill, R. : Sudan transport p. 49.

(٢) مجلس الشورى مضبطة يوم ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ مناقشة مرقس سميكة باشا ومحمد فتح الله بركات باشا ٠

ستطلب زيادة أخرى من مصر تحت دعوى الدفاع عن حـدود مصر الجنوبية وتنمية السودان عن طريق السكة الحديد (١) .

وتأجل تمويل المشروع حتى عام ١٩١٠ عندما مارس السكرتير المالى لحكومة السـودان ضغطا معينا على الحكومة المصرية فأثار من جديد مسـألة أمن الحدود الجنوبية لمصر ، والتى اعترف بها الأعضاء فى مجلس الشورى ، وعدد فوائد الاسراع باعتماد المبلغ المطلوب فى النقط الآتية :

١ ـ أن مـد الخطوط الحـديدية المطلوبة جنوبى الخرطوم لها فائدة عسكرية .

٢ ـ أن معظم المواد المطلوبة للانشاء موجودة فى المناطق التى ستمد فيها الخطوط مما يوفر فى التكلفة .

٣ ـ ان التأجيل سيحمل الأسعار ارتفاعا لا يعرف مداه .

٤ ـ ان تأخير مد الخط الحديدى سيعيد الى الأذهان حـكم الدراويش وينسيهم الترحيب الذى قابلوا به الادارة الجديدة .

٥ ـ ان الجيل الجديد من أبناء السودان الذى ولد فى الظروف الجديدة سوف لا يقدر قيمة هذه الادارة الجديدة عندما يحس أنها لم تكن تأبه بتقدم بلاده وأن كل تأخير سيكون سببا فى تفجير التعصب فى الشعب ضد هذه الادارة .

٦ ـ فضلا عن الفوائد الاقتصادية التى ستجنيها مصر من ورود السلع المطلوبة اليها (٢) .

وأمام هذا وافقت مصر على الاعتماد على اعتبار أنه دين على السودان ، ومد الخط وافتتح فى ٢٢ فبراير ١٩١٢ بحضور «اللورد كتشنر وونجت ومدوينتر» مدير السكك الحديدية (٣) .

ثم نرى انجلترا تقوم فى نفس العام (١٩١٢) باعطاء السودان قرضا مضمونا قدره ثلاثة ملايين جنيه بفائدة قدرها ٣٫٥٪ يسدد على خمسين سنة وتفصيلاته التقريبية كالآتى :

---

(١) F.O. 407-174, Part LXXI 1909. War office to F.O., Jan. 11st 1909. and Governor General Wingate to Sir Gorst E. Khartoum Feb. 7th 1909.

(٢) Genso, 2/1/1, Remarks of Finance Sec. On the Commentions concern The Sudan 1910.

(٣) الغازيتة السودانية ٢٦ مارس ١٩١٢ وفيها نصوص الخطابات التى القيت .

	جنيـــه
مد خطوط حديدية ٢٠٠ ميلا الى كسلا	٨٠٠ر٠٠٠
مشروع رى الجزيرة بتجهيز الأرض وحفر الترع والقنوات	مليـــون جنيـــه
أعمال الرى فى منطقة قطن طوكر	١٠٠ر٠٠٠
أعمال الرى فى منطقة قطن الجابس	٢٠٠ر٠٠٠
دين للبنك لمشروع سكة حديد الأبيض	٨٠٠ر٠٠٠
تســـــهيلات	١٠٠ر٠٠٠
	٣ر٠٠٠ر٠٠٠ (١)

يتضح هنا كيف ظهرت انجلترا بعد أن استكمل السودان ـ تقريبا ـ مشروعاته فى المواصلات ، وأخيرا يظهر من هيكل الصرف أنه لمشروعات محددة ومضمونة ومتكاملة من رى واستصلاح وسكة حديد تكون فى النهاية ضمانا كافيا للمبلغ فضلا عن كسب مضمون لانجلترا .

مصلحة البواخر والقوارب

كانت فى بداية الحكم الثنائى تابعة لنظارة الحربية المصرية حتى أول يناير ١٩٠٢ حيث انفصلت عنها (٢) ، وكانت السكة الحديد والموانى والفنارات ضمن الادارات التابعة لها (٣) .

ونظرا لأنها كانت فى بداية عهدها تابعة لنظارة الحربية فقد كان هيكلها الوظيفى ذا صفة عسكرية ، فالى جانب مديرها الانجليزى كان هناك ٢٨ مهندسا أوربيا أغلبهم من الأسطول التجارى البريطانى ، بالاضافة الى يونانيين وايطاليين كما كان معهم ٣٧ مهندسا مصريا وسودانيا ، ٦٦ ملاح شاطىء ، ١٨٠ بحارا عادة من النوبيين ، ١٨٠ عطشجيا وصبيا أغلبهم من أهل الجنوب .

وكان يقوم على خدمتهم فى المحطات والموانى ١٧٣ من الطباخين منهم عدد من النساء ومن بين هؤلاء العاملين من خدموا فى عهـــد المصريين الأول فى السودان ، ثم فى عهد المهدية أيضا ، ومنهم من تلقى تدريبه فى الحوض المائى فى بولاق (٤) .

(١) F.O. 407 = 178, Part LXXV, Encl. in No. 225. Note respecting Sudan Loan. Cairo, June 16th 1912.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 187.

(٣) S.I.R., I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 281.

(٤) Hill, H. : Sudan transport. p. 58.

وكانت هذه المصلحة تختص بتسيير البواخر فى نهر النيل وفروعه لنقل الركاب والبضائع ، وتطهير المجارى من السدود النباتية ، كما كانت تجمع هذه السدود وتحيلها وقودا يوزع على البواخر وقطارات السكك الحديدية ، وتبع هذا ادارة أحواض صناعة وترميم السفن (١) تبعتها أحواض الخرطوم وبور سودان (٢) ، وظل حوض بناء السفن فى سواكن تابعا لها حتى عام ١٩١٣ عندما انتقلت تبعيته الى السكة الحديد (٣) ٠

ولذلك كان هناك تعاون بينها وبين المصالح المتصلة بها كمصلحة الرى والسكة الحديد والزراعة (٤) ٠

كما صدر قانون المراكب سنة ١٩٠٧ ونص فى مادته الثامنة عشر على اختصاص جديد لمدير هذه المصلحة بأن أعطاه حق اصدار أوامر من وقت لآخر بعد موافقة الحاكم العام بشأن :

(أ) تكليف المراكب بأن تكون أسماؤها المسجلة لها مكتوبة فى مكان ظاهر ٠

(ب) أن تكون الأنوار التى تحملها المراكب ظاهرة ليلا ٠

(جـ) تعيين الأماكن التى ترسو فيها السفن للشحن أو التفريغ ٠

(د) منع شحن المراكب بما يزيد عن حمولتها ٠

(هـ) حق التفتيش ومتابعة تنفيذ القوانين السابقة (٥) ٠

وفى عام ١٩٠٢ أيضا قامت « شركة استغلال وتنمية السودان » Sudan Development and Exploitation Company بالتعاقد مع حكومة السودان على أن تقوم بالعمل فى النيل الأبيض بين الخرطوم والجنينة ، ولها محطات ووكالات للتجارب فى أم درمان والدويم وقوز وأبو جمعه وسينجا ، ظلت تعمل حتى عام ١٩١١ ودفعت لها الحكومة مبلغ ٦٠٤٥٠ جنيها قيمة رأس المال المتداول ٠

فأصبح نشاطها تابعا للحكومة وبذلك تخلصت الحكومة من منافستها ، وفى نفس الوقت انتفعت بخبرتها (٦) ٠

---

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 78, 79, 80.

(٢) Duncan, J. S.R. : Op. Cit., p. 118.

(٣) Hill, R. : Sudan transport, p. 73.

(٤) Mini. Proc. 36th meeting, April 24 - 1911.

(٥) القلعة : مجلس الوزراء سودان ، محفظة ٢ مجموعة ٣١٨ السودان ٠

(٦) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 189-190.

اشتركت هذه المصلحة مع مصلحتي السكك الحديدية والجمارك في ادارة مينائي سواكن وبور سودان ، فسواكن كانت ميناء السودان الرسمي على البحر الأحمر حتى شاركتها بور سودان في هذا عندما افتتحت عام ١٩٠٩ ، وان كانت قد عملت من قبل تحت اسم ميناء « الشيخ برغوت » وكانت تتبع مصلحة الموانى والمنائر المصرية حتى عام ١٨٩٨ ، وانفصلت عنها لتتبع مصلحة البواخر والقوارب السودانية ، وخطط ميناؤها على أساس انشاء محطة سكة حديد تربطها بعطبرة عام ١٩٠٢ لنقل وقود وتموين السفن الى الجزء الجنوبي من الميناء ، وتوصيل البضائع الواردة الى الداخل ، وهنا دخلت مصلحة الجمارك للاشراف على تحصيل حقها من الجمارك على البضائع الواردة ، والسكة الحديد لمراقبة نشاط النقل ، أما الاشراف الفنى على الميناء وتجهيزاتها فبقى لمصلحة البواخر والقوارب ، خاصة وأنها تعاونت بقواربها فى نقل البضائع من السفن الكبيرة الى داخل الميناء (١) .

ولما كانت سواكن ميناء صغير غير صحى وكان معظمه غير صالح لرسو السفن ، أوكل وينجت الى كيندى باشا M. R. Kennedy مدير الأشغال العامة وضع الخطه التقديرية لاصلاحها ، فضمن تقديره اشارة الى انشاء ميناء آخر حديث عند قرية الشيخ برغوت الساحلية ، وعنى وينجت بهذا الاقتراح خاصة وأنه مكان امتاز بعمق مياهه وصلاحيته لرسو السفن ، فوضعت خطة انشاء ميناء جديد باسم بور سودان (٢) . وافتتح فى أول ابريل عام ١٩٠٩ بحضور الخديو وكبار الموظفين ، وبعض أعضاء مجلس الشورى ورجال الصحافة المصريين (٣) .

وقد صدر قانون ٤ لعام ١٩٠٦ للموانى والملاحة حدد فى مادته الثانية تشكيل مجلس ادارة للموانى والفنارات،لتنظيم المنارات والفنارات والشمندورات وغيرها وشكل هذا المجلس من مدير القوارب والبواخر رئيسا ، ومدير مديرية البحر الأحمر ومراقب الموانى والفنارات (م ٣) ومراقب الموانى والفنارات الذى كان الموظف الرئيسى فى المجلس (م ٤) .

كما عين بور سودان وسواكن وأى ميناء يعينه الحاكم العام بمنشور موانى يسرى عليها القانون (م ٥) كما أعطى للحاكم العام سلطة تعيين ناظر لكل ميناء على أن يكون مراقب الموانى والفنارات داظر الميناء عند تواجده فيها (م ٧) ولهذا الناظر سلطة السماح للسفن بالدخول للميناء أو منعها (م ٨) كما كانت له حرية التصرف فى السفينة فى حدود القانون (م ٩) (٤) .

---

(١) Hill, R. : Sudan trnasport. p. 67.

(٢) Ibid p. 73.

(٣) الأخبار ٢٤ فبراير ١٩٠٩ S.I.R. No. 177 April 1909 p. 1.
والمؤيد ٢٥ مارس ١٩٠٩ .

(٥) حكومة السودان : القوانين التى أصدرها الحاكم العام سنة ١٩٠٦ .

وفى عام ١٩١٤ انتقل كل من الميناءين الى مصلحة السكك الحديدية وتخلت مصلحة البواخر والقوارب عن حقها فيهما (١) .

مصلحة البوستة والتلغراف

كانت البوستة والتلغراف مصلحة واحدة ، ومن المصالح القديمة فى الادارة السودانية التى تعود الى عصر الحكم المصرى الأول ، لأنها كانت تخدم الأغراض العسكرية كما يشير اليها كرومر فى تقريره عام ١٨٩٨ ، وخصوصا التلغراف الذى امتدت خطوطه بين النقط العسكرية المتمركزة على طول النيل الأبيض والنيل الأزرق (٢) .

وقد تولى هذه المصلحة مدير انجليزى مركزه الخرطوم يعاونه عدد من المهندسين الانجليز ، وباشكاتب مصرى للاشراف على الأعمال الادارية والمالية ، يعاونه كاتب مصرى كذلك ، وتبع هذا الجهاز المركزى مفتش فى كل مديرية يقوم بالاشراف على الأجهزة الفرعية لهذه المصلحة ، التى كانت تتكون من مستخدمين يعملون على أجهزة التلغراف أو توزيع الخطابات .

وكان المستخدمون فى هذه المصلحة ـ فيما عدا المدير والمفتشون ـ يختارون من المصريين ، ليشغلوا وظائف الحسابات وتوزيع البريد والضرب على أجهزة البرق ولكن من أجل تحقيق سياسة ادخال السودانيين فى الأعمال الحكومية فقد أشركوا فريقا من خريجى المدارس الابتدائية من السودانيين للعمل فى هذه المناصب ، وكان ذلك عن طريق اجراء المسابقات ، التى كانت تعقبها فترة تدريب على هذه الأعمال فى مدرسة أطلقوا عليها « مدرسة البوستة والتلغراف » يتخرج منها التلاميذ الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية بعد سنة بدرجة ساعى بريد يترقى حتى يصل الى منصب الباشكاتب ، أو عامل تلغراف ويرقى فى درجة مشرف تلغراف ، وخضعوا فى مرتباتهم لقوانين موظفى السودان .

وأمام زيادة حجم العمل الملقى على كاهل هؤلاء المستخدمين الى نسبة بلغت ما بين ٢٥٪ ، ٤٠٪ سنويا ، فقد كانت تزيد نسبة المستخدمين طرديا معها (٣) .

---

(١) Hill, R. : Sudan transport. p. 73.

(٢) Mecmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan p. 78.

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 72.

أما من ناحية الخدمات التى أدتها هـذه المصلحة فقد شملت البوسـتة والتلغراف والتليفونات ٠

ففى مجال البوستة كانت الخطابات تصل الى أصحابها عن طريق اما سعاة البريد أو تأجير صناديق خاصة فى مركز البوستة نظير رسم سنوى معين ، أما الطرود فكان توصيلها يخضع لنظام « من الباب للباب » ٠

ومن عام ١٩٢٠ حدث تعديل فى لائحة أسعار التكلفة البريدية بأن رفعت المصلحة أسعار توصيل الخطابات االتلغرافات فى أيام الأحاد والأعياد وشـم النسيم ومولد النبى (١) ٠

وكانت التليفونات فى المدن الكبرى فقط للأعمال المصلحية ، أما خدمة الأهالى فانحصرت فى أعداد صغيرة اذ بلغت حتى ١٩٠٠ (٢٥٠ مشتركا) فقط فى المدن الكبرى بينما الاتصـالات الهامة بين كبـار الموظفين فكانت بطريق التلغراف (٢) ٠

وكانت حسابات استهلاك الحـكومة من البوسـتة والتلغراف معفاة من الأجـر حتى عـام ١٩٠٢ ومن عـام ١٩٠٣ تقرر أن تتحمل كل مصلحة أجـر ما تستهلكه من تليفونات أو تلغراف خصما من ميزانيتها واضافة ذلك الى ميزانية مصلحة البوستة والتلغراف (٣) ٠

لم تسمح هذه المصلحة باشراك هيئات خاصة ـ كغيرها من المصالح ـ بالاستثمار فى دخلها (٤) ، وتحملت هى تنمية هذه الخدمة التى ما لبث أن أدخلت نظام البرقيات اللاسلكية عام ١٩١٥ باعتماد جديد قدره ٥٧٠٠ جنيه وعمل أولا فى المحطات العسكرية نظرا لقيام الحرب العالمية ، ثم بدأ فى الخدمة المدنية فى ايصال جمبيلا فى الحبشة بمدينة ناصر على نهر السوباط (٥) ٠

مصلحة الصـحة

من المصالح القديمة فى السودان ، وكانت منذ بدايتها تابعة للجيش فكانت ادارتها ذات صيغة عسكرية ، وظلت كذلك حتى عـام ١٩٠٥ حيث أصبحت مستقلة ، الا أن الصحة فى المديريات الجنـوبية ظلت تحت اشراف الجيش

---

(١) Mini. Proc. 27th meeting 1920.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 72.

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤١ ٠

(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 71.

(٥) Ibid, p. 75.

المصرى كما ظلت مستشفى الخرطوم مستشفى على النظام العسكرى لفترة طويلة بعد ذلك (١) ٠

ولم تكن هناك مستشفيات كبيرة فى السودان الا بعد قليل ، فبدىء فى عام ١٩٠١ بانشاء مستشفى الخرطوم العسكرى العام ، كما أنشئت مستشفيات أخرى فى أم درمان وبربر ووادى حلفا ودنقله وسواكن وكسلا ، وفى عام ١٩٠٤ افتتحت مستشفيات فى ود مدنى وكودوك ، وافتتح فى ١٩٠٩ مستشفى فى كل من عطبرة والخرطوم وبور سودان وفى عام ١٩٢٠ أنشئت مستشفى فى كل من جبل الأولياء وقرية الحاج عبد الله (٢) ٠

أما بقية البلاد فقد انتشرت فيها العيادات الخارجية التى يلقى فيها المريض العلاج بعد تشخيص مرضه ، ويعود الى بيته ، ثم بدأت اضافة أماكن بها ليظل فيها المريض فترة تحت اشراف الأطباء ، وقد زادت ثقة الشعب بهذا اللون من العلاج بعد أن كانوا يعالجون بمعرفة الأطباء السحرة فبلغ عدد المترددين على العيادات الخارجية فى الخرطوم عام ١٩٠٢ ـ ٢٩٥١ مريضا زادوا فى عام ١٩٠٣ الى ٤٠٨٦٢ وفى العيادات الداخلية ٢٣٩٥ فى عام ١٩٠٢ زادوا فى عام ١٩٠٣ الى ٢٦٥٩١ مريضا (٣) ٠

ثم أصبحت احصائية جهد المستشفيات فى الثلاثة سنوات الأخيرة كالآتى :

السنة	داخلى	خارجى	عمليات جراحية
١٩٢٢	١٧٧٤٢	٣٥٥٧٢٧	١٧٥٥
١٩٢٣	١٨١٧٢	٣٨٨٨٦٣	١٦٢٤
١٩٢٤	١٩٨٢٧	٤٩٤٤١٨	٢٠٩٩ (٤)

وكان على رأس الهيكل الوظيفى لهذه المصلحة ، مدير المصلحة الصحية فى الخرطوم منذ عام ١٩٠٤ حين بدأ التفكير فى اخراجها من اللون العسكرى ، الا أنها ـ كبقية المصالح ـ كان مديرها يحمل رتبة عسكرية ، ومعه أطباء مفتشون صحيون من الانجليز بينما الأطباء المصريون الذين كانوا على قوة الجيش فقد وزعوا على أنحاء السودان ٠

وكانت المشكلة الطبية ذات شقين ـ مشكلة توفير الأطباء الذين يغطون الخدمة فى السودان ، وخاصة الاطباء الوطنيين ليكونوا أقدر على تحمل مشاق

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 69.

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٥ ٠

(٣) Mandour, M. ; Op. Cit., p. 130.

(٤) Annual report 1924 : p. 47.

العيش فى بلادهم وأمام الامراض التى كانت متفشيه كالجدرى والحميات والحاح الحاجة الى أطباء . فكان يعين أطباء مدنيون مصريون وسوريون من خريجى كليه سوريا البروتستانتية أو كلية الطب الفرنسية فى بيروت (١) ٠

وكما كانت الحاجة ملحة الى الأطباء كانت ملحة أيضا الى الممرضين ومن ثم أنشئت مدرسة فى الخرطوم لتخريج ممرضين وتمورجية ١٩٠٤ (٢) ، ولكن حتى يتخرج منهـا العـدد المطلوب لجأت حـكومة السودان الى تدريب عـدد من السودانيين والسودانيات ليكونوا « حلاقى صحة » Saintry barbours وقابلات حيث تلقوا تدريبهم على الاسعافات الاولية والعمليات البسيطة والتوليد فى الحالات السهلة (٣) ٠

وكان لحلاق الصحة اختصاصات لا بأس بها فى القرية التى أوكل اليه العمل فيها فبالاضافة الى الاسعافات الاولية وتضميد الجروح والحروق البسيطة واجراء الجراحات السهلة كان عليه أيضـا واجب مراقبة الأمراض وانتشـارها وتسجيل المواليد ، وكان كل من الحلاق والقابلة يتقاضى راتبا شهريا من المصلحة لقاء عملهما (٤) ٠

وكانت المشكلة الثانية هى قلة الاعتمادات ولم يكن يخلو من الشكوى منها تقرير سنوى للمصلحة ، بسبب بناء المستشفيات وتزويدها بالآلات والمعدات والقوة العاملة ولكن النتائج التى كانت تصل اليها جهود المصلحة كانت تشجيع المسئولين فى الحكومة على زيادة الاعتمادات ٠

كما ظهرت جهود طبية شخصية كجهد ولكوم Wellcom الذى زار السودان فى عام ١٨٩٨ فأثر فى نفسه ما شـاهد عليه الشعب السـودانى من انهيار صحى فأنشأ معملا طبيا على حسابه الخاص ، وعاونه بعض المتطوعين من الاطباء المتخصصين الانجليز ، وتوصل بذلك الى نتائج مشجعة لمكافحة أمراض المناطق الحارة ، فتناقصت أمام أبحاثه أعداد الموتى فى الخرطوم ، **فبدأ يخرج الى المناطق الأخرى فى السودان فى شكل قوافل طبية تعالج وتواصل البحث وقد استطاعت جهوده أن :**

١ — تقوم ببحث انتشار الأمراض حتى بين الحيوان والنبات أيضا ٠

٢ — تقوم بأبحاث على الحشرات ٠

٣ — تقوم باختبارات كيماوية وبيولوجية على الماء والطعام ٠

---

(١) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 44.

(٢) Mandour, E. : Op. Cit., p. 130

(٣) S.I.R. I.D., A handbook of Anglo Egyptian Sudan p. 111.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢٧١ — تقرير المصلحة الصحية ٠

(٥) S.N.R. vol XXX VII, 1956 p. 181.

٤ ـ تحلل التربة وتجرى عليها التجارب .

٥ ـ تقوم بأبحاث على المحاصيل الزراعية وعلى الغابات (١) .

فوفر بذلك الكثير على مالية الحكومة ، وأدخل الحكومة فى مباحثات انتهت فى عام ١٩٠٦ بأن قسمت السودان الى ثلاث مناطق طبية بالاضافة الى انشاء حجر صحى فى مستشفى عام فى بور سودان بالاضافة الى ثلاث صيدليات فى أبو حمد ودنقله والدويم وتألفت القوة العاملة فى هذه المنشآت من :

الفئـــة	
مفتش بيطرى انجليزى (لان الحجر كان يحوى كورنتينة للحيوانات أيضا)	٦
أطباء مصريون وسوريون	١٨
صيادلة	٢
طبيبات انجليزيات	٢
ناظر انجليزى	١
مترجـــم	٢
كتبـــــة	١٢

بالاضافة الى عدد من المرضين الوطنيين الذين تخرجوا من مدرسة التمريض ، **وقسم السودان الى مناطق طبية ثلاث :**

الأولى : بور سودان والحجر الصحى .

الثانية : فى عطبرة لخدمة مديريات دنقلة وبربر وحلفا والسكة الحديد .

الثالثة : فى الخرطوم لخدمة مديريتى النيل الأبيض والأزرق وجنوبى الخرطوم ، على أن يكون المركز الذى يرجع اليه فى ادارة هذه المناطق هو الخرطوم .

وزودت كل منطقة بمستشفى وصيدلية ، بالاضافة الى ما كان ينشأ من مستشفيات (٢) وكانت مرتبات هؤلاء العاملين كالآتى :

بالنسبة للأطباء فكان مرتب الطبيب يتراوح ما بين ١٨ ـ ٢٥ جنيها مصريا شهريا حسب المنطقة التى يعمل فيها اذ كان يزيد مرتبه كلما عمل فى الجنوب لتعرضه للأخطار (٣) بينما المساعدين كالتمورجية والمرضين فكان مرتبهم ما بين ١٠ ـ ١٥ جنيها شهريا هذا بالنسبة للمرضين الانجليز فى حين

(١) تقرير سنوى ١٩٠٣ : ص ١٤٤ .
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٢٣٧ ـ ٢٨ .
(٣) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٧ .

أن الممرضين السودانيين كانوا يتقاضون ١٥ جنيها سنويا (١) أما بقية الكتبة فخصصوا للنظام الادارى العادى لموظفى الحكومة المدنية ٠

مصلحة المخـازن

كانت أيضا من المصالح الصغيرة حيث كانت مجرد مخازن فى المديريات وكان لكل مخزن مستخدم لقب بضـابط المخزن : يصرف الملابس والأدوات الكتابية وعلف الخيول والجمال تحت ادارة مدير المخازن الذى كان مركزه فى الخرطوم وكانت تجمع حاجات كل المصالح من هذه المراد سنويا ، ويعلن عن مناقصة توريدها فى الوقائع الرسمية فى القـاهرة ، وتورد عن طريق ادارة مهمات الجيش المصرى فى القاهرة ، وترسل الى الخرطوم لتـوزع على مخازن المديريات (٢) ٠

وقد صدر بشأنها البند الخامس من المنشور المالى رقم ١ لعام ١٨٩٩ بأنه قد تعين مراقب لعموم المخازن في السودان تحت ادارة السكرتير المالى وهو المستلم لجميع الواردات المأخوذة صنفا للتصرف فيها ، وعليه توريد كل ما يلزم لدوائر الحكومة من أدوات كتابية ، أو مفروشات وفى عهدته معدات وملبوسات البوليس ، وعليه أيضا صرف التعيينات والعلائق (٣) ٠

وكانت المبالغ المخصصة لهذه المصلحة فى الميزانية تقدر على أساس تجميع حاجات المديريات والمصالح وتقديرها ٠

وظلت كذلك من عام ١٨٩٩ فى عام ١٩٠٤ حيث أدمجت من أول عـام ١٩٠٥ فى مكتب السكرتير الادارى ، فأبطل البند الخاص بها فى الميزانية ، وأعطيت كل مديرية أو مصلحة الحق فى شراء ما تطلبه من ملابس أو أدوات أو غيرها عن طريق مناقصات تجريها هى أو أن تطلبها من ادارة المهمات بالقاهرة رأسا اذ كانت متوافرة لديها ، بعد موافقة السكرتير الادارى (٤) ٠

ولقد كان أسلوب العمل فى هذه الوظيفة : أنه بعد اتخاذ اجراءات تعيين مستخدميها يقضون فترة للتدريب فى مكتب مدير المخازن بالخرطوم على أعمال السكرتارية والمخازن والكتابة الادارية ، يؤدى بعدها طالب الوظيفة امتحانا فى مكتب هذا المدير بمعرفة باشكاتب المصلحة (٥) ٠

---

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٦٣ ٠
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٥ ٠
(٣) الغازيتة السودانية : ٢ أكتوبر ١٨٩٩ ٠
(٤) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٨٩ ٠
(٥) تقرير سنة ١٩٠٦ : ص ٧ ٠

مصلحة المساحة

من المصالح الصغيرة والقديمة فى السودان ، فقد أنشئت فى عام ١٨٩٩ تحت ادارة كولونيل تالبوت Col. Talbot أول مدير لها ، وبدافع حاجه البلاد الى اختصاصها (١) . اذ اختصت : بمسح الأراضى ، وتحديد الصالح منها للزراعة ، وتعيين أنواع الزراعات فيها ، وتحديد الملكية فيها ، مما أفاد أمورا كثيرة كربط الضرائب وجمعها (٢) والاشتراك فى حل مشكلات الملكية التى كانت اساس قانون تسوية الأراضى وحل النزاع حولها بالاضافة الى رسم الخرائط التى أعانت على تسجيل ملكية الأرض طبقا للقانون ، كما أن خرائطها أفادت الدارسين والرحالة والمستكشفين (٣) .

وفى مجال مشكلات الحدود قامت مصلحة المساحة بتحديدها ، لتتضمنها الاتفاقيات حيث لم تكن الحدود واضحة من قبل ، خاصة بين السودان وأريتريا. فقام رجال هذه المصلحة برسمها بعد تحديدها على خرائط مستعينين بخطوط الطول والعرض (٤) .

وتبعت مصلحة المساحة أقلام المناجم والمحاجر ، لأن الحكومة كانت تشجع هذه الأعمال منذ البداية ولكن من خلال المستثمرين ، أما دور المصلحة فكان اصدار التصاريح لهذه الهيئات بالعمل فى مجال التعدين ، باعتبار ملكية الحكومة للمناجم ، نظير رسوم معينة ، بلغت فى مجموعها عم ١٩٠٠ مبلغ ٢٠٠٠ جنيها مصريا ، كما بلغ عدد التصاريح التى منحتها المصلحة لهؤلاء المستثمرين فى العشر سنوات الأولى حوالى عشرين تصريحا للشركات والأفراد ، كان أغلبها فى مناطق بربر ودنقله وحلفا وسواكن ومن هذه الشركات : اتحاد لندن والسودان للتنمية London and Sudan Development Syndicate واتحاد لندن والسودان للتعدين London and Sudan Mining Syndicate كانتا تعملان فيما بين النيل الأبيض والنيل الأزرق ، جنوب خط عرض ١٢ للتنقيب عن الذهب ونظرا لحاجة الحكومة الى وقود فقد شجعت استخراج الفحم نظير استيلائها على نسبة منه لتسيير آلاتها (٥) .

وكان على رأس هيكلها الادارى مفتش انجليزى من السلك العسكرى يعاونه فى الخرطوم ضباط انجليز ومصريون الى جانب جهاز من الكتبة يتكون من باشكاتب وكاتب حسابات ومخزنجى للخيام المطلوبة للانتقالات .

---

(١) Colvin, A. : Op. Cit., p. 383.

(٢) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٢٦٦ . تقرير المساحة .

(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص : ٢١٦ ، ٢١٧ تقرير المساحة .

(٤) Colvin, A. : Op. Cit., p. 383.

(٥) Beshir, M. O. : Op. Cit., p, 35.

أما المديريات فكان في كل منها « فرق مساحة » تكونت كل منهـا من أربعة من خريجي كلية غوردون يرأسهم مصرى من خريجى مدرسة المساحة في القاهرة . ويشرف على كل ثلاثة فرق مفتش انجليزى في المديريات القريبة أو مصرى في المديريات النائية لأن الانجليز لم يستطيعوا العمل تحت ظروف السودان الصعبة (١) .

وكان من أشهر المصريين الذين اشتركوا في أعمال هذه المصلحة الميرالاى مصطفى بك رمزى فى دنقلة والملازم أول عثمان أفنـدى مزيد واليوزباشى محمد أفندى صبرى وغيرهم (٢) .

وكان المفتش مسئولا عن تحديد الحدود ورسم الخرائط وتقديم التقارير للجان التسجيل أو تسويات الأراضى (٣) .

وقد أثبت المصريون جدارة فى هـذا خلال السنوات العشر الأولى ، اذ مسحوا معظم أراضى السودان وأودعوا معلوماتهم خرائط مستوفاة البيانات سهلت الكثير على مصلحة المالية . عندما أرادت تحديد ضرائبها (٤) .

كما كانت مصلحة المساحة تقوم بتحصيل رسوم على أعمالها بالنسبة لمسح الأراضى بنسبة ٤ قروش ونصف عن كل فدان يدفعها صاحب الأرض (٥) .

مصلحة الأشغال العامة

وهى رغم صغرها ، الا أنها من المصالح التى واكبت الحكومة الثنائية منذ قيامها ١٨٩٩ وكانت مختصة بالبناء والتعمير ، فكانت الحكومة فى حاجة الى بناء دور للمصالح ومساكن للمستخدمين ، وتعمير السودان ، بعد فترة تعرض فيها للدمار أيام المهدى ، ولذا ركزت فى عملها هذا على العاصمة ــ الخرطوم ــ فشيدت قصر غوردون بالخرطوم ١٨٩٩ ، الذى أصبح قصرا للحاكم العام ، وفى نهاية ١٩٠١ شيدت الكثير من مكاتب الحكومة وثكنات الجيش المصرى والجيش البريطـانى ، والمسجد الكبير ، وبنكين (٦) . كمـا أنشأت محطة القوى الكهربية فى برى فى الخرطوم التى أضاءت المدينة (٧) ، ثم ضاعفت جهدها

(١) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٦١ .
(٢) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٢١٧ ، ٢١٨ .
(٣) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٦١ .
(٤) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٠٢ .
(٥) تقرير سنوى ١٩٠٥ : ص ٦٢ .
(٦) Macmichael, H. : The Sudan p. 86.
(٧) مندور المهدى : المرجع السابق ص ١٥٩ .

في حدود امكاناتها فأعادت تخطيط بعض المدن وتوسيعها كمدينة ملاكال ١٩١٠ ، وأكملت ميناء لرسو السفن فى المقرن بالخرطوم وتجهيزاتها بميناء المعابر للسكة الحديد (المزلقانات) وطهرت النيل في تلك المنطقة ٠

وبنت ميناء بور سودان وأبنية المدينة ١٩٠٩ ، الا أن اعتماداتها لم تكن كافية فكثيرا ما كان يتعطل العمل أو يتوقف في بعض أجزائه لهذا السبب(١) ٠

ومن المشروعات التي كانت تتولى انشائها أيضا مشروعات توصيل مياه الشرب كمحطة الطيبة للمياه في عام ١٩١١ (٢) ٠

وكان القائمون على العمل فيها أساسا هم رجال الجيش المصرى العامل في السودان وقتذاك ضباطا وجنودا ٠

الا أن الانجليز كعادتهم ، كانوا يترأسون العمل ، ليظهروا أنهم دعاة التعمير وتطوير السودان ، فكان مدير المصلحة ضابط انجليزى يعاونه مفتش بريطاني لكل عملية ، بينما العاملون الحقيقيون كانوا من المصريين ، كما كانت مصلحة البوليس تقوم بحراسة المنشآت (٣) ٠

وفى ١٩٠٨ أصبحت هذه المصلحة لامركزية ، فعين فى كل مديرية مهندسون مزودون بصلاحيات على أن يعرضوا خطط أعمالهم على المصلحة المركزية التى كانت تقوم بالاشراف وتنسيق العمل (٤) ٠

ورغم ما قامت به الا أنها كانت محل نقد من حيث أعمالها ، فما شيدته فى سنيها الأولى ، لم يكن كله صالحا بل كان سيىء البناء وهو ما أشار اليه وينجت فى تقريره عن عام ١٩٠٦ من أن سوء الأبنية كان سببا فى تقليل الاعتمادات التى كانت تخصها فى الميزانية العامة (٥) ووصف أعمالها فى مديرية بحر الغزال بأنها كانت أكواخا حقيرة متداعية لا ترقى الى مرتبة دور تليق بالمستخدمين الحكوميين (٦) ٠

ومن الملاحظ على هذه المصلحة كذلك أنها وجهت جهدها أساسا للخرطوم، الا أنه يلتمس لها العذر أمام ميزانيتها التى كانت محدودة مما جعلها ترجىء بعض الأعمال الى سنوات تالية حتى يتم تدبير المال اللازم لها ٠ كما أن سوء المواصلات لعب دورا هاما ، اذاكانت مواد البناء تنقل على ظهور الجمال ، كما لم يكن موظفوها مؤهلين بدرجة كافية (٧) ٠

(١) تقرير سنوى ١٩١٠ : ص ٢٤ تقرير الأشغال العمومية ٠

(٢) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ١٠٥ تقرير الأشغال العمومية ٠

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 67.

(٤) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٢ تقرير الأشغال العمومية ٠

(٥) تقرير سنوى ١٩٠٦ : ص ٣٢ تقرير مصلحة الأشغال ٠

(٦) تقرير سنوى ١٩١١ : ص ٢٢ تقرير مصلحة الأشغال ٠

(٧) Warburg, G. : Op. Cit., p. 67.

الادارة المحلية

رأينا كتشنر ثم وينجت من بعده ، يقيمان حكما فرديا ، فكان كل منهما قائدا للجيش ورئيســا عســكريا للسلطات المدنية ، حتى صبغاها بالصيغة العسكرية ، عندما اختارا للادارة ضباطا يقومون عليها (١) ، رغم محاولة كرومر تغطية هذا فيقول : « انه لا يصح أن يقال أن الحكومة فى السودان عســكرية بالمعنى المعروف ، لانها حكومة مدنية فى أهم معانيها ، وان يكن الحاكم العــام وكثيرون من كبار الموظفين تحت ادارته ضباطا عسكريين » (٢) ٠

وفى موقع آخر يردد قوله : « ان الحكومة فى كل ملامحها الرئيســية مــدنية أساسا ، بالرغم من أن الحاكم العـــام وكثيرا من تابعيه من الضباط العسكريين » ٠ وهو فى هذا يستند الى أن التعليم فى مدارسهم وكلياتهم تعليم عسكرى لتخريج رعيل من الشباب يقوم بتنفيذ « السياسة الاستعمارية » (٣)٠

مركزية الادارة

جنح الانجليز بعد تمام سيطرتهم على الادارة فى السودان الى الحــكم المطلق ، وتصرف الحاكم العام فى ظل ذلك بمفرده فى كل شىء فيما عدا الأمور المالية التى كانت تخضع الى حد ما للاشراف المصرى ، كما أوضحنا من قبل(٤) ، وكان من نتائج ذلك :

(١) محمد احمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٥ ٠
(٢) تقرير سنوى عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لنسدون ، ص ٢ ٠
(٣) Cromer, Earl of. : Modern Egypt. Vol. II. London 1908. p. 468.
(٤) Wingate, R. : Wingate of the Sudan. p. 129.

أولا : اضعاف الزعامات المحلية ليفسحوا المجال لسيطرتهم على الادارة متذرعين فى هذا بتأخر أهل البلاد وجهلهم ، ضاربين مثلا لهذا التأخر بمحاكمة « كوات ود عوبنج » الشلوكى الذى قتل « أجاك ود دنج » مدعيا بأن الأخير سحر ابنه وجعل التمساح يأكله . ويسخر كرومر من ذلك عندما يقارن بين شعب كهذا والشعوب المتقدمة وكيف يشارك هذا الشعب فى الحكم أسوة بشعب باريس أو لندن (١) .

فى حين أن من شاركوا فى الادارة فعلا ، وكانوا منصفين ، لم يقروا هذا ، فيرى مكمايكل H. Macmichael — وهو من الذين عملوا فى الادارة فى السودان — أنه وان كانت هذه الواقعة صحيحة الا أنه يجب الاعتراف بحقيقة هى : أنه ما دام شعب موجود ، فانه بمرور الوقت سيبرز فيه رجال أكفاء ، وأن الشعوب تفضل دائما أن يتسلم أبناؤها أعنة قيادتها (٢) .

وفى أسلوبهم الدكتاتورى فى ادارة السودان ، حرم الانجليز النظم القبلية حظها من الظهور ، ولم يراعوا روابط القربى ، التى تفرضها ظروف البيئة القبلية السودانية ، وذلك عندما أدخلوا قوانين العقوبات والضرائب والبوليس وكلها نظم غربية ، وكان القائمون على تنفيذها انجليز ، ولم يراعوا اشراك العنصر الوطنى فيها (٣) .

ثانيا : أنهم أرجعوا مركزية الادارة فى يد الحاكم العام — البريطانى على الدوام — الى سبب ظاهرى .. هو تأكدهم من عدم عودة البلاد الى عهد استشرى فيه الفساد — الذى ألصقوه بالمصريين — من سوء معاملة السودانيين ، والانحراف الى الرشوة والاثراء على حساب الغير . ولذلك دعوا الى اقامة حكومة واعية نشيطة تقضى على هذا الفساد والفوضى ، ولا تعطى للمصريين منفذا للقضاء على حقوق « السودانيين المساكين » (٤) .

بينما لو كان الأمر حقيقة لعُمل لهؤلاء « المساكين » حساب فى التمثيل والمشاركة فى حكم أنفسهم ، وادارة بلادهم ، أو التعبير عن آلامهم وآمالهم .

ولقد شملت مركزية الأدارة : وضع السياسة العامة للبلاد ، ومباشره الشئون الخارجية ، والتجارة الخارجية ، والاشراف على المواصلات بأنواعها ، والجيش والأمن العام ، على أساس أن السلطة المركزية مسئولة عما يجرى فى مرافق البلاد مجتمعة ، « وقد تجد نفسها مضطرة أحيانا أن تأتى أفعالا تأباها ، وأن فعلتها كانت وخيمة العاقبة عليها وهى تضطر الى فعلها ... » (٥) .

---

(١) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لنسدون ، ص ٣ .

(٢) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, pp. 233-234.

(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 58.

(٥) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لنسدون ، ص ٣ .

يتضح من هذا أن هناك أخطاء كانت ترتكب تحت ظروف ، أذ أصبحت أمور السلطة بمرور الوقت اكثر تعقيدا ، وزادت المسائل الفنية تعقيدا وعددا ، ولم يعد فى مكنة الحاكم العام أن يقوم بتلك الأعباء وحده ، فكان يدعو معاونيه من السكرتيرين ورؤساء المصالح من حين لآخر للتشاور ، وايجاد الحلول ، بل وكان يجبره واقع الأمر أحيانا على أن يلتمس استشارة الفنيين فيها قبل أن يبت برأيه (١) ٠

واذا كان الأمر كذلك فيما كان يعرض من أمور السودان فى عاصمته أو ما جاورها ، فان المشكلة استفحلت فى بلد المليون ميل بمناطقه النائية ، اذ كيف تتيح الحكومة لرجل الادارة وهو على بعد مئات الأميال من الادارة المركزية فى الخرطوم ، ومع صعوبة المواصلات أن يفعل ما يراه ضروريا الا اذا كتب للخرطوم وانتظر زمنا طويلا ليصله الرد للتصرف (٢) ؟!!

فضلا عن ذلك كان الجهد الذى يتحمله الموظفون الذين تقع أعمالهم على بعد مسافات بعيدة لا شك كبير ، ففى بعض الأحيان كانت المسافة بين الادارة المركزية وبين موقع العمل مئات الأميال بالنسبة للرجل الأبيض ، فتمر عليه الشهور دون أن يلتقى بأصدقائه ٠

وهناك عنصر هام أضاف عبئا عليهم : هو شكهم فى المصريين واحتقارهم للسودانيين ، مما جعل ثقل العمل يقع على كاهل الرجل الأبيض فقط ٠ ذاك الذى تركوه مع عدد قليل من القوات وسط عدد كبير من السكان والقبائل المتباينة الطباع والتقاليد والأخلاق ، والتى تحتاج الى الرقابة القوية والقوة الرادعة (٣) ٠ وعلى الرغم مما أنفقته الادارة على الخدمات ، الا أن العائد من ذلك كان لا يتناسب مع هذا الانفاق ، ويرجع ذلك الى مركزية الادارة (٤) ، هذه المركزية التى أهملت المناطق الريفية النائية فحرمتها الا من بعض الاصلاحات وذلك لجهل الادارة باحتياجاتها ، وما كان يستغرقة الاتصال بينهما وبين الحكومة فى الخرطوم من وقت وجهد كبيرين (٥) ، بل ــ للعجب ــ أن يعترف كرومر نفسه بان التجربة قد دلت على أن المركزية الشديدة أدت الى الارتباك والاحتكاك وسوء الادارة ولا سيما اذا كان من تولوها مستخدمين بعيدين

---

(١) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٥ ٠

(٢) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٨ ٠

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 58.

(٤) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٧ ، ٤٨ ٠

(٥) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق . ص ٥٧ ٠

عن مركز العمل ، ومن ثم فلا يكونون على دراية بواقع الحال ، حتى أنه طالب بنفسه بايجاد حل لهذه المشكلة (١) ٠

بل كان يظهر منه هذا فى سخريته من البيروقراطية والمركزية وذلك فى تعليقه على ميزانية عام ١٩٠٢ ، وزيادة المنصرف فيها على بند الأدوات الكتابية ، وكان قد بلغ ألفى جنيه فى حين انه فى عام ١٩٠١ كان ستمائة جنيه فقط ٠ **فقال :** « أخشى أن يكـون معنى هذه الزيادة ان كمية المكاتبات الرسـمية فى السودان فى زيادة ، وأن هذا لا مناص منه الى حد ما ولكن على الرغم من هذا ، فاننى أجرؤ على ابداء أملى فى أن تقوم مقاومة دائمة فى وجه الافراط فى كتابة الرسائل فانها تدل على الافراط فى المركزية ، مع أن السودان قطر يجب أن نسير فيه الادارة على قاعدة اللامركزية ما أمكن ذلك » (٢) ٠

كما اعترف كرومر بنفسه بعيب آخر فى مركزية الادارة ، وهو أن استخدام الضباط فى الادارة أمر معيب ، لتعرضهم للنقل المستمر ، مما يؤدى الى الارتباك الادارى وأن العسكريين عموما مهما كانوا مقتدرين فليست لهم دراية بشئون السياسة والادارة بما يمكنهم من ادارة السودان ، ولذا بدأ التفكير فى اختيار المدنيين فى الادارة من خريجى الجامعات (٣) ٠

أمام كل هذا ظهرت الحاجة الى اللامركزية ، أو الحكم الاقليمى ، بمعنى أن يكون لكل اقليم أو مديرية ، ادارة محلية لها مجلسها الذى له اختصاصاته الواسعة وصلاحياته الخاصة وأن تكون كلمة المسئول عن المديرية نهائية (٤) ٠

ولقد أحس ماكمايكل نفسه بهذا عنـدما ضاق المستخدمون البيض فى الأماكن البعيدة بهذا النظام ، وكذلك من تدخل كرومر المستمر فى شئونهم وهو فى القاهرة بعيدا ٠ هذا الذى أحسه هو من زياراته التى كان مضطرا للقيام بها من حين لآخر للسودان بشكل اشرافى ٠

ولذلك بدأ التفكير فى تزويد المديريات بهيئـات اداريـة ومسـتخدمين مختصين لهم دورهم فى التفتيش بين الحين والحـين ، وأن تكـون لهم سلطة اعادة النظر فى الأوامر والأحكام ، ولو أنهم حرصوا كل الحرص ، على ان يكون الجهاز الأدارى من الأنجليز ، لأنهم وصفوا بقية العاملين من مصريين وسودانيين بعدم الدربة والدراية وقصور المعلومات (٥) ٠

---

(١) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٤ ، كرومر الى لنسدون ، ص ٣ ٠

(٢) من تقرير اللورد كرومر عام ١٩٠٢ عن كتاب عبد الله حسين : السودان ـ جـ ٢ ، ص ٥٦٨ ٠

(٣) Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 548.

(٤) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٧ ٠

(٥) Macmichael, H. : The Sudan. p. 74.

وقد واجه حاكم عام السودان المشكلة المتعلقة بتوفير الهيئة الأدارية اللازمة ، والنقص الشديد فى أعضائها ، بمحاولة التنازل بعض الشىء عن المركزية الأدارية ، بالاعتماد على الدور الخاص الذى يؤديه كل مدير فى ادارة مديريته ، بعيدا عن الرقابة الأدارية من قبل الأدارة المركزية التى لم تكن ترتبط بالمديريات الا عن طريق دورات المفتش العام التفتيشية • أو زيارات الحاكم العام نفسه فى بعض الأحيان لدراسة المشكلات على الطبيعة (١) •

فبدأوا يوسعون فى اختصاصات مفتشى المراكز بحيث لايرجع الى المديرية الا فى مسائل معينة ، واتسعت اختصاصات مدير المديرية ، بحيث أصبح وكأنه الحاكم المستقل للاقليم ، فلا يرجع الى الخرطوم الا فيما هو خطير ، وبهذا وضع أساس الادارة المحلية ، بل وأعطوا النظار والعمد والسلاطين والمكوك فى المناطق البعيدة سلطات أكثر (٢) •

وبدأ نظام الادارة المحلية أول الأمر بداية اعتمدت كل الاعتماد على تصرفات مفتش المركز ، بأن ركزت سلطات الحكم المحلى فى يده (٣) •

واذ نصل الى حتمية اللامركزية كحل لمشكلات الادارة فى خلال فترة البحث ، فاننا نتعرض للادارة المحلية تفصيلا ، مبتدئين بالتقسيمات الادارية ، كمسرح لأحداثها ، ثم اختصاصات الاداريين فيها •

التقسيم الادارى للسودان

كان السودان ابان حكم اسماعيل باشا منقسما ـ وهو التقسيم النهائى قبل المهدية ـ الى خمس عشرة مديرية (٤) • وكان المدير فيها مسئولا أمام الحكمدار وان كان فى واقع الأمر مستقلا فى عمله (٥) •

وقرب ظهور المهدية ، واحساس المصريين بالخطر ، خططوا السودان بأكثر دقة • فقسموه الى ثلاث حكمداريات مستقلة ، كل منها تضم عددا من المديريات، تحت الادارة المباشرة للقاهرة ، وعين وزير مختص فى القاهرة مسئول عن ادارة

---

(١) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٦٧ •
(٢) سيعالج الباحث هذا الموضوع فصل الاداره الاهليه •
(٣) على عبد الرحمن الامين : المرجع السابق ، ص ٥٨ •
(٤) هى : دنقلة ـ دارفور ـ بربر ـ الخرطوم ـ كسلا ـ سنار ـ كردفان ـ بحر الغزال ـ أعالى النيل • وكانت تعتبر مديريات من الدرجة الأولى • ثم حلفا ـ البحر الأحمر ـ النيل الأزرق ـ سجلا ـ النيل الأبيض ـ وجبال النوبا • وهذه كانت تعتبر مديريات من الدرجة الثانية •
(٥) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 39.

السودان ، وبعد انهيار الحكم المصرى ، واعادة فتح السودان كجزء من مستعمراتهم ، حيث كانوا يقررون التنظيم الذى يرونه بشأن مديرياتهم . ثم بدأوا خطتهم فى ابعاد مصر عن ادارة السودان بأن قدم كتشنر مذكرة الى كرومر فى عام ١٨٩٧ تفيد كره السودانيين للمصريين ، وأن السودانيين يخضعون لمن يحسون باحترامه ، وألمح الى أنه يجب أن يضع الانجليز أيديهم على المديريات بالتدريج (١) .

وفعلا قسم السودان الى عدد من المديريات كل منها تحت ادارة مدير بريطانى ، ثم قسمت المديريات الى مراكز وعلى كل مجموعة من المراكز مفتش بريطانى . أما المستويات الأدنى فشغلها المصريون وبعض شيوخ سودانيين(٢) .

وعندما بدأت الادارة فى ظل الاتفاقية الثنائية عام ١٨٩٩ كان التقسيم الموجود آنئذ ٤ مديريات « درجة أولى » هى : أم درمان وسنار وكسلا وفاشوده . وثلاث أخرى هى : أسوانووادى حلفا وسواكن بلغت مساحتها جميعا ٩٥٠٠٠٠ر٩٥٠ ميلا مربعا (٣) . الا أنه قد عاد مركز أسوان الى مصر فى ٩ سبتمبر عام ١٩٠٠ (٤) .

وكانت أم درمان تشمل الخرطوم وما بين وادى النيل من جنوب حلفا حتى أبو حراز على النيل الأزرق ، وعين لها قومندان هو لويس بك

وكسلا وكانت تشمل القضارف والقلابات وعين عليها قومندان هو كولونسون بك Kolonson Bey .

وفاشوده وكانت تشمل ما بين جزيرة آبا على النيل الأبيض وبين نهاية بحر الغزال بما فى ذلك نهر سوباط وعين عليها قومندان هو جاكسون بك Jackson Bey

أما الثلاث مديريات الصغرى فهى أسوان وحلفا ومركز سواكن ، وكانت تتبع للحاكم العام مباشرة . وفى هذا نرى التعدى واضحا على حدود مصر الجنوبية ، مما أثر الصحافة المصرية بسبب هذا التعدى (٥) .

وفى تقرير لوليام جارستن Sir William Garstin بتاريخ ٣ مايو عام ١٨٩٩ أن السودان قد قسم الى خمس مديريات من الدرجة الأولى وثلاث من

---

(١) Wingate, R. : Op. Cit., p. 69.

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٨ .

(٣) Wingate, R. : Op. Cit., p. 71.

(٤) Deffalla, H. : Op. Cit., p. 39 and The Statesman yearbook 1903, p. 1210.

(٥) المؤيد : ٢٥ يناير عام ١٨١٦ .

الدرجة الثانية • فالخمس الأولى هى مديريات : دنقله وبربر والخرطوم وسنار وكسلا • أما الثلاث الأخرى فكانت : فاشودة وسواكن ووادى حلفا •

وقسمت كل مديرية الى عدد من المراكز أو المأموريات • وأن التقسيم ما زال مستمرا • أما الجزء الجنوبى من السودان ـ فسنتناوله فيما بعد ـ وأن ادارة لكل مديرية قد عقدت لأحد الضباط الانجليز ، أما المآمير فكانوا من المصريين العاملين فى الجيش المصرى • أما بقية رجال الادارة فكانوا من السودانيين (١) •

ويلاحظ أن معظم هذه التقسيمات الادارية تنطبق على توزيع القبائل التى تقطن تلك المناطق :

فمديرية كسلا : التى تضم قبائل عربية : كبنى عامر وعرب الرشايدة والهوسا والفلاته والحلانقة ، وأن هذه القبائل بدوية تقوم على الرعى ، وأن تقسيمه الى مراكز وافق مواقع رعى هؤلاء العرب • ومن ثم احتفظت كل منها بفرديتها وتمتعت بزعاماتها العربية فى بطونها (٢) • وهذا أمر لم يرق فى عين مديرها اذ أنه سبب له كثيرا من المصاعب فى جمع الضرائب • نظرا لتحاكاتهم ما بين كسلا وسواكن ، مما كان يضطرب معه القيد فى الدفاتر ، وازدواج الضريبة (٣) •

مديرية الخرطوم : قسمت مديرية الخرطوم الى مديريتين عام ١٩٠٢ احداهما : الجزيرة ومركزها الكاملين وترأسها مدير مديرية فاشودة الملغاة ، وتتكون من نفس أقسام المديرية القديمة ما عدا الخرطوم وأم درمان وحلفاية الى جانب مجموعة القرى المحيطة على امتداد عشرة الى اثنى عشر ميلا ، وهى المناطق التى تكونت منها مديرية الخرطوم بعد تقسيمها (٤) •

وفى عام ١٩٠٥ انفصلت عنها مديرية جديدة هى مديرية النيل الأبيض وذلك بضم الدويم وجديد بعد فصلهما من كردفان وضمت اليها المناطق الواقعة على الضفة اليمنى من النيل الأبيض التى كانت تابعة لمديرية النيل الأزرق(٥) •

---

(١) Despatch from Her Majesty's Agent and Consul General at Cairo inclosing a report on the Sudan, by Sir William Garstin -- June 1899. p. 1.

تقرير الكونت جليشن عن حالة السودان منشورا فى الأهرام ١٦ أكتوبر عام ١٩٠١ •

(٢) فاطمة زكى : الحدود الادارية وأثرها فى القومية السودانية • دبلوم معهد الدراسات السودانية ، عام ١٩٥٥ ، رسالة غير منشورة ، ص ٤١ •

(٣) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٣ ـ تقرير مديرية كسلا ، ص ٨٩ •

(٤) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٢ ـ تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ٤٢ •

(٥) تقرير سنوى ، عام ١٩٠٥ ـ تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ١٦٤ •

مديرية النيل الأزرق : قام تقسيم هذه المديرية على أساس قبلى مثل رفاعة المسلمية ، ونظرا لأن منطقة الجزيرة تشكل طريقين للمواصلات هما : النيل لأبيض والنيل الأزرق فكانت مجالا لمرور أفواج من البشر فى طريقهم للحج التجارة ، ومن ثم قامت بها مدن تجارية هى بقية مراكزها ، والتى شكلت راكزا على هذا الأساس ٠

مديرية أعالى النيل : كان تقسيمها الى مراكز متمشيا مع توزيع قبائل شيلوك والدنكا والنوير والانواك والادوك ، وسيتعرض الباحث لها فى فصل ن ادارة الجنوب ٠

مديرية كردفان : كان نصيبها عرب البقارة وان كانوا يتحركون ما بينها بين النوبا (١) ٠ وقد ظلت بمساحتها البالغة ١٦٧٫٠٠٠ ميلا مربعا ، وقام لى ادارتها ستة من الضباط عام ١٩٠٥ (٢) ٠ وقد تداخلت الحدود بينهما ما سبب مشكلات ادارية ومالية ، خاصة وأن النوبا كان أهلها يعتمدون تصاديا على كردفان ٠ وقد أصبحت مديرية النوبا مستقلة فى عام ١٩١٣(٣)٠

مديرية النيل الأبيض : عاشت فيها قبائل : الحسنات والجعليين والشنابلة نى الجرار ودار الأحمد ، وهذه المديرية احدى المديريات التى كانت متداخلة ى كردفان والنوبا (٤) ٠

مديرية بحر الغزال : وضمت كثيرا من القبائل الزنجية التى اتصفت لتخلف وكثرة العدد كالدنكا والشيلوك وكثيرا غيرها من القبائل الزنجية ، ى جانب طبيعة بيئتها الصعبة واتساع رقعتها ، اذ كان يفصل بين المركز لآخر مئات الأميال (٥) ٠ والملاحظ كذلك أن تقسيمات مراكزها كانت تتماشى ى توزيع القبائل الى حد كبير (٦) ٠ ولقد استكملت هذه المديرية شكلها سترجاع قطاع اللادو من الكونغو البلجيكى فى عام ١٩١٠ ، واعتمد له مجلس نظار آنئذ مبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيها مصريا للانفاق على ادارتها بقية تلك السنة ، وصى بتشكيل أورطة خاصة من الجيش المصرى لحفظ الأمن (٧) ٠ بعد أن لم اللادو نهائيا الى الادارة الثنائية فى السودان فى ١٩١٠/٦/١٦ ولقد أوضح حاكم العام فى خطابه فى الرجاف فى مارس ١٩١١ « ان طبيعة الشعب فى

---

(١) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص ـ ص ٤١ ـ ٤٤ ٠

(٢) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٦٢ ٠

(٣) Intell. D., Anglo Egyptian Sudan — Kordofan, p. 97.

(٤) Ibid. p. 106.

(٥) Ibid. - Bakr El Gazal, p. 38.

(٦) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص ٤٥ ٠

(٧) السودان : ١٩ مارس عام ١٩١٠ ٠

هذه المديرية وبيئتها يصعب معها تطبيق النظام الادارى المطبق فى بقية مديريات السودان ، بل يكاد يستحيل ادخاله الى هـذه البلاد ما لم تضحوا بشىء من الاستقلال الذى تعودتموه فى عهد الادارة السابقة » (١) ٠

مديرية سواكن : كانت ذات وضع شاذ لأنها ظلت تحت الحكم المصرى رغم قيام المهدية فى السودان ٠ فاستثنيت فى اتفاقية عـام ١٨٩٩ من رفع العلمين المصرى والبريطانى ، وأنها الوحيدة التى اختصها نظام المحاكم المختلطة دون بقيـة السودان (م ٨ و ٩) التى وضعت السودان كله تحت الحـــكم العسكرى ، ولما كان هذا يضر بوضعها لعدم وجود محاكم أهلية بها ، ومن ثم فقد أفردت لها اتفاقية خاصة مكملة ، ألغت كل النصوص الخاصة بهـــا فى اتفاقية ١٩ يناير عام ١٨٩٩ وأصبحت تعامل كبقية أجزاء السودان (٢) ٠

ويرجع هذا الى منزلة هذه المدينة ٠٠ اذ هى المنفذ الوحيد للسودان على البحر الأحمر يتعامل فيها شعوب وأجناس كثيرة (٣) ٠

وكانت مدينة سواكن تحمل اسم مديرية البحر الأحمر فى عام ١٩٠٦ ثم بعد ذلك أصبحت بور سودان ولها كيان ادارى مستقل مثل أم درمان بالنسبة للخرطوم (٤) ٠

مديرية دارفور : وقد تأخر فتحهـا حتى عـام ١٩١٦ وكانت تضم دار مصاليط ودار حامد والفور والفاشر ٠ ويلاحظ أنها قسمت الى شمالية وجنوبية وغربية بما يتمشى مع تقسيم مملكة دارفور القديمة قبل الفتح المصرى ٠

وأصبح نظام ادارتها قبليا يتمشى مع طبيعة بيئتها ، فقلد محمد الفضل سلطانا لدارفور ودار مصاليط من أهلها كذلك ، وان كان كل هـذا تحت اشرف ضابط انجليزى (٥) ٠

وبذلك يمكن تلخيص التقسيمات الادارية للسودان فى ظل الحكم الثنائى : قسمت البلاد أول الأمر الى ست مديريات : دنقلة وبربر وكسلا وسنار وفاشودة والخرطوم ، وعلى رأس كل منها مدير هو ضابط بريطانى يعينه الحاكم العام البريطانى (٦) ٠ ثم فتحت كردفان فى نهاية عام ١٨٩٩ فأصـبحت المديرية

---

(١) الأهالى : ٢٨ مارس عام ١٩١ ٠ وسندرس فى الفصل الخاص بادارة الجنوب أسلوب الادارة الذى اتبع فيها ٠

(٢) الأهرام : ١٤ يولية عام ١٨٩٩ ٠

(٣) عبد الرحمن زكى : حياة مدينة سواكن ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ١٠ ٠

(٤) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية ، ص ١٦٢ ٠

(٥) فاطمة زكى : المرجع السابق ، ص ٤٤ ٠

(٦) Duncan, G.S.R. : op. cit , p. 81.

السابعة ، وبعد ثلاث سنوات دخلت بحر الغزال فى عداد مديريات السودان - ثم فتحت مديرية دارفور عام ١٩١٦ (١) ·

وبهذا نقول ان عدد المديريات ارتفع من ست مديريات عام ١٨٩٨ الى ١٤ مديرية فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، ثم عادت فانخفضت الى ١١ مديرية بعد ذلك نتيجة سياسة الادماج (٢) ·

وقد تعددت أسباب سياسة الادماج :

أولا : كان وراء هذه السياسة خطة جديدة للادارة في السودان آنذاك اذ كانت النية هى تقسيم السودان الى أقسام كبرى على رأس كل منها مدير انجليزى وأمير من الوطنيين وذلك على نسق السياسة التى اتبعت فى الهند ونيجيريا (٣) ·

ثانيا : تحسن المواصلات واستتباب الأمن بعقد اتفاقات بين القبائل(٤) -

ثالثا : الاقتصاد فى النفقات الادارية نتيجة خفض عدد المستخدمين (٥) -

رابعا : ارتكزت على اعتبارات سياسية ، وهى احياء النظام القبلى وتشجيعه توددا الى القبائل ، فمثلا ألغيت مديرية البحر الأحمر فى شرق السودان وقامت مكانها مديرية كسلا الموسعة المشتملة على أصول قبائل البجة (٦) ·

الا أن هذا النظام لم يؤت أكله ، بل كان سببا فى توتر العلاقات بين أبناء القطر الواحد ، لأن الوطنيين من بين التفريق والادماج أحسوا بالفرقة بين القبائل التى لم تتعود الخضوع لمثل هذه النظم (٧) ·

فضلا عن روح العصبية القبلية التى كانت سببا للتنافر بين القبائل كتلك التى كانت بين الكبابيش والنوباويين والكونجارا Koungara فى حين أن هناك من القبائل من كانوا مقيدين وملتزمين ببقعة معينة كالبقارة فى مراعيهم (٨) ·

وهذا ما اعترف به المديرون أنفسهم من أنهم ليست لديهم سلطة عليهم اذ لم يكونوا يأبهون بالادارة ولا يقدرونها : « وكانت هذه حزازات مستمرة بين شيوخهم وأصبحت مشكلتنا كيف نقبض على أزمّة الأمور » (٩) ·

---

(١) مندور المهدى : مرجع سابق ص ١٥٩ ·

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٨ ·

(٣) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٧ ·

(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٩ ·

(٥) حلمى جرجس غبريال : المرجع السابق ، ص ٣٨ ·

(٦) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٨ ·

(٧) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٨ ·

(٨) Egyptian General Staff, General Report of Kordofan, p. 13.

(٩) Annual report 1899, enclosure 2, p. 58.

هذا عن التقسيم الادارى وما طرأ عليه من تغييرات ، أما عن الاداريين الذين قاموا على ادارة السودان ، فاننا نلاحظ أنه منذ البداية سارت الادارة على خطين متباينين · **أولهما** : اللامركزية ·· على أساس المديرية ووضعها أمام الرئاسة في الخرطوم ، اذ أطلقت يد كل مدير فى مديريته ضمن الاطار العام للقوانين المرعية وذلك من أجل الفعالية (١) · ونظرا لاتساع البلاد التى بلغت مليون ميل مربع (٢) · **وثانيهما** : سوء وسائل المواصلات والنقل وخاصة فى الغرب والجنوب فكان المدير يعتبر مديريته مملكته الخاصة (٣) ·

فبعد ما تولى كتشنر ، أول حاكم بريطانى فى ظل الاتفاقية الثنائية ، عمل على اختيار معاونيه ، سواء فى الادارة المركزية أو المديريات من الضباط البريطانيين الذين عملوا معه فى الجيش المصرى ـ اذ كان يشغل منصب سردار الجيش المصرى ـ ولذا فان رؤساء المصالح فى الخرطوم ، ومديرو المديريات فى أنحاء السودان ، ثم من بعدهم المفتشون كانوا من هؤلاء الضباط ·

أما ادارات المراكز أى مأمورى المراكز ونوابهم فقد تركت للمصريين على أن يكونوا ـ كذلك ـ من ضباط الجيش المصرى ، وتحت اشراف الضباط الانجليز · وعلى هذا فقد كانوا يتقاضون مرتباتهم من مصر على أساس أنهم عاملون فى الجيش المصرى (٤) ·

وأصبح الهيكل الادارى للادارة المحلية هرميا قمته الحاكم العام يليه المديرون فى مديرياتهم ثم المفتشون فالمأمير وأخيرا نواب المأمير · فضلا عن جهاز كتابى معاون ، يقوم بتحرير المكاتبات وقيدها فى دفاتر « صادر ووارد » (٥) ، ثم ضبط الحسابات والادارة المالية ·

ونعرض الآن هذا الهيكل ابتداء من المدير ··

اختصاصات مدير المديرية

كان رأس الادارة فى المديرية تحت اسم (المدير) أو رأس الادارة فى المحافظة تحت اسم (المحافظ) وكان انجليزيا (٦) ، واعتبر همزة الوصل بين الحاكم العام وادارته المركزية وبين بقية الاداريين فى مديريته أو محافظته ·

---

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٩ ·
(٢) Wingate, R. : Op. Cit., p. 128.
(٣) مدثر عبد الرحيم : المرجع السابق ، ص ٤٩ ·
(٤) مكى شبيكة : ومختصر تاريخ السودان ، ص ١٢٢ ·
(٥) موجود منها فى دار الوثائق بالقاهرة ، وقد اطلع الباحث عليها ·
(٦) حلمى جرجس غبريال : المرجع السابق ، ص ٣٨ ·

فكان يتلقى التعليمات منه ، ويرسل التقارير اليه ، التى تحوى دراسة أحوال مديريته أو محافظته ومتطلباتها (١) ٠

وتنظيما للعمل أصدر كتشنر تعليمات مكتوبة تكون أساسا للادارة المحلية وذلك عقب توليه منصبه كحاكم عام للسودان ، حدد فيها معالم وظيفة كل من المدير والمفتش والمأمور ونائبه ، وذيلها بتوصيات عامه ، وظلت هذه التعليمات مطبقة طيلة عهد وينجت ولى ستاك من بعده ، لوضوحها وجمعها كل ما هو مطلوب فيهـا ٠ وقد خص المديرين وحـدهم بثمان مواد من هـذه التعليمات تشير المادة الثانية منها الى أن القوانين والأنظمة ستصدر ولكنها ليست هى فقط كل وسيلة لاصلاح البلاد ، وأحالت الى المادة الثالثة التى تناولت العلاقات الانسانية التى تقوم على الثقة بين الشعب والحاكم وهى الأهم ، وطلب اليهم أن يتقربوا الى الشعب ، ويتعرفوا على أعيانه فى مراكزهم مظهرين لهم الود ، والاهتمام بشئونهم الفردية « واذا أدركوا ان موظفينا يعملون ليس لتقدم البلد فقط ، بل أيضا لتقدم كل فرد يتصلون به ٠٠٠ » كان هذا مطلب الادارة ٠ وفى المادة الرابعة طالبهم بالاصغاء للآراء لأن معرفة الحقيقة أمر مهم مهما كانت سارة أم مؤلمة ٠

وأشارت المادة الخامسة الى احترام القانون ودور المحاكم ، وأنه يجب أن يقمع كل تمرد بسرعة وبشدة ، وفى الوقت ذاته يجب أن تكون روح الأبوة فى عقاب المجرمين رائدهم فى علاقتهم بالشعب ٠

كما أولى السياسة الدينية مادتين ، السادسة والسابعة ٠٠ فأوصى فى الأولى بعدم التدخل فى المشـاعر الدينية ، وأن يكون الدين الاسـلامى محل احترام ، بينما لا يسمح بالمساجد الخاصة والتكايا والزوايا ومقامات الشيوخ ، الا بترخيص خاص من السلطة المركزية اذ قد تصبح هذه بؤرا للشغب والتعصب الدينى ، وما يترتب عليه من اضطراب الأمن العام ٠ وتناولت المادة الثامنة عدم الاعتراف بنظام الرق فى السودان ، الا فى حدود أن يكون الرقيق فى مرتبة الخادم لسيده طواعية ٠

هذه تعليمات كتشنر للمديرين التى اتخذت دستورا لعملهم ٠٠ أما حقوقهم فكانت :

أولا : كان المدير يمثل الحاكم العام فى مديريته ، فهو المسئول عن مراقبة

---

(١) مندور المهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٠ ، مكى شبيكة : تاريخ السودان ، ص ١٢٣ ٠ كما يظهر ذلك من الاطلاع على التقارير السنوية التى كان يرفعها الحاكم الى المعتمد البريطانى بمصر ٠

القوانين واللوائح الحكومية ، وبالتالى فهو يسائل كل رؤساء المصالح ومن هم دونه مرتبة ويحاسبهم . واليه يرجعون فى مشاكلهم (١) .

الا أن المصالح الفنية كانت لها نسبة اشراف على الأعمال الفنية التى تخصها داخل المديريات بواسطة مندوبين لها (٢) .

ثانيا : كانت لهم سلطة الاشراف المالى ، وفرض الضرائب والاشراف على جمعها ، وتعيين الأسلوب المناسب لبيئة مديريته فى جمعها ، وفض المشكلات المالية وعرض ما يفوق سلطته على الحاكم العام من خلال السكرتير المالى (٣) . وقد ظل المديرون مستقلين عن الادارة المركزية فى الأمور المالية حتى عام ١٩٠٥ . فمد السكرتير المالى اختصاصاته الى المبالغ المنصرفة داخل المديريات بعد أن كان المدير يتصرف فيها تلقائيا دون اشراف ، كالصرف على نظافة الطرق والصحة والحراسة . فبعد عام ١٩٠٥ لم يكن يسمح للمديرين بفرض ضرائب بدون تصريح من مصلحة المالية . فالدخل والمنصرف مدرجان بمقادير فى الميزانية السنوية ، وقد تدرع السكرتير المالى بهذا عندما مد سلطته هذه .

كان المتبع فى الماضى أن تصرف المبالغ التى كانت تجمع من أى مديرية على مرافقها الداخلية ، فمثلا نجد أكثر من (٣٤٣٢٤) جنيه صرفت على المديريات عام ١٩٠٥ منها (٢١٧٣٤) جنيه على الخرطوم والخرطوم بحرى وأم درمان وحدها ، كما تقرر أن المديريات التى لا يمكنها زيادة ما تجمعه يمكنها أن تحصل على معونة من الادارة المركزية بفائدة ٣٪ (٤) . وقد مُنح المديرون عام ١٩٠٦ تصريح بصرف المبالغ المخصصة لمديرياتهم المدرجة فى الميزانية بدون الرجوع الى السكرتارية المالية (٥) .

ثالثا : قياس الرأى العام بطريقة مباشرة ، وهى قيامهم بزيارات دائمة لأنحاء مديرياتهم ، وأن يحتكوا بالشعب فى قاعدته العريضة ليسمعوا آراءه ويزيدوا من ثقتهم فيه ، ولكى يشيعوا الطمأنينة بينهم ، فهى فرصتهم للمقارنة بين حكم مضى بكل مساوئه وبين ما آل اليه النظام الجديد ، وأن يعودوا بخلاصة هذه المعلومات والآراء الى الحاكم العام اذا لزم الأمر .

ولقد كانت آراء الناس ومشكلاتهم أساسا فى التقسيمات الادارية ، والادارات المركزية ، والسياسة التى تنتهجها الحكومة فى العدل والملكية والتعليم والصحة العامة بما يتلاءم مع الظروف السائدة آنذاك (٦) . مثلما استعان

---

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan p. 114.

(٢) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٧ .

(٣) Baddour, A. : Op. Cit., p. 105.

(٤) تقارير سنوية : عام ١٩٠٥ ، ص ٧ ، وتقرير عام ١٩٠٦ ، ص ٢٧٩ .

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٨١ .

(٦) Duncan, A. : Op. Cit., p. 89.

مدير مديرية النيل الأزرق بكل من الشيخ اسماعيل الأزهرى والشيخ على البوشى على جمع آراء الشعب حول اندلاع العداء مع تركيا ، فانتشروا بين أهل القرى المجاورة ، بينما جمع الشيخ أحمد السنى آراء المتعلمين فى النـواحى المجاورة ٠ وأرسلها المدير الى مساعد مدير المخابرات باسم (الخدمة السرية) (١) ٠

رابعا : ان يدير مديريته خاضعا فى ذلك للمالية العامة للحكومة . وهو مسئول مسئولية مباشرة عن المرافق العامة ، والأسلحة والمهمات والمخازن حتى الحيوانات المملوكة للحكومة ، وذلك من خلال مساعديه ٠ ولذلك أختير لهذا المنصب أكبر الموظفين خبرة وحسن سمعة ٠

خامسا : فى المجال القانونى والقضائى فهو يسمع ويناقش الأحـكام الصادرة من المحاكم ، ومن المجالس الشعبية الأهلية ، عندما ترفع اليه لاستئنافها وتحقيقها (٢) ، ومراقبة القضاة فى أحكامهم وتنقلاتهم بين المحاكم فى البلاد ، ودراسـة سن القوانين وظروف سنها ، فمن يقظتهم حـذروا من بيع أراضى السودان أو شرائهـا بمعرفة الأجانب ، حفاظا على ثروة البـلاد القوميـة ٠ فاستصدروا قانونا عام ١٩٠٢ بمنع المستخدمين العموميين من أصل أوروبى من شراء أراضى فى السودان اللهم الا لسكناهم (٣) ٠ كما كانت له السلطة فى التصريح بالتصرف فى الأراضى الملك بالبيع حتى قبل عام ١٩٠٥ وأنه بدون هذه المصادقة يعتبر البيع لاغيا (٤) ٠

وكذلك يقظتهم فى مراقبة المستخدمين معهم ، كما حدث من مراقبة وينجت لستانتون Stanton Bey مدير الخرطوم عام ١٩٠٠ عندما قدم له شعبه هدية لقاء احدى الخـدمات فغضب منه وينجت ، وأمر أن يعيد اليهم هـذه الهـدية (٥) ٠

ويذكر شاهين بك جرجس ـ السكرتير العربى لدى السكرتير القضائى ـ انه فى عام ١٩٠٦ « يسرنا أن تلاحظ انه لم يحاول أحد قط من أصحاب الشكاوى أن يقدم هدية أو يظهر رغبة فى عرض رشوة » ٠ وذلك لادراك سكان البلاد بان الحكومة تعمل فى صالحهم (٦) ٠

سادسا : لما كان المدير مسئولا عن الأمن فكان يعتبر أيضا مديرا للبوليس فى حدود مديريته ، كما كان مسجلا للأراضى ومسئولا عن الزراعة والاقتصاد

---

(١) Intell : 2/48/1407 — 2, — 6 — 1915.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 47.

(٣) الغازيتة السودانية : ٢ يونية عام ١٩٠٢ ٠

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٤ ٠

(٥) Intell, Feb. 25, 1900. p. 41.

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٤ ٠

والمساحة . ولقد كان المديرون يناقشون موضوعات انجاز مسح مديرياتهم وتسليم تقاريرها . وقد فاز بقصب السبق فى هذا الصدد جاكسون بك عام ١٩٠٦ مدير دنقلة واستحق الثناء على هذا ، وعلى اختراع نوع من السواقى طور به نظام الرى مما أفاد مديريته وزاد من حصيلة الضرائب (١) .

كما كان المدير مسئولا عن الذين يغادرون السودان ، فلم يكن مسموحا لأحد السودانيين بمغادرة السودان الا بتصريح منه (٢) .

سابعا : كانت عليه مراقبة تقارير المخابرات عن الادارات الأهلية ، ودراسة التحريات التى ترد اليه حول تعيين أحدهم كرئيس قبيلة أو ناظر ، فكانت دائما ما تتوافر لديه معلومات عن الشخصيات والقبائل والأسر ومركزها الاجتماعى (٣) .

ثامنا : كانت للمدير أيضا اختصاصات عسكرية . فقد كانت القيادة العسكرية بكل مديرية ـ بخلاف مديرية الخرطوم ـ يتقلدها المدير ، حقيقة كانت مسألة اسمية اذ أن التحركات العسكرية كانت مسئولة من قومندانات البوليس تحت اشراف أركان حرب الجيش المصرى ، الا أنه كان يشترك فى وضع الخطط بما له من معرفة عسكرية ودراية بمديريته فيشرف على التدريب والتنظيم والادارة فى القوات العسكرية فى المديرية .

وكانت المديريات تختلف بعضها عن بعض بالنسبة للحاجة الى هذه الاختصاصات . فحاجة المديريات الجنوبية كانت أكثر من المديريات الشمالية (٤) .

ولقد صدرت تعليمات فى ٢٨ مايو عام ١٩٠٨ من وينجت خاصة بسير العمل فى العمليات الحربية فى السودان ، تلك التعليمات كانت تلقى على المدير وحده (م ٢) مسئولية الأمر النهائى فى قيامها ، ثم فى (م ٤) عليه أن يحيط الضابط المسئول عن القيادة بكل أبعادها ، وأن يسهل له كل متطلبات الحملة (م ٥) وعليه أيضا احاطة السكرتير الادارى علما بالعملية (م ٦) ، أى أن مسئولية العمليات العسكرية فى المديرية تقع على مديرها (٥) .

تاسعا : امتدت اختصاصاته الى البوليس عندما أصبحت مصلحة السجون

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٦٦ .

(٢) الغازيتة السودانية : العدد ٢٥ بتاريخ أول يولية عام ١٩٠١

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٢٦٦ Elmahdi, M. : Op. Cit., p. 125.

(٤) Warburg, G. : op. cit., p. 74.

(٥) Palace 5/1/3.

لامركزية ، فتبعا لهذا أصبح المديرون مسئولين عن تجنيد وتدريب وتنظيم ودفع رواتب قوات البوليس فى مديرياتهم (١) ٠

عاشرا : من الناحيـــة الادارية ، فقد صرح للمديرين بتعيين الصـــيارفة والكتبة الذين تصل مرتباتهم الى خمسة جنيهات فقط فى الشهر ، وكذلك تعيين واختيار هيئة مكتبه من الضباط (٢) ٠

حادى عشر : فى مجال المجالس البلدية ، وهذا يقتصر على الخرطوم ، وبور سودان حيث أنهما المديرتان اللتان حظيتا بهذه التجربة ٠ وكان المدير فيهما يرأس المجلس وله حق التفتيش على أعماله ، وطرح الأمور التى يرى المدير تنفيذها على لجانه (٣) ٠

مجلس المديرية :

نظرا لتراكم الأعمال وكثرتها على المديرين ، وعلى الحاكم العام نفسه ، حتى ضاق الامر بهم فى عـــام ١٩١٧ ، لجأ الحاكم العـــام الى اتخاذ تقليد جديد وهو :

جمع مديرى المديريات مرة كل عام لمناقشة أمورهم مع بعضهم البعض ، ويصبون آراءهم بعد هذه المناقشة فى بوتقة الادارة المركزية مع مقترحاتهم عن الادارة والسياسة التى سوف ينتهجونها ٠

وعقـــد الاجتماع الأول فى الخرطوم ، وكانت على رأس المشـــكلات التى عرضـــت آنذاك مشـــكلة عامة ، وهى دعـــم الروابط بين العرب والزنوج فى السودان ٠ وحضر هذا الاجتماع مديرو حلفا ودنقلة وبربر والبحر الأحمر والنيل الأزرق وسنار والنيل الأبيض وكردفان والخرطوم عدا كسلا ، التى لم تكن تربطها بالخرطوم سكة حديد ٠

وتخطيا لمشكلة سوء مواصلات كسلا عقدوا اجتماعا خاصا فى منطقـــة متوسطة على النهر بينها وبين الخرطوم ، حضره مديرو أعالى النيل وجبال النوبا ومنجلا وبحر الغزال ٠ أما دارفور فلم يستطع مديرها الحضور لبعد المسافة وسوء المواصلات أيضا ! (٤) ٠

وكان المديرون عموما من الانجليز ، وظلوا عسكريين حتى عام ١٩٠٨ ،

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٨٧ ٠

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 71.

(٣) يمكن الرجوع الى اختصاصات المجالس البلدية فى فصل الادارة المركزية وسلطات الحاكم العام ٠

(٤) Palace 1/3/163, Report 1920.

ثم بدأت الصبغة العسكرية تقل بعد ذلك شيئا فشيئا ، حتى أصبح فى عام ١٩٢٠ من الخمسة عشر مديرا تسعةمدنيون هم : مديرو بربر ، النيل الأزرق، حلفا ، كسلا ، الخرطوم ، أعالى النيل ، والنيل الأبيض ·

ولم تكن لهم مدة محددة للخدمة ، كما كان يمكن نقلهم من مديرية الى أخرى (١) · وأمام هذه الامتيازات والسلطات التى أعطيت لهم ، أصبحت أمنية كل موظف ومطمحه أن يصبح مديرا لمديريته ، وكثيرا من هؤلاء الذين بدأوا كسكرتير ثالث أختير منهم مديرون ، وبالتدريج لم تصبح قاصرة ــ كما رأينا ــ على العسكريين عندما أصبحت الحاجة الى السيف قليلة · ومن ثم قل الطلب على العسكريين واتجه الى المدنيين للاستفادة من معلوماتهم وذكائهم (٢) ·
ونظرا لأهمية وظيفة (المدير) فقد اعتمد الحاكم العام منذ أيام كتشنر فيها على الانجليز من الضباط (٣) ، بعد أن شوه مركز الموظفين المصريين ، وصورهم بعدم الكفاية ، وعدم تقبل الشعب لهم (٤) ·

وكان الانجليز يختارون لهذا المنصب من « الشباب الجامعى الانجليزى النشيط » الذين يتمتعون بالصحة التامة والشخصية القوية والتطلعات الشريفة ، لكى يكونوا نواة لخدمة مدنية دائمة ويحلون محل العسكريين ، وكانت تعقد لاختيارهم لجان سنوية فى لندن يضع لهم الاختبارات الخاصة بهم (٥) . وسيعرض الباحث فى فصل الاداريين الانجليز تفاصيل أكثر عن الاختبارات التى كانت توضع لهم ·

لم يرحب المديرون بخضوعهم لاشراف المفتش العام بحكم عمله ، ولكن سلاطين باشا استطاع بمرونته ولباقته أن يستحوذ على حبهم وتقديرهم ، ولو أن طبيعة عمله جعلتهم يختلفون فى الحكم عليه · فنظر بعضهم اليه فى خوف ورهبة وحاول البعض الآخر أن يستفيد من خبراته تصحيحا لأخطائهم (٦) ·

المفتشــــون

أمر كتشنر فى مذكرته ــ السابق الاشارة اليها ــ أن تقسم كل مديرية الى منطقتين متساويتين تقريبا ، على رأس كل منها (مفتش) مسئول عن تنفيذ الأوامر والأنظمة فى منطقته تنفيذا كاملا ·

---

(١) I.D. A handbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 282.
(٢) I.D. A handook of Anglo Egyptian Sudan, p. 282.
(٣) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٧ ·
(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 70.
(٥) Macmichael. H. : The Sudan, p. 76.
(٦) Macmichael, H. : The Sudan. p. 79.

وبذلك كان المفتش هو أركان حرب المديرية فى حدود المنطقة التى تشكل مركز • فيراقب أعمال المآمير وأعمال رجال البوليس من حيث الضبط واجراءات التحقيق ، وحفظ الأمن ، وتقديم تقارير عن الموظفين الذين يقعون فى دائرة مركزهم الى المدير ، اذا بدا من أحدهم عجز فى العمل ، أو ارتكب مظالم ، أو كانت حياته الخاصة مجافية للأخلاق ، وعليه أن يراقب الجميع باهتمام شديد وأن يمنع ارتكاب الظلم فى التحقيق وفى جمع الضرائب ، وكل ما يثير السخط والاستياء بين الأهالى •

ولم يكن للمفتش مكتب خاص به ، أو هيئة مكتب خاصة به من الموظفين بل كان عليه أن يباشر عمله بين المراكز أو المأموريات وتفقده لها ، وكان يتعين على المفتش أن يكون على معرفة بكبار الشخصيات ، وذوى المكانة من الوطنيين فى مركزه • وأن يكون محل ثقتهم ورضاهم ، بما يبديه من اهتمام بأشخاصهم وأموالهم •

وكان المديرون والمفتشون فى بداية الأمر يتصرفون فى أماكنهم بما تمليه عليهم أفكارهم وضمائرهم ، وبارشاد اللوائح التى رسمها كتشنر ، وعلى أساس كسب ثقة الشعب (١) • ولقد حالت قلة عدد المفتشين فى عهد كتشنر دون تقسيم المديرية الى أكثر من قسمين ، حتى يتمكن المفتش ــ وقد قلت مساحة مركزه ــ من القيام بنشاط أكثر ، الا أنه بازدياد عدد المفتشين بعد ذلك زادت أقسامهم على المديريات (٢) •

وتغيرت صفة المفتش عما تركه عليها كتشنر ، فبعد أن كان يتنقل بين المراكز ، وبعد أن كان عددهم لا يتجاوز الاثنين لكل مديرية ، حسب تعليماته ، وبعد ما كان المأمور يتصل بالمديرية ، زاد عددهم بالتدريج ، وبدأ العنصر المدنى يدخل بينهم ابتداء من عام ١٩٠١ ، وأصبح عددهم يختلف من مديرية الى أخرى حسب تعدادها وحاجتها • فعلى سبيل المثال : مديرية كردفان التى بلغت مساحتها ١٠٠ر٠٠٠ ميلا مربعا كان يشرف عليها تسعة مفتشين ومفتش مساعد ومديرية منجلا ومساحتها كانت ٩٠ر٠٠٠ ميلا مربعا كان يشرف عليها تسعة مفتشين • ومديرية أعالى النيل وكانت مساحتها ٤٢ر٣٥٠ ميلا مربعا كانت تحت اشراف ثمانية مفتشين (٣) •

كما استقر هؤلاء المفتشون فى مراكزهم ومن ثم أصبح المآمير مسئولين أمامهم مما أصبح معه المفتش دعامة الادارة المحليــة كنائب عن المدير فى المركز (٤) •

---

(١) مندور المهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٠ •
(٢) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٧٧ •
(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ــ ص ٧٥ ، ٧٦ •
(٤) مندور المهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٠ •

وتبدأ اختصاصات المفتشين بتعليمات كتشنر التى أشرنا اليها وبالاضافة اليهـا :

١ ـ كان عليه تنسيق الوظائف الحكومية فى دائرته ٠

٢ ـ الاشراف على قوات البوليس ، والاشتراك فى الحملات التأديبية وتنظيم السجون ٠

٣ ـ تنظيم عملية تقدير الضرائب ووضع أسلوب جمعها ٠

٤ ـ الاشراف على تعبيد الطرق وتشييد المبانى ٠

٥ ـ رئاسة وتنسيق خـدمات المركز المشرف عليه من نواحى الصـحة والتعليم والطب البيطرى والأشغال ٠

٦ ـ الاشتراك فى مرفق القضاء ، وذلك لمراقبة سير التحقيق وارساء قواعد العدل ، بأن كان ينظر الاستئنافات ويفصل فى الطعون وذلك فى تطبيق قانون العقوبات والقانون المدنى (١) ، مما كان يشغل وقت المفتشين كثيرا ٠

الا أن العمل الوحيد الذى لم يجد المفتشون مدخلا اليه هو القضاء الشرعى ، ذلك لأن سياسة الحكومة قد بنيت على أساس عدم التدخل فى شئون السودان الدينية ولعل هذا كان أبرز أسباب النجاح للادارة البريطانية فى السودان ٠ ومع ذلك فان القـاضى الشرعى كان يحتاج للمفتش البريطـانى لتنفيـذ أحكامه كالطاعة والنفقـة والحجر ومشـكلات توزيع الميراث وغير ذلك ، مما جعل بينهما علاقة عمل مستمرة ٠

وكان للمفتش سلطة نقل القاضى الشرعى اذا استدعى الأمر ذلك ، وكان فى نقله حل لمشكلة بين القبائل (٣) ، لأنه كان يقدر الحساسيات وطبيعة العلاقات بين القبائل أكثر (٤) ٠

٧ ـ الاشراف على اللجان المحلية والاشتراك فى المجالس البلدية (٥) ٠

٨ ـ كانوا يقومون بمعاونة المخابرات وذلك بجمع المعلومات السرية التى تطلبها ادارة المخابرات المركزية فى الخرطوم (٦) ٠

---

(١) Abu Sin, A. I. : Op. Cit., p. 37 and Warburg, G. : Op. Cit., p. 135

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٢ ، ص ١٨٣ . Warburg, G. : Ibid p. 73 and

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٨٤ ٠

(٤) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان الحديث ، ص ١٢٣ ٠

(٥) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٥٩ ٠

(٦) S.I.R., 2/48/407.

وكان يعينهم الحاكم العام أساسا من الموظفين الانجليز المدنيين العاملين في خدمة السودان (٢) ، وكان لهم سلم وظيفى يبدأ بمفتش من الدرجة الثالثة عند بدء تعيينه ثم يرقى الى مفتش درجة ثانية ، فمفتش درجة أولى (٢) .

كما كان المفتشون ــ اذا ما توافرت فيهم الكفاءات ــ يعينون في مناصب المديرية بمرتبات مجزية ، وفى البـــداية كان معظم المديرين وبعض وظائف المفتشين الاول والمفتشين يشغلها الضباط البريطانيون المختارون من الجيش المصــرى (٣) .

المـآمير

رأينا كيف كانت كل مديرية تنقسم الى عدد من المراكز ، كل منها تحت اشراف مفتش انجليزى ، ومأمور مصرى أو سودانى ، يعاونه عدد من الضباط لهم سلطة تنفيذية وقضائية ومالية (٤) .

وبذلك كانت بداية اشتراك المصريين والسودانيين فى الادارة هى وظيفة المامور أو نائبه ومعاونوه (٥) .

وفى بداية التقسيم الادارى أيام كتشنر كانت وظيفة المامور قاصرة على المصريين ، وبمرور الوقت اشترك السودانيون مع المصريين فى هذه الوظيفة ، وكان المفتش يشرف على مأمورية الى ثلاثة مأموريات . وعنـــدما ترك المآمير المصريون السودان عام ١٩٢٤ أصبح المفتشون مفتشى مراكز واختص كل منهم بمركز واحد ليقوم فيه بعمل المامور وأصبح السودانيون تابعين لهم (٦) .

ولقد لعبت المواصلات ، وطول المسافات بين المراكز وبين المديرية دورا هاما ، فأصبحت المامورية امبراطورية المامور ، عندما صارت المديرية هى الأخرى امبراطورية المدير (٧) .

وقد أجمل اللنبى Allenby دور المامور فى قوله : « كان المآمير المصريون فى الأيام الأولى للادارة يؤلفون حلقة ضرورية جدا بين السكان المتحدثين

(١) I.D.. A handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 282.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٣ ، ص ٧٧ .

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 47.

(٤) I.D.. A handbook of Anglo Egyptian Sudan. p. 283.

(٥) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 115.

(٦) Hinderson, K.D.D. : The making of Modern Sudan. Oxford 1952 p. 551.

(٧) Peel, D. : The Binding of the Nile and the New Sudan. London 1904, p. 192.

بالعربية والضباط البريطانيين الذين لم يعرفوا غير القليل منها ، وكانوا قليلى العدد . وقد أدوا جميع واجبات المأمور فى مصر الى جانب واجبات أخرى . فكانوا البوليس المحلى وضباط الايراد والأعمال التنفيذية ، وقضاة أيضا . لكنهم كانوا دائما تحت رقابة ضابط بريطانى لكل ثلاثة أو أربعة مأمير » (١) . وقد وصف ماكمايكل المأمورية بانه رجل كل الأعمال
فهو الرأس الأعلى ورئيس المستخدمين فى مركزه عسكريين ومدنيين ، ومن ثم كان هو المرشد والمشرف .

ففى المجال المالى : كان المأمور مسئولا عن تنظيم الضرائب من حيث ربطها عن طريق الخبراء والصيارفة وحصر الموارد سواء كانت مواشى أو زراعات ، وقيدها فى دفاتر خاصة (٢) . كما كان يقول بالاعلان عن الاحصاء فى الغازيتة السودانية سواء بتقديم اقرار رسمى أو أن تقوم لجنة مشكلة بحصر موارد كل مواطن كما يظهر هذا فى اعلان عن حصر نخيل مركز المحس بمديرية حلفا (٣) وكان يرأس لجنة المصالحات بين الخاضعين للضرائب وبين الحكومة .

فضلا عن أنه كان مسئولا كذلك عن وضع الميزانية ومراقبة سير الحسابات دخلا ومنصرفا ومراقبة تطبيق اللوائح المالية .

وكان عليه أن يقوم بتحقيق ما يقع فى دائرته من جرائم ، كما كان عليه هو وزملائه تنفيذ ما يصدره القضاء من أحكام سواء محاكم جنائية أو شرعية أو مدنية (٤) .

كما كان عليه تخطيط الطرق وتعبيدها وتأمينها بارسال القوات اللازمة وتنظيم الدوريات الراكبة والراجلة (البيادة) وتعيين النقط البوليسية ، لتكون وسائل تأمين لهذه الطرق . فضلا عن اعداد وتدريب قوات البوليس وخفراء القرى والنواحى والتفتيش عليهم ومراقبة عملية اطعام الخيول وجمال الهجانة ، وتكليف الأطباء البيطريين بتوقيع الكشف الطبى عليها ، وتحرير المحاضر عن المريض أو ما ينفق منها . بالاضافة الى مراقبة الأسواق ، ومراقبة الأسعار ومكافحة الجرائم فيها وفحص الموازين لدى التجار .

وكان يشارك بالرأى والاشراف على المشروعات الهندسية كالكبارى وشق الترع وتشييد مبانى الادارة فى دائرته ، واعـــداد واعتماد الخرائط اللازمة لذلك (٥) . وفى مجال صلاته برؤسائه ، كان عليه تنفيذ ما يصله من أوامر

---

(١) ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٧٦ .

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evalution. p. 49.

(٣) الغازيتة السودانية : ١٣ فبراير عام ١٩٠٩ .

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 115.

(٥) Macmichael, H. : Ibid. p. 116.

من المفتش المشرف عليه (١) ٠ كما اعتمدت الادارة المركزية عليهم فى موافاتها بتقارير سرية عما يدور فى دوائر اختصاصاتهم ، عن الحالة العامة والاتجاهات السياسية والدينية وشكاوى المواطنين ، كما كان عليه أن يسهل عملية القائمين على الخدمة السرية واعداد المرشدين السريين والاشراف عليهم ليكونوا أسهل قيادة للانجليز ٠ وكان عليه تلقى بلاغات المشايخ السرية عن الأغراب محل الشبهة ، خاصة الأشراف وأذيال النظم السابقة ليسهل اقرار النظام بالقبض على من يثبت فى حقه شيء مخالف لاتجاه الادارة ، وكثيرا ما كان يدفع لهؤلاء العملاء أجرا ويمنحهم بعض التسهيلات لقاء هذه الأعمال (٢) ٠

كانت وظيفة المأمور ونائبه هى أقل وظائف الادارة المحلية ، فكانت من نصيب المصريين ثم السودانيين لانهم هم المخالب التى قبض بها الانجليز على رقاب السودانيين (٣) ٠ لذلك كان يعينهم المديرون ، وهم الذين رتبوا لهم تنقلاتهم ، تحت اشراف السكرتير الادارى ٠ وبعد عام ١٩١٠ أصبحت تعرض كشوف تعييناتهم وترقياتهم على مجلس الحاكم العام ، أما مجازاتهم وتنقلاتهم فكانت من حق المدير (٤) ٠

وكان كل مركز يضم هيئة كتبة واداريين لقيد المراسلات فى دفاتر صادر ووارد ، وكتبة حسابات وكتبة ادارة (لقيد الخفراء فى القرى ومراقبة ترقياتهم ومراجعة أسلحتهم) ومترجمين لترجمة الأوامر التى تصدر باللغة الانجليزية ، وغير ذلك من الأعمال ٠ وكان يقوم عليها كتبة من المصريين والسوريين ثم بعد ذلك سودانيين ، بعد أن تخرجوا من كلية غوردون (٥) ٠ وذلك اعتبارا من عام ١٩١٥ بدأت حركة استبدال المصريين بهم (٦) ٠

وضمت هيئة المركز كذلك صرافا أو أكثر يشترك فى « ربط » الضرائب على الزرع والماشية ويجمعها عندما يحين نضجها أو وقت تسليمها (٧) ٠

الا أن هذا الوضع لم يستمر طويلا ٠ فعام ١٩١٥ كان ايذانا بسودنة هذه الوظائف ، الأمر الذى أكده بونهام كارتر عام ١٩١٧ فى تقريره الذى قلل من شأن المآمير المصريين عندما قال : « ليست لدى ثقة كاملة فى المصريين الذين أصبحوا كالسماسرة وأن طريقة التخلص منهم هى أن نجعل مناصبهم يشغلها

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 49.

(٢) S.I.R. : 2-48-407 From blue Nile Governor to Inteligence director, on June 12th 1910.

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 49.

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 115.

(٥) I.D. A hadbook of Anglo Egyptian Sudan, p. 283.

(٦) Abu Sin, A. I : op. cit., p. 46.

(٧) Warburg, G. : Op. Cit., p. 73,

الانجليز أو السودانيون » (١) • وبدأ الحاكم العام فعلا تنفيذ هذه الخطة متذرعا بقلة الاعتمادات المالية وضرورة ترشيد الانفاق ، وبدأ من عام ١٩٢١ سياسة ادماج مكاتب المآمير فى مكتب مفتشى المراكز ، وألغى وظيفة نائب مفتش • ثم فى عام ١٩٢٢ استغنى عن المآمير المصريين طالما أن هناك مفتشى المراكز ونواب مآمير (٢) • وهذا ما سيتناوله الباحث فى الباب الثانى من هذا البحث بتفصيل أكثر •

مشكلات الادارة المحلية

أولا : من المشكلات التى واجهت الادارة فى المراكز مشكلة تخص الهيكل الوظيفى ، وهى احداث التغييرات فيه عن طريق حركات التنقلات بين المستخدمين• فالمفروض فى الوظائف هو الاستقرار ، ولا سيما بعد أن يحصل الموظف على ثقة الأهالى من خلال معاملته الطيبة لهم • وهذا ما سعى اليه كتشنر فى تعليماته ، وبذا يصبح المستخدم ذا فعالية فى موقعه •

فكلما كان الضابط فى مكانه محبوبا من الأهالى ، وأثبت كفاءة ممتازة من خلال قيامه بواجبه ، فان نقله الى مركز آخر لا دراية لديه به تصبح مسألة تستحق النظر ، ومن ثم كانت التنقلات عملية تشكل مشكلة فى تنفيذها ، وكانت تلقى كثيرا من المعارضة من الضباط المصريين . فتعرضوا بسببها أحيانا للرفت ! (٣) •

ثانيا : المشكلة الأخرى هى نقص عدد الموظفين اللازمين والمناسبين ، وهى مشكلة الادارة ككل فى السودان ، ولكن هنا فى هذا المجال كان النقص أكثر وضوحا فى الخدمات المعاونة وبخاصة الصيارف ، خاصة بعد عام ١٩١٣ الذى توقفت مصر فيه عن دفع الدعم المالى ، وألحت الحاجة الى جمع ضرائب أكثر لسد الحاجة •

ثالثا : مشكلة المواصلات ، فبلد كبير مترامى الأطراف كالسودان يعيش أهله حياة قبلية فى بيئات رعوية لم يكن من السهل الاشراف عليها ، أو نشر الأمن فيها الا من خلال مواصلات سهلة سواء كانت بالركوب أو بالاتصال التليفونى أو التلغرافى ، للابلاغ أو الاستنجاد أو تبليغ أوامر أو ربط أجزاء الادارة بعضها ببعض ، مما أحس معه رجال الادارة بالوحشة واضطرارهم الى الاستقلال تقريبا ومزاولة أنواع مختلفة من التعامل مع الأهالى ، ليتقوا أخطارهم ويوطدوا مركزهم • ومن ثم كان على الادارة أن تطبق اللامركزية لتكييف كل

---

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, pp. 57-58.

(٢) Ibid. p. 60.

(٣) Warburg. G. : Op. Cit., p. 75.

ضابط حسب البيئة التي يديرها (١) . فضلا عن عدم توجيه ... العناية بمواصلات الاقاليم بمناسبة حدوث ثورة عام ١٩٠٦ (٢) .

رابعا : مشكلة المناخ : فلا شك أن مناخ السودان خصوصا أطراف الجنوبية لم يتناسب مع رجال الادارة سواء الانجليز أو المصريين مما جعلهم كثيرا ما يحجمون عن العمل هناك . مما دفع الادارة المركزية الى صرف علاوة الجو لرجالها الذين عملوا تحت ظروف جوية قاسية لتشجيعهم على العمل هناك ، ولذلك كان الاعتماد أكثر على العسكريين (٣) .

---

(١) Peel, S. : Op. Cit. p. 192.

(٢) تقرير سنوي ، عام ١٩٠٨ ، ص ٣ .

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 74.

الادارة الأهلية

الأصل فى هذا النظام هو ادارة البلاد بواسطة حكام من الوطنيين ، وليس هذا النظام بالشىء الجديد فى عالم السياسة الاستعمارية ، من حيث النظرة التطبيقية ، لأن الاعتراف بالنظم القائمة فى بلد ما وقت الفتح واقرارها حتى يستتب الأمر للفاتحين ، معروف منذ عهد الامبراطورية الرومانية (١) ٠

ويقول كرومر : « ٠٠٠ ومن المؤكد أن السياسى الذى يحاول أن يسير بشكل مضاد تماما لمشاعر ومخيلات المواطنين ، بدلا من السعى الى استغلالها سيجد فى النهاية أنه يأتى عملا مستحيلا » (٢) ٠

وقد حدد نظام الادارة الأهلية فى السودان تقرير عام ١٩٢١ ، وهو عام التمهيد لاصدار قانون الادارة الأهلية ، « بأنها ترك الادارة — كلما أمكن — فى يد السلطات الأهلية حيثما وجدت ، تحت اشراف الحكومة ، مبتدئة بالأمور التى يرونها ، وللحكومة أن تحتفظ لنفسها بحق الاعتراض ضد كل ما تراه غير صحيح أو غير قانونى ، وتؤيد كل ما عدا ذلك اذا كانت فيه مصلحة الأهالى، وتدعم سلطات الشيوخ الوطنيين فى حكم قبائلهم » (٣) ٠

كما فسر هاميلتون Hamilton الادارة الأهلية ، بأنها انتقال الحكم الى أيدى الوطنيين تحت اشراف الحكومة ، والأساس فى هذا أن تمتنع الحكومة عن التدخل فى التفاصيل الادارية ، بل تتركها للأهالى ، فيتولون الوظائف الصغرى التى لا تشكل ثقلا يخشى منه فيما بعد ، **وهذا يتطلب :**

---

(١) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٣٥ ٠

(٢) Cromer, Earl of. : Op. Cit., p. 544.

(٣) Annual report 1921 : p. 7. and F.O. 407 part XCV Jan, — June 1924, p. 322.

١ ـ أن تكون الادارة الأهلية بسيطة بحيث لا تثقل على الوطنيين ٠

٢ ـ أن تتدخل الحكومة فقط عندما يقتضى الأمر ذلك ، وقد اتضح لأكثر الاداريين أنه يجب أن تترك للأهالى عاداتهم وتقاليدهم وأساليب حياتهم تنمو فى طريقها الطبيعى كسبا لولائهم ٠

فضلا عن أثر المواصلات فى الادارة ، فهى ادارة مباشرة اذا كانت المواصلات ميسرة ، أو غير مباشرة اذا كانت المواصلات غير ميسرة ، اذ فى الحالة الأخيرة لابد أن يترك للأهالى من الاختصاصات الادارية ما يعطيهم فرصة تسيير أمورهم نظرا لبعد الادارة المركزية عنهم ، وعدم امكانها احكام الرقابة عليهم ٠

ولقد وفرت الادارة الأهلية على الحكومة عناء ادخال نظم بيروقراطية تبعد الحاكم عن المحكومين (١) ٠

وقد كانت الادارة الاهلية فى السودان قبل الحكم المصرى تقوم على أساس سلطة القبيلة وكان هذا أثر من آثار العرب هناك (٢) ٠ فالقبائل العربية التى دخلت السودان ظلت محتفظة بتكوينها متمسكة بتقاليدها ، وتفرعت منها قبائل كثيرة ٠ كما ظلت القبائل الأخرى مثل البجة والفور والنوبا قوية ولها شخصيتها وتقاليدها وكان شيخ القبيلة هو رئيسها الادارى ، وصاحب السلطة القضائية فيها ، كما مثل كذلك السلطة التنفيذية التى تنوب عن السلطان خاصة فى كردفان (٣) ٠ وابان أن كان السودان تحت سيطرة مملكة الفرنج ، التى فرضت حكمها على أوسع نطاق هناك ، كان لشيوخ القبائل سلطات واسعة ، ولكنهم كانوا يخضعون لسلطاتهم فى جميع الضرائب (٤) ٠

وعندما فتح محمد على السودان عام ١٨٢١ ، لم يشأ المصريون أن يتدخلوا فى النظام القبلى ، بل تركوا للشيوخ سلطاتهم ، بشرط أن ينفذوا ما يصدر اليهم من أوامر خصوصا فى جمع الضرائب ، وألا يقوموا بأى عمل من شأنه تعطيل الادارة المصرية هناك (٥) ، حيث لم تكن للحكم المصرى فى السودان خطة مرسومة ، غير تلك التعليمات التى كانت تصل من القاهرة من وقت لآخر ، بالتعاون بين المديرين ٠

فكانت الادارة تعتمد على شخصية ممثل الحكومة المصرية هناك وهو

---

(١) Hamilton, J.A. : The Anglo Egyptian Sudan from within, London, 1936. pp. 181-184.

(٢) Marshall, A.H. : Report on local Government in the Sudan. London 1949. p. 5.

(٣) على عبد الرحمن الأمين : الديمقراطية والاشتراكية فى السودان ، بيروت ، عام ١٩٧٠ ، ص ٧٢ ٠

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 243.

(٥) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ١٢٥ ٠

(الحكمدار) الذى تمتع بنفوذ كبير ، وقرب اليه بعض شيوخ القبائل للاستفادة بهم فى تنفيذ الأوامر الصادرة اليه (١) .

وكان لهذا الأسلوب سلبياته ، فحقيقة أصبحت الأقاليم السودانية تحكم بأسلوب يقترب من الحكم الذاتى ، ولكن فى نفس الوقت طغى سلطان زعماء العشائر ، بل وتأثرت بهم الحكومة ذاتها ، لأنها كانت تساعدهم وتؤيدهم . ومن جهة أخرى ، فان غياب الصلة بين الادارة المركزية وعامة الشعب كان سببا هاما فى استمرار الحروب القبلية ، واعتداء الأقوى على الأضعف من القبائل ، ولعل الحكومة كانت الرابحة فى هذا ، اذ كانت تفرض الغرامات على الخصمين بتهمة الاخلال بالأمن العام (٢) .

وفى أيام حكم المهدية (١٨٨١ ـ ١٨٩٨) ألغيت سلطة زعماء العشائر والقيادات ليكون الشعب كله تحت رعاية المهدى الدينية ، الذى كان حكمه على الأساس الأوتوقراطى ، وجمع قيادات القبائل فى شكل جيش مجاهد بغير تمييز بينهم . وكانت أسباب نهج المهدى هذا الأسلوب ، أن المهـدية بدأت كحركة دينية بحتة لا تفريق فيها بين قبيلة وأخرى ، ولا بين فرد وآخر الا بقدر ما يقدمه من عمل وتضحية فى ميدان الجهاد ، حسب قولهم . ثم أن الناس اتجهوا صوب العاصمة الوطنية (أم درمان) . وتركوا مواطنهم ، وأخيرا انقسمت القبائل فيما بينها حيث تبع بعض أفراد القبيلة الواحدة دعوة المهدى وتخلف البعض الآخر عن اتباعها . ونظرا لأن العهد كان عهد ثورة وجهاد عام فكان من غير المعقول أن يبقى سلطان شيخ القبيلة كما كان (٣) . اذ مر بفترة نزاع رهيب أصيبت القبائل خلاله بتفكك أدى الى ضعف السلطة التقليدية للشيوخ .

وبهزيمة الدراويش وجد الأهالى طريقهم فى العودة الى ديارهم بعد أن كانوا متناثرين ، واستقروا فى أراضيهم يزرعونها بعد اهمال ، لأن منهم من كانوا قوادا فى الحروب ، ثم اعتكفوا ، ومنهم من صاروا شيوخا مرموقين فى قراهم وقبائلهم (٤) .

الا أن النقلة بين عهـدين وأسلوبين من العيش سيما بعـد الهجرة الى العاصمة وتخومها ثم العودة منها جعلت الموقف معقدا ، فمن تحالف بين القبائل الى اسراع بعضها للتجمع تحت زعامات جديدة ،، الى ذوبان البعض الثـالث وتناثره (٥) . مما أدى الى نشأة جمـاعات قبلية صغيرة متفرقة تحت رئاسة المشايخ ، وكانت الادارة الجديدة فى أول الأمر تتوجس خيفة من قيام تجمعات

---

(١) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ١٠٧ .

(٣) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٥١ .

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 244.

(٥) Hamilton, J.A. : Op. Cit., p. 191.

قبلية كثيرة أو تكتل القبائل بعضها مع بعض خوفاً من أنبعاث الثورة من جديد من القبائل ٠

وقد كانت الوحـدات القبلية الصغيرة نواة للادارة الأهلية فيما بعد ، خاصة بعد أن خول لرؤساء العشائر بعض الأعمال الصغيرة فى بادىء الأمـر كجباية الضرائب نظير تقاضيهم مكافأة (١) ٠

ومن هنا برزت مشكلة ادارة هؤلاء الناس جميعا ، خاصة وأن الحكومة ذاتها لم تكن قد وضعت هدفا معينا بالنسبة لوضعها السياسى ، بالاضافة الى أنها حددت مهامها فى توطيد قواعد العدالة والمساواة فى مجتمع تسوده العصبيات القبلية ٠

ولقد وجدت الادارة الجديدة أن التمسك بالقبيلة كوحدة اجتماعية خاصة فى الريف والبادية كسب لها ٠ ومن ثم عملت على العودة بالقبيلة الى حالتها الأولى وعملت الادارة على اعطاء القبيلة مختلف صورة الادارة الأهلية ، وأقامت حدودها واعادتها الى عصبيتها الأولى ، بل وأحست بأن فى التمسك بالعصبية القبلية دجاج لها لان فيه اشباع لكبرياء السودانيين ، ومنفذا للمعاونة فى الادارة كما سيظهر (٢) ٠ اذ أن انخفاض عدد السكان أيام حكم المهدى جعل اقامة ادارة منظمة أمرا صعبا بعد الفتح مباشرة ، وفى نفس الوقت كان الأمر يتطلب بيروقراطية متغيرة تبعا لما آلت اليه البلاد من زيادة فى السـكان بعد الاستقرار ، ويظهـر هـذا فى كردفان ودارفور بعـد فتحها عـام ١٩١٦ واستقرارها (٣)٠٠

فكان توزيع السكان فى تلك الفترة يقوم على أساس النظام القبلى ، بالرغم من التحركات السكانية والهجرة والضعف الاقتصادى أمام حكم المهدى الا أنه كان هناك بناء ادارى ٠ ومن ثم أدركت السلطات البريطانية فى السودان أن اعادة البناء يعتمد أولا على السلم بين القبائل ثم اعادة توطينها الأمر الذى كان سيتحقق به الولاء للسلطة الجديدة ، وبدءا بتحقيق هذا وفى نطاق المالية المحدودة التمست الادارة وسائل متعددة فى السودان الشمالى والجنوبى ٠

ففى السودان الشمالى ٠٠ حيث المجتمع المسلم واللغة العربية كان الأمر سهلا على الادارة الجديدة ، خاصة وأن معظم المستخدمين فيه كانوا مصريين ولبنانيين لغتهم اللغة العربية (٤) ، وأن الصلة بين عديد من قبائل الشمال وبين

---

(١) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٩ ٠

(٢) احمد خير : كفاح جيل ، تاريخ حركة الخريجين وتطورها فى السودان ، الخرطوم عام ١٩٧٠ ، ص ٦٥ ٠

(٣) Hamilton, J.A. : Op. p. 193.

(٤) Annual report 1923 : p. 6. and Warburg, G. : Op. Cit., p. 137.

القوات المصرية والبريطانية بدأت منذ عامى ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ فى حملة دنقلة لدرجة أن بعض القبائل كالجعليين اشتركت مع القوات فى فتح الخرطوم (١) ٠

أما فى الجنوب ٠٠ فكانت المشكلة أكثر تعقيدا ، حيث المجتمع أكثر قبلية ويدين بالوثنية ، وفى نفس الوقت كانت الادارة الجديدة فى حاجة الى مساعدتهم لها ، وليس الى مناصبتهم العداء (٢) ٠ ومن ثم مارست معهم نوعا من الادارة سنتعرض له فى فصل ادارة الجنوب ٠

ونتيجة لما تركته المهدية فى نفوس القبائل من صور مشوهة عن الحكم الذاتى أولت هـذه القبائل الانجليز ثقتها على الرغم من الجفاء القائم كغرباء عنهم ٠ وازاء ذلك لجأ الانجليز الى التقرب الى رؤساء القبائل واستمالتهم ذلك بقبول أبنائهم فى كلية غوردون ومدارس المديريات (٣) ٠

ولما كانت سياسة بريطانيا فى حكم البلاد التى تخضع لها تزمى عادة الى اقامة حكومة وطنية فى أى صورة من الصور ، على أن يكون الاشراف الادارى الأخير لها ، فقد اتجهت الى حكم بعض مناطق السودان بواسطة زعماء القبائل فيها فى حدود السلطة القضائية والتنفيذية ، تقليلا للعبء المالى والادارى على الحكومة المركزية (٤) ، مستعينة فى ذلك « بالطبقة العليا من الأهالى » التى بدأ كتشنر يتصل بأفرادها ويتودد اليهم (٥) ، فعنيت الحكومة باختيارهم من العائلات العريقة لينفذوا سياسة الحكومة فقط فى قراهم وبين قبائلهم وكذلك فض المنازعات البسيطة التى كانت تنشب بينهم (٦) ٠

الا أن الادارة الجديدة لم تلجأ الى تشجيع الادارة الأهلية الا بالتدريج فى المناطق النائية ، اذ لم يكن من السهل وجود الزعامات التى تعتمد عليها فى هذا النوع من الحكم ، وظلت ـ لذلك ـ تحكمها حكما مباشرا حتى حوالى عام ١٩١٢ ، لان الاداريين الأوائل كانوا من العسكريين الذين يؤمنون بالتسلسل والرئاسة وابلاغ الأوامر وطاعتها ، وانهم بطبيعتهم العسكرية أميل الى حكم الفرد مستهدفين سـلامة البلاد ، وتأمين الحدود قبل تمحيص النظريات واتبـاع أحسنها ٠

خصوصا سلاطين باشا الذى عمل كمستشار للحاكم العام فى الشئون الأهلية من عام ١٨٩٩ الى ١٩١٤ (٧) ، وهو الذى تلقن درسا وعى حلقـاته

---

(١) S.I.R. 60 May 25th Dec 31th 1898.

(٢) Macmichael, H. : The Sudan, p. 102.

(٣) عبد الله حسين : السودان ، ج ٢ ، ص ٢١٠ ٠

(٤) المرجع نفسه ص ١٠٩

(٥) Annual report 1923 : p. 6. and Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 19.

(٦) مندور المهدى : المرجع السابق ، ص ١٦٠ ٠

(٧) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠

عندما كان فى أسر الخليفة ، وخرج مصمما على ألا يسمح لأى من السودانيين بالظهور سواء فى أمور الدنيا أو الدين ، بل أن تظل يد الحكومة المباشرة هى العليـــا (١) .

ولكن ليس معنى هذا أنه كان حكما مباشرا متشددا لا محل فيه لسلطة شيوخ القبائل ، فهم حلقة الاتصال بين الشعب والحكومة ، ولذلك كانت هناك تعليمات لمستخدمى الحكومة بأن يعاملوا شيوخ القبائل ليس على أنهم مستخدمون عموميون ولكن على أساس أنهم شيوخ قبائل يقومون بأعمال على جانب كبير من الأهمية ، والحكومة تهدف الى اشراكهم فى الادارة مستقبلا .

وبهذا وضح منذ البداية أنه كان فى نية الحكومة أن تكون هناك وظائف لهؤلاء الشيوخ وأن كان لمستخدمى الحكومة سلطة الاشراف عليهم ، وأن الشيوخ سيكونون وكلاء الادارة فى القبائل يمكن تعيينهم والاشراف عليهم ويفصلون كأى مستخدم (٢) .

وقد قابل الشيوخ وضعهم هذا بالرضا ، اذ عاد لهم سلطانهم المسلوب ابان حكم المهدى (٣) ، وأن الحكومة كسلطة عامة قبلت الاشراف التام عليهم فتركوا فى مقارهم بين قبائلهم ليقوموا بعدة واجبات مثل المحافظة على الأمن ، ومقاومة الجريمة ، والقبض على الجانحين ، وجباية الضرائب ، وكانوا يتقاضون نسبة مئوية من الضرائب التى يجمعونها على المحاصيل والحيوانات ، الا أنهم لم يمنحوا سلطات رسمية .

التحول الى نظام الادارة غير المباشرة

استمر نظام الادارة المباشرة التى وضعته الادارة المصرية البريطانية تحت ظروف السودان السياسية والاجتماعية حتى عام ١٩١٢ ، وقد اعتبرته السلطات الادارية آنذاك أسلوبا ناجحا ، نظرا لطبيعة المرحلة السياسية والاجتماعية ، فقلة عدد السكان بشكل واضح منذ أيام المهدى ، سهل على الحكومة هذا النوع من الادارة (٤) . أما التنظيم القبلى ورؤساء القبائل ، فعلى الرغم من دورهم المحدد والمؤثر فى النظام ، الا أنهم خلال العقدين الاولين من هذا القرن لم يعتبروا ممثلين رئيسيين للحكومة ، وكان وضعهم محدودا نسبيا (٥) . وبينما كان تطبيق الادارة الأهلية القبلية واضحا وناجحا لدى القبائل الرعوية المتنقلة ،

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 246.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 142.

(٣) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 246.

(٤) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٧٥ .

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٩ .

لأن دستور حياتهم يخضع للانتماء القبلي المطلق ، الا أن الأمر فى المدن والقرى المستقرة اختلف عن ذلك (١) ٠

وعليه فانه قد مرت فترات انتقال على تطبيق الادارة الأهلية ما بين عامى ١٩١٢ وعام ١٩٢٢ ، التى صدر فيها قانون سلطات المشايخ ، **وتأثرت هذه المرحلة بثلاثة عوامل :**

(أ) **العامل الاجتماعى :** فأمام زيادة عدد السكان ، واتساع رقعة البلاد ، كان على الادارة الجديدة أن تنهج نظاما جديدا يتلاءم مع هذه الظروف ٠

(ب) **العامل السياسى :** وهو ظهور الحركات التحررية فى آسيا وأفريقيا ، ونمو الشعور الوطنى فى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة ، دفع الحكام المستعمرين الى تقديم بعض التنازلات السياسية والادارية لدرء خطر الشعور الوطنى المضاد لهم ، مما كان دافعا للانجليز للتفكير فى تطبيق الادارة الأهليـة ٠

(ج) **ثورة عام ١٩١٩ :** فى مصر ودورها فى تنمية الروح الوطنية فى السودان ، مما عجل بترك الادارة فى أيدى الأهالى (كلما أمكن) تحت اشراف ورقابة البريطانيين توددا الى البعض وامتصاصا لغضب البعض الآخر ٠

تأثير تجربة لوجارد فى الادارة الأهلية :

بدأها البريطانيون فى نيجيريا الشمالية فى مطلع هـذا القرن على يد لوجارد الذى وجـد أن تلك البلاد تضـم مجتمعا لا يحتمل جلب موظفين بريطانيين من الخارج ، مهتديا فى ذلك بالولايات الهندية وأراد أن يعطى الافريقيين الفرصة لحكم أنفسهم تحت عين البريطانيين (٢) ٠

فنظرا لضآلة عـدد الضباط المسئولين عن الادارة استعانوا ببعض الشخصيات الوطنية التى كانت على مستوى المسئولية وقوة الشخصية ، سيما وأن الخطة التى أتبعتها الحكومة البريطانية فى مجال الادارة الأهلية ، كانت احاطة المكوك ورؤساء القبائل المحكومة علما بمشروعاتها ليكونوا هم الأداة المنفذة ، أما الاشراف عليهم فكان من حق البريطانيين ٠

من أجل هذا كان على البريطانيين واجب مهم قبل تنفيذ سياستهم وهو : القيام بمسح شامل للالمام بتلك الشخصيات وميولها وأهدافها ، ليأمنوا جانبهم (٣) ٠ وقد عاونت الجامعات البريطانية فى ذلك بتدريس بعض مواد

(١) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٧٥ ٠
(٢) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٠ ٠
(٣) Henderson, K.D.D. : The making of Modern Sudan. Oxford 1962. p. 495.

تخصص الشعوب التى تحكمها الدولة ، وخاصة البانتو والشعوب السوداء لتخريج طبقة تعرف بالمفتشين الوطنيين (١) ٠

وبلغ من حرص البريطانيين على صدق تطبيق التجربة فى السودان أن كانوا يرسلون الى نيجيريا من يتدربون على التجربة فى مكانها ، خاصة بعد صدور القانون السالف الذكر (٢) ٠ غير أن الادارة فى السودان حين شاءت الخروج عن دائرة الحكم المباشر لم تنس القديم ، ولكنها أبقت عليه فى أضيق الحدود ٠

الانتقال الى الادارة الأهلية فى السودان :

لم تتحول المناطق النائية فجأة الى الادارة الاهلية الكاملة طبقا لقانون عام ١٩٢٢ ، وانما بدات بسياسة اشراك الوطنيين فى الادارة فى المديريات منذ عام ١٩١٤ فى شكل تجارب صغيرة ٠ ثم بدأت تمنح شيوخ القبائل والأعيان سلطات قضائية وتنفيذية (٣) ، وكلما نجحت هذه التجربة فى جهة ألغيت ادارتها المثلة فى مركز البوليس وسلمت للادارة الأهلية ، وكان الهدف من هذا تخفيض نفقات الادارة وتخفيف المسئولية عن الحكومة المركزية ، وانشاء وحدات قبلية ، فيخف الشعور الذى يسود عادة بين حاكم غريب وبين محكوميه (٤) ٠

مراحل نقل السلطة للادارة الأهلية

أولا : بناء على ما تقدم عرضه ، بدىء بمنح زعماء العشائر والمشايخ والنظار ــ كما سنرى ــ سلطات قضائية وادارية ومالية مختلفة حسب الظروف المختلفة ، مع احتفاظ الحكومة المركزية بسلطاتها الأساسية فى الحكم ، والتى يجب أن تبقى غير متنازع عليها ، وكان الغرض من تحويل السلطات الى الادارة الأهلية أن تقوم الأخيرة بالاعمال البسيطة دون تدخل من الحكومة المركزية ، مع تطوير العادات القبلية ، وذلك حتى يصبح زعيم القبيلة أو شيخها مستخدما حكوميا بالتدريج ٠

كذلك رأى البريطانيون عدم اسناد مسئوليات ادارية كبيرة للقائمين على الادارة الأهلية حتى لا تعوقهم عن القيام بمهام القبيلة ، وتعرقل سير الادارة الأهلية . كما أنهم غير مطالبين بتطبيق القوانين واللوائح حرفيا ، لأن هذا

---

(١) Haily, Lord : An African Survey. London 1957. p. 360.

(٢) محمد عمر بشير : تطور التعليم فى السودان ، ص ١٢٠ ٠

(٣) Meckl A. : Op. Cit., p. 130.

(٤) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٣٨ ٠

ربما يذهب باختصاصات الادارة الأهلية التى تقوم على النظام القبلى من عرف وتقاليد (١) ٠

وظلت التجربة فى طريقها الى أن ارتفع الصوت بفكرة (تقرير المصير) وحاجة كل شعب الى أن يدير دفة أموره بنفسه (٢) ٠

ثانيا ـ لجنة ملنر والادارة الأهلية فى السودان :

ظلت التجربة فى طريقها بنجاح حتى عام ١٩٢١ ، عندما زار السودان لورد ملنر ووضع تقريره ، الذى أثبت فيه أن البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان كلية ، وأكد على سلطة شيوخ القبائل فى نفس الوقت (٣) ٠ ومن نصوص هذا التقرير : « تقضى الضرورة بأن يكون السودان كله تحت سلطة واحدة ، الا أنه لا يستحسن أن ينحصر الحكم كله فى حكومة مركزية ، بل يجب القاء تقاليد ادارته بقدر الامكان على كاهل حكام من الوطنيين أينما وجدوا ، تحت المراقبة البريطانية ، نظرا لاتساع أرجائه ، واختلاف طبائع أهله وأخلاقهم ٠ فالحكومة البيروقراطية المركزية لا تلائم السودان على الاطلاق ، وانما تلائمه المركزية مع استخدام العناصر الوطنية ، حيث يمكن قيامها بالأعمال الادارية البسيطة التى تحتاج اليها البلاد ، حسب درجة تقدمها ، لأن ذلك يقلل من نفقاتها ، ويزيد من كفاية رجالها وحسن ادارتها ، والموظفون حاليا من أهل البلاد ما زالوا قليلى العدد بالمقارنة لمن يؤتى بهم من مصر ٠ وهم لا يحبون العمل فى السودان ولكن هذه الصعوبة ستذلل كلما تقدم التعليم فى السودان وزاد بالتالى عدد الأكفاء من أهله لتقلد الوظائف الرسمية » (٤) ٠

هكذا كانت الفرصة الأولى التى ظهرت فيها الادارة الأهلية فى السودان(٥) ٠ فقد أوضح ملنر ضرورة الاتجاه الى الحكم غير المباشر تحت الرقابة البريطانية ٠ وعلى هذا فقد أعطى السلطات الأهلية حق ادارة الأقاليم التى لهم فيها سلطان ملحوظ ٠ كما هدف أيضا الى تعليم بعض السودانيين وتدريبهم على القيام بالأعمال الادارية والفنية ، لتطعيم الادارة المركزية بهم ٠ اذ أشار الى كثرة عدد السودانيين فى ادارة السودان ، وطالب بايجاد توازن بتعيين المتعلمين من السودانيين (٦) ٠

---

(١) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٢ ٠

(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 247.

(٣) Marshall, A.H.M. : Op. Cit., p. 5.

(٤) رئاسة مجلس الوزراء ، جمهورية مصر : السودان ، القاهرة ، عام ١٩٥٣ ، ص ١٣ ٠

(٥) Hamilton, J.A. : Op. Cit., p. 191.

(٦) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 44.

وتبلورت أفكار ملنر ، فوضع مذكرة فى عام ١٩٢٢ تعبر عن رأيه ، قسم فيها الادارة الأهلية الى :

(أ) الزعماء القبليين وغيرهم من الزعماء التقليديين ، وكان هؤلاء أداة لتنفيذ سياسة الانتقال .

(ب) الموظفين الوطنيين فى خدمة الحكومة ، وهم أداة لخدمة الادارة البيروقراطية (١) .

وقد جاء فى تقرير السير لى ستاك عام ١٩٢١ أنه قد اتخذ خطوات كثيرة منذ بداية عام ١٩٢١ لانتهاج سياسة مقتضاها السماح للوطنيين بنصيب فى ادارة شئونهم ، ومساعدتهم على تحمل المسئوليات ، ونفذت هذه السياسة بوسائل مختلفة :

اولا : انتخب أهالى السودان ، وعينوا فى وظائف حكومية معينة ليقوموا بواجباب ادارية مباشرة .

ثانيا : أصدر تشريعا بسن القواعد لمباشرة الزعماء الوطنيين بعض السلطات على أفراد قبائلهم (٢) .

وبدأت التجربة فعلا ، وكان من الواضح أنها احدى الوسائل للتخلص من تواجد المصريين فى السودان ، فعملوا على تعليم السودانيين بقدر محدود ، مدعين أنهم يخشون ما ترتب فى مصر على التوسع فى التعليم من تخريج جيش من المتعطلين (٣) .

ورغم طول تجربة الادارة الأهلية ، الا أنها لم تبدأ هادئة مستتبة ، بل كأى نظام جديد واجهت مشكلات منها :

اولا ــ مشكلة العصبيات القبلية :

فالمجتمع السودانى مجتمع قبلى ، اعتاد رجاله الخضوع للنظام الأبوى(٤) . ولما كانت الادارة الأهلية هناك تهدف الى احكام الاشراف على السودان كله ، فعندما تركت الادارة فى أيدى السودانيين ــ ما أمكن ــ (٥) باعادة الشيوخ الذين كانوا قد سلبوا سلطانهم أثناء عهد المهدية ، ودعمت لهم مراكزهم ،

---

(١) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٣٨ ، السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٢) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ .
(٣) محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٩ ، Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, pp. 144-145.
(٤) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ، ص ١٢٤ ، محمد أحمد محجوب : المرجع السابق ، ص ٤٩ .
(٥) The Sudan Gov., A record of rpogress, p. 12,

لدرجة أن شيوخ القبائل فى الجنوب كانوا ممثلين للادارة وسط شعوبهم ، مما نتج عنه استتباب الأمن والقضاء على المنازعات بين رجال القبائل • وكان أشد ما شجعهم فى هذا عصبياتهم القبلية ، فلجأ البريطانيون الى تعيين المنحدرين من أصول قوية فى القبائل والطوائف الدينية ، والمشايخ والنظار والعمد الذين ساهموا منذ البداية فى حفظ النظام والاستقرار وتحصيل الضرائب ، ولما خشيت الادارة الجديدة اندلاع ثورات محلية ، عملت على مراقبة هؤلاء الشيوخ وتحركاتهم (١) •

ورغم هذه السياسة التى اتبعتها بريطانيا مع القبائل ، الا أن الهوة ظلت واسعة بينهما خاصة فى المناطق النائية ، ونظروا الى البريطانيين ومن معهم من المصريين نظرتهم الى قوات عسكرية مكروهة ، تذكرهم بأيامهم الأولى ، ومن ثم كان من الصعب تطبيق القوانين واللوائح المطبقة فى المناطق التى تخضع للحكم المباشر ، فتعب الضباط المشرفون على الادارة عندما أصبحوا ملزمين بأن يكونوا على حذر من الرجال الذين يمتون بصلة القربى للخليفة أو من تجمعهم النعرة القبلية المتطرفة التى يخشى منها (٢) •

ازاء هذا التشكيل العسكرى فى أول الأمر فى بلد ما زال يكن الكراهية لهؤلاء الاداريين أصبح من المتوقع ظهور قيادات جديدة على وشك الصدام مع البيروقراطية المصرية البريطانية — كما سنرى — فبادر الانجليز باستغلال العصبية القبلية بدلا من الاصطدام بها ، فتركوا لهم بعض الواجبات الصغيرة والهامة كجمع الضرائب (٣) • ولكن كانت المشكلة فى التطبيق هى : عدم وجود المستخدم الكفء للقيام بهذا العمل ، على أن يكون ملما بأفكار الوطنيين وميولهم •

وازاء تفاقم مشكلة العصبية القبلية فكر بعض الاداريين فى ادماج القبائل الصغرى فى القبائل الأكبر ، وتشكيل اتحاد كونفدرالى من هذه القبائل الكبيرة ، ومحاولة تنظيم وتنسيق عادات وطباع الأهالى ، ولكن هذه الأفكار باءت بالفشل ، وغلب صوت الانفرادية القبلية (٤)•

وكان السودانيون العرب من أكبر دعاة التمسك بالعصبية القبلية ، لدرجة أنهم كثيرا ما تسببوا فى اشعال الحروب بين القبائل • كما حدث بين التعايشة

---

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٥٦ •

(٢) Macmichall, H. : The Anglo Egyptian Sudan p, 248,

(٣) Hamilton, J. A. : Op, Cit., p. 193,

(٤) Ibid. p. 184,

وبنى هلبه ابان الحكم المصرى ، وظلوا كذلك فى بداية عهد الادارة الجديدة مما دفعها الى مراقبتهم مراقبة دقيقة (١) .

وقد أرسل مدير المخابرات الى جميع المديرين منشورا بناء على تعليمات الحاكم العام ، **يطلب فيه معلومات عن :**

١ ـ **العرب البدو :** حالتهم العامة في مراكزهم الرئيسية ، والنزاعات القائمة بصفة عامة لديهم ، وتحركاتهم غير العادية ، والأمور التى تحسب عليهم ، الاجتماعات الدينية التى تتسبب فى حدوث الاضطرابات .

٢ ـ **العرب المستقرون :** أحوالهم العامة ـ النزاعات المخلية ـ التحركات المشبوهة التى يقومون بها ، الأمور غير المرغوب فيها التى يقومون بها ، نشاط قبائلهم ، وحصر الفقراء منهم وبحث أسباب قيام المنازعات بينهم (٢) .

وظل البدو العرب مشكلة فى اثارة النزاع القبلى حتى أنه بعد أن اتخذ المديرون فى اجتماعهم فى ٢٤ فبراير عام ١٩٢٠ قرارا (باحتضان النظام القبلى) حماية له بعد أن وجدوا أن البدو هم أساس المشكلة ، وفيما خلاهم يمكن أن يسير كل شىء على ما يرام ، وظهر هذا من تعليق كل من مديرى النيل الأزرق وحلفا حيث تتركز القبائل العربية .

وكذلك فى مديرية سنار ـ موطن الفونج ـ وجد المدير نفسه فى حيرة بين رغبته فى تطبيق نظام الادارة الأهلية ، وبين هذا الخليط الذى يتكون منه شعب من عرب وقبائل قديمة يمارس مكوكها السلطة الأبوية .

وفى كسلا كانت المشكلة هى تضامن العرب ، كقبيلة الشكرية التى كانت قد فقدت كثيرا من نفوذها القديم ثم عادت الى زعامة شيوخها من جديد فى حين أن الزنوج فى القضارف ومفازة لم يكن نظامهم القبلى واضحا للاعتماد عليه (٣) .

واتخذ نظام الادارة الأهلية فى مديريات الشمال خطوطا أخرى مغايرة ، فانتشرت النقط الحكومية للاشراف على الزعماء المحليين . كما تعاملوا مع القبائل المناوئة بطريق ارسال دوريات بوليسية منظمة حققت نتائج طيبة (٤) .

---

(١) محمد عبد الرحيم : محاضرة عن العروبة فى السودان ، القاها فى القاهرة ١٩٣٥/٢/٢٣ ، ص ٦٣ .

(٢) Intell 2/48/407 From Intellegence Director to all Governore October 25th 1914.

(٣) Bakhite, G.M. : Op. Cit., pp. 46-47,

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 151,

ثانيا ـ مشكلة الأمن فى جبال النوبا :

اتخذ نظام الادارة الأهلية فى جبال النوبا نفس الأسلوب الذى اتخذ مع الجنوب ، وهو عدم التدخل فى الصراعات القبلية ، والتمسك بالعصبية القبلية بين العرب والزنوج ، وفى هذا يكتب وينجت الى كرومر ، بانه لا يسمح للحكومة بالتدخل فى النزعات القبلية بين العرب والزنوج مهما كانت الأسباب خشية أن تتسع الحروب وتصبح ضد السلطة (١) .

الا أن حوادث السلب وقطع الطريق زادت فى السهول والتلال فاستخدمت الحكومة ضدهم كل قوة وشدة ، ومن ناحية أخرى استبد الزعماء وتنكروا لواجباتهم برفضهم دفع الضرائب أو تسليم المجرمين للحكومة ، مثلما حدث فى عام ١٩٠٤ من رفض قاطنى جبل داير (جنوبى الأبيض) دفع الضرائب . وقاوموا السلطة ، فضربت الحكومة قلاعهم وأجبرتهم على الدخول فى طاعتها .

وفى عــام ١٩٠٥ وقعت عدة معــارك بين العرب وأهالى النوبا واتخذت الاجراءات الرادعة ضدهم فى جبل شط الصافية .

وفى مايو عام ١٩٠٦ قامت ثورة تالودى حيث قتل العرب المامور وضابط ، ٣٨ رجلا من الأورطة الثانية عشرة السودانية .

وفى عام ١٩٠٨ رفضت قبيلة النايبما فى غرب الدلنج Dilling تسليم المجرمين للحكومة فارسلت اليها قوة احتلتها .

وفى عــام ١٩١٠ أرسلت داورية كبيرة ضــد الملك جديل تاجى Gedil of Tagai الذى كان يقاوم الادارة فى السودان وفر الى داير Dair حيث أعدم هناك (٢) . وظلت منطقة النوبا غير مستقرة فى أوضاعها الداخلية مما كان ينعكس على علاقاتها بالحكومة بسبب العرب . وقد أوصى الحاكم العام نفسه مدير الاقليم بالقضاء عليهم اذا ما تعرضوا للخط الحديدى الذى كان مزمعا مده من كردفان . وكانوا فى هذا يخشون تعرض الحكومة لتجارتهم فى الرقيــق (٣) .

ثالثا ـ مشكلة التعصب الدينى :

من الأمور التى أولتها الادارة فى السودان عناية كبيرة ـ وخاصــة فى مجال الادارة الأهلية ـ الحركات الدينية . ولما كان السودانيون تهزهم المشاعر

(١) Ibid. p. 139.
(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 100,
(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 140,

الدينية ، فقد كانوا سهلى القيادة لكل من يحسون فيه التدين ولو كان على حساب الادارة والنظام .

ومن الحركات الدينية التى كان لها أثرها فى الادارة الاهلية ، حركة محمد الأمين ، الفقيه المسلم ، وهنا ادركت الادارة العلاقة الوثيقة بينه وبين الاهالى من الدعاة والمزارعين . لذلك بدأت الادارة فى استغلال هؤلاء الفقهاء لمصالحها وخدمة اغراضها فى القضاء على الوعى القومى والرغبة فى التخلص من الحكم الاجنبى ، مما أدى الى تعويق وتعطيل نمو الحركة الوطنية .

كما تنبهت الادارة كذلك الى أن الاهالى يسرعون الى مساندة أى شخص يدعى أنه المهدى أو النبى عيسى . بعد أن ثبتت قدرته على مقاومة سلطة الحكومة. ولذلك كانت الادارة البريطانية مقتنعة تماما بضرورة تحطيم أى ثورة وعدم السماح لأى قوة معارضة بكسب الجولة الأولى منها . وكانت تعمل على استخدام الموظفين الموالين لها (١) من الأهالى فى القضاء على هذه التحركات ، ولقد كان الدين من عوامل ارهاب الادارة . كما يوضحه ما ورد فى تقرير المخابرات من أنه يمكن توحيد القبائل والقضاء على عوامل الانقسام ، اذا لم يكن الدين أحدهما (٢) . كما خشى جيمس كرى أيضا حركات التعصب الدينى وما يترتب على أعماله من آثار . فقال : « أنه قد يحمل شعبا بأسره على الايمان بقدرته على أن يجعل بئرا جافة تنبع بكلمة منه ويستنبط الفضة من التراب ويأتى بكوكبات الفرسان من الغيوم ، ويقى اتباعه خطر الرصاص وذلك بالتعزيم والرقيات »(٣)

موقف بريطانيا من الادارة الأهلية :

كانت بريطانيا تستعمل كل شىء للابقاء على القوة فى يدها لتنفرد بالسودان ، فاستغلت ولاء الشعب لرؤسائه الوطنيين ، وركزت الضوء على هؤلاء الرؤساء الذين نالوا كل احترام الوطنيين ثم طوتهم فى جانبها ، خاصة وأنه شعب لم يكن متعلما فى معظمه ، ويتصف بالبساطة واحترام الكبير والشيخ . وكان الاداريون البريطانيون يدركون ذلك جيدا ، فدخلوا من ناحية كسب ولاء طبقة الشيوخ هذه (٤) . وهذا ليس بالشىء الغريب على بريطانيا . فقد نجحت محاولتها فى مصر فى استمالة طبقة الاقطاعيين وملاك الأراضى لتنفيذ مآربها ، فاتبعت هذا الأسلوب فى العمل على خلق طبقة من السادة فى القبائل ، أخذت تقوى مركزهم ولكن تحت اشرافها مستعملة العنف فى معاملة الزعيم الذى لا ينطوى تحت لوائها (٥) .

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٦٨ .

(٢) S.I.R. No. 171, October, 1908.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٢ .

(٤) Palace 1/3/63 P. 18, Commention on annual report 1920.

(٥) محمد سليمان : اليسار السوداني في عشرة أعوام ، القاهرة عام ١٩٧١ ، المقدمة .

فالسوداني سواء كان مسلما أو وثنيا يولى ثقته لشيخ القبيلة ويمقت كل أجنبى على أساس أنه لا يفهم دينه ولا يقدر عاداته وتقاليده (١) • ولقد جمع أحد التقارير هذه المعاني في تعليق له على الادارة الأهلية نلخصه : « أنه طبق مبدأ ترك السلطة بقدر الامكان في أيدى السلطات الأهلية ، على أساس تشجيع الاحساس بالتسامح والود ، وابراز سمات المجتمع القبلى وللسمو بمركز الشيوخ حيث يخضع الوطني خضوعا تلقائيا لزعيم قبيلته ، وكان لابد أن يؤخذ في الاعتبار أن الولاء حاسة طبيعية لديه •

واوصى المدير بأن يلاحظ أن الوطني يعطى كل الاحترام لرئيس القبيلة ، وأنه ما دام الزعيم القبلى مواليا للحكومة فانه سيقوم - بولاء - على تنفيذ أوامرها ، ويجبر شعبه على ذلك ، وتلك هي سياسة الحكومة تجاههم ، وأن الغرض من تدعيم مركز هؤلاء الزعماء ، هو كسب ولاء الوطنيين واحساسهم بالمسئولية تجاه الادارة • وهذا ما اتبعوه في السودان الشمالى (٢) •

وظلت هذه السياسة في مسارها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، فبدأ البريطانيون سياسة توازن بين القوتين ، وظهرت في حادثة رمزية تمت عندما زار الوفد السوداني لندن لتهنئة الملك على انتصاره في الحرب العالمية الأولى ، وكان على رأس الوفد زعماء القبائل السودانية أمثال السيد على الميرغنى والسيد عبد الرحمن المهدى وغيرهم • وقدموا للملك سيف المهدى هدية له ورمزا لولائهم لانجلترا ، ولكن الملك رد السيف اليهم ، طالبا منهم أن يستعينوا به في خدمة الحكومة في السودان (٣) •

وكان كبار الشخصيات البريطانية يقومون بزيارة السودان متوددين الى أهله متبسطين في معاملاتهم • فنجد أن اللورد اللنبى ، المندوب السامى في القاهرة يزور زعماء السودان الوطنيين ومعه الليدى اللنبى ، حيث تلقاه السودانيون بالرقص والأفراح ، واجتمع في يوم ٢٦ أبريل عام ١٩٢٢ في قصر الحاكم العام بزعماء القبائل وألقى فيهم خطابا ، نقل لهم فيه اهتمام الساسة البريطانيين بهم وانتهى بقوله : « انكم سوف تعودون الى مقاركم وتجبرون شعوبكم على أن يحبوا بريطانيا ويثقوا فيها ، ولا تخشوا أنتم أن تترك بريطانيا السودان » • وقام السيد الميرغنى بعد ذلك وشكره نيابة عن السودانيين (٤) •

ومن هذا تظهر محاولات بريطانيا في استمالة الشيوخ ليكونوا سيوفا مسلطة على رقاب القبائل في ظل الادارة الأهلية •

تأثرت الادارة الأهلية بمتغيرات متعددة ، منها :

---

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 235.

(٢) F.O. 407-198 Part XVC, Jan. June 1924. p. 322.

(٣) محمود كامل : مصر في السودان ، ص ٢٨ •

(٤) S.I.R. No 333 April 1922. PP, 1-3.

أولا : شجعت الادارة الجديدة التعليم الأهلي في القبائل ، وجعلته واجبا من واجبات الادارة الأهلية • فاستدعت عددا من الفقهاء من بلادهم في أطراف السودان ودربتهم الحكومة في الخرطوم ، وعادوا الى بلادهم ليمارسوا نشاطهم التعليمي ، حيث علموا القرآن في الخلوات نظير راتب شهري جنيه واحد ، وكان هذا ضمن منهج التعليم بلغة البلاد الأصلية (١) •

فنتج عن ذلك ظهور فئات جديدة من القيادات تأثرت بالتعليم وبازدهار الحياة الاقتصادية وانتشار الأمن ، وظهرت فئة المثقفين والتجار ، مما جعل الحكومة تعيد حساباتها (٢) • ومن هنا عملت الادارة البريطانية على صيد عصفورتين بحجر واحد • فامتصت التيار الثقافي في تدريب الوطنيين على الادارة الأهلية من خلال مدرسة نواب المآمير في الخرطوم ، ومن ناحية أخرى تستغل الخريجين في الاحلال مكان المصريين الذين بدأ عددهم يتناقص أمام الخريجين اعتبارا من عام ١٩٢١ ، لأن هذه المدرسة أعطت نتائج طيبة وشغل خريجوها وظائف حكومية وأهلية • فالى جانب وظيفة نائب المأمور كانوا يشغلون مناصب العمدة والنظارة في القبائل (٣) • حتى أن المديريات التي كانت قد ألغت نظام العمد والنظار ـ كمديرية بربر ـ وافق مديروها مثل مستر براون Mr. Brown على اعادة هذه المناصب ، ليعطى لأبناء القبائل من الخريجين فرص العمل فيها ، وكذلك فعل مدير مديرية البحر الأحمر (٤) •

ثانيا : أحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرا في الحكومات ولذلك وجدت حكومة السودان أنه من الضروري احداث تغيير في الادارة ، مما يظهر في تقرير سير لي ستاك باشا عام ١٩٢١ بأنه « قد اتخذت خطوات كثيرة منذ عام ١٩٢١ لانتهاج سياسة مقتضاها السماح لأهالي السودان بنصيب في ادارة شئونهم ومساعدتهم على احتمال المسئوليات • وقد نفذت هذه السياسة بوسائل مختلفة لتحقيق هذا الغرض • فقد انتخب أهالي السودان وعينوا في بعض وظائف معينة ، واسندت اليهم أعمال ادارية » (٥) • وأصبحت الضرورة تقضي بتقنين هذه الخطوة واعداد قانون ينظم سلطات الشيوخ وواجباتهم وتحديد موقفهم بالنسبة للادارة في السودان ككل •

---

(١) Palace 1-3-63 annual report 1920, p. 127.

(٢) محمد صالح محجوب : الصحافة السودانية في نصف قرن ، الخرطوم ، عام ١٩٧١ ص ٦٤ •

(٣) Annual report 1922, p. 82.

(٤) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 48.

(٥) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ، ص ١٢٦ •

حدود الوظائف فى الادارة الأهلية :

بدأت الوظائف فى الادارة الاهلية حيثما انتهت الوظائف الاشرافية من الادارات ٠٠ المحلية ، فعندما انتهت الادارة المحلية عند وظيفة المأمور أو نائبه بدأت الادارة الاهلية من شيوخ للقبائل وعمد ونظار ثم مكوك ٠ ولم يكن هذا النظام منتظما فى كل مناطق السودان ولكن كانت هناك مناطق سارت على نظم استمدتها من تاريخها وتقاليدها أيام الدول القديمة كمناطق دارفور وكردفان ٠

وسنعرض لكل نظام على حدة مبتدئين بالنظام الأول وهو الادارة الاهلية ثم نعود الى نظام دارفور وكردفان ٠

فالمناطق التى خضعت له قسمت ارضيها ـ بعد التقسيم الادارى الذى انتهى الى المأموريات ـ الى أقسام وأخطاط ووضعت فواصل واضحة بينها من حيث : الارض والقبائل التى تعيش عليها حتى لا يحدث تداخل بينها (١) ٠ وكان فى هذه الفواصل حفاظ على وحدة العصبية القبلية والعمل على تدعيمها فى ظل نظامها القديم وهو « مشيخة القبيلة » ٠

ولقد كانت الأقسام أحيانا هى القرى تلك التى قسمت فى داخلها الى مناطق صغيرة تسمى حسب أسلوب ريها ٠ فمنها ما سمى « بالسواقى » اذا كانت أرضها تروى بواسطة السواقى ، أو منها ما سمى (بالمطرية) نسبة الى ريها على المطر ٠ كما حملت كل قطعة من هذه الأراضى رقما مسلسلا فى زمام كل قرية ، وخضعت كل أرض مهما قلت مساحتها الى التقسيم المساحى المعروف (فدان ـ قيراط ـ سهم) (٢) ٠

وكان الغرض من هذا ، تسهيل عملية الضرائب من حيث ربطها ، اذ دخلت فيها اعتبارات الأرض ، من حيث نوعها وصلاحيتها للزراعة وأسلوب ريها ان كان على السواقى أو المطر ، وعمل السكان ان كان زراعة أو رعيا ٠

كما كانت ضريبة العشور بالذات تحتاج الى عون مخلص من جانب رؤساء القبائل ٠ لذلك عهد بهذه العمليات الى لجان وطنية باشراف موظفى الحكومة(٣)، اذ كان يصاحب كل لجنة منها كاتب من قبل المديرية يثبت قرار اللجنة ، ويحسب الضريبة ويثبتها فى دفتر من أصل وصورتين احداها تعطى للشيخ المكلف بجمعها والثانية تودع مكتب المركز والثالثة فى مكتب ضرائب المديرية٠

وتجمع العشور الخاصة بزمام كل شيخ وتقيد فى دفتر خاص فى المديرية وتودع نسخة منه فى المركز لتكون جهات الادارة على علم بالضريبة ومكانها (٤) ٠

وهذه كانت الصلة المهمة بين الادارة الأهلية وحكومة السودان ٠

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، تقرير كسلا ، ص ٧٩ ٠

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، تقرير دنقلة ، ص ١٢٨ ٠

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩١٣ ، تقرير سنار ، ص ٩٣ ٠

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩١٤ ، تقرير مديرية النيل الأبيض ، ص ١٢٤ ٠

وظائف الادارة الأهليـة :

شيوخ القبائل : وكانت أقدم الوظائف لأن العمل التقليدى الذى كان يقوم به أكبر رجال القبيلة سنا ، وكان أهم عامل فى اختيار شيخ القبيلة هو : قدرته على فض المنازعات بينهم ، وأن يكون هو يد الحكومة فى تنفيذ أوامرها وجمع ضرائبها (١) ٠ أما من ناحية الحكومة فكانت تعلن أن أساس اختيارها لهؤلاء الشيوخ هو :

أولا : اختيار الشيوخ الصالحين لهذه المناصب من الذين ينبتون حزما ورحمـــة ٠

ثانيا : اختيار الأشخاص أصحاب القيم بين أهاليهم ومحل احترامهم ٠

وكان فى حالة اختيار أحدهم تقف الادارة من خلفه تساعده فى تكتيل بقية رؤساء البطون له ، وعقد العلاقات الوثيقة (العهود) بينهم وبينه ٠ ثم يخضع للتدريب على الأعمال التى ستسند اليه ردحا من الزمن قبل أن يعلن توليه السلطة (٢) ٠

وفى حالة عدم وجود من تتوافر فيه تلك القدرات بين أفراد قبيلة ما فكان على الادارة أن تأتى بمن تتوافر فيه هذه الصفات من قبيلة أخرى ٠

وبالرغم من أن بعض العائلات عملت على احتكار هذه الوظائف طامعة فى تأثيرها الداخلى على أبناء القبيلة ، الا أنهم نجحوا كذلك فى عهد الادارة الأهلية فى الحصول على مزيد من الاحترام والتكريم من خلال الادارة ٠ ولذلك بدأ الشيوخ القبليون يفكرون فى الانضواء تحت اشراف الحكومة ، ورضوا بأن يصبحوا موظفين لديها منتدبين فى ديارهم وبين شعوبهم ٠

واحتضنت الحكومة هذه الرغبة وأعطتهم سلطات واسعة ، وان كانت هـــذه السلطات تختلف من بيئة الى أخرى بقـــدر تمسكها بتقاليدها القبلية القديمة ٠ ففى كردفان والنيل الأبيض ودارفور كانت سلطات الادارة الأهلية أكثر منها فى المناطق الشمالية ٠

وقد أوضحت الحـكومة تعاطفها معهم فى الاجتماعات السنوية التى كان يعقدها المديرون لنظار وعمد البلاد القابضين على أزمَّة الأمور فيها من أهلها بغرض تسوية المنازعات الكبيرة فى جو قبلى حفاظا على وحدة القبائل (٣) ٠

خاصة بعد أن أحس الوطنيون بالفارق بين الادارة الأهلية الجديدة وبين ما كان يلقى على عاتقهم من التزامات ناءوا بها ، كجمع الضرائب دون البحث

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan. p. 82.

(٢) Palace 1-3-63 annual report 1920. p. 18.

(٣) Bakhit, G.M. : Op. Cit., pp. 50-52.

عن مصالحهم ، بالاضافة الى ما كان يتعرض له الشيوخ من الضرب والاهانة على مرأى من أتباعهم اذا هو لم يجمع ما طلب منه (١) ٠

استمر نظام اختيار الشيوخ فى عهد وينجت ، فكان ينشر ظروف اختيارهم وكفاياتهم فى التقارير السنوية للمديريات ٠ أما المهمون منهم فكانت تنشر أخبارهم فى الغازيتة السودانية ٠

وكانت واجبات الشيوخ ــ فضلا عن جمع الضرائب ــ كثيرة ، كحفر الآبار ، وتعبيد الطرق وانشاء الاستراحات وحراسة وسائل المواصلات وغيرها ٠ فضلا عن كتابة تقارير عن حالات الوفاة متضمنة أسباب الوفاة واستصدار التصريح بالدفن (٢) ٠

وكما كانت هناك شروط لاختيار الشيوخ كانت هناك أسباب لانهاء خدمتهم كذلك ٠ فكانت تنتهى مدة خدمة الشيوخ اما بالموت أو بالرفت ٠ وكان الرفت لأسباب منها : العجز أو الشيخوخة وعدم القدرة على الادارة أو ضعف شخصيتهم أو سوء الادارة وتسرب الأوتوقراطية ، أو تسرب شعوبهم الى مناطق رعوية أخرى فيصبحون (عمالة زائدة) (٣) ٠

العمدة والناظر :

أدخلت هاتان الوظيفتان الى التنظيم الادارى فى السودان أثناء الحكم المصرى ، ففى عام ١٨٦٣ قسم موسى حمدى باشا بعض المراكز المعينة الى أقسام وعين عليها نظارا لادارتها أما منصب العمدة فقد استعيض به عن شيخ البلد فى القرن التاسع عشر فى مصر ، ثم انتقل استعماله الى القرى النيلية فى شمال السودان ٠ أما بعد الفتح فقد أعيد استعمال اللفظين فى السودان بواسطة رجال الادارة الجدد ٠

وكان منصب الناظر موجودا فى القبائل البدوية كالكبابيش والهدندوة أو المسيرية Misiria وكانوا بهذا فى مرتبة أعلى من غيرهم من شيوخ القبائل الأخرى ٠

وأعيد منصب العمدة الى القبائل النهرية فى الشمال ، ولكن لم تكن وظيفتهم تختلف كثيرا عن بقية الشيوخ ٠

وكانت سياسة الحكومة هى تأكيد سلطة النظار والعمد ، وتقوية رؤساء القبائل الداخلة معها فى وحدة ، وأدخلت وظيفة العمدة فى قبائل البقارة عام

---

(١) Jackson, H.C. : Sudan days and ways, London 1954, p. 45.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 145.

(٣) Ibid, p. 143.

١٩١١ من أجل الحد من سلطة الناظر · وكانت النتيجة أنه بينما كان يفقد النظار سلطتهم ، أصبح العمد الذين لم تكن لديهم سلطة ادارية وراثية سلطة أكثر · وقد سادت هذه السياسة فى جبال النوبا والقبائل الجنوبية (١) ·

ولقد تعرض نظام النظار للانقراض نظرا لما كانوا يرتكبونه من أخطاء ·· فعبد الله جاب الله ناظر الكواهله فى كردفان رفت عام ١٩٠٩ لاتهامه بجمع الجزية من قبيلته وانفقها على زواج ابنته ، واختير الناظر الآخر عن طريق شيوخ القبيلة المسنين ووافقت الحكومة عليه (٢) · ومحمد الفقير ناظر المسيرية رفت أيضا للاشتباه فى أمره بسوء ادارته وتجارته فى الرقيق واشتراكه فى ثورة الفقى وتم رفته عام ١٩١٥ وحل محله ناظر جديد هو محمد ضيف الله باختيار عمد ومشايخ القبيلة (٣) ·

أما العمدة والشيخ فكانا محل احترام الاهالى ، ينسجون حولهما الخرافات مما جعل الحكومة تحس أنه لو تعرضت لهذين المنصبين بالالغاء ·· تعرض نفسها لسخط الأهالى (٤) ·

لذلك كانت الحكومة تشترط فيمن يشغل هذين المنصبين أن يكون من أهل الثقة وممن يتمتعون باحترام مواطنيهم ·

المك :

وأصلها كلمة « ملك » ، وكان المكوك يعينون فى المراكز بطريق الفرض · ولو كان ذلك على غير رغبة الأهالى ، وكان العرب يلقبون المك ـ من أجل هذا ـ (كلب الحكومة) نظرا لأنه مفروض عليهم ولولائه الأعمى للسلطة · وكان نظام المكوك مستعملا فى جنوب كردفان ودارفور وجنوب السودان ، حيث قبائل الدنكا والشيلوك · فنجد جاكسون مدير فاشودة عين « كور » مكا للشيلوك عام ١٨٩٩ ولسوء معاملته لرعيته عزل عام ١٩٠٤ وطرد من البلاد ·

ونظرا لأن المنصب كان من صنيعة الحكومة فقد كان صاحبه مكتوف اليدين يتحرك حسبما تعطى له السلطة · وقد اشتكى المدير فى الجنوب من سلطات المك ، وعندما اعطاه سلطات أوسع تضاريت مع سلطات رؤساء القبائل هناك · وازاء هذا اعطوهم قسطا من الاستقلال الذاتى فى ادارة القبيلة ، ولعل هذه الميزة قد أفادت كحل للمشكلة (٥) ·

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 144.
(٢) S.I.R. No. 184 Nov. 1909.
(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 145.
(٤) Percy, F.M. : The Sudan in evolution p. 53.
(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 144.

مرتبات القائمين على الادارة الأهلية :

١ ـ كانوا يتقاضون مبالغ معينة على بعض الأعمال فى أول الأمر . ففى دارفور مثلا حدث عام ١٩٠٠ أن « ربط » للشيخ جابر ابو سيليب
ناظر قبيلة الحمر وكذلك للقاضى هناك مبالغ معينة كمرتبات مصدرها نسبة على التجارة او رسوم على الاجراءات . فمثلا كان لجابر هذا الحق فى أن يحصل مبلغ ١٥ قرشا عن كل جمل محمل بالحبوب لتباع فى الأسواق وكان للقاضى أن يحصل بملغ ١٠ قروش عن كل زيجة وقرشين أسبوعيا عن كل (دكان) (١) .

٢ ـ كانت لهم ميزات كاستثنائهم من بعض الضرائب فكان يعفى من ١/١٠٠ منها ، فيعفى فدان من الضرائب من كل مائة فدان (٢) .

٣ ـ عندما عدل قانون الضرائب على الحيونات عام ١٩٠٣ كتب السكرتير القضائى « أنه يجب أن نلفت نظر سعادة الحاكم العام أن نستثنى العمد والمشايخ من تلك الطبقة التى تقوم بعمل جليل بدون مقابل ، والملقى عليهم عبء التحرك فى التنفيذ دائما ، يجب أن تعفى لديهم دابة ركوب من الضرائب » (٣) .

بالاضافة الى هذا فان المشايخ الذين يمدون الحكومة بقوائم مفصله عن الذين يملكون حيوانات فى قبيلتهم كانت لهم نسبة ٥٪ تخفيضا على ما يجمعونه من ضرائب ، ثم أمرت الحكومة فى عام ١٩٠٣ أن كل المشايخ يجب أن يحصلوا على نسبة ثابتة على كل الضرائب التى يجمعونها يمنحها المدير للعمد والمشايخ الذين يقومون بعملهم بشكل مرض . ولكن بمرور الوقت أصبحت هذه المبالغ لاتتناسب مع المجهود الذى يقومون به والاتعاب والانتقالات التى يتجشمونها ومقدار المسئولية التى يتحملونها فلجأ الكثير منهم الى الاستقالة (٤) . فرفعت لهم الحكومة النسبة على ما يحصلونه من ضرائب بشرط ألا يقوم أحدهم بأى عمل آخر ليتفرغ للعمل المسئول عنه فى قبيلته . من أجل هذا قام بهذا العمل كبار السن الذين لم تصبح عليهم مسئوليات خاصة بهم تتسبب الادارة فى تعطيلها (٥) ، الا أنه بعد صدور قانون المشايخ عام ١٩٢٢ أصبح الشيوخ يتقاضون لأول مرة مرتبات مالية تعويضا لهم عن خدماتهم ليظلوا على مستوى لائق من المكانة والكرامة (٦) .

---

(١) S.I.R. No. 67 March 1900 «Report form Moukhtar Effendi Awad Feb. 13th 1900.

(٢) Warburg, G; : Op. Cit., p. 146.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، ص ٨٠ .

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، تقرير كسلا، ص ٢ ، ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية ، ص ١٨٤ .

(٥) Hamilton, J. A. : Op. Cit., p. 146.

(٦) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٦٤ .

الا أن الحكومة فشلت فى تعويض العمد والمشايخ عن أتعابهم فطلب بعض المديرين أن تكون المكافآت الممنوحة لشيوخ البدو فى حدود ٢٠٪ من مجموع الضرائب التى يجمعونها • وكان يجب أن يوافق وينجت على هذا وهو الذى يحس بالمشكلة ، وهى أن ما يتقاضونه أقل بكثير مما كانوا يتقاضونه ابان الحكم المصرى عندما كانوا مستثنين من الضرائب تماما • وكانت لهم ميزات أخرى فى قبائلهم •• ففقدوا كل هذا وأصبحوا يعملون لقاء أجر شهرى لذلك اضطروا الى فرض أتاوات داخلية على الشعب دون علم الحكومة، بل وعندما علمت الحكومة، لم تستطع أن تفعل شيئا نظرا لصعوبة الموقف المالى •

فضلا عن أن الحكومة كانت تخلع عليهم أوسمة شرف كان يسحبها منهم الحاكم العام اذا أساء الشيخ استعمال سلطته • وبذلك فان السلطات أرادت أن يكون القادة القبليون جزءا من الادارة بدون تكاليف كثيرة (١) •

قانون مشايخ الرحل :

ازاء نجاح تجربة الادارة الأهلية ، وزيادة عدد شيوخ البدو الى ثلاثمائة شيخ تقريبا، أصبحت الحاجة ماسة الى قواعد منظمة وملزمة يكون هدفها مساعدة الحكام ، وتحديد العلاقة بينهم وبين هؤلاء الشيوخ ثم يحدد أيضا سلطات هؤلاء الشيوخ وعلاقاتهم بالمحكومين (٢) •

فقسم ملنر فى مذكرته العناصر الأهلية التى تعمل فى الحكومة الى قسمين : ــ

(أ) الموظفون الوطنيون الذين يعملون فى خدمة الحكومة ، حيث عين عدد من الأهالى السودانيين المتعلمين فى وظائف حكومية ليقوموا بأعمال ادارية مباشرة فى الجهاز الحكومى البيروقراطى •

(ب) الزعماء القبليون وغيرهم من الزعماء التقليديين وهم ادارة الادارة البريطانية فى السودان التى استخدمتها انجلترا لتنفيذ سياسة الانتقال من الحكم المركزى المباشر الى الحكم اللامركزى غير المباشر •

وبهذا أصبحت الحاجة ماسة الى قانون ينظم هذه العلاقات (٣) • وفعلا ظهرت مسودة « قانون سلطات الشيوخ الرحل » فى عام ١٩٢١ ، وصدر فى بداية عام ١٩٢٢ (٤)

« The Powers of Nomads Sheikhs Ordinance, 1922. »

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 146.

(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, PP. 248, 249.

(٣) ابراهيم محمد حاج موسى : المرجع السابق ، ص ١٣ •

(٤) الغازيتة السودانية : العدد ٣٩٦ الصادر فى ١٥ يونية عام ١٩٢٢ •

تقرر بمقتضاه الانتقال الى السلطة القبلية فى المجال القضائى ، وحدد معالم سلطات شيوخ البدو ، ووردت فى مقدمته « بما أنه قد جرى العرف منذ عهد متطاول على مباشرة مشايخ القبائل الرحل سلطة عقاب رجال قبائلهم ، وفض الخصومات بينهم وربما أنه يحسن تنظيم مباشرة تلك السلطة . فقد سن حاكم السودان العام فى مجلسه القانون » .

ويتكون القانون من تسع مواد فقط ، تختص خمس مواد منها بسلطات الشيوخ القضائية .. ففى **المادة الاولى** مسمى القانون وحدوده . **والمادة الثانية** تعريف القبيلة والشيخ . وفى **الثالثة** بيان سريان القانون . أما **المادة الرابعة** فتدور حول مشايخ القبائل الرحل سلطة العقاب على مواطنيهم تلك السلطة التى استمدوها من مديرى المديريات . وتورد **المادة الخامسة** باسهاب الشروط العامة لمنح هذه السلطة فى تسع فقرات . ثم الخصومات المدنية التى يجوز الفصل فيها بواسطة المشايخ أو مجالسهم فى **المادة السادسة** ، ثم يرد حق الاستئناف ، وكيف أنه من حق المفتش أو مدير المدرية فى **المادة السابعة** . أما **المادة الثامنة** فتحصر نظر المسائل المدنية الواردة فى هذا القانون وتقصرها على المشايخ .

أما **المادة التاسعة** والأخيرة فتورد جدولا بالجرائم التى يجوز للمفتش أن يجرى تنفيذ احكامها بناء على طلب الشيخ الذى نطق بالحكم فيها .

ويلاحظ على قانون سلطات الشيوخ الرحل ، أنه لم يأت بجديد ، بل نظم العرف القديم الذى كان يمارسه مشايخ البدو وأشباه البدو على قبائلهم ، وحسم النزاع بينهم بشكل منظم ، وهذا ما اعترفت به الادارة فى تقاريرها (١) .

كما كانت سلطة المشايخ واضحة فقط فى القضاء أكثر منها فى ميدان السلطة التنفيذية ، التى احتفظت بها الحكومة لنفسها ، وتطور نظام القضاء فيما بعد فأنشئت محاكم أهلية يرأسها ناظر القبيلة أو شيخها أو من يعينه الحاكم العام (مجلس المشايخ الوارد فى هذا القانون فى **المادة السادسة** بتصريح من مدير المديرية) ولعل هذا يقصد منه خلق طبقة من السودانيين موالين للحكومة يستغلها الاستعمار فى الوقت المناسب .

كما اشتمل هذا القانون على جدول للجرائم التى يمكن اقامة الدعوى على مرتكبيها (م ٩) ، وقسمت الى كبرى وصغرى حسبما يحددها المدير (م ٥ فقرة و) فلا تحاكم الكبرى الا أمام مجلس من كبار رجال القبيلة سنا (م ٥ فقرة ز) يرأسه الشيخ بمفرده بعد موافقة المدير وأقصى عقوبة لها غرامة ٢٥ جنيها . أما الجرائم الصغرى فكان يمكن أن يفصل فيها الشيخ بمفرده (٥ فقرة ح) وأقصى عقوبة يحكم بها هى عشرة جنيهات .

---

(١) تقرير سنوى ١٩٢٣ : ص ١٢٩ ، تقرير كردفان .

ويلاحظ أن هذا القانون لم يعط المشايخ حق الحكم بالسجن ، كما أن **المادة السابعة** منه جعلت للمفتش والمدير حق الاستئناف المرفوع ضد أحكام هذه المحاكم . ومعنى ذلك :

أولا ـ ان السلطة القضائية التى كانت للمشايخ قد حددتها الادارة البريطانية .

ثانيا ـ أن الاستئناف قد يستعمل فى تقبيح وجه شيخ القبيلة الوطنى اذا ماحكم فى الاستئناف من الانجليز بالغاء الحكم المستأنف أو تخفيفه . وبذلك يظهر الانجليز كملائكة للرحمة على عكس من أصدر الحكم من السودانيين .

موقف الحكومة من الادارة الأهلية فى ضوء قانون عام ١٩٢٢ :

كان التفكير متجها الى نقل سلطا تأكثر الى الرؤساء الوطنيين ، ولكن هناك اتجاه كذلك لأخذ الحيطة اللازمة فى تطبيقه ، بأن وضعت هذه الادارة تحت اشراف الحكومة . فنصت **المادة الرابعة** من القانون بأنه « يجوز لمديرى المديريات بموافقة الحاكم العام أن يخولوا مشايخ القبائل الرحل سلطة لتوقيع عقوبات .. وكذلك **المادة الخامسة** تنص فى معظم فقراتها على أنه لا يجوز للشيخ أن يحكم فى جريمة الا باحالتها اليه أو بموافقة مدير المديرية وتحت اشراف المفتش .

الا أنه رغم هذا التحكيم فى سلطة الشيوخ واجهت الادارة الأهلية مشكلة الحاجة الى المفتشين اللازمين للاشراف على هؤلاء الشيوخ ، وهذا ما اشار اليه مدير النيل الازرق عندما طلب مسبقا فى عام ١٩٢١ عددا أكثر من المفتشين لهذا الاشراف فى مديريته ، وكذلك مدير مديرية البحر الأحمر الذى أشار فى تعليقه الى مشكلة أخرى تتمثل فى نشاط طبقة المتعلمين ، خاصة بعد أن تسرب اليهم التيار القومى من الثورة المصرية . وقد رأى أن يمنح شيوخ القبائل سلطات أكثر تمكنهم من وقف هذا النشاط ، ويستتبع ذلك زيادة عدد المفتشين ليقوى الاشراف الحكومى . (١)

ويجرنا هذا الى مشكلة هامة اخرى ، وهى مشكلة التمويل .. اذ أن منح الشيوخ سلطات أوسع ـ فى ظل قانون ينظمها ـ لابد وأن تقابلها مرتبات ، بالاضافة الى مرتبات المفتشين الذين تدعو الحاجة الى وجودهم ، وهم من البريطانيين . ومن ثم أصبحت الحكومة أمام مشكلة التكلفة .

المالية والضرائب فى الادارة الأهلية :

بعد سياسة التحرك السكانى ، واعادة القبائل الى مواطنها تنفيذا لسياسة

---

(١) Bakhit, G. M. : Op. Cit., pp. 67-69.

اعادة توطين السكان واستقرارهم ، كان على الادارة فى السودان أن تربطهم بالأرض حتى تستطيع فيما بعد فرض ضرائب عليهم وتحصيلها منهم ، وأصبح الحل الأمثل لهذا الارتباط بالأرض هو تشجيعهم على الزراعـة ، وقد عملت الحكومة على منحهم سلفا لتشجيعهم على انشاء السواقى وشراء المواشى اللازمة للزراعة • كما كانت القبائل العائدة تحصل فور وصولها على حبوب بسعر مخفض لعدة أشهر ، وأعفيت زراعتهم من الضرائب فى السنة الأولى •

كذلك قامت الحكومة بتشجيع الجنود على انشاء مستوطنات عسكرية زراعية على النيل الأبيض ، والنيل الأزرق ، ولقد بدأ تنفيذ هـذا المشروع منذ عام ١٩٠٠ ثم دعمته الحكومة فى عام ١٩١٣ •

كما شجعت الحكومة كذلك القبائل المجاورة على دخول السودان كأيد عاملة ، نظرا لقلة عدد السكان الأصليين فى السودان بالنسبة لمساحته الكبيرة • ففى عام ١٩١٢ كان هناك أكثر من ١٦٫٠٠٠ من الفلاتة قد دخلوا السودان ، واستقروا فيه وازدهرت بسببهم الزراعة كثيرا (١) •

أما بالنسبة للضرائب وتحصيلها ، فقد ظهر فيها نظام الادارة الأهليـة واضحا ، حيث أبقت عليه الحكومة لنجاحه فى جمع الضرائب ، وكان النظـام الذى اتبعته فى ذلك هو تسجيل الأراضى ليس فقط باسم صاحبها ولكنها تقرن باسم (الصمد) الخاص بها (الرئيس سواء كان الناظر أو الشيخ) وكان يتعين هذا الصمد بالوراثة ووفقا للتقاليد الوطنية (٢) • وكانت تعتمد على خرائط المساحة التى رسمتها المصلحة ومسجل الأراضى ، وتقدر الضريبة على أساس مساحة الأرض وكفاءتها وأسلوب ريها • ويحاط الصمد كتابة بهذا التقدير ، فهو المسئول عن التحصيل من أصحاب الأرض ، وبهذا يصبح تعامل الحكومة فقط مع الصمد طبقا للتقليد الوطنى ، وتحفظ نسخة من هذا الكتاب فى المديرية ونسخة أخرى فى المكاتب المعنية فى المنطقة ، وعند تحصيل الضرائب يحضر كل من الصمد وعمد ومشايخ الناحية الى المركز ويسلمون الضرائب المطلوبة •

فتقدير الضرائب كان يقوم به موظفو الحكومة من مديرين وموظفين باشراف سلاطين باشا ، ابان فترة عمله ، بالاشتراك مع الشيخ أو الناظر (٣) • بينما انحصر دور الادارة الأهلية ممثلة فى الشيوخ أو السلم الادارى القبلى فيما بعد :

أولا : تلقى الطعون والتظلمات من قرارات اللجان وابداء الرأى فيها قبل عرضها على المدير •

---

(١) Warburg. G. : Op. Cit., p. 142.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، تقرير دنقلا ، ص ١٢٨ •

ابراهيم شحاته حسن : السياسة البريطانية فى السودان ، ص ١٨٢ •

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٩ ، تقرير سنار ، ص ٩٣ •

ثانيا : كان على الشيخ المسئول الأهلي تقسيم مبلغ الضريبة المفروضة على القبيلة ـ بعد اعتماده ـ على بطونها وأعيانها ليكون كل منهم مسئولا عن دفعها ٠

طريقة جمع الضرائب :

كانت الضرائب تجمع عن طريق الدفع بالأسلوب العادى من خلال الأعيان والشيوخ ، وعند التخلف عن الدفع كان الشيوخ يلجأون الى اعمال الحيل أحيانا أو العنف أحيانا أخرى ٠ فكان بعضهم يلجأ الى بناء (زريبة) كبيرة بالقرب من آبار السقاية التى تستقى منها ماشية القبيلة وعندما تأتى الماشية للشرب كان يستولى على عدد منها ويدخلها الى داخل الزريبة ، ويحتفظ بهـا كرهينة حتى يأتى صاحبها بما عليه من مال ، بالاضافة الى مضاعفة قيمتها فى حالة غياب مالكها أو تأخره وذلك نظير رعايتها ٠

وكانت القبيلة تسرع لتفتدى ماشيتها قبل أن يرسلها الشيخ مصادرة الى الجهة التابع لها فيعمدون الى دفع الضريبة ـ اذا عز دفعها مالا ـ من أقراط الأنف الذهبية ومن الخرز ، وكثيرا ما كان الممولون يخاورون محاولين التحلل ولو من جزء من الضرائب ، ولكن كان التهديد بمصادرة الماشية أقوى سلاح ضد هذه الأساليب (١) ٠

القضاء فى الادارة الأهلية

تطلب نظام الحكم المباشر الذى بدأت به الادارة فى السودان جمع السلطة فى يد الحاكم العـام ، كى يتسنى له القيـام بممارسة واجبـاته التنفيذية والقضائية ٠ ومن هنا نجد أن المشرع اجتهد فى أن يوفق بين القوانين الوضعية والعادات والتقاليد القبلية (٢) ٠

من أجل هذا دار حوار بين المسئولين البريطانيين حول هذه الفكرة ، واقترح السكرتير الادارى تخويل السلطات القضائية لمحاكم الشيوخ والعمد ، وتعيين موظفين سودانيين لشغل هذه الوظائف من ضباط البوليس الذين يدربون فى مدرسة البوليس لتخريج المآمير وليكونوا محصلى عوائد وضرائب ، أو قضاة ممن تخرجوا فى كلية غوردون ليمارسوا عملهم فى محاكم القضاء المدنى ٠

وانتهى هذا الحوار الى نتيجتين ـ وذلك عند عرضهما على مؤتمر مديرى المديريات الشمالية للسودان فى عام ١٩١٨ ـ **أولاهما :** اعطاء سلطات قضائية محدودة للمشايخ والأعيان ٠ **وثانيهما :** اختيار عدد من الكتبـة والمحاسبين السودانيين من أبناء الأسر ذات النفوذ الدينى أو القبلى المضمونى الولاء للحكومة

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., pp. 146-148.

(٢) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٢٧ ٠

ليصبحوا نوابا للمآمير ، ويقومون بهذه المهمة ، وهذا ما كان يسبب الصراع بين طبقة المتعلمين من أبناء السودان وبين رجال القبائل وشيوخها (١) ٠

ولقد واجهت المشرع المواءمة بين مستوى الشعب الثقافى وبين ما يريد وضعه من قوانين ، كما حدث فى محاكمة كوات واد دينج وشيللوك ، اللذان قتلا اجوك واد دينج لأن الأخير سحر ابنه فافترســه التمساح ، وذلك وفق اجراءات تشبه كثيرا ما كان متبعا فى باريس وليون ـ كما قال كرومر ـ ويضيف ان اختلاف مستوى المحاكمات عن مســتوى الشعب يخلق مخاطر كثيرة لكل المهتمين بالقضاء فى السودان (٢) ٠

وكان العرف فى بعض المناطق قد تدهور لدرجة أنه لم يعد يصلح لمقتضى الحال ، وبدأ القانون المدنى يحل محله ٠ ومن الناحية الجنائية فقد علق وينجت على زيادة العقوبات البدنية فى منجلا ، وكتب فى ذلك الى مديرها يقول : « انى أرى أن فرض العقوبات على هذا النحو فى مديريتكم ليس شديدا فقط ، بل أنه غير جائز فى كثير من القضايا ، كما حدث فى جلد النساء فى مركز بور وهو أمر مكروه لدى الأهالى والاداريين البريطانيين على السواء » (٣) ٠

وتم الاستعانة بالشيوخ ووجهاء القبائل كأعضاء فى المجالس القضائية ، ومنحوا سلطات قضائية ، كما شغلوا المناصب القضائية المعاونة (٤) ٠

وفى مجال السلطات العرفية لشيوخ القبائل الذين كانت لهم خبرة طويلة، فقد اختصوا بالقضايا الصغيرة والنزاعات التى يستطيعون الحكم فيها بعرفهم القبلى بعيدا عن اشراف الحكومة ٠

ولا شك أن هذا النظام يعــد مرحلة فى مسار اللامركزية الذى وضع الأهالى فى موقف يستطيعون فيه أن يحكموا أنفسهم تحت اشراف الحكومة (٥) فأصبح القاضى القبلى يصدر حكمه فى القضايا الصغيرة ولا تعقيب عليه ٠ أما فى القضايا الكبرى التى يكون فيها الحكم بالاعدام ، فكان يصدر فيها هذا الحكم أو الدية ويترك الأمــر خيارا لأهل المجنى عليه ، ولكن كان للمقيم الحـكومة Resident حق نظر استئناف هذه الأحكام (٦) ٠

لم تستطع الادارة الجـديدة أن تتدخل فى الشــعور القبلى أو تغير من

---

(١) محجوب محمد صالح : المرجع السابق ، ص ٦٣ ٠

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٦٧ ٠

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 135.

(٤) Palace, 1-3-63, p. 152.

(٥) S.I.R. Annual report 1921, p. 2.

(٦) Clvsec. 1-18-55, Administration in Dar Massalit, p. 48.

احساسها بالانتماء بل جعلت تنمى هذه المشاعر مدعمة مركز هؤلاء الزعماء القبليين ، بتنظيم عملية القضاء فى اطار العرف والتقاليد القبلية • فبرز زعماء القبائل الكبيرة ، أو من هم محل ثقة الحكومة ، كما بدأت الحكومة تضم البطون أو القبائل الصغيرة الى القبائل الكبيرة لتوسع اختصاص المحاكم الأهلية لتصل بهذا الى شيء من توحيد الأحكام أو على الأقل الى التقليل من الفرعيات (١) •

وبهذا عولجت كثير من المشكلات الداخلية لأغلب القبائل طبقا للتقاليد فى القبيلة وبواسطة رؤسائها ، الا أنه بالنسبة للأحكام التى تتعرض للمصلحة العامة للبلاد فكان للمدير حق نظر استئنافها (٢) •

وظهرت بعد ذلك فكرة تشكيل محاكم اقليمية على أساس تجميع أكبر للقبائل وادخال السلطات الادارية فى شكل سلطة اشرافية أكبر ، ولكن ولاء الأهالى لزعمائهم الوطنيين واحترامهم لتقاليدهم أورث هذه الفكرة فشلا ذريعا (٣) •

ويرجع هاميلتون هذا الفشل الى عنصر التسرع فى التطبيق ، اذ كان يجب أن يكون تدريجيا خاصة وأنها مجتمعات فى بداية تحضرها ، فاقبال الأهالى على حركة الضم بين البطون والقبائل ليس دليلا على امكانية تقبلهم لمحاكم اقليمية تخضع للادارة ، واذا كان هناك بعض صور لنجاح التسجيل فى دفاتر أو قيد أحداث فى جداول أو مراجعات حسابية استلزمها نظر بعض القضايا فالروح القبلية كانت ما تزال موجودة •

وأن الروح القبلية لها منطقها ولها فلسفتها ، فان أى انسان يقارن بين المحاكمات والقضاء الذى يجريه الأوروبيون بأسلوب أسرع ، وبين ما كانت تجريه المحاكم الوطنية طبقا للعرف القبلى والتقاليد ، فانه سيجد أن الأهالى يميلون الى تطبيق قضائهم ، سيما وأن العرف القبلى يضم مع القضاء والنطق بالحكم الالزام بالتنفيذ والفورى دون استئناف أو طعن ، على أساس ان سلطات القبيلة لم تكن فقط تجميع لكل مسئولياتها من أجل خدمة أفرادها ، ومن أجل تدعيم البناء القبلى • بل كانت تقوم أيضا بدور البوليس فى تنفيذ ما ينطق به شيخها أو رئيسها من أحكام (٤) •

ولذا فعندما بدأ التفكير فى ادخال تطوير للقضاء الأهلى (القبلى) كانت تجربة فاشلة وتفصيل ذلك ، أن مفتش المديرية أو أى ضابط كانت تصحبه

---

(١) على عبد الرحمن الأمين : المرجع السابق ، ص ٧٣ •

(٣) S.I.R., I.D., Report about Kordofan. p. 97.

(٢) S.N.R. vol. XXX I Part 1, II 1950, p. 207.

(٤) Hamilton, J.A. : Op. Cit., pp. 184-186.

قوة أمن للفصل فى نزاع معين بين أفراد قبيلة ما ، قد يصل مع الخصوم الى حل بأسلوب ما ، وكانت تقف أمامه عقبة تنفيذ ما نطق به من أحكام • فكان لذلك يلجأ الى استعمال القوة لرد ماشية ، أو اجبار لصوص على تسليم ما سلبوه الى صاحبه فى حين أنه لا يملك من القوة ما يحمى ما أصدره من أحكام ، ويحس الخصوم بهذا فيرفضون الانصياع للتهديد • وهنا كان الضابط يقف عند حد اعلانهم بأن الحكومة سوف تقتضى منهم بسبب اهانتها فى شخصه بعدم طاعة ما نطق به ، ولكن ماذا سيفعل وماذا ستقدم له الحكومة من ضمانات ؟!! (١) •

ولقد بلغت معاناة الادارة الأهلية أشدها فى مرفق القضاء فى المناطق القبلية الضاربة فى البعد ، كمناطق جبال النوبا ، فانهم وصلوها بالكاد ، محاولين التدخل فى قضاياها فلم يتعاون معهم - بعض الشىء - سوى العرب ، الذين كانوا ينزلون وديانها ، حيث عرضوا مشكلاتهم على نقط البوليس المتناثرة هناك ، بينما منع ملك تقلى شعبه من عرض قضاياهم على الاجهزة التابعة للادارة الجديدة ، لأنه كان يخشى منها على سلطته أمام شعبه ، وظل يحكم بعرف النوباويين ، وساعده فى ذلك الكهنة « كوجار » (Kujars) كما كانوا يعرفون ، ومجلس مشايخ القبيلة وكان مركز هؤلاء الكوجار عظيما لديهم لايمانهم بالغيبيات ، فلم يكن من السهل نزع هذا الايمان من قلوبهم •

وحدث أنه فى عام ١٩١٣ أن قامت حملات تأديبية ضد سكان جبال النوبا واستطاعت أن تقلم أظافر المكوك والكوجار • وخضعوا للنظام الجديد فى شخص المفتش خلال القبائل البعيدة التى ظلت على عرفها وقضائها القبلى كما هى (٢) •

وأمام هذا اتخذت الادارة الاساليب المهادنة حيث لم يعد أسلوب التهديد والقسر نافعا ، فلجأت الى السلطات القبلية للتعاون معها فى حفظ الأمن ، واقامة القضاء • أما دورها هى فكان بتدعيمها بالسلاح (٣) •

وأنشئت فى عام ١٩١٩ محاكم أهلية تحت سلطة المشايخ والعمد ، وكانت لها سلطة الحكم فى القضايا الخاصة بأهالى الناحية ويرأس هذه المحاكم شيخ القبيلة أو ناظرها ، ومعه أعضاء يختلف عددهم حسب وضع القبيلة ، ولم تكن أحكامها تعدو السجن لفترة سنتين والغرامة عشرين جنيها (٤) •

كما أضيف اليها بعد ذلك حق النظر فى ترخيص السلاح واحرازه ، وتصاريح التجارة • أما جرائم القتل العمد والاسترقاق والجروح المؤدية الى الموت وغيرها من الجرائم الكبيرة ، فكان يجرى تحقيقها أمام « المقيم » أو أمام

---

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. p. 60.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 135.

(٣) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 61.

(٤) سعد ميخائيل : السودان بين عهدين ، القاهرة ، ص ٣٢٦ .

محكمة تشكل خصيصا لنظرها من عدد من القضاة على أن يكون سلطان القبيلة أو شيخها ضمنهم · وهنا كان يطبق قانون العقوبات السودانى ، وكان السلطان له حق الموافقة على ما تصدره من احكام وله أيضا حق رفضه ، الا أنه لم يحدث أن رفض لها حكما (١) ·

ولقد عرف التشكيل الأخير لهذه المحاكم بالمحاكم القبلية Tribal Courts وكانت الأحكام تصدر فيها باغلبية الأصوات (٢) ·

بعض مشكلات القضاء فى الادارة الأهلية :

من الأمور التى أثارت المشكلات فى وجه القضاء فى الادارة الأهلية ·· عدم مراعاة المشرع لظروف البلاد عند وضع القوانين ، وله عذره فى هذا لأن السودان يضم بيئات زراعية مستقرة وأخرى بدوية متنقلة وراء الكلأ لا تعترف بحدود ·

فعلى سبيل المثال فقد صدر فى عام ١٨٩٩ تشريع بشأن استيراد المشروبات الروحية ، الا أنه لم يطبق على القبائل لأنه لم يشمل المشروبات الخاصة بها كالمريسة وخمر النخيل، وهى المشروبات المحلية الخاصة ببيئاتهم والتى يحملونها معهم فى ترحالهم · فالقانون قد سرى فقط على مركبات الكحول الذى لا يوجد الا فى المدن والمجتمعات المستقرة التى تستورده ، ولما كان الهدف من سن هذا القانون هو الحد من استهلاك المسكرات عموما · فقد أعيد اصدار « قانون المشروبات الوطنية الكحولية » The native liquors Ordinance عام ١٩٠٣ وبمقتضاه حرم التقطير وبيع الخمور ، وأضيفت اليها المريسة وما شابهها ، بدون ترخيص كما حرم على الشخص الذى يحرز أكثر من ثلاثين لترا من المريسة أن يحصل على ترخيص وبذلك تم تعميم تنفيذه من الشمال حتى بحر الغزال (٣) ·

ومشكلة أخرى ارتبطت بالارض ·· فخلال فترة الحكم المصرى ثم حكم المهدية حدثت تخلخلات سكانية تبعها اضطراب فى ملكية الارض ، ولما بدأ النظام الادارى الجديد فى عام ١٨٩٩ ، كان على ملاك الاراضى فى المدن أو الريف أن يخضعوا لنظام الضرائب المتبع فى المناطق الشمالية وفى المناطق المصرية ، وفى الجنوب حيث الرى الدائم ، فضلا عن أن الأرض كانت مساحتها أكبر من عدد السكان · ولهذا فانه بعد أن بدأ استقرار السكان ، واستوطنت القبائل فى أماكنها الاصلية ، نشب النزاع بينها حول تداخل الحدود ، ومحاولات توسع

---

(١) Civsec, 1/18/55, Telegram 1090 Dec. 24th 1919 from Savill Pacha to Civsec.

(٢) Palace 1/3/63, Darfur report, P. 127.

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 141.

بعضها على حساب الأخرى (١) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تحرك القبائل طلبا للاستقرار أحدث تخلخلا فى الأماكن التى كانت تعيش فيها ، كما حدث من قبيلة البجة التى كانت منقســمة بين ثــلاث مديريات هى : بربر والبحر الاحمر وكسلا • وعانت كثيرا فى سبيل تجمعها من جديد ، مما أحدث خلخلة سكانية فى هذه المديريات • وثارت مشكلة ملكية الارض من جديد فبرزت قضايا كثيرة أمام الادارة ، كان عليها أن تحكم فيها وبشكل دائم •

وأمام مشكلة الارض لجأت الادارة الى تشكيل لجان للفصل فى هذه المنازعات فى كل مركز وتنتقل الى مكان القبيلة محل النزاع تعيش معها أياما أو شهورا لتعايش المشكلة على الطبيعة وتفصل فيها (٢) •

وفوق كل هذا كانت هناك مشــكلة كراهية العرب الرحل وخاصــة فى مديريتى دارفور وكردفان لبعض المديرين الانجليز لعدم احترامهم للقضــاء الشرعى ، وكان الانجليز قد تدخلوا فى تعيين القضاة الشرعين ـ باختيار أشخاص بالاسم ـ بالمحاكم القبلية ، وتحكموا حتى فى أحكام الشريعة الاسلامية لتسير على الأسلوب الذى يريده مدير المديرية ، ويظهر هذا مما فعله مستر مور مفتش الزغاوة بمركز كتم شمال دارفور عندما رفض أن يقرر انفصال الزوجين بعد الطلاق الثالث • ورفض تنفيذ قضايا ميراث بدعوى أن العم أو ابن العم لا يرث شيئا بوجود الزوجة وبناتها ولا عبرة بأن يكون للمتوفى أبن يحجب •

وفى دار حمر ودار المسيرية كذلك ساير بعض القضاة الموالين للانجليز هذه الانحرافات ، مما أثار عليهم المسمين العرب من القبيلة ، ولما أحس الانجليز بخطورة الموقف رفعوا أيديهم عن التلاعب بالشريعة الاسلامية وغيروا القضاة الذين كانوا يوافقونهم على ما ذهبوا اليه (٣) •

ثم صدر قانون سلطات شيوخ البدو عام ١٩٢٢ لينظم العلاقة بين الحكومة وبين هؤلاء الشيوخ ثم نظم سلطانهم تجاه شعوبهم وقبائلهم وبالذات السلطة القضائية • **ويظهر هذا من الملاحظات الآتية :**

أولا : أنه تناول سلطات القبائل البدوية ، ولم يتناول الأخرى المستقرة أو سكان القرى والمدن الذين استقروا وتركوا البداوة •

ثانيا : ان سلطات المشايخ الواردة فيه قضائية ، ولم تظهر لهم وظائف ادارية كتقدير الضرائب أو صيانة الطرق •

ثالثا : انه لم يوسع اختصاصات الشيوخ ، بل نظمها ، فعدد المخالفات

---

(١) Macmichoel, H. : The Sudan, p. 80.

(٢) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 92.

(٣) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩٢ ـ ٩٣ •

التى تستحق العقاب فى لائحة ، وقسمت الى مخالفات رئيسية وأخرى بسيطة٠ على أن يقرر مدير المديرية طبيعة كل منها فى حالة الشك ٠ ويقضى فى المخالفات الرئيسية مجلس من كبار رجال وأعيان القبيلة برئاسة شيخها ، بينما يستطيع الشيخ البت فى المخالفات البسيطة منفردا ٠

رابعا : بالنسبة للأحكام فان الغرامة القصوى التى يمكن فرضها بموجب هذا القانون حددت بمبلغ خمسة وعشرون جنيها ، ولكن فى حالة السرقة أو اتلاف الممتلكات ٠٠ فالشيخ مخول علاوة على الغرامة المفروضة أن يصدر أوامر بتعويض يعادل قيمة الخسارة أو التلف الواقع ، على ألا تزيد القيمة على خمسين جنيها ، وكان العرف المحلى يتبع بقدر الامكان (١) ٠

فى عام ١٩٢٢ أيضا عدل النظام القضائى فى بعض القبائل بالنسبة للقضاء الجنائى ، بان كانت هناك جداول للجنح التى تخضع للتحقيق ــ وهذه حسب أحوالها فى كل قبيلة ــ فكانت تنقسم الى جنح كلية Major وجنح جزئية Minor ٠ فالجنح الكلية كانت تحقق بمعرفة الشيخ فى مجلس يضم كبار رجال القبيلة ، وكانت أقصى عقوبة هى الغرامة وقدرها خمسة وعشرون جنيها مصريا ، أما الجنح الجزئية كانت تحقق ــ بعد اذن الحاكم ــ بواسطة الشيخ فقط ، وتصل الغرامة فيها الى عشرة جنيهات مصرية ٠ ولم تكن له سلطة الحبس ، وكانت الحكومة هى التى تقوم بالتنفيذ كما لو كانت صادرة من محاكم رسمية فى المدن (٢) ٠

وكان قانون عام ١٩٢٢ هو الخطوة التى دخلت بها الادارة الى داخل القبائل أكثر ، اذ بعده ظهر الميل فى القبائل الى الاشتراك فى المحاكم عن طيب خاطر ، ووافق السكرتير الادارى على ذلك ٠ وبدأ الشيوخ بالاضطلاع بوظيفة قاض من الدرجة الثالثة فى المحاكم الاقليمية الجزئية Minor District Courts وتسند محاكم المدير Mudirs Courts الى النظار والعمد المشهورين والشيوخ ، ومن تكالبهم على الحصول على هذه السلطة وصفهم السكرتير الادارى بأن منصب القضاء « أصبح يعتبر مع بعض المبالغة اقطاعية وظيفية » ٠ وأحس كثير من هؤلاء القضاة الوطنيين بأن هذا المنصب جائزة لهم ، وحذر السكرتير الادارى من فتح باب تعيينهم على مصراعيه دون التأكد من كفاءاتهم ، وألا يقل عن ناظر أو عمدة ، وطلب أن يتدخل فى مراجعة قوائم ترشيحهم لهذه المناصب

---

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية ، ص ٦٢ ٠

(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 248.
S.I.R., 2/3/253 Nov. 29th 1922 from Givsec. to the Governers.

القضائية المهمة فى القبائل (١) • وقد ساد الهدوء تطبيق هذا النظام فى دار تاما Dar Tama ودار القمر (٢) • واعترفت بعض المديريات لهذه المحاكم بسلطاتها فمديرية بربر مثلا قررت منح سلطات قضائية لمجالس الشيوخ البدو ، ومنحت كسلا هذه السلطات الى نظار الشكرية والهدندوة • فقامت بذلك حركة انعاش لسريان العرف القبلى فكانت بذلك حركة تجديد لقوة القبيلة وتنمية الشعور بالمسئولية لدى الشيوخ تجاه أهاليهم (٣) •

سيتناول الباحث فيما يلى مناطق سودانية معينة بشكل منفرد حيث كانت لها أوضاع خاصة فى ادارتها الأهلية •• فمع أنها كانت تحت عين الحكومة فى السودان الا أنها لم تكن تابعة لها الا بعد سنوات • مثل : دارفور •• التى كان لها وضعها السياسى والادارى بالنسبة لادارة السودان ، وظلت فى وضع أشبه بالاستقلال الذاتى فى اطار حكومة السودان • فمعاهدة ١٢ مايو عام ١٨٩٤ مع دولة الكونغو الحرة . وتصريح مارس عام ١٨٩٩ مع الفرنسيين يعترفان بتبعية دارفور للسودان الا أن على دينار ظل مرتبعا على حكمها كخليفة لسلاطينها القدامى ، يدفع الجزية للحكومة ويعترف بأنه تابع لحكومة السودان وفى نفس الوقت كانت هذه التبعية اسمية فقط حتى قيامه بثورته عام ١٩١٥ وانتهت بالقضاء عليه ، ودخلت دارفور ضمن التقسيم الادارى للسودان فى عام ١٩١٦ (٤) •

كما سيتناول الباحث أيضا دار مصاليط التى كانت ذات وضع خاص بالنسبة للادارة فى السودان ككل ولعلى دينار على وجه الخصوص • ومن ثم أخضعتها الادارة فى السودان لتجربة الادارة الأهلية كما سنرى •

الادارة الأهليـة فى دارفور :

وضع دارفور السياسى والادارى :

كانت دارفور تكون سلطنة سودانية منذ القرن الخامس عشر ، وظلت لأربعة قرون مستقلة تحت حكم أسلاف وأحفاد السلطان سليمان حتى الحقها الفتح المصرى بالسودان على يد الزبير رحمت باشا ، ثم سقطت فى يد المهدى عام ١٨٨٤ ، وبرز من أحفاد سلاطين الفونج « على دينار » ، الذى لم يكن راضيا عن تيار المهدى • وظل يضمر الاستقلال ببلاده والخروج على المهدية (٤) •

(١) S.I.R., No. 333 April 1922.

(٢) يونان لبيب : السودان فى عهد الحكم الثنائى ، ص ٢٢٩ •

(٣) Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism. p. 47.

(٤) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 103.

وعندما نشبت المعركة الفاصلة بين جيش الخليفة وبين قوات كتشنر انتهز علي بن دينار الفرصة وفر هو ورجاله الى الغرب عن طريق كردفان وتجمع حوله مريدوه من دارفور ودخلها ، وكان كتشنر قد عين عليها فى أعقاب موقعة أم درمان فى أعقاب موقعة أم درمان أحد خلفاء سلاطين دارفور السابقين ويدعى (ابراهيم علي) ولكن قبل أن يصل ابراهيم علي الى الفاشر كان علي دينار قد أسرع اليها (١) • وأحس كتشنر بالحرج للموقف سيما وأنه لم تكن حالته تسمح بهذا النزاع فأرسل الى كل منهما يطالب بالانتظار ريثما يقرر من سيكون حاكما على المنطقة • ففى خطابه الى ابراهيم علي بتاريخ ٢٣ نوفمبر عام ١٨٩٨ نصحه بعدم الدخول فى حرب مع علي دينار « لأن له مواقف معنا » ورجاه أن يظهر ولاءه للحكومة للحفاظ على السلام والهدوء فى البلاد • وفى نفس التاريخ أرسل الى علي دينار يبدى أسفه لهذا الوضع وحذره من أى اجراء خاطىء تنفجر منه ثورة تضر بالبلاد » وسترى الحكومة من هم أحب الى الناس من سلالة السلاطين ، وفى نفس الوقت من هو الذى سيحكم بشكل أحسن ، ويعطى الشعب نتائج باهرة » • وذكره بفضل الحكومة عليه فى الهرب (٢) •

ولكن ابراهيم علي حل الأزمة بتنازله عن الحكم لعلي دينار (٣) •

علاقة حكومة السودان بادارة دارفور أيام علي دينار :

أشارت جريدة « البصير » الى الاضطرابات فى دارفور ، لأن الحكومة كانت تبغى أن تكون دارفور تحت ادارة مدير انجليزى أسوة ببقيةالمديريات ، الا أنها أمام قوة وعصبية علي دينار وضعت قواتها بعد خروجها من حرب الفتح وبعد تلك البلاد عن مركز الادارة لم تستطع أن تستعمل الجبر معه ، فلجأت الى اللين لنيل مأربها ، تارة بارسال سلاطين باشا ، وتارة بالمخابرة الودية ، أملا فى أن يتنازل عن الحكم • وتدخل البلاد فى خط الادارة العام للسودان وكانت مستعدة لاجابة ما يطلبه ، ولكنه كان يرفض تحت أى ظرف (٤) •

وكان من الأمور التى جعلت علي دينار محل خشية لدى الادارة فى السودان، أنه كان على جانب كبير من الذكاء وشدة البأس فى قومه ، لدرجة استتب بها الأمر فى جميع أنحاء دارفور • فكان يجرى العدل بين الناس على أساس الشريعة الاسلامية ، مقيما للصلاة ، محافظا على فرائض دينه ، مما جعله محل احترام شعبه (٥) •

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثانى ، ص ٢٣٠ •

(٢) S.I.R. No. 60, May 25th — Dec. 31 1898.

(٣) Shebeika, M. : The Independant Sudan. p. 469.

(٤) البصير : ٢ نوفمبر ١٩٠١ •

(٥) المؤيد : ٢٦ مارس عام ١٩٠٣ •

ونتيجة لذلك لجأ السردار الى خطب وده واستمالته بالهدايا . فأرسل اليه ساعة ذهبية كهدية ، فضلا عن اصلاحه لساعته القديمة ، وفى نفس الوقت لوح له بقوة وبأس الادارة المصرية البريطانية . فسرد عليه فى نفس الرسالة أسماء من قضت عليهم ، ومن هم فى سجونها . ولكى يصرفه عن الحرب أمره بأن « تشجع الأهالى على زراعة الأرض ، ومعاودة أنشطتهم التجارية ، وأن تحث شيوخك على أن يفتحوا مساجدهم ومدارسهم ، وأن تحذر رجالك من الجور والتعدى على الحقوق ، حتى ترفرف ألوية السلام والعدل والأمان على ربوع دارفور .. مما سيدفعنى الى تثبيتك فى منصبك وتعيينك وكيلا لى فى دارفور .. وأن تنشىء نظاما للبريد على أن يصلنى خطاب منك كل بضعة أيام يضم تفاصيل ما يدور لديك » (١) .

كان اتجاه الادارة فى السودان حينذاك هو ترك على دينار يتمتع بحكم ذاتى داخلى ولكن عندما طلبوا اليه أن يعينوا له مستشارين يمكثون معه فى عاصمته رفض رغم أنه وافق على رفع العلم المصرى والبريطانى ، ودفع الجزية المطلوبة . وأصبح الموقف حرجا ، ومن ثم لجأت الحكومة نفسها الى قبول رفضه لأن الوقت لم يكن بعد فى صالحها (٢) . بل اتفق سلاطين باشا معه على أن تدفع الحكومة له راتبا سنويا قدره ألفى جنيه ، كما سمح على دينار مقابل ذلك للحكومة باقامة الحاميات فى بلاده وانشاء النقط العسكرية والاشراف عليها (٣) . ولعله بذلك يكون قد وصل الى جعله ـ كخطوة أولى ـ موظفا لدى الادارة الثنائية مقابل هذا المرتب المجزى .

ومن ناحية أخرى جعل سلاطين باشا ـ المفتش العام ـ يمد يده تدريجيا الى الاشراف على الادارة بالحديث والاتصال بالشعب . فكان يرسل اليهم رسائل يشعرهم فيها بوجود الادارة على رأسهم ، مظهرا فضلها عليهم مسديا اليهم النصح متضمنا أوامره .. فمثلا يقول فى احداها : « ان جل ما أوصى اليه من الغايات هو أن أخلص لكم نصحه فى كل أموركم وعلاقاتكم وواجباتكم نحو الحكومة التى أنقذتكم من أيدى الخليفة وأعوانه وأعادتكم الى بلاد آبائكم وأجدادكم حتى تحكموها وتقيموا العدل والأمن فى أرجائها » . ومثل آخر : « اننى قد كتبت لكم مرارا وصرحت لكم اننى كنت أول العاملين لاعادة الراحة الى هذه البلاد واعطاء الحرية والأمان لأهلها واطلاق أعناقهم من قيود الظلم والاستبداد ، وكيف أننى كنت الواسطة لأجل تمتعكم بنعمة العودة الى بلاد آبائكم وأجدادكم لتحكموها بالعدل والحكمة وتردوا اليها ما فقدته من سابق مجدها وعزها بسبب الظلم والاستبداد . وقد ذكرت لكم مرارا أن الحكومة لا تزال على عهدها القديم

---

(١) S.I.R. No. 67, App. D. Letter A Jan. 1980 - March 1900.

(٢) Shebeika, M. : The Independant Sudan, p. 469.

(٣) الأهرام : ٥ مارس عام ١٩٠١ .

معكم ، تحفظ لكم أصدق العواطف وتميل الى مساعدتكم ومعاونتكم بكل وسيلة ممكنة . وكان الأولى بكم أن تثقوا بما قلته لكم مرارا وأقوله الآن ، لأن غايتى كما يعلم الله هي راحتكم ودوام مجدكم » (١) .

وأمام كل هذا لانت قناة على دينار فكان يرسل رجاله لحراسة القوافل التى كانت تأتيه من بقية أنحاء السودان ، بعد أن يحملها أعز ما لديه هدية للحكومة ، وكان يقصد من هذا ابعاد أنظارها عنه ، وعدم تعرضها له ليعيش كل منهما بعيدا عن الآخر مادام هو ملتزم بدفع جزيته (٢) .

ويكتب اليه سلاطين باشا خطابا ، فيه افصاح أكثر .... « امتدح فيك طاعتك واخلاصك للحكومة . فهذا يؤكد رضاك .. وانى أنصحك بأن تتمسك بولائك واخلاصك هذا للحكومة ، وأن تظل على نظامك في ارسال التقارير الى الحكومة باخلاص وأمانة . اذ أن هذه السياسة الوحيدة التى تعطيك راحة فى حاضرك ومستقبلك وستجلب لك ولبلادك الخير ، وأنك تعلم أن الحكومة سوف لا تترك دارفور على حالها ، ولكنها ستلحقها بالسودان ، ولكنها لاتقصد أن يكون تعاملها معها مثل بقية مديريات النيل لأن كل مديرية ستكون لها أحوالها التى تلائمها ، وأن الحكومة تعنى أنها ستديرها بنفس القواعد التى كانت متبعة من قبل فى دارفور مع أخذ مصلحة الشعب فى الاعتبار خاصة بعد معاناة أيام الدراويش .. ان الحاكم العام الجديد للسودان ـ السير ريجينالد وينجت ـ ينوى أن تظل فى وظيفتك (نائبا)فى دارفور .. وأن الحكومة ستعطيك كل مساعدة لاصلاح البلاد .. ان الحكومة راضية عنك واثقة فيك .. انى اكرر نصحك بداوام الولاء لها ، وأن توجه بلادك طبقا لتوجيهاتها فى شخص الحاكم العام للسودان » (٣) .

الا انه منذ عام ١٩٠٣ ظهرت الفجوة بين الحكومة وبين على دينار ، وبدأ يتقدم بشكاوى الى الحاكم العام فى الخرطوم وساءت العلاقات بينهما خاصة بعد النزاع الذى نشب بينه وبين قبيلة الرزيقات أعداءه التقليديين (٤) .

وملخص هذا النزاع .. أنه كان على خلاف مع أحد زعمائهم وهو « موسى ود ماديبو » الذى كان يسعى للثأر لأبيه الذى قتل أيام عهد المهدى ، وقد سعى سلاطين بينهما لاصلاح ذات البين فى عام ١٩٠٠ وأوصى على دينار بأن يعامله معاملة حسنة نظرا لموقفه هذا (٥) .

---

(١) مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) البصير : ١٧ يناير عام ١٩٠١ .

(٣) S.I.R. No. 67 App. D. Jan. 1900 — March 31 1900.

(٤) Bashir, M. O. : Revolution and Nationalism, p. 48.

(٥) S.I.R. No. 67 App. D. Jan. 1900 — March 31 — 1900.

ولكن الأمور لم تسر على طبيعتها بل عاد النزاع يحكم علاقتهما ، فاستنصر ماديبو بالحكومة نظرا لاغارات دينار على قبيلة الرزيقات ، وفرض عليهم جزية سنوية ، كما فرض عليه أحد اتباعه ليشاركه فى حكمها ، ولما أحس ماديبو بوطأة هذا الاحتلال وقيد الحرية لجأ الى الحكومة مقترحا عليها تأسيس نقطة بوليس فى دالاى Daliai وفى جوك Jok تجنبا لشره (١) . وكذلك كان كثير الشكوى من الحكومة لأنها لا تجبر القبائل التى تفر من دارفور على الرجوع اليها ، وقد تكون الحكومة فعلا وراء هذا لتضعف قوته ، وتثير الاضطراب فى أرضه فيلجأ اليها مرغما . اذ تجده لشدة اضطرابه يرسل الى السيد الميرغنى يشكو اليه الحكومة ، وفشله فى الحصول على سلاح منها ، بل وأنها هى التى وراء تحريض الرزيقات والكبابيش ضده ، وأنها هى التى أمدتهم بالسلاح (٢) .

وباستعراض نظام الادارة فى دارفور نجد أنه مر بمرحلتين : **الأولى** قبل الحكم الثنائى ، أى فى عهد الحكم المصرى وعهد المهدية . **والثانية** فترة الحكم الثنائى .

أولا ــ نظام الادارة فى دارفور فى عهد المصريين والمهديين :

كانت الادارة المصرية ادارة عسكرية ، همها الأول جمع الضرائب ، وتثبيت دعائم الأمن العام ، بما يفى بالغرض الأول . وكان على رأس هذه الادارة مدير مقره الفاشر ، وكان له نواب فى كل من دارا Dara وكبكية وكولكول Kulkul . كما كانت تتبعه حاميات عسكرية صغيرة تحت قيادة ضباط صغار فى نقط متناثرة كالشاكا Shaka وأبو شقة Abu Shagga وبارا كاندى Barakandy وأبو قوراين Abu Qorain وأم شنقة Umm Shanga

الا أنه فى أواخر عهد الحكم المصرى نقل سلاطين باشا مركزه الى دارا . أما الفاشر فأصبحت مقرا لنائب المدير .

وكان الأساس فى هذا التوزيع هو خط الموصلات الى الشرق ، واستمر هذا النظام فى عهد المهدية ، وأبقوا على النقط العسكرية بضباطها الذين كانوا يعملون فيها واستخدمهم المهدى فى جمع الضرائب مع شيوخ القبائل الذين كانوا موجودين هناك آنئذ (٣) .

ثانيا ــ نظام الادارة فى عهد الحكم الثنائى أيام على دينار :

كانت حكومة على دينار حكومة الفرد المطلق الذى تتمتع بالسيادة العليا

---

(١) S.I.R. No. 177 April 1909 p. 5.

(٢) Beshir, M.O. : Revolution and Nationalism. p. 49.

(٣) S.N.R. Lampsen : History of Darfur. vol XXX I part 1, II. p. 202.

على كل ما تعلق بالدولة (١) ، غير ملتزم بمبدأ الاستشارة ، بل ولم يعترف به معتمدا على الشريعة الاسلامية فى الادارة والمال (٢) · كما استخدم جهازا للمخابرات ذا كفاءة عالية ليكون عينا له في داخل شعبه ، كما وضعه سلاطين باشا رجل المخابرات وصديقه الذى كان على صلة مستمرة بدارفور (٣) ·

ولعل الذى دفع دينارا الى هذا الاسلوب هو أنه لم يكن يثق فى أحد ، ومن ثم كان يلجأ الى العنف فى قمع أى تيار معارض له ، ولم ينج من هذه الشدة أحد حتى من أقاربه ·

واتخذ لنفسه لقب « سلطان » واستعمل خاتما كان يبصم به أوامره التى كان يصدرها ، كما كان يفعل أجداده (٤) ·

أما من حيث تقسيمه لادارته فكان أساسه عدم المساس بالنظام الادارى القديم ، فابقى على هيكله مع تطوير يسير · فظهر النظام فى الشكل الآتى : ·

مجلس المكوك :

وهو مجلس ضم كبار المسئولين الذين كان يطلق عليهم الملوك أو المكوك · كما كان يضم الوزير والقاضى والمقدومين ، وكان برئاسة على دينار نفسه الذى كان يتمتع بسلطة تقليدية ، عانت كثيرا من محاولات تحطيمها بمعرفة بعض الشخصيات القديمة التى احتفظ بها ضمن مجلسه · أمثال : محمد فضل ابو جبة ملك الطبل Maliak the drums وتبن سعد النور Tibn Saad El Nur واورون دو لونج (Urun Dulung بالاضافة الى من أنعم عليهم بلقب مك ، وهو اللقب الذى كان يلى مركز السلطان مباشرة ، وقد بلغوا ١٦ مكا وأميرا ·

وكانت آراء المجلس استشارية عند السلطان الذى كان يعتبر نفسه ومجلسه السلطة المركزية لبقية الفروع الأخرى للادارة داخل القبائل (٥) · كما كان هذا المجلس يضم فى بعض الاحيان أصحاب مناصب أقل تدعوا الحاجة الى وجودهم ·

---

(١) محمد محمود الرشيد : دارفور تحت حكم على دينار ، رسالة ماجستير غير منشورة معهد الدراسات والبحوث الافريقية ، عام ١٩٧٧ ، ص ١٢١ ·

(٢) مكى شبيكة : السودان فى قرن ، ص ١٣١ ·

(٣) Macmichael, H. : The Sudan, p. 126.

(٤) نعوم شقير : تاريخ السودان ، جـ ٣ ، ص ٦٧٢ ·

(٥) Theobald, A.B. : : Ali Dinar, last of Darfur, 1898-1916. London 1965. p. 213 .

ورغم رقابة على دينار على المجلس ورئاسته له الا أنه في آخر أيامه استطاع حسن ود سبيل أن يستأثر بالسلطة دون الباقين بمساعدة عبيد السلطان الذين تسربوا للسلطة مثل رمضان على وبخيت أم درمان وأصبح ثلاثتهم أصحاب الأمر في الادارة (١) ·

هذا بالنسبة لمجلس الحكم ، وكانت هناك وظائف أقل وهي بالتدريج :

الوزير : أكبر المناصب ، ومقره الفاشر ، وكان يشغل في نفس الوقت منصب القائد العام للجيش ، وأول من تولى هذا المنصب في عهد على دينار كبران الذي ما لبث أن ثار على السلطان ، فأمر السلطان بالقبض عليه وقتله ، وخلفه في المنصب « تيراب سليمان » ثم قتل أيضا · وخلفه آدم ديجال » من عام ١٩٠٤ - عام ١٩١١ وقتل أيضا ، وخلفه « رمضان على » وهو من عبيد السلطان - كما سبق - وظل حتى نهاية عهد السلطان · وكان يحضر مجلس الملوك اذا طلب منه ذلك ·

قاضي القضاة : وكان من أكبر المناصب في الفاشر ، وتولاه طوال فترة على دينار ادريس عبد الله الدنقلاوى (٢) ·

ومن هذا تظهر طبيعة على دينار من أنه لم يكن يثق في أحد حتى المقربين اليه ·

المناديب : Manadib أى المندوبون ، وهذا ما استحدثه على دينار على النظام القديم ، وهم ممثلون شخصيون له في الولايات ، وكانوا بدرجة مقدوم ، ومن خلالهم كان يمارس سلطاته فترأسوا الحاميات العسكرية في المناطق التي يوفدون اليها أو يولون عليها ، كما كانوا مسئولين عن جباية الضرائب في تلك المناطق (٣) ·

الشرطى : Sharti والديماليج Demalig (المشايخ) وكانوا تحت اشراف المناديب خاصة في جباية الضرائب ، وكان الشرطى يمثل السلطة في القبيلة في حالة غياب المندوب · أما في حالة وجود المندوب يكون الشرطى معاونا له (٤) ·

وكان هناك منصب دخل ابان الحكم المصرى للسودان هو الناظر وهو منصب مرادف لشيخ القبيلة ، ولكنه كان النائب الرسمي للقبيلة لدى السلطة المصرية ، ولكن في عهد دينار كان ذا اختصاص واحد وما لبث أن ذابا بموت من كانوا يتولونه ·

---

(١) S.N.R. vol. XXX Op. Cit., Part I, II. pp. 204-205

(٣) Theobald, A. B. : Op. Cit., pp. 212, 213.

(٢) S.N.R. vol. XXX I Op. Cit., pp. 201, 202.

(٤) محمد محمود الرشيدى : المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ ·

وكان كل من الشرطي والناظر لا يتقاضى راتبا في أول الأمر ، ولكن كانت لهم مكافآت نظير جمعهم الضرائب ، اذ كان مسموحا لهم أن يستولوا على غرامات التأخير في الدفع ، ومن ثم كان هناك تنافس بينهم وبين الولاة العسكريين أو المندوبين في جمع الغرامات والضرائب (١) .

وكان من عادة السلطان أن يعين رئيسين للقبيلة أحدهما يكون مركزه في القبيلة نفسها والآخر جعل مركزه في الفاشر ، وكان الأول ينظر كل أمر يتعلق بالقبيلة . أما الآخر فينظـر في علاقة القبيلة بالادارة المركزية للسلطان في الفاشر (٢) .

ولعل هذا أيضا يعكس طريقة تفكير السلطان علي دينار ، لأن وجود رئيس للقبيلة لديه في الفاشر كان بمثـابة رهينة لضمان سـير العمل في القبيلة وولائها له .

التقسيم الادارى لدارفور فى عهد علي دينار :

انقسمت دارفور في عهده الى : الولاية الشمالية .. وظلت باسمها القديم مقدومية تيكانجاوى Tekangawi (ذراع السلطان الأيسر) وكانت تقع الى الشمال وتولاها المقدوم شريف آدم ، وهو من القدامى الذين أبقى عليهم علي دينار ، الا أنه كان مسلوب السلطة . وكانت القوة المعطاة له مائتي رجل فقط .

الولاية الجنـوبية الشرقية .. وظلت تحمل اسمها القـديم أومانجاوى Umangawi (جذع السلطان) وهي الجزء الجنوبى الشرقي من دارفور وتولاها الشيخ دالى Abu Sheikh Dal .

أما الجنوب الغربي .. ديمانجاوى Dimangawi (ذراع السلطان الأيمن) وكانت تحت اشراف الولاية الجنوبية الشرقية .

أما الولاية الغربية .. أو مقدومية الغرب ، فكانت في حالة طاعة مطلقة بسبب الخوف الذى سيطر عليها من جراء الحروب تارة ضد « الفقى سنين » Feki Senin في كبكبية Kabkabia تم حرب دار مصاليط أيام عبد الله رونجـا Runga في عهد السلطان حسن (٣) . وكلاهما من المناوئين لحكمه ، فاستعمل معهما القسوة لردهما لطاعته .

وكانت هذه الولاية بالذات كبيرة المساحة ، فكانت تتكون من عدة دور

---

(١) S.N.R. vol. XXXI Op. Cit., p. 206.

(٢) محمد محمود الرشيدى : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .

(٣) S.N.R vol. XXXI Op. Cit., pp. 201, 204.

ـ جمع دار أو مكان القبيلة ـ كدار قمر Dar Gimr ودار مصاليط ودار فيا Dar Fia ودار ماضى وكوينجيا Koingya وكيرينا Kerena (١) .

النظام القضائي في عهد علي دينار :

كان على رأس النظام القضائي في دارفور منصب قاضي القضاه ومركزه الفاشر ، وكان من الموظفين المرموقين ، فكان يدعى لحضور مجلس الملوك اذا ما استدعى الأمر حضوره .

وكان ينظر القضايا الكبرى ، أو التى تخص كبار الشخصيات ، كما كان يتولى عرض قضايا الاعدام على السلطان من خلال مجلس الملوك ، وكانت هذه العقوبة يحكم بها جرائم القتل والسرقة والزنا والاتجار فى الرقيق .

ولقد كان « المناديب » ينظرون القضايا الصغرى أو الجزئية ويشترك معهم النظار والشراطى فى دوائرهم .

أما القانون الذى كان سائدا ومنطبقا فكانت الشريعة الاسلامية أساسا ثم التقاليد والعرف السائد (٢) .

وفى حالات الجرائم الشاذة كان يصدر الحكم فيها من محكمة الأبيض لأنها هى المحكمة الوحيدة التى حملت الصفة الرسمية بأن كانت برئاسة قاضى الحكومة ، كما حدث فى محاكمة حسين سليمان كرار الذى أراد أن يشفى عايشة بنت أجاب من أرواح شريرة فى جسدها فجعل يضربها حتى ماتت . وكان ذلك عام ١٩١٣ (٣) .

ولم يكن القضاء منزها أو نظيفا بل لعبت فيه الرشوة دورا هاما (٤) .

نظام الضرائب فى عهد علي دينار :

اتسم نظام الضرائب فى عهده باللون الدينى ، وهذا ما يظهر من أنواع الضرائب التى سائدة .

أولا : زكاة البهائم وكانت (٢٠) قرشا عن كل جمل ، عشرة قروش عن كل

---

(١) Civsec, 1/18/55 Darfur Governor to Civsec.

(٢) S.N.R. vol. Op. Cit., p. 204.

(٣) S.N.R. Murrey, G.W. : The Murder Trials in Kordofan, vol. III, 1920, p. 2.

(٤) S.N.R. vol. XXXI : Op. Cit., p. 204.

بقرة ، قرشا واحدا عن كل شاة ، ونصفا عن كل عنزة · وكانت هذه الضريبة تجبى سنويا في عيد الاضحى لتنفق على النحو الآتى : الخمس منها يوزع على المساكين والباقى على الجهادية (الحرس الخاص) والفرق الأهلية ·

ثانيا : الفطرة(زكاة الفطر) وكانت تجنى فى شهر رمضان من كل عام ، وكانت ضريبة رأس بمقدار حوالى كيلة غلال عن كل رجل أو امرأة أو طفل ·

كما كان على كل مجموعة قبائل أن تدفع ضريبة ملابس لكسوة الجيش وكانت تعرف باسم تاكيا تاكيا Takia Takia تجبى فى كل عيد أضحى ، كما كانوا يجمعون للجيش ضرائب أخرى متنوعة ، كالغلال والحبال والخيول والعاج ، والعبيد ولو أنهم كانوا بأمر خاص من السلطان (١) ·

ثالثا : ضريبة العشور على المحاصيل والصمغ ·

رابعا : ضريبة الخمس على الانتاج الطبيعى كالطباق والفلفل والعاج وريش النعام وكانت عينية ·

كما كانت التجارة الخارجية تخضع لنظام التصاريح، بينما خضع الاستيراد لنظام المبرك Mabrak (وهو المكان الذى يبرك فيه الجمال) كنوع من رسوم الحدود (٢) ·

موقف الحكومة من ادارة على دينار :

اهتمت الحكومة كثيرا بأمر على دينار ، خوفا من أن يتجاوز حدوده ، وراقبته بدقة خاصة من الناحية العسكرية ، كتعداد الجنود ، ونوع سلاحهم ·· كما وكيفا · كذلك حاولت أن تجمع معلومات عن ذلك عن طريق القادمين من الفاشر (١) ·

ومن هذه الشكوك المتبادلة بين الجانبين ، بات من المتوقع أن تخوض دارفور فترة اضطراب خلال ادارتها الاهلية ، قبل أن يسودها نظام يتواءم مع نظم الادارة الجديدة فى السودان ·

وظل الحال كذلك حتى بدت اشارات بدء صراع تلوح فى الافق عندما ضاق صدر الادارة باستقلاله ، فبدأت تمديد الاشراف بأكثر فاعلية اليه ، فمدت خطا حديديا الى الابيض فى كردفان عام ١٩١٢ بحجة حل أزمة الموصلات وتنشيط التجارة هناك · ولكن على دينار تبين قصد الحكومة حفظا لحقه ، ولكن الحكومة

---

(١) S.N.R. Vol X XI : op. cit. p. 204.

(٢) Ibid, P. 205.

أثارت عليه القبائل صاحبة الثأر القديم معه بايعاز من سلاطين باشا فارتبك أمام ذلك (١) .

وفي الوقت الذي واجه السلطان فيه مشاكله الداخلية نجحت المخابرات في اثارة بعض رؤوس القبائل عليه (٢) فأحيت الجرح القديم ، كالنزاع بينه وبين ماديبو Madibo شيخ قبيلة الرزيقات الذي كان يخضع للحكومة ومخلصا لها . وكانت الحكومة قد استمالته باقامة مشروعات اقتصادية في بلده كانشاء سوق فيها ، تلك السوق التي اتخذتها الحكومة ذريعة لتواجد بعض رجالها وضباطها ، بل وكان يمر فيها أحد المفتشين مثل جانينجز في صورة زائر ومشرف على السوق ، في حين أنه كان أحد ضباط المخابرات وكان له في اذكاء ثورة الكبابيش على علي دينار (٣) .

فأرسل وينجت قوة دحرت قواته واستولت على الفاشر في ٢٣ مايو عام ١٩١٦ وهرب ولكنه قتل في ٦ نوفمبر عام ١٩١٦ . وبذلك أضيفت دارفور الى مديريات السودان عام ١٩١٦ وانتهت فترة استقلالها الذاتي لتبدأ عهدا جديدا ونظاما اداريا مختلفا (٤) .

الادارة في دارفور بعد علي دينار :

تبعت الادارة في دارفور نظام الادارة في السودان عموما ، فقسمت في عام ١٩١٧ الى عدة مراكز هي : .

الفاشر وكوتوم وأم كداده وزالينجي ونيالا ، ثم كانت هناك ماموريات (أو كما كانت تسمى في مصر آنذاك بالنواحي) مثل ميليت Mellit وكبكبية في شمال دارفور . وفي عام ١٩١٨ – أنشئت نقط حكومية في كيرينيك Kereinik ثم في الجنينة (٥) .

وكان أسلوب الحكم في دارفور هو نفس الاسلوب الذي كان متبعا في بقية أنحاء السودان النائية ، عندما تركت الادارة « كلما أمكن » في أيدي السلطات الاهلية ، حيثما وجدت . ولكن تحت اشراف الحكومة لتشجيع ماهو مفيد ورفض ما هو غير ذلك ، مادام في مصلحة الأهالي ، فشجعت الشيوخ الموجودين والذين رأت فيهم الولاء لها ليحكموا طبقا للعادات والتقاليد المقبولة ، ومسايرة أسلوب الادارة السائد والا تدخلت الادارة كلما تطلب الأمر ذلك (٦) .

---

(١) Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 470.
(٢) S.N.R. Murrice, H.A. : Op. Cit., vol XXX 1939 Part I, p. 6
(٣) S.I.R. 2/25/294. Feb. 16th 1914.
(٤) Holt, P.M. : Modern history of the Sudan, p. 124.
(٥) S.N.R. Lampen, A.D. : Op. Cit., vol. XXXI 1950. p. 206:
(٦) Lloyed, L. : Egypt since Cromer, vol. II. London p. 126.

أما بالنسبة للقوى العاملة .. فكانت أمامها مشكلة قلة الايدى المدربة على العمل فى تلك الجهات ، فعندما قسمت البلاد الى مراكز فى عام ١٩١٧ وضع جبل مارا تحت ادارة المديرية مباشرة ، نظرا لما يضمه من قبائل مناوئه ، وفرضت عليه الجزية ، ولكن لم يستمر الأمر لعدم امكان احكام ادارته نظرا لقلة عدد الضباط اللازمين لذلك . فاعيدت ادارته لأيدى الشيوخ مرة أخرى الذين حكموا طبقا للعادات والتقاليد القبلية تحت اشراف المدير ولو أن هذا النظام لم يكن مستتبا ، لأن اختبار الحكومة لهم لم يكن موفقا فى اغلب الاحيان . فلم تراع النعرات القبلية والثأر القديم بينهم . فظهرت ثورات كثيرة ما تفاقمت وأزعجت سلطة المديرية ، مثل ثورة « سالم محمد » الذى أشعل حربا أهلية بين القبائل عندما حاك له خصومه اتهاما بارتكاب جريمة قتل وراح فى هذه الحرب عدد كبير من الضحايا مما ادى الى تدخل المدير ، وانتقاله الى هناك وعزله وحل محله شيخ آخر يدعى كيسا Kissa (١) .

كما اشتعلت نار النزاع القديم بين ناظر الرزيقات وناظر دار حمر بعد أن خمدت فترة ، وظلت العلاقات سيئة بينهما لفترة طويلة (٢) .

ومع ذلك كان هناك رؤساء وحكماء كالملك محمود على الديد نجاوى الذى ظل مكانه منذ عينه على دينار حتى مقتله فى ١٢ فبراير عام ١٩٢٢ ، فاتصف بالامانة وحبه لشعبه لدرجة أنهم وصفوه (بالاب) كما فاز برضاء الحكومة عليه فمنحته وشاح الشرف من الدرجة الأولى عام ١٩١٦ (٣) .
First Class Robe of Honour

وهكذا يظهر فى وضوح أن الادارة كانت أهلية ــ فى أيدى شيوخ القبائل ولكن كان هناك اشراف حكومى تمثل فى نقط متناثرة ، تعتبر مراكز اتصال يمر عليها المفتشون . كما هو الحال فى كرينيك والجنينة ، ولم تكن هذه النقط ثابتة بل متحركة تبعا لمناطق الخطر (٤) .

أما الموظفون الحكوميون فى تلك النقط فكانوا من الانجليز العسكريين ، ثم أضيفت اليها وظائف مدنية فى عام ١٩١٣ ليكونوا ممثلين للادارات التى تعنى بهذه المنطقة كالأمن والعدل والضرائب (٥) .

وقد خرج شعب دارفور من هذه التجارب الادارية والاجتماعية منذ أيام الحكم المصرى ثم المهدية ، فحكم الفرد المطلق أيام على دينار وأخيرا حكم الادارة

---

(١) S.I.R. No. 323 June 1921. p. 8.
(٢) Annual report 1921 : p. 13.
(٣) S.I.R. No. 332 March 1922. p. 4.
(٤) Civsec, 1/18/55. From Darfur Gov. to Civsec. Dec. 22th 192
(٥) S.N.R. Lampen, A.D. : Op. Cit., vol. XXXI 1950 Part I, II p. 206.

الجديدة فى ظل الحكم الثانى بسمات اجتماعية وادارية نجملها فيما يلى :

أولا : انقسم الشعب هناك الى طبقتين واضحتين .. الأولى : طبقة الانتلجنسيا (كما اسماهم مدير دارفور عام ١٩٢٤) وتشمل التجار والمتعلمين من موظفين اداريين وكتبة من الأصل السودانى (١) . تلك الطبقة التى بدأت جذورها منذ عام ١٩١٦ بعد ضم دارفور الى الاشراف الادارى للحكومة فى السودان ، وتخرجوا فى المدرسة الجديدة التى احتفل بافتتاحها فى ١٩ مارس عام ١٩١٧ وحضر حفل افتتاحها سافيل باشا مدير دارفور آنذاك والقائمقام ماكمايكل وزعماء السودانيين الأزهرى وغيره (٢) .

وطبقة الزنوج الزغادة وقبيلة برجيت برتى Bergit Berti وقبيلة داجو Dagu ، وكانوا متناثرين على حواف البلاد ، يحكمهم الخوف والذعر والجهل ، ينظرون الى الانجليز كحكام متضربين يعيشون هم تحت رحمتهم ، وينظرون الى المصريين بعين حذرة لما ترسب فيهم من الماضى ومما يسمعونه عنهم .

ثانيا : الاداريون وتمثلوا فى قلة قليلة من الضباط الانجليز مستعينين بعدد كبير من المصريين، وكانوا ـ بحكم وظائفهم ـ أكثر اتصالا بالقاعدة الشعبية العريضة هناك ، وتحت رئاسة الانجليز (٣) .

الادارة الأهلية فى دار مصاليط Dar Massalit

تقع دار مصاليط فى جنوب غرب كردفان ، تجاور من الغرب وادى ، ومن الجنوب تقع سلا Sulla ، ومن الشمال دار تاما Dar Tama ودار القمر ومن الشرق الفور Fur .

وتبلغ مساحتها ما بين ٧٠٠٠ ، ٧٥٠٠ ميلا مربعا (ارجع للخريطة المواجهة) وسكانها خليط من الزنوج والعرب يتكلمون لغة تختلف عن لغات سكان دارفور ، وهم شعوب فقيرة تقوم حياتها على الرعى . فهم يرعون الأغنام والابقار التى تمثل ثروتهم الرئيسية . وهم فى المستوى الاجتماعى والاقتصادى الذى عليه شعوب شرقى دارفور . أما طباعهم .. فهم شعب محارب متوسط الذكاء (٤) . وكانت مصاليط نظرا لوقوعها على حدود السودان والممتلكات الفرنسية ، محل نزاع بين السلطتين ، تارة تدور فى فلك المستعمرات الفرنسية، وتارة أخرى تغير عليها السلطات الاهلية فى دارفور ، وتضمها للسودان على أساس القربى ووحدة اللغة والدين (٥) . بينما تشددت فرنسا فى ادعاءاتها

---

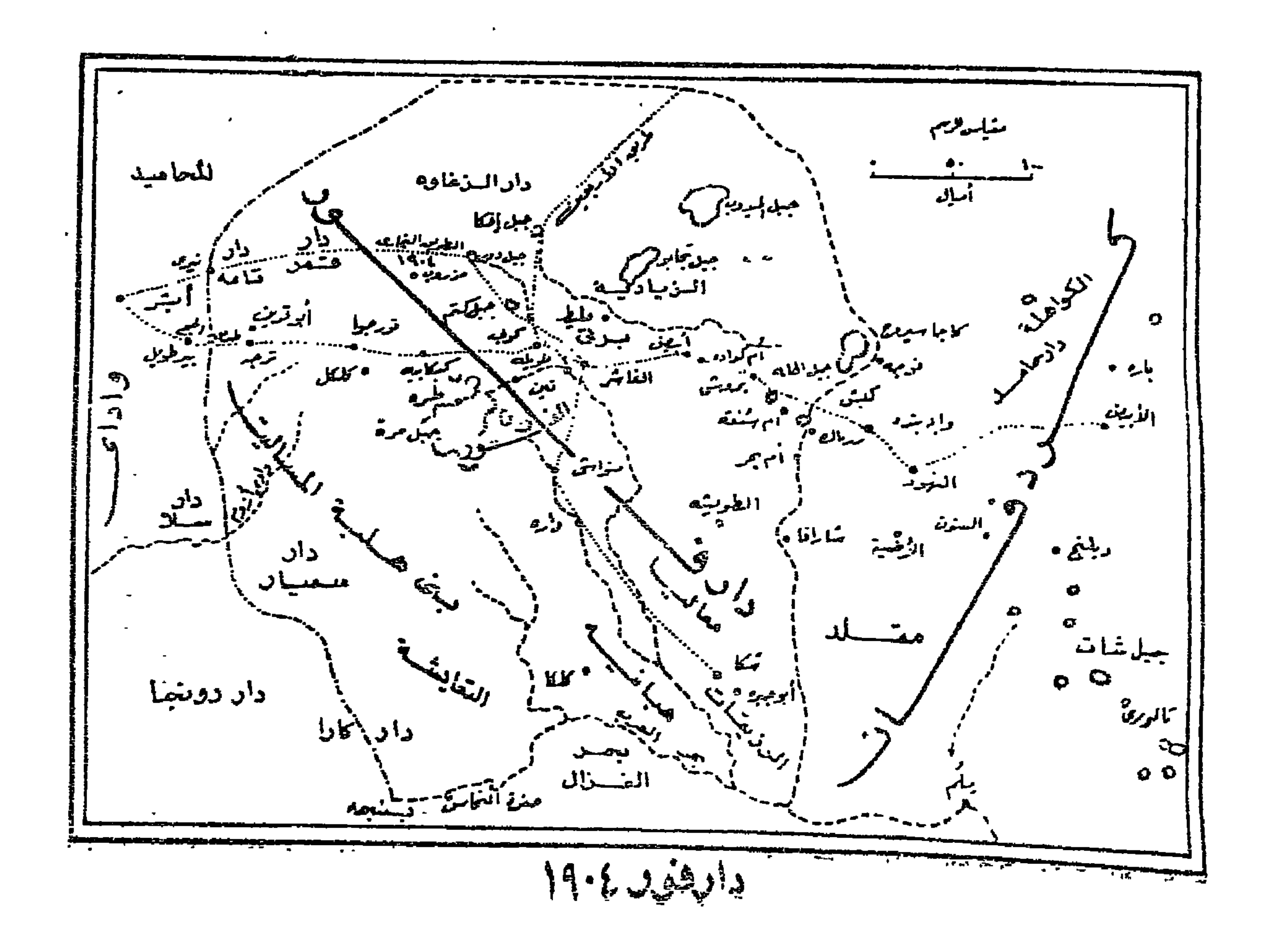
(١) F.O. 407-198 Governor of Darfur to Civsec, May 12th 1924, p. 360.

(٢) السودان : ٢٥ أبريل عام ١٩١٧ ، العدد ١٣٦١ .

(٣) F.O. 407—198 Governor of Darfur to Civsec, May 12th 1924.

(٤) Civsec 1/18/55, Occupation and Administration of Dar Massalit.

(٥) S.I.R. 1/1/1, Report on Dar Massalit.


مقياس الرسم
أميال
المحاميد
دار الزغاوه
دار قمر
دار تامه
أبشر
أبو ترين
ترجم
كلكل
جبل إنكا
الزيادية
جبل الميدوب
كلبس
الفاشر
كبكابية
جبل مرة
الطويشه
أم بجر
أم شنقه
السنوط
الأبيض
النهود
شاراقا
الرقيبة
دار صلا
دار سميار
بني هلبة
التعايشة
دار دونجا
دار كارا
دار معاليب
هبانيه
تكا
كلكا
بحر الغزال
جبل شات
تالوري
دار حامد
الكواهلة
دارفور ١٩٠٤

بضمها ، الا أن سلطان مصاليط اعتاد أن يدفع الجزية لواداى ، وأن سلطان دار تاما لجأ الى أبشير Abesher فى واداى عندما شن جيرانه حربا عليه (١) ، وظلت الأمور بين الأخذ والرد الى أن ضمت سلطنة مصاليط الى السودان بمقتضى اتفاقية أبرمت بين بريطانيا وفرنسا فى عام ١٩١٩ (٢) .
وكانت مصاليط آنذاك تحت ادارة أحد شيوخها المحليين وهو « محمد بحر الدين » الذى اشتهر فى لغة بلاده باسم اندوكا Andoka فترك فى ادارتها كما هو ، تحت اشراف المقيم البريطانى .

وتطبيقا للمبدأ الذى اتخذته الحكومة فى السودان من ترك الادارة ـ ما أمكن ـ فى أيدى السلطات الاهلية الوطنية حيثما وجدت تحت اشراف الحكومة على أن يكون لها حق الرفض ضد كل مالا يستقيم مع خط الحكومة (٣) .

فقد قامت تجربة « طريفة » ـ كما عبرت عنها المصادر ـ فى دار مصاليط فمنذ البداية تركت الادارة فى يد أحد سلاطينها تحت اشراف المقيم البريطانى ، وكان مركز كرينيك Krenik على الحد الشرقى للدار . ولما اعتاد السلطان الوطنى ومن معه من أعيان قومه على هذا الوضع أصبح متفهما للعلاقة بين الحكومة وحكومته هو ، ونقل عاصمته الى « الجنينه » (٤) .

وكان هناك احترام من جانب الحكومة لتلك الادارة على أساس أنها أقرب وجه لتجربة لوجارد فى نيجيريا ، التى أثبتت نجاحها ، ووضعت لها ميزانية مستقلة اعتبارا من عام ١٩٢٤ (٥) . وقد كان من عوامل نجاحها احترام الحكومة لعادات وتقاليد الوطنيين وعدم المساس بعقيدتهم (٦) .

ولقد كانت تتركز السلطة العليا فيها قديما فى شخص « السلطان » الذى كانت له كل السلطات اما فى شخصه (مركزيا) أو من خلال نوابه (لامركزية) .

فدار مصاليط كانت تنقسم الى أقسام حسب القبائل كدار ايرنجا Dar Erenga ودار مون Dar Mun . وكل قسم من هذه الأقسام كان يضم عددا من البطون أو القرى حيث كانوا يتجمعون (٧) تحت حكم أكبر شيوخها سنا ، وكان فى مستوى الشرطى فى دارفور ، اذ أن لقب « شرطى » لم يكن مستعملا فى دار مصاليط وكان شيخ ارينجا هو « محمد بوجو »

---

(١) F.O. 176 Part LXXIII Sir Edward Bertie to Sir Edward Grey, Paris April 13st 1911.
(٢) F.O. 198 Part XCV Jan. — Jan 1924.
(٣) Annual report 1921 : p. 13.
(٤) Annual report 1922 : p. 6.
(٥) Palace 1/3/63. p. 18.
(٦) السنى بانقا : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
(٧) Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, March 1922, p. 165.

Darumi « من بطن دارومي » Darumi « سعيد أبو دودو » Buggu

أما المون فكانوا تحت حكم Abu Dudu وهو من الدينكا ، ورغم أنه من الجنوب الا أنه تمتع بمركز خاص لدى السلطان ميسترين Misterinn

ثم كانت هذه الدور منقسمة بعد ذلك الى أقسام أو مجموعات من القرى كل مجموعة تحت اشراف أحد أبناء الاسرة المالكة بلقب (الأمين) فمجموعة كانت تضم خمسة بطون تحت حكم الأمين أحمد أبو شيلوخ ، وأخرى تحت حكم الأمين بولاد الرحمن ، وتتكون من اربعة بطون · وثالثة بطنين تحت حكم أخ السلطان واسمه بدوى ، وجميعهم يخضعون فى النهاية للسلطان (١) ·

ويلاحظ هذا التقسيم :

١ ــ أنه لم يواجه عصبيات قبلية كما حدث في مناطق السودان الأخرى حتى دارفور ذاتها ، ويرجع هذا الى عدم تغلغل العرب بنسبة كبيرة ، مما جعل الروح القبلية أضعف من أن تصبح مشكلة (٢) ·

٢ ــ أن وكلاء السلطان الاداريين والقضائيين كانوا يعملون مستقلين عن الرؤساء المحليين ، ولا يخفى أن هذا النظام الادارى الثنائى أدى الى كثير من الخلل وعدم الانتظار فى جمع الضرائب وفى القضاء (٣) ·

الا أن السلطان كان يراعى اشتراك رؤساء البطون فى القبائل المختلفة معه فى السلطة ، ولكن في مناطق قبائلهم · **وتدرجت مناصبهم على النحــو التــالى :**

١ ــ **المقدوم** Magdum **أو المقدم** : وهى السلطة التالية للسلطان فى قبيلة أو قسمه ، وكانت سلطاته تشمل السلطتين القضائية والتنفيذية (٤) · ومن ثم كان السلطان وحده هو صاحب الحق فى تعينه ، ولم يكن للناس رأى فى ذلك · واقتصر على التظلم للسلطان اذا ما طغى ، فيعاقبه ــ اذا ثبت فى حقه الظلم ــ بعقوبات قد تصل الى الفصل وتعين آخر بدله (٥) ·

وكانت سلطة المقدوم تنتشر على عدد من القرى يتراوح مابين ست واثنتى عشر قرية بمن عليها من « فاراش » ومن ثم كانت القرية هى الواحدة الادارية كمعيار لسلطة كل منهم (٦) ·

---

(١) Ibid No. 2. p. 5.

(٢) Ibid, p. 6.

(٣) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ ·

(٤) Annual report 1922 : p. 6.
January 17th 1920, p. 48.

(٥) Civsec 1/18/55 the Governor of Darfur to Civsec. at Khartoum.

(٦) Annual report 1922 : p. 6.

ولقد كان لهذا النظـام عيب خطير ، اذ حدث ازدواج فى السـلطة بين (الامين) الذى كان من الاسرة السلطانية وبين (المقدوم) ، وهو السلطة التالية للسلطان فى مكانه ، مما أدى الى الفوضى وعدم الانتظام فى جباية الضرائب وادارة القضاء · وأصبح الفيصل بين الادارتين هو قوة الشخصية التى للقائم على العمل وعصبية تابعيه له (١) ·

٢ ـ **الفرشا** : Firsha وجمعها فاراش Farash ، وهو المنصب التالى للمقدوم ، وكان يحمل لقب ملك ، الا أنه كان يمارس سلطاته تحت رئاسة المقدوم على عدة قرى يرخص له بها المقدوم (٢) ·

وكانت للفرشا سلطات كبيرة فى مكانه ، فى الأمور القضائية والتنفيذية وجباية الضرائب بعد مسح الارض وتقدير الضرائب المستحقة عليها وفق العرف القبلى السائد (٣) ، ونظرا لكثرة مسئولياته عين له السلطان « نوبا » فكان لكل فرشا وكيل بلقب سامبى Sambi (٤) ·

٣ ـ **الديماليج** : Dimalig ومفـردها دمليج Dimlig وهم شيوخ القبائل الصغيرة أو البطون ، وعليهم معاونة الفرشا فى انجاز أعمالهم كل على مستوى وحدته الصغيرة (٥) ·

وهكذا كانت تحكم دار مصـاليط قبل أن يجاورها الفرنسـيون الذين هددوا حدودها وجعلوا أرضها بين أخذ ورد بين القوتين الوطنية والفرنسية ·

ومرت الادارة فى مصاليط بفترة قصيرة تحت حكم الفرنسيين ، فابقوا على بعض أنظمة منها ، وغيروا فى الآخر · ونظرا لعدم استتباب الأمر للفرنسين هناك ، وكذلك بسبب كثرة تحرك السكان كشعب قبلى ، فلم يكن هناك تغير كبير فى الهيكل الادارى ، ولكن كانت السلطة الفرنسية متمثلة فى جهاز عسكرى تولى الاشراف على جباية الضرائب هناك ·

وقد كان قوام ذلك الجهاز ١٥ ضابط فرنسيا ، قاموا بتنظيم الاهالى ، وجمع الضرائب منهم ، وكانوا ـ كما وصفهم أحد التقارير ـ « يلبسون البزة العسكرية ومسلحين ببنادق من الأسلحة المصادرة ، منهم ثمانية ضباط تحت قيادة ضابط كبير يتقاضى علاوة شهرين زيادة كبدل للادارة · ولم يكن لديه موظفون مدنيون للاعمال الكتابية فاستعمل أحد صف الضباط الفرنسين فى

---

(٣) Civsec 1/18/55, Report on Dar Massalit, p. 165.

(٤) Civsec 1/18/55, Darfur Governor to Civsec, January 15th 1922.

(٥) Annual report 1922 : p. 6.

(٦) Civsec 1/18/55, Report No. 2 on Dar Massalit, p. 5.

(٧) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ ، Ibid, p. 165.

وظيفة كاتب ، أما الترجمة فقد كان يضطلع بها أحد الجنود السنغاليين الملحق بالحملة » (١) ٠

ولم يكن الوطنيون راضين عن هذا التدخل الاجنبى فى شئونهم ٠ ومن ثم لجأوا الى المقاومة وعدم الانصياع لأوامرهم ، الأمر الذى أدى فى النهاية الى حركة اغتيالات للجنود الفرنسيين راح ضحيتها عدد كبير منهم ٠ وقد تزعم هذه الحركة شعب أبيشاش Abishashi فأرسلت السلطات الفرنسية فرقة من الجنود السنغاليين لاعادة النظام الى هناك ، ولكن الابيشاشى أقاموا لهم مذبحة رهيبة قتلوا فيها مائتين منهم ، واحتفظوا برؤوسهم قدموها هدية للسلطان « اندوكا » الذى كان منصبه قد أخذ فى التضاؤل أمام الزحف الادارى والعسكرى الفرنسى (٢) ٠

حالة دار مصاليط بعد معاهدة عام ١٩١٩ :

وصفها مدير دارفور فى تقرير له أرسله الى السكرتير الادارى ٠ بعد أن أصبحت دار مصاليط تابعة لحكومة السودان بمقتضى الاتفاقية الانجلو فرنسية المبرمة عام ١٩١٩ ، بعد مقابلته مع السلطان محمد بحر الدين (اندوكا) ومع بعض الأعيان ومع جماهير الرجال القبليين نلخصها فى النقاط الآتية : —

أولا : أن شعب مصاليط يئن تحت وطأة الادارة السيئة ، التى ساد فيها جباة الضرائب من عمال أندوكا ، وأنهم ينظرون الينا لتنجيهم من عذابهم ٠

ثانيا : أنهم لا يريدون تسليم بلادهم الى الفرنسيين لأن ذلك يعنى استمرار حالتهم السيئة مضافا اليها أعباء جديدة هى :

(أ) جمع ضرائب جديدة من أجل دفع رواتب الاداريين الفرنسيين ٠

(ب) أن بلادهم ستكون مجالا للدوريات السنغالية التى تضايقهم وتنهب ماتريد حتى النساء ٠

ثالثا : أما اندوكا نفسه لا يريدنا ، ولا يريد الفرنسيين ، فهو لا يريدنا لاننا سنحد من قوته ، وفى نفس الوقت سنفرض علبه عددا من أقاربه ومن المعتقين الذين سيصبح راتبهم عبئا جديدا عليه ٠

ولا يريد الفرنسيين لأنه كشعبه يكره السنغاليين وأعمالهم ٠

رابعا : لقد فهمت سبب اختياره أهون الشرين (الفرنسى والبريطانى)

---

(١) Civsec 1/8/55 Report on Dar Massalit June 15th 1920, p. 133.
(٢) Ibid. p. 134.

فهو يمكن أن يفضل الفرنسيين على أساس أنه اذا كان عليه أن يصبر على الاكراه الواقع من الجنود السنغاليين فانه سيجد وظائفا لاقاربه .

ان أول مايجب أن نعمله هو ابعاد اتباع اندوكا ، أولئك الذين يظلمون الأهالى . ونكسب ودهم ، ونبعد عنهم كراهيتهم لنا ونحس لهم قبح اندوكا حتى لا يحسوا بظلمه ، ولكى نحقق هذا ، فانني أوصي بتخصيص نسبة من الدخل له مع قسط لا بأس به من السلطة ، ولكن فى حددود معينة . وأنا لا مانع لدى من دخول دار مصاليط . فقد قمت برحلة يومين هناك فهو بلد غني أرضه سهله لرى الواقعة شرقه ، كما انها تغل محاصيل ممتازة يمكن أن تطعم اعدادا فقيرة من السكان ، كما أن بها ماشية كثيرة ، ودخلها يأتى من العشور والضرائب التى جمعناها من دارفور . ويمكن أن تغل الضعف لو اننا وجدنا العدد الكافى من الموظفين لادارتها .

وبالنسبة للجزء الأكبر من ايراد هذا البلد فيذهب الى جيوب الجباة وليس الى جيب اندوكا ، ولهذا فانه سوف يرضى بنصيب صغير نسبيا من الداخل .

أما الجباة فسوف لا يكون من السـهل اسـترضاؤهم ، وأنهم هم الذين سيكونون سببا فى متاعبنا ، **فمن المحتمل أن يقوموا :**

أولا : باثارة اندوكا فينشر الظلم الذى يدعونه ، وانهم من أهله ومعتقيه الذين يعملون فى كنفه ، واندوكا كما أتصوره رجل ضعيف وسهل الانقياد ، وهذا ما سيكون أكبر مشكلة ستقابلنا . ولذلك لابد من اختيار مفتش لبق حسن التصرف ليكون على رأس دار مصاليط .

ثانيا : اثارة الرغبات الشريرة للمصاليط وحضهم على القيام بالاغارات على الفور ودار سكرن Dar Skern وديما Dima على حدودهم الشرقية .

ثالثا : حض الشعب على الاغارة على واداى ودار سولا واثارة القلاقل بيننا وبين الفرنسيين (١) .

ويظهر المدير فى تقريره هذا سوء ادارة اندوكا والظلم الذى كان يرتكبه ، ولكنه يعود فيلصقه باتباعه من الجباة لانه يظهره فى شخصية ضعيفة يمكن أن يسيطروا عليه (البند رابعا) .

كما أظهر المدير مدى كراهية الوطنيين للاجانب سواء كانوا فرنسيين أم انجليز وأنهم فى نظر الوطنيين شر مستطير ، ولكنه يظهر ترددا ، فتارة يقول

---

(١) Civsec 1/18/55 Corres. from the Governor of Darfur to Civsec. p. 15.

أن الشعب ينظر الى الانجليز كاطواق نجاة لهم ، الا أنه لو خير المصاليط بين الشرين (الانجليز والفرنسيين) فانه سيفضل الفرنسيين ويعرض أسبابا غير وجيهه أو غير مقنعه وهي : انه سيجد وظائفا لأقاربه ! ٠

وعلى كل حال فقد أجيب على مقترحه بتعين مفتش لمصاليط ٠ وعين مستر ديفيز Mr. Davis مقيما Resident لنصح السلطان ومشرفا على السلاطين المحليين (١) ٠

لم يكن الأمر سهلا في أول الأمر أن يقبل اندوكا مقيما أجنبيا يشرف عليه ويحاسبه على سياسته أو يلزمه بخط معين فى الادارة ، مماجعله يسوف فى الطاعة تارة ، ويهدد بالعودة الى أحضان فرنسا تارة أخرى ، عله يجد أكبر قسط من الكسب ٠ ولم يستقر الوضع للانجليز فى مصاليط الا فى نهاية عام ١٩٢٠ (٢) ٠

ونظر للاضطراب الذى كان يسود العلاقات بين اندوكا وشعبه ، وبين أى أجنبى ، فقد كان السكرتير الادارى فى الخرطوم فى قلق شديد مما تضمنته مذكرة مدير دارفور ، وطالب ديفيز بسرعة التوجه الى مقر عمله الجديد ٠ وأضاف اليه نقطة كرينيك على أن تكون مقرا له ٠ **واقترح ازاء مطالب مدير دارفور الواردة فى مذكراته :**

١ ــ أنه ابتداء من عام ١٩٢٠ يدفع لسلطان مصاليط خمسمائة جنيه ، ويدفع السلطان القمر مائتا جنيه سنويا ،وهذا بدلا عن ضرائب القطعان والماشية التى ترسل الى الفاشر وتباع هناك وتورد أثمانها خزينة الفاشر ٠

٢ ــ على سلطان مصاليط أن يورد كل الغلال التى تحتاجها القوات والموظفون فى مواقع عملهم بدلا من العشور ٠ أما أهل قبيلة القمر فيدفعون شيئا أقل لفقرهم وبعد مسافاتهم ٠

٣ ــ على سلطان مصاليط أن يورد التجهيزات الخاصة بالمبانى بالمجان للقوات والمستخدمين ٠

٤ ــ مرتبات القوات والمسخدمين ترسل الى الفاشر ، ولما كانت العملة نادرة هناك ، فكانت تدفع عينا فى شكل غلال ولحوم بالسعر السائد محليا ٠

٥ ــ أن يكون توزيع الضرائب حسب المتطلبات بين الوحدات المختلفة للأهالى ٠٠ كالقرية أو القبيلة ، ويكون ذلك بواسطة المفتش وتحت اشراف المقيم ، وبحضور السلطان والأعيان الذين يجتمعون فى نقطة كرينيك ٠

---

(١) Ibid, Telegram to Director of Post and telegraph — Khartou, Dec. 21st 191.

(٢) Ibid, Telegram from Fasher Governor to Civsec. Feb. 9th 1920.

٦ ــ أن ضباط الحملة يمكن أن يصدروا التراخيص التى تطلبها الاهالى كسلاح أو غير ذلك تسهيلا لمهمة المقيم الذى هو الأصل فى ذلك ·

٧ ــ لا غرامات تحصل للحكومة أساسا : وتوضع حدود ، كحد أقصى لما يجمعه السلطان ، ويمكن فقط لمن عهد اليهم بالسلطة أن يفرضوا غرامات أو عقوبات أكثر من حد معين اذا ما اتفق فى المجلس الذى يضم الشيوخ وباجماعهم ·

٨ ــ تجارة الرقيق واستيراد الخمر ممنوعان ·

٩ ــ لا تصريح بسلاح جديد ، وحصيلة الاسلحة القديم يورد للمقيم ·

١٠ ــ تشكيل وحدات جديدة لجمع الضرائب (١) ·

ولقد نفذت كل هذه الاقتراحات وكان أهم آثارها :

أولا ــ بالنسبة للضرائب وجمعها :

شملت الضرائب فى دار مصاليط الآتى :

١ ــ ضريبة الرأس : وكانت تحصل بواقع أربعة فرنكات عن كل رجل ، وفرنك واحد عن كل امرأة ، واستثنى الأطفال منها ·

٢ ــ ضريبة القطعان : وكانت بواقع $\frac{١}{١٢}$ من قيمة القطيع من الأغنام أو الماعز أو الأبقار ، وكانت الحكومة هى التى تقدرها ·

٣ ــ ضريبة على الخيول والجمال والعجول ·

٤ ــ ضريبة على الأراضى الزراعية والرعوية ، وتختلف حسب جودة الرى · فالأراضى التى تروى « بالراحة » مثل منطقة كيجا Kcja وأسونجة Asunga كانت تختلف عن بقية أراضى مصاليط المطرية (٢) ·

وشكلت هيئات من الأهالى بلغت ١٢ هيئة لتقدير الضرائب ، كل هيئة تكونت من اثنين من الأعيان وكاتب ، يختـــارهم السلطان تتوافر فيهم قوة الشخصية والذكاء ، وكان يصاحبهم « فاراش » أو أحد وكلاء السلطان · وكان عملها يبدأ بتقدير مساحة الأراض التى تملكها القبيلة ، وتحديد نوع الغلة المزروعة فيها وتقدير المطلوب منها ، وكان المفروض أن يكون المقيم مشرفا عليها ، ولكن فى السنوات الأولى ــ التى لم تكن العلاقات فيها بين الأجانب والوطنيين على ما يرام ــ تركوهم بعد أن بثوا فيها الثقة فى النفس والأمانة · وفعلا قامت

---

(١) Civsec 1/18/55 Telegram 1090 from Civsec to Fasher Governor, Dec. 27th 1919.

(٢) Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, 15-6-1920.

هذه اللجان بعملها بكفاءة وأمانة . وكانت لتجربة مصاليط فى الضرائب نتيجة مشجعة (١) ·

ولم يكن المكوك فى غالبية الأوقات هم الذين يقومون بالتحصيل ، اذ أنه بالتدريج تعلم الأهالى دفع ما عليهم مباشرة الى مكتب البوستة بالنسبة لضرائب الرأس ، لأنها كانت تدفع في شكل نقود سائلة · فكان كل فرد يتقدم الى هذا المكتب ليدفع ما عليه ويعطى لقاء ذلك قرص من القصدير سنويا كشهادة بسداده ما عليه من الضرائب وأوجب عليه الأمر أن يظل حاملا له على صدره ، ويقوم المسئول عن الضريبة بالتفتيش من حين لآخر على من لا يحملون هذا القرص فيعتبرون مخالفون للنظام ، ومن لم يسدد ما عليه من ضرائب فيكون عقابه الايداع فى السجن ·

أما العملة التى كانت سائدة هناك اذ ذاك فكان الفرنك والشلن والمارك والليرة حيث كانت معتمدة للتعامل فى مكاتب البوستة (٢) ·

ثانيا ـ بالنسبة للقضاء :

تركت السلطة القضائية فى أيدى السلطات الأهلية . ولكن فى توزيع جديد أو تنسيق جديد ، فالشيوخ والفاراش كانت لهم السلطة القضائية للفصل فى القضايا الصغيرة فقط · ويفصل المقدوم فى القضايا الكبيرة ، أما السلطان فكانت تحال اليه قضايا القتل · فكان يجرى بشأنها تحقيقا بنفسه أو يحيلها الى قاض يجلس رئيسا لمجلس يتكون من عدد من « الأجاويد » أو الأعيان ، وبعد اجراء التحقيق . اذا وجد المتهم مذنبا ، فللسلطان أن يجمع أهله ويخيرهم ما بين الاعدام أو الدية . فاذا ما اختاروا الحكم بالاعدام فيسلم المتهم لأهل القتيل ليعدموه . أما اذا اختاروا الدية . فللقاضى أن يأخذ منها بقرة ويعطى الباقى لأهل القتيل ·

ولقد وافق اندوكا على اصدار قانون يحدد الجرائم التى يحكم فيها الشيوخ محددا لهم عقوباتهم ، والجرائم التى يختص بنظرها الفاراش والمقدوم · ويعين الحد الأقصى للعقوبة لكل جريمة ، على أن يكون الاستئناف لهذه الأحكام أمام المقيم الذى له أن يستمع تفاصيلها بنفسه أو يحيلها الى السلطان مرة أخرى فينظرها قاض ومساعده · وترك اندوكا التصرف فى الاعدام للحكومة فقط(٣) ·

القضاء فى دار مصاليط بعد عام ١٩٢٢ :

فى عام ١٩٢٢ بعد صدور قانون سلطات المشايخ عدل النظام القضائى

---

(١) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ · Annual report 1922 : p. 7.

(٢) Civsec 1/18/55 Report on Dar Massalit, June 15th 1920.

(٣) Ibid Telegram 64 Jan. 17th from Fasher Gov. to Civsec.

بموافقة السلطان ، وأضيفت اختصاصات قضـائية للمقيم ، فكان من نصيب الفاراش والديماليج سلطات قضائية محدودة فى تطبيق عقوبات بعض الجنح الجزئية ، كما حددت السلطات القضـائية التى للقاضى (النواب القضـائيين للسلطان) بل والتى للسلطان نفسه ٠

أما الجـرائم الكبيرة الخطيرة فكانت تنظرها المحـاكم الجزئية والكليـة Minor and Major Courts والتى تشكل بأمر من المقيم وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل ومنحت سلطات الاستئناف (١) ٠

وهكذا بدأت تجربة الادارة الأهلية فى دار مصاليط ، وهكذا سـارت مثبتة نجاحها ، ونتيجة لذلك تحسنت العلاقة بين السلطان والمقيم ، وقد أشار تقرير عام ١٩٢٤ الى انتظام دفع الضرائب ، وقلة عدد قضايا السرقة بالاكراه ، وقطع الطريق ٠ واستتب الأمن أكثر من ذى قبل ، وانه تتخذ الاجراءات الى انشاء نظام لخزانة أهلية Native Treasury (٢) ٠

وكان مجلس الحاكم العام الذى انعقد فى لندن عام ١٩٢٤ ابان قيـام الحركة الوطنيـــة قد قرر تأسيس مجالس للمـــدن والمديريات وهى مجالس استشارية من المشايخ منفصلة عن المحاكم القضائية القروية ، وذلك تمهيـدا لادخال نظـام اللامركزية فى الادارة ٠ وقد كان القوة الدافعة وراء ذلك هو السير جود فرى أرشر الحاكم العام (٣) ٠

بات واضحا أن هدف الادارة من الدخول وسط القبائل ــ تارة بالقوة وتارة بالقانون ــ الحصول على أكبر قسط من التسلط على هذه القبائل من خلال تعيين حكامهم منهم ٠ ومن هذا التسلط بدأ الحقد والكراهية بين أفراد القبيلة الواحدة بسيف المنافسة على التعيين أو تنفيذ الأحكام بالقوة ٠

ومن الناحية الاقتصادية ممثلة فى جمع الضرائب التى شابهت الالتزام فى مصر فى العصر العثمانى ، وكيف كان الشيوخ يقومون بأعمال وحشية فى سبيل تحصيلها ، أما منفعة الأهالى والشيوخ فاتت متأخرة ٠

وحدث أنه لما زار الملك جورج الخامس مدينة بور سودان عـام ١٩١٢ صدرت الأوامر الى المفتش العام لاختيار أعيان القبائل للسفر لمقابلته ، ولما اختار المفتش أحد الأعيان من شيوخ القبائل ليذهب ويتشرف بالمقابلة حضر الشيخ الى المفتش قبل أن يهم بركوب القطار وطلب منه قطعة من ذات الخمسة قروش لمصاريف الرحلة (٤) ٠

---

(١) Annual report 1922 : p. 7.

(٢) Annual report 1924 : p. 52.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٢٥ ، عن كتاب السودان ، جـ ٢ ، لعبد الله حسين ، ص ٤٠ ٠

(٤) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ، ص ٢١٠ ٠

كما فشلت الحكومة فى انشاء سلطة من الشيوخ القبليين ، وهو أمر كانت قد أعلنته من قبل ، لأن التفكك الذى أصاب القيادة القبلية ابان حكم المهدية جعل انجاز هذا الغرض صعبا ، وأن الشعور العام ـ الذى نحسه من قراءة تقارير المديريات وتقارير الموظفين ومراسلاتهم ـ يبين ذلك • فقد عنيت الحكومة بأن تستبعد استغلال القيادات القبلية ، فى حين أن المفتشين والمديرين زاد نصيبهم من المسئولية • ففى الحقيقة أ نمركز المشايخ انحط لدرجة أن بعض العبيـد كانوا ينتخبون مشايخا على سادتهم ـ كما حدث ورأينا فى دارفور ـ ليشغلوا هذه الوظيفة ، وهذا اجراء غير سليم ، لأن الواجب الرئيسى للمشايخ هو المساعدة فى جمع الضرائب ، لذلك كان كثيرا ما يقع فى مشكلات مع الحكومة (١) •

كما كان وضع المشايخ غير واضح نتيجة التوهم بأنهم قادرون على القيام بجزء من الادارة ، وأنهم ما زالوا على علاقاتهم القديمة القوية بشعبهم • كالمحاولة التى بذلت فى الأيام الأولى لمعاملتهم كجزء من الحكومة بينما سلبوا سلطانهم(٢)•

أما فى ظل قانون سلطات المشايخ عام ١٩٢٢ فان القانون نفسه لم يحتو على أسلوب تطبيق البيروقراطية فى البلاد ، ففشل فى انجاز ما وضع من أجله(٣) • كما أنه جعل احتكار الوظائف فى أسر بعينها تكون موالية للادارة وفى أشخاص بعينهم •

ومن جهة أخرى ، فان التنظيم القبلى الذى وضع وتضمن رؤساء عشـائر ورؤساء بطون ، وهم المقدومون والشراطى والفراش فى الوقت الذى كان للسلطان وكلاء شخصيون ، يقومون بنفس اختصاصاتهم قضائيا وتنفيذيا ، مما أحدث اضطرابا وعدم انتظام فى جمع الضرائب وادارة القضـاء • فتوزيع السلطات القضائية بين عدة سلطات غير واضحة الاختصاص نتج عنـه ضياع مصالح الشعب التى كان يجب أن تعتمد على ما للسلطان من شخصية •

من أجل هذا •• فقد ظهرت النتائج الآتيـة :

أولا : ان السلطة الادارية المخولة للمقيم ومعاونيه فى القبيلة لابد أن تكون السند الرئيسى فى تقدير الضرائب على المحاصيل ولكن المقيم كان غير قادر تبعا لهذه الاضطرابات التى واجهت هذا العمل •

ثانيا : فى مجال القضاء •• نجد أن أسلوب الاستشارة بين السلطان والمقيم أسلوب بعيد التحقيق ، وأن أسلوب تدعيم وتشجيع السلطات التقليدية باختيار الوطنيين لشغل وظائف الحكومة يحمل معه واجبات ادارية • فهـذه

---

(١) Jackson, H.C. : Sudan days and Ways, p. 46.

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., p. 147.

(٣) Lloyed, Lord : Op. Cit., p. 128.

التعيينات كان يجب أن تجرى بعناية تامة وحرص ، لأن السودانيين بينما هم معتادون اتباع سلطة الشيخ سواء كانت منحة أم وراثة ، أو يخضعون لموظف من غير الوطنيين ـ فانهم تعوزهم التجربة على احترام السلطة الممنوحة لهم (١) ٠

ولكن على أية حال فانها قد حملت عبئا بنسبة ما من العمل القضائى عن مفتش المركز ونقلته الى محاكم المشايخ ، أولئك المشايخ الذين حظوا بمرتبات لا بأس بها ، أما الدولة فكانت تورد اليها كل الغرامات فى سهولة من خلالهم ، فكان لها كل الغنم فى ذلك (٢) ٠

---

(١) S.N.R. vol XXXI 1950 Part I, 11 p. 206.

(٢) Ibid. p. 208.

الادارة فى جنوب السودان

خضعت مناطق أعالى النيل وبحر الجبل جنوبا الى حدود أوغندا للحكم المصرى أيام حكم اسماعيل ، وتسمم باسم «المديرية الاستوائية» • وظلت هكذا حتى قيام الثورة المهدية فى السودان التى وصل مدها الثورى اليها فى عـام ١٨٨٢ ، حيث بدأت حركات التمرد فى غربها فى منطقة بحر الغزال (١)• وفشلت محاولات أمين باشا فى تدعيم موقف حاكمها خصوصا وأن مصر قد وقعت آنذاك تحت الاحتلال البريطانى •

وبدأت القوى الأوروبية تتصارع لتنال كل منها نصيبها منها ، كفرنسا فى فاشودة وبلجيكا فى حاجز اللادو (٢) •

الا أنه بعد استرجاع السودان عادت هذه المدرية بالتدريج الى الادارة الجديدة كما رأينا •

وقد بذلت الادارة الجديدة جهودها فى سبيل توطيد دعائمها هناك بأن أرسلت أول حملة رسمية في شتاء عام ١٩٠٠ مكونة من فرقتى الأورطة السادسة عشرة والسابعة عشرة الى بحر الغزال • وتأسست هناك عدة نقط • ثم أرسلت الى هناك حملة أخرى فى نوفمبر عام ١٩٠١ ولكنها قوبلت بمقاومة شديدة من

(١) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٢٦ •

(٢) التيجانى عامر : جنوب السودان ـ بحر الغزال بين العصابات والحكومات ، من عام ١٨٥٠ ـ عام ١٩٢٠ ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٤٣ ـ ٤٦ •

Glichen, Count.
Handbook of The Sudan 1898. Compiled in Intelligence Office, War Office I. D. London 1898. pp. 194-195.

الأهالى ، وراح ضحيتها عدد من الجنود ومفتش انجليزى ، وكان رد الحكومة ارسال حملة تأديبية شديدة وعنيفة تركت أثرا سيئا فى نفوس الأهالى ضد سياسة الحكم الجديد (١) وقد وصل عدد النقط العسكرية فى عام ١٩٠٥ تسع نقط فى مديرية بحر الغزال وحدها بلغ عدد قواتها ١٣٠٠ جنديا ، ٦٤ ضابطا (٢) .

المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة فى الجنوب

١ ــ مشكلة الأمن :

كانت مشكلة اضطراب الأمن فى جنوب السودان من أكبر المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة ، **ويرجع هذا الى النزاع بين القبائل بسبب :**

١ ــ اهمال شأنها فى أيام الحكم المصرى والدراويش ، فعاشوا فى غير نظام ، حول المستنقعات ، وداخل الكهوف والغابات ، ولم تمتد اليهم يد الاصلاح، فعاشوا على السلب والنهب ، ولولا جهود ضعيفة على يد بعض رجال الارساليات التى وصلت الى هناك قبل ظهور المهدية ، متمثلة فى بعض خدمات تعليمية وطبية ودينية ، الا أن امتداد المهدية الى هناك شل حركة المرسلين الأجانب . فعادت القبائل هناك الى حالتها الأولى ، من خشونة وحب لسفك الدماء .

٢ ــ تسرب الأسلحة بشكل ملحوظ ، ولسنين عديدة من الحبشة الى أيدى الرجال المحاربين من تلك القبائل (٣) .

٣ ــ أدى وجود السلاح فى يد قوم على هذا المستوى من الخشونة والتأخر، الى قيامهم باغارات بعضهم على بعض للاستيلاء على النساء والأبقار (٤) .

وكانت النساء من الأسباب الرئيسية للنزاع القبلى ، فكانت مكانة زعيم القبيلة تقيم ضمن ما تقيم به بعدد ما يحوزه من نساء ــ كزوجات واماء ــ ومن ثم كانت النساء ضمن الممتلكات التى تعرضت للسرقة والاغنام ، كما كن كثيرا ما تتعرضن للمتاعب من سادتهن ، فكن يلجأن الى الهروب منهم الى سيد (زوج) آخر يكون أكثر رحمة ، أو كن يلجأن الى الضباط الانجليز فى النقط ، مما كان يثير الحروب بينهم (٥) .

---

(١) C.R.O.S., S.I.R., Report No 93, April 1902.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ص ١٥٩ ، مديرية بحر الغزال .

(٣) Macmichael, H. : The Sudan, p. 127.

(٤) Annual report 1902 : p. 127.

حمل العديد من تقارير المخابرات آنذاك وقائع الاعتداء والقتال بين القبائل بسبب النساء مثل : S.R.O.S., S.I.R., April 1908, No. 165 and No 166 May 1908 and June No. 167 1908 and No. 168 July 1908 and Annual report 1908.

بينما الشق الآخر من تحديد مكانة الزعماء القبليين يتمثل فى عدد ما كانوا يملكون من رءوس الماشية ، وكانت عمليات الرعى فى تلك الأحراش الواسعة امرا عسيرا • فقد تعرضت للسرقة أو الاستيلاء من جانب الزعيم القوى على الآخر الضعيف • كما كانت عملية الاستيلاء ذاتها تشكل عنصرا نفسيا هاما فى عملية الزواج ، ففضلا عن أنها قد تكون من أجل مهر عروس ، فهى عنوان لشجاعة العريس أمام العروس وأهلها •

وفى ظل نظام الضرائب الذى استخدمته الادارة الجديدة هناك ، كانت الماشية عنصرا هاما فى السداد (١) •

٤ ـ الروح القبلية التى تحكمت فى سلوك الرجال ، والعصبيات التى كثيرا ما قادتهم الى القتال ، وكان ذلك فى قبائل النوير والدنكا فى بحر الغزال (٢) •

٥ ـ بالاضافة الى هذه الأسباب التقليدية بين القبائل ، فانه قد استحدثت أسباب للاضطراب فى ظل نظم الادارة الجديدة • فنرى أن الأهالى هناك رفضوا الانصياع لدفع ما فرض عليهم من ضرائب ، بل قاوموا السلطة فى ذلك ، وظن بعضهم أن جباة الضرائب من رجال الادارة هم جلابو الرقيق القدامى ، ولكن فى ثوب جديد • فاعتصم بالجبال ليكونوا فى مأمن منهم ، ودخل البعض الآخر فى حرب سافرة مع الحكومة (٣) •

٦ ـ كان لجيوب المهدية المتبقية فى بداية عهد الادارة الجديدة يد فى اثارة الاضطرابات بين القبائل ، مثيرة روح الاحساس بالكراهية للجنس الأبيض معيدين للأذهان القسوة التى لاقوها من العناصر التركية فى ظل الادارة المصرية (٤) •

تجمعت هذه الأسباب وغيرها لتكون حركات مناوئة فى وجه الادارة الجديدة ، نجملها فيما يلى :

ثورة جبل بورانى فى مركز تالودى سنتى ١٩٠٨ ، ١٩١١ ، وفى دجيج سنتى ١٩١٠ ، ١٩١١ ، وفى طير الخادار سنتى ١٩١٤ ، ١٩١٥ ، وفى كادوجلى عام ١٩٠٤ ، وفى ايليرى عام ١٩٠٦ ، وفى ناينج نايتج Naing Naing عام ١٩٠٦ ، وفى كايلاكالورن Kila Kalorn عام ١٩١٠ ، وفى شط الصافية عام ١٩٠٤ ، وفى ميرى عام ١٩١٥ ، وظهرت ثورة فى مركز دلنج فى ناحية

---

(١) Jackson, C. : Behind the Modern Sudan, p. 140.

(٢) Beshir, M. O. : Op. Cit., p. 50.

(٣) Ibid, p. 51 and Jackson, C. : Behind the modern Sudan, p. 141, and
تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، ص ٤ •

(٤) Holt, P.M. : A modern history of the Sudan, P. 114.

ماندال Mandal عام ١٩٠٤ مرة وأخرى فى عام ١٩١٤ وفى كاندارو عام ١٩٠٦ . وفى فاندو Fando عام ١٩٠٨ ، وفى كيلاكيدو Kila Kido فى عامى ١٩٠٨ ، ١٩٠٩ وفى تايما Taima عامى ١٩٠٩ ، ١٩١٠ ، وفى سابى Sabi عام ١٩١٤ ، وفى دوللار عام ١٩١٤ ، وفى النابيما Naiyma عامى ١٩٠٨ ، ١٩١٨ (١) .

ولم يكن أمام الادارة الجديدة فى الجنوب الا مواجهة القوة بالقوة فى أول الأمر . ثم أخذهم باللين بعد ذلك ، بعد أن يكسروا فيهم روح العداء التى حكمتهم، ومن ثم كان الحل هو ارسال حملات تأديب لتلك القبائل ، لتوطيد دعائم الحكم الجديد ، وانشاء نقط مسلحة تكون مؤمنة للطرق التى امتدت بين البلاد كقنوات توصيل للسلطة الى تلك الجهات .

وبدأت التجربة فى منطقة السدود فى بحر الغزال ، الا أنها لقيت مقاومة من الدنكا بالقرب من رومبك فى نهاية عام ١٩٠١ ، ثم تبعها نزاع مسلح بين الضباط بين قبيلة اجار دنكا (٢) ، Agar Dinka راح ضحيتها البكباشى سكوت باربور Bimbashi Scott Barbour ، وعوقبت القبيلة بالقتل والتشريد ومصادرة ماشيتها (٣) . كما أرسلت الحكومة حملات تأديبية ضد الزاندى خلال أعام ١٩٠٣ ، ١٩٠٤ ، ١٩٠٥ ، خضعوا بعدها للحكومة (٤) .

وكان النوير هم أشد القبائل الجنوبية مراسا ، مما استلزم ارسال حملات لتأديبهم فى عام ١٩٠٢ لتقليم أظافر الزعيم الزنجي موت دينج Mut Ding جنوبى السوباط . ثم حملات أخرى فى سنوات ١٩١٠ ،١٩١١ ، ١٩١٤ ، ١٩١٧ ، ١٩١٨ ، ١٩٢٠ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كما أرسلت حملات أخرى ضد قبيلة الوت دينكا Alwot Dinka عام ١٩١١ وضد قبيلة الأنواك عام ١٩١٤ وضد دنكا العاليات فى أعوام ١٩١٨ الى ١٩٢٣ على التوالى (٥) .

---

(١) تقارير سنوية : أعوام ١٩٠٨ . ص ٢ ، عام ١٩١٠ ، ص ٤٢٣ ، عام ١٩٠٤ ، ص ٢ بحر الغزال وتقرير عام ١٩٠٦ ، ص ٤ . **Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 51.**

(٢) **Annual report 1902 : p. 229 and**

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، ص ١٥١ ، **Warburg, G. : Op. Cit., p. 148.**

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٣ ، ص ١٥١ ، **Warburg, G. : Op. Cit., p. 149 and**
ومن أكبر الزعماء الذين خضعوا بعد هذه الحملات للادارة الجديدة يامبو وقد تناوله التيجانى عامر فى كتابه عن جنوب السودان فى فصل بأكمله تناول فيه أصله وجهوده وعلاقاته بالماجيك والانجليز والزبير رحمه وسليمان ابنه ، أنظر ص ٩٩ ــ ١٠٤ .

(٥) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان : ترجمة هنرى رياض والجنيد على عمر ، ص ٣٨ ، **Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan. p. 101 and**
تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ : ص ١١١ مديرية بحر الغزال .

وبلغ من خطورة هذه الحملات أن كانت انجلترا ترقب تحركاتها وما تنتهى اليه من نتائج وكانت تقدم الأسئلة فى البرلمان البريطانى بشأنها (١) ٠

فشغلت تفكير الساسة البريطانيين كثيرا ، اذ يورد اللورد كتشنر كتمليق على أحد هذه الأسئلة ودفاعا عن حملة الدنكا أنها استهدفت :

١ ــ انشاء مدنية فعالة فى بلاد البير Beir ٠

٢ ــ وقف تجارة السلاح والذخائر وتأديب قبيلة الأنواك ٠

ثم يورد الخسائر البشرية التى تكبدتها قوات الادارة الجديدة من جراء ذلك (٢) ٠

وقد صحبت فكرة ارسال حملات التأديب لتوطيد الأمن فكرة توطيد دعائم السلطة الجديدة بالوسائل السلمية أيضا ٠

فمن نتائج هذه الحملات ٠٠ أن شاعت رهبة السلطة فى نفوس الأهالى الى حد ما ، الا أنها لم تأت بالنتيجة المرجوة كاستقرار الأهالى واقتناعهم بالادارة الجديدة ، وزيادة الانتاج وسداد الضرائب ، ولهذا لم يشجع الموظفون البريطانيون هذه السياسة الداعية الى استعمال العنف ، فهذا ماتيوس G. Mathius مدير مديرية أعالى النيل فى عام ١٩٠٢ ــ ١٩٠٨ ينادى بالتغلغل السلمى بين الأهالى ٠ وقد أصر على ذلك بعد أن قام بحملاته التأديبية ضد الزاندى ووصف أسلوب الحملات التأديبية بأنه تصرف غبى من الموظفين البريطانيين ، وأضاف أنه لا داعى للتدخل العسكرى فى النزاعات التى تنشب بين القبائل ، ورفض بشدة ارسال حملة تأديبية ضد قبيلة النوير عام ١٩٠٥ (٣) ٠

وقال فى تقريره عام ١٩٠٨ أن القسوة مطلوبة لاستتباب الأمن ولكنها نعمة غير خالصة ، بينما نادى فى تقريره عام ١٩٠٦ بالسياسة السلمية فى التعامل بين القبائل ٠ وأن الاسترسال فى استعمال القسوة والحملات التأديبية أمر غير مقبول (٤) ٠

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ : ص ٠٩

(٢) Parl. Deb. Comm. Vol. CXL II, 1905 March 13th and Parl. Deb. Comm. Vol. XXX I V, 1912 Feb. 20th.

(٣) Parl. Deb. Comm. XXX VII April 15th 1912 and
عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ص ١٠٥ ٠

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 149

كما بدأ الحكام والمديرون هناك يستنفدون جهد الع... ى سق الطرق وتأمين المواصلات عليها تكون قنوات توصيل الأمن الى تلـ. الجهات ، وتسهيل ادارتها (١) ، معتمدين على قبيلة نيام نيام ، لأنهم هم الذين كانوا يقبلون على العمل أكثر من سواهم من شعوب الجنوب (٢) ٠

ووصلت خطوط التلغراف الى (واو) في عام ١٩٠٥ ، وعين لها ضباط ملاحظون من الزنوج للمرور عليها والمحافظة عليها (٣) ٠

وانتهى الأمر بتأسيس عدة مراكز في الجنوب ابتداء من عام ١٩٠٠ في بحر الجبل ، ثم انتشرت في أنحاء المديريات الثلاث (بحر الغزال ـ أعالى النيل ـ منجلا) (٤) ٠ وكانت أهم خطوة تمت في هذا المجال ، هي انشاء قوة عسكرية محلية في الجنوب عرفت باسم (الفرقة الاستوائية) عام ١٩١٧ وترتب على تشكيلها أن غادرت القوات الشمالية جنوب السودان في ٧ ديسمبر عام ١٩١٧ ، وأصبحت هذه الفرقة ـ التي ضمت عددا كبيرا من أبناء معظم القبائل هناك ـ هي القوة المسلحة الوحيدة المسئولة عن الأمن في الجنوب (٥) ٠

وفي مجال نشر الأمن بين القبائل ٠٠ عنيت الادارة بموارد المياه والآبار وتنظيم السقاية منهـا ، تلك التي كانت من أسباب نشوب النزاع ٠ وبدأت التجربة في واو ، وبعد أن ثبت نجاحها عممت في أماكن أخرى (٦) ٠

٣ ـ مشـكلة التمـويل :

نظرا لما كان يواجهه السودان من عجز في ميزانيته ، واعتماده على الخزينة المصرية لسد هذا العجز ، فقد تقرر ألا تقوم الحكومة بعمل انشائي من شأنه تنمية الجنوب ، الا في الحدود التي تفرضها ضرورات حفظ الأمن ، ورعاية مصالح القائمين عليه من جنود ومستخدمين ، بل أن أجهزة الأمن والادارة نفسها ظلت محصورة في دائرة ضيقة لا تعدو الحفاظ على سلامة مراكز الدولة واخماد الثورات التي تناوىء وجودها (٧) ٠

ومن الأمثلة التي تشـير بوضـوح الى الضائقة المالية التي كان يعيشها السودان ، ما تضمنه تقرير عام ١٩١٠ ، ذلك العام الذي ضم فيه اقليم اللادو نهائيا الى جنوب السودان : فيعبر المسئولون عن تخوفهم من الزيادة المتوقعة

---

(١) عبد المنعم عباس محمود : مشكلة الجنوب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٧٥ ، ص ٥٤ ٠

(٢) C.R.O.S. Palace 1/3/63, Annual reort 1920, p. 125.

(٣) **Duncan, J.A.R : Op. Cit., p. 98.**

(٤) يونان لبيب رزق : السودان في عهد الحكم الثنائي الأول ، ص ١٩٨ ـ ١٩٩ ٠

(٥) عبد المنعم عباس محمود : المرجع السابق، ص ٥٧ ٠

(٦) تقرير سنوي : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ ٠

(٧) مدثر عبد الرحيم : مشكلة الجنوب ، ص ٣٣ ، الامبريالية والقومية ، ص ٦٧ ٠

في منصرف الحكومة بسبب ادارة ذلك الاقليم الجديد والمحافظة عليه ، وطلب زيادة في الدعم الذى ترسله حكومة مصر الى السودان (١) ٠ وفعلا استجابت الحكومة المصرية لهذا المطلب ، وبعد مناقشات دارت في مجلس شورى القوانين، قررت مصر زيادة المعونة التي كانت تدفعها سنويا للسودان بمقدار (٤٥٠٠٠) جنيـــه (٢) ٠

وبذلك أصبحت المعونة التي تحملت مصر دفعها للسودان (٥٣٥٣٢١٥) جنيها مصريا حتى توقف دفعها في عام ١٩١٣ (٣) ٠

٣ ـ مشـــكلة الحـــدود :

كان على الادارة الجديدة في الجنوب أن تواجه مشكلة كبيرة كذلك ، وهى الأمن مع جيرانها ، وبخاصة مع بلجيكا ، فكان عليها أن تلتمس كل الطرق لتعيين الحدود بينهما ، وتسكين الشعب على هذه الحدود في منطقة الزاندى على طول خط تقسيم الميـــاه بين نهرى النيل والكونغو ، فكانت المشكلة ذات شقين : تحديد سياسى بين الحكومتين ، وتحديد اجتماعي أو سكانى نتيجة تأرجح السكان بين المنطقتين ، فالزعيم هوكوا Hokwa ـ وهو زعيم من الزاندى عاش أصلا في أراضى السودان ـ اشتكى من أن الزعيم بابواندرا Babwanora ـ وهو زعيم آخر من الزاندى ـ يعيش في أراضى دولة الكونغو الحرة ، وأن رجاله يقومون بغزو أراضيه ويعتدون على قراه ٠ وبتحقيق الموضوع تبين أن الرعايا أنفسهم يتداخلون في الحدود تبعا للمراعى ٠ فعقدت لهم سلسلة من المحاكمات حتى عام ١٩٠٨ عندما انتهى هذا الموضـــوع صلحا بفضل السياسة الودية التي التمسها الضباط البلجيك والانجليز (٤) ٠

كما التمس الانجليز والبلجيك طريق المفاوضات في سبيل تسوية الحدود في منطقة اللادو ، حتى عقدت اتفاقية عام ١٩٠٦ التي تسلم السودان بمقتضاها منطقة بلغت مساحتها ١٧٠٠٠ ميلا مربعا (هى حاجز اللادو Lado Enclave) في عام ١٩٠٨ غربي بحر الغزال (٥) ٠

أما بالنسبة للمتسللين خلال الحدود ، فقد أمرت الحكومة في الكونغو في أغسطس عام ١٩٠٩ كبار الزعماء المحليين بعـــدم قبول الهاربين من بلاد غير متعاهدين معها ٠

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ ٠

(٢) مجلس شورى القوانين : مضبطة جلسة ١٢ فبراير عام ١٩١١ ٠

(٣) ارجع الى المشكلة المالية في فصل « الاداره المركزية » ٠

(٤) Collins, R. and Herzog, R. : Op. Cit., pp. 123-124.

(٥) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan P. 102.

وفى أكتوبر عام ١٩١٠ اتخذت السلطات على جانبى خط تقسيم المياه خطوات جادة لمنع النزاع القبلى على الحدود ، مثل ما حدث للزعيمين منوتو Mnuto الذى كان يحاول بسط سلطاته على القبائل المتقدمة فى المنطقة البلجيكية (١) .

أما بالنسبة للجيران الفرنسيين ، فكان على الادارة الجديدة أن تواجههم بفض المنازعات والتعديات التى كانت تحدث على الحدود بين السودان وبين افريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما حدث فى عام ١٩٠٩ فى واداى وراح ضحيتها كولونيل فيجنشش Colonel Fidgenchuch وكذلك حادثة أخرى فى نوفمبر من نفس السنة راح ضحيتها الكولونيل مول Colonel Moll (٢) .

كما قامت الادارة الجديدة ــ تأمينا لحدودها ــ بابرام سلسلة من تسويات الحدود مع كل من أوغندا وأثيوبيا (٣) .

وهكذا مضى عقد أو أكثر من الزمان على الادارة فى الجنوب وهى فى حرب بسبب الحدود .

التقسيم الادارى لجنوب السودان :

كانت المديريات الجنوبية من لون آخر ، حيث ساد الزنوج جنوب خط ١٠° شمالا عند بحر العرب ، مكونين حاجزا واضحا بينهم وبين مسلمى الشمال. كما كانوا خليطا من القبائل بدون لغة معروفة ، أو حضارة أو عقيدة موحدة (٤).

وقد بلغت المديرية الاستوائية حدا من الاتساع ، استلزم لادارتها أيام الحكم المصرى الأول أن تقسم اداريا الى عدة أقسام ، **استقر نهائيا فى عام ١٨٧٨ فى عشر ادارات هى :**

١ ــ بور Bor ــ وأهم مدنها بور .

٢ ــ لادو Lado ــ وعاصمتها لادو ، وأهم مدنها أمادى Amadi وصيادين Sayadin ، وغندوكرو والرجاف وبدن Beden .

٣ ــ كيرى Kiri ــ وعاصمتها لابورى Labore وأهم مدنها كرى ، وموجى Muggi وخورايو Khor Ayu .

٤ ــ دوفيلى Dufile ــ وعاصمتها دوفيلى ، وأهم مدنها فاتيكو Fatiko وودلاى Wadelai وماهاجى Mahagi .

---

(١) Collins, R. : and Herzog, R. : Op. Cit., p. 124.

(٢) Macmichael, H. : The Anglo Egyption Sudan, pp. 102-103.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٤ ص ٨ ، محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٧٩ .

(٤) Warburg, G. op. cit. p. 137.

٥ ـ فويرا Fouera ـ وعاصمتها فودا Foda وأهم مدنها فويرا ٠

٦ ـ لاتوكا Latuka ـ وعاصمتها تارانجولى Tarangole وأهم مدنها اوبو Obbo وكورون Kuron ومارانجولى Maragole

٧ ـ فاديبك Fadidek ـ وعاصمتها فاجولى Fajuli وأهم مدنها فاراجوك Farajuk وفاديبك وفاشر Faoher وفارشيل Farchil ولوبور Lobor ٠

٨ ـ رول Rol ـ وعاصمتها اياك Ayak وأهم مدنها شامبى Shambe وبوفى Bufi ولسى Lesi وروميك وجوك الحسن

٩ ـ مكراكه Makraka ـ وعاصمتها واندى Wandi وأهم مدنها كباينيدى Kabayendi وكودورما Kudurma وأومبامبا Ombamba وجوزا Gosa وموندو Mundu ولوجو Logo وتامبيرا Tambira وكاليكا Kalika وكوروبك Korobek وميدى Medi وانزيا Anzca

١٠ ـ مونبوتو Monbuttu وعاصمتها مباجا Mbaga وأهم مدنها جانجو Gango وكوبى Kubi وتنجازى Tingazi وغادا Gadda وبليما Bellima ودونجو Dungo (١) ٠

وكانت كلها تسمى باسم واحد هو : « المديرية الاستوائية » التى ضمت الى مديريات السودان فى عهد اسماعيل باشا على يد صموئيل بيكر ٠

ولكن فى عهد الحكم الثنائى قسم جنوب السودان الى ثلاث وحدات ادارية هى : فاشودة ومنجلا (منقلة) وبحر الغزال ٠ وفى عام ١٩٠٢ أدخلت بعض التعديلات على حدود المديريات ، فسميت آنذاك : مديرية فاشودة بمديرية أعالى النيل (٢) ٠ وتغير اسم فاشودة الى كودوك (٣) ٠ Kodok كما صدر أمر بالحاق ادارة بحر الغزال بالحكومة السودانية فى الخرطوم رأسا وكان نصه : « الحاق ادارة احتلال بحر الغزال بالحكومة ـ لما كانت ادارة احتلال بحر الغزال قد نقلت الى حكومة السودان ، ابتداء من أول يناير عام ١٩٠٢ فقد صدرت الأوامر الآتية للعمل بها فيما يختص بعرض المكاتبات :

على قومندان قوات احتلال بحر الغزال أن يعرض على مكتب السكرتير الملكى فى الخرطوم جميع المسائل المتعلقة بالادارة والتجارة وما شكل ذلك من المسائل

---

(١) جميل عبيد : المرجع السابق ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ ٠

(٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٤٠ ٠

(٣) عبد المنعم عباس محمود : المرجع السابق ، ص ٥٣ ٠

التى كانت تعرض قبلا على الادجونانت جنرال فى الخرطوم – والتقارير المختصة بالأعمال الحربية وجميع المكتبات عن العساكر تعرض على مساعد الادجوتانت فى الخرطوم حسب العادة – وكل المسائل المتعلقة بالمهمات أو التعيينات المختصة بالادارة الملكية ترسل رأسا الى المراقب فى الحكومة السودانية بالخرطوم – وكل المسائل المتعلقة بالادارات والمصروفات والحسابات الملكية يخاطب بها سكرتير مالى الحكومة السودانية بالخرطوم رأسا » (١) ٠

وكانت مديرية بحر الغزال أهم هذه المديريات لغنى مواردها الطبيعيـة والاقتصادية لدرجة أنهم شبهوها بالبنجاب فى الهند ، وكانت عاصمتها واو (٢) ٠

ثم فى عام ١٩٠٣ دارت المفاوضات بين الحكومة وبين ركتا بن مبيـو Recta Ben Mbio على بسط الحماية المصرية الانجليزية على أقاليم نيام نيام ، ونجحت المفاوضات ، ونقلت اليها أسلحة ووحدات عسكرية لاقرار الأمن وضمها الى بحر الغزال (٣) ٠

وانقسمت مديرية بحر الغزال الى ستة مراكز ادارية ، تلك التى انقسمت بدورها الى ١٢ مأمورية ٠

وكان على رأس هذه المديرية المدير واثنان من المفتشين فى واو ٠ أما كل مركز فكان على رأسـه ضابط انجليزى يعاونه أحـد الضباط المصريين أو السودانيين (٤) ٠

وكانت أهم مدنها : واو ، رمبك ، ديم الزبير ، شامبى ، شاك شاك ، تونجى ، مشرع الرق ، وشتامين على نهر جور Jur ٠ وكانت تسكنها قبائل الدنكا ، التى عاشت تحت حماية الانجليز وقبائل نيام نيام وجولو Kulu (٥) ٠

أما مديرية منجلا ، فكانت قبلا قسما من بحر الغزال ، ولشدة البعـد الفاصل بينها وبين عاصمة المديرية كان من المستحيل على المدير أن يقوم بواجبه فى ادارتها كما ينبغى ٠ ولذلك استقر الرأى أخيرا على فصلها وجعلها مديرية قائمة بذاتها وعاصمتها بور Bor (٦) ٠

مديرية اللادو : وكانت تسمى حاجز اللادو Lado Enclave وأضيفت

---

(١) الغازيتة السودانية : العدد ٣٤ ، أبريل عام ١٩٠٢ ٠
(الادجوتانت جنرال = لقب عسكرى للمفتش العام) ٠

(٢) I.D. 8glo Egyption Sudan, Bahr El Ghazal p. 37.

(٣) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، مديرية بحر الغزال ، ص ١ ٠

(٤) I.D The Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Ghazal. p. 37.

(٥) Peel, S. : Op. Cit., p. 194.

(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٢٦٨ ٠

الى المديريات رسميا فى يوم ١٦ يونيو عـــام ١٩١٠ باحتفال كبير ، وظلت بتقسيماتها الادارية كما كانت(١)٠ وهى ثلاثة مراكز هى : لادو ويى وجبل واتى Wati ، وكان كل منها تحت امرة مأمور ، كما كان كل منها يضم عدة نقط على رأس كل منها (ملازم) ٠

وكانت ادارتها عموما عسكرية نظرا لخطورة موقعها بين السودان وممتلكات البلجيك فى الكونغو (٢) ٠

وكان النظام الادارى فيها عموما يسير على نفس الهيكل الادارى فى الشمال: فعلى رأس المديرية مدير بريطـانى ، وعلى رأس المراكز ضباط اما مصريون أو سودانيون ٠ ولكن حدث أن أدخلت الادارة البريطانية هناك نظاما يقوم على وجود فئة من المفتشين يعملو نكحلقة اتصـــال بين مديرى المديريات وضباط المراكز المصريين ، وأصبح لهؤلاء بالتدريج سلطات واسعة طغت على وجـود المصريين والوطنيين ٠

وبعـــد خروج القوات المصرية ، والموظفين المصريين فى عـام ١٩٢٤ من السودان ، أصبحوا هم السلطة الفعلية هناك ، وصاروا يحملون لقب مديرى أقاليم District Governors ٠

أسلوب الادارة فى جنوب السودان :

أصبح من المحتم العمل بسياسة استمرار الحياة الطبيعية التى يعيشونها ، فى اطار من الاشراف البريطانى الحازم ، ومن ثم رأى البريطانيون أن يكون نظام ادارتهم هناك معتمدا على زعماء القبائل ليديروا الأمور نيابة عنهم بعد أن يتلقوا التعليمات من المشرفين البريطانيين ــ المفتش فيما بعد ــ طبقا لنظام لوجارد الذى انبثق عنه نظام الادارة ــ الأهلية السابق الاشارة اليه (٣) ٠

وبهذا أصبحت السلطة الادارية مركزة فى يد حكام بريطانيين رغم أن السياسة الرسمية أعلنت منـــذ البداية تأييدها للسلطات التقليدية ، واتاحة الفرصة لها للتحكم بموجب العرف السائد فكثيرا ما حدث أن عملت الادارة على تحطيم سلطة الزعماء القبليين حتى تتمكن من اقامة الحكم البريطانى بلا منازع ، أو تتمكن من ايقاف الحروب القبلية أو كليهما معا (٤) ٠

وقد ساعدت الانثروبولوجيا ــ كما قال ماكمايكل ــ فى تفهم مشـكلات

---

(١) الأهالى : ٢٨ مارس عام ١٩١١ ، تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ٣ ٠

(٢) **C.R.O.S., S.I.R., Annual report on Lado Enclav, by Bimbashi Neu Combe, S.F. 1908.**

(٣) محمد المعتصم : المرجع السابق ، ص ٧٥ ، ٧٦ ٠

(٤) محمد عمر بشير : جنوب السودان : ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٤٧ ٠

الجنوب . فاذا كانت عاداتهم وأساليب حياتهم قد احترمت ، فانه من الانصاف أن يعاملوا بما يليق ، فالأمر فى الشمال كان أيسر ، حيث أن اللغة العربية ومبادىء الاسلام حرثت الأرض تمهيدا لدخول أى حضارة متقدمة جديدة ، ولكن الجنوب تعددت فيه اللغات واللهجات والديانات الوثنية فجعلت هناك حائلا كثيفا حال دون وصول أساليب الادارة اليهم (١) .

فضلا عن اختلاف الظروف القبلية الكثيرة التى تحكمت فى تلك الشعوب ، واختلفت فيها من قبيلة الى أخرى ، فالأطباء السحرة Witch Doctors مثل الطبيب « أريندويت » Ariendeet كانوا من أصحاب النفوذ الروحى على الدنكا فى اقليم « نياملل » Nyamlell حتى مشرع الرق ، وكان يدعو الى مقاومة الادارة ، خاصة عندما طلبوا منهم الضرائب ، وهو أمر لم يتعودوه (٢) .

وفى بلاد الزاندى كان كل (مك) فيها مستقل بادارته فى البطن التى يحكمها ، وكان لكل بطن منها قوة عسكرية للدفاع والهجوم ، فكانت كل مجموعة أسر صغيرة عليها شيخ من أخوة الملك ، وتخضع هذه الملكيات فى وضعها الكبير فى شكل كونفدرالى تقريبا لملك الزاندى الواحد فى افونجارا Avungara وظلت هكذا حتى عام ١٩٠٥ ، عندما استطاعت الادارة العسكرية ـ بالقسر ـ أن تخضعها لها (٣) .

وفى فاشوده كانت القبائل متخلفة تكره الحكام السابقين ، وكان مك الشيلوك الذى كان يعيش ويحكم على ضفاف النيل من بحيرة (نو) حتى شمال فاشودة يسبب المضايقات للحكومة ، عندما كان يصطدم بجباة الضرائب ، وصمم أن يقلدهم رغما عنهم ، لدرجة أنه ألبس بعض تابعيه ملابس مشابهة لملابسهم ، وأرسلهم الى القرى المحيطة ليجمعوا الضرائب فى شكل حبوب ونساء ، باسم السلطة فى الخرطوم (٤) .

بالاضافة الى شدة بأس قبائل البير والأنواك التى كانت تعيش فى المنطقة ما بين بحر الزراف وحدود الحبشة والتى سبق الاشارة الى حملات تأديبهم .

أمام كل هذا انتهت الأمور الى استعمال أسلوب الوكالة أو الانابة ، أى انابة أشخاص تتوافر فيهم قوة الشخصية ، والمركز المادى ، بين أهلهم وعشيرتهم فى القبيلة وخاصة من كانوا يملكون ناصية الأمور الغيبية من سحر وشعوذة .

---

(١) Macmichael, H. : The Sudan P. 107.

(٢) C.R.O.S., S.I.R., Annual report 1902, p. 2.

(٣) Baxter, P.T. and butt, A. : The Azande and related peoples of the Anglo Egyptian Sudan and Belgian Congo. London 1953. p. 48.

(٤) Peel, S. : Op. Cit., p. 193.

واختار البريطانيون صفا ثانيا من الوكلاء ، أقل مستوى ، ليكونوا عيونا لهم ، وعمل هؤلاء في القبائل الصغيرة ، وكانوا يختارون من ذوى السلطة فى القبيلة ، وسموهم (صغار الوكلاء الاداريين) Minor administration Agents وكانت مؤهلاتهم هى الخبرة والتدريب الجيد على أعمال الحكم والادارة (١) ٠

وهكذا اتبعت السلطة هنـاك أسلوب الادارة الأهلية ، ولكن في شكل مخالف لما اتبعته في غرب السودان ٠ فبدأت بجذب الزعماء ورؤساء القبائل بالحسنى بعـــد حملات التأديب التى أثارت فى نفوســهم الرهبة واحتــرام الحــكومة ٠

فنجدهم بعد هذه الحملات يجمعون الرؤساء المشكوك فى نواياهم بحجة استضافتهم واكرام مثواهم ـ كما حدث مع رؤساء قبيلة البير عام ١٩١٢ ، بأن جمعوا شيوخهم أمثال « باز شانشورى » Baz Shanshore زعيم « تورتوت » Tortot ابنــــه ، والزعيم « كومرون » Komron ووضعهم فى الخرطوم حتى تعبر سحابة الثأر التى سادت بين البير والدنكا (٢) ٠٠ ثم استضافة ملك الشيلوك فى وادى حلفا ، والذى كان قد تدخل فى جمع الضرائب وتذرعوا فى هذه الاستضافة بحجة تدريبه على أعمال الضرائب التى يهواها ! (٣) ٠

كما لجأت الحكومة كذلك الى أسلوب تملق بعض الرؤساء الأقوياء ، فكانت تقف الى جانب من كانت تحس الا قبل لها به ، أو من كانت تحس بميله تجاهها لتضرب به أعداءها من الرؤساء الأضعف منه ، مثلما حدث فى مركز لوتوكا Lotuka فى مديرية منجلا ، فازاء النزاع بين دودينجا Dodinga وبوبوزا Popoza وباحساس الحكومة بقوة الأخير دخلت فى صفه وأنشأت نقطــة بوليس بجوار أرضه عند منطقة Lochreatum وأرسلت الدوريات من هناك فقضى على دودينجا (٤) ٠

كما شكلت لهم الحكومة مجلسا للرئاســة يتكون من الزعماء ورؤساء القبائل باشراف محدود منها ، وكان اختصاص هذا المجلس فض المنازعات بين زعماء القبائل الكبار ٠

كما كان لكل قبيلة مجلس يجمع عيون القوم فيها ، له اختصاصات ادارية هى : تنفيذ ما تصله من أوامر الحكومة ، كما كان له اختصاص قضائى ، وهو ما سيتعرض له الباحث عند الحديث عن القضاء فى جنوب السودان (٥) ٠

---

(١) Howell, PP. : A manual of Nuer Low, London 1954 p. 34.

(٢) C.R.O.S., .S.I.R., 2/29/236, Dark Bey : Report on Beir Batrol, p. 21

(٣) Peel, S. : Op. Cit., p. 193.

(٤) S.I.R., Annual report 1902, p. 6.

(٥) Howell, PP. : Op. Cit, p. 35.

وبهذا وفرت الحكومة كثيرا من المصروفات تغلبا على عقبة التمويل ، لأنهم لم يكونوا يدفعون رواتبا لهؤلاء الرؤساء ٠

وندرس الآن بشيء من التفصيل السلطات فى ظل هذا النظام ٠٠

سلطات شيوخ القبائل

كان شيخ القبيلة هو الرئيس الروحى والزمنى للقبيلة ، وكانت القبائل مقسمة الى بطون يدين رؤساء كل منها بالولاء لهذا الرئيس الذى كان يوزع المسئوليات عليهم كالرعى وحراسته والسقاية وحراستها والنساء والذود عنهن (١) ٠ وكان هؤلاء الرؤساء يحملون لقب (مك) فى الزاندى وريت Reth فى الشيلوك ٠

ولقد تركت الادارة لهم نظرا للنزاعات التى تنشب حول المرعى وملكية الماشية ، وهو ما أتقنوه من قبل ٠

كما كانوا يشتركون فى مجلسين للقبيلة ـ مجلس القضاء ـ وهذا ما سيتناوله الباحث فيما بعد ومجلس لوكيكو Lukiku ويمارسون فيه السلطة التنفيذية على الشعوب ٠ ولم تكن سلطة الشيوخ متساوية فى كل القبائل ، وانما كانت تختلف من قبيلة الى أخرى ، فمن سلطة مطلقة تصل الى حد التصرف فى الحياة والموت للأفراد ، ومنها ما كان محددا معتمدين على اعتقاد الشعوب فى سلطتهم الغيبية مثلما منح شيوخ الزاندى والشيلوك سلطات استثنائية نظرا لشراسة شعبهم ٠

أما عن الادارة فلم تكن تغمض عينها عن سلطات هؤلاء الشيوخ خشية التعدى على هيبتها ، وهو ما أظهره تقرير المخابرات من « أن أهم ما أنجزته الدورية فى منطقة الدنكا عام ١٩١٠ هو القبض على الشيخ اشول Ashowl الذى كان سيقضى تأثيره على هيبة الحكومة لما له من تأثير على سلام المنطقة وأمنها ٠ وكان أشول هذا هو الزعيم المرموق فى كل بطون الدنكا وهى : Loitch Gale Kenek Akot وكانت لديه الرغبة فى هزيمة قوات الحكومة (٢) ٠

وفى عام ١٩٢١ أوصى مديرو الجنوب فى اجتماعهم السنوى بالغاء لقب (مأمور) واعطاء سلطاته للشيوخ ليحكموا طبقا لقوانينهم القبلية وعرفهم السائد مع توصية بعدم العمل بقوانين المسلمين كخطوة لتنفيذ سياستهم العامة تجاه فصل الجنوب عن الشمال (٣) ٠

---

(١) Seligman, C. G. : Pagan tribes of the Nilotic Sudan. London 1932. pp. 140-142.

(٢) C.R.O.S., S.I.R. 189-1910.

(٣) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 55.

وهكذا يمكن القول أن سياسة الادارة فى الجنوب بالنسبة للشيوخ كانت الابقاء على حكم رؤساء القبائل وسلطاتهم التقليدية ، وبذلك تمكنوا من الاندماج فى الهيكل الادارى الجديد ، وكثيرا ما أدى هـذا الدور الجديد الذى قام به الرؤساء الى ايجاد وضع متناقض اذ تحول رئيس القبيلة من زعيم مستقل الى شخص أشبه برجل البوليس (١) • وهو ما يشير اليه تقرير عام ١٩٢١ عندما أورد أنه بذلت خطوات ايجابية فى هذا السبيل منذ بداية عام ١٩٢١ ، وهو اشتراك الوطنيين فى ادارة أمورهم ومساندتهم حتى تمكنوا من ادارة بلادهم ، وقد وصلت الحكومة بأساليب كثيرة الى نفس الهدف • ففى المقام الأول انتخب من الوطنيين من يصلحوا للخـدمة وعينوا كموظفين لينفـذوا واجبات ادارية محددة ، وفى المقام الثانى : أن يكونوا قنوات لتوصيل أوامر الحكومة الى أفراد قبيلتهم (٢) •

وأخيرا ورد فى تقرير لأحـد المسئولين الانجليز هناك : « أن رؤسـاء القبائل بدلا من أن يكونوا أداة للاتصال الفعال بين الشعب والادارة تحولوا الى حاجز يقف بينهما ، فهم يعتمدون على جهل الشعب بالقواعد الادارية ، ويبذلون كل ما فى وسعهم لمنع الاتصال المباشر بين الشعب والادارة ، اذ أنهم يرون سلطتهم ممثلة فى القدرة على المنع والحرمان ، ومن الطبيعى أنهم يفعلون كل ما يستطيعون دون معقب » (٣) •

دور المفتشـين

وضعت السلطات الادارية كلها ــ فى الجنـوب ــ فى أيدى المفتشـين الانجليز ، ورغم ان السلطة الحاكمة كانت تسير وفقا للتقاليد المحلية وتسمح للأهالى بأن يحكموا بمقتضى العرف السائد والتقاليد ، الا أنه كثيرا ما كانت السلطات البريطانية تلجأ الى تعويض سلطات زعماء العشائر بغرض توطيد سلطات الادارة البريطانية أو بدعوى التدخل لفض النزاعات القبلية أو التوصل لتحقيق الهدفين معا (٤) •

ومهما يكن من أمر فقد اعتمـدت الادارة فى الجنوب أساسا على هؤلاء المفتشين الشبان ، الذين أرسلوا الى هناك ليحكم كل منهم مقاطعة كبيرة ، ويأتمر بأمره الزعماء ورؤساء العشائر ، وأشرفت على القضاء هناك مجالس القبائل القضائية وكانت لها سلطة الحكم حتى الاعدام •

---

(١) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٨٠ •

(٢) Annual report 1921 : p. 12.

(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨٠ •

(٤) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 101 and تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ •

وظل الأمر كذلك حتى ألغيت آخر محكمة شرعية اسلامية عـام ١٩٢٤ وأصـبح المفتش هو الذى يقـوم كذلك بتسـجيل وقائع الزواج والطلاق بين الناس (١) ٠

وبمرور الوقت أتقن المفتشون لهجات القبـائل وهضـموا تقاليدهم ، فسيطروا في نهاية الأمر على كل السلطة بينهم ، من خلال الرؤساء الذين صغر شأنهم بقدر ماكبر شأن هؤلاء (٢) ، لأنه قد وصل تدخل المفتش فى شئون الأهالى الى أدقها معلنا أن الحكومة كانت تهدف من ارسال المفتشين معـاونة المشـايخ فى ادارة السـكان ووقف اغارة المغيرين ومناقشة مشكلاتهم والوفاء بمستلزماتهم من طعام وعتاد وملابس ولاعطاء المساعدات الطبية ٠

فضلا عن تعليم الشيوخ أصول الادارة والحكم ، وهو ما نجح فيه الشيوخ أمثال : مادى Madi وننج Teng من شيوخ النوير ٠

وان كان الشيوخ قد أصروا على أن تبقى فى أيديهم السلطات الغيبية على شعوبهم ، فقد أجاب المفتشون بفرض هيئـات تدعم الحـكومة من البوليس والجند (٣) ٠ فتألفت فى عام ١٩٠٨ فرقة البوليس الراكبة على البغال من نحو عشرين فى كل مديرية ، وقد ظهر أثرها فى اقرار الأمن فى مركز بور مديرية منجلا عندما أسرعت لنجدتها من غزوات البير ، بالاضافة الى قوة المشاة (بيادة) الموجودة (٤) ٠ وقد سعد الجند بلبس « القبعات العريضـة ذات الحوافى » ، والسراوويل مثل الانجليز ، وكانوا يحافظون عليها (٥) ٠ كما شكلت فى عام ١٩٠٦ فرق لنشر الأمن بين القرى ليلا خاصة حماية الآبار وتنظيم عملية السقاية منهـا (٦) ٠

أما رواتبهم فكانت من ضريبة عينية تجبى على المحاصيل بنسبة ١٠٠٪ ، وكانت تودع المخازن ويعطى منها الجندى نصيبه كل مساء بالاضافة الى ما كان يدفعه التجار العابرون للبلاد (ترانسيت) من المواد التى حملوها معهم (٧) ٠

وفى عام ١٩١٧ اتخذت الادارة خطوة أكثر خطورة فى سبيل فصل الجنوب عن الشمال عندما شكلت قوة عسكرية محلية من أبناء الجنوب المسيحيين أطلق

---

(١) وفد السودان : المرجع السابق ، ص ٢٦ ٠
(٢) محمد المعتصم : المرجع السابق ، ص ٧٧ ٠
(٣) C.R.O.S., S.I.R., No. 323 June, 1921.
(٤) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، مديرية منجلا ، ص ١٣٩ ٠
(٥) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ١٨٥ ٠
(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ ٠
(٧) تقرير سنوى : عام ١٩١٣ ، ص ٢٣٢ ٠

عليهـــا اســم (الفرقة الاستوائية) ، وأبعدت الحامية الشمالية التى كانت - بالاضافة الى التجار - رابطة وثيقة بالشمال ٠

وكان أول من فكر فى تشكيل جيش محلى من أبناء الجنوب هو « أوين » Owen مدير مديرية منجلا ولادو فى عام ١٩١٠ عندما كتب يقول : « انه نظرا لما للجيش من أثر حضارى عظيم ونظرا لحرص العسكريين من السودانيين على أن يكون كل المجندين من المسلمين ، وأن يقوم الامام بالقاء تعاليمه عليهم من القرآن ، فانه يقترح تشكيل فرقة استوائية للخدمة فى الجنوب يكون جميع أفرادها من أبناء الجنوب السودانى ، تلقى اليها التعليمات باللغة الانجليزية ، وتقام بينها الشعائر المسيحية » (١) ٠

ووافق وينجت على هــذه الفكرة على أساس أنها العلاج ضــد أى ثورة عربية ، بل ضد أى وجود عربى يهدد الجنوب ، خاصة وأنه كان يعمل بالمخابرات من قبل ، ويعلم كم تتأصل روح الدين فى السودانيين (٢) ٠ وهى المشــاعر التى انفجرت خلال السنوات الأولى من الحكم الثنائى فى شكل مظاهرات محلية ضد الغزاة ٠ ومن هنا كان تشكيل جيش محلى فى الجنوب تحت قيادة ضباط من الانجليز أمر مست الحاجة اليه ٠ فضلا عن أن هذه الفكرة لاقت هوى فى نفس وينجت المسيحى المتعصب على أساس أنها ستحد من انتشار الاسلام فى الجنـــوب ٠

واستكملت - الفرقة الاستوائية - قوامها فى عام ١٩١٧ وبمجرد أن تم ذلك أمر الحاكم العام القوة العسكرية السودانية الدائمة هناك بالرحيل فورا ، فرحلت فى ٧ ديسمبر عام ١٩١٧ ، وأخذت الفرقة الاستوائية مكانها حتى قيام حركات عام ١٩٥٥ (٣) ٠

القضــاء فى جنوب السودان :

قام أسلوب الادارة فى جنوب السودان أثناء الحكم الثنائى على أساس حكم البلاد من خلال الشعب واختلاف ما يتحكم فيهم من طباع وبيئات أنبتت عرفا وتقاليد مختلفة ، فهم ما بين عربى فى الشمال وبدائى عنيد فى الشرق وشيلوك وزاندى وثنيين فى بقية النواحى (٤) ٠

وبعد أن انهارت سلطات القبائل وقلمت أظافر رؤسائها بفعل التجريدات العسكرية التى أرسلت الواحــدة تلو الأخرى ، أصبح على المفتش الانجليزى

---

(١) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨٠ ٠
(٢) محمد عمر بشير : مشكلة جنوب السودان ، ترجمة هنرى رياض والجنيد عمر ، ص ٦٥ ٠
(٣) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٨١ ٠
(٤) J. D. Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Gazal, p. 37.

ـ الذى انتهت اليه الأمور ـ أن يسوى النزاعات القبلية عندما رفض الزعماء وشعوبهم المثول أمام المحاكم ، لذلك كان رجال الادارة مجبرين على التعامل مع القبيلة مباشرة فى اطار الحفاظ على شكل المعاملات القضائية ، طبقا للتقاليد والعرف السائد (١) ٠

لم يستسلم الجنوبيون بسهولة للادارة فى مجال القضاء ، كما كان فى الشمال بسبب اختلاف العرف والتقاليد ، فبينما تحكم الشمال الشريعة الاسلامية الواحدة التى يحترمها الجميع ويخضعون لها ، فان الجنوب تعددت فيه التقاليد والنظم القانونية من قبيلة الى أخرى ، ومن بطن الى بطن ، فضلا عن خشونة طباعهم ٠

فحدث أن منع ملك تقلى شعبه من عرض قضاياهم على ممثلى الحكومة التى يخشاها ، وساعده فى ذلك الكهنة الذين سموا (كوجار) Kujar وكان لهم مركز كبير فى نفوس أهل الجنوب فكانوا يقاومون كل حكم له أثره على مركزهم٠

ولقد بلغ من تحدى الكوجار للادارة أنه لم يكن يعترف بالحدود بين القبائل أو بين المراكز فعندما نشب نزاع حول ملكية المراعى بين فريقين من الدنكا والنوير ، الأول بزعامة ايجك Ige والآخر بزعامة شيخ النوير كور رواج Kur Ruag وذهب جاويش ليرد البقر الذى سلبه النوير ، فحاول كور رواج طعنه بخنجر ولكن الجاويش أطلق عليه النار دفاعا عن نفسه ، وهب النوير بقيادة كوجار ومعه أكثر من مائة رجل وهجموا على مخفر البوليس فقتلوا ستة من رجال البوليس وقتل من النوير حوالى ستة وعشرين بما فيهم الكوجار نفسه (٢) ٠

كما ظلت سلطة الأطباء السحرة وصانعى المطر Rain maker تلازم الادارة القضائية حتى عام ١٩٢٢ فكانوا ذوى نفوذ مطلق فى كل ما يحكمون به خاصة فى المناطق النائية فى بلاد النوير ٠

وكانت هناك مشكلة قانونية أخرى واجهت الادارة فى الجنوب ، وهى تجميع العرف والتقاليد التى كان يخضعَ لها هؤلاء الناس ٠ وقد قام الموظفون الانجليز بهذا الجهد ، فاستطاع أحد المفتشين الانجليز تلخيص قوانين الدنكا ، ليكون تحت نظرهم ـ وهم الغرباء عن البلاد ـ فى الحكم فيما يعرض عليهم من قضايا ٠

ولقد حكم فى أكثر من ١٦٠٠ قضية بمعرفة موظفى الحكومة من المفتشين فيما بين عامى ١٩٠٣ ، ١٩٠٦ (٣) ٠ فضلا عن المحاكم الشرعية التى كانت

---

(١) Warpurg, G. : Op. Cit., p. 134.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، تقارير مديرية منجلا ، ص ١٢٣ ٠

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 135.

تفصل فى أمور المسلمين من أهل القبائل ، ولكن تضاءل سلطانها حتى الغيت تماما فى عام ١٩٢٤ ٠

ولقد كان القضاء الأهلى فى الجنوب قسمة بين شيوخ القبائل وموظفى الحكومة ، وان لم تكن هناك حدود ظاهر تفصل بينهما بقدر ما كان هناك تداخل بين السلطتين (١) ٠

وتعرض لهـذا النظــام القضـائى بادئين بسلطات الشيوخ ، ثم سلطات الموظفين :

١ ـ بالنسبة للسلطات القضائية لشيوخ القبائل ٠٠ فقد أبقت الادارة على سلطاتهم فى القضاء ، كرؤساء لمحكمة الشيوخ (لوكيكو) تلك التى اختصت بالحكم فى الأمور المحلية والنزاعات التى كانت تنشب بين القبائل ، وتوقفت الأحكام على قوة شخصية الرئيس وحزمه (٢) ، وقوة ذاكراته فى تتبع الاحداث ، لأن النزاعات القبلية كانت تستمر لعــــدة سنوات ٠ وكان الأحفاد يتوارثون عرضها على القضاء عن أجدادهم ، فكان النزاع بذلك يتبلور حتى يصبح حربا ضروسا ، مثلما جرى فى سلسلة الأحداث الدامية فى منجلا وأعالى النيل ، والتى كان بطلها (ديو) Diu زعيم النوير عندما أغار على بلاد الدنكا زعيم النوير ليثأر لمقتل أمه ٠ واحتل أرضهم ، فأصر زعماء الدنكا أمثال : أول ol وأنجارى Angai على استعادة ماشيتهم التى استولى النوير عليها ، الا أن الهزيمة كانت منكرة وأصبحوا أضعف من الدخول فى حرب معهم ٠ فلجأوا الى سرقتها ، ولكن قائد النوير (ماشار دنج) Machar Ding كان ماهرا ورد بهجوم عارم عام ١٩٠٦ فاكتسح جحافل الدنكا ، ومنذ ذلك الوقت أصبح النزاع محتدما ، وظلت الحرب سجالا بينهما ، وأثناء تلك الفترة كان النوير يرفعون شكاواهم الى السلطات البريطانية الحاكمة فى منجلا التى اهتمت بها فألغت كل القضايا التى سبق أن رفعت قبل عام ١٩٠٨ وملت أطرافها وأنهت البقية منها صلحا ، ليبدأ الأحفاد سلام جديدة (٣) ٠

وكان تشكيل هذه المحكمة فى منجلا من أربعة شيوخ لوكيكو ، برئاسة أكبرهم سنا وسطوة ، أما فى مديرية النيل الأعلى فكانت تحت اشراف الملك (٤)٠

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ٦ ٠

(٢) C.R.O.S., Palace 1/3/63 Report 1920. p. 18. and F.O 407-198: Part XCVCC, Jan. — Jun 1924.

(٣) C.R.O.S., S.I.R. 177, App. C. : Report on the Administration Boundaries between the Dinkas and the Nuers and

تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ١٢٩ ٠

(٤) Anual report 1922 : p. 8.

وكان رؤسـاء هذه المحـاكم يتلقون تشـجيعا واستحسانا من رجال الحكومة (٣) ، مما جعلهم يسيرون قدما فى أحكامهم • وفى نفس الوقت كانوا موالين للحكومة ، مما نتج عنه حل المشكلات المستعصية التى كانت بين القبائل الكبيرة كالدنكا والعرب الحمر Homer Arabs عندما عقدوا مؤتمرا عام ١٩٢٤ بين ممثلى مديريات بحر الغزال وكردفان ، وأظهر شيوخهم حسن النية وأبرمت بين الفريقين اتفاقية حسن جوار (٢) •

وبنجاح تجربة محكمة الشيوخ زاد عددها ، ففى عام ١٩٢٣ أصبح منهـا أربع محاكم فى منجلا تعقد جلساتها شهريا (٣) •

وتطور الأمر فاشترك فيها خريجو مدرسة نواب المأمير بعد عام ١٩١٦ ممن كان يقع عليهم اختيار الادارة (٤) •

٢ ـ أما بالنسبة لسلطات المفتشين فى القضاء •• فقد احتفظت الحكومة لنفسها ـ فى شخص المفتشين والمآمير ـ بحق استئناف الأحكام التى تصدرها المحاكم • وكان نتيجة ذلك أن أصبح رؤساؤها يخشون هذا الاستئناف الذى كان يغير أحكامهم ، فتصغر قيمتهم أمام رعاياهم ، لدرجة أن بعض الزنوج كانوا يرفعون قضاياهم مباشرة أمام المأمور أو المفتش •

وقد وصل الأمر بخوف هؤلاء الرؤساء أن اشتكى أحد المفتشين عام ١٩٠٥ من أن معظم وقته يضيع فى القضايا : « ••• التى لم تكن تنتهى الا اذا انتقل المفتش الى مكانها بدلا من أن يحكم فيها شيخ القبيلة فى محكمة الشيوخ » (٥) •

وازاء هذا سعى كثير من المفتشين الى اقناع الشعب بعرض قضاياهم على رؤساء القبائل ، الذين عرضوا عليهم أنهم سيضمنون لهم تنفيذ ما سيصدرونه من أحكام ، كتحصيل الغرامات ، أو اجبار أحد المتهمين على ترك المكان (٦) •

نظـام الضرائب

لم يستتب نظام الضرائب الا فى عام ١٩١٢ حيث بلغ عدد الممولين غربى النيل ٤٥٠٠٠ ممول ، خاصة عندما دخل البالوش (٧) من الهنود الذين عملوا

---

(١) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 249.

(٢) Annual report 1924 : p. 1.

(٣) C.R.O.S., Palace 1/3/63 Annual Report 1920.

(٤) السودان : ٢٩ سبتمبر عام ١٩٢٣ •

(٥) Warburg, G. : Op. Cit., p. 134.

(٦) S.I.R. No. 323, App. A, June 1921.

(٧) البالوش : قبائل تسكن غرب باكستان على حدود ايران يتكلـمون لغة قريبة من الايرانية • وهم بدو رحل يرعون الجمال والاغنام • يدينون بالاسلام ، وهم فقراء عموما لذلك يلجأون الى الهجرة •

Ency. Brit. Vol III. p. 51.

فى تجارة الملح والملابس على أساس المقايضة ، وكانت الضرائب تحصل فور عقد الصفقة فى الأسواق . أما بقية الضرائب فكانت تفرض بنسب متفاوتة حسب حالة القبيلة ، وكانت تحصل عينا (١) .

هكذا كان نظام الادارة فى جنوب السودان ، ولكن كان هناك جهد آخر تقدمت به هيئات ليست رسمية فى سبيل دعم سياسة انجلترا فى الجنوب ، تلك الهيئات هى الارساليات الأجنبية .

أثر نشاط الجمعيات التبشيرية فى الادارة فى جنوب السودان :

رأى المسئولون أن يسمحوا للجمعيات التبشيرية بمزاولة نشاطها فى جنوب السودان لرفع مستوى الأهالى هناك ، والعمل على تقوية ولائهم للحكومة الجديدة (٢) .

ولكن كانت لهذه الجمعيات وجهة نظر مغايرة لرأى هؤلاء المسئولين . فقد أتوا الى السودان مدفوعين بحماستهم الدينية من جهة ، وبجهلهم بالفرق الكبير بين السودان وبين أقاليم افريقيا الوثنية الأخرى من جهة ثانية ، من أجل ذلك لم يسمح كرومر بالتبشير فى الشمال المسلم ، وتركهم يعملون فى الجنوب الوثنى (٣) .

وبالرغم من امكانياتها المحدودة فقد أخذت هذه الجمعيات على عاتقها مسئولية التعليم بين قبائل الجنوب (٤) . وظهرت أعمالهم واضحة بين الشيلوك منذ عام ١٩٠٢ ، حيث أقبل أولادهم « مسرورين » على التعليم فى أول مدرسة أنشأتها الارسالية الأمريكية على نهر السوباط (٥) .

ومع استقرار سلطة الحكومة والأوضاع السليمة فى الجنوب ازداد الاهتمام بقضية التعليم ، وشكل وينجت عام ١٩١٢ لجنة من كبار الموظفين أحيطت أعمالها بالسرية الكاملة لتقدم توصياتها اليه بشأن النشاط التبشيرى المسيحى فى مجال التعليم .

وفى عام ١٩١٨ بذلت أول محاولة صادقة لتوجيه اهتمام الحكومة الى القيام بدور مباشر فى التعليم تحت اشراف البكباشى جروف A. Grove مفتش مركز أوبارى بمديرية منجلا . وقد دعا فى تقريره ، انه لن يكون بالامكان تحقيق مزيد من التقدم فى الادارة أو التجارة فى الجنوب ما لم يتلق السكان

---

(١) Turner, D. : Colonisation in Africa, 1870-1960. Vol. III. London 1971. p. 51.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ١٢٥ .

(٣) مدثر عبد الرحيم : مشكلة الجنوب ، ص ٣٥ .

(٤) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 43.

(٥) Macmichael, H. : The Anglo Egyptian Sudan, p. 77.

المحليون قدرا من التعليم • فالادارة تتطلب طبقة من الموظفين المحليين القادرين على القراءة والكتابة بلغتهم الخاصة ، وعلى انجاز الأعمال المكتبية لرؤسائهم ، والعمل على تنمية بلادهم على أساس متقدم مدروس ، وينبغى تعليم أبناء رؤساء القبـائل حتى يتمكنوا من شغل منصب المأمور والنهوض بوظائف الضـباط المحليين (١) •

وفعلا تم التحاق ستة من أبناء السلاطين فى غرب بحر الغزال بمدرسة الارسالية الكاثوليكية فى واو ، كدفعة أولى ، ثم فى السنة التالية التحق ١٧ من أبناء السلاطين والمشايخ بها ، ورغم أن أعضاء البعثات التبشيرية كانوا من الشباب المتحمس الا أنهم صادفوا عقبات كثيرة فى سبيل نشر التعليم منها :

أولا : صعوبة المواصلات بسبب اتساع المساحات ، وانتشار المستنقعات •

ثانيا : نقص الموارد المالية اذ كان الجنوب أشد تخلفا اقتصـاديا عن الشمال •

ثالثا : تعدد اللغات واللهجات •

رابعا : انتشار الأمراض وقسوة الظروف المناخية الى حد دفع الكثيرين من الأوروبيين الراغبين فى الاشتغال بالتـدريس الى تفضيل العمل فى شـمال السودان عنه فى الجنوب •

خامسا : كانت الهجـرة المتصلة التى يتطلبها تنقل الزراعـة وطبيعة الترحال الى تغلب بعض القبائل ، وقلة عدد السكان ، وتغيب الرجال لفترات طويلة فى القتال والصيد •

ورغم هذه الظروف فقد تخرج من هذه المدارس المعلمون الأوائل والحرفيون وكتبة المحاكم (٢) •

ولقد دخلت الادارة الى هذه المدارس فى شكل المفتشين ، فقد خضعت هذه المدارس منذ عام ١٩١٢ لنظام التفتيش الدقيق من قبل الحكومة ، وكان لابد من الحصول على موافقة الحكومة على المناهج الدراسية فيها ، وكذلك على المدرسين الذين قاموا بالتعليم فيها (٣) •

وقد برز من المفتشين فى التعليم فى الجنوب مستر هوسى Hussy كبير مفتشى مصلحة التعليم بحكومة السودان ، الذى ناقش مشكلات اصلاح التعليم هناك ، فى ضوء نظرية التعليم « نأجل خدمة الحكومة (٤) •

---

(١) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٧٣ •

(٢) S.I.R. 200 March 1911.

(٣) S.I.R. 198 Jan. 1911.

(٤) محمد عمر بشير : جنوب السودان ، ص ٦٥ ، ٧٢ •

وفى المناطق الشمالية من بحر الغزال ، والتى تأثرت بنظم التعليم الاسلامى جعل المبشرون يحتفظون بنظام الكتاتيب فى كاببيوزا Kabebuza وكافياكنجى Kafiakingi وراجا Raga وفى واو حيث ظلوا يعلمون القرآن ، ثم درسوا مناهجهم المسيحية بعــد ذلك ، وشيدوا الكنائس بجوار الكتاتيب خاصــة فى واو (١) .

كما وصل دور الارساليات فى التعليم الى عمل مدارس متنقلة تتبع تنقلات الفرق العسكرية والجيوش لتعليم أبنـائهم كلما حلوا فى منطقة ، وأشهرها المدرسة التى أنشئت فى عام ١٩٢٤ ، وحملت اسم « مدرسة ستاك التذكارية » فى واو (٢) .

وبعد هذا العرض للادارة فى جنوب السودان نأتى الى :

أثر الادارة على الأهالى فى جنوب السودان

استوعبت الادارة الجديدة درس التعامل القديم بين المصريين والمهديين وبين أهل البلاد ، وكيف فشلوا فيه فشلا ذريعا ، أورث الوطنيين الخوف والهروب من كل ما هو أجنبى دخيل على البلاد .

ولذلك أحسن الاداريون معاملتهم بعد أن قلموا أظافر الخارجين منهم على النظام بارسال الحملات التأديبية ، التى أرست دعائم الحكم ، وأشاعت الاحترام والرهبة فى النفوس ، وظهر هــذا الاحترام فى اطاعة شيوخ القبـائل لأوامر الموظفين الانجليز والمصريين من مفتشين ومأمورى ومراكز ، لدرجة أنهم كانوا يتعجبون بل ويعتبون على الانجليز تأخرهم فى المرور عليهم (٣) .

كما كانت أحوال تلك الأصقاع مثار دراسة مسبقة فرضت نفسها على رجل الادارة الشاب الذى كان يرشح للعمل هناك . ولقد أظهرت هذه الدراسات أن مشكلة استرقاق أهل الجنوب كانت سببا جوهريا فى كراهيــة الوطنيين للأجانب . ومن ثم لجأوا الى الاستئذان قبل دخول القرى المجاورة ، بل كانوا يحملون معهم الهدايا الى رؤسائها ، مما غير الفكرة عن الادارة الجديدة ، مثلما حدث مع الزعيم الزنجى بينزا Binza سلطان الزاندى مع البكباشى أنسور E. Ensor الذى منعه أول الأمر من دخول قريته ولكنه بعد أن قبل الهدايا التى قدمت اليه أذن لانسور بالدخول ، بل أصبح صديقا له يشكو اليه ما سبق أن قاساه من الحكومات السابقة (٤) .

---

(١) I.D. Handbook : Anglo Egyptian Sudan, Bahr El Ghazal. p. 45.

(٢) الصائم محمد ابراهيم : الفاكهة المحرمة ـ جنوب السودان ، (د. ت) ، ص ١٤٧ .

(٣) فهذا الزعيم الزنجى مفوتو Mvuto يكتب فى عا م١٩٠٧ الى الحكومة يسألها هل حدث منه ما عكر الصفو بينهما لدرجة أنه لم يزره أحد المفتشين خلال فترة طويلة مضت وكذلك الزعيم باجاتاكا Bagataka يستفسر عن نفس السبب ونفس الموضوع .
Collins, R. and Herzog : Op. Cit., pp. 124, 125.

(٤) Ibid pp. 124-125.

وكان نجاح الادارة فى فض المشكلات بين القبائل سببا جوهريا فى اقبال الزنوج على صداقتها ، كما حدث فى احلال السلام بدل الشقاق الذى كان قائما بين السلطان يامبيو Yambio وجيرانه ، لدرجة أنه أصبح يمد المخابرات البريطانية بالمعلومات وصار عميلا لها (١) ، كما طالب القبائل بحماية الحكومة لهم ، لدرجة أن الدنكا كانوا يعيرون النوير عام ١٩٠٨ بأنهم ليسوا تحت حماية الحكومة « وأن الدوريات الصديقة لا تمر ببلادهم » ، كل هذا سهل عمليات جمع الضرائب بعد ذلك واستتباب الأمن هناك (٢) ٠

ثم أن مراقبة مناهضة تجارة الرقيق وانشاء نقطة بوليس لهذا الغرض ، دفع الزنوج الى حب الادارة الجديدة والتفانى فى خدمتها ٠

فضلا عن ذلك كان للادارة الجديدة فى جنوب السودان جهودها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ظهرت فيما يأتى :

١ ـ قام بعض الضباط باجراء تجارب على بعض المحاصيل كالذرة والقطن٠

٢ ـ وفى مجال التجارة اشتركت الحكومة كمقايض مع الشعب ، وأدخلت السلع البريطانية الى الأسواق ٠

٣ ـ منعت الادارة الجديدة الاتجار فى الأسلحة والبارود الا فى حدود القانون (٣) ٠

٤ ـ أدى استتباب الأمن الى الثقة بالادارة ، تلك الثقة التى كانت سببا فى رواج التجارة ، وكفهم عن المعاملات الوحشية ٠

٥ ـ بذلت الجهود لادخال العملة فى المعاملات بدلا من المقايضة ، ونجحت هذه التجربة فى منجلا وبحر الغزال لدرجة أن الحطابين فى منجلا أصبحوا يتقاضون أجرهم نقدا وليس عينا ، وأصبح الشعب فى مديرية النيل الأبيض يبيع محصوله من الصمغ بالنقد ليدفع الضرائب فى شكل نقود (٤) ، بل أخذت النقود تحل محل الخرز (السكسك) حيث يذكر مدير بحر الغزال ـ الماجور هدجسن ـ أن من أفضل دلائل نجاح الادارة هناك الزيادة التدريجية فى تداول النقود ، ويذكر فى تقريره أنه قد تسربت منها مبالغ قدرت بمبلغ ٧٦٢١ جنيها مصريا فى ثمانية أشهر عن طريق التجارة (٥) ٠

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ٩ ٠

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩٠٨ ، ص ٨ ٠

(٣) Collins, R. and Herzog : Op. Cit., pp. 126-128.

(٤) Ibid, p. 129.

(٥) تقرير رسنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ١١٣ ٠

٦ ـ أجريت تجارب لتحسين محصول الموز فى مديرية منجلا ، وقد أتت أكلها فى عام ١٩٠٨ ، وكانوا يبيعونه ويدفعون الضرائب عنه بالعملة ٠

٧ ـ تحسنت وسائل النقل النهرى ، وطهرت الروافد والترع فى مناطق الرجاف ، وبدأ تسيير السيارات فى بحر الغزال فى عام ١٩١٠ بين مشرع الرق و واو ، كما نشط النقل بالعربات « الكارو » التى كانت تجرها الأفيال والأبقار ٠

٨ ـ نثرت المساحيق لابادة ذباب تسى تسى والحشرات الضارة ٠

٩ ـ أنشئت الكارنتينات لفحص الحيوانات ومراقبة أوبئتها (١) ٠

١٠ ـ منعوا صيد الحيوانات التى يخشى على انقراضها كأفراس النهر والخراتيت فحافظوا على الثروة الحيوانية (٢) ٠

وكان أخيرا للادارة فى الجنوب آثارها الاجتماعية التى ظهرت فى :

١ ـ اشتراك الوطنيين فى بعض الأعمال الصحية كمهنة « المعاونين الصحيين الوطنيين » Native assistant medical officers وكانت هناك مستشفيات متنقلة تارة فى شكل سفن ، كالسفينة Lady Baker وأخرى فى شكل قوافل مجهزة بالأجهزة الطبية اللازمة ٠ وقد زارت السفينة بيكر مدن الجنوب فى عام ١٩٢٢ واستقبلها الشعب هناك بمظاهر الاحترام وعرفان الجميل (٣) ٠

كما كانت هناك زيارات طبية دورية « لفرقة الطب الملكية » فى تلك المناطق لمقاومة الأمراض المتوطنة كمرض النوم ، وأنشئت مراكز ثابتة للأبحاث فى ديم الزبير و واو و راجا (٤) ٠

٢ ـ احترام الادارة لعادات الشعب وتقاليده وفى نفس الوقت قاومت الذميم منها كالسحر والشعوذة فى مناطق الزاندى والدنكا والنوير ، تلك المناطق التى كانت تسودها النظم الطوطمية (٥) ٠

---

(١) Collins, R. and Herzog : Op. Cit., p. 129.

(٢) Jackson, H. C. : Behind modern Sudan, p. 145.

(٣) Annual report 1922 : p. 8.

(٤) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ـ تعرير مديرية بحر الغزال ، ص ٦ ٠

(٥) Jrackson, H.C. : Behind The modern Sudan p. 90.

التوتم أو الطوطم Totam عبارة عن حيوان أو نبات أو جماد خرافى تعتقد الجماعة أنها تناسلت منه ولذلك يشتركون فى حمل اسمه ويجعلونه موضع العبادة والتقديس ويحرمون صيده أو أكله أو ذبحه ٠

صوفى حسن أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، القاهرة عام ١٩٧٧ ، ص ٢٨ ٠

٣ ــ القضاء على عادة تعاطى البانجو وزراعة أشجاره وتحريم تعاطيه (١).

٤ ــ وكان للسياسة التى اتبعتها الحكومة لاعادة توطين الزنوج بعد أن هقذفت بهم الادارات السابقة ، وهتك الاسترقاق نسيج حياتهم الاجتماعية أثرها فى اقبال الشعب على الحكومة بعد أن أحسوا بالأمن فى حياتهم وعادوا الى أرضهم وزراعتهم واستقرارهم ، فزادت غلة الأرض ، وزاد عدد السكان وعادت حركة الأسواق والتجارة ، بعيــدا عن « قعقعة ســلاح الجلابة » بل ونزح كثير من الفلاحين المصريين الى هناك حيث آثروا فنون الزراعة (٢) ٠

٥ ــ ويصف جاكسون الحياة الأسرية وكيف عاش الأطفال حياة سعيدة ، يصنعون من الطين لعبا وتماثيل ، وكلفتهم المدارس بالواجبــات المدرسية فى المنازل فصرفتهم عن عاداتهم القديمة ، وأدخلت اللعب التى تسمو بغرائزهم كلعبة الهوكى التى لعبوها بأفرع الأشجار المعوجة ، وبنوا المنازل من عظــام الحيوانات والقواقع كعناصر تجميل ٠

ولم يعودوا يأكلون طعامهم الا بعد طهوه ولا اللحم الا بعد ذبح الحيوان(٣).

---

(١) Collins, A. and Herzog : Op. Cit., p. 129.

(٢) تقرير سنوى : عام ١٩١٠ ، ص ١١ ٠

(٣) Jackson, H. C. : Behind the modern Sudan P. 69.

الباب الثانى

الاداريون فى السودان

الفصـل الأول

الجهاز الادارى فى السودان

بعد أن قضى على قوات المهدية فى عـام ١٨٩٨ بدأ كتشنر ـ باشراف كرومر ـ يوجه اهتمامه الى تأسيس الادارة الجديدة ٠ ولما كان الأمر تحفـه المشكلات التى تعرضنا لها ، من حيث التنظيم ، فانه كذلك ـ من حيث رجال الادارة والسياسـة التى سيسيرون عليهـا فى المستقبل ـ قد نشأت مشكلة اختلاف الجنسيات فى السودان وما تبعتها من عصبيات قبلية ، كان على النظام أن يحتويها ، لأن القضاء عليها كان أمرا عسيرا ، فضلا عن الشعور العدائى الذى ظهر بدرجات متفاوتة تجاه التدخل الانجليزى فى السودان ، وهذا ما دفع كرومر الى تعيين عدد من الموظفين الانجليز فى المناصب الاشرافية العليـا فى الادارة ، تأكيدا لاشراف انجلترا على الادارة ، وضمانا لتنفيذ مقترحاته هناك(١)٠ وفى نفس الوقت لجأ الى استخدام المصريين فى المناصب الدنيا حتى لا يقضى تماما على سلطة الخديو ، لأن وجود ظل من السلطة له ولو كان وهميا يفيد انجلترا ويدرأ عنها تطلعات الدول الأوروبية الأخرى (٢) ٠ وفى نفس الوقت كانت الشروط التى يطلبها الانجليز فى المصريين الذين عملوا هناك ٠٠ هو تشبعهم بالحضارة الأوروبية ، وأن يكونوا على مستوى من العلم اللازم لتطبيق النظريات الغربية فى نظم الادارة فى السودان (٣) ٠

---

(١) سامى عزيز : الصحافة المصرية وموقفها من الاحتلال الانجليزى ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٢٤٣ ٠

(٢) محمد مصطفى صفوت : الاحتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه ، القاهرة ١٩٥٢ ، ص ٢٢٧ ٠

(٣) Cromer, Earl of : Modern Egypt, vol. II, p. 294.

وقد أوضح ملنر تلك السياسة بأنه لم يكن الهدف من هذا « نجلزة » أصحاب السلطة من المصريين من حيث المبادىء السياسية ، لكن كان الهدف هو « نجلزتهم » معنويا ، فيؤدون واجباتهم بنفس الروح الانجليزية الأصلية(١).

ولقد كانت مصر فى أول الأمر تشترك فى وضع القواعد التنظيمية للادارة فى السودان وتشريع القواعد القانونية المنظمة طبقا لحقها فى اتفاقية عـــام ١٨٩٩ (٢) . مبتدئة بتعيين قمة الهيكل الادارى وهو « لورد كتشنر » . الحاكم العام ، الذى كان أيضا سردارا للجيش المصرى (٣) .

وهكذا بدأت الادارة فى السودان عســكرية الطـــابع ، ومن ثم اختير المديرون والمفتشون من الضباط الانجليز الملتحقين بالجيش المصرى (٤) يعاونهم ضباط مصريون ، وهؤلاء بدورهم يستعينون بسودانيين فى القوات المسلحة . أدنى رتبة منهم (٥) .

تحول الادارة فى السودان من عسكرية الى مدنية :

لم يستمر الأمر على هذا طويلا ، فمنذ السنوات الأولى من القرن العشرين. بدأ التفكير فى تغيير الادارة فى السودان الى الشكل المدنى نظرا لنفور السودانيين من سلبيات الادارة العسكرية من قبل ، ومن الاحساس بالمرارة من جراء الحروب التى اتخذت بلادهم ميدانا لها ردحا كبيرا من الزمن (٦) .

ولكن لم يكن أمر هـــذا التحول سهلا ، فأمام اللغط الذى كان يثور فى الدوائر السودانية حول قسوة السلطة العسكرية ، كانت هناك سحابة الشك فى قدرة المدنيين على القيام بالعمل الذى كان يقوم به العسكريون ، خاصة وقد وصفهم أحد القادة الاداريين بأنه :

« اذا قضيت صباح يوم فى مكتب أحد المديرين من العسكريين تحس بكم كان يعمل هؤلاء ، وكم كانوا طلقاء فى كلامهم بعد أن بدأ المترجم يختفى تدريجيا من مكاتبهم ويقومون بأكثر من عمل فى وقت واحد ، ويتحدثون الى أكثر من شخص فى وقت واحد ، فما بين تصريف أمور الادارة ، وبين الاشراف على التحقيق فى المنازعات وسماع شــكاوى الشــاكين حتى لقب المـــدير « بحامى الفقير » Protector of the Poor (٧) .

---

(١) سامى عزيز : المرجع السابق ، ص ٢٤٣ .

(٢) F.O., 407, 193, Part XC No. 33 enclosure II : Note by Mr. DaWson on existing status of the Anglo Egyptian Sudan.

(٣) الغازيتة السودانية ، ٧ مارس ١٨٩٩ .

(٤) Magnus, Ph. : Op Cit., P. 149.

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٢ .

(٦) Dafalla, H. : Op. Cit., p. 36.

(٧) Peel, : Op. Cit., p. 198.

رغم هذا فقد كان هناك من الدوافع ما عجل بالتحول الى الادارة المدنية ، حتى فى ظل تمسك بعض الاداريين « بالزى الأصفر » • فلم يكن يستغنى عنهم خصوصا فى المناطق الريفية ، حيث يتعذر على أى ادارى أن يعمل ما لم يكن شيوخ القبائل متعاونين معه نتيجة اقتناعهم به ، فضلا عن الحاجة الى الحرفيين والكتبة الأكفاء لملء الوظائف الدنيا للادارة سواء فى الخرطوم العاصمة ، أو فى مراكز الادارة المحلية فى المديريات (١) •

وأمام هذه الدوافع كان كبرياء كرومر وتمسكه بالضباط فى الخدمة المدنية يظهر من خطاب ألقاه فى أم درمان يوم ٢٤ ديسمبر عام ١٩٠٠ ، أشار فيه الى اجادة الضباط الخدمة المدنية بشكل يستحق الشكر ، وذلك فى أصعب الأحوال وأحرجها ، وأضاف أنه يعوزهم مساعدون مدنيون قام باختيارهم من المدنيين الانجليز ، ليكونوا الأساس للتغيير المنشـــود فى ادارة الســـودان مدنيا (٢) •

وفى بداية عام ١٩٠١ قام كرومر بنفسه بدورة تفتيشية ، تأكد بنفسه من حاجة السودان للخدمة المدنية ، وبذلك أضاف بنفسه الى الميزانية بنــدا للتعيين فيها بلغ اعتماده ١٩٤٠٠٠ جنيها مصريا ، لتعيين عدد قليل منهم كتجربة لتعميمها فيما بعد تحت اسم Sudan Civil Service (٣) •

ويظهر نجاح التجربة من ارسال كرومر برقية الى الخديو فى القاهرة فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩٠١ ، يعلمه فيها بسروره من ارتياح الشعب الســودانى للادارة المدنية التى تعمل على ما يرام ، فرد عليه الخديو فى اليوم التالى يشكره على جهده وسروره على هذا النجاح (٤) •

ولم يكن كرومر فى داخله راضيا دائما عن العسكريين وذلك انطلاقا من تقويمه لمهنتهم على أنها « بالاضافة الى كل ما تشتمل عليه مما هو جدير بالتقدير الا أنها تتجه الى اثارة أسوأ المشاعر فى صدر الانسان ••• ويبدو أنهم يعاملون سكان مختلف البلاد وحكوماتها كأنهم مجرد بنادق صماء عديمة الحياة » (٥) •

ومما ساعد كذلك على انجــاح نظــام الادارة المدنية فى السودان مرونة شروطها ، وملاءمتها لظروف البلاد ، فمثلا بالنسبة للاحالة الى المعاش فقد كان ممكنا أن يطلب رجل الادارة المدنية احالته الى المعاش بعد عشرين ســنة من الخدمة • وكانت الخدمة فى المناطق الحارة والرطبة الى جنوب خط العرض ١٢

---

(١) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ص ٤٢ •

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٧٧ •

(٣) Fur Corres., Part V, 1901 No. 9 Viscount Cromer to the Marquese of Lansdowne pp. 18, 19, Feb. 21, 1901.

(٤) Fur. Corres. Par. V. 1901 Telegram C P. 44.

(٥) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٤٢ •

تعتبر مدتها مضاعفة · وكانت الاجازة السنوية الى أوروبا متاحة لمدة ثلاثة أشهر ، وبذلك ينعم المستخدم البريطانى بالراحة ربع العام (١) ·

ولما كانت المبادىء الأساسية السياسية الادارية فى السودان ، تقوم على تأكيد التلاحم بالشعب ، فقد زود المديرون منذ اللحظة الأولى بتعليمات خاصة بذلك لازالة الرهبة التى رسمها الماضى فى نفوس السودانيين ، ثم بتعليمات عامة للعمل وخططه ·

فمثلا بالنسبة لما يخص شخص المدير ، أن يكون المدير متمكنا من اللغة العربية ليتعرف على مطالب من يتقدمون اليه ، وأن يصل بلطفه الى داخل أغوارهم (٢) · كما نصحوهم بأن يقوموا بأعمالهم على الوجه الأكمل ، كى يعطوا بقية المواطنين ثقة فيهم أيضا ، وأن تكون معاملاتهم فى حزم مع المقصرين حتى يستتب الأمن ، لأنهم كانوا يحسون بما يعتمل فى داخل الوطنيين من صرخة « السودان للسودانيين » (٣) ·

ثم أصدر كتشنر تعليماته اليهم — والسابق الاشارة اليها — تأكيدا لحسن التعامل وتخطيطا للعمل المدنى السليم ·

وقد قيم كرومر هذه الفكرة ، والتدرج فى الوصول الى تحقيقها ، حيث بدأ بالقابلية والقدرة التى كانت للضباط الذين كانوا يتولون وظائف مدنية فى السودان ، أولئك الذين لم يثبتوا جدارة فى الهند من قبل ، وكانت مشكلتهم عدم اجادتهم للغة الهندية ، واللهجات الوطنية فى البلاد ، مما جعلهم يقعون بين أنياب المترجمين والموظفين المعاونين · وكان منهم غير الموثوق فيهم ، فطالب من يقوم بالخدمة المدنية باجادة اللغة العربية ·

وعاد ليثبت باستمرار نجاح تجربة الادارة المدنية ، وكيف وصل الضباط الشبان الى قلوب السودانيين كالشيلوك والدنكا (٤) ·

الا أن الحال لم يستتب بسرعة للادارة المدنية ، بل ظل هناك صراع بينهما لعدة سنوات · اذ لم يكن من السهل تغيير الهيكل الادارى العسكرى الى آخر مدنى أو تغيير طبيعة العسكرى القائمة على القسوة والشدة بمجرد تغيير الزى من الملابس الصفراء الى الأخرى الملونة (٥) ·

---

(١) المرجع السابق ، ص ٤٥ ·

(٢) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 90.

(٣) Colvin, A. : Op. Cit., p. 373.

(٤) Colvin, A. : Ibid., p. 374.

(٥) المؤيد : أول ديسمبر عام ١٩٠٢ ·

المستخدمون في السودان :

لم يكن السودان فى أول عهده بالادارة الثنائية في حالة تسمح له بتخريج موظفين ذوى كفاءة تسمح لهم بالاضطلاع بأمور ادارته ، لأن العمل فيه كان يتطلب رجالا قادرين ، يحملون مسئولية الأعمـــال حتى ولو كانت فى غير تخصصاتهم ٠ فكان عليهم أن يعبدوا الطرق ، ويمسحوا الأرض ، ويشيدوا المحطات ، بجانب قيادة الحملات العسكرية الى الأقاليم التى تحتاج الى استتباب الأمن ، والى تقدير الضرائب ، والأعمال المالية الأخرى المختلفة ، وتأسيس الادارة المحلية التى كان عليها أن تتلاءم مع النظم القبلية والدينية (١) ٠

كما أن عامل الشك الذى سيطر على البريطانيين من استخدام المصريين بالذات شكل مشكلة ظلت تعانى منها الادارة حتى عام ١٩٢٤ ٠٠ عام اخراجهم من السودان عنوة ، وكان ذلك بسبب اعتبارهم عناصر ثورية أو قنوات توصيل للثورة عندما أيقظوا جذوة الوطنية فى نفوس السودانيين فيما بعد (٢) ٠

لذلك أكثر البريطانيون من تعيين بنى جلدتهم في ادارة السودان سواء كانوا عسكريين أو مدنيين ، بحجة أنهم خير من يقومون بالعمل هناك ، لدرجة أنهم عانوا كثيرا عندما نقص عددهم بسبب حرب البوير تارة ، وبسبب نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ تارة أخرى ٠ فزاد عبء العمل على الباقين ، ولكن ظل هؤلاء الباقون فى أماكنهم ليكونوا هم قادة الادارة ، ولا يصل ــ حتى الأكفاء ــ من المصريين الى مستواهم الادارى (٣) ٠

وقد شغل المصريون والسودانيون مناصب الادارة فى السودان فى درجاتها الدنيـــا ، وتولى الانجليز درجاتها العليـــا ، فشغل المصريون وظائف كالتعليم والقضاء الشرعى ، كما كان منهم المآمير ونوابهم وما الى ذلك ، بينما قام السوريون بأعمال الترجمة ورئاسة الكتبة وأشركوا معهم الأقباط فى الأعمال التى تطلبت السرية ، وقاموا بأعمال المحصلين والصيارفة والمحاسبين ٠ واشترك فى الادارة كذلك بعض الأرمن والأتراك واليونانيين (٤) ٠

واختلفت أساليب اختيار المستخدمين فى ادارة السودان فى طبيعتها طبقا لمستوى الوظيفة المطلوب شغلها ، فمن هذه الأساليب :

أولا : بالنسبة لاختيار كبار الموظفين ، فكان اختيارهم يتم بواسطة « لجنة اختيار المستخدمين المدنيين » Civil Service Selection Committee ، وكانت تتكون من كبار مستخدمين حكومتى مصر والسودان الموجودين فى القاهرة أو

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 79.

(٢) موروبيرجر : البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة ــ دراسات عن موظفى الحكومة ترجمة محمد توفيق رمزى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٤٣ ٠

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., pp. 79, 80.

(٤) Jackson, H. C. : Sudan days and ways, p. 26.

لندن ، وكان تعيينهم يتم على البابين الأول والثانى من الميزانية العامة للحكومة - وعلى ذلك كانوا يختارون من أرفع مستوى علمى فى كليات انجلترا ، ذلك لأنهم كانوا دعائم الخدمة المدنية (١) • واشترطت هذه اللجان ، لياقة الطالب البدنية وقواه العقلية ، ومدى قوة وتأثير شخصيته على أقرانه ، بالاضافة الى الشروط التى يرى الحاكم العام اضافتها بالنسبة للوظيفة المطلوبة (٢) •

ثانيا : بالنسبة للضباط البريطـانيين ، كان على الذين يرغب منهم فى الالتحاق بالخدمة المدنية أن يستوفى الشروط الآتية :

١ ــ أن يستقيل من الخدمة فى الجيش البريطانى قبل تعيينه فى احدى الوظائف الدائمة فى الادارة •

٢ ــ أن يكون قد أمضى عشر سنوات على الأقل فى خدمة الجيش المصرى ، على أن يكون قد أمضى منها خمس سنوات فى السودان •

وكانت هذه الأقدميات تضاف الى مدة خدمتهم مما أكسبهم حقوقا مالية أكثر ممن اختيروا بالبند « أولا » مما كان سببا فى احساس خريجى الجامعات ــ وهم يقومون بنفس العمل ــ بالغبن ، الذى ظهر فى سرعة ترقيتهم ورئاستهم لهم (٣) • كما كانت أفضلية التعيين فيهم للأعزب وذلك لعدم ملاءمة أحـوال البلاد المناخية لسكنى النسـاء الأوروبيات ذلك فيما عـدا الخرطوم وعطبرة وبور سودان والأبيض وواد مدنى • بل كانت الحكومة أحيانا تحـذرهم من الزواج والا فسيحرمون من وظيفتهم اذا تزوجوا (٤) •

ثالثا : بالنسبة للوظائف الأدنى ، كان التعيين فيها محليا ، وكان صاحب الحق فيها الحاكم العام وكان الاختيار لتلك الوظائف يتم من أهل الخبرة ، ومن يرضى عنهم الحاكم العام وتابعوه من البريطانيين ، أمثال السيد الميرغنى والزبير باشا وغيرهما ، فكان ذلك بلا شـك محل نقـد وتجريح اذ كان من السودانيين من يصلح ولكنه لم يختر لصلته بمصر أو ولائه لها (٥) •

ولقد صدر المنشور المالى ، فأعطى للمديرين حق تعيين المستخدمين فى حالة وجود وظائف خالية سبق التصديق عليها فيعينون فيها من يرونه مناسبا اذا كان المرتب الشهرى لها خمسـة جنيهات فأقل • كما أعطـاهم حق تعيين الصيارف (٦) •

---

(١) Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 38.

(٢) I.D. A handbook. : p. 286.

(٣) Warburg, G .: Op. Cit., p. 83.

(٤) Percy, F. M. : The Sudan in evolution. p. 55.

(٥) الوطن : أول مارس عام ١٩٠٤ •

(٦) الغزيه السودانية : ٢ اكتوبر عام ١٨٩٩ •

وكان التعيين يبدأ باعلان فى الصحف الرسمية سواء فى مصر (الوقائع الرسمية) أو فى السودان (الغازيتة السودانية) ــ بعد مناقشة المطلوب من الأيدى العاملة والميزانية المطلوبة لهم أمام سكرتارية الحاكم العام ، وذلك فى العشر سنين الأولى ، أو أمام مجلس الحاكم بعد ذلك من خلال السكرتير المالى لحكومة السودان ــ مع تعيين تاريخ استلام العمل والمرتب الخاص بكل وظيفة ، كما حدث فى اعلان مصلحة المعارف فى أول أكتوبر عام ١٩١٠ عن حاجتها الى مدرسين ومدربين للطلبة ، والمدى الذى سيبدأ وينتهى عنده مرتب كل منهم (١) • وفى بعض المصالح التى كانت لها صلة وثيقة بالقاهرة مثل مصلحة الأشغال فانه كانت تحدد الوظائف المطلوب التعيين فيها وشروطها ومرتباتها والاعلان عنها فى القاهرة (٢) • ولم يكن الاعلان قاصرا على السودان وحده بل كان يعلن فى مصر أيضا فى نفس الوقت • وكما كانت المصلحة المختصة فى الخرطوم تتلقى الطلبات هناك ، كانت وكالة السودان فى القاهرة هى التى تتلقى الطلبات مع تحديد موعد لنهاية قبولها (٣) • الا أن مصلحة السكة الحديد فى السودان كانت تشذ فى هذا عندما كانت تجعل مكان تلقى طلبات الاستخدام بها بالاسكندرية (٤ شارع كليوبطرة) (٤) •

كانت هناك بعض الوظائف تستلزم فترات تدريب للمتقدمين لها بعد الامتحان والقبول براتب أقل ، وكان يوضح ذلك أيضا فى الاعلان عنها « كمصلحة التلغراف السودانية » (٥) •

وقد تطور نظام التدريب الذى يسبق الوظيفة حتى أصبح فى شكل نظام تلمذة يسبقها ، وشرع لتنظيمه قانون عرف بقانون التلمذة عام ١٩٠٨ ، وورد فى مذكرته التفسيرية أنه ستقام ورش لتمرين الصبية والصناع فى الخرطوم وكسلا لتعليم بعض الصناعات ، وأعطى الحق للمصالح التى يلزمها حرفيون أن تقيم « ورشا » لتدريب الصبية الذين يختار منهم الأكفاء للتعيين فيها ، كمصلحة السكك الحديدية ومصلحة القوارب والبواخر • كما وضعت ضوابط للانخراط فى هذه التلمذة • ففى المادة (٣) من هذا القانون نص بأنه يجيز لوالد الغلام الذى يقل سنه عن ١٦ سنة أو لولى أمره أن يلحقه برضاه بهذه الورش ، أما البالغون من الذكور فلهم الحق فى التقدم بأنفسهم للالتحاق بها ولا يجوز أن تزيد مدة التلميذ عن ٥ سنين (م ٣ ، ٤) • ويجوز للحاكم العام

الوقائع المصرية : ٤ سبتمبر عام ١٩٠٧ •
Min. Proc. 14th meeting, June 23th 1910.

(٢) القلعة : محلس الوزراء ــ السودان لنظارة الأشغال ــ مصلحة الرى ، محفظة ٦ تعيينات اجازات ، مجموعة ١٤١ أشغال عمومية •

(٣) الوقائع المصرية : ٨ يولية عام ١٩٠٧ •

(٤) الوقائع المصرية : ٨ يولية عام ١٩٠٧ ، ٤ سبتمبر عام ١٩٠٧ •

(٥) الوقائع المصرية : ١٤ أغسطس عام ١٩٠٧ •

وحده مدها أكثر من هذه المدة نظير فترات غياب التلميذ ان حدث منه ذلك ، أو اذا حدث له مرض ، أو حكم عليه بالحبس فترة (م ٧ ، ٨) (١) ٠

ولقد لعبت كلية غوردون دورا هاما فى التلمذة الصناعية ، فبدأت فى شكل مدرسة ابتدائية لتعليم المعلومات العامة ، واللغة الانجليزية ، وتداريب تجرى داخل ورش لتعليم النجارة والميكانيكا والمعلمين والقضاه ٠ وفى عـــام ١٩٠٥ بدأت المدرسة العليا فيها عملها فضمت ١٦ تلميذا تدربوا على أعمـال الهندسة والمساحة ، بالاضافة الى الأقسام الأولى ، وذلك حسب حاجة وظائف الحكومة (٢) حتى وصل عدد المنتظمين فى ورش الحرفيين ٢٥٥ فردا ، وفى قسم المعلمين ٢٠ وذلك فى عام ١٩٢٢ وتلك الأعداد كان متوقع طلبها للوظائف حتى عـــام ١٩٢٥ (٣) ٠

أما طبقة الكتبة فكان يعمل حسابها منذ قبول الصبى الصغير (٧ سنوات) فى التعليم الابتدائى حسب حاجة الوظائف ، وطبقا للخطة المرسومة لذلك ، والمعتمدة من السكرتير الادارى ٠ وكانوا يتدربون على حسن الخط ، وبعض المعلومات الهندسية والحساب والمساحة البسيطة (٤) ٠

ولقد أشار مستر كرى فى تقريره السنوى الخامس عن سير العمل فى كلية غوردون : « أنها ليست معملا لخلق جماهير من الكتبة كثيرى العدد قليلى الفائدة ، بقدر ما هى تخرج موظفين يشغلون مراكز حكومية ، أمناء عليهـا : فقد شغل منهم درجة مدير للبوستة والتلغراف ، وفاق أحدهم حتى بلغ وظيفة مدير المساحة ، وهما يقومان بعملهما خير قيام » (٥) ٠

وأيد مستر روزفلت هذا المبدأ فى خطابه فى الخرطوم فى ١٦ مارس عام ١٩١٠ ، بأن غاية هذا العهد لابد أن تكون تخريج الموظفين رفيعى المستوى ، أما العدد فلا يهم . وانتهى الى أنه يرجو « أن يتخرج من هذا المعهد العلمى وأمثاله عدد من أفاضل الموظفين لخدمة الحكومة فى أعمالها العسكرية والملكية ، ولكن اذا وافقت الأحوال ، فان موظفى الحكومة من ملكيين وعسكريين لابد أن يكونوا دائما أكثر من عدد الخريجين » (٦) ٠

الا أن خريجيها ظلوا يعاملون ـ فترة ـ أقل من بقية مهندسى الرى ، حتى أصدر مجلس النظار فى القاهرة فى ٧ مايو عام ١٩١٣ قرارا بمعاملة جميع

---

(١) القلعة : محافظ مجلس الوزراء ـ سودان ـ محفظة ١٣ مجموعة ٣٥٧ (قانون التلمذة ١٩٠٨) ٠

(٢) Abu in, A. I. : Op. Cit., p. 42.

(٣) Annual report 1922; p. 44.

(٤) اللواء : ١٤ يناير عام ١٩٠٦ ٠

(٥) تقرير سنوى عام ١٩٠٥ ، مصلحة المعارف ، ص ٥٤ ٠

(٦) المؤيد : ٢٢ مارس عام ١٩١٠ ٠

المهندسين المتخرجين منها ـ والذين يدخلون في خدمة مصلحة الرى بالسودان ـ بأحكام اللوائح السارية على المستخدمين الملكيين فى حكومة السودان ، فيما يتعلق بتعيينهم وترقيتهم ، وبدل سفرهم وأجازاتهم ومعاشاتهم • وذلك لأنه وان كانت مصلحة الرى تابعة للحكومة المصرية ، الا أن هؤلاء المهندسين الذين ولدوا وتعلموا في السودان ينتظر بقاؤهم في السودان على الدوام • ومن ثم يعاملون باللوائح التى يعامل بها المستخدمون فى المصالح الأخرى بحكومة السودان (١)•

رابعا : شغل الوظائف بالندب والاعارة : ومن الوسائل التى لجأت اليها حكومة السودان لشغل الوظائف الشاغرة فيها ، والتى لم تكن تجد من كان كفؤا لشغلها ، أو كان شغلها قاصر على فئة معينة لديها ـ الندب والاعارة ـ كاستعارة المستر مكارثى Mr. Mac Carthy لمدة خمس سنوات من حكومة الهند الى السودان للعمل فى مشروعات زيادة مياه النيل ، لما كانت له من دراية بهذا العمل (٢) • وكذلك ما حدث من انتداب بعض موظفى الرى المصريين فى عام ١٩٠٤ للعمل فى السودان نظير علاوة خاصة يتوقف صرفها عند انتهاء فترة الاعادة والعودة الى مصر (٣) •

وذلك لأن كرومر كان يطعم الجهاز الادارى فى السودان بكفاءات أجنبية خاصة في البوليس والرى والمالية والتعليم • على أن يكونوا رؤساء مسئولين • أما سلطة السودانيين والمصريين فكانت اسمية ، وكان مبدأه فى ذلك « أنهم يؤدون أعمالهم فى أمانة وفهم للمسئولية ولأنهم أكفاء وغرباء » (٤) •

خامسا : شغل الوظائف بالنقل : وكان يحدث فى بعض الأحيـان أن يستغنى عن التعيين فى بعض الوظائف في الخرطوم اذا وجد من يكون كفؤا لها في القاهرة ، وتكون القاهرة فى غنى عنه • وفى هذا كانت توضع له شروط بالنسبة لدرجته المالية وأقدميته فيها ، ورواتبه حتى لا يكون فى غير مستوى زملائه • وأن يقبل هو ذلك كتابة ، ويظل فى شكل انتـداب حتى تمر عليه الميزانية الجديدة فتدرج درجته فيها ليصرف من اعتمادها (٥) •

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ـ سودان ـ محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ ،
Note Comité de Finance No. 513 A, Sept. 6, 1913.

(٢) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، نظارة الأشغال ـ مصلحة الرى ، محفظة ٤ . موظفى الرى من ٢٧ فبراير عام ١٨٩٣ ـ ٩ أغسطس عام ١٩١٥ •

(٣) القلعة : مجلس الوزراء ـ سودان ـ محفظة ٢٨ ، مجموعة ٣٤١ ، (مذكرة من نظارة الأشغال العمومية الى مجلس النظار رقم ٣١ ، أكتوبر ١٩٠٤ / ٦١) •

(٤) احمد رشدى صالح : كرومر فى مصر ، القاهرة ١٩٢٤ ، ص ٧٧ •

(٥) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ـ محفظة ٧ مجموعة ١٨ سودان (مذكرة اللجنة المالية لرياسة مجلس النظار ، ٢٤ أبريل عام ١٩٠٢) •

وتنظيما لنقل المستخدمين من الحكومة المصرية الى حكومة السودان وبالعكس ، صدر المنشور نمرة ١٩١٦/٣٧ بتاريخ ١٤ أكتوبر عام ١٩١٦ يتضمن **الخطوات التى يجب اتبعاها فى هذا الشأن وهى :**

ان الاتصالات الأولية الخاصة بنقل الموظف تكون مباشرة بين المصلحة التابع لها الموظف والمصلحة التى يرغب النقل اليها ٠

وفى حالة نقل موظف من الحكومة المصرية الى حكومة السودان يجب على رئيس المصلحة المطلوب نقل الموظف اليها أن يحصل على موافقة السكرتير المالى لحكومة السودان على ذلك ٠ أما الطلب النهائى الخاص بالنقل فيرسل الى نظارة المالية المصرية بواسطة السكرتير المالى لحكومة السودان (١) ٠

وكانت تصدر بهذه التعيينات ـ مهما اختلفت صورها ـ قرارات من الحاكم العام بصفته الرئيس الادارى الأعلى لحكومة السودان ، تنشر فى الغازيتة السودانية بشكل واضح كبيان الاسم والوظيفة والمرتب الشهرى والرتبة فى حالة الوظائف العسكرية (٢) ٠

وتنظيما للعلاقة بين الموظفين وبين الحكومة ، صدرت عدة قوانين ولوائح مالية وادارية ـ عرضنا بعضها فى اختصاص السكرتير المالى فى التعيين ـ وضوابط نقل الموظفين بين مصر والسودان ٠

كما ظهرت أيضا لائحة ١٩٠٢ تحوى « شروط دخول الكتبة السودانيين فى خدمة الجيش المصرى فى السودان »

Conditions of entry and service of Sudanese Clerks in the Egyptian Army in the Sudan ونشير اليها فى عجالة فى هذا المقام لأنها ستناقش فى فصل « الاداريون السودانيون » بالتفصيل ٠

وتناولت هذه اللائحة شروط القبول فى هذه الخدمة من حيث توافر الأصل السودانى ، ثم مستوى الشهادات المطلوبة ، وشروط السن ومسوغات التعيين المطلوبة وفترة التدريب ، وتصنيف الوظائف تبعا للشهادات ٠ فقسمتها الى ثلاث فئات تبعها تصنيف المرتبات كذلك وتدرجه ، ثم العلاوات والبدلات ٠٠ كبدل الجو ، وعلاوة الميدان ، وبدل الانتقال ٠ ثم تعرضت للاجازات ٠٠ منها الاعتيادية والمرضية والعرضة ، وكيفية مسايرة الأجر لكل منها ٠

واختتمت عرضها بالحديث عن لجنة الاشراف على التعيين ، وتشكيلها واختصاصاتها وأبعاد مسئولياتها وحقوقها فى ذلك (٣) ٠

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ـ محفظة ٤٣ ، المجموعة ١ سودان ٠
(٢) الغازيتة السودانية : ٩ سبتمبر عام ١٨٩٩ ٠
(٣) القلعة : مجلس الوزراء ـ سودان ـ محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ سودان ٠

وفى مجال تأديب الموظفين .. صدر القانون رقم (١) لسنة ١٩١٢ وبدأ بتعريف الموظف « المستديم » بأنه الموظف الذى يعمل بمعاش أو مكافأة طبقا لقانون المعاشات الصادر لحكومة السودان عام ١٩٠٤ أو أنه الموظف الذى نقل من خدمة الحكومة المصرية الى الخدمة المستديمة فى حكومة السودان وكان يخضع لقوانين المعاشات المصرية .

كما عرف « المستخدم خارج الهيئة » بأنه المستخدم الخارج عن هيئة العمال ووضعت له وظيفة مؤقتة فى ميزانية احدى السنوات (م ٢) .

وتعرض لسقوط حق الموظف المعاقب طبقا لنصوص هذا القانون ، بأنه اذا حكم بعزله ولم يكن قد قضى – وقت العزل – فى الخدمة مدة تجعل له حقا فى المعاش ، يسقط بموجب عزله كل حق له فى المعاش أو المكافأة .

ثم أجاز للحاكم العام بناء على توصية مجلس التأديب العالى أن يمنح هذا الموظف المعاش أو المكافأة التى كان يستحقها لو فصل من الخدمة لأسباب مرضية طبقا لما هو وارد فى المادتين ٢٧ ، ٢٨ من القانون (م ٦) .

مجالس التأديب :

قسمها هذا القانون الى :

(أ) لمدير المديرية أو رئيس المصلحة أن يجرى التحقيقات فيما يقع فيه الموظفون من أخطاء ، وكانت الجزاءات فى هذا تصل الى التوبيخ أو الخصم بما لا يزيد فى مقداره على مرتب ١٥ يوما ، أو قطع المرتب مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما على ألا تحتسب هذه المدة من المعاش (م ٨) .

(ب) **مجلس تأديب فرعى** : ويتألف من ثلاثة أعضاء هم مدير المديرية أو رئيس المصلحة أو مفتشا – رئيسا – أما العضوان فيكونان موظفين لا يقل مرتب كل منهما عن ستمائة جنيه سنويا (م ٩) .

وعند محاكمة قضاة المحاكم الشرعية أو غيرهم من موظفيها يرشح قاضى القضاة وأعضاء المحكمة العليا الشرعية أعضاء فى مجلس التأديب (م ٩/٢) .

وعين القانون أصحاب الحق فى عقد المجالس الفرعية ، وهم السكرتيرون الثلاثة ومديرو الادارات بالاضافة الى مديرى المديريات (م ١٠) .

وانتهى القانون فى المادة (١٢) الى سلطة هذه المجالس ، فجعل من حقها محاكمة الموظفين الدائمين المتهمين الذين تقل مرتباتهم عن ٤٨٠ جنيها فى السنة .

الا أن أحكام هذه المجالس لا تعتبر نهائية الا اذا وافق عليها مجلس التأديب العالى .

(ج) مجلس التأديب العالى :

كان يتألف من السكرتيرين الثلاثة ـ الادارى والمالى والقضائى ـ بالاضافة الى رئيس المصلحة التابع لها الموظف المتهم ، ما لم يكن مدير احدى المديريات بالاضافة الى عضو أو أكثر خلافهم يعينهم الحاكم العام (م ١٣) ٠

وحددت المادة (١٤) اختصاص هذا المجلس الابتدائى فى محاكمة الموظفين الدائمين الذين يزيد مرتبهم السنوى عن ٤٨٠ جنيهـا ، بالاضافة الى نظـر الاستئنافات التى ترفع من المتهمين الذين يحاكمون أمام المجالس الفرعية (م١٥) وكانت الأحكام الصادرة من هذا المجلس لا تعتبر نافذة المفعول الا بعد تصديق الحاكم العام عليها ، الذى كان له فى نفس الوقت حق ابطال الاجراءات ، مع الأمر بمحاكمة جديدة (م ١٧) (١) ٠

مرتبـات الموظفين :

وتبدأ بمرتب الحاكم العام ٠٠ فعندما كان منصب سردار الجيش المصرى مندمجا فى منصب الحاكم العام بالسودان ، كان من يشغلهما يتقاضى ٣٠٠٠ جنيها سنويا ، بصفته سردارا بالاضافة الى ١٥٠٠ جنيها كحاكم عام ٠ فضلا عن علاوة للاستقبال (بدل تمثيل) وسكنه المجانى فى (السراى) وخدمه ٠

أما السكرتيرون الثلاثة ـ المالى والادارى والقضائى ـ وقائد قوة الدفاع الاستوائية ومديرو المصالح فكان كل منهم يتقاضى ٢٠٠٠ جنيها سنويا (٢) ٠

وبالنسبة لمرتبات باقى الموظفين ، فخضعت لنظم المرتبات فى مصر ، بحسب الشهادات وسنى الدراسة التى قضاها الموظف ٠ أما العمال فكانوا يخضعون لنظام مرتبات قام أساسا على نوعية العمل الذى سيسند اليه ٠

أما غير السودانيين الذين عملوا فى السودان ، فكانوا يتقاضون زيادة قدرها ٥٠ ٪ على مرتباتهم كحد أدنى ، وهو ما كان يتقاضاه المصريون هناك ، بشرط أن يكونوا خاضعين لأحكام قانون المعاشات المصرى ، وظل الأمر كذلك حتى عام ١٩١١ (٣) ، فوصلت زيادة مرتباتهم بعدها حتى وصلت الى ٦٠ ٪ أو أكثر حسب حالة المناخ فى المنطقة التى كان يعمل فيها الموظف (٤) ، الا أنه لم يكن يتمتع بهذه الزيادات من لم يكن يحمل مؤهلا مناسبا للعمل الذى كان يقوم به (٥) ٠

---

(١) الغازيتة السودانية : العدد ٢١٥ بتاريخ ١٥ أبريل ١٩١٢ ٠

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٨٢ ٠

(٣) Min. Proc. 77th meeting, April 9th 1914. p. 26.

(٤) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٨٢ ٠

(٥) Min. Proc. : 17th meeting, October 20th 1910, p. 95.

وبذلك أصبح مرتب الكاتب فى السودان يساوى مرتب الكاتب الأول فى مصر . أما العساكر من السودانيين فكانوا مقسمين الى ثلاث فئات :

(أ) من أتم الدراسة الثانوية (البكالوريا) أو ما فى مستوها كخريجى مدرسة الخرطوم العسكرية ، فقد كان تعيينه يبدأ بمرتب قدره ستة جنيهات .

(ب) من أتم دراسة سنتين فى التعليم الثانوى (الكفاءة) أو ما فى مستواها كخريجى قسم الصولات فكان تعيينه يبدأ بأربعة جنيهات .

(ج) ومن قضى ٤ سنوات فى التعليم الابتدائى (الابتدائية) أو من فى مستواها من خريجى قسم « البلوكامينات » فكانت تبدأ مرتبـــاتهم بثلاثة جنيهات (١) .

أما غير المتعلمين فكانوا يقطعون أراضى على النيل الأزرق جنوبى سنار وعلى النيل الأبيض جنوبى الجبلين ، وسهلوا لهم الحصول على البذور والأدوات الزراعية . فأسسوا بذلك عدة مستعمرات وعاشوا فيها (٢) .

الا أنه كانت هناك فئات مستثناه من قوانين المرتبات ، كمفتش الكتاتيب الذى عين فى عام ١٩١١ بمكافأة خاصة (٣) .

وقد ضمنت الحكومة عدم المساس بمرتبات الموظفين عندما أصدرت قانون ماهيات الموظفين عام ١٩٠٦ الذى منع التنازل عن المرتب أو التنفيذ عليه باستثناء أحكام النفقة اذا حكمت بدفعها محكمة ذات اختصاص ، وذلك بحجز جزء منه لا يتجاوز الربع ، وفى حالة الحكم بافلاس مستخدم فى الحكومة ، فانه أجاز للمحكمة أو القائم بادارة شئون المفلس أن يأخذ من ماهيته المبلغ الذى تأمر المحكمة باستقطاعه بموافقة رئيس المصلحة التابع لها هذا المستخدم لتوزيعه على الدائنين (٤) .

ولم تكن العلاوات والترقيات تخضع لنظام محدد ، فكانت الترقيات تجرى حسب وجود الدرجات أو المناصب الشاغرة ، نتيجة نقل أو موت شاغلها أو ندبه الى مصلحة أخرى أو انهاء مدة خدمته سواء بالاحالة الى المعاش أو الفصل . فبذلك لم يكن يرقى الى العدد القليل من الموظفين (٥) .. وكان المبدأ هو « أن الترقية من الدرجة الأدنى الى الدرجة الأعلى منها تكون على درجة خالية وليس بالطريق الآلى » (٦) .

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ، مجموعة ٤٠٣ ، محفظة ٢٥ .

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ١٨٣ .

(٣) Min. Proc. : 39th meeting, June 12th 1911, p. 81.

(٤) تقرير سنوى عام ١٩٠٥ ، ص ٨٦ .

(٥) Percy, F. M. : The Finances of Egypt and the Sudan. The Financial Review of RevieWs 1914. p. 922.

(٦) Min. Proc : 67th meeting, May 20th 1913.

وكانت هناك ترقيات استثنائية تخضع لظروف خاصة ، أو أعمال فذة قام بها موظف وأظهر كفاءة نادرة (١) ٠

ونظرا لأن الترقيات كانت تتبعها زيادة فى المرتب أو الأجر ، فكان على السكرتير المالى جمع قوائم الترقيات من المصالح والادارات المختلفة ، مع تقدير كل زيادة منها فى السنة ويعرضها على الحاكم العام ، أو على الحاكم العام فى مجلسه (بعد عام ١٩١٠) مع مذكرة بحالة كل من يستحق الترقية ليحصل على الموافقة أو الرفض ٠ وفى حالة الموافقة كانت ترسل الى نظارة المالية في القاهرة للتصديق عليها واضافتها الى الميزانية فى السنة التالية (٢) ٠

ولذلك كانت الترقيات تعرض في شهر نوفمبر من كل عام (٣) ، وكانت أية زيادة فى المرتب نتيجة الترقية يبدأ صرفها فى يناير من كل عام ، الا أنه من الملاحظ أن ترقية الانجليز كانت تتم « بالاختيار » ليتخطوا بهم أى نظام أو قياس (٤) ٠

ونظرا لخضوع المالية فى السودان لاشراف المالية فى القاهرة ، فقد كانت حركات الترقيات تخرج من القاهرة بتوقيع الخديو أو السلطان فيما بعد فى شكل مراسيم ، مرسوم خاص لكل فئة كبيرة ومرسوم يضم الفئات الأخرى من الموظفين (٥) ٠

وكانت تظلمات من أحسوا بالغبن وعدم الترقية مع قضاء فترات طويلة فى الدرجات التى يشغلونها ، تصل الى نظارة المالية فى القاهرة ، التى كانت تعرضها بدورها بمذكرة على مجلس النظار سواء بالقبول أو بالرفض (٦) ٠

وكانت الانعامات السنية تصـــدر ببند خاص ، سيما تلك التى كانت تصحبها رتب كالبكوية أو الباشوية (كالانعام على حضرة صاحب العزة نعوم بك شقير) (٧) ٠

أما بالنسبة للعلاوات فقد خضعت لنظام الترقيات ، اذ كانت عشــوائية تقريبا ، مع الميل الى كفة الانجليز ، ففى الوقت الذى نرى فيه التقتير على المصريين

---

(١) Min. Proc. : 67th meeting, May 20th 1913.

(٢) Min. Proc. : 21st meeting, November 26th 1910.

(٣) Min. Broc. : Ibid.

(٤) Min. Proc. : 18th meeting, Nov. Ist 1910.

(٥) دفتر صادر فى عهد السلطان حسين كامل ، معية سنية عربى ٤٦ ص ٣٢ ص ٧ يولية ١٩١٥ ــ ٨ أكتوبر ١٩٧ ٠

(٦) القلعة : مجلس الوزراء ــ السودان ــ المحفظة ٢٧ ، مجموعة ٢٩٩ سودان (مذكرة ترقية يونان عبد الله) ٠

(٧) دفتر صادر فى عهد السلطان حسين كامل ، معية سنية ٤٦ ، ص ٤٧ فى ٦ ديسمبر سرام ١٩١٦ ٠

فى منحهم أية زيادة لمرتباتهم نجد الانجليز يمنحون علاوات بمبالغ كبيرة وذلك باعتراف السكرتير المالى نفسه الذى عزى هذا الفرق الى « نبوغ البريطانيين فى مجال الادارة وتحمل المسئولية عن المصريين » (١) ، ومثالا لذلك نرى الزيادة فى مرتبات نواب المفتشين كالآتى :

المرتب عند أول التعيين	٤٢٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد سنتين خدمة	٤٨٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٤ سنوات خدمة	٦٠٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٦ سنوات خدمة	٦٦٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ٨ سنوات خدمة	٧٢٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٠ سنوات خدمة	٧٨٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٢ سنة خدمة	٨٤٠ جنيه فى السنة
المرتب بعد ١٤ سنة خدمة	٩٠٠ جنيه فى السنة (٢)

في حين أنه بمقارنته بوظيفة مأمور سجن وهى الرتبة التى تصغرها مباشرة نجد أن مرتبها يبدأ من ٢٠٤ جنيه فى السنة ونهايتها ٣٧٢ جنيه فى السنة عن نفس هذه المدة ، وهذا ما كان يتظلم منه المأمورون (٣) ٠

وأنشئت «هيئة دائمة للحوافز والعلاوات » فى عام ١٩١٣ ألحقت بمجلس الحاكم العام تضم ممثلين للادارة المالية فى المصالح ٠ وانتهت فى أول اجتماع لها الى أن مجموع ما يجب أن يدفع علاوة للموظفين لا يزيد عن ٨٤ جنيها كحد أقصى فى السنة ، على أن توزع قبل اعتماد الميزانية الجديدة لتدخل فى اعتمادها وتعرض على نظارة المالية فى القاهرة فى حينها (٤) ٠

وكانت هناك أنواع للبدلات منحت للموظفين نظير قيامهم بالعمل تحت ظروف تختلف عنها فى بلادهم ، فمنها :

بدل الجو : وكان يمنح فى الصيف لمن كان يخدم فى المناطق البعيدة فى السودان كفاشودة وبحر الغزال وكردفان وكسلا وسنار ٠ فهون بذلك الخدمة وأقبل عليهم عدد أكثر خاصة من غير المتزوجين (٥) ٠ وقد علق كرومر على ذلك

(١) Macmichael, H, : The Anglo Egyptian Sudan, p. 81.
(٢) Min. Proc. : 18th meeting, Nov. 1st 1910.
(٣) Min. Proc. : 21st meeting,N ov. 62nd 1910.
(٤) Min. Proc. : 66th meeting, April 28th 1913.
(٥) نعوم شقير : المرجع السابق ، جـ ١ ، ص ١٨٢ ٠

في تقريره (... مما لا يترتب فيه أن المناخ الافريقي وخصوصا خطوط العرض الدنيا يترك أثرا بالغا في الجهاز العصبى للموظفين) (١) .

اعانة غلاء المعيشة : فنظرا لارتفاع أسعار السلع ابان فترة الحرب العالمية الأولى فقد قررت الحكومة صرف علاوة خاصة لصغار موظفيها الداخلين هيئة العمال والذين تبلغ مرتباتهم عشرين جنيها فأقل فى الشهر لمواجهة هذه الاعباء بواقع ٧٠ جنيها شهريا .

أما الخارجين عن هيئة العمال والذين تزيد مرتباتهم عن جنيهين شهريا فتقرر أن يحصلوا على علاوة قدرها ٤٠ جنيها شهريا .

وكان يصدر قرار سنوى باستمرارها سنة بعد أخرى كلما استمرت الحرب ، وكانت الصحافة في مصر والسودان تقابل خبر استمرار هذه الاعانة بالبشر والتعليقات السارة (٢) ، ولا سيما أن الحاكم العام فى مجلسه طلب زيادتها في عام ١٩١٩ نظرا لوصول الأسعار الى ذروتها عند نهاية الحرب ، ورفع الأمر بالموافقة الى اللجنة المالية بمجلس الوزراء فى مصر (٣) ، لادراجها فى ميزانية عام ١٩٢٠ مع طلب زيادة أخرى فى أصل المرتبات (٤) .

وبعد انتهاء الحرب بدأت الحكومة تنظر في الغاء هذه الاعانة ، لانتفاء الحكمة من صرفها . فبدأوا أولا بتخفيضها الى الثلث اعتبارا من ١٦ مايو عام ١٩٢١ (٥) تمشيا مع الانخفاض التدريجي للأسعار بعد الحرب وحتى لا يكون الأمر صدقة للموظف الذى اتخذ مستوى معينا لحياته (٦) . الى أن صدر المرسوم الملكي بالغائها تماما فى ٣٠ مايو ١٩٢٣ على أساس أنه قد زالت تماما الأحوال الاستثنائية التى كانت تسوغ صرفها (٧) .

ومن العلاوات الأخرى التى كانت تصرفها حكومة السودان لظروف خاصة : بدل الاقامة بالسودان . وبخاصة لمفتشى الرى نظرا لاقامتهم فى أماكن بعيدة عن العمران وفي ظروف قاسية فى الصيف لمراقبة الفيضانات ومناسيب المياه . فبلغ بدل الاقامة بالنسبة لمفتش الرى ٣٥٠ جنيها سنويا ، ٢٠٠ جنيها لمدير الأعمال ، ١٤٤ جنيها لمساعد مدير الأعمال . ثم زيدت فى ٦ مارس عام ١٩١٧ الى ٣٥٠ ، ٣٠٠ ، ٢٢٥ جنيها على التوالى (٨) .

---

(١) تقرير سنوى : عام ١٩٠٥ ، ص ١٥ .

(٢) الحضارة السودانية : ٥ يولية عام ١٩١٩ ، الوقائع المصرية : ٢٦ يونية عام ١٩١٩ .

(٣) Min. Proc. : 12nd meeting, Feb. 6th 1919.

(٤) Min. Proc. : 132nd meeting, Nov. 11st 1919.

(٥) الوقائع الرسمية : ٢٨ فبراير عام ١٩٢١ .

(٦) الاهرام : ٢٠ أبريل عام ١٩٢١ .

(٧) القلعة : مجلس الوزراء ـ السودان ، محفظة ٥٠ ، مجموعة ٣٩ .

(٨) القلعة : مجلس الوزراء ، نظارة الأشغال ، مصلحة الرى ، محفظة ٦ تعيينات ـ أجازات مجموعة ٣٢٥ اشغال عمومية .

وكان هناك **بدل للسفر** . وهو مبلغ نسبى على المرتب يصرفه الموظف عن كل ليلة يقضيها خارج المدينة التى يعيش فيها بشرط ألا يقل بعده عنها عن ثلاثة كيلومترات ، وأن يبيت ليلة كاملة هناك ، وكان الصرف بشرط موافقة اللجنة المالية لمجلس النظار فى مصر · وبدأ هذا البدل من ٥٠٠ر١ جنيه لوكيل النظارة عن الليلة الواحدة (١) ·

واختلف بدل السفر من قطر لآخر ، فمثلا بدل السفر الذى كان يصرف للموظفين فى سفرياتهم داخل السودان كان أقل من البدل الذى كان يصرف للسفر الى لندن عندما كان يقوم الموظف بمهمة رسمية هناك (٢) ·

وكذلك للبعثات الفنية التى كانت تقوم بزيارات عمل الى الاقطار المجاورة للسودان كبعثة الرى الى أوغندا فى عام ١٩٢٣ ، التى وافقت اللجنة المالية على صرف ٣ ٪ من المرتب عن كل ليلة على ألا يقل عن ١٨٠ مليما ولا يزيد عن ٢٧٠ مليما بالنسبة للموظفين · أما رؤساء البعثة ٣ جنيهات عن كل ليلة لمديرى الأعمال ، ٥٠٠ر٢ جنيها عن كل ليلة لمساعدى مديرى الأعمال (٣) ·

وكان للموظف حق صرف بدل نقل منقولاته وأثاثه اذا صدر أمر بنقله ، على ألا يكون معاقبا (٤) ·

وانتهت الحكومة فى عام ١٩٢٠ الى أسلوب يجذب الموظفين للعمل فى أقاصى السودان ويمثل زيادة فى دخلهم . وهو بناء مساكن خاصة لصغار الموظفين الذين تقل مرتباتهم عن ١٦ جنيها شهريا (٥) ·

نصيب الموظفين من الميزانية :

رأينا كيف كانت تعد قوائم الترقيات والعلاوات للموظفين قبل نوفمبر من كل عام لتدرس فى مجلس الحاكم العام ونظارة المالية فى مصر ، لتصدر الاعتمادات الخاصة بها ضمن ميزانية كل عام جديد · وقد أنفقت الخزانة المصرية حتى عام ١٩٠٨ مبلغ ٠٠٠ر٢٠٠ر٤ جنيها ، وربما أكثر ـ كما قرر أعضاء

---

(١) القلعه . مجلس الوزاره ، نظارة الأشغال . مصلحه الرى ، محفظة ٦ تعيينات ـ أجازات . مجموعة ١٦ أشغال عموميه ·

(٢) القلعـه : مجلس الوزراء . نظـاره الأشغال ، مصلحـة الرى . محفظة ٦ تعيينات ـ اجازات . مجموعه ٧ اشغال عمومية ·

(٣) القلعه : مجلس الوزراء . نظاره الأشغال ، مصلحة الرى . محفظـة ٦ تعيينات اجازات ، مجموعه ٢ أشغال عمومية ·

(٤) القلعة : مجلس الوزراء . نظارة الأشغال ، مصلحة الرى . محفظـة ٦ تعيينات اجازات ، مجموعة ١٣٠٤ أشغال عمومية ·

(٥) السودان : ٦ مارس عام ١٩٢٠ ·

مجلس شورى القوانين (١) — على الادارة فى السودان ، من الحاكم العام حتى صغار الموظفين تحت دعوى أنها للصرف على الاداريين المصريين (٢) . ثم عندما زاد عدد الموظفين — وكانوا من الانجليز — بسبب أعباء حاجز اللادو بعد ضمه فى عام ١٩١٠ فطالبوا حكومة مصر بزيادة الدعم الى ١٣٫٠٠٠ جنيها على أساس أنه سيخفض للجيش .

وازاء المناقشات التى دارت فى مجلس شورى القوانين حول تخفيض المبلغ أرسل الحاكم العام فى الخرطوم الى المعتمد البريطانى فى القاهرة فى ١٦ نوفمبر عام ١٩٠٠ ، أنه سيستجيب لتخفيض المبلغ عن طريق وقف التعيينات الجديدة ، الا ما كان منها ضروريا ، ثم وصل التخفيض كذلك الى اعادة النظر فى الترقيات والعلاوات ، ومنع ما هو استثنائى منها خلال ذلك العام (٣) . **ثم بعد سنوات الحرب أرسلت ادارة الميزانية التابعة لوزارة المالية فى القاهرة منشورا برقم ١١ فى عام ١٩١٩ خاص بتنظيم عملية تقديم الاقتراحات الخاصة بالموظفين من نواحى :**

١ — علاوة وماهيات وترقيات الموظفين .

٢ — الدرجات المطلوب انشائها فى الميزانية الجديدة .

٣ — الوظائف الجديدة المطلوب اضافتها (٤) .

وبالنسبة لعلاقة حقوق الموظفين بالميزانية المصرية . **نجد أن مجلس النواب فى عام ١٩٢٤ أصدر عدة تحفظات منها :**

— لا يجوز أن تزداد فى أثناء السنة الاعتمادات الخاصة بالموظفين عما هو محدد لها فى الميزانية ولا تحدث تعيينات جديدة لدرجات لم تدرج فى الميزانية.

— لا تستخدم وفورات مرتبات الموظفين فى خدمة المرتبات ثانية .

— لا تمنح معاشات أو مكافآت بمناسبة اعتزال الخدمة غير ما هو منصوص عنه فى قانون المعاشات الا بتصريح خاص من نظارة المالية .

— لا ينتقل موظف مصرى دائم بشكل نهائى الى وظيفة دائمة فى حكومة السودان الا بعد موافقة نظارة المالية فى مصر .

---

(١) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ١٩٨ .

(٢) محمد مظهر سعيد : المرجع السابق . ص ٢٤ .

(٣) Min. Proc. : 20th meeting, Nov. 16th 1910.

(٤) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، محفظة ٥٥ . مجموعة ، السودان ، منشور نمرة ١١ — ١٩١٩ ، ملف نمرة ٩ — ٤٦/١ .

- كل التعليمات المالية وخصوصا ما يتعلق منها بالمرتبات والمعاشات والأجازات يجب أن تقدم الى نظارة المالية للتصديق عليها (١) ٠

ولم يكن للادارة فى السودان في أوائل عهدها دخل يغطى نفقاتها ٠ ففى عام ١٩٠٠ كان دخل السودان ٨٠٠٠ جنيها مصريا ، بينما كان المنصرف قد بلغ حوالى ¼ مليون جنيه ، وكان على مصر أن تتحمل هذا العجز ، ولم تستطع الايرادات أن تقترب من المصروفات الا فى عام ١٩١٣ ٠ فتوقفت مصر عن الدفع ، كما كانت مصر تتحمل كذلك مصاريف الجيش المصرى الذى كان يعمل فى السودان ، بالاضافة الى مصاريف الأعمال العامة ، ومشروعات التنمية التى كانت تقدمها مصر في شكل قروض ، كقرض انشاء السكك الحديدية ، واستصلاح ورى أراضى الجزيرة (٢) ٠

وبذلك فان مصر قد تحملت معظم تكاليف الادارة في السودان ، ان لم تكن كلها بدافع أن مصر والسودان بلد واحد ، وان كانت انجلترا قد وضعت أسبابا لهذا التصرف وهو تأمين الحدود الجنوبية من خطر الدراويش واستمرار الموارد المائية ، ونشر الأمان على التجارة المتبادلة بين مصر والسودان (٣) ، ولكن كل هذا قد ذهب ثمنا بخصا للسيادة الاسمية لمصر على السودان (٤) ، لأن المصريون كانوا يأملون أنه ازاء هذه الاعتبارات الوجدانية والانسانية ، أن تكون لهم الأولوية فى الادارة العسكرية والمدنية ولكن كان الوضع معكوسا فكان لمصر الغرم ولانجلترا الغنم (٥) ٠

وقد حصرت مصر ديون السودان لها فى عام ١٩٢٤ ، ووافق مجلس النواب المصرى على انشاء قسم خاص بالديون التى لمصر على السودان (٦) ٠

جنسيات الاداريين فى السودان :

بدأ الحاكم العام فى السودان منذ بداية الحكم الثنائى ادخال عناصر غير مصرية فى الادارة ، رغم وجود من تتوافر فيهم الكفاءات المطلوبة من المصريين ، وصلاحيتهم الجسمانية لتحمل مناخ السودان ٠ وفى نفس الوقت استعمل سياسة احالة الضباط منهم الى الاستيداع ، وعدم تعيين غيرهم من المصريين ، بل لجأ

---

(١) مضابط مجلس النواب : ١٨ يونية عام ١٩٢٤ ، ص ٦١٧ ٠
F.O. 407-198 Part XCV and
S.I.R. No. 345 April 1923.
(٢) زاهر رياض : مصر وافريقيا ، ص ١٨٣ ٠
(٣) المؤيد : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ ، عبد الحميد الاسكندرى : قصة بريطانيا فى السودان ص ٦٥ ٠
(٤) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٥٢ ٠
(٥) اللواء : ١٥ مارس عام ١٩٠٢ ٠
(٦) مضبطة مجلس النواب : الدور الأول جلسة ٢٥ يونية عام ١٩٢٤ ، ص ٦٨٣ ٠

الى تعيين الانجليز أساسا وأحيـانا جنسيات أخـرى ، مما كان مثار تعليق الصحافة المصرية (١) ، خاصة عندما تصدى البريطانيون لحماتها بأن انبرى أحد المسئولين الانجليز وحدد العاملين في ادارة السودان بثلاثة أجناس هم :

الانجليزى أولا ثم السورى وأخيرى المصرى ، وعلق على كل منهم بأن قال : الانجليزى ينظر بقوة القلب الى الرفعة لأن الشعب الانجليزى طبيعته هكذا • والسورى ماهر نشيط له غاية يسعى اليها ، ومن أجلها نزح من وطنه ليعمل وسيطا في السودان بين الانجليزى والسودانى وذلك بالترجمة كما كانوا يشغلون مهنة رؤساء كتاب •

أما المصريون فكان عددهم أكبر : منهم مأمور المركز وضابط الشرطة ، ثم الأعمال الدنيا في السكة الحديد والقوارب البخارية ، ووصف المصرى بأنه يميل الى السلطة والاعتزاز بها ، ويظن أنه يأمر فيطاع ويغيب عن ذهنه أنه يخدم بلادا له فيها الحظ والحياة ويتعين عليه أن يتحبب الى أهلها (٢) •

وهكذا كان الانجليز يشوهون صورة المصريين أمام السودانيين ، وأمام العالم علهم يجدون في ذلك مبررا لعملية ازاحتهم تدريجيا من السودان •

واعتبارا من عام ١٩١٠ قسم الموظفون في السودان الى فئتين : الفئـة الأولى وهم السودانيون المنحدرون من أب وأم سودانيين ، وكذلك المصريون الذين ولدوا في السودان وقضوا كل حياتهم هناك • والفئة الثانية هم بقية أجناس الموظفين (٣) •

ولقد تدرج عدد الموظفين في الادارة في السودان حسب نمو الادارة ذاتها ، واحتياجات البلاد للخدمات • فمثلا في عام ١٩٠١ بلغت جملة الموظفين حوالى ٩٣٢ وبلغت تكاليف مرتباتهم ١٢٨ر٩٢٧ جنيها مصريا ، بينما بلغت عام ١٩٢٠ – حيث لم تتح احصـائيات مضبوطة لهم خـلال الفترة – ٣٩٦٠ موظفا كان تصنيفهم كالآتى :

سودانيون	١٥٢٠
انجليز	٥٥٠
مصريون	١٦٣٠
أجناس أخرى	٢٦٠
موظفـــا	٣٩٦٠

(١) المؤيد : ٤ مارس عام ١٩٠٢ •
(٢) المؤيد : ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٣ •
(٣) Min. Proc. : Meeting 77th April 9th 1914.

فتكون نسبة السودانيين منهم ٣٨٫٨٪ والمصريون ٣٩٫٨٪ تقريبا ، بينما كانت نسبة الانجليز ٧٫٨٪ تقريبا (١) ٠

وفى عام ١٩٢٤ بلغ عدد المصريين فى العاصمة السودانية حوالى ألف نسمة وعدد الموظفين منهم فى حكومة السودان حوالى ٥٠٠ موظفا مصريا أكثرهم من الأقباط (٢) ، ثم بدأ عددهم بعد ذلك يهبط نتيجة الضغط عليهم وترحيلهم الى مصر تاركين نظمهم وأساليب حياتهم فى السودان لسنين طويلة ٠ اذ ظلت الألقاب التركية مستعملة كالحكمدار والباشكاتب والمأمور والأفندى (٣) ٠

انهاء الخدمة ونظام المعاشات :

كانت تنتهى خدمة رجال الادارة بصور شتى :

— **الاحالة الى المعاش لبلوغ الموظن سن الستين عاما :** وهذه كانت تحسب من شهادة الميلاد ٠ ويصدر به قرار من الحاكم العام ، مع خطاب تقدير يبين فيه مراحل عمله وخدماته البارزة لتكون محل تكريم (٤) ٠ أما كبار الموظفين كالحاكم العام والمفتش العام فكان يمنح أرفع الأوسمة فى مصر من الخديو ، كوشاح النيل ، مع خطاب تقدير يحمله موظف كبير من الحكومة المصرية اليه تقديرا لجهوده ٠ كما حدث فى انهاء فترة حكم السير ريجنلد وينجت (٥)٠

ولقد كان يحق للموظف أن يطلب احالته للمعاش قبل بلوغه الستين من عمره ، ووضعت حدود لذلك ٠ فكان يمكن للموظفين المصريين والانجليز وغيرهم من الأجانب (فئة ب) أن يطلبوا احالتهم الى المعاش عندما يبلغون سن الثامنة والأربعين ٠ وفى هذه الحالة يحصل على نسبة من المعاش بينما كان يمكن أن يحصل السودانى على معاشه اعتبارا من سن الخامسة والخمسين ٠

— **الرفت :** وكان يصدر به أمر عال بعد عرض مذكرة بالأسباب ، على اللجنة المالية فى القاهرة مبينا فيها الأسباب التى دعت الى ذلك وصرف المكافأة اللازمة اذا كانت الأسباب غير ماسة بالشرف أو الأمانة ، ولم يكن رفته كعقاب ، وانما لظروف أخرى (٦) ٠ كالعجز الصحى أو فسخ

---

(١) Palace, 1/3/63. p. 21.

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٠٢ ٠

(٣) Golabawi, M.S. : Pattern decentralization in the Sudan, Khartoum 1970, p. 31.

(٤) القلعة : دفتر الصادر فى عهد السلطان حسين ، معية سنية عربى ، ٨ أكتوبر عام ١٩١٧ ٠

(٥) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٨١ ٠

(٦) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ١٦ ، مجموعة ١٣٥ ٠

عقد العمل اذا كانت علاقة الموظف بالادارة مشروطة بعقد ۰ وفى هذه الحالة الأخيرة يمكن أن يحصل على المعاش بعد خدمة ١٢ سنة ۰ ويحسب المعاش على أساس مرتب شهر ونصف عن كل سنة فى السبع سنوات الأولى وثلاثة أشهر عن كل سنة من السبع الى الاثنى عشرة سنة التالية (١) ۰

— **الاحالة الى الاستيداع بالنسبة للانجليز :** وهنا كان ينتدب بعد ذلك للعمل فى بلد آخر ۰ اما بالقاهرة أو لندن (٢) ۰

— **الاستقالة :** وكانت بطلب يتقدم به الموظف باسم رئيس المصلحة التابع لها ، مذيلا بظروف وأسباب تقبلها الحكومة ، وكانت تعرض بعد ذلك على الحاكم العام فى مجلسه طبقاللمادة (٨) لدراستها والبت فيهـا وتقدير المكافأة التى لم تكن تصرف لمن يستقيل قبل مرور ثلاثة أشهر على تعيينه (٣) ۰

— **الاصابة التى يتسبب عنها عجز كلى أثناء الخدمة وبسببها :** ويصبح معها الموظف غير قادر على العمل أو الكسب ، وكان يصرف للموظف فى هذه الحالة تعويض تقدره اللجنة المالية لمجلس النظار فى القاهرة بعد اطلاعها على تقرير طبى لحالته مقدرا فيه نسبة العجز (٤) ۰

نظـام المعاشات :

نظمت المعاشات التى كانت تمنح للاداريين فى السودان قوانين ولوائح حتى تضمن لهم عيشا كريما بعد بلوغهم الكبر ۰

ومن الملامح العامة لهذه النظم أن الذى كان يتمتع بهذا الحق هو الموظف الدائم ۰

ولذلك كان يخصم من مرتبه ٥٪ شهريا لهذا الغرض ۰ وكان يشترط لمن يريد الاحالة الى المعاش من تلقاء نفسه مثل بلوغه الستين — وهى سن الاحالة الالزامى الى المعاش — أن يكون سنه ٤٥ سنة على الأقل ، ويحتسب معاشه على أساس متوسط مرتب السنوات الثلاث الأخيرة مضروبا فى $\frac{١}{٤٨}$ من عدد سنوات الخدمة (٥) ۰

---

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54.

(٢) Min. Proc. : 63rd meeting, 1913.

(٣) Min. Proc. : 37th meeting, May, 1911.

(٤) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ١٣ ، مجموعة ٣٥٩ سودان ، (مذكرة لأعطاء مكافأة لعبد الله محمد سليمان) ۰

(٥) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54.

ولم يكن المعاش يزيد على ثلثى المرتب مهما طالت مدة الخدمة ، أى لم يكن هناك ما يسمى بالمعاش الكامل ، كما لم يكن يزيد عن ٩٦٠ جنيها مصريا في السنة ، ولأسرة الموظف المكونة من زوجة وأولاد الحق في صرف نصف المعاش اذا توفى العائل صاحب المعاش · وللزوجة ٪ المعاش اذا توفى صاحب المعاش دون ولد ، على ألا يزيد نصيبها فى هذه الحالة على ٣٦٠ جنيها مصريا سنويا · أما البنت فكانت تستمر في صرف المعاش حتى الزواج · أما الولد فيتوقف صرف معاشه اذا بلغ سن الثامنة عشرة (١) ·

وكانت الحكومة تشجع من يطلب الاحالة الى المعاش ، وبخاصة الضباط المصريون ، نظرا لظروف البلاد المالية · اذ أن فى ذلك توفيرا لمرتباتهم ! ثم أنه فى ذلك تقليل لعدد المصريين العاملين هناك والذين يخشى من تزايد عددهم · فكان الضباط يمنحون التصريح بالاحالة للمعاش (الاستيداع) بعد السنة الأولى من يوم رحيلهم من القاهرة الى السودان (٢) ·

كما صدر للضباط العاملين فى الجيش المصرى فى السودان « أمر عال » من الخديو عباس حلمى فى مايو عام ١٩٠٠ باحتساب مدة الخدمة فى زمن الحرب مضاعفة عند تسوية المعاش أو المكافاة وغير فترة الحرب ، فان مدة الخدمة تحسب مدة ونصفا فى المناطق قبلى الخرطوم ومديريات كردفان ودارفور وفاشودة وبحر الغزال وخط الاستواء وسنار وكسلا وسواكن وسواحل البحر الأحمر (٣) ·

أما الضباط البريطانيون فقد استصدر الحاكم العام أمرا من قيادة الجيش فى لندن يقضى باحتساب فترة الخدمة جنوب خط عرض ٥٢١ ، وكذلك فى المناطق ذات المناخ غير الصحى مضاعفة بالنسبة لهم ، مثلما كان متبعا فى غرب أفريقيا ونيجيريا (٤) ·

أما القوانين التى تناولت هذه التنظيمات فكانت قوانين المعاشا ، وأول قانون ظهر فى عهد الحكم العثمانى كان فى عام ١٩٠٤ · ثم عدل بالقانون رقم ٣ لعام ١٩١٩ ثم عدل بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٢٢ ، وعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٢٤ (٥) · أما فترة الحكم الثنائى فكانت تطبق قانون المعاشات العسكرية المصرية ، الصادر فى ٢٦ يولية عام ١٨٨٨ حيث أن العاملين فى السودان آنئذ كانوا من الضباط المصريين (٦) ·

---

(١) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٤٨١ ·
(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 54.
(٣) الوقائع المصرية ، ١٦ مايو عام ١٩٠٠ ــ أوامر عالية ·
(٤) Porcy, F. M. : The Sudan in evolution, p. 54.
(٥) The Laws of the Sudan : Vol. I, p. 446.
(٦) الوقائع المصرية : ١٦ مايو عام ١٩٠٠ ·

وقسم الموظفون طبقا لهذه القوانين الى فئتين (أ) ، (ب) :

الفئة (أ) : كانت تشمل المواطنين السودانيين · أما الفئة (ب) : فكانت تشمل غيرهم · وأعطى الموظفون من الفئة (ب) مميزات أكثر من الفئة (أ) كأن كان مسموحا لهم بالاحالة الى الاستيداع فى سن مبكرة بنسبة أعلى من المعاش هى $\frac{١}{٤٨}$ من المرتب عن كل سنة فى الخدمة ، بدلا من $\frac{١}{٦٠}$ التى يمنحها موظفو الفئة (أ) · كما كانت نسبة الخصم من المرتب نظير المعاش للفئة (أ) ٥ ٪ ، بينما الخصم من الفئة (ب) ٤٪ فقط · وأرجع المشرع هذه المميزات للفئة (ب) ، الى أنهم يعانون من الخدمة فى ظل ظروف صعبة كالبعد عن الوطن ، ورداءة المناخ الذى كان له تأثيره السيىء على الصحة · وبهذا كانوا يتعرضون للموت بسرعة ، أى يفقدون سنين عمرهم · ولذا تقصر مدة خدمتهم · ولما أراد المشرع أن يتدارك هذه الفروق جعل هناك امكانية للنقل من الفئة (أ) الى الفئة (ب) **ووضع شروطا لذلك :**

(أ) أن يكون والدا الموظف وقت ولادته متمتعين بالمواطنة عند خط عرض ٢٢ شمالا فما دون ذلك ·

(ب) ألا يقل مرتبه فى حكومة السودان عن ١١ جنيها فى الشهر ·

(جـ) أن يكون قد نال قسطه من التعليم فى السودان (١) ·

ويتضح من هذه الشروط الثلاثة أن الموظف الذى تريد الحكومة أن تمنحه الميزات الواردة للفئة (ب) يكون بعيدا عن تأثير الشمال الذى لعب فيه المصريون والاسلام دورا كبيرا ، كما أنه يكون قد نهل من التعليم الغربى طبقا للشرط الثالث ، أى يكون غربى المزاج وبذلك يكون سهلا فى قيادته ومواليا لهم ·

أما ومن حيث مرتبه فيتضح أنه يكون من كبار الموظفين السودانيين · لأن مبلغ ١٠ جنيهات عادة هو الحد الأقصى لمرتب الكاتب الشهرى الذى لا يعرف سوى اللغة العربية وحدها ، وغير حاصل على مؤهلات تمكنه من رفع مرتبه الى مستوى أعلى (٢) ·

وهكذا وضحت سياسة بريطانيا فى جعل المميزات من حق غير السودانيين، وبخاصة الانجليز ومن يجرى على نهجهم ، خصوصا عندما أعطاهم مجلس الحاكم العام فى مايو ١٩١١ الحق فى ضم أى موظف يتراءى لهم ضمه الى من يتمتعون بالمعاشات ولو لم يكن على وظيفة دائمة (٣) ·

أما صرف المعاش سواء كان لصاحبه أو لورثته المستحقين فكان بواسطة

---

(١) Min. Proc. : 77th meeting, April 9th 1914. p. 26 C.

(٢) Min. Proc. : 77th meeting, April 9th 1914. p. 26 B.

(٣) Genco. : 2/2/14 May 1911.

« سركى » أو بطاقة تدون فيها أسماء المستحقين ، واسـم المصلحة الذى كان الموظف تابعا لها ، ومبلغ المعاش المستحق ومكان صرفه ومكان لتوقيع الصراف بما يفيد الصرف (١) .

وهكذا أصبحت الوظائف التي لم يكن لها معاش غير مرغوب فيها حتى ولو كانت مرتباتهم فيها مرتفعة لأن تكاليف الحياة في السودان بدأت ترتفع خاصة بعد الحرب العالمية الأولى . وأصبح الادخار من المرتب أمرا صعبا (٢) .

هذا بالنسبة للموظفين الدائمين الخاضعين لنظام المعاشات . أما غيرهم والذين كانت تنتهى خدمتهم بفض عقود عملهم أو اقالتهم ، دون أن يكونوا محل شبهة أو جريمة فكانوا كثيرا ما يلجأون الى الحاكم ثانية بالتماسـات لالحاقهم بأعمال أخرى في غير أعمال الحكومة . ولقد زاد عددهم فى السنوات ما بعد العشرين من هذا القـرن لدرجـة أن الحاكم العام أوجد فى قصره مكتبا لتلقى التماساتهم ، وكان من بينهم عدد كبير من المصريين ، الذين فصلوا من أعمالهم بحجة « عدم لباقتهم للخدمة » . وأمر بأن تفتح لهم سجلات خاصة تدرج فيها أسماؤهم ومؤهلاتهم وخبراتهم والعمل الذى كانوا يزاولونه وسبب فصلهم ؛ وأخيرا الرأى فى تعينهم حسبما تسمح الفرصة فى وظائف غير دائمة في مشروعات الحكومة « كمشروع سد مكوار » أو فى مشروعات مد خطوط السكة الحديد أو فى وظائف الشركات المستثمرة للسودان أو البنوك (٣) .

وكانت ترشيحاتهم تمر من خلال السـكرتير الادارى الذى كانت تتجمع لديه طلبات الشركات والمؤسسـات والمصالح والموظفين فى لجنة تابعة له هى « لجنة العمل » (٤) التى كانت ترشح لشغل هذه الوظائف أو ارسال توصيات الى تلك الجهات لقبول الموظفين المفصولين للعمل فيها (٥) . فى شـكل قوائم بالأسماء والبيانات المطلوبة ، ثم تتلقى الرد بقبول بعضهم ، أو بطلب نوعيات خاصـة منهم ، كالبنوك التى كانت تشـترط فيمن تقبلهـم أن يكـونوا من الأقباط (٦) . وأحيانا كانت الحكومة تعطى من انتهت فترة خدمتهم من المصريين توصية خاصة لأى جهة يتقدم اليها طالبا عملا ، وكانت فى مضمونها شـهادة بخبرته فى مجال عمله (٧) .

---

(١) القلعة : دفتر صادر ج ٢ ، قومندانية كسلا ـ السودان ، السجل ٩٨٣ .

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 55.

(٣) S.I.R. : 4/3/12 January 2nd 1923.

(٤) S.I.R. : 4/3/12 January 25th 1923.

(٥) S.I.R. : 4/3/12 Feb. 10th 1923.

(٦) S.I.R. : 6/1/6 Annual rebort 1913.

(٧) بطاقة حصل الباحث على صورتها من ابن واحد ممن كانوا يعملون فى السودان فى هذه الفترة .

وقد احتاج السودان فى ادارته عدد كبير من الاداريين ، فى الوقت الذى عجز فيه السودانيون عن الاشتراك فى ادارة بلدهم الا بعد التحاقهم بكلية غوردون ، التى بدأت تمد الادارة بعدد محدود من القضاة الشرعيين والمدرسين والمهندسين فيما بعد عام ١٩١٣ (١) ٠

ثم ان اجادة اللغة الانجليزية كانت شرطا فى الاشتراك فى الادارة لأنها أصبحت اللغة الرسمية فى المكاتبات والتعامل ٠ ولم يكن حتى المصريون يجيدونها بالصورة المطلوبة ، ولذا ألحت الحاجة الى الاستعانة بعناصر تجيدها ، فلجأ الانجليز الى الاستعانة بالسوريين واللبنانيين وبخاصة المسيحيين منهم فى أعمال الترجمة ثم وصل الأمر الى تعيينهم فى وظائف الكتبة وأعمال السكرتارية (٢) ٠ وظهر تعاطف الانجليز معهم مما قرره وينجت عام ١٩٠٨ من أنهم كانوا العمود الفقرة لهيئة الكتبة فى السودان ، ويبدى دهشته عندما وجد أن هذه النتيجة قد اتفقت مع رأى سابق عام ١٩٠٣ لكرومر حول الاعتماد على السوريين واللبنانيين بقدر الاعتماد على الكتبة الأقباط دون المسلمين من المصريين (٣) ٠

وزاد عدد السوريين واللبنانيين حتى وصلوا الى ٣٠٠ موظفا عام ١٩٢٤ منهم السكرتيرون ورؤساء الأقلام وباشكتاب المديريات والقضاة والأطباء والصيادلة والمهندسة والمفتشون والتجار ، حتى أصبح منهم سعيد شقير بك مديرا لمالية السودان ، ولمع معه كذلك ـ خلال فترة الدراسة ـ اللواء الدكتور باسيل سوسو جرجس باشا الذى كان ملحقا بالجيش المصرى حتى عام ١٩٢٥ حيث عاد الى مصر ، وموسى بك جورج الذى التحق بالادارة السودانية عام ١٩٠٥ فى وظيفة رئيس قلم المعاشات وظل حتى عام ١٩٢٥ حيث نقل الى رئاسة مكتب المالية لوكالة السودان ٠ ونعوم بك شقير وهو الكاتب المؤرخ الذى انتهى به المطاف الى مدير قسم التاريخ بحكومة السودان ، والقائمقام منصور بك قطيط ، وكان طبيبا فى الجيش المصرى وعاد الى مصر عام ١٩٢٥ ٠ والدكتور نقولا معلوف وشغل منصب نائب مدير المصلحة الطبية حتى عام ١٩٢٥ ٠ والدكتور جورج مرهج وكان صيدليا فى حكومة السودان الى أن استقال فى عام ١٩١٥ ٠ وعبد المسيح افندى لحام مفتش تلغراف السودان بعد صموئيل افندى عطية (٤) ٠

---

(١) Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 39.

(٢) Ibid. p. 36.

(٣) Warpurg, G, : Op. Cit., p. 87.

(٤) سعد ميخائيل :السودان بين عهدين ، ص ٣٥١ ٠

ولم يكن اختيار السوريين واللبنانيين وغيرهم الا مرحلة من مراحل مضايقة المصريين ، فكانوا يتقاضون مرتبات أعلى من المصريين فى حين أنه كان هناك من المصريين ما يفى بحاجة الادارة فى السودان ، لو كان هناك الحافز المادى الذى كان يغرى السوريين واللبنانيين (١) ، حتى أنه فى حالة تعينهم كانوا يشغلون مناصبهم فى الخرطوم أو المديريات القريبة منها ، فى حين أن المصريين كانوا ينتشرون فى الجهات البعيدة حيث المناخ الحار والأمراض والحياة الصعبة (٢) .

---

(١) المؤيد : ٩ مايو عام ١٩٠٦ .
(٢) المؤيد : ١٩ أبريل عام ١٩٠٦ .

الاداريون المصريون

ان مفهوم الادارة الثنائية فى السـودان هو أن تكون قسـمة بين طرفى الاتفاقية ، مصر وبريطانيا ، وقد أشارت المادة الثالثة من الاتفاقية الى طريقة تعيين وعزل الحاكم العام ، وهو قمة النظام ، ولم تشر الى جنسيته ، فكان من العدالة بالنسبة للحكومتين أ نيتبادل المنصب مصرى وانجليزى ، الا أنه لم يحدث أن اعتلى المنصب مصرى ، بالاضافة الى أن البريطانيين شغلوا المناصب العليا فى الهيكل الادارى فى السودان وتركوا للمصريين أقلها ، فكان أكبر منصب ادارى تولاه مصرى فى السودان هو : مأمور المركز ، بالرغم من أن مصر كانت تقدم $\frac{5}{6}$ القوة الحربية المشتركة هناك (١) • فى حين أن مديرى المديريات ورؤساء المصالح ووكلاءها كانوا من البريطانيين (٢) •

فكانت الادارة فى السودان فى هيكلها وفى صميمها ادارة بريطانية ، لأن كل مراكز الاتصال بين الادارات أو الجهات المختلفة ، أصبحت بريطانية ولم يبق المصريين ـ شركائهم ـ ولا للسودانيين ـ أبناء البلد ـ الا أن يكونوا وسائل تنفيذ فرعية ، ولا يقوم بهم جهاز ما ، بل كانوا فى أماكنهم فى أوضاع تعزلهم بعضهم عن بعض • لا يتصل جهاز بآخر الا من خلال موظف انجليزى ، مما نتج عنه عزل المصريين فى السودان عن الادارة فى مصر حتى يأمن الانجليز بذلك تجنيب السودان أى نشاط سياسى يصله من القاهرة ، التى كانوا يتوجسون

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى الأول ، ص ٣٦١ ، ٣٦٢ •

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٢٩٣ •

منها خيفة ، بل ولجأ الانجليز أيضا ـ كما سنرى ـ الى تقبيح وجه الاداريين المصريين باسناد أعمال اليهم من شأنها توليد البغضاء بينهم وبين السودانيين ، واصطناع العنف فيها ، وقمع الانتفاضات الشعبية (١) .

وقد أثار هذا الوضع نقد المصريين والسودانيين على السواء ، فصحافة القاهرة وصفت هذا الاجراء بأنه خطوة فى سبيل فصل السودان عن مصر ، ولفتت النظر الى ما تحملته مصر في سبيل الصرف على السودان ، وكان الرد هو احالة عدد من الضباط المصريين الكبار الى الاستيداع وحرمان الكثيرين من شباب مصر من الترقى فى سلم الوظائف المدنية هناك (٢) .

أما صحافة السودان أيضا فقد أدلت برأيها : « اذ لا معنى لأن تكون مصر شريكة لانجلترا فى السودان . ولا شأن لمصرى في حكومة تلك البلاد ما دام الموجودون منهم مرءوسين ومؤتمرين بأوامرهم » (٣) .

فالاداريون المصريون كانوا قد تولوا العمل في السودان منذ أن فتحه محمد على وبخاصة الأقباط منهم الذين عملوا فى الأعمال المالية .

وعند استعادة السودان بقيادة كتشنر ، عملوا مع قيادة الجيش فى وظائف المحاسبة والترجمة ، وجاء وقت كان أكثر موظفى حكومة السودان من الكتبة والمحاسبين من الأقباط ـ ليس لتوافق الدين مع الانجليز ، فهذا لا يهم المستعمر بقدر مصلحته هو ـ وانما لارتفاع نسبة المتعلمين ، فهم أكثر من اخوانهم المسلمين فى هذا ، لأن عدد الموظفين الأقباط فى الحكومة المصرية كان كبيرا لدرجة أن كانت هناك مصالح حكومية مثل السكة الحديد والبريد يكاد موظفوها أن يكونوا جميعا من الأقباط ، وأن كرومر أوصى بالاستعانة بهم ـ ليس تعصبا لهم ـ ولكن كما وصفهم « نشيطين حيويين ، ولهم جلد على العمل ، وأنهم سبقوا غيرهم في الانخراط فى مدارس البعثات الأجنبية فأصابوا قسطا من التعليم أكثر من المسلمين » (٤) .

ومما ساعد الانجليز على الاندفاع فى تيار الاستئثار بالسلطة دون المصريين ما أشاعوه عنهم من احجامهم عن العمل فى السودان ، وأنهم باستثناء الأقباط والعسكريين العاملين هناك ـ لا يشاءون أن يشاركوا فى العمل هناك ، وبناء على ذلك طلب ملنر فى تقريره تخفيض عدد الحامية كذلك لسبب ظاهرى هو عدم تحميل مصر نفقاتها !! (٥) .

---

(١) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) اللواء : ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٣ .

(٣) السودان : ١٩ مارس عام ١٩١٠ .

(٤) عبد الله حسين : السودان ج ٢ ، ص ٤٨٥

Mazuc, M.F. : L'Anglaterre en Egypte Toulouse 1898 p. 457.

Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 44.

ولقد أصبح احجام المصريين عن العمل فى السودان محل حديث الانجليز لدرجة أن « الكونت جليشن » Gleichen, C. C. وكيل حكومة السودان فى القاهرة ، أبدى دهشـته من أن المسلمين بالذات يزهدون فى العمـل فى السودان رغم الجهود التى بذلها لجذبهم للعمل هناك ، ولم تفلح محاولاته ، الا مع الأقباط الذين أفسحوا لهم المجال فى العمل فى مصر برحيلهم للعمل فى السودان (١) . وأوضح الأسباب التى تذرع بها المصريون المسلمون لذلك كرداءة الجو وأن الوظائف التى سيشغلونها هناك صغيرة لا تليق بهم ، واستغل طبع المصرى فى عدم ميله لترك بلاده واعتقاد أهله بأنه اذا ما سافر الى السودان فانه سوف لا يعود لبعد المسافة واختلاف المجتمع ، بل وكأن أهله يعدونه من الأموات .

واستند الى رأى كرومر فى أنهم اذا ما ذهبوا الى هناك ، سيعيدون أشباح الماضى المترسبة فى أذهان السودانيين عن المصريين ، وما اقترفوه فى حقهم من قبل أيام المهدية (٢) ، بل صرح برأيه الخطير فى هذا الشـأن ، وهو أن نقل الادارة الى المصريين يعنى خلق حكومة فاسدة (٣) .

وأن رأى جليشن هذا له معنى الافتراء والمناورة ، فالمصريون لم يزهدوا فى العمل فى السودان وخاصة المسلمين ــ كما ادعى ــ فالقضاة المصريون هم الذين قاموا على أعمال المحاكم هناك ، بطاقم المعاونين المصريين الذين عملوا معهم ، والمعلمين والكتبة وغيرهم ، ممن تركوا بصمات ــ سنوضحها عند الحديث عن جهود المصريين ليكون سببا فى ادخال عناصر أخرى كالانجليز بالذات والسوريين بدلا منهم ، وصرح وينجت نفسه بان مبدأهو عـدم السماح للمصريين بأن يشـغلوا الوظائف المـدنية الكبيرة التى يجب أن يشـغلها الموظفون المدنيون البريطانيون ، وبهذا يصبح المصريون بلا أمل فى الترقى فى سلم الوظائف المـدنية .

ونلاحظ أن وينجت كشف سياسته هذه ابان الحرب العالمية الأولى متعللا بأنه يخشى زيادة عدد المصريين وغالبيتهم من المسلمين لأنهم متعاطفون مع الأتراك والسلطان ضد الحلفاء وكان نتيجة ذلك أن خفض عدد المدرسين المصريين العاملين فى كلية غوردون ، وأعلن آنذاك أن المعلم المصرى فى الكلية قد أدخل بلا شك الدعاية لمبدأ القومية بين الطلبة مما سيثير المتاعب فى وجه الادارة التى أصبحت بريطانيا آنذاك (٤) .

---

(١) Pool, S. : Op. Cit., p. 197

(٢) Annual report 1902 : p. 16.

(٣) طلعت اسماعيل : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 86. and Intell. 1-8-39 A Report. Dec. 4th 1910 Warburg, G. : Op. Cit., pp. 48, 85.

اذن كان وجود العنصر المصرى فى الادارة فى السودان محل نزاع ، وأمر مرغوب فيه من جانب الانجليز ، ولقد تحمل المصريون الكثير من العنت وسوء المعاملة سواء فى المناصب المدنية أو المناصب العسكرية ، تحت ستار مزيف من الادعاء يزهدهم فى العمل فى السودان تارة ، أو كره السودانيين لهم لانهم يثيرون فى نفوسهم آلام الماضى تارة أخرى • ولكن الحقيقة أن الانجليز هم الذين كانوا يسيئون معاملتهم ، ويضيقون الخناق عليهم ، فبالاضافة الى سن قوانين تأديب الموظفين التى لم تطبق بشكل واضح الا عليهم ، ومحاولة قطع سبيل الاتصال بينهم وبين مصر الأم • فقد بدأوا فى عملية ازاحتهم من السودان بادخال السودانيين معاونين لهم فى أول الأمر ، ثم احلالهم محلهم بعد أن ينالوا التمرين الكافى على أيديهم ، وهو ما انتهى الى سودنة الوظائف تحت الاشراف البريطـانى •

ولقد صحت لعبة بريطانيا عندما اختارت الضباط المصريين للقيام بأعمال مدنية اذ أن الضباط يسهل أن يستعاض عنهم بالسودانيين وذلك باعادتهم الى رتبهم فى القوات المسلحة ثم احالتهم الى الاستيداع ، لذلك فان المصريين الذين أحيلوا للعمل فى البوليس السودانى ، أو أعمال التشييد والهندسة ، وكانوا أصلا ضباطا فى الجيش المصرى ، استبدلوا بعد احالتهم الى الاستيداع منذ عام ١٩٠٣ بالسودانيين ، وأن السكك الحديدية التى أنشئت ابان فترة اعادة فتح السودان على أكتاف المصريين من أبناء الجيش المصرى تولاها المدنيون من أبناء السودان بعد أن دربهم المصريون •

بل وأكثر من ذلك ، فان الضباط المصريين كانوا يتقاضون مرتبات أقل من أقرانهم الانجليز الذين كانوا يقومون بنفس العمل •

هذا الى جانب ما عاناه المصريون فى السودان من التعرقة الظاهرة بينهم وبين الانجليز فبينما كان الجنـود البريطـانيون فى الخـرطوم وبعض المدن السودانية يستمتعون بسكنى أجمل الأحياء وأرقى المنازل ، ولهم أرغد العيش وأسعد الحياة ، كان جنود أورطة السكة الحديد وكانت أكبر أورطة الجيش المصرى هناك ، يقاسون شظف العيش ومر الحياة فى القيام على صيانة السكك الحديدية وحراستها وتجديدها اذا ما تعرضت لتدمير الرياح والرمال ومتحملين فى ذلك لفح الحر وقارس البرد (١) •

وأخيرا فقد اتبعت السلطات البريطانية المسيطرة على الادارة فى السودان، سياسة الاكثار من نقل الضباط المصريين حتى لا يستفيدوا من استمرارهم فى أماكنهم ولا يتمكنوا من القيام بعمل سياسى أو قومى فى البلاد ، ومن ثم يتضح أن تشغيل العسكريين أخف عبئا وأيسر ادارة من المدنيين (٢) •

---

(١) يونان لبيب رزق : السودان فى عهد الحكم الثنائى ، ص ٢٦٢ •

(٢) Warburg, G. : Op. Cit., pp. 48„49.

ففى عام ١٩٠٥ بلغ عدد الضباط فى الجيش المصرى الذين حولوا الى أعمال مدنية كمآمير ونواب مآمير ١٣٣ ضابطا . وارتفع عددهم فى عـام ١٩١٤ الى ١٦٨ ضابطا كان منهم ١٠٪ من أصل سودانى ، وكانت هذه أول دفعة يعمل فيها السودانيون فى هذا المنصب . وفى عام ١٩٢١ بلغ عدد المآمير ٥٨ مأمورا ، ١٣٨ نائب مأمور محولين من الجيش المصرى منهم ٢٦ ضابطا سودانيا (١) .

ولكم أحس المصريون بهذا الغبن ، ونارت ثائرتهم ولكن يد الانجليز كانت أقوى من تجسيد أصواتهم فى أفعال اذ كان الحاكم العام للسودان والسردار زجل واحـد .

كانت هذه صورة الصراع بين بريطـانيا التى دخلت السودان لتطغى بشخصيتها على ادارته ، وبين المصريين الذين أصروا على وجودهم اثباتا لحقهم الشرعى وتمسكا بحتمية وجودهم ، ولكن البريطانيين اعترفوا بأن هناك مصالح معينة تطلبت كفايات وظيفية لا يمكن وجودها الا فى المصريين كالتعليم والعدل لدرجة أنه عندما توفى مفتش اللغة العربية المصرى سنة ١٩٠٨ لم يجدوا من يقوم مقامه ، فاضطر بونهام كارتر ـ وكان يشرف على مصلحة المعارف آنذاك ـ الى تعيين أحد ضباط الجيش المصرى لهذا المنصب (٢) .

وفى مجال التفرقة فى المستويات الادارية ، أذاعت السلطات البريطانية أن الاداريين المصريين العاملين فى السودان فى عام ١٩٠٥ بلغت نسبتهم ٥٦٪ من عدد العاملين هناك ، وهذه النسبة وان كانت صحيحة الا أن نوعيات الوظائف التى شغلها هؤلاء لا تتناسب مع نوعيات الوظائف التى كان يشغلها البريطانيون وغيرهم من أصحاب نسبة ٤٤٪ الأخرى .

فقد ضمت نسبة ٥٦٪ هذه : الكتبة وصيارفة المصالح والمديريات والمراكز وعمال التلغراف ومعاونى الأسواق ومعاونى الصحة وعمال الورش وغير ذلك من الوظائف الصغيرة التى لا يزيد مرتب شاغليها عن ٣ ـ ٤ جنيهات مصرية فى الشهر ومنهم من بلغ تسعة جنيهات .

ويتراوح عدد الذين يتقاضون منهم عشرين جنيها ما بين ١٠ ـ ٢٠ موظفا بينما يبلغ عدد الذين يتقاضون ما بين ٢٠ ـ ٣٠ جنيها ثلاثة مستخدمين فقط(٣)

حتى من كان يشغل منهم مناصب كبيرة كان راتبه أقل من شاغل الوظيفة المناظرة لها من غير المصريين ، وهذا ما حدث مع الشيخ محمد شاكر قاضى قضاة السودان ، والشيخ محمد هرون مفتش المحاكم الشرعية ، وأحمد هدايت سكرتير التعليم بالخرطوم (٤) .

(١) Palace : 1/3/03 p. 21.

(٢) Warburg, G. ; Op. Cit., p. 85.

(٣) المؤيد : ٩ ابريل عام ١٩٠٦ .

(٤) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٨٦ .

بينما كان السوريون يتقاضون مرتبات أعلى منهم عندما سطروا وظائف مساوية لهم ، فى عواصم المديريات وليس فى أطراف البلاد (١) مما كان مثار تعليق ونقد على أساس أن المصرى أحق من يتولى شئون السودان ـ بعد السوداني ـ لسبب واجداني هو رباط الدين والجنس ووحدة الأرض ولسبب مادى هو ما بذله المصريون من مال ودم فى سبيل استعادة السودان وتحريره من المهدية ، ومن ثم طالبوا بالعدالة فى توزيع الوظائف بين الانجليز والمصريين، حتى وكالة حكومة السودان فى القاهرة لم يشترك فى رئاستها مصرى واحد ، بينما كان السوريون يرأسونها (٢) .

ولم تكن سياسة اللامركزية فى ادارة البلاد ومنح السلطة للأهالى الا أسلوبا لسحب السلطة من يد المآمير المصريين ونقلها الى يد شيوخ القبائل تحت اشراف المفتشين البريطانيين (٣) أولئك المفتشين الذين نفذوا سياسة أخرى هى احلال السودانيين محل المصريين حتى ولو كانوا أقل رتبة من الوظيفة المطلوبة . كما فعل مفتش القضارف الذى طلب استبعاد المأمور واحلال سودانى بدله برتبة نائب مأمور (٤) .

كما سلب المصريون حريتهم داخل الوظائف ، وأظهر مثل لذلك هم مأمير المراكز ، فلم يكن للمأمور المركز شىء من السلطة ، كما كان مقدرا له ، حيث جعل الانجليز لكل مركز مفتشا أو مفتشين الى جانب وكلاء لهؤلاء المفتشين . ثم المأمور المصرى . ولم تعد وظيفة المأمور كما كانت فى بداية الادارة الثنائية ، المحافظة على النظام ومحاربة الجريمة وتنفيذ الخطة العامة للبلاد فى مجال دائرة اختصاصه ، وانما انكمشت لتصبح اجراء التحقيقات فى بعض الجرائم الصغيرة وكثيرا ما كان يستغنى عنها ، بالاضافة الى توزيع المواد التموينية على التجار والبقالين ، كالسكر والزيت والبترول وبعض المواد التى كانت تقوم الحكومة بتوزيعها .

كما أسندو اليهم جمع الضرائب وأعطوهم فى ذلك سلطات واسعة لكى يجمعوا المبالغ المطلوبة منهم خلال الفترة الزمنية التى تحدد لهم . ومن ثم كانوا يلجأون الى استعمال القسوة من ضرب وجلد وسجن فى سبيل تأدية واجبهم فيجأر الأهالى بالشكوى ، فيتلقفها الانجليز ذريعة لتشويه وجه المأمور المصرى ونوابهم ، فوبخوهم علنا أمام الأهالى وتنصلوا من اعطائهم هذه الأوامر ، بل وكانوا يعفون منهم بعض الزعماء ليكونوا أبواق دعاية لهم . وكانوا يطلقون سراح المسجونين فكانوا يدعون للانجليز بالخير ويطلبون الويل للمصريين ، فمن

---

(٢) المؤيد : ٩ مايو عام ١٩٠٦ .

(٣) المؤيد : ١٩ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٤) Bakhit, G.M. : Op. Cit., p. 62.

(٥) S.I.R., 1/9/42.

المأمير المصريين من كان يحتمل هذا ، ومنهم من ثار فاستهدف للرفت كما حدث لليوزباشي على أفندي موسى نائب مأمور الأبيض (١) ٠

اسلوب اختيار الاداريين المصريين :

كانت عملية الاختيار تبدأ باعلان ينشر فى الوقائع الرسمية ، تبين فيه الوظيفة المطلوب شغلها ، والصفات المطلوبة فيمن يشغلها والمدة المحددة لتلقى طلبات التقدم لشغلها ومكان ذلك (٢) ، وأحيانا كان يعلن عن المرتب أيضا وان كانت هناك فترة للتدريب أو التلمذة ، كمصلحة التلغراف مثلا (٣) ٠ وقد لوحظ أن بعض الاعلانات كانت تشير الى أفضلية المصرى على غيره ، أو تفضيل الأعزب على المتزوج فى المناطق التى يصعب على البريطانيين أو السوريين العمل فيها كما حدث فى اعلان المصلحة الطبية عند طلبها أطباء ، فاشترطت كل هذه الشروط لمن سيعمل فى مناطق الجنوب والغرب (٤) ٠

أما مسوغات التعيين التى كانت تطلب فكانت :

— شهادة بالجنسية المصرية ، وألا يقل عمر الطالب عن عشرين سنة ٠

— شهادة بحسن السير والسلوك وعدم صدور أحكام مخلة بالشرف ضد الطالب ٠

— الشهادة الدراسية ، أو شهادة بخلو طرفه اذا كان قد سبق رفته من الحكومة ٠

وكان الطالب يعرض على لجنة لفحصه طبيا ثم على لجنة لامتحانه ، وكانت بعض المصالح تشترط دفع تأمين مالى كضمان للعمل رغم أن منها أعمال لم تكن تتصل بالأعمال المالية ، كمصلحة منع تجارة الرقيق (٥) ٠

ويظهر من هذا الأسلوب مدى التعجيز ، أو محاولة قصر الوظائف على القادرين دون غيرهم ، ويساند هذا الرأى ما كانوا ينهون به اعلاناتهم من أن المصلحة كان لها الحق فى قبول أو رفض أى طلب خاصة وأن الوظائف التى كان يحمل اعلانها هذه القيود كانت ذات مرتبات كبيرة نوعا ، والتى كان يفضل فيها السوريون على المصريين ، مما كان مثار شكاوى الطلاب ، وكذلك نددت

---

(١) الباحث المطلع محزون : ضحايا مصر فى السودان . وخفايا السياسة الانجليزية الاسكندرية ١٩٣٥ ، ص ٥٦ ــ ٥٨ ٠

(٢) الوقائع المصرية : ٣٠ أبريل عام ١٩٠٠ ٠

(٣) الوقائع المصرية : ١٤ أغسطس عام ١٩٠٧ ٠

(٤) الوقائع المصرية : ٤ فبراير عام ١٩٠٧ وتعليق المؤيد على ما ورد فيها بتاريخ ٢٢ أبريل ١٩٠٧ ٠

(١) الوقائع المصرية : ٦ يناير عام ١٩٠٦ ٠

الصحف بهذا التعجيز الذى كانت له صور كذلك فى لجان الامتحان فى وكالة السودان سواء كان ذلك فى القاهرة أو فى الاسكندرية ، خاصة فى الوظائف ذات المرتب المرموق (١) .

وأحيانا كانت هذه الأجهزة تستجيب لهـذا النقـد ، وتقبل الطلاب فى الوظائف ، ولكن لفترة تدريب تصل الى ثلاثة أشهر يرفت بعدها لعدم لياقته !! ويكون آنذاك فى السودان فيواجه مشكلة تكلفة عودته الى القاهرة ، لذلك كان عليه أن يقبل أى عمل بأى أجر تحت سيطرة البريطانيين وشروطهم (٢) .

ولقد خضع الاداريون المصريون فى نظام مرتباتهم لنظام تسوية المرتبات فى مصر ، الا اذا كانت هناك حالات استثنائية تستدعى التعيين بمبلغ معين . وصدر قانون ١٠ عام ١٩٠٥ بشأن مرتبات الموظفين من حيث ضمان عدم المساس بها فى حالة صدور حكم أو خصم أو افلاس أو ضمان (٣) .

وعلى ذلك فكانت كل نظارة تعيد النظر فى المرتبات حسب الأحوال وتعرض المشروع على نظارة المالية للموافقة مع مراعاة فروق الاغتراب للعمل في السودان . فعلى سبيل المثال ، أجرت نظارة الحربية تعديلا لمستخدميها فى القطر المصرى عام ١٩٠٦ كان كالآتى :

ماهية الدرجة ذات الراتب ٦٠ جنيها فى السنة فى مصر يعادلها ٩٦ جنيها فى السودان ، والتى راتبها ٦٦ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٠٢ جنيها فى السودان ، والتى راتبها ٧٢ جنيها فى مصر تعادلها ١٠٨ جنيها فى السنة فى السودان والتى راتبها ٧٨ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٢٠ جنيها فى السنة فى السودان ، والتى راتبها ٨٤ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٣٢ جنيها فى السنة فى السودان ، والتى راتبها ٩٠ جنيها ف السنة فى مصر تعادلها ١٤١ جنيها فى السنة فى السودان ، والتى راتبها ٩٦ جنيها فى السنة فى مصر تعادلها ١٥٠ جنيها فى السنة فى السودان (٤) .

الا أن الادارة فى السودان لجأت بعد العشرينات من هذا القرن الى سياسة منح العلاوات التشجيعية والاستثنائية للاداريين المصريين ولمستويات معينة منهم بالذات ، فمثلا نجد أنها قررت بصفة استثنائية ابلاغ راتب حضرة صاحب العزة محمد بك رياض ناظر ادارة مالية السودان الى ٨٦٤ جنيهاه فى السنة بخلاف علاوة الحرب (٥) .

---

(١) المؤيد : ٢٢ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٢) المؤيد : ٢٥ أبريل عام ١٩٠٦ .

(٣) الغازيتة السودانية : العدد ٨٢ ،
The Laws of the Sudan, Vol. I, 1899-1922.

(٤) اللواء : ١٣ أغسطس عام ١٩٠٦ .

(٥) السودان : ٢١ أبريل عام ١٩٢٠ .

ويتضح من هذا أن الادارة فى السودان بدأت تصرف علاوات ، وتعطى استثناءات بعد أن اندلعت ثورة عام ١٩١٩ ، وخشيت الادارة فى السودان أن تصل آثارها الى هناك . كما أنه ظاهر أن هذا الاغراء كان لكبار الموظفين ، وأصحاب البزة الصفراء ، دون صغار الموظفين . وهو أسلوب استرضاء ، أو استمالة حتى نستكمل سياسة السودنة فى هدوء . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان استمرار معظم الجيش فى السودان كان يعفى انجلترا من ضرورة الاحتفاظ بجيش احتلال كبير فى مصر ويوفر عليها كذلك تكلفته .

تهب بعد ذلك ريح القدر بالمصريين ، كما حدث فى عام ١٩٢٤ ، ويظهر ارتباك القيادة البريطانية للجيش المصرى فى السودان حول هذا الموضوع ، فيما أرسله مستر سكوت Scott — أحد قادة الجيش فى السودان — من استعلام كيرزون فى ٩ سبتمبر عام ١٩٢٠ ، عن رأى حكومة بريطانيا نفسها فى شأن ترقية وعلاوات الضباط المصريين ، وأن طلبه قد أحيل الى المستشار المالى ، ومجلس النظار ، ويصف هذا الموضوع بأنه له حساسيته فى مستقبل الادارة فى السودان ، وأن غموض الموقف سوف يعرض الادارة للارتباك .

ونلاحظ على هذا الخطاب ، احترام الانجليز — وهذا نادر — لطلب الضباط المصريين لعلاوات وترقيات ، وما حمله الخطاب كذلك من أن هذا الطلب سيثير مشكلات فى ادارة السودان (١) .

جهود الاداريين المصريين فى السودان :

قدم الاداريون المصريون للسودان خدمات كثيرة عسكرية ومدنية ، قامت على أكتاف العسكريين والمدنيين على السواء ، لأن السودان كان فى حاجة الى العمال والجنود والموظفين لتسيير دفة الأمور والادارة فيه عقب عهد انتشرت فيه الفوضى والمجاعات والأوبئة ، وانخفض تبعا لذلك عدد السكان من ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ نسمة الى حوالى ١٫٨٠٩٫٥٠٠ نسمة عام ١٨٩٩ . وفى حالة من البؤس والمعاناة الصحية ما منعهم من استعادة حالة البلاد ، ولم يكن غير المصرى ليستطيع أن يعايشهم ويحس بآلامهم نظرا لروابط الأرض والدين . وصبر المصرى على العمل وتجالده عليه (٢) ، وليس الموظف البريطانى الذى عاش هناك يتردد بين مكتبه فى الصباح وبيته الأنيق المزود بملعب تنس وحمام للسباحة فى الخرطوم ، أو عواصم المديريات . فى حين أن المصريين عايشوا أهل البلاد فى أم درمان وصغرى البلاد والقرى (٣) . بل وصل بهم الأمر أن عقدوا معهم مصاهرات فاحسوا أنهم شعب واحد فى بلد واحد (٤) .

(١) F.O. 407, 187, Part I. XXX IV No. 202, Mr. Scott to Earl. Curzon, Alexandria, Sep. 9th 1920, p. 167.

(٢) عبد الحميد الاسكندرى : المرجع السابق ، ص ٦٤ .

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٦ .

(٤) زاهر رياض : مصر وافريقيا ، ص ١٨٦ .

ولما نهضت مشكلة خوف السودان من كل ما هو أجنبي لم يجد الانجليز غير المصريين رسلا للوصول الى قلوبهم عن طريق الاتصال الشخصي بزعماء القبائل ، مستغلين الدين واللغة في ذلك واستطاعوا كسب ثقتهم (١) ٠

وبعد أن استتب الأمر للادارة ، ظل المصريون دعامة تحضير السودان ودفع عجلة التقدم فيه .فمن خلال شجاعة المصري وتجلده على العمل استكشفت بقاعا كثيرة في السودان وقبائل لم تكن قد درست بعد الدراسة الكافية مما كان محل اشادة الأوروبيين أنفسهم من أعضاء البعثات العلمية التي زارت السودان بعد ذلك مستعينة بالخرائط الدقيقة التي رسمها الضباط المصريون (٢) ومن المجالات الحيوية التي ظهر فيها جهد المصريين : الانشاء والتعمير والمواصلات بأنواعها ، ومرافق القضاء والتعليم ، وفن الصحافة وأعمال الري والزراعة والمساحة ٠

ففي مجال الانشاء والتعمير نجد أنه عقب استعادة السودان اتخذت الخرطوم عاصمة للبلاد كما كانت قبل استرجاعه ٠ ونظرا لخلو السودان من الأيدي العاملة ، فقد تصدى الجيش المصري هناك سواء وهو قوة عسكرية أو بعد احالة عدد من ضباطه وجنوده الى السلك المدني لمهمة اعادة الحياة اليها وكانت مصلحة الأشغال بالجيش آنذاك عبارة عن قسم يضم عددا قليلا من الصناع العسكريين لا يتجاوز المائة ، بالاضافة الى اثنين من الضباط المهندسين ، فزيد عدده حتى أصبح آلايا وصل عدده الى ١٢٠٠ من هؤلاء الصناع منهم البناءون والحدادون وغيرهم من الحرفيين المطلوبين ٠ وبدأ العمل منذ عام ١٨٩٩ (٣) ، ولذلك رأت الحكومة السودانية عام ١٩١٤ أن تستبقي فرق الجيش لخدمة هذه الأغراض المدنية الانشائية بالذات (٤) ٠

وكان من أبرز الانجازات في هذا المجال أن شيد المصريون ثكنات الجيش في أم درمان ، وكانت أربعا حملت أسماء (سعيد ــ اسماعيل ــ توفيق ــ عباس) غير ثكنة خامسة للمشاه ، وثلاثا من أجل فرق المدافع (٥) ٠ كما شيدوا مستشفاها المدني ٠

وفي الخرطوم شيدوا سراي الحاكم العام ٠ وكان هذا البناء موجودا منذ أيام غوردون ، ولكنه تهدم عقب مقتله ، واستمر العمل فيه من عام ١٨٩٩ حتى عام ١٩٠٦ ، وكان يشرف على هذا البناء « محمد الشاهد » الضابط المصري ٠

---

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ ٠

(٢) عبد الرحمن زكي : الجيش المصري والاستكشافات في أفريقيا ، المقتطف ص ٥ ــ ٧ ٠

(٣) محمد لبيب الشاهد وأحمد رفعت : مذكرتان عن أعمال الجيش المصري في السودان ومأساة خروجه منه ، الاسكندرية عام ١٩٣٦ ، ص ٩ ٠

(٤) موريس فهيم : المرجع السابق ، ص ٢٨ ٠

(٥) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٦ ٠

وشيدوا هناك كذلك سراى دواوين الحكومة ، وهو بناء ضخم ضم ادارات المالية والحربية ومصلحة السكرتير القضائى والبوليس والزراعة ٠

وبنوا بنايات لمصالح البريد والتلغراف والتليفونات بالاضافة الى مساكن موظفيها ٠ وبنوا بجوارها عدة محال للتجارة حيث لم تكن بالخرطوم أى محل للبيع أو الشراء ولما لم يقبل التجار استعمالها نظرا لعدم تمرسهم على استعمالها استعملت مكانا لبعض المصالح مثل مصلحة تسجيل الأراضي ومخازن للصحة ، ومطبعة أميرية ورياسة المحاكم الشرعية ٠

وفى ضواحى المدينة أنشأوا خمســة « قشلاقات » للجيش الانجليزى ومخازن للأسلحة والمهمات ومخازن الجبخانة والبارود ، وهى منشأة للجيش المصرى والانجليزى وبها مبان تحت الأرض لا تتلفها قنابل الطائرات ، وطابية للدفاع تم تسليمها للجيش الانجليزى عام ١٩٠٦ ، ومخازن للمهمات وورش الجيش ، قشلاقات لقسم الأشغال العسكرية ومخازن ورش مصلحة الأشغال الملكية ، وبنوا السجن العمومى الذى يسع ثلاث آلاف سجين فى الخرطوم بحرى٠ وكذلك سجن الخرطوم العسكرى لمذنبى الجيش فى الخرطوم ٠ كما بنوا كلية غوردون ، وكان العمل باشراف المهندس صاغ أحمد أفندى زكى ٠

كما بنوا مسجد الخرطوم على حساب الأوقاف المصرية ، فضلا عن مساكن لصف ضباط الانجليز ، ومخازن تعيينات الجيش المصرى ، ومخازن وورش كبرى لمصلحة وابورات النيل والمراكب فى الفترة من عام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٧ ، ورصيف أمام مدينة الخرطوم لوقايتها من خطر فيضان النهر ٠

ولقد أنشئت كل هذه المنشآت بأموال مصرية عدا كلية غوردون (١) كما تركوا بصماتهم فى بلاد أخرى من السودان فى حلفا وبربر وأبى حمد والعطبرة وشندى وخورشمبات وود مـدنى وكسلا والقضــارف وسواكن وبور سودان والأبيض والنهود وباره والدلنج وتالودى والدويم والتوفيقية والسوباط وبيبور وبلاد دارفور وبحر الغزال ومنجلا (٢) ٠

كما أنشأوا فى عام ١٩٠٩ ميناء بور سودان بجهد ومال مصرى (٣) ٠ رغم أن الهدف من انشائه كان ضد مصلحة مصر وذلك بصرف التجارة السودانية عن المرور بمصر (٤) ٠

وفى مجال القضاء والمناصب الدينية كان للمصريين أثرهم الواضح ، فقد سار القضاء الشرعى فى السودان على نفس النظم واللوائح التى طبقت فى مصر

---

(١) محمد الشاهد وأحمد رفعت : المرجع السابق ، ص ص ٠ ١١ ـ ١٩ ٠
(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ١٥١ ٠
(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ ٠
(٤) زاهر رياض : مصر وافريقيا ، ص ١٨٥ ٠

مع اختلاف طفيف اقتضته ظروف البلاد ، وكان جميع الذين تولوا رئاسة هذا الفرع من القضاء ـ حتى نهاية فترة البحث ـ مصريين كالشيخ محمد شاكر الذى عين فى ٢٨ مارس عام ١٩٠٠ وشرع القوانين التى تتمشى مع أحوال البلاد بما لا يخرج عن الشرع ووضع لائحة ترتيب المحاكم الاهلية واللائحة النظامية للمحاكم ولائحة الرسـوم (١) ، ونقل الى مصر عام ١٩٠٤ لخلافه مع الانجليز مخلفا الشيخ محمد هارون ، وظل فى منصبه كقاضى لقضـاة السـودان لفترة خمس سنوات (٢) ، وترك السودان لخلاف دب بينه وبين سلاطين باشا ٠

ولما كان اللورد كرومر من مشجعى حركة العلماء المتحررين المجددين بقيادة الشيخ محمد عبده ٠ فقد اختار الشيخ محمد مصطفى المراغى قاضى دنقله عام ١٩٠٤ قاضيا لقضاة السودان خلفا للشيخ محمد هارون (٣)٠ ومن أهم انجازاته اعادة تقييم مرتبات القضاة بما يتناسب مع كرامتهم ، وهو الذى عين الخريجين الأوائل من القضاة خريجى كلية غوردون (٤) ، وظل فى منصبه حتى عام ١٩١٩ حيث نقل رئيسا لتفتيش القضاء الشرعى فى وزارة الحقانية فى مصر ٠

وخلفه الشيخ محمد أمين قراعة فى أكتوبر عام ١٩١٩ بعد أن كان مفتشا للمحاكم فى السودان ، وفى عهده تم اصلاح المحاكم ، وأدخلت تعويلات على لائحة المأذونين ، ولائحة ترتيب المحاكم الشرعية ٠ وظل بمنصبه حتى عام ١٩٣٢ نقل بعدها الى مصر ٠

وفى مجال القضاء الأهلى فقد برز من القضاة صدقى أفندى خليل والسيد العشرى بك والسبع بك ومحمـد حسن العشماوى بك وأحمـد فؤاد بك ، وعبد الحميد الحدينى بك ومحمد توفيق وهبى بك (٥) ، وقد قاموا باصلاحات كثيرة من شأنها سرعة البت فى القضايا ، وكانت محل احترام من بونهام كارتر وكرومر (٦) ٠

وفى مجال الأحوال الشخصـية كان للقضـاة المصريين أثرهم العظيم ، فأصدروا القوانين المنظمة له ، وخاصة الشيخ مصطفى المراغى الذى أشرف على المعهد الخاص بتخريج القضاة بدرجة العالمية بعد ١٢ سنة من الدراسة ٠ وقام بالتدريس فيه القضاة المصريون ، وتخرج منه قضاة متخصصون فى قضـاء الأحوال الشخصية (٧) ٠

---

(١) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٧ ٠
(٢) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩٠ ٠
(٣) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٨ ٠
(٤) التيجانى عامر : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٩٠ ٠
(٥) سعد ميخائيل : المرجع السابق ، ص ٣٠٩ ـ ٣١٠ ٠
(٦) تقرير سنوى : عام ١٩٠٦ ، ص ١٢ ٠
(٧) زاهر رياض : مصر وأفريقيا ، ص ١٨٧ ٠

ثم صدرت جريدة « حضارة السودان » وهي وأن كانت سودانية أصلا الا أن المصريين أسهموا في تحريرها مثل الامام الشيخ محمد مصطفى المراغي ، قاضي قضاة السودان (١) .

وقدم الاداريون المصريون خدماتهم كذلك في مجالات المواصلات ، وكان جنود أورطة السكة الحديد ، وهي أكبر أورط الجيش المصرى ، هم الذين يقومون بمد الخطوط الحديدية ، ويسهرون على صيانتها واصلاحها ، كلما دمرتها السيول أو جرفتها الرياح أو غمرتها الرمال وذلك تحت ظروف المناخ القاسية صيفا وشتاء (٢) . فمدوا الخطين الحديديين من وادى حلفا الى الجنوب ، وكان أحدهما بجوار النيل الى كرمه والآخر الى أبي حمد ، مما نتج عنه تحويل قرية وادى حلفا الى مدينة تعج بالحياة ، كما مدوا الخط الحديدى جنوبى الخرطوم عام ١٩١٠ ، وكان هذا المشروع بقيادة اللواء محمد فاضل بعد أن شيدوا جسرا على النيل عند كوستي . وقد بلغ تمويل مصر لهذه الخطوط ٣٥٤ر٠٠٠ جنيها مصريا ، بالرغم من الأزمة المالية الطاحنة التي كانت تعاني منها مصر ، في الوقت الذى رفضت فيه بريطانيا حتى ضمان قرض لتنفيذها (٣) بل لسوء نية انجلترا أن تمت هذه الخطوط بمقاييس لا تسمح بوصلها بالخطوط الحديدية المصرية من وادى حلفا الى أسوان (٤) ، مما كان محل تنديد مجلس النواب عندما عرض عبد الرحمن الرافعي معاناة المصريين من الانجليز بالاضافة الى قسوة العمل الذى قاموا به ، وكيف التهم منهم الموت ١٩ر٩٠٠ رجلا منذ عملية استرجاع السودان . وأنفقت مصر عليه حوالى ٢٦ مليونا من الجنيهات كواجب وطنى تجاه قطر شقيق (٥) .

كما استطاعت القوة المصرية في خلال الخمس سنوات الأولى من الحكم الثنائي أن تمد حوالى ٣١٢٥ ميلا من خطوط التلغراف حتى وصلت الى واو ونظمت الدوريات لحراستها واصلاحها ، وكان معظمهم من المصريين الذين عملوا في مناطق السدود ذات الطبيعة القاسية والمناخ غير الصحى (٦) .

واشتركوا في تطوير الرى ومشروعاته في السودان : من بناء الخزانات على النيلين الأبيض والأزرق ، وتطهير مجرى النيل في منطقة السدود . وقد اشترك في هذه المشروعات مهندسون مصريون ، ففي الفترة من عام ١٩٠٠ الى عام ١٩٠٣ خلا النهر تماما من الأعشاب حتى الرجاف و واو ، وعقب اتمام

---

(١) حسنين عبد القادر : تاريخ الصحافة فى السودان ، جـ ١ عام ١٨٩٩ القاهرة ١٩٦٧ ص ٣٤ .

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ص ١٥١ .

(٣) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٦ .

(٤) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٥) مضبطة مجلس النواب المصرى : دور الانعقاد الأول ـ ٢٣ يولية عام ١٩٢٤ .

(٦) زاهر رياض : مصر فى أفريقيا ، ص ١٨٧ .

هذا العمل بدأ بارسال الموظفين الى أعالى النيل ليباشروا أعمال الادارة • كما تحملت الخزانة فى مصر كل مرتباتهم على أساس أن هذه المشروعات سوف تعود على مصر بوفرة فى المياه لزراعتها ، ورغم أن المهندسين الانجليز كانت لهم رئاسة المشروعات ، الا أن العين اليقظة للمهندسين المصريين كانت تراقبهم وتضبط أخطاءهم ، كما حدث بشأن مشروع خزان جبل الأولياء من تزوير وأخطاء هندسية ، تولت ابرازها لجنة مصرية تكونت من عبد الله وهبى باشا وموسى غالب باشا ومحمد بك اسماعيل وعبد القوى أفندى أحمد وابراهيم أفندى زكى والدكتور محجوب ثابت مدرس الأمراض بالجامعة المصرية وقدمت القضية أمام القاضى الانجليزى بوت Bott فى ٢٥ أغسطس عام ١٩٢٠ (١) •

واشترك المصريون فى تطوير الزراعة فى السودان وخاصة القطن (٢) ، ناهيك عن اشتراكهم فى البوليس ونشر الأمن • وهو ما تناولناه من قبل ، وما لاقوه فى سبيل ذلك • اذ كانوا أكثر احتكاكا بالشعب من الانجليز الذين كانت لهم المناصب الاشرافية والتفتيش •

وبالنسبة للتعليم فقد شارك المصريون فى هذا المجال بجهد كبير فى التدريس مبتدئين بالعمل فى المدرستين المصريتين اللتين أنشأتهما الحكومة المصرية منذ عام ١٨٩٤ فى حلفا وسواكن • وان كان قد أشيع أنهما أنشئتا لتعليم أبناء المصريين ، بينما تبين أنه فى عام ١٩٠٢ كان ٩٠٪ من تلاميذهما من أبناء السودان (٣) •

ولقد اعترف المستر كرى الذى كان مديرا للتعليم فى السودان بجهد المدرسين المصريين فى السودان وكيف أنهم وحدهم هم الذين يستطيعون أن يقوموا بهذا العبء • نظرا لوحدة اللغة والدين (٤) لدرجة أنهم أصبحوا العملة الصعبة التى توقف عليها فتح مدارس جديدة فى السودان لانهم هم الذين كانوا يشكلون أساس التخطيط التعليمى فى السودان (٥) •

وعندما تمت كلية غوردون فى عام ١٩٠٦ اشترك المصريون فى التدريس فيها ، فدرسوا اللغة العربية ، وفى قسم القضاء الشرعى كالشيخ الخضرى قاضى الخرطوم (٦) •

---

(١) الحكومة المصرية : تقرير لجنة مشروعات النيل عام ١٩٢٠ •
زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٩ •
(٢) السودان ٥ مارس عام ١٩٢١ ، الراوى : ٣ فبراير عام ١٩٠٤ •
(٣) زاهر رياض :السودان المعاصر ، ص ٢١٧ •
(٤) Annual report 1902 : p. 7 4.
(٥) تقرير سنوى عام ١٩٠٧ : ص ٩٥ تقرير مصلحة المعارف •
(٦) يونان لبيب رزق : السودان تحت الحكم الثنائى ، ص ٣٠٥ •

السياسة البريطانية تجاه الاداريين المصريين فى السودان :

كان لبريطانيا موقفها المميز من الوجود المصرى فى السودان ، فهى منذ بداية ادارة السودان استهدفت الانفراد بالحكم ، وازاحة الاداريين المصريين من طريقها ، بدعوى رفع أجور القوات المصرية والاداريين المصريين ، مقابل الحفاظ على الحدود والموارد المائية لمصر الى أن انتهى الأمر فى عام ١٩٢٤ بانهاء هـذا الوجـود .

ولقد مرت عملية الازاحة هذه بعدة مراحل ، تدرجت خلالها ما بين هز مركز المصريين ، وتقبيح صـورتهم فى أعين السـودانيين ، وبين استقطـاب السودانيين بعد ذلك لصف البريطانيين واحلال الكراهية بينهم محل العلاقات الحسـنة التى كانت بين الشعبين على مر السنين . ولقـد سقط عديد من الشخصيات السودانية فى تلك الحبائل ، مما كان له أسـوأ الأثر فى تقييم العلاقات أيام مقتل السردار فى مصر وما تبعه من خروج الاداريين المصريين من السودان بشكل مهين .

فلم يكف الانجليز ترك المناصب الدنيا للمصريين لينعموا هم بالعليـا منها ، بل عملوا على تقبيح صـورتهم أمـام السودانيين . فأسندوا للمصريين وظائف يحتـكون بسببها بالجمهور السـودانى ، ويكلفون من خلالها بأعمـال يستلزم القيام بها عنف معين ، ويطلبون منهم استعماله ، ويأتون هم بعد ذلك ليظهروا طيبة قلوبهم ويكسروا طبيعة هذا العمل . كما كان يحدث عندما كان المامور يقوم باستعمال القسوة اعتمادا على سلطة وظيفته واختصاصاتها مع من كان يمتنع أو يتأخر فى دفع ما عليه من ضرائب ، فيـأتى المفتش الانجليزى ليسامح المتهرب من الضرائب ويوجه اللوم للمأمور فى حضوره فيخرج السودانى مسبحا بحمد الانجليزى ويحقد كل الحقد على المصرى (١) .

وقد عقب الباحث المحزون على ذلك باحساس مصرى بقوله : « ... اننا لا نقيم فى السودان المصرى ، بل فى مستعمرة انجليزية ، أظهر ظواهرها صلف الحاكمين ونفور المحكومين ، لا من هؤلاء الحاكمين ، ولكن منا نحن المصريين » . ثم يقول : « اننا أداة تمكن المستعمرين من رقاب السودانيين وآية ذلك عندهم

---

(١) عبد الكريم السيد / اللواء الأبيض ، ثورة عام ١٩٢٤ (مذكرات ومشاهدات سجين) الخرطوم عام ١٩٧٠ ، ص ٧ . حيث يسوق المؤلف مشهدا رآه بنفسه فى مركز كوستى ، عندما أمر المفتش الانجليزى المامور اليوزباشى أحمد رجب بأن يرسل الى العمد والمشاريخ الذين لم يسددوا ضرائب القطعان ليدفعوا ما عليهم والا يطرحون فى السجن ، ولما نفذ المامور اوامره حضر المفتش فى اليوم التالى وأخرجهم من السجن ـ حتى فى غيبة المامور ـ ولما علم المامور بذلك طلب هؤلاء العمد والمشاريخ ثانية وافهمهم أمام المفتش بانه مامور بهذا من المفتش ، وامر السجان باستمرار حبسهم . فصدر أمر من الدويم عاصمة المديرية باعادة المامور الى الجيش ثانية ليسهل نقله الى أبعد مكان يرون نقله اليه عقابا له .

أنه كلما هم السودانيون بخلع نير الانجليز ، أصلتهم النيران أيد مصرية ورءوس انجليزية » (١) ٠

ثم يروى كيف وصـل الأمر بالسـودانيين الى أن أصبحوا لا يردون على تحيته ، بل كانوا يشيعونه بنظرات كلها جفاء وبغضاء اعتقادا منهم « أن جميع الترك وأبناء الريف من الكفار » وأنه كان يضرع الى الله أن يدرأ عنهم غبن المصرى الذى يكرهه على دفع الضرائب مستعملا القسوة فى جمعها ، ويأسف الكاتب مما كان يتحمله المأمير المصريون من كراهية وشتائم من الشعب السودانى (٢) ٠

ووصل الأمر الى درجة الوضوح فى تقرير ملنر الذى لم يعترف بوحدة الجنس بين السودان ومصر ، وذكر أن الروابط بين البلدين واهية ، واذا كان الدين واللغة يربطان مصر بعرب السودان فان زنوج السودان بمنأى عن هذا الرباط ، وأن مصر لم تخضع السودان قط اخضاعا حقيقيا ، ولا أدمجته وجعلته جزءا منها ، وكان فتحها له نكبة عليهما معا ، وعرض لنظام حكم السودان ، الذى يسيطر عليه البريطانيون واعترف لمصر بمصلحتها الحيوية فى مياه النيل٠٠ وذكر أنه اذا كان فى تلك المصلحة ما يبرر وجود رابطة سياسية بين البلدين ، وأن هذه الروابط لا يمكن أن تكون صورتها خضوع السودان لمصر ، ووصل به الأمر أن نصح بالغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ ، كاطار عام يحدد العلاقات المصرية البريطانية ، وأشار الى نظام الحكم للقضاء على الوجود المصرى المحدود هناك ، وذلك بادخال نظام الادارة اللامركزية الذى يتيح للسودان المشاركة فى الادارة المحلية تحت الرقابة والسيطرة البريطانية ، وهدف هذا اخلاء السودان من المصريين وتذرع فى ذلك بتخفيض النفقات على مصر والتى تنفقها على الاداريين المصريين فى السودان ، وتوفير العناء على المصريين الذين يقومون بالعمل فى السودان (٣) ٠

وهكذا تظهر محاولات بريطانيا فى استعمال سلاح آخر هو القطيعة بين الشعبين والذى استعملته منذ البداية ، اذ نجد جذوره تمتد الى عام ١٩٠٠ وفى مجلس العموم البريطانى عندما علق أحد الأعضاء وهو Sir H. Craik أن السودانيين لا يكرهون الا سيادة المصرى عليهم لدرجة أنهم نفروا من تعيين أى ضابط مصرى قائدا على الفرق السودانية ، وأن السودانيين اذا عملوا تحت قيـادة مصرى فانه يكون بوجود ضابط انجليزى معـه ، يحاول أن يحفظ له سلطته ، ويوجد تعاون بينهما ، وأضاف العضو قوله : « اننا اذا تركنا السلطة كلها للمصريين فى السودان على أساس القومية بين الشعبين ٠٠ فلابد أن نتوقع

(١) الباحث المطلع مخزون : المرجع السابق ، ص ٥٢ ٠
(٢) الباحث مطلع مخزون ، المرجع نفسه ، ص ٥٨ ، ٥٩ ٠
(٣) السودان : ٢ مارس ١٩٢١ ٠

حركات تمرد بين السودانيين وظهور « ملا » آخر وانقسام فى صفوف السودانيين » (١) ٠

وهكذا تتضح نوايا الانجليز فى فصم العلاقات الجنسية والوجدانية بين البلدين ، رغم أن الشعب السودانى يقدس الدين الذى ذهب المصريون اليهم للمحافظة عليه سواء فى شكل معلمين أو قضاة شرعيين ، تزلوا بينهم منزلا حسنا ولقوا عندهم كل احترام كما عرضنا ٠

ومن العجيب أنهم لجأوا ــ فى مجال تقبيح وجه المصريين واسناد التهم اليهم بشكل غير صحيح ــ الى وصمهم بالرشوة وهى جريمة مخلة بالشرف والأمانة بالنسبة لرجال الادارة ، وجعلوا ينشرون فى كتبهم الكثير عنها كسلبية خطيرة لم تدخل الا فى ركابهم الى السودان ، فى حين أنهم فى مكان آخر يجدون لها مبررا لما وصلت الى أيديهم فيسمونها « هدايا » ، فيقول Percy « ان العقبة الصعبة في طريق الادارة فى السودان والتى كان يجب القضاء عليها هى الرشوة ، وهى عادة شرقية تعود عليها الموظفون لقضاء أمور الشعب ، وهى عادة كريهة بالنسبة للاداريين ، اذ لا تتفق ونظافة أيديهم ، ولكنها كانت منتشرة فى السودان لدرجة أنه كان يصعب منعها » ، ولكن يبدو أن الأمر وصل الى الحاكم العام نفسه ، فقبض رشوة ، ولما شاع الخبر ، يبرر الكاتب موقفه بأنه ــ أى الحاكم العام ــ كان يضطر أحيانا لكسر النظم التى استنها حول قبول الهدايا ، فكان يقبلها من رؤساء القبائل على أنها هدايا ، وسمح بها أيضا لمديرى المديريات ، واشترط أن تكون تحت سمع وبصر الحكومة !! » أما بالنسبة للمصرى فكان يتعرض للعقاب على أساس أنه كان يحصل على هذه الهدايا بالاكراه ، فوضع له الحاكم العام عقوبة قاسية من غرامة وسجن (٢) ٠

ومن الأبواب التى طرقها الانجليز كذلك ، فى مجال ضرب العنصرين المصرى والسودانى ، ليسودوا هم عليهما اشاعة الطبقية بينهما ، لصالح المصريين دون السودانيين ٠ فاعتبروا فرق المرتب الذى كان يتقاضاه المصرى نظير عمله فى السودان ، ميزة دون السودانى الذى يعيش فى بلده ! وأشاعوا أن فى هذا غبنا للسودانى ، ولبس السردار رداء ملائكة الرحمة ، وطالب نظارة الحربية المصرية أن تتحمل مبلغ ٢٥٠٠ جنيها فى السنة لتكون تحت تصرف السردار ٠ وتدخل فى ميزانية الحكومة السودانية العادية لتصرف على الضباط والعساكر السودانيين (٣) ٠

وكم يدعو هذا الاجراء الى العجب أن يأخذ السردار من مالية مصر ويصرف على السودانى ، فيزداد المصريين قبحا ويزداد الانجليز خيرا بمال المصريين ! ولكى

---

(١) Parl. Deb. Comm. Vol. 4 - 1910, p. 1127.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in evolution. pp. 51-53.

(٣) مضبطة مجلس شورى القوانين : ٢٩ يونية عام ١٩٠٨ ٠

يضربوا المصريين بالمصريين فى الســـودان كانوا يجيزون الخـونة منهم دون الصالحين ، كما حدث فى نقل الأميرالاى محمد بك شاهين الذى اشترك فى التصدى للثور فى عام ١٩١٩ فى القاهرة وشاهده سعد زغلول باشا وهو يقتل ستة من الثوار المصريين ، وثار ضده المصريون وأرادوا قتله ، بينما حافظ عليه الانجليز ونقلوه الى السودان بدعوى أنه « أبلى بلاء حسنا » فى عمله وخشوا عليه من انتقام المصريين « المتمردين » ! ولاحساس اللورد اللنبى بالذنب فى ذلك ، وحسابه للعاقبة التى ستحدث فى السودان ، ذيل خطاب التوصية الذى أرسله معه بقوله : « أرجـو ألا يسبب هـذا الحادث حزازة بين الضـباط المصريين والضــباط الانجليز ، خاصة وأننا كانجليز مدينون لشاهين بك بالكثير من أجل خدماته لنا وتعريض نفسه للخطر من أجلنا » (١) ٠

وكانت محصلة ذلك كله انقسام فى صفوف الضباط وانقسام فى صفوف الاداريين والأهالى ، بل وانقسام فى صفوف القبائل والعشائر ، « فلا تكاد ترى كاتبا يتفق مع مترجم ، وهناك شقاق آخر بين موظفى الحكومة المصرية وموظفى حكومة السودان ، وبين العرب والزنوج ٠٠ وأن سياسة فرق تســد ظاهرة للعيــان » (٢) ٠

وامعانا فى سياسة ابعاد العنصر المصرى من السودان ، أنشأوا مدرسة حربية فى الخرطوم بدلا من تعليم السودانيين فى المدرسة الحربية فى القاهرة ، وجعلوا أساتذتها من الانجليز وساووا خريجيها بخريجى المدرسة الحربية فى القاهرة ، وجمعوا فيها عددا أكبر من العدد الذى كانوا يرسلونه الى القاهرة ٠ مما ضاعف من عدد التابعين للانجليز ، والذين بدأوا يحلون محل المصريين فى المناصب الادارية ، وهذا كان مثار شكوى الضباط المصريين الى الجمعية العمومية فى مارس عام ١٩١٠ ، عندما زادت حركة احالتهم الى الاستيداع (٣) ٠

وكانت آخر جولات انجلترا فى مجال التعبئة النفسية والفكرية ضــد الاداريين المصريين استغلال من ساروا فى ركابهم ، ومن تربوا على موائدهم فى الكتابة ضدهم معترفين بجميلهم ناكرين أفضال المصريين ٠

ورغم جهود المصريين وأموالهم ، كان هناك من يتنكر لهم ممن استغلهم الانجليز مثل الشيخ الطيب الهاشمى مفتى السودان ، الذى طعن فى حق المصريين العاملين فى كلية غوردون فى عام ١٩١٠ ، ونصح بابعادهم عنها لأنهم يعلمون الشباب كره الانجليز ، وأنه لا داعى لمعلم غزير المادة يدعو ضــد الانجليز ! مما يخالف قوانين الأخلاق ــ على حد قوله ــ وقدم أدلة على هذا وهو تحريضهم

---

(١) F.O. 407-198, Part XCV, No. 140, Field Marshal Allenby to Mr. Mackdonald, April 22nd 1924.

(٢) الباحث المطلع محزون : المرجع السابق ، ص ٥٩ ٠

(٣) مصر ، ١٦ مارس عام ١٩١٠ ٠

السودانيين على عدم احترام الانجليز ، وأن المدرس المصرى غير وفى للإدارة البريطانية في الكلية ، وانتهى فى حديثه الى أنه طلب تعيين السودانيين بدلا من المصريين فى المصالح الحكومية (١) ٠

فاستغل الانجليز مثل هؤلاء وبدأوا حملة دعاية مكتوبة اعتبارا من عام ١٩٢٢ ضد المصريين ، فأوعزوا الى بعض السودانيين بأن يعقدوا اجتماعا يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانجليزى ، وأن يكتبوا عرائض بهذا المعنى ، وحملت هذه العرائض توقيعات لممثلى قطاعات الشعب ، ولكن فى نفس الوقت كان هناك من حضروا الى مصر لاظهار ولائهم لمصر وملكها ، بعد أن منعت القوات الانجليزية عددا منهم ، وبهذا انقسم السودان بين مبغض ومؤيد ٠ وتلك هى سياسة انجلترا « فرق تسد » (٢) ٠

فأكثر من مرة يكتب كل من : على الميرغنى وعبد الرحمن المهدى والشريف يوسف الهندى والطيب هاشم ، واسماعيل الأزهرى وأبو القاسم أحمد هاشم وابراهيم محمد فرج وعوض الكريم أبو سن وابراهيم موسى وعلى ود التوم ، يكتبون خطابات الى الحاكم العام ، يقدمون فيها الشكر على رحلتهم الى لندن وحسن استقبالهم ، ويؤكدون الولاء لانجلترا وينكرون علاقتهم بالقاهرة (٣) ٠

كما انفرد ميرغنى السيد المكى ، زعيم الاسماعيلية والقبائل التابعة لها بخطاب فى ٢٣ فبراير عام ١٩٢٢ يتنكر فيه لمصر ويشكر الانجليز على نشر التعليم والثقافة والادارة والأخلاق فى السودان ، وأسند الى المصريين تخريب السودان ، منذ أيام محمد على مما أدى الى القضاء على الشخصية السودانية ، ودعا بالنصر للانجليز (٤) ٠ وفى ١١ مايو عام ١٩٢٤ انفرد الشريف الهندى أيضا بخطاب لم يرض فيه بوجود علاقات بين مصر والسودان (٥) ٠

وواضح أن الانجليز استغلوا السودانيين فى ذلك ، فمنهم من زاروا لندن أو نالوا منهم فضلا ، أو من وقعوا ضحية لاحد المنحرفين من المصريين (٦) ٠ والأدهى من ذلك أن الانجليز استغلوا سلطات وظائفهم فى استكتاب الزعماء والشيوخ والواقعين تحت ادارتهم خطابات تأييد لموقف انجلترا واستنكار لوضع مصر فى السودان ، واسناد كل السلبيات فى السودان للمصريين فى الوقت الذى اسندوا فيه كل مفيد لجهود البريطانيين هناك ٠ كما اظهروا كرههم للمصريين ، وأنه من الضرورى اخراجهم من السودان ، **والدليل على ان الاداريين البريطانيين هم الذين استكتبوهم ذلك :**

(١) S.I.R. 1/8/30, Report Sep. 4th 1910 Cairo.

(٢) القلعة : مذكرات عبد الرحمن فهمى (خطبة) ، ملف ٢٥ ، ص ٢٥٧٩ ٠

(٣) S.I.R. 11/2/8 and F.O. - 198. p. 342.

(٤) F. O. 407 — 198. p. 343.

(٥) Ibid p. 338.

(٦) الأهرام : ٢١ يونية عام ١٩٢٤ ٠

— أن هذه الخطابات تحمل تواريخ متقاربة وهى مايو عام ١٩٢٤ .

— أن هــذه الخطابات واردة من مديرى المديريات بنـــاء على استعلام من السكرتير المالى عن الموقف .

— أن الأفكار الواردة فيها واحدة تقريبا .

— أن بعضها آت من المديرية على لسان الشعب وزعمائه وليس منهم مباشرة الى المسئولين .

وهكذا يتضح أن تنفيذ المخطط وضعته انجلترا ، ووضـــعت له تاريخا معينا هو عام ١٩٢٤ ، اذ فيه اشتدت موجة الكراهية والحقد وعمليات الازاحة ضـــد المصريين (١) . وفى نفس الوقت جعلوا يفترون على الزعامة المصرية فى القاهرة . فعندما أعلن سـعد باشا زغلول أن ترك قيـادة الجيش المصرى فى السـودان فى أيدى الانجليز أمر لا يتفق مع كرامة مصر المستغلة ، علق عليه مكدونالد بأن هذه الأقوال أثرت فى عقول الاداريين المصريين فى السودان ، وفى عقول الاداريين السودانيين العاملين فى الجيش المصرى . وكان من جراء ذلك أن أصبح يلوح أن الاخلاص للحـكومة المصرية أمر يختلف عن الاخلاص لبريطانيا . وشجعت الرعايا المصريين فى الادارة فى السودان على نشر الدعاية للحكومة المصرية (٢) . وساندوا هذا فى اشاعة عجز سعد باشا عن مواجهة تيار الكراهية للمصريين فى السودان . وذهبت الاشاعة الى اقتراح باحالة ادارة السودان الى عصبة الأمم اذا ما انضم الحكم الثنائى (٣) .

وكانت هذه هى الحلقة الأخيرة فى حيلة القضاء على النفوذ المصرى فى السودان .

نهاية الوجود الادارى المصرى فى السودان :

يبدو أن خطة انجلترا للانفراد بادارة السودان دون مصر ، كانت محددة زمنيا ، وكان موعـد تنفيذ فقرة اخـراج المصريين من السودان يبـدأ ببداية العشرينات من هذا القرن ، وظهر ذلك من ارسال موظفين كبارا من البريطانيين الى السودان لاقتلاع جذور المصريين من هنـــاك ، فى أسلوب علمى وبتقارير

---

(١) F.O. 407-198, p. 347 Replies of Governors : Governor of White Nile province to civil Sec. Khartoum El Dueim May 20th 1914 and XXDarfur Governor to Civil Sec. May 18th 1924, Red Sea Governor to Civil Sec. May 22nd 1924 and Upper Nile Governor to Civil Sec. May 25-1924 and Blue Nile Governor to Civil Sec. May 14th 1924 and Vung Governor to Civil Sec. April 27th 1924.

(٢) محمود سليمان غنام : المعاهدة المصرية الانجليزية ودراستها من الوجهة العملية القاهرة عام ١٩٣٦ ، ص ٣١٠ .

(٣) Parl Deb. Comm, Vol. 179 Dec. 2nd 1924, p. 710.

مدروسة . فهذا كين بويد Keown Boyd الموظف بالادارة الاستعمارية بمصر يزور السودان فى أول عام ١٩٢٠ ليضع تقريرا يصدره بقوله : « ان الحل الأمثل هو الاسراع باخراج مصر نهائيا من السودان ، وأن تتضمن معاهدة السلام مع تركيا . تنازل الأخيرة عن كل حقوقها فى مصر والسودان لبريطانيا » (١) . ثم أعقبه تقرير من موظف آخر ضم عدة اقتراحات أولها : اتفاقية تبرم بين مصر وبريطانيا ، تضمن بريطانيا بمقتضاها الموارد المائية والحدود بينهما وبين السودان . على شريطة أن تترك الادارة الداخلية فى السودان كلية لبريطانيا (٢)

ثم أتى تقرير ملنر ، بعد زيارة اللجنة للسودان ، والتى سبقت الاشارة اليه فى أكثر من موضع ، وتقرير سير فليكس بول Sir Felix Poie عام ١٩٢٣ حول أورطة السكة الحديد ووسائل ابعادها وأخذها من ناحية التكلفة ، عندما أشار أنها تكلف الحكومة ٦٧٫٧٦٧ جنيها مصريا ، وأنه يمكن الاستعاضة عنها بعدد أكبر من السودانيين وبتكلفة أقل (٣) .

ولعل سبب اختيار هذا التوقيت هو محاولة اسكات صوت مصر الذى ارتفع بعد الحرب العالمية الأولى مطالبا بأن مصر والسودان بلد واحد ، ثم قيام ثورة عام ١٩١٩ فى وجه الاستعمار البريطانى ، ومدها الثورى الى السودان ، وأن ذكر هذا بعض الكتاب بشىء من التحفظ (٤) . ولكنها حقيقة ظلت تدوى تحت قبة مجلس النواب الى مدى بعيد (٥) .

وظهر دليل آخر على سوء نية انجلترا المبيتة لاخراج الاداريين المصريين وهو أنهم قاموا باحصاء عدد المصريين العاملين هناك عام ١٩٢٠ فى محاولة لسد أماكنهم عند اخراجهم وكانوا أعدادا كبيرة بالنسبة لمناصبهم آنذاك . وأظهرت الاحصائية أن العاملين فى سلك الأمن كانوا ٩ نواب مفتشين ، ٥٣ مأمورا ، ٨٠ نائب مأمور بخلاف ٥٣٣ كاتبا فى مختلف ادارات الحكومة السودانية بالاضافة الى غيرهم فى مجالات الزراعة والغابات والجمارك والتعليم والمالية والقضاء والصحة والتلغراف والبوستة والأشغال العمومية والسكك الحديدية ، بلغوا جميعا ١٧١٥ مصريا (٦) .

وكان التخلص من صغار الموظفين المصريين دفعة واحدة أمرا صعبا خاصة وأن الخطة كانت احلال السودانيين محلهم ، ولذلك أعطوا تنفيذها عدة سنوات .

---

(١) F.O. 407-186 Inc. I in No. 164, Mr. Keown Boyed to Allenby. March 14th 1920.
أنظر الملحق رقم (٣٣) .

(٢) F.O. 407-186, Sir Chetham to Earl Curzon « Status of the Sudan » Cairo Feb. 10th 1920.

(٣) Hill, R. : Sudan transport. pp. 96-97.

(٤) Keen, M.F.A. : Op. Cit., p. 2.

(٥) مضبطة مجلس النواب : ٢٨ يونية عام ١٩٢٤ .

(٦) F. O. 407-186 - Encl. II in No. 164 p. 152-154.

أما المآمير ونوابهم فتم التخلص منهم بطريقة أسهل وذلك بترحيلهم مع القوات المصرية التى غادرت السودان فى عام ١٩٢٤ (١) ٠

وبدأت انجلترا تتجاهل مصر وحقها فى السودان ، عندما اشتركت السودان مباشرة كجزء من المستعمرات البريطانية فى معرض أقيم فى ويمبلى ، دون اذن من الحكومة المصرية ، وبعد احتجاج سعد زغلول باشا ، كان الرد البريطانى فى ١٢ مايو عام ١٩٢٤ يحمل مجرد أسف من خلال برقية أرسلت اليه (٢) :

ثم بعد اقالة عدد من الاداريين المصريين بدأ الحاكم العام يستفسر من مديرى المديريات فى خطاب وزعه عليهم بتاريخ ٢٢ أبريل عام ١٩٢٤ ، عن :

١ — تصور الأهالى لتوسع أثر المصريين وسلطتهم ٠

٢ — ما هو رد الفعل اذا وافقت انجلترا على ذلك ؟

٣ — ما هى النتائج الجانبية لذلك ؟

ولقد كانت الردود تقريبا تؤيد موقف الانجليز من اخراجهم للمصريين ، وأنهم مقتنعون تماما بالادارة البريطانية (٣) ٠

ولكن هذه كانت مجرد خطابات لاتمثل الحقيقة لأن من السودانيين من ثار وسجن وقتل فى سبيل الابقاء على الاداريين المصريين ٠٠ كما سنرى ٠

وفي أغسطس قامت الادارة البريطانية بالاستغناء عن أورطة السكة الحديدية التى تولى « بول »كتابة تقرير عنها ، وطالب بارجاعها الى مصر ، لانها كانت قوة تخيفها فى السودان خاصة وأنها تأتمر بأمر وزير الحربية المصرى ، وواضح أن ما اصطنعه بول من سبب اقتصادى غير صحيح ، خاصة وأن الانجليز أنفسهم يعترفون بما قدمت هذه الأورطة من أعمال خلال سنين طويلة بلغت ٢٨ عاما ، ولكنها رغم كل هذا رحلت بالقوى الى مصر ٠ وشغل السودانيون مكانها (٤) ، كما عاونهم بلوك انجليزى فى ذلك واحتل ثكناتها (٥) ٠

ولكن لم تمر هذه الأحداث كما كان الانجليز يعتقدون ، وما ضمنه المديرون تقاريرهم ، فثار طلبة المدرسة الحربية فى الخرطوم فى ١٩ أغسطس عام ١٩٢٤ وقبضت السلطات البريطانية على بعضهم ، وأودعوا سجن كوبر ٠ كما ثار أعضاء

---

(١) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، ص ٣٥ ٠

(٢) عبد الله حسين : السودان ، ص ٢٠٦ — ٢٠٩ ٠

(٣) F. O. 407-198, Governor of White Nile Prov. to Civil Sec. May 20th 1924, and Governor of Halfa May 20th 1924 and Gover of Fung May 21st 1924.

(٤) الأهرام : ٨ سبتمبر عام ١٩٢٤ Hill, R. : Sudan transport. p. 97.

(٥) الباحث مطلع محزون : المرجع السابق ، ص ٧٤ ٠

جمعية اللواء الأبيض ، فسجن قادتهم وألف الباقون جمعية الاتحاد السودانى برئاسة أحمد أمين (١) ·

وأسوق هذا دليلا على عدم صدق تقارير المديرين من ترحيب السودانيين لفكرة اخراج الاداريين المصريين من السودان ·

كان هذا هو موقف انجلترا العدائى تجاه الاداريين المصريين فى السودان، والذى دعمه حادث مقتل السردار السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر عام ١٩٢٤ ، حيث استغلته انجلترا لاجلاء الجيش المصرى عن السودان · واقترحت تكوين قوة دفاع سودانية من الضباط والجنود السودانيين العاملين فى الجيش المصرى – آنذاك – تحت قيادة الحاكم العام والحكومة السودانية ، على أن تدفع مصر ثلاثة أرباع مليون جنيه لنفقاتها ، وكان على مصر أن ترد على هذه المقترحات فى ظرف ٢٤ ساعة ، والا فستنقل القوات المصرية من السودان بالقوة (٢) ، مما أحدث هزة عنيفة فى ادارة السودان ، جعلت الاداريين الانجليز أنفسهم يلجأون الى تصرفات عشوائية كتعيين المدرسين السوريين محل المدرسين المصريين بعقود مؤقتة ، واصطدموا بتعليم الدين والقرآن لأنهم كانوا مسيحيين فى غالبيتهم (٣) ، تلك الأمور التى أثرت تأثيرا عكسيا فترة طويلة على سير الادارة ونموها فى السودان (٤) ·

أثر الاداريين المصريين فى السودان :

ان وحدة الأرض والنهر والدين واللغة ، جعلت للاداريين المصريين أثرا أكبر مما تركه الانجليز أو غيرهم ، مهما ادعوا أو قدموا الأدلة · خاصة وأن هذه العناصر محل احترام الشرقيين عموما · فقد اعترف المنحازون الى الانجليز بفشلهم فى التأثير على الشباب ضد المصريين ، اذ كانوا يعرضون عنهم ، ويتمسكون بقراءة الصحف المصرية والصحف الوطنية التى كانت تسير على نهجها ، بل كثيرا ما كانوا يردون عليهم فى ندواتهم بانهم « عجائز لا يعرفون الجديد من الأمور » وأعلنوا تمسكهم بمبادىء المد الثورى المصرى ، وكان لهم فى المعلمين المصريين أسوة حسنة فى معاملتهم للانجليز ، وعدم طاعتهم لأوامرهم اذا ماتعارضت هذه الأوامر مع قوميتهم أو دينهم (٥) ·

---

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٣٠ ·

(٢) ابراهيم أمين غالى : المرجع السابق ، ص – ص ٤١ – ٤٤ ·

مكى شبيكة : مختصر تاريخ السودان ، ص ١٤٦ ·

(٣) Abu Sin, A. I. : Op. Cit., p. 43.

(٤) Annual report, 1924 : pp. 4-5.

S.I.R. 1/8/39 Report Sept. 4th 1910.

ولقد زاد هذا الأثر القومي وضوحا أيام الثورة المصرية عام ١٩١٩ وبعدها. فقد قض مضجع البريطانيين في السودان، كما كان في مصر وقد حملت التقارير البريطانية معاني الخوف من ذلك، ووجوب اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته. ومنها احلال السودانيين محل المصريين بعد اثارة البغضاء بينهما ابتداء بالجيش ثم الوظائف المدنية. ولعل ذلك - كما قالوا - يكون الخطة المهمة في سلخ السودان عن مصر، انقاذا له من براثن الأتراك (١). وتوضح جذور هذه التدابير والاجراءات رسالة من السير ريجينالد وينجت - بعد نقله الى القاهرة - الى اللورد هاردنج Lord Harding قبل قيام ثورة عام ١٩١٩ بثلاثة أشهر أوضحت اتجاهات التطورات المقبلة للسياسة البريطانية آنذاك في السودان، ومنها ما تضمنته تقارير لجنة ملنر، ورغم هذه التدابير فقد فشلت السياسة البريطانية في احباط الاتجاه القومي للمتعلمين، بعد اندلاع الثورة المصرية، واضطر الحاكم العام الى التخلي عن موقفه الحذر والدعوة بدلا من ذلك الى اصدار بلاغ محدد عندما تمت تسوية وضع مصر، وابعاد السودان عن سلطان البرلمان المصري « والا فان الهيئة البريطانية في السودان ستتعرض لنكسة كبرى، وستتقوض مكانة الحاكم العام، ويكون ذلك تمهيدا اما للدعوة الاسلامية السياسية أو للاخوة القومية المصرية » (٢).

وتوجد من الوثائق البريطانية ذاتها ما تحمل اعتراف الاداريين البريطانيين بتورطهم في السودان في المجال القومي، وفشلهم في التأثير على الشباب المتعلم. فنجدهم يعترفون بأن الضباط المصريين العاملين في السودان على أية حال وطنيون وأنهم استمالوا الشبان من الضباط السودانيين السود خريجي المدرسة الحربية (٣).

من الاثار التي تركها المصريون خلال تعليمهم الدين في السودان لم يكن الانجليز يستطيعون الوقوف أمامه (٤)، مما كان له أثره في التصادق السوداني بالمصري مهما كانت الظروف، فرغم استمالة الانجليز للزعماء والمشايخ بالتودد والزيارات والهدايا، الا أن أثر المد الثوري الذي وصل السودان كان أقوى الى أن أخذ طابعا تنفيذيا : بدأ بكتابة المنشورات وطبعها وتوزيعها بعنوان « السودانيون الأحرار »، ووزع بين الموظفين في الدواوين ومصالح الحكومة في الخرطوم وأم درمان، وظهر من التحقيقات أنه كتب في السودان وان مسودته أرسلت الى القاهرة لطباعتها (٥) بمعرفة « الطريقة العزمية » برئاسة الشيخ

---

(١) F. O. 407-186 — No. 94 Sir Wingate, R. to Lord Harding, March 1st 1920.

(٢) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية في السودان، ص ٥٦ - ٥٨.

(٢) F.O. 407-199-No. 183 Memo. on the position in the Sudan. p. 277. and F.O. 407-184 No. 135 Nott from Sir Wingate R. to Earl Curzon, April 4th 1919. p. 109.

(٤) Macmichael, H. : The Sudan, p. 84.

S.I.R. No. 351 October 1923.

محمـد ماضي من تلامذة كليـة غوردون وكان من أعضائها الموظفون الصغار من المولدين المصريين والسودانيين ، وتناولوا بالنقد المشروعات الاقتصادية التى تضر بالبلاد ، وموقف الانجليز الاستعمارى من البلاد مبتدئه بالآية الكريمة : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » ثم تشرح موقف الانجليز من أيام غوردون وكيف أن المسئولية الوطنية تقع على كاهل الموظفين والمتعلمين ، لأن الزنوج كالدنكا والشيلوك والنوبا والنيام نيام وغيرهم يكونون « جزءا مشلولا من جسد السودان » ثم يشيرون الى سياسة الانجليز فى محاولة فصل السودان عن مصر (١) . وهذا رد على كين بويد الذى ظن أن عملية احتضـان وتنمية طبقة جديدة من (الانتلجنسيا السودانية) ذات الثقافة المختلفة عن مثيلتها فى مصر سيخلق تناقضا وصراعا بين الطبقتين حاول الانجليز تغذيته بأن لوحوا لهؤلاء المثقفين (بخطر أصحاب الياقات البيضاء) من المصريين على السودانيين (٢). بل ذهب هؤلاء المثقفون لأكثر من ذلك فقاموا بمظاهرات سليمة فى الخرطوم فى ٢٤ يولية عام ١٩٢٤ هاتفين بحيـاة ملك مصر وحيـاة سعد باشا حاملين صورتيهما تحت ضرب سيوف الانجليز ، وجرح نتيجة لذلك خمسة من بينهم أحد الضباط السودانيين وزعيم تجار أم درمان . وفى أول أيام عيد الأضحى فى ١٣ يولية عام ١٩٢٤ بعد أن فرغ السودانيون من صلاة العيد ، اعتلى المنبر شاب سوداني يدعى محمد أفندى سر الختم ، وكان مهندسا بمصلحة الرى ، وتلا على الحاضرين آيات من سورتى الرعد والأحزاب ، وهتف ليحيا ملك مصر والسودان . فألقى القبض عليه وقدم للمحاكمة هو ومن تبعوه أو دافعوا عنه(٣) وحدث أيضا أن السودانيين امتنعوا عن تأدية فريضة صلاة الجمعة بمسجد الأبيض احتجاجا على حذف الدعاة للملك فؤاد من الخطبة ، حتى الزنوج من « رديف الأورط » السـودانية ظلوا يعتزون كل الاعتزاز بأنهم من جنـود « أفندينا » واستعملوا فى البوليس الاصطلاحات العسكرية القديمة (٤) .

وكان أبلغ رد على ادعاء البريطانيين بكراهية السودانيين للمصريين ، هو خروج السودانيين في شكل مظاهرة ، مستغلين موت مأمور مصرى ــ فى ظروف عادية ــ وهو أحمد أفندى عبد الخالق مأمور أم درمان فتدفقت الجماهير حول نعشه ، وتقدم أحد السودانيين وكان يدعي الشيخ عمر دفع الله ، فألقى خطبة وطنية ألهبت مشاعر الجماهير ، ورد عليه الأستاذ توفيق وهبة ، القاضى بمحكمة الخرطوم الجزئية وكان مصريا بكلمة شكر للحاضرين . وطافت الجماهير بالنعش أنحاء المدينة وكانت النتيجة أن هاجم البوليس منزل الشيخ ، وقبض عليه .

---

(١) F.O. 407 — 198 January — June 1924 Loc. A. App. II Part I.

(٢) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادى النيل ، ص ٢٤ .

(٣) عبد الرحمن فهمى : مذكرات ، ملف ٢٥ ، ص ٢٥٩٤ .

(٤) الباحث المطلع محزون : المرجع السابق ، ص ٧٧ .

وأرسل السودانيين برقية للبرلمان المصرى فى ١٩ يونية عام ١٩٢٤ يعلنون فيها تمسكها بمصر والمصريين (١) ٠

ولم يرهب السودانيون والمصريون العاملون فى السودان هذه الأساليب، بل كانوا يديرون الحوار السياسى فى البيوت تحت ستار الندوات الأدبية (٢)٠

ومن التنظيمات السياسية التى أسسها الاداريون مشروع نادى الخريجين الذى بدأه فى عام ١٩١٣ نظار المدارس الابتدائية السودانية ، وكانوا من المصريين العاملين هناك ، امتدادا لفكرة نادى المدارس العليا فى القاهرة ٠ واشتهر هذا النادى فعلا فى أم درمان فى مايو عام ١٩١٨ (٣) ٠ وكان جهاده بالدرجة الأولى انتزاع أزمة القيادة الشعبية من الزعماء الدينيين الذين استمالهم الانجليز (٤)٠

وما كانت جمعيـــة اللواء الأبيض فى الســودان بزعامة الضــابط على عبد اللطيف ، السودانى الوطنى ، الا ثمرة من ثمار عمل الاداريين المصريين القومى ، تلك الجمعية التى غص بها حلق الانجليز فترة طويلة من الزمن ، مثلما فعل عرابى فى مصر عام ١٨٨١ (٥) ٠ وقد اتخذت الجمعية شعارها علما أبيضا رسمت عليه خريطة وادى النيل ، وفى ركن منها العلم المصرى الأخضر ، وقد كتبت عليها عبارة (الى الأمام) دليل مبادىء الجمعية من وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى (٦) ٠

وقد أظهر الاداريون المصريون كل تعـــاون وطنى معه فكانوا يوصلون مذكراته الى القاهرة ويأتون بالأخبار من هناك ، واضطلع بهذا العمل المصرى « سيفين ميخائيل » الوكيل السفرى (أى موظف البريد) الذى قام بتوصيل المنشورات والخطابات فى حقيبة البريد رغم مطاردة الانجليز له (٧) ٠

وهكذا كان الادارى المصرى قوام النظار والقومية والحضارة فى السودان ، ومن الخطأ أن يبخس حقه بالقول بأنه عامل الرجوع بالسودان الى الوراء (٨) ٠

---

(١) عبد الكريم السيد : المرجع السابق ، ص ٧٧ ٠

(٢) محمد سليمان : المرجع السابق ، ص ١٦ ٠

(٣) يونان لبيب رزق : التكامل التاريخى بين مصر والسودان ، مقال بمجلة السياســة الدولية ، العدد ٥٣ يولية عام ١٩٧٨ ، ص ١١١ ٠

(٤) احمد خير : كفاح جيل ، ص ٢٠ ٠

(٥) عبد الكريم السيد : المرجع السابق ، ص ٩ ٠

(٦) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢٣٠ ٠

(٧) محمد حسن عوض : قضية كفاح البطل على عبد اللطيف ، الخرطوم عام ١٩٥٥ ، ص ٣٥ ـ ٣٩ ٠

(٨) مضبطة مجلس النواب : ٢٨ يولية عام ١٩٢٤ ، ص ٧١٥ ٠

الاداريون الانجليز

كان للاداريين الانجليز وضع غريب فى السودان ، فالحاكم العام وكل ضباط الجيش المصرى سواء العاملون فى مصر أو فى السودان كانوا موظفين لدى الخديو ، وكانوا يتقاضون مرتباتهم ومعاشاتهم من المالية المصرية ، الا أن ولاءهم كان لانجلترا .

اختيار الاداريين الانجليز :

ان ما كانت الادارة البريطانية فى احتياج اليه هو الموظف الذى يمكنه أن يقضي عمره فى السودان ، ويكون مستعدا للتنقل بين نواحيه فى أى وقت (١) .

وضمت أول قائمة للمعينين من الاداريين فى السودان ثمانية عشر ضابط بريطانيا وموظفا مدنيا واحــدا . وعينوا جميعا رؤســاء للمصالح ، ومديرى مديريات ومفتشين . وكانت المصلحة الوحيدة التى عين فيها رئيس مدنى هى « مصلحة التعليم » . وكانت الصفات المطلوب توافرها فيهم آنذاك أن يكونوا سريعى التصرف ، ومستعدين لتخطى الصعاب بشجاعة .

وظهر من هؤلاء نجاح فكرة توظيف الضباط على أساس قوة تحملهم سوء المناخ ، وتقبل المسئولية بل ورغبتهم فى الاستمرار فى الخدمة الى ما بعد سن الاحالة الى المعاش ، وفى فترة خدمة وينجت فى السودان ، التى امتدت حوالى سبعة عشر عاما ، خدم معه أربع وأربعون عسكريا ، عملوا كمديرين ، منهم

(١) Percy, F.M. : The Sudan in evolution, p. 118.

(٢١) خدموا من سنة الى سنتين ، عشرة خدموا من ثلاث سنوات الى خمس ، (١٣) فقط خدموا لفترات أطول ، ولكنه كان يشكو من أنهم يسيرون الحياة في البلاد كفرقة في الجيش ، مما ترتب عليه ضعف التجارة والاقتصاد لقلة خبرة الضباط في ذلك . ولذلك كان تعليق كرومر على هذا عام ١٩٠٠ أن العلاج الوحيد هو بث الكفايات المدنية تدريجيا في الادارة حتى ينقضي الوجود العسكري هناك . ومن ثم عينت أول دفعة من المدنيين في عام ١٩٠١ ، وكانت ثمانية ، شغلوا مناصب مساعدى مفتشين في المديريات بعد أن رفض اقتراح لانسدون Lansdowne ـ وزير الخارجية البريطانية آنذاك ـ الذى كان يرى تعيين الضباط المحالين للاستيداع في حكومة الهند للعمل في السودان ، على أساس تشابه البيئة والعمل من ناحية ، وحتى يتوفر لديه عدد من الاداريين الانجليز العاملين في السودان من ناحية أخرى ، أولئك الاداريين الذين كان عليهم أن يبدأوا السلم الوظيفي ، على أن يكونوا من خريجي الجامعات ، ولهم الصفات التي يراها المختصون في الادارة في السودان .

وفعلا عين في الفترة ما بين عامي ١٩٠٥ ، ١٩١٦ خمسون من خريجي جامعات اكسفورد وكامبردج ودبلن وكلية ترينيتي للخدمة المدنية في السودان . وكان تعيينهم يبدأ بطرح طلبات استخدام في الجامعات ليحصل عليها الخريجون ثم تجمع بعد ملئها وتعرض على هيئة التوظيف الخاصة بالقاهرة حيث تفحص ويخطر من كان مستوفيا الشروط بموعد الامتحان (١) .

أما عن الشروط .. ففضلا عن حصولهم على الشهادات الدراسية العالية كانوا يختارون من أرقى الطبقات المتعلمة في انجلترا وسكتلندا وايرلندا ، ثم يخضع الطالب بعد ذلك لجمع المعلومات عنه من حيث اتجاهاته السياسية ، ومذهبه الديني ، وصداقاته وسلوكه في المجتمع (٢) ، ومن حيث شخصيته ومدى قوتها وتأثيره على من حوله وعدم اصابته بأمراض نفسية أو عصبية (٣) ، ثم يلتحقون بعد ذلك باحدى الدورات التدريبية التي كانت تنظمها الجامعات لهذا الغرض لمدة سنة على حسابهم الخاص يتعلمون خلالها : اللغة العربية والقانون وعلوم المساحة ، والانثروبولوجيا لتعلم ما يخص الانسان السوداني وعاداته وتقاليده (٤) .

ثم يتقدم طالب الوظيفة بعد هذه السنة من التدريب الى لجنة الاختبار التي كانت تعقد كل عام في شهر أغسطس في لندن . وكانت تتكون من ممثلين

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., pp. 78-81.

(٢) Percy, F.M. : The Sudan in Evolution, p. 42.

(٣) Wingate, R. : Op. Cit., p. 135.

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 82.

عن الحكومتين المصرية والانجليزية برئاسة الحاكم العام (١) . ولم يكن الطالب يعتبر مقبولا الا اذا وافق على أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة فى السودان - فتعيينه يكون فى أى منصب وفى أى مكان دون مناقشة (٢) .

وبعد هذا كان على الموظف الانجليزى أن ينتظم فى دورة تدريبية أخرى تعقد فى الخرطوم لفترة ثلاثة أشهر لتعلم اللغــة العربية والقانون ، وأعمال الادارة ودراسة عادات السودانيين وتقاليدهم على الطبيعة ، فضلا عن التدريب على بعض أعمال الاسعاف والتمريض وامساك الدفاتر وكان عليه أيضا أن يتعلم ركوب الخيل ، ويكون التوزيع فى البلاد حسب مجموع الدرجات .

ولم يكن الموظف يعتبر موظفا دائما منذ البداية ، اذ أنه كان يظل تحت الاختبار لمدة سنتين ، فاذا أصابته علة ، أو لم يقم بعمله كما هو موضوع له ، يعاد الى بلاده فى أجازة مفتوحة يعاد النظر بعدها فى أمره . لذلك كان على الطالب أن يوقع عقد عمل فى انجلترا يضم هذه الشروط (٣) .

كان هذا أسلوب التعيين الأساسى للاداريين الانجليز فى السودان ، الا أنه كانت هناك أساليبه الأخرى التى وصل بها الانجليز الى كراسى الادارة المرموقة فى السودان .

كانت حكومة السودان تلجأ الى التعاقد مع من تريد أن تستعين به ، أو ترى مصلحتها فى وجوده فى السودان وبالمرتب أو بالمكافأة التى يرتضيها ، كتعاقدها مع مستر هيللسون Mr. Hillelseon للعمل فى مصلحة التعليم بمرتب (٤٠ جنيها شهريا) (٤) . أو كانت تطرح اعلانا لوظيفة معينة وراتبها وتشترط فيه أن يكون متمتعا بالجنسية البريطانية كوظيفة مراقبة الحدود بين السـودان والكنغو البلجيكى (٥) ، أو انتدب أحد المسـئولين البريطانيين فى مصر للقيام بعمل فوق أعمال وظيفته بمرتب آخر كتعيين الكولونيل كوبر C. Cooper المفتش العام لمشروعات الرى الذى عهد اليه بتفتيش أعمال الرى فى السودان فوق أعمال وظيفته فى ديسمبر عام ١٩١١ (٦) .

كما انتهجت حكومة السودان أسلوب الانتداب لفترات محدودة بمكافأة وبدل سفر .

وعن المرتبات ، فكانت بالنسبة للوظائف الدائمة التى كان التعيين فيها

---

(١) Ibid, p. 81 and Macmichael, H. : The Sudan pp. 104-105.

(٢) Wingate, R. : Op. Cit., p. 133.

(٣) Percy, F.M.: The Sudan in evolution, pp. 43, 44.

(٤) Percy, F. M. : Ibid pp. 43, 44.

(٥) Min. Proc. : 30th meeting, Feb. 20th 1911 p. 27.

(٦) Min. Proc. : 30th meeting, May 22nd 1911 p. 76.

عن الطريق الأول ، وهو اختيار اللجنة لهم فى لندن ، على حساب الوظيفة ، وكان ينص فى العقد المبرم بين الحكومة والموظف على ذلك .

فعندما كانت تثبت صلاحية الموظف لعمله وانقضت فترات الاختبار والتدريب يرقى من مساعد مفتش الى مفتش بعد مرور أربع سنوات ، ثم الى مفتش أول بعد سنتين ونجاحه فى امتحان فى اللغة العربية والعلوم التى تتصل بعمله كما كان يدخل فى الاعتبار مدى حماسته للعمل ، واستعماله لاجازاته . ويترتب على ذلك اضطراد فى مرتبه (١) .

أما فى الانتداب أو « المأموريات » لفترات محدودة فكان ينص فى الخطاب الخاص على الزيادة فى المرتب سواء كانت ثابتة أم ستضاف اليها علاوة سنوية ومقدارها (٢) .

وعن البدلات ، فقد تمتع الاداريون الانجليز بالبدلات التى كانت تصرف ، كعلاوة الجو وغيرها (٣) ، بالاضافة الى بدلات كان ينص عنها بالذات فى العقد كاستئجار سايس أو جمل أو حصان للانتقال .

وفى عام ١٩١٦ نظرا لما ساد البلاد من ظروف سيئة بسبب الحرب وجدت الحكومة نفسها مضطرة فجأة الى التوقف عن صرف العلاوات حتى انتهت الحرب (٤) ، بينما ظل الضباط الانجليز يصرفونها على أساس مبدأ كتشنر بعدم حرمان الضباط الانجليز منها (٥) ، ونلاحظ على تعيين الاداريين الانجليز أنها عملية تنفيذية لفكرة بريطانيا للاستيلاء على السلطة فى السودان ، بل على السودان وجعله مستعمرة بريطانية ، فمثلما لم يكن هناك نص فى الاتفاقية على أن يكون الحاكم العام انجليزيا ، فانه لم يكن هناك نص على أن يختص البريطانيون بالوظائف العليا فى السودان دون المصريين الشركاء .

ثم فى اختيار هؤلاء الموظفين نرى أن اللجنة كانت تجتمع فى لندن فى أغسطس من كل عام لتختار من الانجليز اداريين للسودان ، وكأن مصر قد خلت من أمثالهم خريجى الجامعات . ومن العجب أن لجنة الاختيار كانت تضم أعضاء مصريين !! ارتضوا الانتقال لاختيار الموظفين من لندن دون مصر !! ثم أنه مادام فى مصر اداريون على مستوى الاختبار .. أفما كان هناك من كان على مستوى التعيين فى هذه المناصب مناصفة مع البريطانيين !؟

---

(١) Percy, F.M. : The Sudan in Evolution, p. 45.

(٢) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان ، محفظة ٢٨ مجموعة ٣٤١ .

(٣) يرجع الى فصل الجهاز الادارى فى السودان .

(٤) القلعة : مجلس الوزراء ، السودان محفظة ٢٨ ، مجموعة ٣٤١ .
Percy, F. M. : The Sudan in Evolution, p. 45.

(٥) Rodd, J. R. : Social and diplomatic memories, 1894-1901, London 1923, p. 249.

وهنا يعترف الانجليز أنفسهم فى كتاباتهم ، أن انجلترا قد حصلت بذلك فعلا على أكبر الميزات ، اذ وظفت أكبر طاقاتها دون أن تدفع لها شيئا . فقد جمعت من وثقت فيهم وتركتهم يعملون لمجدها فى السودان ، وبذلك كانت انجلترا شريكا متسلطا ، فلم تتحمل شيئا من عبء المصروفات الا قليلا ، حتى ما كان يقدم من أسئلة فى البرلمان البريطانى حول المصروفات ، كان صوتا ضعيفا تغطيه ضجة أن انجلترا تتحمل أمام هذا العبء عبء المسئولية المعنوية والتنفيذية بالنسبة لتعمير السودان وقيام المشروعات فيه (١) .

أما مصر ، فكان هذا احساسها منذ البداية ، ولطالما تحدثت الصحف المصرية منددة بهذه السياسة ، وهى بعد بذور تنثرها بريطانيا فى السودان من خلال خطب كرومر الأولى عام ١٨٩٨ ولكن ضغط الاحتلال والعثمانيين كان يخفت صوتها (٢) .

ويذكر داود بركات أن السياسة الانجليزية تستهدف القبض على نواصى الأمم بالماء والبوليس وهم منذ الساعة الأولى حرصوا على وضع أيديهم على البوليس ، وعلى أكبر وظائف مهندسى الرى بوزارة الأشغال ، وبهذا استعبدوا مصر ، وأنهم يتمسكون بحكمداريات البوليس .. ويتمسكون فى الوقت نفسه بالسودان « منبع النيل » (٣) .

وحتى الذين حللوا شخصية كرومر « بطل الادارة فى مصر والسودان » فى تلك الفترة ، وصلوا الى تقريرهم بأن انجلترا عينت الموظفين البريطانيين فى أرفع المناصب الادارية فى السودان رمزا لاشرافها عليه ، حتى تضمن تنفيذ أوامرها ومقترحاتها ، بعد أن أشاعت عدم الثقة فى الاداريين المصريين سواء فى مصر أو السودان (٤) .

ورغم ما كان فى هذا من انتقاص من حق خديو مصر الا أن المعتمد البريطانى كان يوافق على تعيين الانجليز بهذه الصورة وعلى هذا المستوى مستغلا ضعف الخديو ، الذى أبقاه ظلا وهميا ، يخفى الانجليز نواياهم وراءه عن الدول الأوروبية (٥) .

وهكذا استطاعت بريطانيا باهتمامها الفائق باختيار موظفى السلك الادارى فى السودان والذين كانوا يمثلون امتيازا طبقيا واداريا واجتماعيا لتحقيق مصالحها هناك ، من استغلال اقتصادى وسياسى تضغط به على مصر ، التى

---

(١) Wingate, R. : Op. Cit., p. 131.

(٢) المؤيد : ٢ يناير عام ١٨٩٩ .

(٣) طارق البشرى : المرجع السابق ، ص ١٣٣ .

(٤) Zetland, M. : Life of Cromer, London 1932. p. 141.

(٥) محمد مصطفى صفوت : المرجع السابق ، ص ٢٣٧ .

كانت أهميتها الاستراتيجية تزداد بالنسبة لها يوما بعد يوم ، خاصة أمام النزال الأوروبى حول استعمار الشرق (١) ·

وملاحظة أخرى ·· هى مستوى التعامل بين كبار المسئولين عن السودان ككرومر وونجت وبين هؤلاء الموظفين ، فقد اختلف الأسلوب كثيرا ، فبينما خضع الموظفون المصريون والسودانيون لقوانين صارمة فى التعامل الادارى على رأسها قانون تأديب الموظفين ، وكان شبحا يسيطر عليهم نجـد أساليب التشجيع واضحة بصورة رسمية فى تقاريرهم · ففى عام ١٩٠٦ يشير كرومر فى تقريره الى ذكاء الاداريين الانجليز ، ويشير على وينجت بتشجيعهم بزياراته لهم فى أماكن أعمالهم وعدم الاقتصار على قراءة تقاريرهم · ويعقب وينجت بأنه أثناء رحلاته فى السودان وزيارته لأماكن عملهم أحس بقسوة الحياة التى يعيشونها ، وسجل اعجابه بتغلبهم على قسوتها ، وكتب كرومر فى ديسمبر عام ١٩١٤ أن السودان يدين لهؤلاء الموظفين سواء المدنيين أم العسكريين بالعرفان ، وأن كل ما هو مطلوب لهؤلاء هو قليل من التوجيه ممن هم أعلى فى الأمور الرئيسية ، فهم يقعون فى أخطاء بين الحين والحين ، ولكن هذه الأخطاء أقل مما تجنيه البلاد من جهودهم ، وأنه لا ينبغى التدخل كثيرا فى شئونهم الادارية (٢) ·

ويصف صبرهم على الأهالى حتى كسبوا ثقتهم بعد أن تعلموا لهجاتهم المحلية ، وعينوا من شبابهم جنودا للحراسة وخدما للمعسكرات (٣) ·

وهذا بلا شك أسـلوب يختلف عن أسـلوب تعاملهم مع المصريين الذى اتصف بالصلف والتعالى والتسلط كما لو كانوا هم أصحاب البلاد وليسـوا شركاء معهم فى ادارتها (٤) ·

ومن ناحية جهود الاداريين الانجليز فى السودان ، فان كثيرين يميلون الى القول بأن ما نفذ من المشروعات التى أدت الى رقى السودان انما يعود الفضل فيه الى الانجليز وحدهم ، الا أنه قول فيه مغالاة ·

فحقيقة كانت الوظائف الكبرى فى يد الانجليز الا أنهم استعانوا بعدد أكبر منهم من الموظفين المصريين ـ دون منصب المدير والمفتش ـ وعلى عاتق هؤلاء وحدهم كان يقع عبء تنفيذ المشروعات فضلا عن أن معظم تمويلها مصرى ، عندما امتنعت انجلترا عن بذل أية معونة مالية للسودان ، بدعوى أن السودان ليس مستعمرة ، وأن القوات البريطانية هناك للادارة وليست قوات احتلال ، ومن ثم لم يكن هناك التزام قانونى يلزمها بالمساعدة ، فكانت مصر هى التى

---

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٥٢ ·

(٢) Percy, F. M. : The Sudan in evolution, pp. 59-60.

(٣) Duncan, J.S.R. : Op. Cit., p. 100.

(٤) اللواء : ١٨ يناير عام ١٩٠٩ ·

تتحمل عبء الدعم المالى رغم ضـعف الاقتصـاد المصرى آنذاك حتى عن تنفيذ المشروعات المصرية فى مصر نفسها (١) ٠

ففى بداية الحكم الثنائى كان على كتشنر أن يصـدر القوانين واللوائح والتنظيمات التى ترتب ملكية الارض خصوصا فى المدن كالخرطوم وبربر ودنقلة وفرض الضرائب وجمعها ، وسن القوانين المدنية والجنائية ، ووضع أسس قوانين أخرى كقانون الاجراءات الجنائية بمساعدة « مستر وليم برونيات » و « مستر بونهام كرتر » تأسيسا على القانون الجنائى الهندى (٢) ٠

ورغم قصر فترة حكمه الا أنه تعرض لمشكلات التعليم والحدود ، ومد خطوط الموصلات ، ودعم وسائل الدفاع (٣) ٠

وأتى بعده وينجت ليقود البلاد استمرارا للمسيرة ثم تلاهما لى ستاك Lee Stack ولكن كانت القوى البريطانية فى السودان قد خططت لهذه المشروعات وغيرها الا أن المصريين كانوا هم دعامة التنفيذ حتى الدرجات الدنيا منه ، بل واشتركوا أحيانا فى تخطيط بعضها ٠

ولذلك فان الباحث سوف لا يطيل فى وصف جهود الانجليز على أساس الاحالة الى جهود المصريين التى سبقت الاشارة اليها فى الفصل الخاص بهم ، ما دامت الامور كانت شركة بينهما ٠

سياسة الاداريين الانجليز فى السودان :

قامت سياسة الاداريين الانجليز فى السودان على جذب أنظار السودانيين اليهم تحويلا لها عن المصريين ، ولجأوا فى تنفيذها الى التودد الى الأهالى بقصد كسب ثقتهم على اساس تقبيح وجه المصريين العاملين معهم ٠

ولقد شاء كرومر الا يتعرض لذكر السيادة ، والنص عليها صراحة لئلا يثير بذلك نزاعا لا حاجة اليه وقتئذ (٤) ٠

وقبل أن نعرض لسياسة الاداريين الانجليز نتعرض الى علاقة كبار هؤلاء الاداريين بعضهم ببعض ، ونبدأ بعلاقة كرومر بكتشنر ، ثم كرومر بوينجت ٠

شغل كرومر آنذاك منصب المعتمد البريطانى فى القاهرة ، وهو صاحب فكرة الادارة الثنائية فى السودان ، لهذا كان يحس بوجوب سيطرته على ادارة

---

(١) زاهر رياض : السودان المعاصر ، ص ٢١٥ ٠

(٢) Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 460.

(٣) Sandes, W.C. : Op. Cit., p. 530.

(٤) عبد الرحمن على طه : السودان للسودانيين ، (طمع فنزاع ، ووثبة فجهاد) حقائق ووثائق تجمع شتاتها ، أم درمان عام ١٩٥٥ ، ص ١٢ ٠

السودان من خلال من يعينون حكاما عموميين له ، ولكنه كثيرا ما كان يصطدم بشخصية كتشنر ـ أول حاكم عام ـ الذى اتصف بالتعالى والكبرياء ، فرغم قصر فترة عمل كتشنر الا أن الصراع احتدم بينهما حول :

١ ـ أسلوب الادارة : فلقد كان كرومر ينصحه بأن أسلوب الأدارة المدنية يختلف عن أسلوب الادارة العسكرية ، لذلك كتب عنه فى أبريل ١٨٩٩ أنه بيروقراطي متخلف ، وما أخشاه أنه لن يستطيع أن يميز بسهولة بين أبناء بلد وبين قادة فرقة ٠

٢ ـ تملكت كتشنر النزعة الاستقلالية فى الادارة ، وهذا ما ضايق كرومر أيضا وخصوصا في الأمور المالية ، فقد أراد أن يقوم باعادة بناء وتجديد الخرطوم بشكل ضخم فيه اسراف ، فلم يوافقه كرومر على هذا فلجأ الى الاستقالة التى لم تقبل ، واستمر فى أعماله دون انتظار لموافقة كرومر ٠

٣ ـ عندما قام كتشنر باعطاء مرتبات اضافيه للضباط الانجليز الشبان لامه كرومر لاتخاذه هذا الاجراء بدون الحصول على موافقته وأمره بالغاء هذه المرتبات ، ولكن كتشنر برر موقفه بأنه يجب اجزال العطاء لهؤلاء الضباط الذين يعتمد عليهم فى توطيد الادارة البريطانية فى السودان ٠ ورفض سحب قراره لئلا يؤثر على النظام العسكرى ، ويظهره بمظهر الضعف أمامهم ٠

٤ ـ عندما حدثت المجاعة فى أم درمان فى أبريل عام ١٨٩٩ وامتد أثرها الى الجنوب نتيجة سياسة كتشنر التجارية ، واحتكاره للمواد الغذائية رفع كرومر الأمر الى سالسبورى ولكنه لم ينثن عن سياسته بحجة أنه ما زال يعد حملة للقضاء على الخليفة فى الغرب ، وأن الجنوب ما زال مسرحا للعمليات العسكرية وأن المجاعة ستخدمه فى القبض على الخليفة (١) ٠

٥ ـ ولقد كان كرومر وراء استجواب البرلمان البريطاني لكتشنر حول تدميره لقبر المهدى وعبثه بجثته (٢) ٠

ولهذه الأسباب رفض كرومر أن يعيده مرة أخرى الى السودان ، بعد انتهائه من حرب البوير ، مشيرا الى أنه لن يستطيع أن يسيطر على البلاد الا بقوة بريطانية كبيرة وهو ما سيكلفها أموالا طائلة (٣) ٠

وأنه كانت لكرومر نزعة تسلط وسيادة على من يعملون معه لأنه حتى فى عهد ولاية وينجت حاكما عاما بعد كتشنر ، ظلت الاحتكاكات بينهما كما كانت من قبل ، ولما أعرض عنه وينجت كان وصفه له فى خطاب الى وزارة الخارجية

---

(١) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ـ ص ٤٠ ـ ٤١ ٠

(٢) Rodd, J.R. : Op. Cit., p. 251.

(٣) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤١ ٠

البريطانية فى عام ١٩٠٧ ، « أنه ذو نزعة استقلالية لحكم السودان ، ولا يفهم المبادىء الرئيسية التى يجب أن تدار بها حكومته أو حكومة أى بلد آخر ، بجهل المسائل المالية كجهل الأطفال ، وتفكيره محدود ، وأشار فى خطابه الى أنه سيلفت نظر خليفته السير الدون غورست الى ذلك » (١) ٠

تلك كانت علاقة كبار الاداريين البريطانيين بعضهم ببعض ٠

أما عن سياسة الاداريين البريطانيين فى السودان فلها زاويتان ٠٠ الأولى : سياستهم بالنسبة للمصريين ، والاخرى سياستهم تجاه السودانيين ٠

ولقد تعرض الباحث فى الفصل السابق الى هاتين السياستين عند الحديث عن سياسة انجلترا تجاه الاداريين المصريين ، وكيف قامت على أساس تقبيح وجه الاداريين المصريين ليخلص السودان لهم ٠

الا أنه فى هذا المقام ، يضيف الباحث ، أن سياسة الادارة البريطانية تجاه المصريين قامت على أساس التحدى ، وليس على أساس التكامل المفروض فى ثنائية الادارة ٠ فكرومر يبث الفرقة بين العنصرين المصرى والسودانى ، ويعمق هذا المفهوم فى أذهانهم ، ويحدد أبعاد الادارة الجديدة بأنها ادارة أجنبية يشترك فيها البريطانيون والمصريون ، ولعل ما جاء فى خطاب ٢٧ يناير ١٩٠٣ يؤكد ذلك عندما قال : « ان الهيئة الحاكمة فى السودان الآن هى أجنبية محضة لأن المصريين ــ كما لا يخفى ــ هم أجانب كالانجليز » (٢) ٠ وتعمد فى هذا الخطاب أن يهدد كل موظف مصرى بأن أقل حيدة عن طريق العدالة المثلى لهو مضرة بسلطة الخديو المعظم المشارك لجلالة الملك ادوارد السابع ٠ وفى نفس الوقت مدح الاداريين البريطانيين بأنهم يسعون الى حكم عادل مستقيم ، ويحترمون دين الأهالى ٠

وبهذا يظهر تفضيل الاداريين الانجليز على الاداريين المصريين ، وكان هذا الخطاب وما تلاه من تعليمات أخرى فى مضمونها تعليمات بعدم الثقة فى الاداريين المصريين مما أوجد هوة بين العنصرين ، خاصة وأن الجالية البريطانية عاشت فى مناطق خاصة بها وكان للضباط منهم ناديهم الخاص وحياتهم الخاصة (٣) ٠

ومع ان لورد كرومر كان بغيضا عند المصريين الا أن سياسته أثبتت نوعا من الرعاية لحقوق مصر والسودان كدفاعه عن الميزانية المصرية والارهاق الذى أصابها نتيجة نفقات السودان السنوية ، وطالب بريطانيا بأن تساعد مصر فى الانفاق على السودان ٠

---

(٢) حلمى جرجس : المرجع السابق ، ص ٤٨ ٠

(٣) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٨٠ ٠

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 93.

ومن الأمثلة أيضا أن حاكم السودان العام كان قد أصدر قرارا سنة ١٩٠٤ بأن تدفع مصر رسوم تصدير على الماشية التي ترسل الى مصر ، ولكن اللورد كرومر عارض هذا القرار وألغاه ، وجاء في أسباب معارضته « يجب ألا ننسى أن السودان كان جزءا تابعا لمصر شأنه في ذلك شأن أى مديرية مصرية أخرى ، كما يجب ألا ننسى أن فتحنا الأخير كان باسم مصر ، وبجندها وعتادها وأموالها ، ولهذا كله يجب أن تتحمل رسوم تصدير لما يرد اليها من السودان » (١) .

ومن ناحية سياستهم تجاه السودانيين ، فقد قامت على أساس التودد واحترام الدين الاسلامي ، لعلمهم أن السودانيين شعب متدين يحترمون الكبير ويوقرون رجال الدين ويعتبرون أنفسهم سلالة الأنبياء والصديقين .

وعلى ذلك كانت مهمة الحاكم العام ورجاله هي حفظ النظام واكتساب ثقة السودانيين تحت اشراف المعتمد البريطاني في القاهرة ، وهو ما أظهره خطاب كرومر في الخرطوم في ديسمبر عام ١٩٠٠ الذى استهله بقوله : « الى حضرات علماء السودان وعمده ومشايخه وأعيانه ، وسكانه كافة ... لقد صدرت لى الآن أوامر خصوصية من صاحبة الجلالة مليكتي العظيمة التي تحكم في غير هذه البلاد ملايين المتدينين بدينكم الشريف لأعرب لكم عن مزيد اهتمام جلالتها بكل ما يؤول الى سعادتكم واني الآن باسم جلالتها سأقلد فردا من أشرف أهالى السودان المسلمين وساما انجليزيا نظرا لما عرضه عنه سعادة الحاكم العام لجلالتها ، وهو السيد على الميرغني » (٢) .

وبهذا نرى أن الاداريين الانجليز كانوا يلجأون الى المعونات الظاهرة والرخيصة بينما تحملت مصر الانفاق كله ، ولكن لم يحس به السودانيون .

ومن امثلة الأخرى ، المساعدة التي قدمها البريطانيون لانشاء أول مدرسة للبنات في السودان ، فقد اختاروه حدثا فريدا وسلموا المبلغ الى بابكر بدرى (قاسم أمين السودان) لينشيء بها المدرسة ، فكان هذا الحديث مثارا للأحاديث في المجتمع السوداني ، مسخ بذلك آلاف الجنيهات التي تدفعها مصر كل عام دعما لميزانية السودان كله ، ونجح الموظفون الانجليز في ايجاد الصلة القوية بينهم وبين السودانيين . وهذه أولى ثمار التخطيط البريطاني في السودان (٣) .

بينما وراء الكواليس كانت توصيات الادارة البريطانية في لندن لادارييها في السودان هي المحافظة على وضع انجلترا في السودان ، ولو كلفها ذلك الضرب على أيدى بعض السودانيين « لأن الشعوب الشرقية لا تخضع رقابها الا للقسوة » (٤) .

---

(١) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٥٤

(٢) نعوم شقير : المرجع السابق ، ص ٦٧٧ .

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 94.

(٤) Parl. Deb. Comm. Vol. 4 - 1910 - 31 -6 - 1910.

انهاء مدة خدمة الاداريين الانجليز :

كانوا يحالون الى المعاش عند بلوغهم السن القانونية ، بتكريم أكثر من غيرهم ، فكانت الجريدة الرسمية تعلن أسماءهم ورتبهم وتاريخ احالتهم الى المعاش تحت بند نظارة الحربية على أساس أنها تشرف على أمور السودان (١) ·

كما كانوا يتحايلون فى بعض الأحيان للحصول للموظف على معاش كامل، اذا ما كان فى مكان لا ينطبق عليه قانون المعاشات فى السودان ، بأن كانوا ينقلونه الى حكومة السودان ويحال الى المعاش منها بعد قضائه فترة الحد الأدنى للمعاش ، مثلما وافق الحاكم العام فى مجلسه على نقل مستر دريبرج Mr. Driberg من ادارة أوغندا الى الخدمة فى حكومة السودان ، وكان سنه ٤٨ سنة ليظل الى سن الاحالة الى المعاش فيكون قد أمضى الحد الأدنى للاحالة للمعاش ويتمتع بمزايا قانون المعاشات (٢) ·

كما ذخرت التقارير السنوية لحكومة السودان فى صفحاتها الأولى بعبارات الأسف على من كانوا يحالون الى المعاش من الانجليز ، وكان اسم بعضهم يقترن بترجمة لحياته والاشارة بما قام به من أعمال (٣) وهو ما لم يحدث لغيرهم سواء كانوا مصريين أم سودانيين ·

أثر الاداريين الانجليز فى السودان :

كان دور الاداريين الانجليز فى السودان ، تنفيذا لسياسة مرسومة على أساس اثارة الكراهية بين السودانيين والمصريين ، ليستولوا هم على السودان لقمة سائغة راحت على أرضه دماء الجنود والضباط المصريين · ثم صرفت مصر الأموال عليه دون عائد بينما نعمت انجلترا بجنى الثمار ·

ولكن فى مجال تقييم موقف هؤلاء الاداريين فى السودان ، نرى أنهم عملوا هناك كأنهم أصحابه المنفردون بشئونه ، المتحكمون فى مصيره ، متناسين أنه جزء من مصر ، بل كان من مظاهر استئثارهم بشئونه ، أن المفاوضات كانت تجرى بين حكومة لندن وحكومة السودان للسعى فى حمل « نقابة زراع القطن فى السودان » على بيع قطنها لبريطانيا بالسعر الذى يتفق عليه (٤) ، مهملين حق مصر ، الأصل والشريك ، أضف الى ذلك أن الحاكم العام كان يعرض قوانينه قبل اصدارها على الخديو حتى عام ١٩١٢ ولكنه بعد ذلك أغفل حقه فى هذا واستقل عنه فى اصدار القوانين ، بل تحدث الانجليز عن السودان

---

(١) الوقائع المصرية : أول أغسطس عام ١٩٠٣ ·

(٢) Min. Proc. 180 meeting Nov. 30th 1922. p. 235.

(٣) Annual report 1922 : pp. 8,9.

(٤) مذكرات عبد الرحمن فهمى : ملف ٢٥ ، ص ٢٥٥١ ·

أخيرا كقسم من الامبراطورية البريطانية لا كبلد واقع تحت الحكم الثنائي (١) ٠

وتحت ستار « أحسن الأصدقاء والنصحاء » الذى أطلقه لورد دفرين زاد عدد الاداريين فى مصر زيادة مضطردة باستمرار وكانت الرقابة الأولى على المالية المصرية (٢) ٠ وامتدادا لهذه السياسة كانت مالية السودان فى يد كولونيل برنار ليكمل بقية الدائرة بين مصر والسودان من الناحيتين الادارية والمالية (٣).

ولكن هل نجح الاداريون الانجليز فى تحقيق أهدافهم هذه ؟!!

أهم ما يلفت النظر ان السودان لم يجن منهم فوائد بقدر ما فقد ترابطه ، لأن سياستهم لم تتجه الى انشاء أنظمة قومية ، بل اتجهت الى الاعتراف بأنظمة جماعات وهيئات منفصلة بدلا من تطوير السودان فى شكل أمة واحدة ، بل وسعت شقة الخلاف بين القبائل تحت ستار المحافظة على القديم ٠

فالادارة الانجليزية عملت على تحطيم القومية السودانية ، كما عملت على فصل الشمال المسلم عن الجنوب الوثنى بالاضافة الى أن البلاد أصبحت مزرعة احتياطية للقطن لبريطانيا ٠

وفى مجال اقبال الشعب السودانى على البريطانيين واعجابه بأساليبه ، فاننا رأينا بجانب نجاحهم فى استمالة الشخصيات الدينية بطريقة أو بأخرى مستغلين سذاجتهم ، الا أن هذا لم يصح مع المتعلمين الذين رفعوا راية العصيان فى شكل نادى الخريجين وجمعية اللواء الأبيض وغيرها ، الذين وقفوا ضدهم وظلوا كذلك الى أن حصل السودان على استقلاله ، وهذا ما سنراه فى الفصل التالى عند الحديث عن « الاداريون السودانيون » ٠

---

(١) يونان لبيب رزق : التكامل التاريخي بين مصر والسودان ، السياسة الدوليه ، يولية عام ١٩٧٨ ٠

(٢) تيودور روذستين : فصول من المسألة المصرية ـ تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة عام ١٩٥٦ ، ص ١٧٩ ٠

(٣) Percy, F. M. : the Finance of Egypt and the Sudan, Financial Revue of Reviews, p. 919.

الاداريون السودانيون

بعد استعراض وضع الاداريين في السودان ، بدءا بالمصريين على أساس أنهم أول من أدخلوا الادارة الى هذا البلد ، ثم الاداريين الانجليز الذين شاركوهم الادارة بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩ ، يأتي دور السودانيين - أصحاب البلد - في هذا المضمار ٠

ولم يكن اشراك السودانيين في ادارة السودان أول الأمر نتيجة عدالة سياسية أو ادارية ، وانما نتيجة اتساع رقعة البلاد على الاداريين سواء المصريين أو الانجليز ، وعدم وجود من يقوم بالأعمال الصغيرة التى أسندت اليهم من المصريين والانجليز ، ولذلك ألحت الحاجة منذ البداية الى الشباب السودانى ، لشغل الوظائف الادارية المساعدة ، كما أعلن ذلك كرومر نفسه (١) ٠

كما توفرت ظروف زادت من الحاجة الى الاداريين السودانيين كمشروع تطوير أرض الجزيرة ، الذى احتاج الى أيد عاملة كثيرة من أنواع عديدة ، ولم يكن من السودانيين اداريون متعلمون أو مديرون يسدون حاجة البلاد ، مما اضطرهم الى الاستعانة بالمصريين والسوريين الذين استبدلوا فيما بعد بالسودانيين بعد تعليمهم وتدريبهم على هذه الأعمال (٢) ، بعد أن كانوا لا يقبلون عليها لأنهم نظروا الى التنظيمات الجديدة بمشاعر مختلفة ٠ فالمهديون وخلفاؤهم المهزومون ، لم يكونوا فى وضع يسمح لهم بأن يعملوا ، بينما بارك أعداؤهم هذه التنظيمات وتقدموا للاشتراك فيها (٣) ٠

(١) جمهورية مصر العربية : السودان ، ص ١٣ ، Annual report 1902 : p. 5. and

(٢) Trmingham, J. S. : Islam in the Sudan, London 1949. p. 254,

(٣) Beshir ,M. O. : Op. Cit., p. 22.

كما كانت النتيجة الطبيعية للتنظيمات الادارية التى دخلت السودان ، وصدور القوانين المنظمة للمجتمع أن أخذ الناس يستقرون ، وظهرت المدن الكبيرة ، خاصة فى شمال السودان ، كالخرطوم وكسلا وسنار وود مدنى وبور سودان والعطبرة · كما كان للسكة الحديد أثرها كذلك فى زيادة العمران· وهنا شعرت الحكومة باحتياجها لعدد كبير من الاداريين السودانيين للعمل فى الوظائف ، خصوصا ما كان منها لا يحتاج الى كفاءة فنية خاصة (١) ·

جهود الاداريين السودانيين :

فى المجال العسكرى نذكر اشتراك السودانيين فى قوة الدفاع السودانية (٢) وكان يقبل فيها السودانيون من الشباب ممن تقل سنهم عن ٢٥ سنة وهؤلاء كانوا يخضعون لاختبار ولاة الأمور فى المعاهد العلمية ليمضوا سنتين فى التدريب فى « قسم التعليم الشمالى بأم درمان » وكانت أكبر رتبة يصل اليها الطالب هى رتبة قائمقام ولم يمنح رتبة أميرالاى الا ضابط واحد لمناسبة احالته للمعاش وهو الأميرالاى عبد الله خليل بك · وقد ألغتها الحكومة السودانية فى عام ١٩٢٤ اذ كان من قوادها بعض المصريين الذين ثاروا فى تلك السنة ورحلوا الى مصر (٣) ·

وبالاضافة الى هؤلاء جميعا كان هناك عدد من ضباط السجون وأمناء المخازن فى مصلحة السجون والبوليس من الضباط السودانيين (٤) ·

وتظهر يد الانجليز فى هذا الأسلوب من الاختيار فى التعيين لمناصب نواب المآمير وغيرها من المناصب التى كان السودانيون يعملون لها حسابها فى تحويل دفة القيادة فى ناحيتها مما سهل أمر ابعاد العنصر المصرى فى عام ١٩٢٤ ، وهو ما أشار اليه كين بويد Keown Boyd فى تقريره عام ١٩٢٠ عن سودنة الوظائف ·

كان للسودانى نصيبه فى الأعمال المدنية أيضا كالقضاء والتعليم والطب ، فكما عرضنا فى مصلحة السكرتير القضائى كيفية اشتراك المامور كقاض فى المحاكم من الدرجة الثالثة ، أو الأعيان اشتركوا كذلك فى مرفق القضاء كقضاة من الدرجة الثالثة ، وأثبتوا فى ذلك نجاحا ملحوظا (٥) نظرا لمعرفتهم عادات

---

(١) زاهر رياض :السودان المعاصر ، ص ٢٢٢ ·

(٢) عبد الله حسين : السودان جـ ٢ ، ص ٢١٧ ، ويمكن الرجوع فى هذا الموضوع الى الجزء الخاص بها فصل الادارة المركزية ·

(٣) Percy, F. M.: The Sudan in evolution. p. 49.

(٤) S.I.R. Annual report 1921. p. 2.

(٥) Annual report 1920 : p. 19.

وتقاليد المجتمع السوداني ، فكان القاضي الأصلي يستنير بآرائهم في حكمه . وقد بلغ عددهم في عام ١٩٢١ (٢٤) قاضيا (١) ، شغلوا مناصب القضاء الشرعي وكان من أشهرهم : محمد صالح الشنقيطي المتخرج من قسم القضاء الشرعي بكلية غوردون ، الدرديري محمد عثمان وأحمد عباس ومحمد علي الطيب وأحمد بدوي وكانوا جميعا ينظرون القضايا الشرعية (٢) ، والشيخ الطيب هاشم الذي بدأ عمله بمحكمة بربر الشرعية وانتهى ما بين عامي ١٩٠٠ - ١٩٢٤ الى وظيفة مفتي الديار السودانية . ومن ثم كان عمله ذا حساسية بسبب عمله المشترك بين قاضي القضاة المصري والسكرتير القضائي الانجليزي ولكنه استطاع أن يكسب ثقة الاثنين .

والشيخ محمد عمر البنا وقد تولى القضاء أيام المهدي ثم أيام الحكم الثنائي الى أن توفي في عام ١٩١٩ (٣) .

وقد اشتركوا بالتدريج في معظم المصالح ، لا أنهم برزوا في بعضها كالمصلحة الطبية وكانوا يعينون فيها في وظيفة « حلاق صحي » وبلغ عددهم في هذه الوظيفة عام ١٩٠٨ مائة حلاق ، في عموم السودان ، واختصوا بتسجيل المواليد والوفيات وتطعيمهم واجراء العمليات الصغيرة ، حتى النساء عملن قابلات وممرضات تحت اشراف المصلحة الطبية كذلك .

ولعب التعايشة دورا عظيما في مجال مد الخطوط الحديدية ، وقام الهدندوة بالاشتراك في بناء الكباري ، وحتى في ادارة المخابرات عمل السودانيون كاداريين في أعمال الحسابات واعداد كشوف المرتبات (٤) .

فضلا عما قاموا به في أعمال الحكم والادارة نفسها ، عندما عينوا شيوخا ونظارة في الادارة الأهلية - وعرض الباحث ذلك في فصل الادارة الأهلية - وكذلك اشتركوا بدور في التعليم - كما أوضح الباحث ذلك في مصلحة التعليم .

في مرتباتهم وشئونهم الوظيفية للنظم - التي سبقت الاشارة اليها في فصل « الجهاز الاداري في السودان » .

وازاء ما كان يقوم به الاداريون السودانيون من جهد ، فكانوا يخضعون الا أنه في حالات خاصة كانت الحكومة تخرج عن هذا النظام كمكافأة أحد الاداريين على عمل غير عادي ، أو ما أضيف اليه فوق عمله كزيادة الشيخ أحمد

---

(١) Annual report 1921 : p. 5.

(٢) عبد الله حسين : السودان ، جـ ٢ ص ٢١٦ .

(٣) التيجاني عامر : السودان تحت الحكم الثنائي ، ص ٨٩ .

(٤) Warburg, G. : Op. Cit., p. 88.

الأمين مفتش الكتاتيب ٣٠ جنيها سنويا بالإضافة الى راتبه مكافأة لحسن أدائه لعمله (١) .

وقد صدرت عدة قوانين تخص تنظيم شئون العاملين في السودان، أهمها : القانون رقم ١٠ لعام ١٩٠٥ خاص بتنظيم المرتبات والعلاوات الاجتماعية حسب حالة الموظف الاجتماعية عن زوجته وأولاده وتعيين نسبتها بالنسبة للمرتب ، فكان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه الموظف عن ربع أصل مرتبه (من العلاوات الاجتماعية) مع شروط الحجز على مرتب الموظف والحالات التى كان يجوز ذلك فيها وأسلوب ذلك واجراءاته (٢) . وصدر في عام ١٩١٢ قانون شروط دخول الخدمة السودانية فى وظائف كتبة فى الجيش المصرى فى السودان Conditions of entery and Service of sudanese Clerks in the Egyptian Army in the Sudan.

وكان هذا القانون أكثر تنظيما ، فتناول اجراءات التعيين من حيث المؤهلات . فأوجب حصول الطالب على شهادة التخرج من مدرسة الخرطوم العسكرية أو شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو الشهادة الثانوية من احدى المدارس التابعة لمصلحة المعارف . وحددت السن بعشر سنوات على الأقل ، ومسوغات التعيين التى كانت تشتمل على شهادة حسن سير وسلوك ، وشهادة بأصل القبيلة ، وشهادة باللياقة الطبية وشهادة ميلاد .

ثم حدد القانون مراحل التدريب من أجل التثبيت فى الوظيفة ويصبح الموظف له صفة الدوام الى أن يموت أو يرفت أو يحال الى المعاش .

وقسم القانون المستخدمين الى ثلاث فئات :

(أ) الطلبة الذين أتموا الدراسة الثانوية ، أو الصشبية خريجو مدرسة الخرطوم العسكرية وغير لائقين للخدمة العسكرية .

(ب) الحاصلين على شهادة الكفاءة أى السنة الثانية الثانوية أو من كانوا صولات فى الجيش .

(جـ) الحاصلون على شهادة اتمام الدراسة الابتدائية أو من كانوا بلوكات أمناء فى الجيش .

أما المرتبات فتبعت هذا التوزيع فبدأت الفئة (أ) من ستة جنيهات فى الشهر . والفئة (ب) من أربعة جنيهات فى الشهر . أما الفئة (جـ) فبدأت من ثلاثة جنيهات .

---

(١) Min. Proc. 39th Meeting June 21st 1911, p. 81.

(٢) The laws of the Sudan, Part II, p. 39.

وتضمن القانون اجراءات النقل والبدلات والاجازات بأنواعها ، ثم انتهى هذا القانون بأحكام عامة (١) ٠

وصدرت لائحة الاستخدام الخاصة بالكتاب السودانيين المولودين فى السودان ، أو من أصل عربى فى ١٢ مارس ١٩١٢ والترخيص لنظارة الحربية المصرية بصفة عامة بأن تعين سودانيين من خريجى مدرسة الوفاء بأم درمان فى وظائف لفترة خمس سنوات ٠ وقد عالجت هذه اللائحة لبعض نواحي النقص فيما سبقها (٢) ، وأنهم ضمنوا بهذا ضبط العمل فى السودان عموما ٠ ومن ناحية أخرى أمكنهم ضبط الاعداد التى يرون أنهم فى حاجة اليها والنوعيات التى يمكنهم التعاون معها ففى المسوغات المطلوبة للتعيين والاختبارات الفنية والكشوف الطبية يمكن أن تكون موانع دون دخول نوعيات غير مطلوبة ٠

أنهم سمحوا للموظفين السودانيين بالسفر مرة واحدة فى السنة على حساب الحكومة لقضاء الاجازة فى البر أو البحر (٣) ، وهم بهذا يضمنون عدم عودة الموظف الى بلده الا مرة واحدة فى السنة فيقطعون بذلك سبل الاتصال بين السودانى وبلده وأهله ٠

سياسة سودنة الوظائف :

أشرنا من قبل الى نية انجلترا فى ابعاد الادارة المصرية من السودان ليخلص لها السودان وحدها ، فمنذ البداية وهم يقومون بسياسة الاحلال بدل المصريين فى الادارة ، وكان أرخص حل لسياسة الاحلال هم السودانيون ، ولكن انجلترا وجدت أن السودانيين لا يصلحون فى أول الأمر نظرا لانخفاض نسبة المتعلمين فيهم ، فنفذوا فكرتهم هذه ــ فى اصرار ــ باستخدام السوريين واللبنانيين ، ريثما تثمر سياستهم بتعليم السودانيين من أجل الوظيفة تحت شعار سودنة الوظائف ليكون السودان تحت اشرافهم للسودانيين ، وبذلك يكون العنصر السودانى فى الادارة أسهل قيادة ــ اعترافا بالجميل ــ وتنتهى الأمور الى النتيجة التى خططت لها ٠

وقد وضعت منذ البداية أيضا سياسة التعبئة ضد المصريين ٠ فأعلن كرومر فى خطبته فى عام ١٩٠٣ أن المصريين كالانجليز فى السودان كلاهما غرباء عنه ثم أنه لابد أن يحل محل هؤلاء وأولئك اداريون سودانيون ، وسار فى طريق اغرائهم بأنهم « حائزون على صفة الرجولة ، التى هى الدعامة الأولى ٠٠ ولكنهم للأسف أميون ٠٠ وأنه فى الامكان ايجاد فريق من السودانيين فى

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان : محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ سودان ٠

(٢) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ٢٥ مجموعة ٤٠٣ ٠

(٣) Min. Proc. 37th meeting May 4th 1911. p. 60.

وقت قصير يتولون الوظائف الصغيرة في الحكومة ·· اننا لا نطمع الآن في التربية العالية ، ولكن اذا قصرنا اهتمامنا ومطامعنا على تعليم القراءة والكتابة ومبادىء علم الحساب فاننا نحصل على نتائج طيبة ·· في هذه الأقطار السودانية أود انجاز أشياء كثيرة غير السكة الحديد ·· فتح أسواق لتجارة محاصيل البلاد ، وأريد أيضا تحسين أحوال الجزيرة ، وأريد خطا يربط البحر الأبيض بالخرطوم ، وخزانا أو خزانين على البحر الأزرق » (١) :

وقد ظهرت في هذا الخطاب نوايا الانجليز فيما أسموه بسودنة الوظائف والادارة ، أى بترك الادارة بقدر الامكان في أيدى الوطنيين من السودانيين كلما وجدوا ، وباشراف الانجليز ·

وكان قبل ذلك قد أعلن في خطبته في أم درمان في فبراير عام ١٨٩٩ عندما وضع حجر الأساس لكلية غوردون ، أن الغرض منها هو تثقيف عقول الشباب ليخلفوا المصريين في وظائفهم (٢) ·

وبدىء بتعيين السودانيين في الوظائف التي لا تحتاج الى مؤهلات علمية أو خبرة فنية ، وانما كانت مسألة ملء كل فراغ يشغر باستبعاد واحد من المصريين ثم تلت هذه المرحلة ، مرحلة التعيين في الوظائف الادارية والكتابية الصغيرة في المديريات عندما بدأت تظهر ثمار كلية غوردون (٣) التي بدأت على مستوى المدرسة الابتدائية عام ١٩٠٢ ثم زاد خريجوها وتنوعوا من عام ١٩٠٥ عندما افتتحت فصولا لتخريج المساحين ومساعدى المهندسين ، واذ كانت الحاجة في الحكومة تزداد الى الأيدى العاملة ، كان يزداد عدد الخريجين ، وبذا حدث توازن بين الخريجين وبين حاجات الحكومة ما أمكن ذلك ، وسار كل من التعليم والسودنة في اضطراد (٤) ·

الا أنه في خضم تنفيذ هذه السياسة، كانت انجلترا حريصة على عدم تعيين الخريجين من أبناء السودان الشمالي في وظائف بجنوب السودان ، وانما ظلت الادارة في الجنوب قاصرة على الانجليز والأقباط حتى تخرج العدد الكافي من أبناء الجنوب فأسند اليهم العمل الادارى هناك (٥) ·

وفي عام ١٩١٥ ظهرت ثمار القسم الثانوى في كلية غوردون فتعدل مسار سياسة السودنة بارتفاع مستوى الخريجين ، وتطلب الأمر الارتفاع بهم لمستوى أعلى ، وتدخلت يد ابعاد المصريين الى مستوى أعلى هو مستوى المأمير ونوابهم ،

---

(١) المؤيد : أول فبراير عام ١٩٠٣ ·

(٢) الأهرام : ٩ يناير عام ١٨٩٩ ·

(٣) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ سودان ·

(٤) بشأن تعيين كتبة سودانيين مكان المصريين ·

(٥) يونان لبيب رزق : العلاقات العربية الأفريقية ، ص ٢٩٠ ·

تلك التي كان يشغلها العسكريون المصريون وتوالى بعد ذلك أنواع الخريجين كالمدرسين ومعاوني المهندسين والقضاة ومساعدى الأطباء (١) ٠

ولوحظ في تنفيذ سياسة السودنة التركيز على السلطة التنفيذية أى على المآمير ونوابهم أكثر من غيرهم من الوظائف على اعتبار أنها عصا التخويف التى يستطيع بها الانجليز تهديد السودانيين ، كما أنها من ناحية أخرى كانت بمثابة تودد لهم عندما وجد السودانيون أنفسهم فى الوظائف التى كانوا يخشونها أيام المصريين ٠

لذلك فكر الانجليز طويلا فى هذه السياسة ، تفكيرا استمر من عام ١٩١٧ الى عام ١٩٢٠ ، وذلك خلال اجتماعات المديرين السنوية ، حيث ركزوا فى اجتماع عام ١٩١٨ على تعيين المآمير ونوابهم من السودانيين ، على أن يكون هذا بعد أخذ رأى الانجليز فقط على أساس أنهم كانوا المسئولين عن الاشراف عليهم ، ولم تشر التقارير الى اسناد هذا الاشراف الى أحد المصريين ٠

وبهذا أصبحت الفكرة ليست « سودنة » للوظائف ، وانما « نجلزة » لها ، خاصة اذا علمنا أن نظام التدريب واصدار الأوامر كان من نصيب الانجليز ، كما ضوعف عدد المفتشين الانجليز فى المديريات حفاظا على استمرار هذا المخطط (٢) ٠

كما اقترح كوربابن Corbyn, E. N. ـ مساعد السكرتير الادارى ـ فى عام ١٩١٧ منح العمد والمشايخ سلطات من النواحى الجنائية ليكونوا بمثابة حل بديل للمآمير اذا ما لجأ أحدهم الى التمرد أو عصيان الأوامر ، ووافق المديرون فى اجتماعهم على هذا الاقتراح ، خاصة عندما أحسوا فيه توسيع فرص العمل الادارى أمام المتعلمين من السودانيين ، الذين أقبلوا على التعيين فى مناصب العمد والمشايخ (٣) ٠

الى أن قام كين بويد Keown Boyed ـ من الادارة الاستعمارية بمصر ـ برحلة عمل الى السودان فى أوائل عام ١٩٢٠ ليضع بالاتفاق مع الحاكم العام تصورا للسياسة البريطانية الجديدة هناك ، وفعلا قدم تقريرا بتاريخ ١٤ مارس عام ١٩٢٠ أوضح فى بدايته وجهة النظر البريطانية ، ومسندا اياها الى السودانيين !! فقال : « من وجهة النظر السودانية ، فان الحل الأمثل ، هو الاسراع بنزع مصر نهائيا من السودان ، ويجب أن تتضمن معاهدة السلام

(١) The Sudan, A record of progress, p. 17, and Palace, 1/3/63, p. 19.
(٢) Bakhit, A.B. : Op. Cit., p. 41.
(٣) Macmichael, H. : The Sudan, p. 147.

مع تركيا تنازلها عن كل حقوقها فى مصر والسودان لبريطانيا العظمى (١) ، وأضاف أن السـودان لا يرتبط بمصر بشىء ، فهما يختلفان جنسـا وعادات وتقاليد ، واذا كان ادعاء مصر يقوم على أساس حقها فى ورود الماء للرى وتأمين الحدود الجنوبية ، فان انجلترا ستقوم به ٠

وقدم مقترحاته بعد ذلك فى كيفية تنفيذ فكرة اخراج المصريين من هناك ٠٠

بالنسبة للجانب العسـكرى ، فقد اقترح ابعاد القوات السـودانية عن القوات المصرية ، حتى تحل مكانها وتقوم بأعمالها وتصبح القوات المصرية بلا عمل وبلا ضرورة لوجودها ، كما اقترح الاستمرار فى سياسة الاحلال بدل المصريين ولو كان ذلك بمساعدة السوريين ٠

وبالنسبة لنظام اللامركزية فقد اقترحه كحل يوفر المال فيقل الاعتماد على مصر ماليا ، بمعنى أنه يمكن الاكثار من الاعتماد على رؤساء القبائل والمشايخ حتى يمكن سد الفراغ الذى سينجم عن سحب الاداريين المصريين (٢) ٠

وفى تقرير صدر فى عام ١٩٢٤ يظهر اضطراد أعداد نواب المآمير ممن تراوحت سنهم ما بين ٢٦ ـ ٣٠ سنة ، فعين اثنان فى عام ١٩٠٥ وثلاثة فى عام ١٩١٦ ، وخمسة فى عام ١٩١٧ ، وسبعة فى عام ١٩١٨ ، وعشرة فى عام ١٩١٩ ، وتسعة فى عام ١٩٢٠ ، واثنى عشر فى عام ١٩٢١ ، وعشرة فى عام ١٩٢٢ ، وعشرة فى عام ١٩٢٣ ، وثمانية فى عام ١٩٢٤ (٣) ٠

فكان مجموع المآمير ونوابهم فى بداية عام ١٩٢٣ (١٩٦) كان منهم ٤٤٪ سودانيون ، ٤٤٪ مصريون ، والباقون انجليز وأجناس أخرى (٤) ٠

وهذه النسب تعطى دلالة على كيف كانت تسير سياسة الاحلال ، فأصبح السودانيون فى عام ١٩٢٣ متساويين مع عدد المصريين فى هذه الوظيفة (٥) ٠ كما يلاحظ أن هؤلاء المآمير ونوابهم كانوا يختارون من أبناء حلفاء الانجليز ، وكبار رجال المهدية والأمراء وشيوخ القبائل ، وقد اقترح كرى تعيينهم فى هذه

---

(١) " From the Sudan Point of view the ideal solution would be an immidiate clean cut from Egypt. The Turkish peace treaty should declare that all Turkish rights in Egypt and the Sudan (The Nile basin) were ceded to Great Britain ».

(٢) F.O. 407, 186, Part LXXXII, 164, p. 150 Mr. Keown Boyd to Field Marshal Viscount Allenby. March 14th 1920.

انظر الملحق رقم (٣٣) ٠

(٣) F.O. 107, 198, XCV. 1924 p. 323. Sudanese Civilian Submanurs.

(٤) Wingate, R. : Op. Cit., p. 136.

(٥) Abu Sin, A.I. : Op. Cit., p. 39.

الوظائف حتى ولو كانت مؤهلاتهم أقل مما يسمح بذلك ، لان الاشراف الانجليزى على العمل سيكمل الباقى ، وأن كان هذا الاقتراح لم ينفذ لعدم الموافقة عليه فى مجلس المديرين(١)،الا أنه يعطى صورة الى حد وصل بالانجليزلشغل الوظائف فى عناد ــ بغير المصريين حتى وان كانوا لا يناسبون فنيا للوظيفة ٠

كما أنه فى اختيارهم لأبناء رجال المهدية وكبار رجال القبائل لشغل وظائف الحكومة لهو دليل على جذب أصحاب الجاه واسترضائهم مما يؤمن مسار الادارة البريطانية أكثر ، ويضمن تنفيذ أوامرها على الشعب السودانى من خلالهم ، وضمان صوتهم لجانبهم اذا ما ثار المصريون يوما على هذه السياسة تحت شعار أن هدف الادارة الحكومية هو ترك الادارة ــ بقدر الامكان ــ فى أيدى الموظفين من السودانيين كلما وجدوا وباشراف وتوجيه الحكومة المتمثل فى الاداريين الانجليز (٢) ٠

وفى أسلوب العناد ومحاولة التخلص من المصريين وصل الأمر بالانجليز الى رفت بعض القضاة المصريين ، وامتنع وينجت عن سياسة ارسال أبناء السودانيين للتعلم فى الأزهر حتى يقطع الصلة تماما بين تيار الوطنية فى القاهرة وبين الخرطوم ، كما لجأ الى تعيين خريجى قسم الشريعة فى كلية غوردون قضاة بدلا منهم (٣) ٠ وهذا ما دعا الى اعطاء شيوخ القبائل سلطات قضائية ليسدوا الثغرات حتى يتخرج العدد الكافى لسدها (٤) ٠

واذا كانت المسألة « نجلزة » السودان تحت ستار سودنته ، فان الزوبعة التى قامت بدعوى تسليم السودان لأصحابه بسودنة ادارته انتهت الى أنها كانت محاولة لاخراج المصريين ــ الشركاء الشرعيين فى الادارة ــ وتعيين السودانيين فى الوظائف الدنيا ، ذر رماد فى عيون السودانيين ، وكانوا حينئذ خارجين من ضغط الحكم المصرى ثم حكم المهدية ، فتلقفوا هذا العمل بالشكر ، وكان كل هذا تحت اشراف وتوجيه الانجليز ، الذين انتهت اليهم الادارة هناك٠

وهكذا نجحت سياستهم بعد أن خدمتهم حادثة مقتل السردار فى القاهرة، فلعبوا بها كورقة رابحة ، توجت جهودهم ، وأخرجت البقية الباقية من الاداريين المصريين الذين كانت تعمل لهم حسابا ٠

أثر وضع الاداريين السودانيين وسودنة الوظائف :

انتهت الأمور بنجاح الانجليز الظاهرة فى تقبيح وجه الاداريين المصريين واستكتاب بعض الزعماء السودانيين واداريبهم أمثال : المفتى الطيب هاشم ،

---

(١) Warburg, G. : Op. Cit., p. 91.

(٢) Annual Report 1923 : p. 21.

(٣) Warburg, G. : Op. Cit., p. 90.

(٤) F. O. 407-198, XCV, January-June 1924, Report on Sudanese Civil Sub Mamurs.

وأبو القاسم أحمد هاشم رئيس هيئـــة كبار العلماء بالسودان ، واسماعيل الأزهرى قاضى القضـــاة فى دارفور ، والســـيد ميرغنى الســـيد شيخ الطرق الاسماعيلية فى السودان ، استكتبوهم خطابات فى عام ١٩١٩ يستنكرون فيها ما يقوم به المصريون فى بلادهم من اضطرابات ضد الانجليز ، وأظهروا امتنانهم لكل الموظفين البريطانيين فى السودان الذين عملوا لمصلحة البلاد ، كما قدموا فيها شكرهم للحكومة البريطانية وأكدوا على حسن العلاقات ، وانتهوا فيهـــا الى عدم وجود علاقة لهم بما يدور فى مصر (١) ٠

وفى خطاب آخر عام ١٩٢١ موجه من رؤساء وقبائل العرب فى البحر الأحمر يظهرون فيــــه ولاءهم للحكومة البريطـــانية واعترافهم بفضل الادارة البريطانية على بلادهم من علاج فى المستشفيات ، وقبول اليتامى فى الملاجئ ، واستيراد الأطعمة للجائعين ٠٠٠ الخ (٢) ٠

الا أن هذا لم يكن التيار الحقيقى فى السودان ضد الادارة المصرية ، لأنه بنظرة الى مرسلى هذه الخطابات نجدهم الحفنة من الاداريين الذين استمالتهم انجلترا تارية بالتعيين فى المناصب العليا بدل المصريين ، وتارة بالسفر وحسن الاستقبال فى لندن ، فضلا عن أن صيغة الخطابات تكاد تكون واحدة أساسها الحمد والشكر للبريطانيين ، وكأنهم وحدهم أصحاب الفضل دون المصريين أصحاب المال والرجال فى السودان ٠ بالاضافة الى اعتراف الادارة البريطانية نفسها بقيام الوطنيين تحت اشراف مديرى النيل الأزرق وبربر بجمع توقيعاتهم على عرائض ضد الادارة المصرية وتحللهم من سيطرتها (٣) ٠

حتى أن أحد السودانيين المسئولين يذكر أنه لم يكن للسودانيين أى رأى فى ادارة بلادهم وانما كانوا يسيرون حسبما يرى الاداريون السودانيون من رجال الدين بالذات أمثال السيد على الميرغنى ويوسف الهندى والشيخ محمـــد البـــدوى وهؤلاء هم الشخصـــيات الذين استعان بهم الانجليز فى التأثير على السودانيين وهم أصـــحاب التوقيعـــات على هـــذه الرسائل وخطـــابات تأييد الانجليز (٤) ٠

لم تصل بريطانيا من خلال محاولاتها التأثير على الاداريين السودانيين الى أهدافها بشكل كامل ، وانما كان للاداريين السودانيين تيارهم القومى ، وبخاصة الشباب منهم الذين تلقوا التعليم الابتدائى ، وعينوا فى الوظائف الحـــكومية واحتكوا بالاداريين المصريين فى المدرســـة والعمل فتابعوا القوميـــة المصرية ، واعتادوا قراءة ما كان يظهر فى الصحف ، وظهور سعد زغلول كزعيم مصرى

---

(١) F. O. 407-198, App. II B. p. 182

(٢) F. O. 407-198, App. II C. p. 184.

(٣) S.I.R. No. 331 Feb. 1922, p. 1.

(٤) Beshir, M.O. : Op. Cit., p. 46.

ومدافع عن السودان أيضا ، كما أن الجيش المصرى الذى كانت وحداته تتمركز فى السودان ، وشمل كذلك وحدات سودانية وضباطا سودانيين ، كانوا يتعاملون على قدم المساواة مع المصريين ، وكانوا يقسمون فى نفس الوقت قسم الولاء للملك فى مصر ·

كما كانوا يتابعون كيف يواصل المصريون جهادهم نحو الاستقلال ، وكان السودانيون يخطون لأنفسهم نفس المسار ، وأنهم سوف يتلقون معونة من مصر ضد العدو المشترك وهو الانجليز (١) ·

وكان نتيجة التعليم والتوظيف ، ظهور البيروقراطيين من أبناء السودان فى شكل طبقة « الأفندية » تلك الطبقة من الاداريين السودانيين التى كان لها أثرها الاجتماعى والسياسى فضلا عن عملها الادارى ·

فالأفندية لم يكونوا « طبقة » بعينها أو قطاعا اجتماعيا لأنهم لم يكن لهم نصيب فى المجتمع التقليدى وانما ضمت نفرا من جميع الطبقات ، كما أنهم لم يكونوا بمنأى عن الشعب السودانى ، ولكنه فى النهاية كان اتجاها ثقافيا ·

فالافندية هم السودانيون الذين انتظموا فى التعليم الحديث وتزيوا بالزى الافرنجى ، وخرجوا على النظم العتيقة ، وأول ما ظهروا كانوا فى دنقلة من قبيلة الجمعلين الذين شـغلوا مناصـب ادارية لتميز بذكاء مرتفع ، وتمتعهم بالروح الاستقلالية ·

ولقد تعلم « الافندية » في المدارس الابتدائية والثانوية على الاسلوب الغربى فيما عدا الامور الدينية مما انعكس على أسلوب حياتهم وسلوكهم (٢) · الا أن قضيتهم كانت : هل التعليم مقصودا بذاته أم لشغل وظائف حكومية ومنشأ هذا أن الهدف الذى رسمته سياسة التعليم البريطانية هو ماتحتاج اليه الادارة لشغل مراكزها فى الحكومة ، لستغنى بهم عن الاجانب الذين اضطرت لاستخدامهم فى السنوات الأولى للفتح (٣) ·

وكمنت أهميـة « الأفنـدية » فى أنهم كانوا الرأس المفكر للسودانيين بالاضافة الى أنهم هم القادة الاداريون لهم ، فهم المهندسون والمدرسون والموظفون والضباط (٤) · ولذلك كانت الادارة البريطانية يقظة لهم ·

بدأ العقد الثانى من هذا القرن باستقرار فى السودان وظهور رأى عام مستنير بسبب تخريج السودانيين من المدارس الجديدة ، عين منهم من عين

---

(١) Shebieka, M. : The independant Sudan, pp. 475-476.

(٢) Trimmingham, J. S. : Op. Cit., p. 257.

(٣) عبد المجيد عابدين : تاريخ الثقافة العربية فى السودان ، القاهرة عام ١٩٥٣ ، ص ١٤٨ ·

(٤) سليمان كشه : المرجع السابق ، ص ٦٧ ·

فى الادارة ، وقام الباقون بالعمل فى الأعمال الحرة والتجارة بعقلية مفتوحة ، فشكلوا الغرفة التجارية عام ١٩٠٨ وصدرت عنها مجلة شهرية بدأت فى الصدور عام ١٩١٠ باللغتين العربية والانجليزية ، وأنشأ تجار أم درمان « لجنة تجار أم درمان » وصدرت عنها هى الأخرى نشرة شهرية أيضا باللغتين العربيــة والانجليزية ٠

وكانت هــذه الأنشطة تجارب صغيرة لنمو الروح القومى والتجمعــات الوطنية ، الى أن بدأ المتعلمون فى السودان فى عام ١٩١١ الدعوة الى انشاء ناد « يجمعهم ويقوى دعائم المحبة بينهم » وذلك كما ورد فى مقال لحسن الشريف فى جريدة السودان ٠ وأشار فيه كذلك الى أن السودان وان كان قد أحرز قدرا من التقدم الا أن الخط الوطنى فيه ما زال يحتاج الى تجميع ، وألقى العبء فى ذلك على الطبقة المتعلمة الادارية فى البلاد (١) ٠

ولقد استجاب الأفندية لهذا النداء وظهرت بواكير النشاط القومى فى اصدار جريدة جديدة هى « رائد السودان » وظهر أول أعدادها فى ٤ يناير عام ١٩١٣ وكانت ثانية جريدة فى السودان برئاسة « عبد الرحيم مصطفى قليلات » الذى كان أديبا وشاعرا سوريا عمل فى السكة الحديد السودانية ، الا أن العاملين معه كانوا مصريين مثل محمد بك فاضل وسودانيين مثل حسن بدرى من كوستى ومحمد عبد الرحيم ــ الذى كان مهتما بتــــاريخ الســودان ــ وعبد الرحمن أحمد ، مما غير المفاهيم أمام العقلية البريطانية الاستعمارية ، التى ــ بدا ــ أنها لم تكن قد عملت حسابا لهذا ٠

فالحكم البريطانى فى السودان بنى سياسته من البداية على أساس من التعاون مع فئات ثلاث فى **مقدمتها** زعماء الطوائف الدينية وعلماء الدين ، وهم الأساس الذى كان يربط بين السودانيين بعضهم وبعض شريطة ألا تنبعث المهدية من صفوفهم من جديد ٠

والفئة الثانية طبقــة العلماء الذين انضــووا تحت رايتهم كصمام للأمن عندما كان يبرز من آراء الطبقة المتعلمة ما يعارض السياسة البريطانية ٠

والفئة الثالثة هم زعماء القبائل ، قاعدة الهرم الادارى للحكم الثنائى ، الا أن الأوضاع الجديدة ، دفعت الانجليز الى تعديل سياستهم تجاه التيــارات القومية فى السودان ويظهر ذلك من اختيارهم للوفد الذى سافر لبريطانيا فى عام ١٩١٩ فجاء تكوينه بعكس اعتماد الحكم البريطانى عليهم جميعا ، فضــم الوفد ثلاثة زعماء للطوائف الدينية ، وثلاثة من علماء الدين ، وأربعة من زعماء العشائر ، فى حين لم يضم أيا من ممثلى المتعلمين أو التجار أو رجال الأعمال(٢) ٠

---

(١) السودان : ٢١ سبتمبر عام ١٩١١ ٠

(٢) محجوب محمد صالح : المرجع السابق ، ص ، ص ٣٩ ــ ٤١ ، ٦٢ ، ٩٨ ٠

أما الاداريون السودانيون الثائرون فقد وصفهم السيد على الميرغنى فى خطاب للحاكم العام بأن « أصدقاء الحكومة المخلصين هم دافعو الضرائب ، أما أسوأ أعدائها فهم أولئك الذين يأخذون مرتبات من الحكومة مثل الموظفين والضباط والعاملين فى الجيش المصرى » (١) ٠

من أجل ذلك اتجهت السياسة الجديدة الى عزل المتعلمين عن سكان الريف ، وقوت زعماء العشائر ـ وهم الاداريون التقليديون عندهم ـ وفرقوا بين المدنيين والعسكريين ٠ كما لجأوا الى ابعاد الموظفين والضباط والفرق المصرية من السودان (٢) ٠

كما منعوا دخول الصحف المصرية الى هناك (٣) ، واتبعوا سياسة الضغط والتعسف مع الطلاب والمتعلمين السودانيين ، والتقليل من قيمة المتعلمين وأثرهم وسلطانهم ، والاتجاه نحو الادارة الأهلية ، ونحو زعماء القبائل والعشائر ليصبحوا سندهم ضدهم ٠

ولكن دور الاداريين السودانيين كان أكبر من أن ترهبه هذه الحركات الاستعمارية ، فهذه الطبقة كانت من الوعى بواقع الأمور ، بحيث أحست بكم استأثر البريطانيون بالوظائف الكبرى فى بلادهم ، عسكريا ومدنيا (٤) ٠

من هذا الاحساس تحتم على الاداريين السودانيين أن يعملوا فى جبهتين فى وقت واحد ، داخل الدواوين كاداريين نشيطين يقدرون واجبهم ويؤدون عملهم متجنبين أخطاء رؤسائهم المتحرشين بهم ، وفى خارج عملهم كان عليهم أن يقوموا بدور طلبة العلم مقبلين على الدراسة والاطلاع لتثقيف أنفسهم وتنمية ملكاتهم ٠

واشترك المعلم السودانى ، الذى تعلم اللغة الانجليزية بجانب العربية ، فى تجميع التلاميذ فى كل حى أو شارع كما تجمع أبناء كل ديوان أو مصلحة أو مهنة واحدة فى شكل حلقات بدأت بالتثقيف والمطالعة والتمثيل والخطابة ٠

ثم دعا هذا المعلم الى تأسيس مدارس أهلية تكون أكثر حرية فى اتجاهاتها عن طريق الاكتتاب الحر ، ونجحت الفكرة فى تأسيس مدرسة ابتدائية فى أم درمان ولقيت الفكرة هوى لدى المديريات الأخرى فساهموا فيها (٥) وهى « مدرسة الوفاء » ، بل شجعتها مصر كذلك ، بأن أصدرت قرارا بشأن تعيين

---

(١) S.I.R. No. 371 July 1924. p. 12.

(٢) Rawlatt, M. : Founders of Modern Egypt, London 1962. p. 163.

(٣) محجوب محمد صالح ، المرجع السابق ، ص ٩٨ ٠

(٤) عدلى ارمانيوس حنا : المرجع السابق ، ص ١٩ ٠

(٥) أحمد خير : المرجع السابق ، ص ٥٨ ، ٥٩ ٠

خريجيها فى الوظائف لمدة خمس سنوات من تاريخ التخرج تشجيعا لهم (١) ٠

وتأسس نادى الخريجين ، على غرار « نادى المدارس العليا » ، فى القاهرة وكان شعاره « **سنشد عضدك بأخيك** » **وضم هذا النادى :**

أولا : طبقة المشايخ وهم خريجو قسم القضاء والمعلمين ٠

ثانيا : الأفندية وهم كبار الخريجين ٠

ثالثا : الشبيبة وهم صغار الخريجين (٢) ٠

أمام هذه الارهاصات اهتز الانجليز ، رغم ما كانوا يشنونه من هجمات واعترفوا بأنهم أمام نشوء أمة سودانية ، تسعى لأن يكون السودان فعلا للسودانيين ، تلك الصرخة التى كان الأفندية على وشك اطلاقها ، وطالب الاداريون الانجليز حكومتهم فى لندن بدراسة الأمر والاشارة بما يتبع (٣) ٠

خاصة وأنه قد ظهر التيار بين المتعلمين بشكل واضح بعد أن كان خبيئة ، فقامت ثورة طلابية فى كلية غوردون ذاتها ، رغم أن قيادتها انجليزية بحتة ٠ تلك الثورة التى قامت فى عام ١٩٢١ ، عندما قرأ مدير الكلية ـ وكان محل احترام الجميع ـ جزءا من مجلة التايمز يخص السودان ، الا أن موضوعه لم يرق فى أعين الطلبة السودانيين ٠ فثاروا معلنين شعار « السودان للسودانيين » بشكل جهارى (٤) ٠

ثم ما لبثت الجمعيات السرية والعلنية أن شكلت ، وحملت تقارير المخابرات البريطانية كثيرا من أخبارها وتشكيلها وأهدافها « كجمعية اتحاد السودانيين » التى استهدفت تحرير السودان من ربقة البريطانيين بمساعدة مصر ـ دون تعيين للعلاقة بين البلدين ـ وكانت وسائلها المراسلات بالبريد ، وتوزيع المنشورات والملصقات أثناء الليل ، واستعدوا فيها الشعب على الانجليز، وكانوا يرسلون بعض الطلبة الى مصر بحجة استكمالهم تعليمهم ، ولكن ـ كان الأمر فى حقيقته ـ لدراسة أمور السياسة مع الثوار المصريين ٠

ولقد تابعت الصحف المصرية هذا النشاط الوطنى السودانى برئاسة السيد محمد أحمد الحسن ومحمد على ابراهيم يس السكرتير وكانا من موظفى

---

(١) القلعة : مجلس الوزراء ، سودان ، محفظة ٢٥ ، مجموعة ٤٠٣ ، لائحة استخدام الكتاب السودانيين ٠

(٢) سليمان كشه : المرجع السابق ، ص ٦٧ ٠

(٣) F. O. 407-184, Sir Wingate R. to Earl Curzun, Marh 26th 1919.

(٤) Shebeika, M. : The independant Sudan, p. 476.

مصلحة الجمارك السودانية ومن قبيلة العبابدة (١) • وواضح من هذه البيانات الدقيقة مدى الرقابة الدقيقة التى بذلها رجال المخابرات البريطانية آنذاك •

كما كانت هناك جمعية اللواء الأبيض ـ التى سبقت الاشارة اليها فى أثر الاداريين المصريين فى السودان ـ وكانت تهدف الى توحيد جهود السودانيين مع المصريين ، وتزعمها الضابط السودانى على عبد اللطيف ، وكانت شـديدة الالتحام بالثورة المصرية عام ١٩١٩ (٢) •

وما أن حل عام ١٩٢٤ الا واختمرت فكرة الثورة فى رؤوس طبقة الأفندية متأثرين فى ذلك بثورة المصريين عام ١٩١٩ ، فجمعوا التوقيعات من السودانيين ضد الانجليز (٣) •

واعترفت المخابرات البريطانية فى السودان بأن الحركات الوطنيـة فى السودان قامت على أكتاف شباب اللواء الأبيض وكانوا هم طبقة موظفى الحكومة السودانيين وأنهم رغم تحذير الحاكم العام لهم ، وتهديدهم بالمنشورات التى أرسلها اليهم فى مصالحهم ، فان أثر الموظفين المصريين عليهم كان أكبر ، وأنه زادهم اصرار على مطالبهم خاصة وأنهم قرأوا فى الصحف المصرية أن اخوانهم المصريين يكسبون مراكز من جراء ثورتهم ضد الانجليز (٤) •

وهذا بلا شك يحمل معنى التحدى ضد البريطانيين الذين كان بيـدهم رفتهم والتصرف فى مستقبلهم ، ولكنهم استمروا فى تحديهم ، الذى بلغ حد ارسال برقيات لمجلس النواب المصرى يعلنون فيها ولاءهم لمصر ولملكها ، وأنهم حاولوا السفر الى القاهرة لاعلان هـذا ، ولكن القوات البريطانية منعتهم من ذلك (٥) ، ولجأت الى احتواء موقفهم بارسال أتباعهم اليهم للتأثير عليهم وكان ممن أرسلوهم فى هذا الشأن سيد عبد الرحمن المهدى والمفتى الطيب هاشم واسماعيل الأزهرى كبير مفتشى المحاكم الشرعية ، ولكن الوطنيين بقيادة أحمد سوار الذهب ردوهم وهاجموهم هجوما شديدا (٦) •

وواضح من هذا الموقف أن المجموعة من السودانيين الذين جذبتهم الادارة البريطانية يقومون بواجبهم فى وفاء للانجليز ، أما التيار القومى فظل قويا ويظهر هذا من تقرير المخـابرات آنذاك الذى سـماه « تعصبا » بينما أشاد بخطابات الولاء التى تحمل أيضا توقيع نفس هذه المجموعة (٧) •

---

(١) S. I. R. No. 340 Nov. 1922. p. 1.

(٢) Shebeika, M. : The independant Sudan. p. 476.

(٣) S. I. R. No. 359 June 1924. p. 2.

(٤) S. I. R. No 361 August 1924. p. 1.

(٥) مضبطة مجلس النواب : ٢٣ يونية عام ١٩٢٤ •

(٦) S.I.R. No. 359 June 1924. p. 2.

(٧) F. O. 407-198 January — July 1924. A.

سار هـذا التيار القومى الذى أسسه الاداريون السودانيون فى طريق التحدى ، ولم يغص بجرعات الفشل التى منى بها مرات · فالوفد الذى شكلته جمعية اللواء الأبيض ليسافر الى القاهرة ليعلن تلاحمه مع الثورة المصرية ضد العدو المشترك ، حاملا عرائض الولاء لمصر لتكون سندا للمفاوض المصرى ضد العرائض التى جمعتها الادارة البريطـانية ، ومنعنه السلطات البريطانية من ذلك ، أمر له معان قومية · فهذا التشكيل يحمل التمثيل الكامل للوحـدة الوطنية التى لا تؤمن بالفوارق الطبقيـة والاجتمـاعية والقبلية ، التى سعت انجلترا باستمرار لاثارتها طبقا لمبدئها « فرق تسد » ·

كما كان للتصاعد السياسى نتيجة اعتقال على عبد اللطيف ومحمد سر الختم الاداريين السودانيين ، وزعيما حركة اللواء الأبيض ، أثره فى ثورة طلبة المدرسة الحربية متفاعلين مع المجتمع الذن يعيشون فيه ، وقد أثارت ثورتهم الجزع فى نفوس الاداريين البريطانيين فى السودان (١) والذى حذر منه تقرير المخابرات البريطانية عندما أشار الى احتمال تفجر ثورة قد تقوم بها الوحدات السودانية العاملة فى الجيش المصرى (٢) ·

ولقد عمل على انهاء تجربة سودنة الوظائف ، اندلاع الثورة القومية التى اتخذت طابعا مأساويا تمثل فى صمود كتيبة سودانية قاتلت فى عام ١٩٢٤ ، كتعبير عن التضامن مع المصريين بالاضافة الى حادثة مقتل السردار السير لى ستاك باشا فى القاهرة ، وكما قال جمس كرى أن الحكومة أصيبت من جراء ذلك بالفزع ، وردت بعنف لم يسبق له مثيل ، وفى هذه الظروف تدهورت العلاقات بسرعة بين الحكومة وبين طبقة الاداريين السودانيين (الأفندية) الذين كانوا على طول المدى العدو الجماعى للادارة البريطانية فى السودان (٣) ·

---

(١) أحمد ابراهيم دياب : دور الوحدات العسكرية السودانية فى ثورة عام ١٩٢٤ ، المجلة التاريخية المصرية ،المجلد ٢٤ ، عام ١٩٧٧ ، ص ١٧٢ ·

(٢) S.I.R. No. 371 July 1924. p. 12.

(٣) مدثر عبد الرحيم : الامبريالية والقومية فى السودان ، ص ٦٢ ·

خاتمة

اتضح من البحث أن الادارة في السودان كانت الأسلوب التنفيذى لمخطط اقتطاع السودان من مصر • **وقد قام هذا التنفيذ على :**

أولا : سياسة الاستقلال الادارى ـ كخطوة أولى ـ بالسودان عن مصر ، واتضح هذا من :

١ ـ طريقة تعيين الحاكم العام ـ رأس الادارة فى السودان ـ اذ أنه كان بطريق الفرض ، وليس بالموافقة ، لأنه لم تظهر الوثائق رأيا لمصر فى تعيينه أو رفضه ، كما كان انجليزيا باستمرار ، رغم عدم وجـود نص فى الاتفاقية يفيد هذا •

ويسوقنا هذا الى القول بأن الاتفاقية الثنائية ذاتها لم تتخذ كأساس لادارة السودان ، وانما ابتدعتها انجلترا لتضفى جوا من الرسمية على وجودها هناك ، لا سيما وأنها لم تكن لتصل الى هذا الاتفاق مع تركيا ، التى كانت علاقاتها سيئة معها آنذاك لولا هذا المدخل •

٢ ـ أصبح الحاكم العام يتعامل مع مصر كأى دولة مجاورة ، وفى شكل مستقل عنها ، فكانت الاتفاقيات توقع بينهما بشكل عمل « بين حكومتى مصر والسودان » ، رغم أنه كان موظفا فى نظارة الحربية باعتباره الحاكم العـام وسردار الجيش المصرى أيضا ، وكان مرتبه يصرف على هذا الأساس ، بل وطالب مصر بالجمارك على تجارتها للسودان وكانت مشكلة بحثها كرومر •

٣ ـ لم يكن للحكومة يد فى الادارة سوى التفتيش المالى باعتبار أنها هى التى تتولى الصرف على السودان •

٤ ـ اقتصرت المناصب الكبرى ، بل والأقل منها على الانجليز حتى وظيفة « مفتش المركز » ، بينما بدأ المصريون عملهم الادارى من وظيفة « مأمور » فأقل، رغم عدم وجود نصوص رسمية تفيد ذلك •

٥ ـ شكل مجلس الحاكم العام ، ولم يكن فى قانون تشكيله نص يعطى مصر أى حق بقدر ما أعطى الحاكم العام كل الحقوق ، وأن المجلس كون هيئة استشارية له •

ولم يكن فيه أيضا نص على احتكار الانجليز له ، الا أنه لم يدخله مصرى واحد ولا فى المناصب الدنيا ·

٦ ـ أنشأوا مدرسة حربية فى الخرطوم ليستغنوا عن المصريين تماما حتى فى المناصب العسكرية الصغيرة ·

٧ ـ أقاموا المؤسسات التعليمية ، ككلية غوردون بأقسامها المختلفة حتى قسم القضاء الشرعى ليستغنوا بخريجيها عن المصريين ، وليعطوا السودانيين دفعة بأنهم ليسوا أقل من المصريين فى ذلك · كما حدث فى المدرسة الحربية ·

٨ ـ أما عن الجنوب فقد أوضحوا سياسة اقتطاعهم له عن الادارة رغم عدم وجود نص قانونى يعطيهم هذا الحق ·

ثانيا : سياسة التفرقة بين المصريين وغيرهم :

وقد اثبت البحث ذلك من :

١ ـ الفرق الواضح فى المرتبات بين أصحاب الوظيفة الواحدة اذا كان أحدهم انجليزيا والآخر مصريا ·

٢ ـ أسلوب التعيين ، والاقتصار على تعيين الانجليز ، بعقد لجان فى انجلترا ، وكأن مصر خلو ممن يصلحون لشغل هذه الوظائف ·

٣ ـ كانت للموظفين الانجليز اليد العليا على المصريين ·

٤ ـ الأعمال التى كانت تتطلب السرية ، كانت من نصيب الانجليز ، وفى الوقت الذى أشركوا فيه الشوام معهم حرموا المصريين ، وكأن الأمر لا يعنيهم ، وأن هذا معناه اخفاء أسرار الادارة عن مصر ·

٥ ـ تعللت انجلترا بعلل واهية لعدم تعيين المصريين ، كزهدهم فى العمل فى السودان ، وخوفهم من بعد المسافة ··· الخ ·

ثالثا : نفذت انجلترا سياسة « فرق تسد » بين المصريين والسودانيين فى ادارة السودان وظهرت هذه السياسة فى :

١ ـ تقبيح وجه المصريين بتعيينهم فى مناصب من شأنها الاحتكاك بالسودانيين كجباية الضرائب أو تنفيذ الأحكام ·

٢ ـ كانوا يشددون عليهم فى تنفيذ الأوامر ويعودون هم ويلتمسون اسلوب العفو عن السودانيين ·

٣ ـ لعبوا باحترام الدين كورقة لكسب السودانيين الى جانبهم ٠

٤ ـ دعم الانجليز الادارة الأهلية ، بأن أعادوا للشيوخ سلطاتهم التى سلبوها ابان حكم المهدية ، وذلك توددا لهم على حساب المصريين ٠

٥ ـ لجأوا الى فرض الشيوخ والمكوك الموالين لهم وطلبوا منهم تنفيذ الأوامر ٠ أما هم فقد احتفظوا لأنفسهم بحق استئناف أحكامهم ومراجعة أوامرهم ليظهروا هم فى ثياب العافين عن الناس ٠

رابعا : سلبية مصــر :

كانت مصر تحس بكل هذا ، ولكنهــا لم تفعل شيئا لاســترداد حقوقها كشريكة فى ادارة السودان ، أكثر من احتجاجات فى شكل خطب فى مجلس الشورى أو البرلمان المصرى ، وأن أكبر عمل قاموا به هو قطع المعونة المالية التى كانت تدفعها مصر للسودان تحت ستار الصرف على القوات المصرية ودرءا لخطر متوقع على موارد الميــاه ٠

بل وظهرت سلبيتها من الناحية الادارية أكثر ، فى اشتراك المصريين فى لجان اختيار الموظفين وتعيينهم ، وكانت هذه اللجان تنتقل الى لندن ، ولم تنتبه لأن تختار مصريا فى منصب قيادى كبير ، أو تظهر احتجاجا صريحا على قصر التعيين على الانجليز ٠

غير أنه فى نهاية الأمر لم يكن أمام المصريين الكثير ليفعلوه نتيجة لظروف الهيمنة البريطانية على مقدراتهم ابان تلك الحقبة موضع الدراسة ٠

ABBREVIATIONS

Annual Report : Report by his Majesty's Agent and consul general on finance, Administration and condition of the Sudan.

C.R.O.S. : Central Record office-Sudan.

Fur corres : Further correspondence Respecting The Affairs of Egypt and the Sudan.

F.O. : Foreign office.

Intell : Intelligence.

J.A.H. : Journal of Affrican History.

Min. Proc. :Minutes of proceeding of the governor general

Par Dep : Parliamentary Debates.

S.I.R. : Sudan Intelligence Reports.

S.N.R. : Sudan Notes and Records.

الاختصارات

تقرير سنوى : تقرير عن المالية الادارية والحالة العامة

المحتويات

صفحة

المقدمـــة ٣

الباب الأول : الادارة فى السودان ٥

الفصل الأول : الادارات المركزية ٧

المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة ١٧

الهيكل التنظيمى للادارة المركزية ٣١

الحاكم العـــام ٣٢

السكرتيرون الثلاثة ٥٧

المفتش العام ٦٥

ادارة المخابرات ٦٨

وكالة حكومة السودان فى القاهرة ٧١

المجالس البلدية ٧٣

الفصل الثانى : مجلس الحاكم العام ٧٦

تكوينـــه ٧٨

اختصاصـــاته ٨٠

موقف الحاكم العام منه ٨٤

ســير العمل فى المجلس ٨٥

علاقة المجلس بالحـــكومة المصرية ٩٠

علاقة المجلس بالحكومة البريطانية ٩١

الفصل الثالث : المصالح ٩٣

مصلحة السكرتير القضـــائى ٩٥

المصلحة المالية ١١١

مصلحة الجمارك ١١٨

مصلحة الحربية ١٢١

مصلحة مكافحة السرقة ١٢٣

مصلحة البـــوليس ١٢٧

مصلحة حفظ الصيد ١٣٤
مصلحة المعارف ١٣٦
مصلحة الري ١٤١
مصلحة الزراعة ١٤٧
مصلحة الغابات والأحراج ١٥٢
المصلحة البيطرية ١٥٤
مصلحة السكة الحديد ١٥٥
مصلحة البواخر والقوارب ١٦٠
مصلحة البوستة والتلغراف ١٦٣
مصلحة الصحة ١٦٤
مصلحة المخازن ١٦٨
مصلحة المساحة ١٦٩
مصلحة الأشغال ١٧٠
الفصل الرابع : الادارة المحلية ١٧٢
مركزية الادارة ١٧٢
التحول الى اللامركزية ١٧٤
التقسيم الادارى للسودان ١٧٦
اختصاص مدير المديرية ١٨٢
المفتشون ١٨٨
المآمير ١٩١
مشكلات الادارة المحلية ١٩٤
الفصل الخامس : الادارة الأهلية ١٩٦
التحول الى الادارة غير المباشرة ٢٠١
الانتقال الى الادارة الأهلية ٢٠٣
قانون مشايخ الرحل ٢١٧
الماليـة والضرائب ٢١٩
القضاء ٢٢١
الادارة الأهلية فى دارفور ٢٢٨
الادارة الأهلية في دار مصاليط ٢٤٠

الفصل السادس : الادارة فى جنوب السودان ٢٥٣
المشكلات التى واجهت الادارة الجديدة فى الجنوب . . . ٢٥٤
التقسيم الادارى فى جنوب السودان ٢٦٠
اسلوب الادارة فى جنوب السودان ٢٦٣
سلطات شيوخ القبائل ٢٦٦
دور المفتشين ٢٦٧
نظام الضرائب ٢٧٢
آثر الادارة على الأهالى فى جنوب السودان ٢٧٥
الباب الثانى : الاداريون فى السودان ٢٧٩
الفصل الأول : الجهاز الادارى فى السودان ٢٨١
الفصل الثانى : الاداريون المصريون ٣٠٨
الفصل الثالث : الاداريون الانجليز ٣٣٤
الفصل الرابع : الاداريون السودانيون ٣٤٦
الخاتمة ٣٦٢
الاختصارات ٣٦٥
المحتوى ٣٦٧

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٤/٤٢٧٤
ISBN ـ ٩٧٧ ـ ٠١ ـ ٠٤٢٣ ـ x